

١٣٠٦

أقرب المسالك إلى

غاية المسالك

الكلازوني



٢١٦٢

أقرب المسالك الى بغية الناسك ، تأليف

ع. ١٠

العفيف الكازروني ، عبد الله بن حسن -
كان حيا ١٠٧٨ هـ . كتبه ابراهيم بن عبد الله
المالكي ١٠٧٩ هـ .

١٣٠٦

٢٤٢ ق ٢٥ س ٢١ x ٥ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد
ايضاح المكنون ١ : ٢٥ دار الكتب المصرية

١ : ٩٩

١ : ٩٩ : ٣ . العبادات ، الفقه الاسلامي واصوله .
أ . المؤلف . ب . الناسخ . ج . تاريخ النسخ .

ش با محج شراط محج بابا فریضی محج و واجباته
۳۴ ۶ و ششم و مستحباته و مکروهات
۱۸

باب أحكام الحكم وما يتعلق به ٢٤
باب الاحكام ٢٤
فصل في وصف الاحكام ٢٦
فصل في حكم الاحكام ٢٨
فصل في بيان ما ٢٩

فصل في مكروهات الاطعام ٤٤
فصل في مباحات الاطعام ٤٥
فصل في وجوه الاطعام ٤٦
فصل في اقسام الاطعام ٤٨

فصل في احرام المرأة ٥٩
فصل في احرام المملوك ٥٠
فصل في احرام الصبي ٥٠
باب انواع الطهارة ٥٥
فصل في سرائر الطهارة ٥٥

نصل في واجباته فصل في مسجده فصل في مستحباته فصل في باحاته فصل في محرمات فصل في حلاله

فصل في ركني الطوفان باب اسم فصل في منه فصل في سبحة فصل في بابها ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣

فصل في الخطبة الاولى ٧٥
فصل في احكام الجاهل في خطبة ٧٦
فصل في الرد على من سب النبي ٧٧
باب التتمه فصل في هدي النور

فصل في الوقوف والحكامه فصل في احكام الزرع ١٠٥
١٠٨ ١١٢
١١٤

باب الجمع بين الفسكين	باب الجمع بين الفسكين	باب الجمع بين الفسكين	باب الجمع بين الفسكين
١١٦	١٢٠	١٢٤	١٢٧
١١٦	١٢٠	١٢٤	١٢٧

۱۴۹

۲۰۲	۲۰۷	۲۱۱	۲۱۲	۲۱۳
الاحصار	بعض الكسرة	في كسر	في زوال الاحصار	في قضا وما اخرج

١٢٤	في كتاب فوات البحر عن العرب	٢١٧	بارك الله في	٢٣٥	في الكتاب بالهدى
-----	-----------------------------	-----	--------------	-----	------------------

۲۵۹ سید محمد علی لکھنوی ۲۰ صفة الزیارة فیما یختص الزائر بایام قعاصه بکند ۲۳۳

بزانة كساد والآثار المنوية إلى طاعة الله تعالى في زانة أهل البقيع ٢٣٥
 كان كساد كساد ٢٣٥

فصل احوال الامار كنوب اليه خاتمة التفسير من كلام وكلمته زادها الرحمة مرقا وتكريرا
٣٢٨ ٩ ١٠ ١١

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على خلقه وفضله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله **اما** بعد فية قوله العبد الفقير الحقير
 المعترف بالعجز والتقصير الراجي لطيف ربه اللطيف الفقير عبد الله ابن حسن العفيف الكاظم في
 بلدة المكي مولانا الحنفى مذهبنا غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه لما فرغ من اختصار
 لباب المناسك وبرزته في قالب التحرير والتمام بعون الملك العلام سخي ان كتب
 عليه شرحا يهدي المهتدي الي مصطلحه ومبانيه ويذكر المنتهى بمساييله ومعانيه مع
 زيادة مساييله جنته وفضايله حمده عازما على ان اسميه بعد التمام **اقرب المسالك**
الي بغية الناسك جعله الله تعالى خالصا لوجه الكريم وموجبا للفوز بجنته النعيم
 والميول من فضل من نظر فيهما ان يسلك طريق الانصاف ويحيد عن الاعتساف فان العبد
 انسان وهو غير معصوم عن الخط والنسيان وهما بالنقص عنام فوعان واليد غير
 محفوظة عن الهفوة والقلم غير مصون عن القثرة والكريم يصلح والشيء يفسد وهما
 انا اشرح في المقصود مستمدا من الملك المعبود **بسم الله الرحمن الرحيم** افتتح الكتاب
 بالتسمية تاسيا بكتاب الله المبين وعلا بقوله سيد المسلمين كل امر ذي بال لا يبدء
 بسم الله فهو ابر رواه ابن حبان ولا تقارض بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم كل
 امر ذي بال لا يبدء فيه بالحمد لله فهو اجزم رواه ابوداود اي قطع لان الاستدلال
 بالاول حقيقة والثاني بالاضافة الي ما سواه ولذا ترك العاطف بينهما وبين الحمد
 لئلا يشعر بالتبعية فيخل بالتسوية والتباعد بحروف تقديره بسم الله ابتداء المسافر
 اذا ارتحل يقول بسم الله ارتحل وكذا الدائح وكل فاعل يبدئي فعله بسم الله فيضرب ما جعل
 التسمية مبداء له وانما قدر المتعلق متأخرا لان ذكر الاسم والا هم منه والاسم مشتق
 من السمو عند البصريين وهو العلو ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة والله اعلم
 على الذات الواجب الوجود والرحمن الرحيم وصفان بنيا للمبالغة من رحم بعد نقله
 الي فعل بضم العين لان بنا الصفة المشبهة من المتعدي شاذ والرحمن ابلغ لان زيادة
 البناء في الصفات الغير الجسدية المتحركة نوعا واشتقاقا تدل على زيادة المعنى
الحمد لله الحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيار على جهة التمجيد وتقديم الحمد
 باعتبار انه اهم نظر الي كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشفان
 في تقديم الفعل في اقر السمع باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظر الي ذاته والحمد

بالجملة الاسمية كما افتتح به الكتاب العزيز وسرور منه ابلغ صيغة لاله تعالى اختصاص
 كل حمد بالله فان اللام في الحمد للمجنس والاستغراق واللام في الله للاختصاص والاختصاص
 ومعناها الشا على الله بان كل حمد مختص به وان كل حمد مستحق له فيكون مختصا بالله
نايف قال السنوسي حكم الحمد الوجوب مرة في العمر كالحج وكلمتين النهاية والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم وحكم الابتداء به في اول المصنعات والاقراء والقراءة الاستحباب
 كما ذكره الفاكهاني وكذا الشا على الله سبحانه وتعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى
 وكانه يريد بالثناء الزيادة على الحمد لله **الذي لا مانع** اي لا قادر على المنع **لا اعطى**
 اي الله سبحانه وتعالى من سائر النعم التي لا تحصى والتفضلات التي لا تنفسي ومن
 جملة ذلك ان من على عبد الضعيف بان اهله لان يكون من اقل طلبة العلم الشريف
ولا اعطى اي مقدر على الاعطاء **لا مانع** اي الله فانه سبحانه وتعالى هو القادر على كل شيء
 رسوى ما اراده مستحيا **والصلاة** وهي من الله تعرحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة
 استغفار ومن مؤمني الاسس والجن دعائهم وفي لامها ما من في لام الحمد واداءه
 بالصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي
 في ذكر الكتاب والجمع بينها وبين **السلام** اي التحية ومعناها السلامة اشارة
 لقوله تع صلوا عليه وسلموا تسليما وحذا من كراهته افراد احدهما عن الآخر ولو خطا على
سيدنا السيد معروف بن ساد يسود واصيلة سيود اجتمعت الواو والياء
 وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء راد غمت فيها الواو الاصيلة واطلافة
 على غير الله تع جاز من غير كراهة سواء كان مقرونا بالاول **ومولا** مانعطف بيان
 او بد **محمد** صلى الله عليه وسلم **القال** صلى الله عليه وسلم اي في حديث جابر الطويل
 لنا يا معشر الامة **خذوا عني مناسككم** المناسك امور الحج واحدها منسك بفتح السين
 وكسرها قال في الغريب مناسك الحج عباداته وهذا من الخاص الذي صار عاماسا
 والمنسك بالضم المصدر والمنسك لما يتقرب به الي الله عز وجل ومنه سمي القابك
 ناسكا قال الله تع ان صلاتي ونسكي ابي قربتي ومنه النسب لانه يمتد على القرابة
 وجمعها نسك بضم النون والسين قال الله تع فقدم من صيام او صدقة او نسك
 واختص في عرف الشرح بافعال الحج قال الله تع فاذا قضيت مناسككم **وجير من اتبع**
 بالبناء للمجهول عطف ببيان **وخير من اتبع** بالبناء للمعلوم بدله مما قبله واراد ان
 الصلاة والسلام عليه بالصلاة والسلام **على الله** لكونهم الوسيطة لنا اليه الكيفية السنوية ولا يستغفام

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا نجهل به صاعدا واما من كان من الغافلين
 والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا نجهل به صاعدا واما من كان من الغافلين

في الصلاة عليه ثم صلى الله عليه وسلم عندهم آل علي بن عباس وجعفر وعقيل وحارث
واصحابه الاصحاب جمع صاحب وهو كل مسلم راي النبي صلى الله عليه وسلم اراه النبي
صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك وعن بعض الاصوليين بخلاف ذلك والصحيح الاول
الكوام جمع كريم **صلاة** **وطلا ما** **دا** **اي** **من** **ما** **طاف** **بيت الله العتيق** اي من الجبايرة **طائف**
اي عابد واعلم ان الله سمي البيت الشريف عتيقا فقال وليطوفوا بالبيت العتيق
ثم محال الي البيت العتيق وفي تسميته اقوال قيل لان الله اعتقه من الجبايرة وهو
الصحيح وعن عبد الله ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما سمي الله
البيت العتيق وفي تسميته لانه اعتقه من الجبايرة فلم يظهر عليه جبار قط اخرجه
سعيد بن منصور وابو داود وابن الجوزي والترمذي وقال حسن غريب والظاهر
الغلبة والعلو ومنه لا تزال طائفة من امتي ظاهرين اي غائبين فقوله ان الله
اعتقه من الجبايرة اي من تجر فلا يدخله احد ويصل الى اذله عنده وذهبت
عظمته وقيل انما سمي عتيقا لقدمه لانه اول بيت وضع للناس والعتيق القديم
هكذا قاله الحسن وقيل لانه عتق من الجبايرة فلا يدعي جبارا ملكيته واصله
اليه قاذ وقيل لانه لم يملك موضعه قط قاله مجاهد وقيل لانه اعتق من
الفرق عام الطوفان قاله ابن السائب وقالت فرقة لان الله تع يعقق فيه
رقاب المؤمنين من العذاب قاله ابن عطية وقيل بيت كريم من قولهم عتاق
الخيال والعلو **ورقف** **بعرقات** **واقف** اي حاج وعرفات اسم مفرد بصيغة الجمع
لما لغة سمي به الموقف الشريف لكون حوا وادم عليها السلام تغارفا بها بعد
الهبوط من الجنة او لكون جبل عليه السلام علم الخليل عليها السلام فيها
المناسك فقال عرفات او لكون الناس يتعارفون فيها **اما بعد** هي من
الظروف المبينة على الضم وهي منصوبة المحل على الظرفية وكلمة اما يوتي بها
للانتقال من أسلوب الى آخر ولا يجوز الاثبات بها في اول الكلام ويستحب الاثبات
بها في الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم اي بعد ما من البسه
والجود والصلاة والسلام على من ذكر **فان مصنفات** **العالم** **العلامة** **المفيد**
الفاضل **الفهامة** **المجيد** **مولا** **نا** **الشيخ** **رحمة الله الخفي** **السدي** **عليه** **رحمة** **الولي**
تعيد **وتبدي** **من** **اجل** **كتب** **المناسك** **الموثقة** **في** **المذهب** **اي** **مذهب** **الحنفية**
والمذهب **اصل** **الطريق** **ثم** **استعمل** **في** **الاحكام** **الشريعة** **وغيرها** **اذ** **المصنف** **الكبير**

لقد علم اني لا اقدر ان ازيد في خطي

منها اي مصنفاته جامع اي لاحكام المناسك **والصغير** **منها** **وان** **كان** **مختصرا** **بالنسبة** **الي** **الكبير** **والوسط** **فانه** **ليس** **فيه** **الابعض** **احكام** **المناسك** **وكيف** **مع** **كونه** **مختصرا** **نافعا** **جدا**
لا سيما **المبتدئين** **واما** **المنسك** **الوسط** **الذي** **هو** **احد** **مصنفاته** **الثلاثة** **التي** **مصنفها** **في** **خصوص** **المناسك** **فهو** **من** **اعظم** **ما** **صنف** **فيها** **اي** **المناسك** **نفعها** **لكونه** **احسنها** **تحريرا**
واقربها **تسارعا** **وتقريرا** **وكنه** **اي** **المنسك** **الوسط** **لان** **كان** **مستوفيا** **اي** **محتفيا**
الاعن **التكرار** **اي** **تكرار** **المسائل** **في** **غالب** **الباب** **والاطناب** **الزائد** **على** **صل** **المراد** **وكان** **النفوس** **لها** **ميل** **الي** **الاجاز** **وعدم** **التكرار** **لما** **هي** **مقبولة** **عليه** **من** **معادات** **المعادات**
اختصرته **بشورة** **عزير** **من** **ذري** **الباب** **فيه** **اشارة** **قولي** **عليه** **السلام** **ما** **خاب** **من** **استلزام** **ولا** **ان** **من** **استشار** **غيري** **مع** **ذلك** **لم** **بالغ** **في** **اختصاره** **اي** **المنسك** **الوسط** **تقريرا**
مفعولا **له** **لا** **تضمنه** **معنى** **لم** **بالغ** **كانه** **قال** **يركت** **المبالغة** **في** **الاختصار** **تقريرا** **للمبتدئين**
في **الاشتغال** **بطلب** **العلم** **وقراءة** **المناسك** **وترغيبا** **للمشبهين** **ولا** **اعدل** **اي** **لا** **اميل** **في** **حال** **اختصار** **كل** **من** **عبارته** **اي** **الاتيات** **بعبارة** **المنسك** **الوسط** **بل** **لفظها** **اكتبه**
غالبا **والا** **فقد** **يتفق** **لي** **التعير** **بغير** **لفظ** **عبارته** **وانما** **اعدل** **عن** **عبارته** **غالبا** **تقليلا**
اي **لجل** **التقليد** **للمتقدمين** **اي** **المعتمدين** **ترتبة** **اي** **المختصر** **ترتبا** **اقر**
شاو **لا** **اي** **اخذ** **وهو** **في** **الاصل** **مد** **اليه** **الشي** **ليؤخذ** **من** **ترتيبه** **اي** **المنسك** **الوسط** **ولم**
ال **من** **الاور** **وهو** **التقصير** **جهدا** **بالضم** **والفتح** **وعن** **الفر** **الجهد** **بالضم** **الطاقم** **بالفتح**
المسقة **في** **تحقيقه** **اي** **المختصر** **وتهدية** **اي** **تقيقه** **واضفت** **اليه** **اي** **الي** **هذا** **المختصر**
ما **تيسر** **جمعه** **اي** **من** **المسائل** **من** **كتب** **المناسك** **وسميته** **اي** **هذا** **المختصر** **بغية**
المناسك **من** **لباب** **المناسك** **بالنصب** **مفعول** **مقدم** **اساله** **والمعنى** **راساله** **الله** **معه** **واسمه**
سبحانه **وتع** **وبنيته** **محمد** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **اتوسل** **اذ** **هو** **نعم** **الوسيلة** **ان** **يجعله** **اي** **هذا**
المختصر **خالصا** **لوجه** **الكريم** **وان** **ينفع** **به** **كل** **نفع** **بالصله** **الذي** **هو** **المنسك** **الوسط** **لما**
اي **قراءة** **ومطالعة** **ودراسة** **ومراجعة** **بساير** **وجوه** **الانتفاعات** **وان** **يصونه** **عنها** **بما**
مع **شبه** **عن** **الخطا** **والخلل** **والسهو** **والزلل** **وان** **ينفع** **بها** **كل** **قاصد** **ويصرف** **عنها** **كل** **شبه**
ناقد **حاقد** **انه** **اي** **الله** **سبحانه** **وتع** **على** **ما** **يذا** **قد** **ير** **والاجابة** **جهد** **يراي** **حقيق** **وهو**
حسبي **ونعم** **الوكيل** **كتاب** **الحج** **هو** **الحج** **بفتح** **الحاء** **كسر** **ها** **وبها** **تراءى** **في** **التنزيل** **لغته**
القصد **على** **وجه** **التعظيم** **وشرف** **عاز** **ياد** **مكان** **مخصوص** **في** **زمان** **مخصوص** **بفعل**

في الصلاة عليه ثم صلى الله عليه وسلم عندهم آل علي بن عباس وجعفر وعقيل وحارث واصحابه الاصحاب جمع صاحب وهو كل مسلم راي النبي صلى الله عليه وسلم اراه النبي صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك وعن بعض الاصوليين بخلاف ذلك والصحيح الاول الكوام جمع كريم صلاة وطلا ما دا اي من ما طاف بيت الله العتيق اي من الجبايرة طائف اي عابد واعلم ان الله سمي البيت الشريف عتيقا فقال وليطوفوا بالبيت العتيق ثم محال الي البيت العتيق وفي تسميته اقوال قيل لان الله اعتقه من الجبايرة وهو الصحيح وعن عبد الله ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما سمي الله البيت العتيق وفي تسميته لانه اعتقه من الجبايرة فلم يظهر عليه جبار قط اخرجه سعيد بن منصور وابو داود وابن الجوزي والترمذي وقال حسن غريب والظاهر الغلبة والعلو ومنه لا تزال طائفة من امتي ظاهرين اي غائبين فقوله ان الله اعتقه من الجبايرة اي من تجر فلا يدخله احد ويصل الى اذله عنده وذهبت عظمته وقيل انما سمي عتيقا لقدمه لانه اول بيت وضع للناس والعتيق القديم هكذا قاله الحسن وقيل لانه عتق من الجبايرة فلا يدعي جبارا ملكيته واصله اليه قاذ وقيل لانه لم يملك موضعه قط قاله مجاهد وقيل لانه اعتق من الفرق عام الطوفان قاله ابن السائب وقالت فرقة لان الله تع يعقق فيه رقاب المؤمنين من العذاب قاله ابن عطية وقيل بيت كريم من قولهم عتاق الخيال والعلو ورقف بعركات واقف اي حاج وعرفات اسم مفرد بصيغة الجمع لما لغة سمي به الموقف الشريف لكون حوا وادم عليها السلام تغارفا بها بعد الهبوط من الجنة او لكون جبل عليه السلام علم الخليل عليها السلام فيها المناسك فقال عرفات او لكون الناس يتعارفون فيها اما بعد هي من الظروف المبينة على الضم وهي منصوبة المحل على الظرفية وكلمة اما يوتي بها للانتقال من أسلوب الى آخر ولا يجوز الاثبات بها في اول الكلام ويستحب الاثبات بها في الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم اي بعد ما من البسه والجود والصلاة والسلام على من ذكر فان مصنفات العالم العلامة المفيد الفاضل الفهامة المجيد مولا نا الشيخ رحمة الله الخفي السدي عليه رحمة الولي تعيد وتبدي من اجل كتب المناسك الموثقة في المذهب اي مذهب الحنفية والمذهب اصل الطريق ثم استعمل في الاحكام الشرعية وغيرها اذ المصنف الكبير

مخصوص فالاسم شرعي فيه معنى اللغة اما المقصد المخصوص فهو قصد المحرم واما
المكان المخصوص فهو الكعبة ورفات واما الزمان المخصوص فهو شهر الحج واعلم
ان المشروعات اربعة قرينة وواجب سنة وناقله فالقرينة ما ثبت بدليله
قطعي لا شبهة فيه والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والسنة هي
طريقة النبي صلى الله عليه وسلم اسنانا حياها وناقله هي ما شرعت لتحصيل الثواب ولا
يلحق تاركها ما ثم ولا عقاب وان الفرض نوعان فرض كفايه وفرض عين فرض
الكفايه ما يلزم جماعة المسلمين او منته ويسقط باقائه البعض عن الباقي لان الايجام
فيه تنار كل واحد من احاد الناس عينا وهو كصلاة الجنازة والجهاد اذا لم يكن
التفريق عاما وغسل الموتي والصلاة عليهم ودفعهم ورد السلام وطلب علم الدين والقيام
به وتعليمه وغير ذلك وفرض العين ما يلزم كل واحد اقامته ولا يسقط البعض باقائه
البعض وهو على مراتب منها ما يفترض على الانسان في عمر مرة واحدة هي حجة الاسلام
اذا وجدت شرطها ومنها ما يفترض عليه في كل سنة مرة واحدة هي الزكاة وصوم
رمضان وصدقة الفطر والاضحية اذا وجدت شرطها ومنها ما يفترض عليه في كل يوم
خمس مرات وهي الصلوة الخمس ومنها ما يفترض عليه بداهي معرفة الله والايان
به والايثار بآثاره والانتها عن نواهيه ثم الحج **فرض** اي فرض عين بالاخلاف
ولذا يكفر جاحده وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالترك وانما فرض **مرة** واحدة
في اول سني الامكان لقوله اي هريرة رضي الله عنه خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يا رسول الله فسكت
حتى قالها ثلثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم
ثم قال ذروني ما تركتكم فانها هلك من كان قبلكم بكثرة سوائهم واختلافهم على انبيائهم
فاذا امرتكم بشي فاتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شي فدعوه رواه مسلم فقوله
لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم يستلزم نفي وجوب التكرار من وجهين لافادة
لوهنا امتناع نعم فيلزمه نقيضه وهو لا يتصريح بنفي الاستطاعة ايضا لقوله
ابن عباس رضي الله عنهما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس ان الله
كتب عليكم الحج فقال الاقل الاقرع ابن حابس اني كل عام يا رسول الله قال لو قلتها
لوجبت ولن تستطيعوا ان تعملوها الحج مرة فمن زاد فتطوع رواه احمد بن حنبل

عن

والدار تطنى في سنه ولا ن سببه البيت لانه ايضا ف اليه والواجبات تضاف الي اسبابها
وهو لا يتكرر فلا يتكرر الوجوب فان قيل لم تكدر وجوب الزكاة مع اتحاد المال
اجيب بان السبب هو المال النامي تقدير النما الثابت في هذا الموضع غير تقدير ما
ثابت في حوله اخر فالمال يحل هذا النما غير المجموع منه ومن النما الاخر فيتعذر دحما
فيتعدد الوجوب لتعدد النصاب ثم الحج قرينة محكمة ثبتت في عينه **بالكتاب**
والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تع والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
ومن كفر فان الله غني عن العالمين وفيها انواع من التاكيد منها قوله والله على الناس
اي حق واجب لله في رقاب الناس لان على الالتزام ومنها انه ذكر الناس ثم ابداه منه
من استطاع وفيه ضربان من التاكيد احدهما ان الابدال تنبيه على المراد وتكريره له بالوجوب
والثاني ان الايضاح بعد الابهام والتفصيل بعد الاجمال ايراد له في صورتين مختلفتين
ومنها قوله ومن كفر مكان ومن لم يحج تقليدا على تارك الحج ولذا قال عليه السلام من ملك
زاد وراحلة تبلغه الي بيت الله فليحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا او في
من مات ولم يحج حجة الاسلام من غير ان يمنع سلطان جابر او من حابس او عذر
ظاهر فليمت ان شا بهوديا او نصرانيا او مجوسيا والمراد من قوله صلى الله عليه وسلم فليمت
ان شا بهوديا او نصرانيا التشبيه بهم والتقرب اليهم لا الحكم بكونه يهوديا او نصرانيا
وذلك لان اليهود والنصارى كانوا لا يعبدون الحج في شريعتهم ودينهم من العبادات
والفرائض والواجبات ولا يعبدون الله تعالى يتقربون اليه بذلك ويحذرون ان يكون
الحج من الفرائض التي فرضها الله تعالى عباده ويتقربون بالصلاة والزكاة والصوم دون
الحج فمعنى الحديث من قام من المسلمين بشرايع الاسلام كلها وترك الحج من غير عذر مع
الاستطاعة فكانه محمده في الظاهر وانه يشبه باليهود والنصارى في الاشياء ومن تشبه
بقوم فهو منهم بالحديث اي بعد منهم في الاشياء لان الناس لا يعرفون الا بالظاهر دون
السر يرفظا هر حاله هذا فيكون مومنا فاسقا عاصيا لا كافرا قال بعض العلماء المراد
من الحديث ان تركه تهاونا بصيركا فربا بالحقاوت فحكم حكم اليهود والنصارى وانما
ذكر الاستغنا وذا دليل السخط والخلاف ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه لانه اذا
استغنى عن العالمين تناوله الاستغنا لا محالة لانه يدل على الاستغنا الكمال فكان ادله
على عظيم السخط الذي رتبع عبارة عنه واختلف العلماء رضي الله عنهم في السنة التي فرض
فيها الحج والمشهور انه سنة ست وهو الصحيح وقيل سنة خمس فتح القاضي عياض

وقد يرد في حوله لان الحول اذا كان للمال بعد الاستغناء عن الدنيا في السفر والتجارة

ارتق بريح

وهو قوله فلو طوع وادعوا
والدار تطنى في سنه ولا ن سببه البيت لانه ايضا ف اليه والواجبات تضاف الي اسبابها
وهو لا يتكرر فلا يتكرر الوجوب فان قيل لم تكدر وجوب الزكاة مع اتحاد المال
اجيب بان السبب هو المال النامي تقدير النما الثابت في هذا الموضع غير تقدير ما
ثابت في حوله اخر فالمال يحل هذا النما غير المجموع منه ومن النما الاخر فيتعذر دحما
فيتعدد الوجوب لتعدد النصاب ثم الحج قرينة محكمة ثبتت في عينه **بالكتاب**
والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تع والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
ومن كفر فان الله غني عن العالمين وفيها انواع من التاكيد منها قوله والله على الناس
اي حق واجب لله في رقاب الناس لان على الالتزام ومنها انه ذكر الناس ثم ابداه منه
من استطاع وفيه ضربان من التاكيد احدهما ان الابدال تنبيه على المراد وتكريره له بالوجوب
والثاني ان الايضاح بعد الابهام والتفصيل بعد الاجمال ايراد له في صورتين مختلفتين
ومنها قوله ومن كفر مكان ومن لم يحج تقليدا على تارك الحج ولذا قال عليه السلام من ملك
زاد وراحلة تبلغه الي بيت الله فليحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا او في
من مات ولم يحج حجة الاسلام من غير ان يمنع سلطان جابر او من حابس او عذر
ظاهر فليمت ان شا بهوديا او نصرانيا او مجوسيا والمراد من قوله صلى الله عليه وسلم فليمت
ان شا بهوديا او نصرانيا التشبيه بهم والتقرب اليهم لا الحكم بكونه يهوديا او نصرانيا
وذلك لان اليهود والنصارى كانوا لا يعبدون الحج في شريعتهم ودينهم من العبادات
والفرائض والواجبات ولا يعبدون الله تعالى يتقربون اليه بذلك ويحذرون ان يكون
الحج من الفرائض التي فرضها الله تعالى عباده ويتقربون بالصلاة والزكاة والصوم دون
الحج فمعنى الحديث من قام من المسلمين بشرايع الاسلام كلها وترك الحج من غير عذر مع
الاستطاعة فكانه محمده في الظاهر وانه يشبه باليهود والنصارى في الاشياء ومن تشبه
بقوم فهو منهم بالحديث اي بعد منهم في الاشياء لان الناس لا يعرفون الا بالظاهر دون
السر يرفظا هر حاله هذا فيكون مومنا فاسقا عاصيا لا كافرا قال بعض العلماء المراد
من الحديث ان تركه تهاونا بصيركا فربا بالحقاوت فحكم حكم اليهود والنصارى وانما
ذكر الاستغنا وذا دليل السخط والخلاف ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه لانه اذا
استغنى عن العالمين تناوله الاستغنا لا محالة لانه يدل على الاستغنا الكمال فكان ادله
على عظيم السخط الذي رتبع عبارة عنه واختلف العلماء رضي الله عنهم في السنة التي فرض
فيها الحج والمشهور انه سنة ست وهو الصحيح وقيل سنة خمس فتح القاضي عياض

انه فرض سنة تسع وتبلى له قبل الهجرة وهو بعيد وابعد منه قوله بعض انه سنة عشر
وهل كان الحج واجبا على من قبلنا ولا ففيه خلاف وقال ابن خليل الصحيح انه لم يجب
الاعلى هذه الامة انتهى واما مشروعيته فمستحقة وهو يجب على الجن صرح السبكي بانه
يجب عليهم واما مشروعيته فمستحقة من آدم عليه السلام بل قبله الى اخر الزمان
نحوه الا نبيا عليهم السلام والمثلثة قال الطرابلسي ومن الشرايع القديمة رويات
ادم لما حج البيت تلقته المثلثة وقالت برحمتك فانا قد حججنا هذا البيت قبلك
بالنبي عام وقال الله تعالى لنبيه ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه واذن في الناس بالحج
وقال ابن عباس رضي الله عنهما كان لا يبيت حجوا من قبله ولا حجوا بعده
والحج قبل جبرائيل روي ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال كان النبي الانبياء
اذا هلك قومه لحق بمكة فيعبد الله تعالى حتى يموت وكذا من معه فمات فيها نوح
وهود وصالح وشعيب وقبورهم بين زمزم والحجر فان توفهم كراهة الصلاة بين الركن
والقمام زمزم لانه مقبرة رد بان مقبرة الانبياء لا تكراه الصلاة فيها لانهم احياء
في قبورهم يصلون ويتعبدون على ان شرط تحقق الكراهة وهو استقبال القبور
غير متحقق هنا روي ان نوحا حج قبل الطوفان وقال ابن اسحق لم يبعث الله
نبيا بعد ابراهيم الا وحج البيت انتهى روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حج جنتين قبل
الهجرة رجة بعدها سنة عشر روي ابو بكر في السنة التي قبلها سنة تسع واما سنة
ثمان وهي عام الفتح فحج بالناس فيها عتاب ابن اسيد روي حج صلى الله عليه وسلم ثلاث
حج واحج قبل النبوة وبعدها حججا واعتبر عمر الا يعرف عدوها واما عمره عليه السلام
بعد الهجرة فاربع كما في بيان ذلك في باب العمرة ان الله تعالى واما سنة ثمان
قوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس ان الله تعالى قد فرض عليكم الحج فحجوا ومنها قوله صلى الله
عليه وسلم بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله الى ما
ان قال وحج البيت من استطاع اليه سبيلا رواه الشيخان ومنها قوله عليه السلام
اعبدوا ربكم وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وحجوا بيت ربكم وادوا زكاة اموالكم
طيبة بها انفسكم تدخلوا الجنة ربكم واما الاجتماع فهو منعقد على فرضيته متواتر من
بيافها لولا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا **على كل من استجفت** اي استجفت
فيه **الشرايط** الا في الشرايط جمع شرط وهو لغة العلامة وعرفا هو ما يتوقف على
وجوده وهو خارج عن ماهية الشيء والركن ما يقوم به الشيء وهو جزء داخل

من ذلك

في ماهية الشيء والفرض يجوز اطلاقه على الشرط والركن معا وهي اي الشرايط انواع
اربعة النوع الاول **شرايط الوجوب** والنوع الثاني **شرايط الاداء** والنوع الثالث
شرايط صحة الاداء والنوع الرابع **شرايط صحة وقوع الحج** عن الفرض اما **الاول**
اي من الشرايط وهي شرايط الوجوب **سبعة** **الاول** منها **الاسلام** اي الشرايط **الاول**
من شرايط الوجوب الاسلام حقيقة وهو ايضا شرط الصحة والوقوع عن الفرض ولا
خصوصية له بها بل هو شرط لجميع العبادات **لا يجب** اي الحج **على كافر** ذميا كان
او حر يارلومستامنا في حق احكام الدنيا وما في حق احكام الآخرة فنع في الكافر المستطيع
على الكافر في حق احكام الدنيا وما في حق احكام الآخرة فنع في الكافر المستطيع
بشرطه الحج ويؤخذ به في الآخرة لانهم مخاطبون بالشرايع في حكم المواخذة في الآخرة
بلا خلاف كما ذكره الاصوليون وقال صاحب البديع انه لا يجب على الكافر في حق
احكام الآخرة عندنا حتى لا يؤخذ بالترك وعند الشافعي يؤخذ وهو يخالف ما ذهب
اليه الاصحاب لكن قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير والصواب ما في البديع وعليه جمهور
المشايخ وما ذكره في البحر انما هو قول العراقيين من مشايخنا والمواخذة التي لا خلاف
فيها ترك اعتقاد الشرايع اما ترك الفعل فلا مواخذة عند عامة المشايخ كما ذكره في البديع
انتهى **ولا يصح منه** اي الكافر **اداءه** اي مباشرة افعال الحج بنفسه لعدم اهليته لمخالفة
العبادات وهذا بخلاف الفقيه الذي لم يجب عليه الحج ابتداء فانه لو تكلف واداه وصح منه
وسقط به عنه فرض الحج حتى لو صار غنيا بعد ذلك لا يجب عليه ثانيا للشبوت الاهلية له
ولما تقر من انه لا يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته **ولا يصح اداءه من مسلم**
اي الكافر بطريق النيابة عنه **ولو كان ذلك الاداء بامر** اي الكافر فضا كان
المودي او غلاما فلو ادى عنه في حال كفره او اذاه هو بنفسه لا يعتد به لعدم صحته فاذا
اسلم يقرض عليه اداءه **ولوا حرم** شخص **مسلم** بعد ان احرم **ارتد**
عن الاسلام والعبادة بالله بطلت احرامه اي المسلم المرتد وانما بطلت شبهة بالركن واما
الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة فلا يبطل الردة وكذا بطل ما في **من الانغال**
اي افعال الحج بل وسائر الانغال من سائر العبادات **ولو حرم** ولو رآه **ارتد** والعبادة
باسم فعلية **الاعادة** اي اعادة الحج للفرض **حتما** اي فرضا **الاستطاع** اي اذا وجد
فيه استطاعة للحج اما بتلك الاستطاعة الحاصلة له في حال ارتداده وان لم تكن معتبرة
اذا ذكر واما باستطاعة حاصلة له **بعد الاسلام** ان افتقر قبله وهذا بخلاف ما لو استطاع

في ماهية الشيء والفرض يجوز اطلاقه على الشرط والركن معا وهي اي الشرايط انواع اربعة النوع الاول شرايط الوجوب والنوع الثاني شرايط الاداء والنوع الثالث شرايط صحة الاداء والنوع الرابع شرايط صحة وقوع الحج عن الفرض اما الاول اي من الشرايط وهي شرايط الوجوب سبعة الاول منها الاسلام اي الشرايط الاول من شرايط الوجوب الاسلام حقيقة وهو ايضا شرط الصحة والوقوع عن الفرض ولا خصوصية له بها بل هو شرط لجميع العبادات لا يجب اي الحج على كافر ذميا كان او حر يارلومستامنا في حق احكام الدنيا وما في حق احكام الآخرة فنع في الكافر المستطيع على الكافر في حق احكام الدنيا وما في حق احكام الآخرة فنع في الكافر المستطيع بشرطه الحج ويؤخذ به في الآخرة لانهم مخاطبون بالشرايع في حكم المواخذة في الآخرة بلا خلاف كما ذكره الاصوليون وقال صاحب البديع انه لا يجب على الكافر في حق احكام الآخرة عندنا حتى لا يؤخذ بالترك وعند الشافعي يؤخذ وهو يخالف ما ذهب اليه الاصحاب لكن قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير والصواب ما في البديع وعليه جمهور المشايخ وما ذكره في البحر انما هو قول العراقيين من مشايخنا والمواخذة التي لا خلاف فيها ترك اعتقاد الشرايع اما ترك الفعل فلا مواخذة عند عامة المشايخ كما ذكره في البديع انتهى ولا يصح منه اي الكافر اداءه اي مباشرة افعال الحج بنفسه لعدم اهليته لمخالفة العبادات وهذا بخلاف الفقيه الذي لم يجب عليه الحج ابتداء فانه لو تكلف واداه وصح منه وسقط به عنه فرض الحج حتى لو صار غنيا بعد ذلك لا يجب عليه ثانيا للشبوت الاهلية له ولما تقر من انه لا يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته ولا يصح اداءه من مسلم اي الكافر بطريق النيابة عنه ولو كان ذلك الاداء بامر اي الكافر فضا كان المودي او غلاما فلو ادى عنه في حال كفره او اذاه هو بنفسه لا يعتد به لعدم صحته فاذا اسلم يقرض عليه اداءه ولوا حرم شخص مسلم بعد ان احرم ارتد عن الاسلام والعبادة بالله بطلت احرامه اي المسلم المرتد وانما بطلت شبهة بالركن واما الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة فلا يبطل الردة وكذا بطل ما في من الانغال اي افعال الحج بل وسائر الانغال من سائر العبادات ولو حرم ولو رآه ارتد والعبادة باسم فعلية الاعادة اي اعادة الحج للفرض حتما اي فرضا استطاع اي اذا وجد فيه استطاعة للحج اما بتلك الاستطاعة الحاصلة له في حال ارتداده وان لم تكن معتبرة اذا ذكر واما باستطاعة حاصلة له بعد الاسلام ان افتقر قبله وهذا بخلاف ما لو استطاع

لأن الكافر غير مخاطب بالشرايع عندنا لكن

في انما اوامر

من ان احرامه غير معتقد وسياتي له بقية احكام في باب احرام الصبي ان شاء الله تعالى
ولو حج للفرض اي عاقل بالغ جنن اي بعد ادالحج واتمامه **في الموكب** **ولو كان فلو ان**
 ولو بعد سنين لا يقضي لان الافاقه بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد
ولو اجمعت اي عاقل **ثم جن** اي بعد تلبسه بالاحرام قبل الاداء **فانما**
 اي في حال جنونه **ثم افاق** قبل اتمام اداء المناسك او بعده **ولو بعد سنين**
جزية عن حج الفرض الا انه يلزم من الطواف لا شرط اصل النية فيه وعدم اجزاليها
 فيه ويلزمه ايضا موجب كل ما يصيبه من الجنائيات حالة احرامه كالصبيح كحائض
 عليه الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير **وحكم السفينة** اي المتصف بالسفينة المتقدم
 بيان حج عليه القاصي ام لا **كالمعاقلة** اي حكمه حكم المعاقلة لا فرق بينهما في حق الاحكام
 قال الشيخ رحمه الله في منسكه قال الشيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه فان اراد حجة
 الاسلام لا يمنع منها لانها واجبة عليه لو كان لا يدفع القاصي النفقة اليه لانه متى
 دفع اليه رعا يفسدها ويذرها ويقول ضاع مني فيعطى مرة اخري ثم وثم حتي
 ياتي على ماله ولكن يدفع الي ثقت يريد الخروج الي مكة معه حتي ينفق عليه ما يلقيه
 في الطريق ككوائمه ونفقته وهدية ان كان قريش وان اراد عمرة واحدة لا يمنع منها
 ايضا لا خلاف العلماء في وجوبها وان اراد ان يقرب حجة وعمرة لم يمنع من ذلك وكذلك
 لا يمنع عن التمتع فاذا قرب او تمتع كان عليه الهدى الا انه لا يدفع الهدى اليه كيلا
 يتلفه ويقول ضاع مني اعطوني اخر ثم وثم الي ان ياتي على جميع ماله ولكن يدفع
 الي امين ثقت يريد الخروج الي مكة حتي يذبح عنه بارسه اذا جاء او ان الذبح فان
 اراد ان يسوق بدنه لم تمتعه فانه لا يمنع من ذلك وان كانت الشاة تجزيه وذلك
 لان ابن عمر رضي الله عنهما يقول الهدى بدنه وانها بقرة او جزور وعندنا الشاة
 تجزيه فالزيادة على قدر الشاة الي اتمام الهدى لا يخلو في وجوبها فمنهم من اوجب
 ذلك على القارن والمتمتع ومنهم من لم يوجب فارجبنا عليه ذلك احتياطاً كما
 ارجبنا العمرة فان احرم بالحج او قرب ثم ارتكب شيئا من مخطورات احرامه بان قتل
 صيدا او حلق راسه وما اشبه ذلك فانه ينظر في ذلك ان كان شيئا شرع له
 بدله من حيث الصوم كقتل الصيد او حلق راسه من اذني فانه لا يكون بالمال لانه
 لو يمكن من ذلك يتوصل بذلك الي اتلاف ماله حيث يرتكب هذا المنكر وكل يوم وان
 كان شيئا لا بد له من حيث الصوم كالتطيب والحلق من اذني والجماع فانه يتأخر

لكبير
 باي اية من فريضة
 وما وجب باي اية من
 فريضة ما لم يفسد
 في وقتها

الي ان يصير مصلحا كالعبد فان جاء مع قبل الوتوف بعرض لم يمنع من نفقة المضى في امره
 ولا نفقة العود من عام قابل للقضاء لانه فرض عليه كاصل حجة الاسلام الا انه يمنع من
 الدم للكفارة كانه معسر في حق هذا الحكم ولو انه قضى حجة كلة الاطواف الزيادة
 ثم رجع الي اهله فانه يطلق له نفقة الرجوع الي الطواف ويضع فيها مثل ما صنع في
 ابتداء الحج ويوصي الذي على النفقة عليه ان ينفق عليه راجعا حتي يطوف بالبيت
 لان الرجوع عليه فرض للطواف ولو طاف جنباً ثم رجع الي اهله لم يطلق له نفقة
 الرجوع لانه قد فرغ من الحج وانما بقي عليه بدنة لطواف الزيارة جنباً وشاة لترك
 طواف الصدر ضروري بهما اذا صلح واما العمرة اذا افسدها لا يلزمه قضاؤها الا بعد
 زوال الحج وان احصر في حجة الاسلام ينبغي للذي اعطاه القاضي نفقته ان يبعث
 الهدى عنه حتي يحل ريمع من حج التطوع **قال المحمدي** **الاسلام** فان اهل حجة تطوعوا وعمر
 تطوعوا لا ينبغي للمحكم ان ينفق عليه لانه لو انفق عليه في هذا الحرام كل سنة حجة وفي
 كل شهر عمرة فيتوصل الي ضا د ماله انتهى **الخامس** من شرائط الوجوب والوقوع
 عن الفرض لا الجواز اتفاقا **الحرية** اصلية كانت او عارضية **فلا حج على مملوك**
 اي ولو كان من اهل مكة ففي منسكه الشيخ رحمه الله الكبير ولا يجب الحج على عبده اهل مكة
 وجب على فقراهم انتهى وسواء كان المملوك قناراً او مكاتباً او مدبراً او ام ولد **فان حج**
ولو كان حجة باذن مولاه اي حجة الذي اداه في حال رقه **نفل** لا يسقط به عنه
 الفرض لعدم وجوبه عليه لان منافع في حق الحج غير مستغناة عن ملك المولى فاذا
 اذن له المولى فقد اعاره منافع بدنه والحج لا يجب بقرره مستغارة ولقوله عليه السلام
 ايما عبد حج ولو عشرين حجاً ثم اعتق فعليه حجة الاسلام والحكمة في عدم وجوبه عليه ان الحج
 لا ياتي الا بالمال غالباً والعبد لا يملك شيئاً وان ملك فمن ثم وجبت عليه الصلاة والصوم
 دون الحج لان خدمة المولى لا تنقطع بهما بخلافها به وكلما يرتكب من مخطورات احرامه
 ان كان مما يجزيه فيه الصوم يلزمه في المال وان كان مما لا يجزيه فيه الا الدم او الصدقة
 يتقرر في ذمته الي بعد عتقه **السادس** من شرائط الوجوب **الاستطاعة** وهي اي
 الاستطاعة **ملك الزاد** اي النفقة التي تكفيه ذاهباً وجائياً **والتمكن من الراحة**
 لانه صلى الله عليه وسلم فسرها الاستطاعة بهما والراحة في اللغة التمكيد من الابل ذكرها كان
 انشئ وهي فاعله بمعنى مفعولة وهو مراد الفقهاء كما نص عليه الشيخ رحمه الله في منسكه
 الكبير ثم قال هو شرط بخصوصه او غيره من الدواب داخل في حكمه لم يتعوض الاضاح ذلك

ولم يلف طواف العبد

او مضعاف

وتعرض له بعض الشافعية فقال المحب الطبري ما وفي معنى الرحلة كل محاولة اعتيد
الحمل عليها في طريقه من بردون او بعل او حمار وقال الاوزاعي منهم وهو صحيح فمن
بينه وبين مكة من اجل سيرة جرة العادة بالسف عليها في مثل تلك المسافة دون
المراحل البعيدة كاهل المشرق والمغرب مثلا لان غير الابل لا تقوى على قطع المسافات
التاسعة غالبا انتهى وهذا تفصيل حسن جدا ولم ارفي كلام الاصحاب ما يخالفه بل
ينبغي ان يكون هذا التفصيل مرادهم انتهى كلام الشيخ كذا في ثمة المحققين العلامة
ابن خنيم وفي اشتراط الرحلة اشار الى انه لو قدر على غير الرحلة من بعل او حمار
انه لا يجب عليه الحج ولم اراه صريحا وانما صرحوا بالكراهة انتهى ثم التمكن من الرحلة
يشترط ان يكون **ملك** لان القدرة بالملك هي الاصل في توجيه الخطاب فقبل الملك
لما به الاستطاعة لا يتعلق به **واجابة** لان بهاملك المنافع وملكها كملك الرقبة
بخلاف الملك بالاباحة والعارية سواء كانت من جهة من لا منه له عليه كالمال والدين
والمالودين او من غيرهم لما سياتي عن قريب وينبغي ان يختار مكاريا له ديانته
في الظاهر ويستكره منه ما يحتاج اليه من الدواب بعد الفطر الى دوابه وانما مل
مها ان تلك الدواب تصلح لحمله والسلوك لذلك الطريق والمقصود ان لا يميل بقطع
عن الرفق في الطريق فاذا اكثر ما ينبغي له ان يبين له ما يحمله على دابته ويريه
بقدر الوسع كيلا يكون حاملا حمله على حيوان الغنم من غير اذنه ورضاه من غير
اجرة وكواء ليكون ابعد من الشبهة وارغب الى التقوى ثم اعلم انه استحب بعض
العلماء تركي انهما سكة في الكوالي مكة وفيما يشتره لاسباب الحج وفي كل ما يتقرب به
الي استقم لما ورد من ان الدرهم ينفق في الحج بضاعف سبعائة او اكثر وفي رواية
عنه عليه السلام والذي نفسي بيده ان الدرهم في الحج ينفقه احدهم فيها ثلثا في مائة
من جيلكم هذا وشار اليه في قبيل فاذما كس ثوبت نفس ثوبا كثيرا لاجل ما ينقص
من النفقة قليل وهذا مع القدرة والجدة فاما ان كان ممن يخشى ان لا يقوم به
ما يريه اذالم ياكس فلا بأس بالمماسكة وكان سيدي ابو محمد يحيى المرحلي ياكس
عند شرايه الحاجة فاذا اشترى ما يحتاج اليه الحج كان لا ياكس احدا ممن يشترى
منه في مسائل عن ذلك ولم يدا هو به فقال ان درهم الحج بسبعائة درهم فلو
ما كنت لنقص في الثواب او كما قال بخلاف غير الحج فان الانسان يوم فيه بالماسكة
للباعثة لقوله صلى الله عليه وسلم ما كسوا الباعث فان فيهم الارزدين واما تعاطي التجاره

فمن بعض الاماكن التي لا يقطعها الا على الدواب
وقد لا يكون يقطعها الا على الدواب
الكلالة على الدواب
وقد لا يكون يقطعها الا على الدواب
الكلالة على الدواب

في طريق الحج نفى البحر الرايق وتجريد السفر عن التجارة احسن ولو اتجه لا ينقص ثوبه
كالغازي اذا التجر كما ذكره الشارح في سيره كما عن الهيا والسمعة والفخر ظاهرة
واطنا فمضى انتهى وفي الخلاصة لا بأس بالتجارة في طريق الحج ذاهبا وجائيا في المتقى
عن محمد في الحاج يخرج معه في التجارة قال لا بأس به وهو قوله اي حنيفه رفيقك
الشيخ رحمه الله الكبير ويستحب ان يفرغ قلبه من طلب التجارة فان احتاج اليها
ولم يكن له غنى عنها فلا بأس بها لكن تكون ضئلا لا يجعلها اصلا مقصودا الا
ان ارادها ان يشتغل بها بعد الحج ويجوز حج التاجر والاجر والمخاريك لكن بدرت تجارة
انفصل انتهى وفي منسك السروحي ويستحب ان لا يكون خروجه للرياء والسمعة والتمهر
والتجارة والمجولان في البلدان للبطر ومناجعة هوى النفس والصيت قال عليه السلام
يا بني على امتي زمان يحج اغنياءهم للنزهة واورساطهم للتجارة وفقراءهم للمسألة وقرو
للمرياء والسمعة فيجب ان يجتنب من ذلك ويكون حله احواله واموره مصر فالي ذكره
ثم وتعلم شعاره مخلصا في ذلك لينال ثواب الحاج والمهاجرين الي الله تعالى **اشترط**
التمكن من الرحلة ساقط في حق المكي ومن في حكمه اي المكي طاهر المواقيت
من كان بينه وبين مكة دون مدة السفر هذه **ان قدر على المشي** اي بلا منعه وكلفه
والاشهر كالافاق في اشتراط الرحلة ايضا وهو الاصح **وقيل** اي التمكن من الرحلة
للمكي ومن في معناه **شرط** **مطلبا** يعني قدر على المشي اولا كان بينه وبين مكة مدة
السفر اولا لان بين مكة وعرفة اربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشي اربع فراسخ راجلا
فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر راجلا على الرحلة اما الزاد فلا بد منه في ايام اشتغالهم منسك
الحج حتى انه لو كان سائفا يكتسب في كل يوم ما يقوته ولا يفصل شيء عن قوته وقوت
عيله قدر ما يكفي في ايام النسك لا يجب عليه الحج لانه غير واجب الزاد وانه شرط في حقه
كما صرح به اكثر ما في **وقيل** **بل** عدم الاشتراط في حق من كان بينه وبين عرفة
دون مدة السفر اما من كان بينه وبينها ذلك فيشرط في حقه **من كان من مكة**
على ثلاثة ايام فصاعدا **انما في حق الرحلة** اي في حق اشتراطها له
والا فتلقه مشقة زائدة وهذا القول هو المختار عند جماعة من علماء ائنا صاحب
البحر الزاخر وغيره **والفقير الاناني اذا وصل الى ميقات** اي من المواقيت الخمسة
كالمكي اي صار حكمه حكم المكي من حيث عدم اشتراط الرحلة في حقه اذ قدر على المشي
اما اذا عجز فيشرط في حقه ايضا كما في المكي قيل وينبغي ان يكون الغنى الا في ذلك
للتجارة وان كان يجمع من غير التجارة وان كان عند جرة العقبة له الله اقبال وهو حديث غريب

قال في الكرم من كرم
يعرف العالم الربوب
في كل ما كرم في حقه
اولا

قد رتبته مختلف باختلاف المسألة فيعتبر في ذلك قدر ما يذهب ويعود إلى منزله
 انتهى **وقد رتبته مطلقا** أي معجلة كانت أو موقلة **وامدقة نسائية** أي
 مهورهن ولو كانت **موجلة** أي حين عودته متعلق بفاصلها أي من ابتداء سفره
 إليه وقت رجوعه وعليه أكثر المتأخرين لأن المشغول بالحاجة الأصلية كالمدبر
 شرعا لأن العبد مقدم على حق الشارع لفقره وغنى الشارع **وقيل لا يشترط**
في الموجلة أي لا يشترط أن يكون فاضلا عن اصدقة نسائية الموجلة **كما لا يشترط**
نفقة أي ابقا نفقة **لما بعد إياها** أي رجوعه من الحج في ظاهر الرأية **وقيل**
يشترط ابقا نفقة سنة روي ذلك عن أبي يوسف **وقيل** يشترط ابقا نفقة
شهر روي ذلك عن أبي يوسف أيضا لأنه لا يمكن التكسب كما قدم فيقدر
 بالشهر **وقيل** يشترط ابقا نفقة **يوم** واحد كذا روي عن أبي عبد الله الجرجاني
 وفي خلاصة الفتاوى وعن أبي حنيفة أن يكون له قوت يوم واحد بعد رجوعه
 وفي فتاوى قاضينا أن قلة بعض العلماء أن كان الرجل تاجرا يملك ما لو رفع
 منه الزاد والراحلة لذهاب به وإيابه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه
 إلى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس ماله التجارة الذي كان يتجرب به
 كان عليه الحج والأفلا أن كان حرا فافانظر أن يبقى له آلة الحرايين من البقر
 ونحو ذلك **ومن له مال يبلغ الحج** ذاهبا وجائيا **ولا مسكن له ولا خادم** أي
 والحال أنه لا مسكن له ياريا إليه ولا خادم يجده وهو محتاج إليهما فليس له صرفه
 أي المالك **أي غير الحج** أي من المسكن والخادم وغيرهما هذا **ان حضر وقت خروج**
أهل البلد ولو قبل انقضاء الحج لأنه يتعين عليه حج إذا النسيك فلا يجوز له صرف المال
 إلى غيره أما إذا لم يحضر الوقت فله صرفه إلى ما ذكر من المسكن والخادم من غير
 أن قال الطرابلسي نقلا عن الكرواني غير أن ذلك مكروه عند محمد وعنده أبي يوسف
 لا بأس به انتهى وهذا **خلاف من له مسكن** يسكنه فإنه لا يلزمه بيعه والحج بشئ
 إذا حضر الوقت والفرق بينهما في البدائع وغيره لكن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن
 مسكن ولا خادم وله حال يكفيته لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إيا به وذلك
 ما رآه فلا يعذر في تركه ولا يتضرر بتركه شرعا المسكن والخادم بخلاف بيعهما
 لأن ذلك في غير الحج فأنفق الم فانه يتضرر به **وكذا لو كان له أي الشخص منزله واسع** أي يفضل عن سكنه
 لأنه فينبغي بمكانه من سكنى من يجب عليه أسكانه **وكيفية** للسكنى **بعضه** **وشرط** **دونه**

وقيل لا يشترط الحج
 فاضلا عن اصدقة نسائية
 كذا في المسألة

فالمال إذا كان عليه

فإنه لا يلزم الحج
 لأنه في غير الحج
 فأنفق الم فانه يتضرر به

أي أقل منه سعة **أو كان له عبد نفيس** أي لا يليق مثله حبشيا كذا أو تركيا **وكيفية**
دونه من هذكي ومقدش **لا يلزمه بيعه** أي بيع ما ذكر من المنزل الواسع والعبد النفيس
والاقتصار بالدون لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كما لا يلزمه بيع منزله والاقتصار
 على السكنى بالأجرة أو العارية اتفاقا **لكنه لو فعل** أي باع واشترى قدر حاجته رجع
 بالفصل **فما فضل** **أن كان له مسكن فاضل عن سكنه وعن يجب عليه أسكانه**
 وأما بوجبه أربعه **أو كان له عبد** أي لا يحتاج لخدمته **أو متاع** لا يحتاج إلى امتنانه
أو كتب أي لا يحتاج إليها ولو كانت من العلوم الشرعية وما يتبعها من الآلات وأما
 كتب الطب والهند والنجوم وأمثالها فأنها تثبت بها الاستطاعة سواء كان محتاجا
 إليها أم لا كما في الفتاوى التاتارخانية **أو ثياب** أي لا يحتاج إليها **أو أرض** أي
 لا يزرعها أو كانت زائدة على قدر حاجته **أو كرم** أي بستان **أو حوانيت** أي دكاكين
 وحانات وسائر المستغلات الزائدة على قدر حاجته **أو غنم** من الإبل وبقر وغنم
علا يحتاج إليها أي المذكورات **فعليه** أي يجب عليه **بيعها والحج بثمنها** لأن
 هذه الأشياء فاضلة عن حوائجه الأصلية فيبعد مستطاعا بها هذا **أن كان به أي بثمنها**
وفاء أي بنفقة الحج وفي الشف صاحب الضيعة إذا احتاج إلى غلتها وقيمتها أكثر
 من الزاد والراحلة فلا حج عليه وإن كان غلتها تكفي له وعياله والزاد والراحلة فعليه
 الحج كذا في المجتبى وفي البحر العميق ومن لا يملك الأثرية وله ولد لا يلزمه أن يبيعها
 الحج الفرض ويبيع ولده في الصدقة انتهى **فالحج إذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه**
بيعها والحج بثمنه وإن كان أي الطعام أكثر منه أي من طعام سنة يلزمه بيع الزاد
أن كان في ثمنه وفاء **لأداء** أي الحج قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل اختلاف
 الناس في وجوب الحج على الرجل إذا كان له طعام قال بعضهم إذا كان عنده طعام
 سنة فهو فقيم مقترا لا يلزمه الحج وإن كان أكثر فهو محتكم وعليه الحج وقال بعضهم
 إذا كان عنده قوت شهر فهو فقير لا يلزمه الحج وإن كان أكثر من ذلك فهو غني
 يلزمه الحج ثم الاستطاعة لا تثبت **بذلك** **الغير** أي باعطا غيره له **مالا** كافيا للزاد
 والراحلة **أو ما عداها** أي خدمته لمن يحتاج إليها في الطريق كالزمن **ملك** أي من
 جهة التملك في المال والخدمه **أو بأجرة** أي بالأباحة في الخادم والراحلة أو بالأجرة
 في استعمال الزاد من المال فإن ثقل المنة يمنع حصول الاستطاعة والنفقة في الخزانة
 لو تبرع أجنبيا ففيه قولان أصحهما أنه لا تثبت انتهى **فلو تسدق عليه أو غيره**

وقيل لا يشترط الحج
 فاضلا عن اصدقة نسائية
 كذا في المسألة

فإنه لا يلزم الحج
 لأنه في غير الحج
 فأنفق الم فانه يتضرر به

ثم على القول بابا خذ زوجها مادون الثلاث بغير محرم ليس للزوج منعها اذا لم
تجد محرما قال في شرح الكثر واذا كان بينهما وبين مكة اقل من ثلاثة ايام ليس
له منعها وان خرجت بلا محرم لعدم اغتراط المحرم فيه وفي البناء بغير وان كان
بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام يجب عليها ان تخرج بنفسها وان لم يكن لها محرم
ولا زوج ولو كان معها احدهما فخالفت رجعت به ونما جاز جها بالاتفاق كمالو
تكلف الفقير مسئلة الناس رجع ولكنها تكون عاصية ومعنى تولم لا يجوز لها
ان تخرج بغير محرم يعني لا يجوز لها الخروج الى الحج واما الحج فيجوز وفي منسك
الفارسي وفي سفر الحج بباح لها الخروج بدون المحرم قال مشايخنا لا تقصد السفر
ركن تقصد مرحلة فمحلة انتهى فان سافرت بغير محرم هي لا تقدر على التزول
ففي روضة العلماء يجوز للمرأة ان يتر لها وياخذ باعضار بينها لاجل الفرض
وفي التجنيس اذا سافرت مع ابن زوجها لا بأس به لانه محرم ولكنه لا يرفعها
ولا يضعها لانه يخاف ان يقع في قلبه شيء وكل محرم لا يجوز له المسافرة معها
الا اذا أمن من الشهوة ثم في تخصيص المرأة اشارة الى وجوب الحج على الامرد
الصبيح الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن لا بأس ان يمنع حتى يلتحق ويكره له
ذلك ان احتاج اليه احدا بويه وان كان الطريق مخوفا لا يخرج وان لم يكن
امرد كما في الخلاصة ولا يخرج في ركوب البحر الا باذن والديه ولو كان مستغنيا
عنه كذا في قاضي خات والاحداد والجدات كالا بويه عند عدمهما قال الشيخ رحمه
الله في منسك الكبير وهل هذا الحكم في الفرض والتفلي جميعا ارنى التفلي فقط فاكثروهم
اطلقوا كما مر فلا يفهم منه حكم فرض الحج بخصوصه وذكر في التختة فان منع الوالدان
عن اداء الفرض لا يلتفت الي تولمها وله السمع والطاعة في التطوع وكذا ذكر في مجموعته
النادر ان هذا الحكم في حج التطوع اما في حج الفرض فلا يتركه لاجل ابويه
وذكر صاحب المنايع في ملقطه حج الفرض ارنى من طاعة الوالدين وطاعة الوالدين
اربي من حج التفلي وان لم يكن الاب مستغنيا عن خدمته لا يحل له الخروج انتهى وفي كثر
العباد ولا يسانى بغير رضى استاده حتى لا يكون عاقا في سفره فلا يجب بركانه
سفره وينبغي ان يجتهد في ايضا والديه ومن يتوجه عليه بركه او طاعته وان
كانت امرأة استرضت زوجها انتهى وقيل انه اي اشتراط المحرم او الزوج من
الوقوف اي من شرائط الوجوب ثم اذا اجتمعت الشرط وجب عليها ان تخرج
كما لا يخرج بغير اذنها كذا في الحظ والاحاطة عرف وكذا في خان وان كان ابواه

في روضة العلماء
في سفر الحج
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة

وكذا لو كان ابواه
في روضة العلماء
في سفر الحج
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة

لحجة الاسلام بغير اذن الزوج وقت خروج اهل بلدها او قبله يوم اربو من روبا
بيان مفصلا ولا يجبر اي الا يكره المحرم ولا الزوج على الخروج معها اذا امتنع على الصحيح
اياء الى القول الصحيح خلافا لابي يوسف في رواية عنه انه يجبر الزوج على الخروج معها
في كل حجة حجة الاسلام بلا محرم ولا تفصح فهي ناشئة ولا نفقة لها وان حجت مع
محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في تولم جميعا اذا كان قبل النقلة لانها اشتقت
من التسليم بعد وجوبه فصارت كالناشئة وان كانت انتقلت الى منزل الزوج
فتمت حجت مع محرم دون الزوج فقال ابو يوسف لها النفقة لانها خرجت لاداء فرض
عليها نصار كصوم رمضان وقال محمد لا نفقة لها قال في السراج الوهاج وهو الظاهر
لانها ما نفقة نفسها بفعلها نصارت كالناشئة اسى **واذا وجدت اي المرأة معها**
لا يكون للزوج منعها اي المرأة عن حج الفرض لان حق الزوج وغيره من الاديدين
لا يؤثر في الفرض عند وجود شرطه وان امتد كصوم الفرض وصلاة الفرض وهذا
لان ملكه ضعيف لا ينتهض سببا في ذلك بخلاف ذلك العبد وانما لا يظهر في الحج
المتدبر لان وجوبه بسبب من جهتها فلا يظهر الوجوب في حقه فكان نفلا في حقه
وفي المجتبى واذا وجدت معها لم يكن للزوج منعها لان حق الزوج لا يظهر في الفرائض
وفي مناسك رشيد الدين وليس للزوج منعها عن حجة الاسلام وله منعها عن كل
حج سواها وله منعها عن الاحرام الى ادى المواقيت ومكة الى يوم الترويه وله
ان يحلها قبل ذلك وتصح هي كالمحصن ان احرمت وتخرج غيرها ان لم تقدر ذكره الطرابي
وقال العلامة ابن امير الحج في منسكه **تبييه** وهل للزوج منعها مع المحرم عندنا لا بل
قال ابن المنذر لا تعلم انهم يختلفون في انه ليس له منعها وفي منهاج الشافعية
الاظهر له منعها وفي ذخيرة المالكية لا يمنعها على القول بالفرض منها وفيه على القول
بالتراخي قولان انتهى وهذا كله في الحج الفرض اما فيما سواه فقد حكى الاجماع
على انها لا تسافر الا باحدها وان تزوج منعها انتهى **ثم نفقة المحرم اذا قال لا اخرج**
معها الا بها الا النفقة واجبة عليها اي المرأة ان كان لها غنى لان التوصل اليها يحصل
به ذكره القدوري وغيره قال في السراج الوهاج وهو الصحيح وقيل لا يجب عليها الحج
مالم يخرج معها المحرم بنفقة **وان خرج من غير اشتراط لم تجب نفقة عليها**
بل عليه ان يتفق على نفسه **واما الزوج اذا حج معها فلها عليه النفقة بالاجماع**
لانه ممكن من الاستمتاع بها في طريقه ولكنها اي النفقة التي تجب لها عليه تكون

في روضة العلماء
في سفر الحج
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة

في روضة العلماء
في سفر الحج
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة
في ركن تقصد مرحلة

نفقة **المحضر دون نفقة البكر** قال في السراج الوهاج واما اذا جفت للتطوع
 فلا نفقة لها اجماع لان للزوج نفقة من ذكرك انتهى **ولا يجب الكرا** اي اجرت
 عليه اي الزوج بل ذكرك واجب لنفسها عليها كما لو مرضت في المحضر كانت المداوة
 عليها لا عليه كذا في ابدع لكاساني قال فان جارت بكته واقامت بها بعد ايام
 الحج اقامته لا يحتاج اليها سقطت نفقتها لانها غير معذورة في ذلك فصار كالتأجير
 فان طلبت نفقة ثلاثة اشهر قدر ان ذهاب والحي لم يكن على الزوج ذكرك ولكن
 يعطى نفقة شهر واحد فاذا عادت اخذت ما بقي لان الواجب عليه نفقة
 الاقامة لان نفقة السفر ونفقة الاقامة تفرض لها شهر فشهرا انتهى **ومن لا يحرم لها**
 اي المرأة التي ليس لها محرم **ولا زوج لا يجب عليها ان تنزع** **بمن اي شخص**
 لاجل ان **نزع** بها كما لا يجب على الفقير اكتساب المال لاجل الحج وهذا على الصحيح كذا في البدع
 وقاضى فان غيره هو من اي شخص عن اي حبيبة ان من لا يحرم لها ولا زوج يجب
 عليها ان تنزع زوجا نزع بها اذا كانت موسرة في العلم انهم اختلفوا في ان المحرم
 او الزوج هل هو من شروط الاداء او الوجوب حسب اختلافهم في امن الطريق وثمة
 الخلاف يظهر في وجوب الوصية وفي نفقة المحرم اذا نزع مع بالانرا
 والراحلة وفي وجوب النزع عليها بزواجها اذا لم يكن لها محرم فمن قال هو شرط
 الوجوب قال لا يجب عليها شيء من ذلك لان المعتبر في شرط الوجوب حصولها
 لا تحصيلها ومن قال انهما من شرط الاداء اوجب عليها جميع ذكرك **وعبد المراه ليس**
بمحرم لها لان حرمة كاحداياها ليست على التابيد بل تنزل بالخروج عن ملكها
ولو كان العبد خفيا فان الخصال لا يبيح ما كان حراما قبله وانما هو مثله لا غير في قاضيان
او كان مجبوا **بما رآه** فكذلك **على الاصح والفتى المشكل كالانثى** اي واجهوا على
 في حق الاحكام المختصة بالنسب فيشرط في حقها ما يشترط في حق الانثى احتياقا لان العبد
الخامس من شروط الاداء اعلى الاظهر وهو ايضا يختص بالنسب **عدم العدة مطلقا** لا يضاف
 من طلاق بائن ارجعي او وفاة ارفسخ لان الله تعالى المعنة عن الخروج كذا في العبد
 بقوله لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال لا يخرج
 رد المعتدات من ذي الحليفة وروي عن ابن مسعود انه ردهن من الحنفية اذ بلغن
 لان الحج يمكن ادائه في وقت اخر خلافا **وقيل انه** اي عدم العدة **من الاولى** **او الثانية**
 اي من شرائط الوجوب **فلو كانت معدة عند خروج اهل بلدها لا يجب عليها**

لان الشرط ليس
 موجودا لانها
 كصيلة

ولو كان العبد خفيا
 او كان مجبوا
 في حق الاحكام
 المختصة بالنسب
 فيشرط في حقها
 ما يشترط في حق
 الانثى احتياقا لان
 العبد

الحج كما في شرح المجمع لابن خزيمة **فلو حجت وهي معدة مع جهالان** سبب الوجوب
 منعقد في حقها **وكانت عامية** لا تركا بها المنهي وان سافر بها فطلقها في الطريق
 فبغير تفصيل قال الشيخ رحمة الله في منكره الكيه وان سافر بها ثم طلقها فان كان في
 الطريق تبعت زوجها رجوع ارضى ولم تقارقه والا فبطلان راجعها وان كان باينا
 ارمات عنها فان كان اي من لها اقل من مدة السفر والى مكة مدة السفر فانه يجزى ان
 تعود اليه من غير ان كان اليه مكة اقل من مئة الى مكة وان كان من الجانبين اقل من
 مدة السفر فبغير بالخيار ان شاءت مضت وان شاءت رجعت اليه من غير ان كانت
 في المصر او غيره وسوا كان معها محرم او لا الا ان الرجوع اولي وان كان من الجانبين
 مرة سفر فان كانت في المصر فليس لها ان تخرج حتى تنقضي عدتها وان كان معها
 محرم عند ابي حنيفة وقالها ان تخرج اذا وجدت محرم وهو قوله او لا وليس لها
 ان تخرج بغير محرم بلا خلاف فان كان ذلك في مفارقة او قرينة لا تان على نفسها فان
 ان تمنى الى موضع الا ان تخرج منه حتى تمنى عدتها وفي منكره الفارسي ان
 كان كل واحد من الطرفين سافرا فان كانت في المفارقة مضت ان شاءت او رجعت
 بمحرم او غير محرم والرجوع اولي ولا يعتبر ما في اليمين والميسرة من الامصار والقرى
 وانما المعتبر ما في الطريق الذي بين يديها حتى انه اذا كان في اليمن والشمال بلدا
 اقل من مسيرة السفر لم يكن عليها ان تعدل عن الطريق اليه انتهى ثم اعلم ان حكم
 هذه الشرائط اي شرايط الاداء انها لا تتوقف وجوب الحج عليها بل وجوب ادائه
 متوقف عليها فان وجدت هذه اي شرايط الاداء مع ما قبلها من شرايط الوجوب
 وجب عليه الاداء اي اداء الحج نفسه وان فقد واحدا منها اي شرايط الاداء مع تحقق
 وجود جميع ما قبلها اي من شرايط الوجوب **لا يجب عليه الاداء** اي اداء الحج بنفسه بل
 لا يجب عليه **الا الاجحاج في القالة** اي ايضا به في المال واعلم ان شرايط الاداء كلها
 تختلف فيها كما قد علمت فبعضها بعضها منها شرايط الاداء ومنها من وقت فبعضها بعضها
 من القسم الاول وبعضها من القسم الثاني وحاصلها ان ثمة الخلاف يظهر في وجوب
 الوصية اذا شارف الموت قبل حصول هذه الشرايط فمن جعلها من شرايط الوجوب
 لا يوجب عليه الوصية بالا حجاج ومن جعلها من شرايط الاداء يوجب عليه الوصية
 ومن الشروط ايضا مكان السير وهو ان يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على
 المسير المعتاد فان احتاج الى ان يقطع كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة

رجوعها

مدة السفر الى مكة

مدة السفر

او ما لها

وهذا عند ابي حنيفة

او لا وجوب

او وجدته محمدا

والمعدية في الارلاب

بحوز ان يخرج الى

دار الاسلام بلا محرم

الوجوب مع او لا

انها شرايط

قال الشيخ رحمه الله في منسكه في قول صاحب النخبة وفيه ما فيه **واما الثالث** اي شرايط
 صحة الاداء **فتسعد الاول منها الاسلام** وقد علمت حكمته فلا يصح الحج من كافر
 نفلا كان او فرضا **والثاني الاحرام** فلا يصح بلا احرام اصلا **والثالث الزمان**
 وهو شهر الحج فلا يجوز ادائه من افعال الحج نحو الطواف والسعي قبلها ولا الوقوف
 بعرفة قبل يوم عرفة ولا فيه قبل دخول وقته ولا بعده الا لغيره والاشباه كما
 سيأتي بيانه ولا الرمي ولا الذبح قبل وقته واما الاحرام فيصح قبل الاشهر مع الكراهة
 عندنا ولا طواف الزيارة وكذا طواف الصدر قبل يوم النحر ويصح بعده والحاصل
 انه لا يصح ادائه من افعال الحج قبل وقته المعين الا ما نص فيه على جواز التقديم
 او التأخير **المكان** اي المسجد ولو سطحه للطواف والسعي للسعي ومع فوات
 الوقوف والجمع ومزدلفة للجمع والمبيت والوقوف ومنى لرمي الجمرات وللذبح فلا
 يصح شيء من افعال الحج ركنا كان او واجبا او سنة في غير ما اختص به من اماكنها
والخامس التيمم فلا يصح مباشرة غير التيمم من الصغار للاحرام والطواف مما يحتاج
 فيه الى النية ونصح مباشرة مما لا يحتاج اليها فيه كالوقوفين وكذا نصح مباشرة وليه
 له بان ينوي عنه فيما عجز عنه **والسادس العقل** فلا يصح مباشرة المجنون ونصح من
 وليه له فيما عجز عنه وقبل نصح المباشرة من المجنون وقد سبق مستوفى **والسابع**
مباشرة الانفعال من الاركان والواجبات بالنفس من غير نيابة **والعذر** في بعض الافعال
والثامن عدم الجماع اي بعد الاحرام قبل الوقوف فلا يصح حج من جامع بعد الاحرام
 قبل الوقوف وان رغب عليه انما هو وقفاؤه **والثاسع الاداء** اي ادائه **من عام**
الاحرام من غير تاخير الى سنة اتيه فلا يصح الحج في السنة الثانية باحرام الحج الذي
 فات في السنة الاولى بل اذا فات الحج يجب عليه ان يأتي بافعال العمرة بذلك الاحرام
 منه ثم في العام القابل يأتي باحرام جديدة للحج اذا اراد ان يحج **ففي فقد واحد**
من هذه الشرايط اي شرايط صحة الاداء **الا يصح** اي الحج **المودع** اي الفرض **الفرض** اي فرض الحج
وعليه ان يحج تائبا لفرضه واما الرابعة اي شرايط صحة وقوع الحج عن الفرض سواء
 يصح النفل بدونهام **فتسعد ايضا الاول منها الاسلام** وهو شرط لصحة وقوعه عن
 الفرض والنفل ايضا فلا يقع حج الكافر عن الفرض ولا عن النفل اذا اسلم ادلا بصلته ثواب
 العباد حال كفره **والثاني بقاؤه الى الموت** اي ان يموت من غير ارتداد فلا يقع
 حج المسلم عن الفرض ولا النفل اذا ارتد بعد الحج لبطان كل منهما وان تاب واسلم

قال

قال الشيخ رحمه الله في منسكه في قول صاحب النخبة وفيه ما فيه **واما الثالث** اي شرايط
 صحة الاداء **فتسعد الاول منها الاسلام** وقد علمت حكمته فلا يصح الحج من كافر
 نفلا كان او فرضا **والثاني الاحرام** فلا يصح بلا احرام اصلا **والثالث الزمان**
 وهو شهر الحج فلا يجوز ادائه من افعال الحج نحو الطواف والسعي قبلها ولا الوقوف
 بعرفة قبل يوم عرفة ولا فيه قبل دخول وقته ولا بعده الا لغيره والاشباه كما
 سيأتي بيانه ولا الرمي ولا الذبح قبل وقته واما الاحرام فيصح قبل الاشهر مع الكراهة
 عندنا ولا طواف الزيارة وكذا طواف الصدر قبل يوم النحر ويصح بعده والحاصل
 انه لا يصح ادائه من افعال الحج قبل وقته المعين الا ما نص فيه على جواز التقديم
 او التأخير **المكان** اي المسجد ولو سطحه للطواف والسعي للسعي ومع فوات
 الوقوف والجمع ومزدلفة للجمع والمبيت والوقوف ومنى لرمي الجمرات وللذبح فلا
 يصح شيء من افعال الحج ركنا كان او واجبا او سنة في غير ما اختص به من اماكنها
والخامس التيمم فلا يصح مباشرة غير التيمم من الصغار للاحرام والطواف مما يحتاج
 فيه الى النية ونصح مباشرة مما لا يحتاج اليها فيه كالوقوفين وكذا نصح مباشرة وليه
 له بان ينوي عنه فيما عجز عنه **والسادس العقل** فلا يصح مباشرة المجنون ونصح من
 وليه له فيما عجز عنه وقبل نصح المباشرة من المجنون وقد سبق مستوفى **والسابع**
مباشرة الانفعال من الاركان والواجبات بالنفس من غير نيابة **والعذر** في بعض الافعال
والثامن عدم الجماع اي بعد الاحرام قبل الوقوف فلا يصح حج من جامع بعد الاحرام
 قبل الوقوف وان رغب عليه انما هو وقفاؤه **والثاسع الاداء** اي ادائه **من عام**
الاحرام من غير تاخير الى سنة اتيه فلا يصح الحج في السنة الثانية باحرام الحج الذي
 فات في السنة الاولى بل اذا فات الحج يجب عليه ان يأتي بافعال العمرة بذلك الاحرام
 منه ثم في العام القابل يأتي باحرام جديدة للحج اذا اراد ان يحج **ففي فقد واحد**
من هذه الشرايط اي شرايط صحة الاداء **الا يصح** اي الحج **المودع** اي الفرض **الفرض** اي فرض الحج
وعليه ان يحج تائبا لفرضه واما الرابعة اي شرايط صحة وقوع الحج عن الفرض سواء
 يصح النفل بدونهام **فتسعد ايضا الاول منها الاسلام** وهو شرط لصحة وقوعه عن
 الفرض والنفل ايضا فلا يقع حج الكافر عن الفرض ولا عن النفل اذا اسلم ادلا بصلته ثواب
 العباد حال كفره **والثاني بقاؤه الى الموت** اي ان يموت من غير ارتداد فلا يقع
 حج المسلم عن الفرض ولا النفل اذا ارتد بعد الحج لبطان كل منهما وان تاب واسلم

والاربع

الام

الكلام فيه

والثالث **العقل** الرابع **الحرية** والخامس **البلوغ** فلا يقع حج هؤلاء الثلاثة عن
الفرض بخلاف النفل وان افات المحنون وبلغ المصبي وعنف العبد بعدد الحج
والسادس **الاذا نفسه ان قدر** بان يكون صحيحا سالما من العلل والامراض فلا
يقع حج الفرض باءا الغير قبل حصوله العذر المبيح للاستتابة والسابع **عدم نية**
النفل فلا يقع حججه عن الفرض بنية النفل كما لا يصح بنية واجب اخر لا بد من نية الفرض
او مطلق النية ليقع عن الفرض **والثامن عدم الافساد** اي عدم اخساده بالجماع
قبل الوقوف بعرفة فلا يقع الحج عن الفرض بل ولا عن النفل اذا باشره مع تحقق فساد
بالجماع قبل الوقوف بعرفة **والتاسع عدم النية عن الغير** اي بالنسبة الى المأمور والا
فوقه عن الامر بشرطه فلا يقع حج الفرض بنية من الغير فانه اذا حج عن الغير
بامر منه او بدونه ونواه عنه نفلا او فرضا سوا قلنا بان الحج عن الغير يقع عن
الامر او المأمور فانه لا يصح ان يقع عن فرض المأمور **فلو فقد واحد من هذه**
الشرايط اي شرايط وقوع الحج عن فرض الاسلام لا يقع **المردى** عن الحج **الفرض**
بالا يقع عن النفل **بعض الصور** وهو ظاهر **وعليه** اي الشخص الفاتدة
الشرايط كلها او بعضها **اذا استطاع ان يحج ثانيا** لفرضه بخلاف الفقير ومن معناه
اذا حج حيث يقطع عنه الفرض اذا نواه او اطلق النية حتى لو استغنى بعد ذلك
لا يجب عليه الحج ثانيا ثم اعلم ان كل من قدر على شرايط الوجوب ولم يحج فعليه ان
الا يصاب به سوا قدر على شرايط الاداء او لم يقدر اما اذا قدر على شرايط الاداء و
الوجوب فلا يجب عليه الا يصاب به وسياق الكلام عليه ان شاء الله تعالى في باب الوصية
بالحج **ثم اذا وجدت الشرايط** اي شرايط الوجوب وشرايط الاداء فالافضل الا يتأخر
به والمسايرة اليه على الفور اجماعا واما وجوب الفور فيه فمختلف فيها فغندابي
يوسف اذا وجب الحج عليه **فالوجوب على الفور** وهو اصح الروايتين عن ابي حنيفة
رضي الله عنه كما نص عليه قاضي خان وغيره **فقد مر خايف العزوب** على التزويج
لتحقق سببه فقد روي عن ابن شجاع عنه رضي الله عنه ان الرجل اذا وجب ما يحج به
وقد قصد التزويج قال حج ولا يتزوج لان الحج فرضه ووجبه الله تعالى عبده
والنكاح ليس بفرضه هذا يدل على انه على الفور **ويأتي المخوف** له عن اول
سنة الامكان وهذا طريق امام الهدى اي منصور الماتريد كافي كل امر مطلق
عن الوقت فانه كلما على الفور كن عملا لا اعتقادا على طريق التعيين ان المراد منه

وفي السراجيه وهو المختار

منه الفور او التراخي بل يعتقد منهما ان ما اراد الله به من الفور او التراخي
فهو حق خلافا للمحمد فان الوجوب عنده على التراخي بشرط ان لا يغوته بالموت
وهو رايه عن ابي حنيفة فلا ياتم عنده اذا حج قبل موته كمن ان مات ولم يحج بعد
الايمان ظهر انه كان اثما وقيل لا ياتم وقيل ان خاف الموت بان تخلط الموت
بماشم وان فاجاه لا وجه الفور فيه نفلا حديث الحاج بن عمر والاضاري من
كس او عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وهذا بناء على ان لفظة قابل متعارف في
السنة الاثني عشرية بعد هذه السنة والاضواء من ذلك فلا دليل وعقلا هو
ان الحج لا يجوز الا في وقت معين والموت في سنة واحدة غيرا درفتا خيره
بعد التمكن في وقته تعريض له على الفوت فلا يجوز ولما يفسق تأخير
ويأتي فترد شهادته حقيقة دليل الفور هو الاحتياط فلا يدعيه ان يقتضي
الامر المطلق جواز التأخير بشرط عدم التقويت واما حج النبي صلى الله عليه وسلم
سنة عشر وقد فرض سنة تسع او خمس فلعله عليه السلام وخيا انه يعيش
حتى يحج ويعلم الناس مناسكهم تكميلا للتبليغ **والقول** اي من توقفت فيه الشرايط
حتى انقضى وعدم الاستطاعة **مقرر** اي وجوب الحج في ذمته اي صار دينه لا يستقطع عنه
بالفقر سواء هلك الماله واستهلكه وكذا الوعر من له مانع من الاداء بنفسه كمن وجب عليه
الحج وهو بصير ثم غي وخوذك فانه لا يقطع عنه الحج ما لم يحج بنفسه او حج غيره واما الاثم فهو
مقرر عليه مع ذلك عند من يقول بالفورية **وله** اي ويجوز لهذا الفقير ان يستقرض للحج اي
لا اية فيحج به ويتوكل وان كان لا يقدر على وفا الدين فان مات قبل ان يقضى دينه فحججه
انه قال **ارجوا** ان لا يواخذ بذلك ولا يكون اثما اذا كان من نيته قضاء الدين **وقيل** بلزوم
ان يستقرض وهو رواية عن ابي يوسف **ومن** وجب عليه زكاة **ووجب عليه حج فوجبه**
مالا اي كائنا لاد احداهما **يضم** اي الماله الذي وجبه اليه اي الحج وذلك لانهم ما اعتبروا
في الفاضل ان يكون عن دين الله بل اقتصر على دين العباد ولما قدم الحج على الزكاة وان كان
مقتضى الظاهر تقدمها عليه لبقائها في الذمة زجرا لما صدر عنه من التأخير لها وعليه ان
يستقرض لها ان وجبه ثم ان يصرف الماله الموجود للحج بشرط وهو ما **لو مكه في الوقت** اي وقت
اي بان مكه قبل الوقت فانه يجب عليه ان يهرده **ولو** اي الزكاة نفى تخراجه الاكمل **الزكاة**
من عليه زكاة ماله الف وعليه حج وفي يده الف يصرفها الى الزكاة الا ان تكون تلك الف

يا خا

اروقت

الزكاة

طريقه في الحج في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
من غير ما الزكوة فتصرف في الحج اما اذا اصابها في غير اوانه فتصرف
الى الزكوة انتهى وفي الطول البسي وان وجد ما لا عليه زكاة رجع على ان يتصرف
للكافة ان وجد به وقضا الدين اذا كان به وفاء افضل انتهى بقوله وقضا الدين
الحج غير ملائم لما صدر به فلينظر **وله** اي ويصح للشخص **ان يحج وعليه** في العباد **لا وفاء**
وليس لاحدا ان يمنع عن الذهاب الى الحج اذا ثبت ان لا سم في البصر العميق ويكره
الخروج للحج والجهاد لمن عليه الدين وان لم يكن عنده حاله ما لم يقض دينه الا ان ياتي
الغرماء فان كان بالدين كفيلا فان كفل ياذن الغريم لا يخرج الا باذنه وان كفل
الكفيل بغير اذنه لا يخرج الا باذنه الطالب وله ان يخرج بغير اذنه الكفيل هذا هو الدين
الحال ما الدين الموجب اذا اراد المدعي ان يباخر قبل حلول الاجل ولو بقي منه
شي قليل وطلب الطالب من القاضي ان ياخذ منه كفيلا او يمنع عن السفر فان
القاضي لا يجيبه الى ذلك ولا ياخذ منه كفيلا وهذا قولهم جميعا كما في نفقات
قاضي فان في الخلاصة وكذا اذا كرهت زوجته خروجه ومن عليه نفقته وان
لم يكن عليه نفقته فلا بأس به مطلقا **وان كان في حاله وفاء به اي الدين يقضيه**
اي الدين بطريق الوجوب اذا كان معجلا بطريق الاستحباب فهو موجه لا يخرج
وبعد ان فرغ من بيان الشرايط والاشواخ اخذ يكلم على فرض الحج وراجبته وسننه
ومستحباته ومكروهاته فقال **هذا باب بيان احكام فرائض**
الحج وراجبته وسننه ومستحباته ومكروهاته الفرائض اعم من الاركان والشرايط
وغيرها كالاخلاص في العبادة ثم الفرض اسم لما ثبت وجوبه بدليل مقطوع به والواجب
اسم لما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة العدم على ما عرف في اصول الفقه والسنة في اللغة
هي الطريقة سواء كانت فرضية او غير فرضية قال عليه السلام من سن سنة حسنة فله ثوابها
ونواب من عمل بها الى يوم القيمة ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزرها من
عمل بها الى يوم القيامة وهي في الشرع عبارة عن ما راعى عليه النبي صلى الله عليه وسلم
او احده من اصحابه وهو العبد باتباعها وقيام على تركها وهي تتناول القول والفعل
وقال الفقهاء ابوالديث السنة ما يكون تاركها فاسقا وجا حدها مبتدعا والتفلا حال يكون
تاركه فاسقا ولا جا حده مبتدعا ذكره الحدادي والمستحب هو ما يثاب على فعله
ولا يعاقب على تركه **فرائضه اي الحج الاحرام** اي النية مع التلبية او ما يقوم مقامها

في الذكر

الاحرام

من الذكر تقليد البدن مع السوق وهو شرط ابتدا حتى جاز تقديمه على شهر الحج كالعلم
للصلاة والدليل على شرطية انه يستدام الى الحلق وينتقل من ركن الى ركن ولا ينتقل عنه
ويجاء مع كل ركن من اركان الحج ولو كان ركنا لما كان كذلك وهذا لا يمتثل به
الا اذا كان يكون الاحرام من الميقات وافعال الحج من مكة وكذا الواحرم من اول اشهر الحج يجوز
واداء الافعال متاخر عنه وهذا لا يمتثل به ولو كان ركنا ايضا كان له وقت معلوم كسائر
اركان الحج وله حكم الركن انتها حتى لو استدام فابتدأ الحج احرامه الى عام قابل وقضى الحج
بذلك الاحرام لم يخرج وكذا اذا اعتق العبد بعد الاحرام لا يجوز ادائه الفرض به وكذا الصبي
اذا بلغ بعد الاحرام كما اشار اليه صاحب النهاية وغيره **والوقوف بعرفة في وقته**
ووساعة لطيفة **والشروط الزيارية** وهو اربعة اشواط **وهما ركنا للحج الا ان**
الوقوف اقوى لفساد الحج بالجماع قبله دون الطواف ولا نه يودي في حال قيام الاحرام
من كل وجه والطواف يودي في حال قيامه من وجه لانه يودي بعد الحلق وقد حصل
التحلق بالحلق من جميع المحطورات الا النساء ثم الدليل على كنيته الحج قوله تعالى وعرفه على الناس
حج البيت ثم نشر النبي صلى الله عليه وسلم الحج بقوله الحج عرفه اي الحج الوقوف بعرفة اذ الحج فعل
وعرفه مكان فلا يكون حجاً فكان الوقوف مضراً فيه فكان تقديره الحج الوقوف بعرفة
والجماع اذا التحق به التفسير يصير مفسراً من الاصل فيصير كانه تع قاله والله على الناس حج
البيت والحج الوقوف بعرفة فظاهره يقتضي ان يكون هو الركن لا غير الا انه زيد عليه طواف
الزيارة بدليله ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم في سياح التفسير من وقف بعرفة فقد تم حجه
جعل الوقوف بعرفة اسماً للحج فذلك انه ركن والدليل على كنيته الطواف قوله تعالى وطوفوا
بالبيت العتيق والمراد منه طواف الزيارة بالجماع لانه تع امر الكل بالطواف فيقتضي الوقوف
على الكل وطواف اللقال يجب اصلاً وطواف الصدر لا يجب على الكل لانه لا يجب على اهل مكة
فتعين طواف الزيارة مراد ابالا به كذا في البدايع واعلم ان اصحابنا افرقوا بين الطواف
والوقوف ان الوقوف يصح من غير بيعة الوقوف عند الوقوف والطواف لا يصح من غير بيعة
الطواف عند الطواف كذا ذكره القدوري في شرح مختصر الكواشي **فايد** هل الطواف الفرض
افضل ام الوقوف بعرفة فكلهم يخيرون الى ان الوقوف افضل الحديث الحج عرفه اي معظم
اركانه وقال ابن عبد السلام الطواف افضل اعمال الحج قاله واما حديث الحج عرفه فلا يتعين
التقدير معظم الحج عرفه بل يجوز ادراك الحج بالوقوف بعرفة قال الشيخ ابن حجر في فتح الباري
وليس بضرر فسلم ان يكون ركن لانه ملحق تمام الحج والواجب هو الذي يحتاج به جوده والاعمال الا الزيادة
اف لا ادنى قوله قد تم حج ليس هو تمام الذي هو ضد التمام بل هو جزء من اجزاء العمل وقد تقدم في اول
من ان يكون حجاً لا لاف بعد ذلك فوجوه في التمام لو جامع بعد ذلك لا يفسد لكن تركه لعدم ذلك لا يفسد

من الذكر تقليد البدن مع السوق وهو شرط ابتدا حتى جاز تقديمه على شهر الحج كالعلم
للصلاة والدليل على شرطية انه يستدام الى الحلق وينتقل من ركن الى ركن ولا ينتقل عنه
ويجاء مع كل ركن من اركان الحج ولو كان ركنا لما كان كذلك وهذا لا يمتثل به
الا اذا كان يكون الاحرام من الميقات وافعال الحج من مكة وكذا الواحرم من اول اشهر الحج يجوز
واداء الافعال متاخر عنه وهذا لا يمتثل به ولو كان ركنا ايضا كان له وقت معلوم كسائر
اركان الحج وله حكم الركن انتها حتى لو استدام فابتدأ الحج احرامه الى عام قابل وقضى الحج
بذلك الاحرام لم يخرج وكذا اذا اعتق العبد بعد الاحرام لا يجوز ادائه الفرض به وكذا الصبي
اذا بلغ بعد الاحرام كما اشار اليه صاحب النهاية وغيره **والوقوف بعرفة في وقته**
ووساعة لطيفة **والشروط الزيارية** وهو اربعة اشواط **وهما ركنا للحج الا ان**
الوقوف اقوى لفساد الحج بالجماع قبله دون الطواف ولا نه يودي في حال قيام الاحرام
من كل وجه والطواف يودي في حال قيامه من وجه لانه يودي بعد الحلق وقد حصل
التحلق بالحلق من جميع المحطورات الا النساء ثم الدليل على كنيته الحج قوله تعالى وعرفه على الناس
حج البيت ثم نشر النبي صلى الله عليه وسلم الحج بقوله الحج عرفه اي الحج الوقوف بعرفة اذ الحج فعل
وعرفه مكان فلا يكون حجاً فكان الوقوف مضراً فيه فكان تقديره الحج الوقوف بعرفة
والجماع اذا التحق به التفسير يصير مفسراً من الاصل فيصير كانه تع قاله والله على الناس حج
البيت والحج الوقوف بعرفة فظاهره يقتضي ان يكون هو الركن لا غير الا انه زيد عليه طواف
الزيارة بدليله ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم في سياح التفسير من وقف بعرفة فقد تم حجه
جعل الوقوف بعرفة اسماً للحج فذلك انه ركن والدليل على كنيته الطواف قوله تعالى وطوفوا
بالبيت العتيق والمراد منه طواف الزيارة بالجماع لانه تع امر الكل بالطواف فيقتضي الوقوف
على الكل وطواف اللقال يجب اصلاً وطواف الصدر لا يجب على الكل لانه لا يجب على اهل مكة
فتعين طواف الزيارة مراد ابالا به كذا في البدايع واعلم ان اصحابنا افرقوا بين الطواف
والوقوف ان الوقوف يصح من غير بيعة الوقوف عند الوقوف والطواف لا يصح من غير بيعة
الطواف عند الطواف كذا ذكره القدوري في شرح مختصر الكواشي **فايد** هل الطواف الفرض
افضل ام الوقوف بعرفة فكلهم يخيرون الى ان الوقوف افضل الحديث الحج عرفه اي معظم
اركانه وقال ابن عبد السلام الطواف افضل اعمال الحج قاله واما حديث الحج عرفه فلا يتعين
التقدير معظم الحج عرفه بل يجوز ادراك الحج بالوقوف بعرفة قال الشيخ ابن حجر في فتح الباري
وليس بضرر فسلم ان يكون ركن لانه ملحق تمام الحج والواجب هو الذي يحتاج به جوده والاعمال الا الزيادة
اف لا ادنى قوله قد تم حج ليس هو تمام الذي هو ضد التمام بل هو جزء من اجزاء العمل وقد تقدم في اول
من ان يكون حجاً لا لاف بعد ذلك فوجوه في التمام لو جامع بعد ذلك لا يفسد لكن تركه لعدم ذلك لا يفسد

من الذكر تقليد البدن مع السوق وهو شرط ابتدا حتى جاز تقديمه على شهر الحج كالعلم
للصلاة والدليل على شرطية انه يستدام الى الحلق وينتقل من ركن الى ركن ولا ينتقل عنه
ويجاء مع كل ركن من اركان الحج ولو كان ركنا لما كان كذلك وهذا لا يمتثل به
الا اذا كان يكون الاحرام من الميقات وافعال الحج من مكة وكذا الواحرم من اول اشهر الحج يجوز
واداء الافعال متاخر عنه وهذا لا يمتثل به ولو كان ركنا ايضا كان له وقت معلوم كسائر
اركان الحج وله حكم الركن انتها حتى لو استدام فابتدأ الحج احرامه الى عام قابل وقضى الحج
بذلك الاحرام لم يخرج وكذا اذا اعتق العبد بعد الاحرام لا يجوز ادائه الفرض به وكذا الصبي
اذا بلغ بعد الاحرام كما اشار اليه صاحب النهاية وغيره **والوقوف بعرفة في وقته**
ووساعة لطيفة **والشروط الزيارية** وهو اربعة اشواط **وهما ركنا للحج الا ان**
الوقوف اقوى لفساد الحج بالجماع قبله دون الطواف ولا نه يودي في حال قيام الاحرام
من كل وجه والطواف يودي في حال قيامه من وجه لانه يودي بعد الحلق وقد حصل
التحلق بالحلق من جميع المحطورات الا النساء ثم الدليل على كنيته الحج قوله تعالى وعرفه على الناس
حج البيت ثم نشر النبي صلى الله عليه وسلم الحج بقوله الحج عرفه اي الحج الوقوف بعرفة اذ الحج فعل
وعرفه مكان فلا يكون حجاً فكان الوقوف مضراً فيه فكان تقديره الحج الوقوف بعرفة
والجماع اذا التحق به التفسير يصير مفسراً من الاصل فيصير كانه تع قاله والله على الناس حج
البيت والحج الوقوف بعرفة فظاهره يقتضي ان يكون هو الركن لا غير الا انه زيد عليه طواف
الزيارة بدليله ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم في سياح التفسير من وقف بعرفة فقد تم حجه
جعل الوقوف بعرفة اسماً للحج فذلك انه ركن والدليل على كنيته الطواف قوله تعالى وطوفوا
بالبيت العتيق والمراد منه طواف الزيارة بالجماع لانه تع امر الكل بالطواف فيقتضي الوقوف
على الكل وطواف اللقال يجب اصلاً وطواف الصدر لا يجب على الكل لانه لا يجب على اهل مكة
فتعين طواف الزيارة مراد ابالا به كذا في البدايع واعلم ان اصحابنا افرقوا بين الطواف
والوقوف ان الوقوف يصح من غير بيعة الوقوف عند الوقوف والطواف لا يصح من غير بيعة
الطواف عند الطواف كذا ذكره القدوري في شرح مختصر الكواشي **فايد** هل الطواف الفرض
افضل ام الوقوف بعرفة فكلهم يخيرون الى ان الوقوف افضل الحديث الحج عرفه اي معظم
اركانه وقال ابن عبد السلام الطواف افضل اعمال الحج قاله واما حديث الحج عرفه فلا يتعين
التقدير معظم الحج عرفه بل يجوز ادراك الحج بالوقوف بعرفة قال الشيخ ابن حجر في فتح الباري
وليس بضرر فسلم ان يكون ركن لانه ملحق تمام الحج والواجب هو الذي يحتاج به جوده والاعمال الا الزيادة
اف لا ادنى قوله قد تم حج ليس هو تمام الذي هو ضد التمام بل هو جزء من اجزاء العمل وقد تقدم في اول
من ان يكون حجاً لا لاف بعد ذلك فوجوه في التمام لو جامع بعد ذلك لا يفسد لكن تركه لعدم ذلك لا يفسد

بعد نقله وفيه نظر ولو سلم فما لا يقوم الحج الا به افضل مما يجبر والطواف والوقوف سواء
 في ذلك فلا تفضل انتهى يحصل مما ذكرنا ثلاثة اقوال الوقوف افضل الطواف افضلها
 بضمطه في الامم ستورا وذكر الشيخ ابن حجر الهيتمي في شرح الارصاد الطواف افضل الاركان حتى من الوقوف
 على كلام فيه ثم اجتمعت بان كلامه افضل من حيثية انتهى يحصل من كلامه قوله رابع
 كذا في نسخة الشيخ رحمه الله **والقريب بين الغرضين** اي بان يقع الاحرام اولاً ثم الوقوف
 ثم الطواف قال العلامة ابن الصياغ في مناسكه الصغرى ويشترط تقديم الاحرام ثم
 الوقوف بعرفة ثم طواف الزيادة انتهى **وادا كان فرض** اي ركن في وقته المختص به
 كالوقوف ووقته من بعد زوال شمس يوم عرفة الي فجر يوم النحر والطواف ووقته من فجر
 يوم النحر الي اخر العمر وفي مكانه فكان الوقوف ارض عرفات ومكان الطواف نفس المسجد
 ولو من سطح **وهما** اي الترتيب بين الغرضين وادله كل فرض في وقته مكانه **شرطان**
والحق هما اي الغرضين المذكورة **ترك الجماع** في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة وانما
 قال الحق لان الفرض على متحتم والجماع امر محرم لكنه فرض تركه كونه مفسداً له ثم حكم الغرضين
 انه لا يصح ادا **الحج الا بها** اي بوجود جميعها والدم لا يقوم مقامها ولا يجزها **وانه**
 لا يخرج من الاحرام الذي التزمه **بالكلمة** ما بقي عليه **شيئاً** منها اي الغرضين المذكورة ففيه
 واعلم انه لو شك في اركان الحج قال في البدائع ذكر المضاف ان ذلك اذا كان يكسر ثم ياتي
 بحاكي باب الصلاة انتهى ونقل في المحيط قال عامة مشايخنا يوردون نائلاً لان تكرار الركن والزيادة
 عليه لا تفسد الحج وكذا في البدائع الا انه لم ينسب الي العامة ثم قال في البدائع لانه لا يفسد الحج
 وامكن الاخذ باليقين فاما الزيادة في الصلاة اذا كانت ركعة فانها تفسد الصلاة اذا رجت
 قبل الفعلة الاخيرة فكان العمل بالتحري احوط من البناء على الاقل انتهى واما لو شك في نفس
 الحج بانه حج ام لا يجب عليه ان يحج كما لو شك هل زكي او لا يجب عليه ان يركب اشار اليه
 في الفتح كذا في منسكه الشيخ رحمه الله **الكبير** **واجبات** اي الحج **الاحرام** اي انشائه **من**
الميتات اي المكاني لا بعده ويجوز قبله بل هو الافضل ان وثق من تنسبه بعدم التوجع
 في الخطورات ولو نذر ان يحرم من ذرية اهله قال في المحيط لم يلزم منه ذلك في الطر المبسوط
 من باب المواقيت والسعي بين المرتين اي الصفا والمروة وفيه تغليب كالعمر من التوطين
 ومتابعة الامام في الافاضة **المسنونة** وهي بعد غروب الشمس فلو خالف الامام المسنونة
 بان قبل الغروب ولم يتابعه لا يجب علينا بترك متابعتها شيء لانه خالف الافاضة المسنونة

١٧٤

بضمطه في الامم ستورا
 وذكر الشيخ ابن حجر الهيتمي
 في شرح الارصاد الطواف افضل
 الاركان حتى من الوقوف

١٧٥

بل لو تابعناه وجب الجزاء لترك الاستدانة التي هي واجبة في حق كل من وقف نهاراً اماماً
 كان اذ غيره **وتبيلها** اي المتابعة **سنة** وهذا ظاهر فيها اذا دفع بعد الغروب
تخير المصلين والوقوف بالزلفه اي ولو ساعة لطيفة بعد دخول رفته وهو من
 طلوع الفجر الثاني الي شروق الشمس اي المغرب والعشا **ايها** اي المزدلفه فيوديهما
 في رقت العشاء بها وهذا **الم يحلف فوتهما** فان خافه اداها حيث كان وسياقي بيان ذلك
 مفصل في باب احكام المزدلفه ان شاء الله تعالى **وربي الجمار** اي في الايام الثلاثة وفي اليوم
 الرابع ان اقام **وكون ربي اليوم الاول** اي ربي جمرة العقبة في يوم النحر وانما قيل **تخلل**
 بالخط او التقصير ويستوي في هذا المزدلفه وغيره **وعدم تاخير ربي كل يوم** اي تايمه او ما يليه
 من ايام التشريق فانه يجب عليه ان يركب كل يوم في وقته فان اخوه الي ما بعد يكون قضاءً
 ويجب عليه الجزاء ويصير انما لو كان تاخير لغيم عذر **وتخلل** اي بالخط او التقصير بدونه
 في وقته المعين له لانه للخروج من العبادة كالسليم في باب الصلاة **وكونه** اي التخلل
 بالخط او التقصير في ايام النحر **وكونه** في ارض الحرم ولو بغير منى اي ولو بغير ارض
 منى فان قيل كيف عدا الخلق من الواجبات وهو شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يكون
 الا رضاً خارجاً عن الاركان اجيب هو من حيث صحة وتوعد في وقت جواز وهو
 ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعد اكثر الطواف في العمرة شرط ومن حيث ايقاعه
 في الوقت المشرع وهو ان يكون بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة **واجب طواف**
الزيارة اي الايتان به او اكثره في ايام النحر او ما يليها وما زاد على اكثره اي طواف
 الزيارة هو من الواجبات ايها وهذه **الواجبات العامة** اي الشاملة للمكي وغيره
 والرجل والمرأة **واما الواجبات الخاصة** بغير المكي رجلاً كان او امرأة **فستاقا**
 مستوفات احكامهما في مظاهرها ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان **حكم الواجبات** مطلقاً **لزم**
الجزا اي الدم **بترك واحد منها** اي الواجبات ولو كان الترك بعد ذلك اذ ارتكبه الخطأ
 لعذر غير مسقط للجزا **اما استثنى** كما سيأتي بيانه **ومن حكم الواجبات** ايها **جواز الحج**
 مع ترك الواجب **وسواء تركه عمداً** اي مقصداً **او سهواً** او ساهياً مع علمه بحكم المسألة
 او ساهياً والفرق بين العمداً والنسيان في الائم وعدمه واما بين السهو والنسيان فذكر
 في التحرير انه لا فرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم الاستحضار في وقت الحاجة ورفق
 بينهما في السراج الوهاج حيث قال السهو والنسيان وقار هو ان غلب الشئ عن الذهن

وتأخير العبادتين
 في رقت العشاء

فاما ربي
 في كل يوم

من حكم الواجبات
 ايها جواز الحج

في يوم الجمعة في شهر ربيع
 سنة ١٢٢٢
 في شهر ربيع سنة ١٢٢٢
 في شهر ربيع سنة ١٢٢٢
 في شهر ربيع سنة ١٢٢٢

والسهر والنسيان ضد الذكر الا ان بين السهر والنسيان فرقا وهو ان النسيان غفلة
 الشئ عن النفس بعد حضوره والسهر قد يكون عما كان الانسان عالما به وعما لا يكون
 عالما به وقد يكون النسيان بمعنى الترك قال الله تعالى في سورة النسيان
 الخاطي والناسي ان الخاطي يتذكر اصل المحذور ولا يقصد فعل المحذور لكنه يقع الامر على
 قصد بخلاف الناسي فانه ينسى المنهي عنه ويقصد فعله ويتعمده ويطلق فعله مقصدا
او جهلا اي بحكم المسألة **كمن العائد** اي العالم **اشم** اي بتركه وقال صاحب البديع ان الوا
 كلها ان تركها لغز لا شئ عليه وان تركها لغز عذر عليه **ثم** اي الحج **طواف**
القديم على الصحيح خلافا لمن قال بوجوده كما في خزائنه الا **كلا** اي في اي دور المكى ومن
 في حكمه الا ان يخرج الى الافاق ثم يعود **الزود بالحج** لا المعتمر **والقارن** اي دور
 المتتابع لانه في حكم المفرد بالعمرة او لا وفي حكم المفرد بالحج ثانيا **وخطبة الامام** او نائبه
في ثلاثة مواضع الاولى بمكة يوم السابع من ذي الحجة والثانية بعرفة يوم التاسع
 منه والثالثة في يوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبة من يوم خلافا لغيره **من مكة**
الى منى يوم التروية وهو اليوم الثاني من يخرج بعد طلوع الشمس على الصحيح فيطأ
 بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء **والفجر** ثم يتوجه منها الى عرفه بعد شروق الشمس
 وان وافق يوم التروية يوم جمعة كان له ان يخرج الى منى قبل الزوال لا بعده **لوخو**
 عليه فيكم له الخروج قبل اذانها **والبيتوتة** اي بني ولواكثر الليل **بليلة عرفه**
والدفع منكم والتذكير باعتبار المكان اذ الموضع **الى عرفه بعد شروق الشمس** من يوم
 عرفه **والفصل بعرفة** ان قدر عليه من غير ان يطلع احد على عورته وهو للوقوف
 على الاصح وقيل انه لليوم **والبيتوتة** من عرفه **ولواكثر الليل** وقيل **يوخو** اي البيتوتة
 من عرفه **والدفع منها** اي المزدلفة الى منى قبل طلوع الشمس من يوم النحر والترتيب
بين كل من الرمي والخط وبين الطواف اي طواف الزيادة على المشهور **وقيل** بوجوب
 اي الترتيب المذكور كما نص عليه ابو النجاشي منية الناسك وهو خلاف المشهور كما
 علمته **والبيتوتة** منى **ليالي ايامه** والمراد بالليالي هنا الايام بعد ايامها الماضية
 قبلها وتحصل السنة باكثر الليل **والزود** بابلع ولو ساعة لطيفة **وهذه هي**
 السن المؤكدة والانهى باعتبار جميعها اكثر من ما ذكر هنا كما سياتي بقيتها ان شاء الله

في ابتداء افعال الحج واجلها **ثم حكم السن** اي المؤكدة **تروم** الاشياء **تتركها** عدا **عدم**
الحج اي عدم تروم شئ من الجزاء بتركها وحصول الاجر بالالتيان بها ولكنه دون اجر الواجب
 كما ان اجرها دون اجر الغائب **وسحبته اكثر من ان تحصى** بعد ومنها افضل
 اعمال الحج اي بعد فرضه واجبا ثم رتبته المؤكدة **الحج** وهو رفع الصوت بالتلبية
 لغير المرأة **والنحر** وهو سيلان دم الهدى والمراد هنا ما يفعل تطوعا **والجمع بين الصلاة**
 اي الظهر والعصر جمع تقديم **بغيره** بغيره **بشرطه** اي الجمع كما سياتي **والاكتفاء**
من التلبية والبعاء في عرفه بالخصوص **والوقوف خلف الامام** حالة الدعاء ان تيسر
 او بغيره اي عينا وشملا **والوقوف بالمسعى الحرام** اي في فجر يوم النحر من عرفه واداء
 صلاة النحر **بجلس** اي المشي الحرام **وروي** بغيره **العقبه** في يوم النحر في سورة اي
 عند اول وصوله الى منى من غير ان يشتغل بشئ اخر ولكنه بعد طلوع الشمس واما
 قبله فحاجز **وطواف الزيادة في يوم النحر** اي الالتيان به في ذلك اليوم لا بعده واما
 ايقاعه في ايام النحر كلها فواجب كما ستعلمه **والحج ماشيا** ان قدر اي الحاج عليه اي
 المشي وهو الصحيح قال العلامة ابن امير الحاج الحلبي في منسكه واما نقول بافضليته
 لمن قدر عليه بلا جهد نفس بسبب ذلك مودا الى اليوم وصيف الخلق المفضي
 اليه ان كان به الماشي من مجادلة الرقيق بغير حق وخوذك كالضعف عن الاعمال
 الفاضلة فذلك لانه اقرب الى التذلل والتواضع انتهى وفي البحر العميق واعلم ان اصحابنا
 اختلفوا في الافاق هل الاضلال الحج راكبا او ماشيا فخرجهم في الواقتات وكثير بان الركوب
 افضل من المشي وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة كما ذكره قاضي خات في فتاويه قال
 في المنقطات والسر اجيبه وعليه الفتوى واختاره اكثر ما في مناسكه لما روينا ان النبي
 صلى الله عليه وسلم حج راكبا فاتباعه اولى وكان في الركوب اتفاقا وموتة بالمال دعونا على
 قوة النفس لقضاء النسك بصفة الكمال وقال في المبسوط كما نقل عنه الطبرسي منسكه
 ان الحج ماشيا افضل وهو ظاهر الرواية كما ذكره قاضي خات في فتاويه للاستاذ
 الواردة في فضيلة المشي وهو مقتضى كلام صاحب الهداية قبل كتابه النكاح في مشي
 الذر بالحج ماشيا قال لانه التزم القرية بصفة الكمال فيلزم مرتبة تلك الصفة ففهم منه ان
 المشي اكمل من الركوب وتبعه حافظ الدين السفي في الكافي رحمه الله بان المشي افضل وجمع
 بعض المتأخرين بين كلام الاصحاب فحملوا قوله من اطلق ان الركوب افضل على من سيء
 خلقه بالمشي فمن يقع في المنازعة والجدة المنهي عنه وهو محمول على من يجمع بين المشي

للاصحاب بنية قولان صحح الكرماني في منعه والمحجب الطبري انها من المنصوص عليها
 وقد نظم الشيخ ابو البقا صاحب البحر العميق المواقيت المذكورة في بيتين فقال
 مواقيت افقي يمان ونجد عراق وشام والمدنية فاعلم
 يعلم قرن ذات عرق وحففة حليفة ميقات النبي الحكيم
 وغيره ايضا عرق العراق يعلم البسني وبذي الحليفة يحرم المدينة
 للشام صحفان مررت بها ولا هل نجد قرن فاستبين
 ومن اي المواقيت الخمسة **لهن** اي لاهلهن المنصوص عليهم **ولن** اي عليهن
 اي هذه المواقيت من غير اهلهن الحديث ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام
 وثق لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل الشام بالحففة ولاهل نجد قرن المنازل
 ولاهل اليمن يعلم فقال هن **لهن** ولن اي عليهن من غير اهلهن ممن كان يرد
 الحج او العمرة رواه البخاري ومسلم وابوداود واعلم ان التقيد في الحديث بارادة
 الحج والعمرة مما خرج من خرج الغالب كما يدل عليه قوله عليه السلام لا يتجار واحد
 الميقات الا محب بارواه ابن عباس فلو جاز الشامي من طريق اهل العراق فميقاته
 ميقات اهل العراق وكذا اذا جاء العراقي من طريق اهل الشام او غيرهما فيقاس
 ميقات اهل تلك الطريق **وحكمها** اي هذه المواقيت **وجوب الاحرام منها** اي
 المواقيت اذا بر عليها **بأحد السببين** الحج او العمرة مع جواز تقديمه عليها ايضا بلا
 خلاف **وتحريم تاجيره** اي الاحرام **عنها** اي عن احدها **من اراد دخوله مكة**
 الشرفة **او الحرم ولو كان دخوله ايها الغير سكت** اي بان كان لقصد التجارة
 او غيرها من ارادة التشره ارد حوله بيته فيجب عليه الاحرام عندنا مطلقا
 قصد السك او لا ثم اعيان هذه المواقيت المذكورة **ليست بشرط** وهذا يصح
 الاحرام قبلها بل هو الافضل لمن يثق من نفسه عدم الوقوع في محظورات
 احرامه بل **الواجب عينها** نفسها والافضل ان يحرم من اول الميقات وهو الطرف
 الابعد من مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى ميقاتا غير محرم ولو احرم من الطرف
 الاقرب الى مكة جاز **واحد** اي باتفاق الاربعة فلا يتجوز الا وهو محرم
من سلك طريقا من الطرق غير ميقات بل كان ذلك الطريق **او حراما**
او جبلا اجنهذا واحرم اذا جازي ميقاتا منها اي المواقيت **ولكن الاحرام**
 واوقات الصلاة في المنع من التقدم فانما ضربه ليلا يتقدم بالاحرام والصلاة عليها وهذا لا يتأخر بالاحرام

في هذه المواقيت من غير اهلها
 والى قول لا يبيح من غير اهلها
 في المواقيت المذكورة في بيتين
 في المواقيت المذكورة في بيتين

من حذر **والا بعد افضل** حتى لا يجرى بالميقات الا وهو محرم هذا ان علمت المجازاة
 وان لم يعلم المجازاة **فعلى من حلتين** من مكة كجدة المحرمه وطريق البحر والمواد بعد
 المجازاة انما هو في علم الشخص لا في نفس الامر لان المواقيت تعم جهات مكة كلها
 فلا بد من محاذات احدها **ومن في طريقه ميقاتان واحرم من اخرهما الى الميقاتين**
الى الحرم كالمدين مثلا لو تجاوز ذوالحليفة واحرم من الحففة جازي لاروي ان جازية
 رضني الله عنها كانت اذا ارادت الحج احرمت من ذبي الحليفة واذا ارادت العمرة
 احرمت من الحففة فكانها طلبت زيادة الاجرة في الحج لزيادة فضله ولو لم تكن
 الحففة ميقاتا لهما لما جاز لها تاخير احرام العمرة اذ لا فرق بين الحج والعمرة في حق
 الافاقي في الميقات الا ان الاحرام من الاول افضل لما تقدم من قريب ولا دم
 عليه الا في رواية عن ابي حنيفة انه لو لم يحرم من ذبي الحليفة واحرم من الحففة
 ان عليه دما وكره له ذلك الاممدا بن امير الحاج فانه بعد ان ذكر جواز جازية
 ذبي الحليفة الى الحففة عن اصحابنا واصحاب مالك واحد وعطا لغير اهل المدينة
 قال واذا فلا شك انه لا نكح لاحد على من مشى على قوله هذه الآية واخر الاحرام
 اليها ما بعدها وان كان خلاف الافضل عندهم خصوصا لمصلحة ظهرت له
 في ذلك اما لضعفه او لعلمه من نفسه بان لا يستطيع حفظها من الوقوع في محظورات
 احرامه كمصادفة شدة حر الزمان او برده او لغيب ذلك من الدراخي
 لا يبعد ان يقول قائل ان التاخير والحالة هذه الى اقرب المواقيت من
 مكة التي يمر عليها او يحاذيها ولي الا انه اذا اخرج المار بذي الحليفة للاحرام
 عنها وكان غير عالم بالحففة بالجهنم والتحقيق ينبغي ان لا يتجوز رابعا وهو
 المكث الذي تسميه العوام بربض او ما نوقد للخروج عن العهد بيقين
 فانه قد قيل ان الحففة قد ذهب اعلاها ولم يبق بها الا رسوم خفيه
 لا يعرفها الا بعض سكان تلك البوادي فهذا الذي ذكرناه هو الاعتباط
 قال والعبد الضعيف اخر التلبس بالاحرام الى رابع فاحرم منه وانقضى
 من سأل على سبيل التخيير بينه وبين ذبي الحليفة لا قصد تجايف مكروه
 في ذلك او معارضة امام رايه لزوم الاحرام من ذبي الحليفة في حق المار بها
 كما بينا من كان بل يكون الحال اقتضى ذلك وهذا لان اللابيق بالمفتي ومن
 ضاهاه ان يعلم بما هو الافضل الا ان يعارضه عرض معنى اخر في المنصوص

محظورات

في المواقيت المذكورة في بيتين
 في المواقيت المذكورة في بيتين

في نظيره فيقلب الفا مثل مفصولا والفضولة فاصلا ويتفرع عليه تقديم العمل بذلك
الذي كان مفصولا على العمل بذلك الذي كان فاصلا وان اذ كانت من مذهبه
جواز امرين احدهما افضل من الاخر بينه للسائل غير مقتصر على ما هو اشق عليه
ورعاه الحق منه مخرج ارفوات معنى يكافئ تلك الافضلية ارفوتها والانسان اذا
تأمل احوال المسلمين في زماننا هذا من ذلي الخليفة يراهم الامن ندر لا يصل الي نحو
الحجفة الا وقد لهم دماء وصدقات بجنايات جناها على الاحرام مع علم اوجهم
بخلاف المحرمين من الحجفة ويخوها فان هذا الحال يخف في حقهم كثير ابواسطة قسم
المسافة ومقارنته اداء الشعار فيسهل على النفس بسببه ذلك المحاطة على تلك الحدود
فظهر ان تاخير الاحرام الى نحو الحجفة لمثل من يخالف فيه هذه الاحوال ارقام به من
العوارض ما يحس عليه معه مجانبته مخطورات احرامه اولى وان تلك الافضلية
انما هي في حق من عنده الملكة والديانة والقوة بل نقول فيمن كان هذا حاله وان
طال زمان احرامه من دوررة اهله افضل بعد ان يكون في شهر الحج كما
هو قول اصحابنا ونقل عن غير واحد من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين
فانتم هذا التجرير فانه من فضل الله عز وجل التيسير انتهى كلامه **واما اهل الحل** فهم كل من
كان منزله في نفس الميقات او داخله اي داخل الميقات اي الحرم ووقته اي
من كان في نفس الميقات او داخله جميع الحل للحج والعمرة وهم في سعة عالم يدخلوا ارض
الحرم واحرامهم من دوررة اهلهم افضل لقوله تعالى وتعالى الحج والعمرة لله وفيت
الصحابة الاتمام بان يحرم من دوررة اهله وقوله عليه السلام من احرم من المسجد
الاقصى الى المسجد الحرام حج او عمره غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تاخر ووجبت له
الجنة لانه اكثر عملا في القربة فكان افضل وفي منسك الفارس وفي المحيط عن
ابي حنيفة ان احرام من مصر فهو افضل اذ املك نفسه في احرامه فان قيل كيف
يكون التقديم افضل والنبى صلى الله عليه وسلم احرم من الميقات اجيب بان ذلك
كان لبيان الجواز لمن لا يامن على نفسه ارتكاب مخطورات الاحرام والاحرام
منسقة على الضعفاء **والهم اي اهل الحل دخول مكة بغير احرام اذ لم يردوا**
من حج او عمرة لما روي ان النبى صلى الله عليه وسلم اباح للمطال بين الخروج الى الخطب الرجوع
الى مكة بغير احرام لانهم كثير ودخلهم مكة وفي ايجاب الاحرام عليهم في دخولهم

حكمه

في وقت

مكة في كل سنة خرج بين قضاها كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها ثم دخلها بغير
احرام **والا اي وان ارادوا سكا فيجب عليهم** ح الاحرام من لدن الحل ومن
محلهم افضل واعلم ان مذهب الطحاوي من اصحابنا ان حكم من كان في نفس الميقات
حكم الانا في ونقل عن بعض العلماء ان حكم من كان بين الميقات ومكة حكم اهل الانا
وان من بين الميقاتين كذي الحليفة والحجفة لا يجوز له ان يتجاوز الميقات **فبقاء**
الحرم **واما اهل الحرم** فهم كل من كان منزله في نفس الحرم كاهل مكة **وهو**
الحرم **وتتم للحج** ومن المسجد افضل ومن دوررة اهله **والحل** كله وقته **للعمرة**
والتمتع عندنا افضل من غيره من المواقيت وانما كان الوقت لاهل مكة الحرم في الحج
والحل في العمرة للاجماع على ذلك وكان عليه السلام يامر بذلك وان ادا الحج في غير مكة
ففي الحل فيكون الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر به رداء العمرة في الحرم فيكون
الاحرام من الحل ليتحقق نوع سفر بتبدله المكان وكذلك اي مثل حكم اهل الحرم في
من دخله اي الحرم من غير اهله فوقته وقته وان لم ينو الاقامة به اي الحرم
كالمغربي بالعمرة والتمتع والحلال من اهل الحل اذا دخله اي الحرم لم حاجة اي غير
لنفسه فوقته الحرم **لان** دخله حال كونه تاريا وقته قصد فيجب عليه في العود
اليه اي الى وقته والاحرام منه فان لم يعد واحرم من محله الذي هو به صحيح ولزمه دم
فترك وقته ولزمه الاشهر ايضا تركه وقته عمدا لعدم عوده الي ميقاته ان قدر عليه
والالا داسه اعلم **فصل** في تغيير الميقات المكافئ بتغير الحال ويكون ميقات
الا فاق وهو الحل او الانا **المكي** **وعكسه** اي وقد يكون عكسه وهو ان يكون ميقات
المكي وهو الحل او الحرم **الا فاق** على حسب اختلاف الحال **والسابط** اي القاعده
الكلية في هذا الحكم هو ان كل من وصل الى مكان صالح حكمه حكم اهل مكة اي
اذا كان قصد اهله على وجه مشروع بخلاف ما اذا كان على وجه غير مشروع
بان جاوز الميقات من غير احرام ودخل الحرم او خرج المكي الى الحل لا حرام الحج
فانه لا يصح حكمه حكم اهل الحرم او دخله **فلو خرج المكي الى الانا في الحل**
الحاجة له فو اي الا فاق **وقته للحج** **وقته للعمرة** ايضا قال الطرابلسي في منسكه
لو خرج الى الحل الحاجة فاحرام منه ووقف بعرضه فلا شيء عليه كالاناق اذا جاز
ذات عرف مثالا الحاجة له في البستان ثم بدا له فاحرم من البستان فلا شيء عليه
كذا هذا انتهى **الا اقص** حاله خروجه الى الانا في الحل ترك وقته الاصل
اليوم من روحا فلا يخرج ومنه كامل العرج والاهوا فغيره لا في اول طريق ذي الحليفة خلا
الاولين كما اشار بعض العلماء اذ صاروا واعدا كان ينبغي ان يكون حكمه كما هو داخل

و هذا الاتفاق مع

الذكيا

س. در وقت، بی‌مهری و بی‌دستی که در آنجا بود

وان لم يحرم من عامه ذلك فكما في اي فالحكم هنا كما من التفصيل المتقدم ولو كان

اي الميقات شخص كافرا لم يعد المجاوزة او جاوزه صبي فبلغ بعدها او جاوزه

مخوف فافا بعدها ثم احرم اي من ذكر بعد تغير حاله من عدم التكليف الله من حيث

هو ولو من ملة اجزاء حرامه ولا دم عليه للحاجة لعدم مخالفة بالا حرامه

اما العبد اي البالغ اذا جاوز وقت من غير احرام ثم اذا اراد ان يحرم بعد

اي الي ميقات يجب عليه دمها اي المار ذاه لياطات

أما إذا قيلت يجب عليه دمها أي المجازفة المخاطبة بالأحرام عندها ولكن لما لم
يقتصر من العبد على تأخير عنه هذا الأثم **فإن** تأخير العبد

بصورت من العبد ملكا فخرج منه هذا الدم **إلى ما بعد عقده** قال الشيخ رحمه الله في
منسكه وأما العبد إذا جاء من الدنيا عنده من الدنيا

المسألة وأما العبد إذا خاف الميقات غير محرم ثم اذن له مولاه فأحرّم ولم يبعد
إلى الميقات لم يردده المولى فإن كان الميقات محرمًا لم يردده المولى

إلى الميقات لرمه دم الجارزه اذ اعتف انتهى ومثله في الطر البسي والبديع

باب فی بیان احکام الحرم و بیات ما یتعلق به ای الحرم قال الله تعالی

ارلم يروانا جعلنا حرما اسما ونخطف الناس من حولهم وقال تع ارلم يمكن لهم

حرما منا جبي اليه ثمرات كل شيء رزقا من لدنا ولكن اكثرهم لا يعلمون عا

ان في زمن الطوفان لم تأكل الحيتان الكبار صغارها في البحر واعلم ان اهل حرمه

لومن نغيب حدود الحرم ابراهيم عليه السلام ثم انقذ بالاقامه ما فيه من

وكان سبب خروجه من ابراهيم عليه السلام ثم انه فرجا فلعوها في زمن النبي

انصابه الآن تخطفكم العيون خاصه انتم الذين ايقنتم انكم في الحرام فاني لا يقول حرم الله عليكم ان تصيبوا الصبي

انصابه الان كحطفكم العرب فاصبحوا يتحدثون بذكرك فاعادوه فاسال النبي وغيره

صلی اللہ علیہ وسلم جبریل ہا اصباوانی ردھا فقال جبریل ما صنعوا منها نصبا الیہ

ملكه ثم جردها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في عام الفتح ثم جردها عن عمر من الخطأ

ثم جدوها عثمان رضي الله عليه وآله ثم جدوها معاوية ثم جدوها عبد الملك بن

مراد من المأخوذ كذا نقله شيخنا في شرح المنك الصغير للفتح رحمه الله عن منسك

ابن زحون قبيل و طول الحرم حواله مکه اکثره سبعة وثلاثون ميلا وهي التي تدر

بأضباب الحرم **وحده** اي الحرم زاد الله شرفا وتعلما اي علم ما قاله السرور جي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية في كتابه

فقلت يا قوم من اين ابيهم يدعونكم كما صارت المدينة يوم يروا اليه صالحي فقام

فانما خلق الله السموات والارض في ستة ايام

سورة الزمر

19

حومة الخرافة مملكة
الرافة عندنا واليمن
للبنية المنوع جوف في حق
الصيود والاشيا
وغيرها وصح

عظیم خرم از اہل اصفہان

من طريق المدينة المنورة دون التعميم عند بيوت يغار بكسر النون وبالفاء والراء
المهملة موضع على ثلاثة أميال من مكة أي بلا شبهة ومن طريق اليمن على سبعة
أميال عند اضاءة لبن بكسر اللام وسكون الباء في آخره فون وضاءة وهي مستنقع
الماء بهنقة مفتوحة وضاد معجم وهناك اعلام منصوبة عليه ومن طريق
المجعية شعبة العبد بن خالد على تسعة أميال عند منقطع الاعشاش ومن طريق جادة
بضم الجيم وتشديد الدال المهملة مكان معروف على سرحلين من مكة على عشرة أميال
ومن طريق الطائف على عرفات من بطن نمرق عند الاعلام المنصوبة من جهة مكة
على سبعة أميال ومن طريق العراق على ثنية جبل المقطع على سبعة أميال أيضا
هكذا ذكر هذه الحدود جماعة كثيرة كالازري والنوري وغيرهما الا ان الازري
انفرد بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلا ويمكن الجمع بانه اراد غير
طريق الجبل واراد غيره من الجمهور غيره وهذه الحدود توقيف واصلها
ما روي الازري وغيره ان ادم لما اهبط الى الارض خان على نفسه من الثياطين
فاستعاذ بالله تعالى فاستقر ملائكة حفوا بمكة من كل جانب مخمرا
الحرم حيث رقت الملائكة وتبل لما بلغ ابراهيم واسماعيل عليهما السلام الى
موضع الحجر الاسود جابه جبريل عليه السلام فوضعه ابراهيم عليه السلام
في موضعه فانار شرقا وغربا وسمينا رشمالا فالحرم حيث انتهى اليه نوره من كل
جانب وقد نظم بعضهم حدود الحرم في قولهم

والحرم التحديك من ارض طيبة ، ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه ،
وسبعة أميال عراق وطائف ، وجدة عشر ثم تسع جبرائيل ،
ومن يمن سبع بتقديم سينها ، وقد حملت فاشكلم لربك احسانه ،
وقد زبد في حد لطائف أربع ، ولم يرض جمهور لهذا القول رجحانه ، اعلم
ان من احكام الحرم ان من جنى فيه اي الحرم وذلك بان قتل او ارتد او زنى
او سرق ثم لا يشرب من ماء الحرم او فعل شيئا غير ذلك مما يوجب الحد اي
ولو تعلق به حق العبد ثم لا ذاي التجا اليه اي الحرم ودخل في ادي حد
من حرمه لا يتعرض له مادام في الحرم كالخزي اي كما ان الحرم اذا كان في الحرم

لا يتعرض

نقلت في السنين على البام

من الخدم

في وروها احد رايها ودينه من يدي من الجفان

لا يتعرض له مادام فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر والحن بن زياد
اذا قتل في غير الحرم لا يقتل منه ولا يؤذي مادام في الحرم ولكن لا يباع ولا يشارى
ولا يواكل ولا يجالس ولا يوكى وعن محمد لا يمنع من مياه العامة اي ان يخرج منه
اي الحرم فيقتل منه فني القنف ولو ارتد ثم لجأ الى الحرم يعرض عليه الاسلام
فان ابي قتل والذي ذكره غيره انه لا يقتل في الحرم عندنا وفي البدايع الحرمي اذا
التجأ الى الحرم لا يباح قتله فيه عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤذي حتى يخرج منه
ثم اختلف اصحابنا فيما بينهم قال ابو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه
ايضا وقال ابو يوسف لا يباح قتله في الحرم لكن يباح اخراجه منه هذا اذا دخل
واحد ملجئا اما اذا دخل ملجئا معاقتلا فيقتل فيه وكذلك يقتلون ولو انهم سوا
فلا شيء عليهم في قتلهم واسمهم وايضا فيه ولو دخل وان فعل اي الحامي تيا من
ذلك اي من انواع الجنائيات المتقدمة ذكرها في الحرم فيقام عليه الحد اي الحرم من
اي حنيفة لا تقطع بدا السارق في الحرم كذا في قاضي خان وعن ابي يوسف يخرج
للقصاص والرجم عن الحرم ومن دخله اي الحرم مكابرا معاقتلا فيه اي الحرم
سما كان او كانرا ونقطة اي الحرم كقطعة الحبل اي في جميع الاحكام ولا بأس
بدخول اهل الذمة المسجد الحرام اي فضلا عن الحرم وكذا كل مسجد سواه سوا كان
لحاجه او لا وذكر محمد في السراكب في باب دخول الكافر المسجد الحرام وما تقدم
هو المذكور في الجامع الصغير وهو الذي ذكره الكرخي في مختصره وتبلي ما ذكر في
الجامع الصغير قول ابي حنيفة راي يوسف ربه كان يقول محمد او لا ثم رجع وقال
يمنعون وهو المذكور في السير وحكي القرطبي في تفسيره عن ابي حنيفة انه يمنع
من دخول الحرم المشركون وعبد الاوثان فاقبل طوله المسجد الحرام من باب
ابراهيم الي باب العباس رضي الله عنه اربع مائة ذراع واربعه اذرع وعرضه
من شق باب النذرة الي باب الصفا ثلاث مائة ذراع وعرضه اذرع وبين
الحجر الاسود ومقام ابراهيم عليه السلام تسع وعشرون ذراعا وبين المقام وبين
الصفا مائة واربع وستون ذراعا كذا في منك الفارسي واما المروزي في مشكل
يدي المصلي في المسجد الحرام فقال العزيز جماعة وكلام الطحاوي في مشكل
الحاكم في الامور المذكورة في السير في باب دخول الكافر المسجد الحرام ان اهل الذمة يمنعون من

وهو المذكور في السير في باب دخول الكافر المسجد الحرام ان اهل الذمة يمنعون من

في وروها احد رايها ودينه من يدي من الجفان

الاثار يقتضي جواز المرور بين يدي المصلّي بحمّة الكعبة كذا في منسك الشيخ
 رحمه الله الكبير **ولا** باس ايضا باخراج ترابه اي المسجد **كتاب الحرم** اي كما
 انه لا باس باخراج تراب الحرم **واجاربه** واجاربه **والادخار مطلقا**
 وتراب البيت الشريف وسما ابيح لاهل مكة الانتفاع به لاجتماع المسلمين علي
 اخراج القدوس والبرام من عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين
 من غير نكير ولا ف ما جاز اتلافه في الحرم جاز اخراجه كما في نحرهم ثم قيل هذا
 اذا اخرج قدر سبيل اما اذا فعل ما هو خارج عن القاعه وعميق في الحفر
 فلا يجوز واختلف في البحر اثار بعد جواز اخراج التراب والاحجار ثم قال
 وقيل لا باس اذا اخرج منه قدر سبيل المنيك **وكذا** لا باس باخراج ما **زمر** **المنك**
 بالاتفاق **يستحب حمله اي البلاد** فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عنها انها كانت تحمله وتخرج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يحمله وعن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويقوم وانه حنك
 به الحسن والحسين رضي الله عنهما **وكذا** يستحب **الاكثر من شربه** اي ما زمر
 فانه لما شربه يستحب ان يتقبل القبلة عند شربه ويتنفس فيه ثلاث
 مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الي الكعبة ويتضع منه ايا مما تلى نعم
 ابن عباس رضي الله عنهما التضع من ماء زمزم براءة من النفاق ويقول في ابتدا
 كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله وفي اخره الحمد لله وعن جابر رضي
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شربه يشفي لمن اراد
 شربه بالخفة ان يقول اللهم اني اشربه للمغفرة فاغفر لي وان اراد شربه
 للاستشفاء من مرض يقول اللهم اني اشربه من شفاياه فاشفني وهكذا
 ولا يحصى كم شربه من الائمة لا مورثا له هو ماء الابرار وفيها للابدان
 ماء في الاصرات من التغذية والقوية واخفا نار الحيات وانه من الاشبه
 المفرد ولا يرد الشخص اذا تقي به اليه كما لا يرد الطبيب ولا يشربه مجربا
 بل مخلصا ولا يعل من الشربه من ماء زمزم في كل رقت ويفطر عليه اذا اصام
 ومن فضائل ماء زمزم ان من شربه منه حرم الله جسده على النار ومنها ان الشرب

٢٠٠
 وان قال الامام ما فجع
 هذا غلط فان البراء ليست
 عن حجة بل تخلف من
 حجة يوحى او كذا
 في الموضع

اليها عباده ومنها ان الاطلاع فيها يحط الاوار والخطايا ومنها ان الظهور منها
يحبط الخطايا وذكر الناكهي ان اهل مكة يغسلون موتاهم بماء زمزم اذا فرغوا من
غسل الميت وتنظيفه لبركاته وذكر ان اسماء رضي الله عنها غسلت ابنتها عبد الله بن
الزبير بماء زمزم وما يفعله الناس من غمس الأكفان في ماء زمزم في قبره
ان تحصل البركة وينفع الميت كذا قاله من لا سنان الرومي في مناسكه ثم قاله
وما يقول بعضهم انه لا يجوز ان الكفن يبقى بجسدي القبر فليزيم منه امانة ماء
زمزم كلام فاسد وذلك لان عين ماء زمزم لا يبقى في الثوب الذي غمس في زمزم
اذا جف بل ينقلب هواء كما هو مبين في الكتب الكلامية **والنقل في** اي يبرئهم

والثاني به اي ماء زمزم **على وجه التبرك** ولا يكره عند الثلاثة خلافا لاحد ولا ينبغي لما ثبت في الصحيح ان ماء زمزم غسل بطن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم به ثوب نجس ولا يغسل به جنب او محدث ولا في مكان نجس **وكره الاستنجاء بركه الزاكية النجاسة** الحقيقية من ثوبه او بدنه به اي ماء زمزم فقد ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال انها استنجي به بعض الناس فحدث به المأثور **وارض الحرم** كلها في كل مكة **أمر** وهذا حكم ماء زمزم اي فيما تقدم وما سيأتي من الاحكام **والمجاورة** اي مكة المشرفة **لا تكرر** بل هي مستحبة علي ما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس لما يحصل منها من الطاعات التي لا تحصل في غيرها قال في المنتقيات والجوهر في باب الاعتكاف انه لا بأس بالمجاورة في توليها وانه الانضال في المبسوط وعليه الفتاوى وهو مختار في التاغيه والحنابلة لما رووا ان النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمكة والله انك خير ارض الله واحب ارض الله اليه ولو لا اني اخرجت منك لما خرجت وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال من مات في طريق مكة مقبلا او مدبرا غفر الله له البتة وشفعني سبعين من اهل بيته وعنه صلى الله عليه وسلم من مات في طريق مكة لم يعرض ولم يجاسبه **وقيل تكرر** على ما ذهب اليه ابو حنيفة ومالك وجماعة من المتأطنين خوفا من الملأ والاخلال عما تجب حرمة ورعايته وضوف اجترام المعاصي والافنام لما رووا ان الحسنة تنقذ عفا بينها والخطية زجر ومن خطئ الخيا ومنظرة الوجه العالم رول العاكب وورد ايضا

وانما سمي البيت حراما لان حرمة انتشار فلا يصاد ما جوله ولا يمتلى ما عنده
 من الخبيث **ان قيل** له ذلك فقد ثبت دخوله عليه السلام اياه وانه دعا وكبر في
 نواحيه وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي بن ابي طالب انه قال من دخل البيت دخل في
 حسنة وخرج من سيئة مغفورا له رواه البيهقي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم انه
 قال من دخل الكعبة دخل في رحمة الله وفي خير الله وفي امن الله ومن خرج منها
 خرج مغفورا وليس بالدخول فيه من الشك حتى لو تركه جاز قال في المحيط ودخوله
حسن فاذا دخله اي البيت راى ادا به وسفاه **خ** مقدم رجليه اليمنى **خاصة**
خاصة اي حافيا **مطعما** له اي موثرا **مستحيا** مما كان فعله واركانه خارجة
 مستغفرا **لا يرفع راسه** بانظر الى السقف اي جهة السماء لعصمة طاعة ما فيه من النقوش
 ونحوها والاشياء المعلقة من القناديل وغيرها نعن عايشه رضي الله عنها عجبها لله
 المسلم اذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف كيف لا يدع ذلك اجلالا لله تعالى
 واعظا ما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها
 ويشغى ان يقصد **مصلى النبي صلى الله عليه وسلم** اي ويصلي فيه ركعتين اربعين **وكان ابن عمر**
رضي الله عنه اذا دخلها مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بين يديه
 الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاث اذرع ثم يصلي **يقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم**
والم وليست البلاطة الخضر التي بين العمودين مصلاه عليه السلام **فايدق** كان البيت
 في زمنه عليه السلام على ستة اعمدة **واذا صلى وضع خده على الجدار** **وحمدا لله تعالى**
اي قال الحمد لله **استغفر** اي قال استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو ربّي واتوب اليه
ثم باقى الاركان اي الاربعة **فيحمد** الله تعالى ويثني عليه ويشكره **ويستغفر ويحمد**
ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شا واحب له ولوالديه والمسلمين
 ويقول اللهم رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من
 لدنك سلطانا نصيرا اللهم كما ادخلتني بيتك فادخلني جنتك اللهم رب البيت
 العتيق اعنق رقابنا ورقاب اباينا وامهاتنا من النار واعنقنا يا جبار اللهم يا خفي
 الاطاف امنّا بما نخاف اللهم اي اسالك من خيرها سالك منه نبيك محمد

كذا في الكرماني

صلى الله عليه وسلم واعوذ بك من شر ما استعاذ به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا تعالينا انك
 انت السميع العليم ورب علينا انك انت التواب الرحيم **ومن اهم الادعية** التي يدعو بها
طلب الجنة بلا حساب او بلا سبق عذاب ويلزم الادب بها طمعه وظاهره وما تقوله
 العامة من العودة الوثقى وهو موضع عال في جدار الكعبة بدعة باطلة لا اصل لها
 والمسمار الذي في البيت يسمونه سقم البيت يكسف احدهم سرته ويضعها عليه قال
 المحقق ابن الهمام هذا فعل من لا عقل له فضلا عن علم **ويحتجب البدع والايدي فان**
ادى دخوله اليه اي الايدى الغيرة او لنفسه **لم يدخل** لان الدخول مستحب والانذار امر
 ومن لم يتسر له دخوله الكعبة فليدخل الحجر فقد روي عن عائشة رضي الله عنها انها
 قالت كنت احب ان ادخل البيت واصلي فيه فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي
 وادخلني الحجر وقال صلى الله عليه وسلم ان اردت دخول البيت وانما هو قطعة من البيت
 ولكن قومك استقصوه حين بنوا الكعبة فاخرجوه عن البيت قال الترمذي
 حديث حسن صحيح وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلوا في مصلا الاخير راشر
 من شراب الابرار قيل وما مصلى الاخير قال تحت المنبر ايه قيل وما شراب الابرار
 قال ما عز من كذا في الطرابلسي **ولا يجوز اخذ الاجرة على دخوله الكعبة المنرفة و**
دخوله مقام سيدنا ابراهيم عليه السلام قال المحجب الطبري لا خلاف بين الامة في تحريم
 ذكره وانه من اشنع البدع وارتج الفواحش والمعطى معارف على هذه الشريعة واما
 ما يتصدق به من البر والصدقة على وجه التبرع بلا شرط فلم اخذ ذلك واعلم انه
 ربما يتعلق الجاهل المعكوس الفهم بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا بما تعرف فبيح اخذ
 الاجرة على دخوله البيت الحرم او مقام سيدنا ابراهيم عليه السلام فانه لا خلاف لاحد
 في تحريم ذلك كما صحح به في البحر وغيره **فايدق** قبل المقام هو الكرسي الذي كان
 لادم عليه السلام وقام عليه ابراهيم عليه السلام حين ارتفع بناء الكعبة وهو الذي
 فيه قدماه وقيل هو الحجر كله وقيل يزد لفته وعرفه لقيام الناس فيها بالادعاء قال
 ابن عباس رضي الله عنهما الايات ابينات مقام ابراهيم والمشرق الحرم والصفاء المروة
 والركن والحجر والمكتم ومن اياته ان الطير يتبع الطير فاذا دخل الحرم تركه ولا يبار
 البيت الا لشفا ومن اياته ان المطر اذا عم الاركان عم الخصب الا ما من كلها

لأنه مقامات

وان خص ركنها كان المظهر خالصا حيث ومن اياته ان الجمار ترمى كل عام وتراها
على حالها ومن اياته هلاك اصحاب القبيل لما قصدوه وغير ذلك ومن اياته ان
من دخله كان امنا قبل امنا من القتل وقيل من النار **وكذا لا يجوز اخذ شيء من بيها**
اي الكعبة المشرفة **ولو كان للبركة** سوا كان من الوقت عليها ولا وسواه النصف
بها ولا قال الازرقى كان عبد الله ابن الزبير رضي الله عنه بجم الكعبة في كل يوم بطلا
من الطيب ويوم الجمعة بوطلين واجري معاويه بكعبة الطيب لكل صلاة واجري
الزيت لقناديل المسجد من بيت المال وكذا لا يجوز اخذ شاش ماء الورد الذي
يوتي به الي الكعبة مع القادمين من الاغراب فلما اتفق انه اخذ شيئا من الطيب ونحوه
يجب عليه رده الي القايم بخدمة بيتها وان اراد التبرك اتي بطيب من عنده فمسحه بها
ثم اخذه ولا يحل لاحد من الخدام وغيرهم ان يمنع من ذلك وكذا حكم الشيع له ان
يأتي بشمع ريسرجه على باب الكعبة ويأخذ الباقي للتبرك ولو ابا احد من اتي به للحجبة
او لغيرهم من الخدام وغيرهم جاز كما انتمى بذلك العلامة ابو السمر الحنفى اما بدرضا باحد
فلا يحل لاحد اخذه واما شراء الشمع من الخدام او شيخ الفرائدين وكذا زيت الحرم
منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا ولو اوصى بثلثه بكعبة يجوز ويعطى لمساكين
مكة كذا ذكره الفارسي في منكره **واما امر كسوة** اي الكعبة المشرفة **فالي السلطان**
نصره **الشمع** ان شاعها ومن ثمنها في مصالح البيت الشريف وعليه اقتصر في الفتاوى
الراجية وان كانا ملكها لاحد اي ولو لواحد من المسلمين وان شاعها على الفقراء
سواء كانوا من اهل مكة او من بني شيبه وخدمهم او لا باس بالشرائعهم بعد اخذهم
وقبضهم لها كذا في النجبة وانما منع امتنا بيعها لانها مال بيت المال ولا شك ان
العرف فيه للامام فحيث جعله عطا لقوم مخصوصين كان البيع فيه صحيحا ويؤيد
على جواز ذلك فعل سيدنا عمر رضي الله عنه فانه كان يوزع كسوة البيت كل سنة ويقسمها
على الحجاج كما رواه الازرقى ولا نه لولم يجرى الضرب في كسوتها لتلف بطوله الزمان
قال شيخنا رضي الله عنه هكذا نقله العلامة ابن نجيم في شرحه واقره قال الطرسوسي
وفي زماننا ما رث منه يتباع من بني شيبه وكان الامر مفوض اليهم ككونهم خدام
الكعبة فينبغي ان يجوز ان يشرعهم قال ابن رهبان وفي ذلك دلالة على الاذن لهم

من السلطان في الاخذ والبيع وهذا لما ينفذ من السلطان ان لو كانت الكسوة التي
يرسلها في كل سنة من مال نفسه واما ان كانت من بيت المال فلا يحل لهم اخذها الا
ان كانوا مستحقين لاخذ شيء من بيت المال بوجه من الوجوه المسوغة للاخذ منه
واما اذا لم يكونوا متصفين بشيء من ذلك فلا يجوز لهم الاخذ ولا البيع انتهى قال ابن
الحنينة اما الاول فيمكن ان يقال بانه ان تقرر لهم على ذلك كل سنة ينزل منزلة الاذن
والحال في زماننا ان ما يكس به الكعبة المشرفة ليس من بيت المال وانما يتحصل من بلاد
موتوفه عليها فلا يجوز ذلك البيع الواقع من بني شيبه ولا الا يتباع منهم بل ينبغي ان
يصرف في مصالح الكعبة كما قالوا في صهر المسجد ونحوه اللهم الا ان يكون ارث لهم في
جوز الا يتباع منهم انتهى وينبغي ان يحل بيعهم الواقع الآن على ان الواقع شرط ان يكون
ما رث لهم حلالا فعلهم على الصلاح لا سيما وهم ممن يغلب عليهم الصلاح وما يؤيد الحلال
لهم على الصلاح ان المنقول في كتب السادة الشافعية والخانبلة ان الحجبة يتصرفون
في الكسوة فان راقفها وقفها مع علمه ان الحجبة يأخذونها وبيعها لهم ذلك **باب**
اول من كسى البيت الشريف تبع ثم كساه الناس في الجاهلية ثم كساه النبي صلى الله عليه وسلم
ثم ابوبكر ثم عمر وعثمان وكساه معاوية وابن الزبير الدياج ثم كان المأمون يكسوه
ثلاث راة الدياج الاحمر يوم التروية والقباطي اوله رجب والدياج الابيض سابع عشر
شهر رمضان واما تذهيب الكعبة فان الوليد بن عبد الملك بعث الي خالد بن عبد الله
القسري شولي مكة ستة وثلاثين الف دينار فجعل على بابها صفائح الذهب وعلى ميزانها
وعلى الاساطين التي في بطنها وعلى الاركان وهو اول من ذهب البيت في الاسلام ولما رث
ما على الباب بعث محمد بن الرشيد ثمانية عشر الف دينار فجعلت صفائح على الباب مع ما
كان فيه والصفائح التي هي اليوم والمسامير وحلقت الباب والصفائح التي على الباب
من الذهب ثلاثة وثلاثين الف مثقالا وجميع ما فيها من الرخام الاخضر والاحمر والابيض
من عمل الوليد وهو اول من زخرف المساجد كذا نقله العلامة الفارسي في منكره انتهى
باب في بيان احكام الاحرام **اما** سمي الاحرام احراما لانه يحرم الاشياء
الباحية خارجة من الطيب وليس المحيط وتغطية الرأس والاصطيد وقص الاظفار
والخلق **وهو** اي الاحرام لغته الدخول في حرمة مخصوصة اي انشرها قال

في المستصفي الاحرام ان تحرم المباحات على نفسك لتؤدي هذه العبادة لله تعالى
وفي الشرع **النية** اي نية الاحرام ومحلها القلب مع **التلبية** ومحلها اللسان **او ما يقوم**
مقامها اي التلبية من الذكر وتقليد البدن مع السوق هذا هو حقيقة الاحرام **ومما**
اي النية مع التلبية **وهنا** اي الاحرام **وشرايع** اي الاحرام **الاسلام** وقد تقدم
الكلام عليه **والنية** اي نية الاحرام فلا ينعقد بدونها وان لم يذكر باللسان ليس
بشرط كما في الصلاة بل هو حسن لجمع اللسان والقلب وانما يجس ذلك اذا لم تجتمع
عزيمته فان اجتمعت فلا واما رقتها فلا خلاف في ان الافضل مقارنتها للشرع فلو
تقدم عليه ذكر محمد فحين خرج به يد الحج فاحرم ولم تحضره النية جاز احرامه وفي المتن
داود بن رشيد عن محمد بن ابي خارج فاحرم لا ينوي شيئا فهو حج بنا على ان اداء العباد
بينه سابقه عليها جاز قال وهذه المسئلة تدل على ان التلبية والذكر ليس بشرط لصحة
حج ما بل تكفي النية كما هو مروي عن ابي يوسف والمذهب انه لا يدخل في الاحرام بحج
النية بل لا بد ان تكون معها والذكر اي باللسان والمراد به التلبية او ما قام مقامها
من التناهي لوني كما لم يلب لا يصير محرما وكذا لو لم ينو ثم على المذهب لا يصير
شارعا بالنية والتلبية جميعا او باحدهما بشرط ذكر الاخر ذكر حسام الدين الشهيد انه
يصير شارعا بالنية كمن عند التلبية لا بها كما يصير شارعا في الصلاة بالنية عند التكبير لا به
او ما قام مقام الذكر من تقليد البدن مع السوق وسياحي كيفية ذلك **وشرايع** اي
اي للدخول في الاحرام بحج الغرض **عدم نية غيره** اي غير الغرض **فلو احرم بالحج** مطلقا
ولم ينو لا فرضا ولا تطوعا فهو فرض لان المطلق ينصرف الى الكمال فان كان عليه
حجة الاسلام يقع عنها استحسانا بالاتفاق في ظاهر المذهب وقيل انه اذا بد ان حجة
وعليه حجة الاسلام فاحرم مطلقا كان نفلا ذكره الزاهد **ولوني** بذكر الاحرام
الحج من الغير **اونوي** به **النفل** اي التطوع **كان** احرامه **اونوي** وان لم يحج للغرض
بعده كذا ذكر في غير موضع وهل يتأدى الغرض بغيره النفل قيل يتأدى والصحيح انه
لا يتأدى به عندنا وفي المتن فيمن حج او لا تطوعا فهو تطوع في قول ابي حنيفة
وابي يوسف قال ابو الفضل الكرماني يرجع ابو يوسف في الامامي وقال لا يجزئ به
عن حجة الاسلام انتهى وذكر الفارسي عن ابي يوسف اذا حج بنية النفل يقع عن حجة

الاسلام قاله رحمه الله اذا نذر حجة وعليه حجة الاسلام فاحرم مطلقا كان نفلا انتهى من
الكبير منك **الشيخ** رحمه الله **ولوني** باحرامه **النفل** اي احرامه **ونفل**
عند محمد **وقيل** هو نذر عند ابي يوسف **ولوني** فرضا **ونفلا** مطلقا **فان** احرامه
فرض عند محمد وكذا عند ابي يوسف في الاصح كذا في البحر وفي الكافي **ولوني** حجة الاسلام
والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا اما عند ابي يوسف فلا نية التطوع غير
محتاج اليها نفلت واما عند محمد فلا نية بل نية الجهاد بالقتال بغير مطلقا
وبه تتأكد حجة الاسلام **ولوني** نصف نسك مثلا **اونوي** حلالا **يلوف** له
اي طواف الزيارة **ولا يقف** له بعينه **فغلبه** نسك **كاملا** فيما اذا نوى نصف نسك
لانه لا يتجزي اوج **كاملا** فيما اذا نوى حلالا **يلوف** له **ولا يقف** بعينه **ويلزم**
ان **يلوف** له **ويقف** وبودي جميع واجبا **تد** ويحجب محظورا **تد** في نسك
الشيخ رحمه الله **ولو قال** احرمت به بنصف نسك **ان** نعتد نسك **كاملا** وفي فائض
ولو قال عليك حجة لا اطوف فيها طواف الزيارة **ولا اقف** بعينه **يلزم** حجة **كاملا**
وبواحد شخص **نكح** **على** **نكح** **ان** عليه فرضا كان ارادة فحين لم يعد الاحرام
عدمه **وان** لا شيء عليه **لزمه** المضى فيه بخلاف الصلاة والصوم ونسك **لانه** بطله
فان اطله كان عليه قضاءه **لان** لم يشرع فسخ الاحرام ابد الا بالدم والقضاء وذلك
يدل على لزوم المضى مطلقا كذا في الفتح **وان** **افسده** **لزمه** المضى فيه **ووجب** عليه قضاؤه
واما **ان** **احرم** **بعد** **الاحرام** **فقبل** **لا يلزمه** **القضاء** كما في البهري وكشف الاسرار شرح
المنار وفي حاشية البهري **لانه** اذا احرم تحلل بالدم لا يحتاج الى الافعال **لانه** وج
فلا يلزم القضاء **وقيل** **يلزمه** **وصححه** في الفاية **ولو فاته** الوقوف **بتحليل** **بعمر** **ثم** **يعين**
النسك **ليس** **بشرط** **لان** الاحرام المطلق المهم يجوز بالاجماع كذا النقل عن النبي صلى الله عليه
عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم اجمعين **فلوني** الاحرام **من** **غير** **يعين** **حجة** **او عمر**
او قرآن **ولم** **تحضره** **نية** **حج** **او** **قرآن** **بل** **نوى** **الاحرام** **فقط** **صح** **احرامه**
وان **نعتد** **قيل** **وهو** **افضل** **من** **التعيين** **والمشهور** **خلافة** **ولم** **ان** **يجعله** **اي** **احرامه**
لا يما شاء **اي** **من** **الحج** **او** **العمرة** **وكن** **قبلا** **ان** **يشرع** **في** **اعمال** **احدهما** **والاصل** **فيه** **حديث**
على رضي الله عنه حين قدم من اليمن فقال اهلت بما اهله رسول الله صلى الله عليه وسلم

فاجاز عليه السلام فصار هذا أصلا في انعقاد الاحرام بالمجهول ولا بالاحرام بشرط
 جواز الاداء عندنا وليس باداء بل هو عقد على الاداء بخلاف ان انعقد بمجمل ويقف
 على البيان واذا انعقد احرامه جاز ان يودي به حجة او عمرة وله الخيار في ذلك
 يهرق الي ايها شافا **فان لم يعين حتى طاف** بابيت الشريف **والموقوف** واحد كان احرامه
للعمره لانه لا ديني او انه لم يلف ولكنه توجب **وقوف بعرفة** **فالمحججه** اي
 صار احرامه اليهم متعينا للمحج لانه شرع في معظم اركان الحج وقوله **وان لم ينو** واصلها
 قبله يعني ان احرامه اليهم ينصرف بالوقوف للمحج وان لم ينو وللعمره بشي من
 الانفعال اي انفعال الحج والعمره فتخلل بدم او انه فانه **الوقوف** بقوت وقته
او انه جامع قبل الوقوف فانه **تعيين** احرامه اليهم **للعمره** في الصور الثلاث
 لما تقدم في الارز وهو ما اذا احصى يجب عليه قضا العمره لا الحجته وفي الثانية وهو
 اذا فاته الوقوف يجب عليه التحلل بافعال العمره ولا يحج عليه من قابل وري الثالثه
 وهو اذا جامع يجب عليه المضي في العمره ويجب عليه قضاها ايضا لان ساد الاحرام
ويوانه احراما مبهما اي اولا ثم احرام احراما ثانيا بعد احرامه اليهم
حجته معينه فالاحرام الاول اليهم يتعين **للعمره** او انه احرام ثانيا بعمره
فاحرامه الاول يتعين **للمحج** وان لم ينو بالاحرام الثاني **ليالي** الصورتين
 لتعذر المحج **بان** ايهم فيها ايضا **هو قارن** اما اذا خرج من بيته يريد الحج فاحرام ولم ينو شيا
 فعن ابي يوسف رحمه الله انه حج بنا على جواز العبادة بنية سابقه كذا في شرح اصله
ولو احرم الشخص بما احرم به غيره **فهو** اي احرامه مبهم فيلزم منه حجة او عمره
 والماله انه لم يعلم ما احرم به ذلك الغير **فهو** اي احرامه مبهم فيلزم منه حجة او عمره
وان فاته نفوات وقت الوقوف **تعيين** ذلك الاحرام **للعمره** وكذا الحكم **لواحد**
 او جامع فاضده ولا يشترط لصحة الاحرام مكان ولا زمان الا انه يكره تقديمه
 على وقته الزماني كما علمه **وكذا لا يشترط لصحة بنية مخصوصة ولا حاله مخصوصة**
فلوا حرم حال كونه **لا بأس** بالمخيط اذ حال كونه مجامعا **انعقد** احرامه **في**
 الوجه الاول **صحيحا** ويجزيه مع الكراهة كذا في خزانة الاكل ويجب عليه التمتع
 للمخيط للحال فان دام يوما كاملا او ليلة كاملة وجب عليه الدم وفي الاكل

اذا طاف شوطا قبل التيقين وان لم ينو
 حرم قبل الا بانه

صدقة **وينعقد في** الوجه الثاني وهو ما اذا احرم مجامعا **فاسدا** شرع اذ لم يشترع
 فيجب عليه انما هو والمضي فيه وقضاه من قابل في المطلب الفايق لواحرام مجامعا
 ينسد ويلزم منه المضي فيه شرع اذ لم يشترع بخلاف الصوم فانه ان شرع صح ولا فسد
 انتهى وفي كشف الاسرار واذا جامع المحرم او احرم مجامعا يبقى شرعا موجبا
 اذا الاعمال مع كونه فاسدا منها عنه **ويشترط لبقائه** اي الاحرام **صحيحا** **ترك الجماع**
قبل الوقوف بعرفة في الحج **وتل الكثر الطواف في العمره** وكذا عدم الارتداد وكذا يشترط
 لبقائه اي الاحرام صحيحا ايضا **ان لا يدخله على جنبه قبل اتمام نسكه الاول**
 اي قبل العمل المنقطع بالاحرام الاول والخروج عنه بالكلية **وكذا** ادخله على خلاف
 جنبه اي بان يكون الاحرام الاول بالحج او عمره والثاني على خلافه في صورتي
ان شاء الله اي ياتي بيانها ان شاء الله تعالى وان احكامها من الرخص وما يترتب
 عليه من الجزا في باب اضافه احرام المكين الي الاخر **واجبانه** اي الاحرام كونه
 من الميقات المكاني **وصونه** اي حفظه عن ارتكاب المحظورات ففي منكر ان يخرج
 اسم الكبير رحمه الله بقسم الاحرام فرض والنيات عليه واجب وكونه من الميقات
 ايضا واجب انتهى **وسننه** اي الاحرام بالحج كونه في شهر الحج لا قبلها مع صحته
 والكراهة وكونه من ميقات **بلد** اي المحرم ان يهربه افضل ومن السنن ايضا **الفعل**
 عند ارادة الاحرام مطلقا ان قدر عليه وهو الاصح وقيل انه يستحب **او الوضوء** عند
 تعذره لانه يقوم مقامه في حق السنة كافي في حق الفضيلة كما سيأتي ومن سننه
 ايضا **لبس الازار والرداء ولو كانا** اي الازار والرداء **غسلين** اي مفسولين
 ان لم يفسر الجديان وكذا لو كان احدهما مفسولا والاخر غير مفسول ومن سننه
 ايضا **التطيب** في البدن سواء كان يبقى جرمه او لا الحديث عايشة رضي الله عنها في
 الصحيحين كفت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم وفي لفظ لها
 كاني انظر الي ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم
 وفي لفظ مسلم كاني انظر الي ويص المسك وهو الميق واللبان وكرهه محمد
 بما يبقى عينه والحديث حجة عليه وانما قيد بالبدن لان تطيب الثوب بما يبقى عينه
 لا يجوز على قول الكل على احدي الروايتين عنهما قالوا ربه ناخذ والفرق لهما

احرامه

وتنوي الاحرام وتبلى وتضع جميع ما تصنع الطاهر من الوقوف بعمره ومن دلفه والركب
والنهي لكن لا تصلي ركعتي الاحرام ولا تطوف بالبيت حتى تطهر فان استمر النفس
وجد المصنعة مدة اقامتها مكة وخشيت ان لا تطهر قبل ركوبها فطافت طواف
العمرة حايضا ثم طواف الزيادة حايضا فانه يجزئها ذلك لكن يلزمها شاة
لطوافها طواف العمرة حايضا وبدنة لطوافها طواف الزيادة حايضا ونفسا فان
قبل ركوبها ركبت اعادت طواف الزيادة وسقطت عنها البدنة الواجبة انتهى
باب في طهارة الملبوس وكون هذا الفصل للنظافة وازالة الاربع لا يقوم التيمم مقامه
عند العجز عن الماء عن استعماله ركة كركب غسل فاعلم لهذا المعنى **الا اذا اراد ان يصلي**
صلاة سنة الاحرام فانه يسمي **ولو اغتسل ثم احرف** قبل اداء الصلاة ثم **توضا** و
يتم وصلي لم ينل فضيلة الفيل كما في الجمعة كذا في قاضي خان وقيل **يأله** قال السرخسي
ينبغي ان لا يحرم فضيلة هذا الفيل لانه شرع للنظافة وقد فصلت انتهى **ولو احرم**
بلا غسل او بلا وضوء او بلا صلاة جاز احرامه لانه ليس بشرايط الاحرام ولا من
واجباته بل من سنته او مستحباته كما تقدم ولذا ابيكم تركه لو بلا غفر كما في مجمع
الفتاوى **ويستحب** له ايضا ان **يتطيب** بأي طيب كان وان يدهن بأي دهن شاء
مطيبا كان او غيره الحديث عائشة رضي الله عنها كانت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند احرامه باطيب ما وجدناه البخاري ومسلم فهذا يعوم به على ان سائر انواع
الطيب جاز سوا كان ما بقي عينه او لا وهذا قوله ابي حنيفة راي يونس وزفر
وهو قوله محمد او لا ثم رجع عنه وقال لا يتطيب بطيب تبقى عينه بعد الاحرام كالفالية
والسك لانه عليه السلام قال الرجل محرم ساه عما كان عليه من الطيب اما الطيب الذي يك
فاغسله ثلاث مرات واما المجبة فارتعها ولا نه مستفيع بعين الطيب وهو ممنوع
عن ذلك ولو فعل ذلك وجب عليه الدم لان البقا حكم الا بد كما في التوب **وكذا كان**
التطيب او التدهن **بما لا يبقى اثره** بعد الاحرام **افضل** خروجا عن خلاف الامام محمد
رضي الله عنه يستحب ان يكون تطيبه بالمسك واستحبوا اذهاب جرمه عما الورود
وخوه خروجا عن الخلاف **والاولى ان لا يطيب شيئا به** يعني بما يبقى اثره بعد الاحرام

او تركه استحب
هذا الفصل
لما هو

بكرهين كما في جامع
اي ان كان لم يطيب

اذا كان عليه

لانه لا يزيله سريعا واذا تطيب قبل الاحرام بما لا يبقى عينه بعده ولكن تبقى رائحته يجوز
بالاجماع كما نص عليه قاضي خان ولو انتقل الطيب من موضع الى موضع بعد الاحرام
بالعرف وخوه لم يضره ولا فدية عليه **ثم** بعد فعل ما تقدم ذكره **يجوز عن الملبوس**
المحرم بتشد يد الملبوس المقتوحه اي الممنوع **على المحرم** لبسه من الخيط والمصنوع ونحوهما
واعلم ان هذا التحريم واجب وليس بشرط لان فقدان الاحرام حتى لو احرم وهو لا لبس الخيط
ينعقد احرامه ويكره ويلزمه التزك والجزا ولو احرم وعليه قميص يتزعه زمنا
خلافا لقوم قالوا يخلصه من قبل رجليه **وبليس** من اجن ثيابه لقوله تعالى قد وازنيتم
عند كل مسجد اي ارادة كل عباده **ازارا** وهو من السرعة الي الركبة يذكر ريوث
الحا في صيا الخلود **وردا** وهو ما يجعل على الظهر والكتفين والصدر لانه عليه السلام
لبسها وكذا اصحابه رواه مسلم ولا نه ممنوع من لبس الخيط فلا بد من ستر العورة
لا بد من رفع العور الى ذكر ذلك فيها ذكر وكون الازار والرداء **جديدين** هو الا يغسل لانهما نظف
ان وابعدهن الوسخ ولقوله عليه السلام لا يبي ذرتين لعبادة ربك وكونه لم يعص الله
فيها غالبا وانما امرنا بالتزينة في الابتداء والتشعف بعد ذلك لان الاول دخل
دخول في ابتداء العبادة وبعد ذلك يتصور بصورة العبد الساخط عليه مولا العبيط
عليه مولاه ويرحمه ولهذا قال عليه السلام ان الله يقول عشيعة عزه يا ملائكتي انظروا
الي بما دي جاري شعثا غبرا الحديث **او** ان لم يقبل الجديدين ان يلبس **سبيلين**
يكونون **ابيضين** ونضيفين افضل لما ذكر في الجنايز ويشك الازار فوق سترته والرداء
على كتفيه وظلمه صدره وان غرظ لم يمه في ازاره فلا بأس ولم ان يستتر جميع بدنه
غير راسه ووجهه وكعبتي الاحرام من قدميه **وبجوز الاحرام في ازار واحد** لا في المقصود
منه ستر العورة وذلك يحصل بالثوب الواحد لان لبس الاثنين على الوجه الذي ذكرنا
افضل اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا يجوز في رداء واحد وفي اكثر منهما اي الازار
والرداء وكذا يجوز **في ازار وردا اسودين** واخضرين او ازرقين وكذا يجوز لبسه
بغيرهما اي الازار والرداء بالآخر منهما وبغيره وكذا يجوز الاحرام في ازار ورداء
ملفوقين ولومن خرق مخيطه بعضها ببعض ولكن الافضل ان لا يكون فيهما

قف
كناية جامع كفي روعه

قلت وفي سنن المسلمين صلوات الله وسلامه عليه وسلم لا يحرم من ركعتين حيث شاء من الأمانة وهاتان الركعتان
 سنة غير واجبة بغير صلاة الاستحارة فلو كان يوديهما حيث شاءا لكانا إذا هما في
 المسجد افضل للتابع فان كان في البيقات يعطيها في مسجده ان كان به مسجد
 وان كان في مكة يوديهما في المسجد الحرام وينوي بها اي الركعتين صلاة سنة
 الاحرام ولو اختلف النية جاز وسحب ان يقرأ بها اي الركعتين بعد قراءة الفاتحة في كل
 ركعة سورة قل يا ايها الكافرون في الركعة الاولى وسورة الاخلاص اي قل هو الله احد
 في الركعة الثانية وفي التلخيص ان كثيرا من علماءنا يقرض بعد الكافرون في الاولى
 ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هدتنا الآية وفي الاخرى بعد الاخلاص ربنا اتينا
 لك رحمة الآية وهذا البيان الاصل والاخاي سورة اوىه ترايها جاز ولو لم
 يغير صلاة جاز وركه تركا سنة الا في وقت كراهة الصلاة فانه يجوز من غير
 كراهية وتجزي الصلاة المكتوبة عنها اي صلاة سنة الاحرام بالاجماع ضمن
 انس رضي الله عنه انه عليه السلام صلى الظهر ثم ركب على راحلته ثم قال اللهم اني اريد
 الحج فنيه لي وتقبله مني واذا سلم قال لا تحيل له ان يحرم وهو جالس في مكانه
 الذي صلى فيه مستقبلا القبلة ولو احرم بعد ما قام او مشى او ركب او سار جاز وعلم
 فيقول بلسانه اي استحبابا مطابقا لما نه بفتح الجيم اي قلبه اللهم اني اريد الحج ان
 كان حائجا فقط او العمرة ان كان معتمرا فقط او العمر والحج ان كان قارنا فيسري
 تسهيل اسبابه والتوفيق لادائه وانما يطلب التيسير فيه لانه لا يتأدى الا في ارضته
 متفرقة واما كني متباينه فلا يعرى عن المشقة غالبا وتقبله مني بعد اتمامه لان القبول
 هو التوجه والمطلب الاسنى من اداء هذه العبادة وقد سأل الخليل وابنه اسمعيل قبل
 ذلك في قولهما ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم اذ بعضهم قوله واعني عليه
 وبارك لي فيه نويت الحج واحرمت به لله ان كان احرامه بحج او نويت العمرة واحرمت
 به الله تعالى ان كان احرامه بعمره او نويت العمرة والحج واحرمت بهما الله تعالى ان كان قارنا
 ثم بعد النية يلبي بالتلبية الماثورة المنقولة عنه عليه السلام لقوله عليه السلام
 لا احرام الا لمن لبي ولا ف هذه عبادة لها تحليل وهو الحلق فيجب ان يكون لها تحريم

وهو الذكر وما يقوم مقامه كما في الصلاة روي عن أبي يوسف أنه يصلي بها ما يجود
النية ثم الفاظ التلبية الماثورة هي ما أشار إليها بقوله **لبيك اللهم لبيك** هي هذه
قولهم لبي يلب لباً وبيان ما دلتها مذكور في شرح أصله **لبيك لا شريك لك** **لشك**
في ملكك **لبيك أن الحمد** يجوز فيه كسر الهمزة ونحوها والكسر أولى لأنه ابتداء كلام فيكون
التلبية للذات كائنه لما قال لبيك استأنف كلاماً آخر لزيادة الشارة والتوحيد وأما
فتحها فهو يفيد التعليل بما ذكر فلا يكون فيه كثير مدح كما لا يخفى **والنعم** بكس النون
كل ما يصل إلى الخلق من النفع ودفع الضرر ويجوز فيها ما عطف عليها الرفع وال نصب
والثاني أني **لبيك** **والملك** بضم الميم سعة المقدور وبكسها حيازة الشيء وتوصيفه مع
بالاول بلغ كما لا يخفى ويستحب أن يقول على قوله **والملك** ويتبدى بقوله **لا شريك**
لك ليلا يتوهم النفي وتكرار لا شريك للتأكيد والسند أن يأتي بها ولا ينقص منها
شيئاً لأن هذه تلبية النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف فكان من السنة أن زاد على
ذكر شيئاً من حسن وأنه مستحب قال صاحب السراج والمستحب أن يقول أحرام كد شعري
وبشر ما روي من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم
ثم يلي انتهى والتلبية وردت بلفظ التثنية والمراد منها تكثير الإجابة مرة بعد أخرى
ثم قيل معناها أنا أقسم على طاعتك إقامة بعد إقامة أي اجبت إجابتك إجابة بعد إجابة
إلى ما لا نهاية لم يقل الجاهل وقصد كما أنك يا رب مرة بعد أخرى وقيل محبتي كد وقيل
أخلاصي لك يا رب مرة بعد أخرى وقيل الخضوع أي خاضع بين يديك وقيل تراباً منك
وطاعة ولا خلاف في أن التلبية جواب الدعاء وإنما الخلاف في الدعاء من هو فقيل هو
الله تعالى وقيل هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو المخلب عليه السلام وهو الأنظر كما هلك مجاهد
أن إبراهيم عليه السلام لما قيل له اذهب في الناس بالحق يا نوح رجلاً راعياً كل ضار قال
يا رب كيف أقول قال قل يا أيها الناس اجيبوا ربكم فضعوا جبل أبي قيس فنادى يا أيها
الناس اجيبوا ربكم فاجابوه **لبيك اللهم لبيك** في أصلا بآيهم وأرجام أمهاتهم
فكان ذلك أول التلبية فمن اجاب منهم مرة حج مرة ومن اجاب منهم مرتين
حج مرتين وعلي هذا يجوز بعد ما اجابوا من لم يجب لم تحج **ويستحب** أي اللهم
نذكر في أهلاً **لبيك** أي في رنع صوته بالتلبية حال الحرام ما حرم به من حج وعمره أو من

قال يا رب ويا سميع صوتي
افعل ما تريد الاذان وعليه
البلد ما

فيقول لبيك بحجة ان كان احرامه بها اربيع بعة ان كان احرامه بها اربيع

بمرة وحجة ان كان احرامه بها اربيع الا فضل ان لا يذكر في التلبية ما احرم به وهو الاربع وان كان احرامه عن الفجر ينويه عنه ثم هو مخير في التلبية ان شاء

قال لبيك عن فلان وان شاء كفى بالتلبية السابقة **ويجب ان يرفع صوته بالتلبية** لو كان رجلا لما روي انه عليه السلام قال اني ضيق واخبرني ان امرأته ترفع صوتها

ان يرفعوا اصواتهم بالاهلاك والتلبية رواه ابو داود وغيره وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام سئل اي الحج افضل فقال الحج والتلبية رواه الترمذي والعج رفع الصوت بالتلبية والتج اسالة الدم وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثه اصوات يباهي بها الله الملكة الاذان والتكليم في سبيل الله ورفع الصوت بالتلبية ثم يرفع صوته **فما بالرفع في رفعه** اي رفع صوته من غير ان يرفع نفسه من الارض

فما بالرفع في رفعه اي رفع صوته من غير ان يرفع نفسه من الارض

فيقول لبيك بحجة ان كان احرامه بها اربيع بعة ان كان احرامه بها اربيع

الذين استجابوا لك وامنوا بوعدهم واتبعوا امرك واجعلني من وفدك الذين رضيت عليهم وارضيت رقبك اللهم قد احرم لك شعري وبشرى ورحمي ودي ومني وغلامي واذا راي شيئا يعجبه قال لبيك ان العيش عيش الآخرة **وشروط التلبية ان تكون بقلبه** فلا اعتبار باللسان اجماعا حتى قيل ان التلقظ بها باللسان بدعة الا انها مستحسنة او مستحبة لتذكير القلب واستحضاره وبالمخصوص من لا يجتمع عن نيته فينوي بقلبه ما يريد ان يحرم به من نكاح معين او غيره فان ذكره معها بلسانه ليكون جامعاً بينهما كان افضل وليس

هذا بشرط اتفاقا قال **فلو نوى به اي بقلبه ولم تكلم بالتلبية بلسانه صح احرامه** ان لبي بلسانه **وان جازى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فالعمره** انما هو ان يركب بقلبه لا بما جري على لسانه فلو لم يركب بقلبه لم يركب بلسانه او عكس او لم يركب بلسانه واما وقت التلبية فقد تقدم الكلام عليه في اول باب الاحرام **وشروط التلبية ان تكون باللسان** وهل يشترط السماع نفسه او لا وينبغي ان يكون على الاختلاف الذي في القواعد في الصلاة وعند الهند في يشترط في القواعد السماع نفسه وعند الكرخي تصحيح الحروف بكيفية وان لم يسمع نفسه رجحوا قوله الهند في وقالوا على هذا كل ما يتعلق بالتلفظ ولا شك ان التلبية مما يتعلق به فعلى هذا من لم يصحح الحروف باللسان وذكرها التلبية في القلب فهو متلة من لم يلبت بالاتفاق ولو صح الحروف ولم يسمع نفسه لم يعتد به على الصحيح مطلقا فانما تكفي

فليحفظ **فلو ذكرها اي التلبية بقلبه لم يعتد بها اي تلك التلبية التي ذكر بقلبه ولا يدخل في الاحرام بحكمه** لان التلبية باللسان والآخرين **فليذكر لسانه اي** ان ذكرها في محله انض على انه شرط **وقيل لا يلزم** فليذكر لسانه فليذكر لسانه مستحب كما في الصلاة والاصح في الصلاة انه لا يلزمه التحريك قيل وينبغي ان لا يلزمه فالج بالاولى فان بابيه اوسع **وكلي ذكر يقصد به تعليمه** ولو مشق باللسان على الصحيح **يقوم مقام التلبية كالتمليل والتبجيل والتجويد والتكبير** وغير ذلك من انواع التماسا كان يحسن التلبية او لا وهو ظاهر المذهب عندنا عن ابي يوسف انه لا يصح محرما بدو التلبية الا ان كان لا يحسنها كما في تكبيرة الافتتاح **ولو قال**

الاعلى الراية هي التي



بول التلبينه اللهم معنى بالله ولم يزد عليه جزية كما في الصلاة وهو الاصح كما في المحيط
وقيل لا اي لا يجزيه واعلم انه يجوز التلبينه **والله كبريا لغه العربيه** واي لسان كان
 كالفارسيه والتركيه والهنديه ونحوها في المشهور **ولا كان يحسن العربيه** **اولا** وهذا
 بالاتفاق بين اصحابنا على الصحيح ولكن العربيه افضل كذا في فتاوى فاضلان وكذا
يقوم التقليد للهدى اي مطلقا سواء كان هدي تطوع او نذر او جزا صيد او غيره
تمام التلبينه وهو اي التقليد **ان يري** بكسر الموحده وهو انصح من ضمها في منقذته
 اي جزر او بقره **واجب** كقراءه ارمته ارجانيه **او نفل** اي تطوع **تطعمه نعل او ثوبه**
 يفتح الهمز والزايد **لما شجرة** بكسر اللام ممدودا **او نحوه** كشر كثر نعل او غيره مما يكون
 علامه على انه هدي فلا يتعوض له ويهدا اذا ضل ولا يمنع الماء والعلف **ويسوقها**
 بعد التقليد وهو افضل من القود الا ان لا تنفق في تقوده ولو ساقها غيره
 وهو معها فهو كسوقه كذا في الفتح **وتوجه معها** حال كونه **ما وبالا حرام** باحد
 النكاحين او بها ويستحب ان يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر **رثله الحمد فيصيح** بذلك **محرم** بما نواه من النكاح وان لم يلبس
 ولم يذكر لقيام التقليد مع السوق مقام التلبينه لقوله ابن عمر رضي الله عنهما اذا قلده
 الرجل هديه فقد احرم والاثر في مثله كالم نوع قال العلامة الزيلعي وهو
 محمول على ما اذا ساقه لقوله عافيه رضي الله عنه كانت فتلت قلايده بذكر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم اشعرها وقلدها ثم بعث بها فاحرم عليه شئ كان حلالا
 متفق عليه وهذا نص على انه لا يصح محرم ما يجرد التقليد وان سوق الهدى
 بعد التقليد معنى التلبينه اذا فعل ذلك الا من يريد الحج او العمرة وصار من خصايصه
 كالنبييه اذا المقصود بالتلبينه اظهار حاجته الدعوه وتقليد الهدى مع السوق
 يصح اظهار حاجته ايضا واظهار الحاجه قد يكون بالفعل كما يكون بالقول وهذا
 لان التقليد من شعائر الحج كالنبييه فاذا اتصل بالنيه يكون محرم كالنبييه بخلاف
 ما اذا قلده ولم يسق لانه لو كان محرم ما به للزوم المخرج وهو مدفوع انتهى ونقل
 الكرماني عن شرح الطحاوي انه لو قلده الاب والبق ونحوي به الاحرام يصح محرم ما

وان لم يسق الهدى انتهى والصحيح الاول **وكن** اذا كان من نيته التقليد **الا فلفل** له
 ان يقدم التلبينه على التقليد **لما يصح محرم** اي التقليد لان السنة ان يكون
 اشروع بالتلبينه قال في الايضاح والسنة ان يكون محرم بالتلبينه ولا يقوم الاشعار
 بكسر الهجره **مقامها** اي التلبينه لما ساق من قريب والاشعار بالاعلام والمراد به
 هنا هو ان يطعن بالروح اسفل سنام البدن من قبل اليسار حتى يخرج الدم ثم يطعن
 بذلك الدم سنامها اي البدنه نفى الطر البسي نقلا عن المحيط لا يصح محرم ما بالتجليل
 والاشعار لان التجليل ليس بقره والاشعار مكرره عند اي حنيفه وعندها وان كان
 سنة لكن ليس من خصايص الحج لان الناس تركوه انتهى **ولو اشترى سبعه نفرا** او اقل
 في بدنه من ابل او بقر سواء احدث قريتهم او اختلفت **فقلدها احدهم** بامرهم **ساروا**
 كلهم **محرمين** بذلك التقليد **ان ساروا معها** ولو قلدها احدهم **غير امرهم ساروا**
 وحده **محرم ما ولو بعث** الشخص بالهدى مع غيره ثم توجه هو بعد بعثه ينظر
فان كان الهدى المبعوث مع ذلك الغير هديا **ان ارتمته** وكان بعثه اياه **في**
الحج سار اي صاحب الهدى المذكور **ان سار محرم** حال كونه نارا وبالا حرام **بالنحر**
 وهذا استحسان والقياس ان لا يصح محرم ما حتى يلحقها وجب الاستحسان ان هذا
 الهدى مشروع من الا بطل نسكا من مناسك الحج وضعا لانه مختص بمكة ويجب شكر
 الجميع بين اداء النكاحين وغيره قد يجب وان لم يصل مكة ولا ان لهدى المتع نفع
 اختصاص ببقاء الاحرام بسببه فان المتمتع اذا ساق الهدى ليس له ان يتجمل فكذا
 في ابتداء الفروع يختص بان يصح محرم ما بنفس التوجه وهدى القران مثل هدي
 المتع قال ابو اليسر ينبغي ان يكون هدي القران كذلك كذا في شرح الكنت وفيه
 ايضا ذكر في النهايه معنى بالي الرقيات ان هدي المتع انما يصح محرم ما به
 قبل ادراكه اذا حصل التقليد والتوجه اليه في اشهر الحج واما اذا حصل قبل اشهر
 الحج فلا يكون محرم ما حتى يلحقها لان المتمتع قبل اشهر الحج غير معتد به **ابن وان**
لم يكن لهما اي للقران والمثعه **بالكان** تطوعا او نذرا او جزا صيد بان قيل صيدا
 ورجبت قيمته فاشترى بدنه في سبه اخرى وقلدها وساقها الي مكة **او كان**
 لهما **وكن** كان بعثه اياه **في غير اشهر الحج** لا يصح بذلك **محرم** ما حتى يلحقها **او كان**

اي القارن والقرن

ظان ان عليه ذلك ثم ظهر له انه لم يكن عليه يلزم من المضي فيه مطلقا وليس له ان يطله
 فانه بطله فعليه قضاؤه لانه لم يشترع نسخ الاحرام ابدا بالدم والقضاء وذكره
 علي لزوم المضي مطلقا بخلاف المظنون في الصلاة والصوم **والخروج منه اي**
الاحرام الملتصق او القيسر بلا عنه في رقبته اي عند جواز التحلل **الاذا تقرر عليه ذلك**
فيستحب لا شيء يجب عليه **الذي الرضا** فانه يخرج من الاحرام المرنوض بدون طلق
 او تقصير كما مر بيانه قريبا والاني تحلل زوجه ومملوكه اذا احرمها واراد تحللها
 فانها يحلان بفعل ادني مخطور من مخطورات الاحرام يفعلها بهما فاذا فعل
 ذلك فانه اي المفعول به يخرج من الاحرام بلا طلق ولا تقصير **فصل في**
بيان نية ما احرم به لو احرم شخص بنفسه معين ثم نسي ما احرم به او شك
 فيما احرم به قبل اداء الانعزال اي قبل ان يأتي بفعل من افعال احد النسكين تحريم
 اي اخذ بالاحكام وهو اكبر طه فانه وقع تحريمه على شيء اخذ به لان غلبة الظن تقوم
 مقام اليقين وان لم يقع تحريمه على شيء لم يمتحج وعمره احتياطا يخرج من العهدة بيقين
 يقدم انما لها اي العمة عليه اي الحج ولا يكون قارنا ولذا لا يلزم به هدي **القران** تخفيفا
 عليه بسبب الشبان ولو احسن حل هدي واحد وهو دم التحلل عن مطلق شك ويلزمه
 ان يقضي حجة وعمره اي احتياطا ان شامع بينهما **وان شافق ولو جامع** اي قبل
 طواف العرة كان عليه المضي بهما وقضاهما لنفسا دهما بالجماع وعليه هديان للجماعة
 وسقط عنه دم القران واذا جامع بعد طوافها قبل الوقوف فيسد حجة دون عمرته
 وعليه دم لفساد الحج ودم للجماع في احرام العرة وعليه قضا الحج فقط وسقط عنه
 دم القران **ولو اهل بشيين** اي نسكين معينين **نسيهما** اي لم يعلم انهما حجتان
 او عمرتان او عمة وحجة **لزم القران** ولزمه ايضا دم اي القران وهذا الحسن
 وفي القياس يلزمه حجتان او عمرتان **فلو احرم بعض بهدين** لانه محرم باحدين
 وعليه قضا حجة وعمرتين لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم ان احرامه
 كالبشيين والله اعلم **فصل في مكرهات الاحرام** مكرهات الاحرام
الموجبة للحج ترك الواجبات اي جنسها وارتكاب المخطورات والانتفاع
 بها ولو بغیر اختيار منه اي المحرم كما ذكره والفاسي والجاهل والجاهلي وما جاز الاحرام

هذا لا يدخل في المقام

عن

عن وقتها كما في لان الاحرام منه واجب فاذا اخره عنه كره ولزمه الجزاء **والجمع بين**
النسكين المتحدين كحجتيين او عمرتين مكرره **مطلقا** اي للافاقي وغيره فاذا اهل
 بهما كره ووجب عليه رفض احدهما والجزاء مع القضاء **وكذا الجمع بين النسكين**
المختلفين كالقران والتمتع للمكي ومن في معناه ويجب عليه الجزاء والجماع اي نفسه
 ودرأه اي الجماع كالقبلة والمس والمأخذ والمأنقه بثبوت وكذا ازالة
 الشعر ولو كانت تلك الازالة من علي غيره ولو كان ذلك الغير حلالا اي غير
 محرم وقوله **بكل حال** متعلق بقوله ازالة اي لم يحرم ازالة الشعر بكل حال من الاحوال
 كحلف ونسف وتنوير واحراق وقص من اي مكان كان وسواء كان بالمباشرة
 او التمكن ويجب الجزاء لاني قلعت الشعر النابت في العين فانه مستثنى كما سيأتي وكذا
قلم الاظفار لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالة الشعر وقضا النقت قال الكرخي
 قضا النقت هو قصل شعر وحلق الراس وقلم الاظفار ونسف الابط وحلق العانة وقيل
 النقت الوسخ من طول الشعر والاظفار وقضاه ازالته وليس المخطط على الوجه المقاد
 ويجب الجزاء وهذا خاص بالرجل كتغطية الراس وكذا يحرم عليه ايضا لبس ما لا
 يتكلف لحفظه وهو المعول للبدن او لبعضه كحبة اللبد وجوربه والقميص
 المنسوج غير المخطط والدرع والجوشن كما نص علي ذلك كله ابن الصيا في منكر
 الصغير وفي منك العلاقة ابن امير الحاج في تعداد المحرمات قال سابعها لبس
 كل شيء معمول على قدر البدن او بعضه بحيث يخط به بخياطه او يلزق ببعضه بعض
 او غيرها ويستمسك عليه بنفسه لبس مثله الالبس شيء في رجله لا يغطي الكعب الذي
 في وسط القدم سم هوزه كان او غيرها وكذا يحرم عليه لبس السراويل ويجب الجزاء
 الا اذا عدم الازار فيجوز حشرط ان يفتق ما حوله ما خلا موضع التكة وقيل
 يجوز لبس السراويل من غير شق عند عدم الازار ولا يجوز لبس القميص عند عدم
 الامكان الا انزاريه وهذا بالنسبة الي الرجل واما المرأة فلها ان تلبس المخطط وتلبس
 الخفين غير انها لا تغطي وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها كذا في
 السراج الوهاج ولبس العمامة والغنصوة لقوله عليه السلام لا يلبس المحرم قميصا
 ولا سراويل ولا عمامة ولا غنصوة **والبرقع** للمرأة والرجل **والبرنس** بضمين قنصوة

قد لا يشرع

طويله اذ ثوب راسه منه **ونزع الطيلسان** نفى الطيلسان نفى الطيلسان نفى الطيلسان فلا
باس به لانه كالدرا ولكن لا يزر الطيلسان ولا يعقده على عنقه لانه اذا رز لم
يتكلم حفظه فاشبه القميص **والقبا وقوه** من العباد والفرة والفرجية زحوا
على منكبيه ان ادخل يديه في كفيه او رز اما لو لم يزره ولم يدخلها فلا حرم ولا
جزا فيه خلا قاله زفر **وليس الخفين** اي بدون قطع **وكذا الجوزين** **والجوزين** **والجوزين**
بوركا اي يغطي الكعب اي كعب الاحرام الذي هو عند عقد **الركعة** وهو
المفصل الذي على ظهر القدم كذا روي ابن هشام عن محمد خلافة في الوصف فانه العظم
الثاني اي المرتفع ولم يبين في الحديث احدها لكن لما كان الكعب بطلق عليه علي
الثاني حمل عليه احتياطا كذا في فتح القدير اي حمل الكعب في الاحرام على المفصل المذكور
لاجل الاحتياط قال العلامة الشيخ زين ابن نجيم في حقه فالحاصل انه يجوز لبس
كل شيء رجله لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم سمر موزه كان اردسا اذ بها
ذلك واما لبس القفازين فقال الفارسي ويلبس المحرم القفازين وهو خلاف
ما عليه الاصحاب لانهم ذكره جواز لبسها فيما يختص بالماء قاله البداعي
لان لبس القفازين ليس فيه الا تغطية يدها وانها غير ممنوعة عن ذلك وقوله
ولا تلبس القفازين نفى ندبه حملناه عليه جمعا بين الدلائل بحسب الامكان انتهى
وقالوا يكره للرجل تعصيب شيء من جسده بخلاف لبس المرأة القفازين لان لها
ان تستر يديها بخيط وغيره فلم يكره لها **وليس ثوب مصبوغ بطيب كورس**
وزعفران وعصفر ونحوها مما يتطيب به سواء كان الثوب خيطا او غيره لقوله
عليه السلام لا يلبس المحرم ثوبا مسه زعفران ولا ريس والورس صبغ اصفر وتيل
هو نبت طيب الرائحة كذا في النهاية وفي الوجيز يكره لبس الثوب المصفر في
الاحرام **الا ان يكون** ذلك الثوب **عسلا** اي مغسولا بحيث انه لا ينفذ بفتح الفاء
على البناء للمفعول ومعناه ان لا يفوح وهو الاصح كما في الطل بلسي وتيل لا يتناثر وهو
اقر بلامدة اللفظ والتفسير ان مرويان عن محمد كذا قاله العلامة الزيلعي لان
المنهي عنه رائحة الطيب لا لونه والمفسول بهذه الصفة لا يبقى فيه رائحة الطيب
شي ولذا جاز لبس المصبوغ بالمغرة حيث لا رائحة طيبة لها وانما فيه الزينة

قارن المحقق والجمهور
لبس الخفين والجوزين
فان لم يجد الخفين
لا يجوز له ان يلبس
لأنه لا يقطع
استدرك الكعبين

المحرم

والمحرم ليس بممنوع منها حتى قالوا يجوز للمحرم ان يتخلى بانواع الخلى وتلبس الحرير
بخلاف المعتدة وما في المتنقات من قوله ولا يتزين المحرم فمحمله على خلاف
الاولى وهي التنزيه وكذا لا يباح له لبس المعصفر ونحوه لا يباح له توشحه والالتفات
به نفى الطل بلسي نفلا عن مناسك الشيخ رشيد الدين يكره للمحرم لبس ثوب منخر عن ابي
يوسف لا ينبغي للمحرم ان يتوسد ثوبا مصبوغا بنزعان ولا ينام عليه انتهى ربه
يحرم لبس المصبوغ لغير المحرم من الرجال قال في الذخيرة نعم لما روي عن ابن عمر رضي
الله عنهما قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الاحمر فقال اياكم والحمرة فانها زينة
الشیطان **وتغطية الوجه** اي للرجل والمرأة **وكذا** تغطية **الراس** كله او بعضه شوق
ونحوه **للرجل** اي المحرم لقوله عليه السلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها
رواه الدارقطني والبيهقي مرثوعا على ابن عمر وقوله الصحابي عند حاجته اذا لم يتخلف
وحصوا فيها لم يترك بالراي **والطبيب** اي استعمال الطبيب للرجل والمرأة في الثوب
والبدن لما روي الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال قام رجل الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال من الحاج قال الشفة والتقل والتقل المتشر شعر الراس
والتقل التارك للطيب وفي البناءة الشفت بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة والثنا
المنشدة وهو مغفر الراس واصله من الشفت وهو انتشار الشعر وتغيره لقللة العهد منه
يقال رجل اشفت وامراه شعثا والتقل بفتح التاء المنشاء وكسر الفاء تارك الطبيب
راسه من التقل وهو ارتج الكهجه انتهى **الامن ما محرم** فانه لا يكره في حقه تغطية
الراس والوجه واستعمال الطيب بل يصنع به في التجهيز والتكفير جميع ما يصنع بالحلال
من غير ذمت بينهما لان المحرم اذا مات انقطع عمله ومنه الاحرام بدليل ما روي ابو
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث
اشيا والاحرام محل فهو منقطع فيغسل العصفوان ولهذا لا يبني المأمور بالخ عليه
احرام الميت بالاتفاق فله على انقطاع الاحرام بالموت فصار المحرم وغيره سواء بعد
الموت يؤيده ما روي الاصحاب عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميت مات
فقال خمر راسه ووجهه ولا تشبهوا باليهود وما حديث الامامي الذي وقصته
ناقته فاستدل به صاحب الهداية على عدم جواز تغطية المحرم المحرم راسه ووجهه
وهلفه لما ذكره وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغتصب
اخرجهما ربي واحد واودودا فاذ لم تحملا غطية وجهها مع ان كسرها موجب للغتية
فاولى ان لا يكره للرجل تغطية لان كل الاحوال في الرجل الذي في المرأة الا ان كان كونه
لمرأة لبس الخيط والخفين وتغطية راسه ولا يكره ذلك لاحاطة

فقط واجابه في غاية البيان عن اعتنا بانهم انما لم يجعلوا به في الموت لانه معارض بالحد
المتقدم وايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تخموا راسه ووجهه مخصوص بذلك المحرم
لا خبار صلى الله عليه وسلم ببقا احرامه وهو في غيره مفقود فقلنا بانقطاعه بالموت
والنهي اي بالزيت والشحم الخالصين وغورها على وجه التليط وبغير الخالصين
كالذي وضع فيه شئ من الانوار كالنفيس والورد واليا سمين مطلقا كما في منسك
ابن الحاج **واكل الطيب** وحده عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لها **رشد** اي يط
ماله **راجه منه** اي الطيب كالمسك وخوه خلاف ما لا رايته له كالعود وخوه فانه
لا كراهة فيه بطريقه **وقيل** صيد البحر لا اللحم والاصل فيه قوله تعالى انكم صيد البحر وطعامه
متاعكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دتم حراما وقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرام
الاية واصطياده اي صيد البحر مطلقا اي سواء كان مأكولا اللحم والا **واخذه** اي الصيد
ابتداء ودوام **اسأله في يده** اي انتهله **والاشارة اليه** حالة حضوره بيده او غيره
والدلالة عليه حالة غيبته لما في الكتب الستة من حديث ابي قتادة انهم كانوا في
مسير لهم بعضهم محرم وبعضهم ليس بمحرم قالوا في اميت حمار الوحش نهكبت فرسي
واخذت ارجح واستعنت فابوا ان يغيبوني فاختلست سوطا من بعضهم **رشد**
على الحمار فاصبته فاكلوا منه فاشتقوا قيل عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكم
احد امره ان يجلي عليها واشار اليها قالوا لا قال فاكلوا ما بقي من لحمها وفي لفظ مسلم
هل اشترتم هل اغتم قالوا لا قال فاكلوا **وكذا الامانة عليه** اي الصيد اي على اصطياذه
واما بالنفس او بامارة ما يصاد به **ان قتل** اي الصيد **وتفريقه** عن محله اي اخراجه
عن ما منه لان المحرم قد اكره بالاحرام ان لا يتعرض للصيد بما يزيل امره **وكس**
بيضه **وتفريقه** وكس قوا به وخناحه وحلبه **وشبهه** ويضعه اي الصيد
وشراؤه واكله وكذا **قتل قلمه** علمه لانها متولده من التفث الذي على بدنه
وهو ممنوع من ازالة تفث نفسه ورسمها ودفعها لغيره ليقبلها والامر بقتلها
والاشارة اليها لكن ان قتلها **المثارة اليه** والقانون به في الشئ وكذا
جسده لاهلاكها وحكم راسه **وكذا** **الحية** وسائر جسده ان افضى
ذاكر الحكم الي قتل الهوام اي القمل ما لم يفض الي ذلك فهو من القسم الثاني

وكذا حكم

كما سيأتي **وخضبه راسه او لحيته او عصفواخر** من بدنه **بالخنا** كونه طيبا **وكذا اسلمها**
اي الراس واللحية **المخلطى** **والوسمة** كونهما من انواع الطيب وسياتي تعريفهما **وتليطه**
شعره اي شعر راسه بغير ما يع للتغطية **ولو كان ذلك التحين من غير طيب**
نلويده بطيب يلزمه دم لاستعماله الطيب ودم للتغطية ان دام عليها يوما كاملا
او ليلة كاملة والافساده **وقطع شجر الحرم** وقطعه **ورعيه** الا الاذخر فانه لا يجب
عليه فيه شئ **واما** الكرهات **التي لا حرج فيها** سوى الكراهة **فالرفث** اي ذكر الجماع
ودواعيه مطلقا قيل وهو الاصح وقيل انه الجماع نفسه وعليه الجمهور **والفسوق** اي
المعاصي كلها وهو الصحيح وقيل هو السباب وانما خص ذلك بحاله الاحرام لانها حالة وقوله صلى الله عليه وسلم
اذ اخرج كل من الحر حالة الصلاة والتطير في قراءة القرآن **والجدال** وهو الخصومة **وقال** **المسلم** **فسوق**
مع الرفق والخدع والمكارين والسباب والمنازعة القبيحة **واما الجدال** على وجه النظر
في امور الدين بالدليل فلا بأس به كما نص عليه في التيسير **وتقديم الاحرام على وقته**
الزمانى وهو اشهر الحج **مطلقا** يعني سواء عكس نفسه ارم بملكها ما روي عن ابن
عباس رضي الله عنه انه قال من سنة الحج ان لا يحرم بالحج الا في اشهر الحج ومخالفة السنة
مكروه اي تنزيها نالا بشيخ رحمه الله في منسك الكبير قيل باب الاحرام ثم المراد من
الكرهية هنا كراهة التحريم صرح به في شرح النقاية للسمرقندي واشار ايضا اليه
لا يكره الاحرام في اول الاشهر ولا تاخيره الا ان اخره بحيث يفوته الوتون بعينه
وفي فتاوى السراجيه يكتم الاحرام قبل دخول اشهر الحج فاذا دخلها عجل من الاحرام
فهو افضل الا اذا خاف ان لا يمكنه الاتقاء عن مخطلوات الاحرام انتهى **وتقدمه**
اي الاحرام **المكافى** المكافاة ان لم يملك نفسه والاحرام بلا غسل ارضوه وترك
كل سنة الا ان تركها العز واحرام القارن بالحج قبل العمرة وازالة التفث بفتح
اي الوسخ وكذا ازالة الشف وغسل الراس واللحية وسائر الجسد بالسدر وقوه
من الاثنان وغيره **ومشط راسه** لاحتمال قطع الشعر به وحكمه وكذا حكم لحيته وسائر
جسده **مكافاة** ان لم يفيض الي قتل الهوام لانه ما لم يفيض الي ذلك لا يفيض
الحك الشديد وان خرج الدم وعقد الطيلسان على عنقه من غير ان يزره **والنقاية**
والعبا وخوها من الغرور والفرجة على منكب من غير ادخال يديه في كميه
فان وصاحبه فنهى له عن ذلك **قال** ومن قال ان الجراد المرعى والحمل والحيات
والنحوي وقاداة صم

في قوله صلى الله عليه وسلم لا تخموا راسه ووجهه مخصوص بذلك المحرم لا خبار صلى الله عليه وسلم ببقا احرامه وهو في غيره مفقود فقلنا بانقطاعه بالموت

اما لو ادخلها فهو ليس وان لم يزرها وقد تقدم الكلام عليه **وعقد الازار والرداء** اي
 ربطا احدهما بطرف الاخر **وان يجلس كل واحد منهما خلاف كالأبرة ونحوها** **وجعل**
ونحوه وليس الثوب المتجر خلا لما في السراج الوهاج حيث قاله ولا بأس ان يلبس
 الثوب المتجر لانه غير مستعمل لجز من الطيب انما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك
 لا يكون طيبا كمن تعدد مع العطارين انتهى **وشم الطيب** اي تصداه هكذا روي
 عن عمر وجابر وكان ابن عباس لا يركب به بائسا ويشل عنهما عن المحرم ان يدخل
 البستان قال نعم ويسم الرجحات وكذا مسدات لم يلتفت شيء من جرمه اي
 الطيب به نه اي المحرم **وشم الراحين** كالفاغنة والبغيات والرجحات وكذا
 شمس السرج والفتاح والارجح وما شئت من سائر النماز الطيبة وكذا
شم على نبات من النباتات مما له رائحة طيبة وفي الذخيرة يذكر المحرم شمس الراحين
 والتمار الطيبة كالارجح والسرج والرسها ولا شيء عليه بذلك **والجلوس في دكان**
عطار لا شتم **الرايحة** اي لاجل اشتغالها بالموكافاة او لاجل اشتغالها
 وحصلت له رائحة فلا يكون لعدم العقد والتزين كالاكتحال بكحل الطيب فيه **وتعيب**
شيء من جسده اذا كان لعذر فانه يجوز من غير كراهة **والدخول تحت استر**
الكعبة المشرفة ان اصاب الستر **راسه او وجهه** ولم يكتف عليه زمانا يترتب
 عليه فيه الجبر **وتغلبه اغمر او دقنه** بالذالك العجمة ملتقى اللجين **او عارضه** جمع عارض
 وهو منبت العذار من اللحية **ثوب** قيد به احتراز عن التغطية باليد فانه لا
 كراهة فيها كما تقدم **واكل طعام** غير مطبوخ **يوجد منه رائحة الطيب** اما المطبوخ
 ان غيرة المار فلا كراهة فيه لاستهلاك الطيب به وحكم الشرب كما لو اكله وهذا عند ابي حنيفة رضي
 الله عنه واما عندهما فلا شيء عليه **وكب وجهه على وسادة** بخلاف وضع خديه
 ورأسه عليها وهو وان كان يلزم منه تغطية البعض منها الا انه دنع للمخرج
 بخلاف كبر الوجه فانه لا حرج فيه واعلم ان حكم المرأة كالرجل في جميع ما تقدم الا
 فيما استثنى في فصل احرامها يجب على كل محرم رجلا كان او امرأة ان يجتنب
 المحرمات بتسميتها والا فقد اخرج حجه عن ان يكون مبررا كما صرح به العلماء
 رضي الله عنهم اجمعين **فصل في مباحات الاحرام الاغتسال بالماء الطراح**

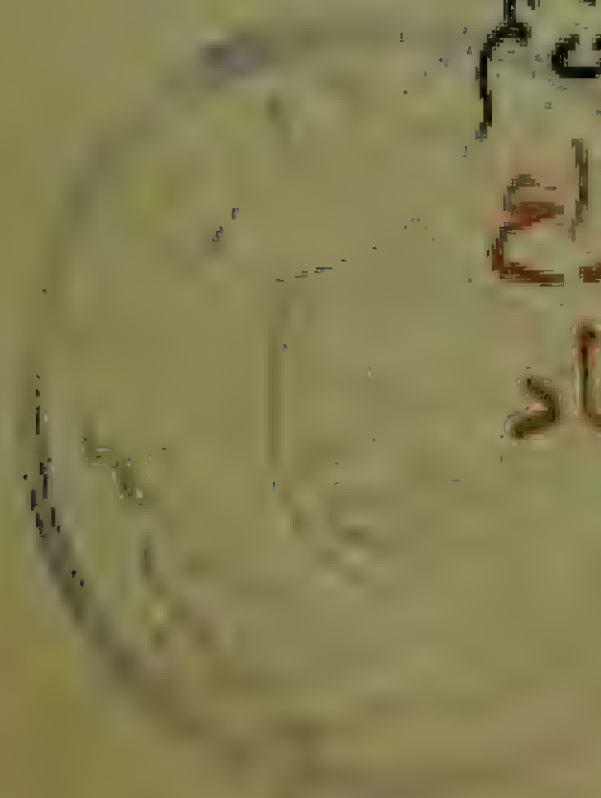
والجلوس في دكان عطار لا شتم
 والرايحة اي لاجل اشتغالها بالموكافاة
 او لاجل اشتغالها
 وحصلت له رائحة فلا يكون لعدم العقد والتزين
 كالاكتحال بكحل الطيب فيه
 وتعيب شيء من جسده اذا كان لعذر فانه يجوز من غير كراهة

على خراه
 وشماله

فهم

وكذا

وكذا بقاء الاثنا عشر والصابون والحرص والسدر الا انه يكره وانما البيع الاغتسال المحرم
 لما حكاه ابو ايوب الانصاري من اغتساله عليه السلام وهو محرم وكذا ابن عمر رضي
 الله عنهما لا جماع العلماء على الاغتسال من الجنابة والاغتسال لدخول مكة والوقوفين وهما
 لا يوديان الا في الاحرام البتة بل الاول ايضا كذلك **والغسل فيه** اي التام حيث لا فرق
 بينه وبين الغسل وفيه اشارة انه لا يضره التغطية بالماء **ودخول الحمام** روي ابي بصير
 باسنا ده انه عليه السلام دخل حمام الحنفية وهو محرم وقال ما يعيب الله باسنا شيئا
وعلى الثوب لاجل الظهارة او النظافة وليس الخاتم لانه سنة للمحتاج اليه والا فالاولى
 تركه **وتقلد السلاح ونحوه والقتال** ان احتاج اليه وضرب خادمه لانه قد روي ان
 الصديق رضي الله عنه ضرب عبده الذي اضل الناقة التي كانت عليها زاملته بحفرة
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يغيظه من ذلك **وشد الحميم** بكسر الحاء وهو ما يجعل فيه
 النعقة ويشد على الوسط والاخر بين ان يكون فيه نغمة او غيرهما وكذا شد
المنطقة بكسر الميم ونحو الطاق في المحيط لانه يحتاج اليه لحفظ ماله او لتقوية علي
 السهم وليس كالموتوشح بثوب وعقده فانه يكره لان هذا العقد غير محتاج اليه لانه
 بمعنى التزوير والشرور حرام فما هو في معناه يكره انتهى وعن ابي يوسف كراهة
 شدّها بالابن سيم وعند كراهتها اذا كانت لها البرية وهو طقة لها لسان يكون في
 راس المنطقة ونحوها يشد بها وعنه كراهة منطقة الحرير **والاستقلال بماله**
بلا مس راسه او وجهه اي من بيت وحمل وعاقبة وفسطاط ولو من خارجها
 وثوب ونحو ذلك **والاكتحال بماء طيب** فيه اي عملا بالسنة وتقوية للبصر لا تصدق
 للزينة نفى منك ابن امير الحاج ولا بأس بان يكتحل بغير الطيب **والظفر في المرأة**
واستعمال السواك ونزع الفرس اي قلعه **والظفر المنكسر والقصد والحجامة** كني
 بلازالة شعر من موضعين **وازالة الشعر** ثابت في العين لانه مستثنى وقطع العرق
والاختناط ونقا الدمى والقرح وجب الكسر وتعطيه وتعطيه بخبره ان لم
 يكن بوجهه او راسه لان هذا تدبير المحرم لا يمنع من التدبير **وليس انواع**
الشباب من فز وبن وهر وكره وضرب وبرد وملوث **اعلى الوجه المعتاد**



فان لبسها على الوجه المتعا دكان عليه الجزا او انوشج بالقبض والعمامة والارتداء
اي القبض وبالسر او بالارتداء اي القبض والسر او بالارتداء اي القبض والسر
ازاره والقابض والقابض والغزوة ونحوها على نفسه وهو منقطع اذا كان لا
يغيد لا سابه اذا قام ودفع حده ورأسه على وسادة قال العلامة ابن امير
الحاج ويجوز ان ينام على الوسادة بلا خلاف غير انه يكره ان يكس وجهه عليها
وكذا وضع يده على رأسه او انفع اعم من ان يكون يده اريد غيره كما صرح به
ابن امير الحاج في منكره حيث قال ويجوز ايضا ان يضع يده اريد غيره على رأسه
قالوا بلا خلاف ايضا وكذا ليس للباس بكسر الهمزة ما يداس به الارض من غير ان
يغطي كعبه وكذا يباح لبس الجهم والمكعب والتمك والمصدلة ولو مع وجود
التغليظ والقدره عليهما وتغطية الحية ما دون الذقن لا نه ليس من الوجه
وكذا تغطية اذنيه وقفاه وفيه اي فيه ويديه وسائر جسده سوى الرأس
اي بالنسبة الى الرجل والوجه وكعب الاحرام والحمل اي حمل الحرم رجلا كان امراة
على رأسه خواجاته بكسر الهمزة وتشديد الجيم وكذا ما كان في حكمة كالظنث
والطبق واللوح وما اشبه ذلك او عدل بكسر العين نصف الحمل وفي المغرب عدل
الشيء مثله من جنسه وفي المقدار ايضا ومنه عدل الحمل وعدله بالفتح من خلاف
جنسه انتهى وجواب الفت بضم الجيم المعجمة وعاء معروف كما في القاموس والمغرب
بخطاف حمل لثياب الرجل اي الحرم فانه لا يباح فلو حملها كان عليه الكفارة قيل
هذا ان كانت في محله وكانت غير مشددة مشداتوا بحيث يحصل منها تغطية
واما اذا كانت بخلاف ذلك فلا كفارة ولا كراهة ايضا واكمل ما سطره حلال الحمل
ودجبه فيه من غير ان يشاركه فيه محرم بوجه من الوجوه وكل طعام فيه طيب
خلط به ان منته اي الطعام النار او لم تمسه ولكنه تغير بالطيب وله
ايضا اكل طيب غير انه النار ولم يخلط بطعام واما اذا طبخ ولم تغيره النار كره
اكله ان وجد منه ريح الطيب ولا شيء عليه وكذا له اكل السمن والزيت وهو
دهن الزيتون والليزر وهو دهن السمسم وكل دهن لا طيب فيه وكذا

والسكك

قبح قاضي خان لا يباح
نحو ان يغسل اذنيه
وقفاه او يغسل من
كسبه ما دون الذقن
ولا يمكنه ان يغسل يديه
ولا ما سواه من يديه
يدونه على انفسه

فان لبسها على الوجه المتعا دكان عليه الجزا او انوشج بالقبض والعمامة والارتداء
اي القبض وبالسر او بالارتداء اي القبض والسر او بالارتداء اي القبض والسر
ازاره والقابض والقابض والغزوة ونحوها على نفسه وهو منقطع اذا كان لا
يغيد لا سابه اذا قام ودفع حده ورأسه على وسادة قال العلامة ابن امير
الحاج ويجوز ان ينام على الوسادة بلا خلاف غير انه يكره ان يكس وجهه عليها
وكذا وضع يده على رأسه او انفع اعم من ان يكون يده اريد غيره كما صرح به
ابن امير الحاج في منكره حيث قال ويجوز ايضا ان يضع يده اريد غيره على رأسه
قالوا بلا خلاف ايضا وكذا ليس للباس بكسر الهمزة ما يداس به الارض من غير ان
يغطي كعبه وكذا يباح لبس الجهم والمكعب والتمك والمصدلة ولو مع وجود
التغليظ والقدره عليهما وتغطية الحية ما دون الذقن لا نه ليس من الوجه
وكذا تغطية اذنيه وقفاه وفيه اي فيه ويديه وسائر جسده سوى الرأس
اي بالنسبة الى الرجل والوجه وكعب الاحرام والحمل اي حمل الحرم رجلا كان امراة
على رأسه خواجاته بكسر الهمزة وتشديد الجيم وكذا ما كان في حكمة كالظنث
والطبق واللوح وما اشبه ذلك او عدل بكسر العين نصف الحمل وفي المغرب عدل
الشيء مثله من جنسه وفي المقدار ايضا ومنه عدل الحمل وعدله بالفتح من خلاف
جنسه انتهى وجواب الفت بضم الجيم المعجمة وعاء معروف كما في القاموس والمغرب
بخطاف حمل لثياب الرجل اي الحرم فانه لا يباح فلو حملها كان عليه الكفارة قيل
هذا ان كانت في محله وكانت غير مشددة مشداتوا بحيث يحصل منها تغطية
واما اذا كانت بخلاف ذلك فلا كفارة ولا كراهة ايضا واكمل ما سطره حلال الحمل
ودجبه فيه من غير ان يشاركه فيه محرم بوجه من الوجوه وكل طعام فيه طيب
خلط به ان منته اي الطعام النار او لم تمسه ولكنه تغير بالطيب وله
ايضا اكل طيب غير انه النار ولم يخلط بطعام واما اذا طبخ ولم تغيره النار كره
اكله ان وجد منه ريح الطيب ولا شيء عليه وكذا له اكل السمن والزيت وهو
دهن الزيتون والليزر وهو دهن السمسم وكل دهن لا طيب فيه وكذا

اكل الشحم والالبنة وكذا له دهن جرح يفتح الدالك او شقاق في رجله وكذا له
قطع شجر الحار وحشيشه رطبا كان او يابس وكذا له قطع ما انبتة الناس من شجر
الحرم كالزروع والنبيل والترويح اي مباشرة عقد النكاح لنفسه والترويح لغیره لله
وانشاد الشعر الذي لا اشم فيه ولا ايضا ادخ الابل والبق والغنم والدجاج بتثليث
الدلك والفتح اخف واشهر والبط الاهلي الذي لا يطير بخلاف الوحشي منه فانه صيد
وهو ممنوع منه وقيل الهوام اي هوام الارض كلها كاللوزعة والحية والعقرب
والذباب وما شابه ذلك وحرك رأسه وحشيشه وكذا سائر جسده برفق ولكن
بشرط ان لا يحصل منه ازالة الشعر قاله القارسي في منكره وان اذ احكم رأسه بكمه
برفق روي الحسن عن ابي حنيفة انه يحكم ببطون الاصابع كيلا يؤذي شيئا من
هوام رأسه ولا يتناثر شعره قال المرغيناني وهذا اذا كان على رأسه اذي شعر
يخاف اذا حكه حكا شديدا يزيله انتهى والجلبوس في دكان عطار لا يشتم الراجح
اي لا اجلا شتم الراجحة والله اعلم فصل في وجوه الاطعام اي انواعه وهي
اربعة بل خمسة والخامس هو الجمع بين تسكين تشييعين او عشرين ركن
لما ان كان له باب على حدة فيما سياتي لم يدخله هنا في الاقسام وان كان هو
مما قرأت وهو الجمع بين العمة والحج وتمتع وهو الاحرام بالعمرة في اشهر الحج او قبلها
بشرط ان يكون طوافه بكلمة او اكثر فيها ركن يحج من عامه ذلك من غير المأثم صحيح
بينهما وافضل اي يحج او لا يحج في أي سوا حج قبلها او بعدها وافضل اي هذه
الاربعة الاولى اي القرآن وهو اختيار الجمهور من السلف ثم يتلو الاول في
الافضلية الثاني وهو التمتع ثم يتلو الثالث وهو الافراد بالحج هذا هو ظاهر
الرواية عن اصحابنا وهو الاصح روي الحسن وابن شجاع عن ابي حنيفة ان الافراد
بالحج بعد القرآن افضل من التمتع وروي عن ميرانه قال حجة كونه وعيم كونه
افضل من القرآن وروي عن ابي حنيفة ان الافراد افضل من القرآن والتمتع فصح
منه ثلاث روايات اشهرها واصحبها ما في المتن وهذه الوجوه الاربعة هي
المشروعة لكن فيها تفصيل اثاره بقوله الاول اي القرآن والتمتع جائزان
للافاقي لا غير بقوله تع ذلك اي التمتع لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام
ان المراد بالنكاح الوطاني لا الباطني ولا يمكن له ان يتزوج في غيره من المكنة

اي اوفاه
وا اني ثمة بعدها
او قبله لكن في غير الاسر

والقران في معنى التمتع واما الاخيران اي الافراد بالجمع والافراد بالعموم فمما
مطلقا اي لا فاق في غيره واما الوجوه المنهى عنها فجميع بين التمتع والعموم
 سواء كانا باحرام واحد او باحلال واحد على الاخر وهذا المنهى انتهى انتهى ثم فنزل
 واحرم بهما مجب عليه رفض احدهما رد للرفض وقضا المرفوض وكذا نهى عن
 ادخال العمرة على الحج **مطلقا** اي لا فاق في غيره الا ان انتهى فيحقق الاتفاق للتمتع
 وفي حقه المكي ومن معناه للتمتع وكذا نهى عن ادخال الحج على العمرة وهذا النهى
المكي خاصة وهو نهى تخرم فلو ارتكبه بان ادخله عليها صح وكان تاركا
 سيارا عليه دم جبه لا ارتكابه المنهى عنه ايضا **القران والتمتع**
 له اي المكي خاصة دون الاتفاق وبعد ان بين احكام هذه الوجوه الاربع
 اجمالا اخذ في بيانها مفصلة فقال **اما تفصيل الوجوه الاربع المذكورة فان افرده**
الشخص الاحرام بالحج ولم يدخل عليه غيره ففرد اي هو مفرد بالحج وان افرده الاحرام
 بالعمرة اي لم يدخل عليها غيرها فاما ان يكون احراما بهما في انحصار الحج
اولا اي اذ لم يكن فيها بان كان قبلها الا انه ادفع اكثر اشواط طوافها اي
 العمرة فيها اي اشهر الحج وكذا اذا رجع من غير اختيار منه ببيان او غيره **اولا**
 اي لم يوقعه فيها **الثاني** وهو اذ لم يوقع اكثر طوافها في الاشهر مفردة بالعمرة
 فقط **والاول** وهو اذ اوقع اكثر طوافها في الاشهر كذلك اي مفرد بها **الثاني**
 حج من عامه ذلك او انه حج ولكن لم بينهما اي العمرة والحج باعله **لما صح**
 بان رجع الي اهلك بين الاحرامين حلالا وان حج ولم يلم بينهما **والثاني** ولكنه ما لم
 بينهما **الا لما فاسدا** وهو ان يعود الي اهلك حراما فتمتع اي هو متمتع
 ان سلم الفلاد والا ايا وان لم يسلمه فان فسد عمرته بان جامع قبل اكثر طوافها مفردة
 اي هو مفرد بطوافها **الثاني** بان جامع قبل الوتوف بعمرته **فبالعمرة**
 اي هو مفرد بالعمرة وان لم يفرد الاحرام بواحد منهما بل كان احراما بهما
 معا في ان واحد او ادخل احرامه اي الحج على احرامها اي العمرة وكان ادخاله
 قبل ان يطوف بها اي العمرة اربعة اشواط فقارنت اي فوترت شرعا ان
 اوقع اكثر طوافها في الاشهر والا اي وان لم يوقع اكثر طوافها فيها بل اوقعه

قبلها

بالحج

قبلها فلغة اي فوترت لغة لا شرعا **فيلزم** من انه اي القران في القران الشرعي
 لا غير اي لا يلزم منه في غير الشرعي وهو لا غوي لا نه ليس مما يوجب الشك وان اول
 افاق احرام العمرة على احرام الحج وكان ادخاله قبل ان يطوف للقدرم ولو شوطا
 واحدا فقارنت مستحق اي فوترت مستحق او كان ادخاله بعد ما طاف له اي القدرم
 ولو شوطا واحدا فافضا هو قارنت مستحق الا انه اكثر اسامة من الاول ان لم ينفذ
فصل في بيان احكام احرام المعنى عليه والتأيم اعلم ان المعنى عليه اذا امر
 اصحابه ورفقته بالاحرام عنه اذ احصل له عارض الاغما فامرهم بان يحرموا بخلاف
 وان لم يامرهم بجوز عند اي حيفته خلافا لهما وها يقولون الاحرام شرط لا يرفع
 كثير من العلماء فكيف يعرف فلا يسقط الا بفعله او فعل ناييه والدلالة تقف على العلم
 وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من العلماء فكيف يعرف العوام دلالة بخلاف ما اذا
 امره صريحا لان الاستنابة في باب الحج جائزة في الاحرام الا ترى ان الصغير يحرم عنه
 ابوه وكذا في الانعال بدليل ان المريض اذا مر ربه بعفاته او حطوا حصى الجبار في كفه
 وروها به صح وكذا اذا طافوا به بامرهم واهو حيفته رضي الله عنه بقوله الاستنابة ثابتة
 دلالة لان عقد الرفقة والاجتماع للسفر الذي المقصود منه الاحرام وفعل المناسك
 استنابة بالرفقة فيما يعجز عن مباشرة بنفسه والثابت دلالة كالثابت فثبت ان
 ماء السقاية ركن وضع كحافى تدبر ووضعها على كائون وطبخه انسان لا يجب عليه
 الضمان لانه ما دون له دلالة وان كان كالوتوف والواجبات تومي الجار جاز
 بفعله غيره به اذا عجز فلا يجوز الاحرام بفعله غيره وهو شرط اولي كذا في شرح الكثر
 واما اذا احرم عنه غير رفايه فذكر في المحيط انه لو احرم عنه غير رفيقه على قوله
 اي حيفته قبل يجوز قبل لا يجوز ولم يرحر المحقق في فتح القدير الجواز لان
 هذا من باب الاعانة لا الولاية ودلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصده رفيقا
 كان او لا واصل ان الاحرام شرط عندنا اتفاقا كالوضوء وسر العمرة وان كان له
 شبه بالركن فجازت النيابة فيه بعد نية العبادة منه عند خروجه من بلده
من اعنى عليه اي ممن توجب الي الحج يريد حجة الاسلام او كان مريضاً وام
 قبل الاحرام فنوبى ولي عنه اي المعنى عليه والتأيم رفيقه سواء كان من الطلبة
 او من رفقها ومنه فوجب عليه لاسامة دم جاز لا يملك حقه ولا يملك الصوم ان كان مريضاً
 في التوق الفتح ان ادخل احرام العمرة على احرام الحج فانه كان قبل ان يطوف سنا وطواف القدرم
 فوترت فيه وعليه دم سكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قبله فهو اكثر اسامة وعليه دم

اعلم ان المعنى عليه اذا امر اصحابه ورفقته بالاحرام عنه اذ احصل له عارض الاغما فامرهم بان يحرموا بخلاف وان لم يامرهم بجوز عند اي حيفته خلافا لهما وها يقولون الاحرام شرط لا يرفع كثير من العلماء فكيف يعرف فلا يسقط الا بفعله او فعل ناييه والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من العلماء فكيف يعرف العوام دلالة بخلاف ما اذا امره صريحا لان الاستنابة في باب الحج جائزة في الاحرام الا ترى ان الصغير يحرم عنه ابوه وكذا في الانعال بدليل ان المريض اذا مر ربه بعفاته او حطوا حصى الجبار في كفه وروها به صح وكذا اذا طافوا به بامرهم واهو حيفته رضي الله عنه بقوله الاستنابة ثابتة دلالة لان عقد الرفقة والاجتماع للسفر الذي المقصود منه الاحرام وفعل المناسك استنابة بالرفقة فيما يعجز عن مباشرة بنفسه والثابت دلالة كالثابت فثبت ان ماء السقاية ركن وضع كحافى تدبر ووضعها على كائون وطبخه انسان لا يجب عليه الضمان لانه ما دون له دلالة وان كان كالوتوف والواجبات تومي الجار جاز بفعله غيره به اذا عجز فلا يجوز الاحرام بفعله غيره وهو شرط اولي كذا في شرح الكثر واما اذا احرم عنه غير رفايه فذكر في المحيط انه لو احرم عنه غير رفيقه على قوله اي حيفته قبل يجوز قبل لا يجوز ولم يرحر المحقق في فتح القدير الجواز لان هذا من باب الاعانة لا الولاية ودلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصده رفيقا كان او لا واصل ان الاحرام شرط عندنا اتفاقا كالوضوء وسر العمرة وان كان له شبه بالركن فجازت النيابة فيه بعد نية العبادة منه عند خروجه من بلده من اعنى عليه اي ممن توجب الي الحج يريد حجة الاسلام او كان مريضاً وام قبل الاحرام فنوبى ولي عنه اي المعنى عليه والتأيم رفيقه سواء كان من الطلبة او من رفقها ومنه فوجب عليه لاسامة دم جاز لا يملك حقه ولا يملك الصوم ان كان مريضاً في التوق الفتح ان ادخل احرام العمرة على احرام الحج فانه كان قبل ان يطوف سنا وطواف القدرم فوترت فيه وعليه دم سكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قبله فهو اكثر اسامة وعليه دم

المملوك **مختلوع** في احراره **لزمه جزاؤه** لانه من اهل الخطاب ثم ان كان **محررا**
 يجب عليه اداءه **في المال وان كان غيره** اي الصوم بان كان دما او صدقة
 يجب عليه اداؤه **بعد عتقه** فلو اداه في الحال لا يجزيه لعدم الخصوم بل ان كان
 دما او صدقة تملكه وعليه ان يرد به ثانيا اذا عتق ولا يجزيه ادا المولي ولا غيره
 عنه وفي الكرماني وفي قوله اذا بذله سيد وملكه يملك فعليه ان يفدي به اذا اذن
 له فيه انتهى **ولو عتق المملوك البالغ في حالة الاحرام لا يكتف** اي فسخ احرامه
 ذلك وتجدد احرام آخر للفرض ولو قبل دخوله وقت الوقوف كان احرامه
 الاول انعقد لازمالا ادا النفل كالصورة اذا احرم للنفل لا يودي به الفرض
خلاف الصبي حر كان او عبدا **اذا بلغ** بعد الاحرام قبل الوقوف حيث يجوز
 له تجديد النية للفرض لعدم لزوم احرامه الاول والكاثر والمجنون في هذا
 كالصبي والفرق بين العبد وبين من ذكر اي من الصبي والمجنون والكافر ان
 احرام الكافر والمجنون لم ينعقد اصلا لعدم الاهلية واحرام الصبي العاقل انعقد
 صحيحا لكنه غير لازم لكونه غير مخاطب فانه عقد للنفل ولم يلزمه المضى فيه فجاز
 له رخصه فاذا جدد الاحرام جدد الثاني ارتفع الاول كمن صلى النفل فذكره بنى
 الفرض فاما احرام العبد فانه رقع لانه ما بالعتق لانه صح في الابتداء لكونه اهلا
 للتكليف فاذا عتق انتقلت منافعه من مولاه اليه فصارت منافعه مملوكة له
 فيصير لازما فلا يقبل الفسخ بخلاف ما قبل العتق وهذا بناء على ان احرام
 بالحق لا يقبل احرام الفسخ للعمرة عند عامة الفقهاء **فيصير** اي المملوك فيه اي
 في احرامه الاول **نفلا ولا يسقط به** اي بهذا الذي مضى فيه **الفرض** عنه فاذا
 عتق يجب عليه ان يحج لفرضه اذا توفرت فيه الشرايط **فصل في احرام**
الصبي ينعقد احرام الصبي **المجنون** وهو الذي يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب
 ومقاصد الكلام ونحو ذلك ولا يضبط بعض مخصوص بل يختلف باختلاف الافهام
للفل اي بالحق المقلد **اي لا ينعقد للفرض** اي للحج الفرض اجماعا وقيل لا
 ينعقد اصلا والصبي الاول والمولي ان ياذن له به **ويصح اداؤه** لانفعال
 بنفسه **ولا يصح من غيره** اي المجنون **اذا اول الاحرام** ايضا **ببعضها**

كذا في نسخة
 من

من وليه **له** اي الصبي بطريق النياية نفى المبسوط لواحرم الصبي بنفسه وهو يعقل
 او احرم عنه ابوه صار محررا وينبغي له ان يحج به وان يلزمه ازارا وردا انتهى
 فيهم عنه اي الصبي **من كان اقرب اليه في النسب** فلو اجتمع والد واخ **يجزم عنه**
الولد كذا في الخاتمة **وينبغي لولي ان يحجبه** اي الصبي **من محظورات الاحرام** كل من
 المحيط واستعمال الطيب ونحوها **وان ارتكبها** اي الصبي **لا شيء عليه** بذلك
 لاحالا ولا حالالا لانه غير مخاطب لان الحرمة بسبب الاحرام والحج نبت حقا لله
 والصبي غير موأخذ بمحقوق الله تعالى ولكن ينبغي لولي ان يحجبه ما يجتنب المحرم
 تاديبا وتعودا كما يابره بالصلاة **ولا شيء على وليه** ايضا وان كان سببا للاحرام
 وقايما مقامه في مباشرة الانعزال **وكما قد قرر الصبي** على ان يودي شيئا من الافعال
 بنفسه **لا تجوز النياية عنه والا** اي وان لم يقدر **حاز** النياية عنه **الا في ركعتي**
الطواف فانه لا تجوز النياية فيها وليس للمولي ان يصليها عنه مطلقا فتسقط
 عنه اي ان لم يكن مميزا ولا يودي بها بنفسه واما الطواف فلا يسقط عنه بحال فان
 كان مميزا يودي به وان كان على وليه ان يحمله ويطوف به وكذا يحمله في الوقوف
 والسعي **ورمي الجمار ولو اضد نسكه** اي بجماع كان كان مراهاقا فجامع **او تركه**
شيا من اي من افعاله فرضا كان او واجبا **فلا جزارا عليه** لما تركه من الواجبات
ولا قضاء عليه لذلك الحج الذي اضده لان شرطه غير ملزم لكونه غير مخاطب
ولو بلغ اي الصبي المذكور **في اثنا احرامه** اي بان احرم ثم بلغ قبل الوقوف
 بعرضه **فان جرده** اي الصبي الاحرام **للفرض** اي بعد بلوغه بان نوي حج الفرض
 ولي كان ذلك منه **قبل ان يقف** اي بعرضه ولو بعد دخوله وقت الوقوف **سقط**
عنه الفرض فان قيل الاحرام شرط في الحج كالوضوء في الصلاة ووضوء الصبي قبل
 البلوغ يكفي لصلاة وحيث بعد البلوغ اجب بان الاحرام شرط مغاير للاداء
 كتحريم الطهارة وهي لا تكفي لاداء الصلاة الفرض من الصبي فلذا هنا ولو
 خرج الصبي للحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وحج جاز عن حجة الاسلام
 وكذا الوجاز والميقات بغير احرام ثم احتمل بمكة واحرم من مكة اجزاه عن حجة الاسلام
 ولم يكن عليه لمجازة الميقات بغير احرام شي لان لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاحرام

غيره

عند المجازة **والا** اي وان لم يجد الاحرام الفرض بان دام على احرامه الا وادى
 به الحج **فهو** اي حجة التي اداها بالاحرام الاول **نفل** كما اذا احرم للنفل ثم بلغ
 بالنسبة في خلال صلاته قال في الهداية اذا بلغ الصبي بعد ما احرم او اعتق العبد
 فمضيا على احرامهما لم يجزها عن حجة الاسلام لان احرامهما انعقد لاداء النفل
 فلا ينقلب لاداء الفرض ولو جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف بعرفة ونوي
 حجة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك لم يجز لان احرام الصبي غير لازم لعدم
 الاهلية اما احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره انتهى وفي
 ابداع لو احرم الصبي ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة فان مضى على حرامه يكون
 تطوعا عندنا وعندنا ان ينعى يكون عن حجة الاسلام اذا وقف بعرفة وهذا بناء
 على ان من عليه حجة الاسلام اذا نوى النفل يقع عن النفل عندنا وعنده يقع عن
 الفرض ولو جدد الاحرام بان لبس ونوي حجة الاسلام ووقف بعرفة وطاف للزيارة
 استكون عن حجة الاسلام بلا خلاف وكذا المجنون اذا فات والحافظ اذا علم قبل
 الوقوف بعرفة مجددا احرامه ان بلغ بعد الوقوف قبل فوات الوقت فجدد
 الاحرام ووقف لم ارضه نصا وينبغي ان لا يجزيه عن حجة الاسلام لما يلزم عليه
 من اداء حجتين احدهما نفل والاخرى فرض في سنة واحدة وذلك ممنوع قال
 الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير تفسيه ولا يصح اداء حجتين في سنة واحدة من
 شخص واحد للاحرام واحد ولا باحرامين بالاجماع صرح به علما ونا غيرهم اما
 الاول فبان بطلانها معار يفني فيها كما سيأتي واما الثاني فبان يحرم به
 ويقف في وقتته ثم يرجع فيطوف له يحرم باخر رجوع فيقف بعرفة في
 وقتته وكل ذلك لا يصح بالاجماع وانما نهت عليه لما يقوله بعض الجهلة والا
 فهو انظر من ان يذكر ومن حكي الاجماع على عدم جواز ذلك اسرر حتى منا والقاضي
 ابو الطيب من انما نفيه راسه اعلم ولو بلغ بعد الوقوف وفوات الوقت لا يجزى
 عن حجة الاسلام ولو جدد الاحرام بالاجماع واعلم ان الائمة الاربعة رضي الله عنهم
 اتفقوا على ان الصبي ثياب على طاعته وتكتب له حسنة سواء كان مميزا او غير
 مميز وانما اختلف اصحابنا في ان حسنة هل تكون له دون والده ام يكون الاجر

هذا هو الذي عليه الجمهور
 في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام

لوالديه

لوالديه من غيرها ان ينقص من اجر الولد شيء نفى فاصحان قال ابو بكر الاسفاني
 حسنة تكون له دون ابويه وانما يكون لوالد من ذلك اجر التعليم والارشاد
 اذا فعل ذلك وقال بعضهم حسنة تكون لابويه والا حديث ثلة عليه روي عن ابن
 ابن مالك رضي الله عنه انه قال من جملة ما ينتفع به المرء بعد موته ان يترك ولدا علمه
 القرآن والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيء **والجئون**
كالصبي الغير المميز اي حكم المجنون قبل الاحرام كحكم الصبي الغير المميز في جميع ما
 ذكر من الانقضاء وترك شيء من الفرض والواجبات وغير ذلك ولو افاق المجنون وجد
 الاحرام قبل الوقوف اخذاه عن حجة الاسلام وكذا الحافظ اذا سلم بعد الاحرام ثم مشا
 الاحرام الاول وجدد النية اخذاه عن حجة الاسلام بخلاف العبد البالغ اذا اعتق
 كما تقدم واعلم ان المجنون اذا فعل شيئا من الطاعات واذا الواجبات ثياب عليه كذا
 ذكره نحر الاسلام البزوري وغيره **الا انه اذا جنى بعد الاحرام يلزم منه الجواز** وفيه
 عن النوادر اذا جنى البالغ بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا من المخطورات فان فيه الكفارة
 فراقبته وبين الصبي اما ما صرح به اكره ما في حيث قال لارتكب المجنون شيئا من
 المخطورات لا شيء عليه مطلقا فيجب حمله على المقيده انتهى **ويصح منه** اي المجنون
 بعد الاحرام **الاداء** بلا خلاف وانه سبحانه وتعالى علم هذا **باب** في بيان
 انواع الاطوفة وبما سائر احكامها **فصل في صحتها** **الاول** اي الاطوفة **سبعة**

الاول منها طواف القدوم ويسمى طواف التحية وطواف اللقا وطواف الوداع وطواف

الورد **وهو سنة** على ما في عامة الكتب المعتمدة لان هذا الطواف تحية والنبي صلى
 الله عليه وسلم تحية في الحديث والتحية تنفي الوجوب كتحية المسجد فلا يجب بتركه
 فديه والامر قد يكون للندب وقد دللنا الدليل على ذلك وهو لفظة التحية **تلي**
~~في حجة المسلمين~~ **الا فاني الغرة** **الحج** **واقار**
 اي الجامع بين الحج والعمرة معا بخلاف المعتمر والمتمتع والمكي ومن بمعناه فانه لا يبين
 في حقه الا ان المكي ومن في معناه لو خرج الى الافاق ثم عاد صحرى بالبحر او قارنا
 بين في حقه وفي شرح السمرندي وبين لاهل المواقيت ودخلها وخارجها والمكي
 اذا خرج الى الافاق ثم عاد طواف القدوم **راول وقتته** اي طواف القدوم

وقيل هو طواف
 القدوم في وقتته
 انه واجب على الاصح

تقدم على طواف القدوم
يؤدى ولو قبل التمتع

حين دخول اي الحاج مكة ولو كان دخوله مكة قبل اشهر الحج قال في الاختيار ليس
هذا الطواف من افعال الحج انتهى **واجزاء** اي اخر وقتة **وتوفه** اي الشخص **معرفة**
وان لم يقف فاحره طلوع فجر النحر **فلو قدم الا فاني مكة يوم النحر** اي بعد ان
فات وقت الوقوف **او قدم** اي الي مكة في يوم **عرشه** **بعد وتوفه** بعينه سواء
وصل اليها ابتداء وصل الي مكة ثم خرج عنها الي عرفة قبل اداثة **سقة** اي
طواف القدوم **عنه** اي القادم اي ولو كان وقت الوقوف باتيا لغوات
وقتة ولا نه يشرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الاعمال فلا يكون الا ثانيا
به على غير ذلك الوجه سنة ولانه اذا دخل مكة بعد الافاضة من عرفة يطوف
للزيارة فيغنيه عن طواف القدوم كطهارة الفرض عنه ولا شيء عليه لتركه اياه
لانه سنة فلا يجبي الجا بر بتركها وما في المشكلات من ان وقتة يوم التروية
خرج من حرج القالب لا القيد **ولو قدم قبله** اي قبل وقتة بان خرج من ارض
عرشه قبل دخول وقت الوقوف **لا** اي لا يقطع عنه بقا وقتة ويؤديه ثم يرجع
دخج **واعلم انه لا اضطباع وكذا لا رسل ولا سعي لاجل هذا الطواف** لانه سنة
والسعي واجب والسنة لا تتبع الواجبات **وانما يفعل فيه ذلك** اي ما ذكر نس
الا اضطباع واخويه **اذا اراد تقديم السعي** اي سعي الحج **على وقتة الاسلي** ان السعي
ابدا مرتب على الطواف فحقه ان يؤتي به عقب طواف هو ركن لا ان يؤتي
به عقب طواف هو سنة الا ان الشرع جوز ورفض هنا تقديم السعي على
وقتة لكن عقب طواف القدوم تخفيفا ورجحه على عباده لان اول وقت
طواف الزيارة يوم النحر وانه افضل الايام والارقات في حفا ادايه وفي
ذكر اليوم تراءت الشك وهو الوقوف بالمر دلفه والا فاضته منها الي منى
ورمي جمر العقبة والذبح والتفريق على المستحقين والحلف والروح الي مكة
لطواف الزيارة لاجرازا الفضيلة فيه والعود الي منى المبيت بها فلذا جوز
التقديم عقب طواف القدوم تيسيرا للحاج فعلى هذا اذا خرج من منى فليس
عليه طواف القدوم ينبغي ان لا يجوز له ان يسعي وعليه ان ياتي بالسعي في
مكانه عقب طواف الزيارة لكن المعنى الذي ذكرناه في جواز التقديم للفرد

لو كان طواف القدوم
في يوم النحر

نابت في حق المتمتع ايضا فيستوي فيه المتمتع والمفرد ها هنا فيجوز لان المتمتع قد ياتي
بطواف عند الاحرام بالحج فجاز ان يترتب عليه السعي الواجب عقبه فيجوز كما في
المفرد كما ذكره الكرخي وقاله روي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه اذا احرم
بالحج يوم التروية او قبله ان شاء طاف وسعى قبل ان ياتي منى وهذا افضل عندنا
الا ان يهل بعد الزوال من يوم التروية في الراح الي منى افضل لان بعد الزوال والراح
الي منى مستحق عليه وقد ضاق وقتة فلا يجوز له الاشتغال بفعله ليس بموضع له
في ذلك الوقت بخلاف ما قبل الزوال فان الراح لم يستحق فيه فصار كسائر الايام
وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان احرم من مكة اخر الطواف الي يوم
النحر اراد به المتمتع وروي هشام عن محمد ان طاف الآن وسعى فلا بأس به وان اخره
حتى ياتي به في وقتة فهو روي والاصح ما اجازه الكرخي وهو رواية الحسن عن ابي
حنيفة وانه افضل **وهو** اي وقتة الاصل **معتب طواف الزيارة** ممتد الي اخر العمر
الثاني اي من انواع الاطوفة **طواف الزيارة** ويسمى طواف الركن وطواف الافاضة
وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر **واكثره** اي طواف الزيارة وهو
اربعة اشواط **هو المفروض في الحج** وهو ركن فيه اذ هو المأمور به في قوله تع ويطوفوا
بالبيت العتيق **ولا يتم** اي الحج **الا به** وهو دون الوقوف في الركنين لغوات الحج بقوا
دون الطواف **واما على ما زاد على اكثره فواجب** يتم الحج بدونه وينجز بالدم ان لم
يفعله وهو الصحيح كما نصح عليه في البسوط وذكر ابو عبد الله المخرج ان الركن ثلاثة
الشواط وثلاثة شوط وعليه مشي في البدايع فقال المفروض منه ثلاثة اشواط واكثر الرابع
وذلك لان الشوط الواحد مفروض بالكتاب والسنة الباقي به يحتمل ان النبي صلى الله
عليه وسلم فعلها بيانا للكتاب فيكون فرضا ويحتمل ان فعلها ابتداء فيكون واجبا
محتملا لا حتملا لين كذا في الوجين قال العلامة ابن القيم والذهبي ادب الله انه لا يجزي
دون السبعة ولا يجزى نقصه بشي كما هو مذهب الائمة الثلاثة ثم اذا كان
المذهب عندنا ان لا اكثره حكم الكل فلو طاف اربعة اشواط وقد حلق ثم جامع الاش
عليه لانه حلال ولو طاف اقله ثلاثة اشواط فهو والذي لم يطف اصلا سوالات
الاقل لا يقوم مقام الكل ففي الطم البس واعلم ان اكثر اشواط الطواف يقوم مقام

الجميع مع
فعله في الضعيفيات
تكملة فيكون وضعا في النفس
الثاني ابتداء فيكون واجبا

الكافي حكم التخلل في الاحرام عندنا وكذا الظاهر وغيرها من الاحكام فلو طاف للزيارة
اربعة اشواط يتخلل من الاحرام عندنا حتى لو جامع بعد ذلك لا يلزم منه شيء بخلاف
ما لو اذ طاف ثلاثه اشواط انتهى سيايتك بيان الوجه في اقامه الاكثر
مقام الكل ان شاء الله تعالى باب الجنائز في الطواف **اول وقت صحت رجوعه**
طوع الفجر الثاني يرم النحر وهذا الاطلاق فيه بين اصحابنا فلا يصح قبله اجماعا
لعدم دخول وقت له لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة وقت الطواف
مرتب عليه واما بعده فيصح مطلقا ولذا قلنا **ولا اخر له** اي وقته في حق الجواز
والصحة اتفاقا لان العمر كله وقت له فلو اتى به ولو بعد سنين يكون اداء الاقضا
الان الواجب ان يكون فعله في ايام النحر الثلاثة او لياليها هذا على المشهور
من الرواية كما نص الشيخ في الكفاية وايضا في الطريق هو الصحيح وفي بعض
الحواشي وبه يفتي وهو المذكور في عامة الكتب المعتمدة كالمهذبة والكنافي
والمبسوط وقاضي خان والبدائع وغيرها وذكر القدوري في شرح مختصر الكرماني
ان اخر ايام التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي فعلى
الاول وهو المشهور يجب تأخيرها عن ايام النحر الدم عندنا في حنيفة وعلى الثاني
انما يجب الدم عنده بتأخيرها عن ايام التشريق ولكن المعتمد الاول عندنا لا يجب
تأخيرها ولو اتى حين شيء لانه عليه السلام ما سئل عن شيء قدم ولا اخر الا قال ان فعل
ولا حرج ولا في حنيفة رضي الله عنه النقل عن ابن عباس رضي الله عنهما مثل مذهبا
ولا نه ادخل نقصانا بالتأخير عن وقته فيجب بالدم كذا خبر اركان الصلاة عن
وقتها وغير ذلك واما الحديث المنقول فكان ذلك في ابتداء الحج حين لم تستقر
افعال المناسك دل عليه ان في ذلك اليوم سأل رجل نبالا سمعت قبل الطواف
نقالا ان فعل ولا حرج وذلك لا يجوز اليوم بالاجماع ثم وجوب الدم عنده اذا كان
لغير عذر فلو حاضت المرأة ونفست فتوخر الطواف حتى تطهر ولو اتى بعده
ايام النحر ثم تطوف بعد ذلك ولا شيء عليها قاله في الينا بيع وفيه اي طواف
الزيارة **ومل** لانه سنة كل طواف بعده سعي **لا** اي ليس فيه اضطرار **بعد**
اي طواف الزيارة **سعي** واجب **الان فعلها** اي الزيارة والسعي اي بان تقدمهما

بعد طواف القدوم فلا يعيدهما بعد طواف الزيارة لان السعي لا يتكرر والزيارة
كان هو سنة بعد كل طواف بعد سعي قد حصل بالاثبات به بعد طواف القدوم شرط
صحته اي طواف الزيارة الخاصة به تقديم الوقوف عليه والزمان وهو يوم النحر
وما بعده اي ولو اتى اخر السعي والقيام اكثره وهو الاربعه الاشواط لانه هو الغرض
والباقي واجب وكونه طائفا بنفسه ولو محمولا لعذر كان اوله فلا تجوز النيابة فيه الا
للمعنى عليه قبل الاحرام سواء كان بالبر او لا وواجباته اتمام الاشواط السبعة وسنة
الترتيب بينه وبين الرمي واللقى وكذا بينه وبين الحلق فلو طاف قبل الرمي والحلق
لا شيء عليه الا انه يخالف لسنة نكيره ولا مفسده اي طواف الزيارة وانما تبطل
الردة ولا نوبته قبل الملمات ففي اي وقت اداه بعد دخوله وقته يكون اداء الاقضا
ولا يجزي عنه البدل اي الجزاء اذا مات بعد الوقوف بعرفة وارصى باتمام
الحج عنه فانه يجب البدل عنه وجازجه الثالث من انواع الاطوفة السبعة
وطواف الصدر يفتحين بمعنى الرجوع والمراد به هنا الرجوع الى اهله ويسمى طواف
الوداع وطواف الافاضة وطواف اخر العهد بالبيت وطواف الواجب وطواف الرجوع
وهو واجب على الحاج الا فاني مطلقا اي مفردا كان او قارنا او تمتعا رجلا كان
او امرأة مارة عن ابن عباس انه قال كان الناس يصرخون في كل وجه فقال عليه
السلام لا يفر احد حتى يكون اخر عهده بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض ستف
عليه **لا** اي لا يجب على المعتمر اي من دخل بمكة بعمرة ولو اقامت **ولا على اهل مكة**
حقيقة ارحما ومن في معناهم اي من اهل الحرم والحل والمواقيت لانهم لا يصرون الى
الافاق فلا يجب عليهم لان التوديع من شأن المفارق وفي الفتح نقلا عن البدائع
وقال ابو يوسف يجب في ان يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع حتم افعال الحج
المعنى بوجده في اهل مكة ومن بمعناهم راما سقوطه عن المعتمر فلا من معظم افعال
العمرة الطواف وما هو معظم الركن في نسك لا يتكرر كالوقوف في الحج لان الشيء
الواحد لا يجوز ان يكون ركنا في نسك وهو بعينه غير ركن في ذلك النسك كذا
في النهاية **ولا** على فاني الحج لان العود مستحب عليه لانه صار كالمعتمر وليس
على المعتمر طواف الصدر ذكره في التحفة والمجهر عنه لانه لم يقدم حتى يصدر

ولا على المجنون والصبي لعدم تكليفهما **واول رقتة** اي رت وجوبه طلوع فجر يوم النحر بعد طواف الزيارة وما في المشكلات من ان رقتة بعد الزاخر من اعمال حنا سك الحج فمحمول على الاستحباب **فلوطاف بعده** اي طواف الزيارة طوافا ما اي طواف كان ولو في يوم النحر ولو مع بقاشي من انعال الحج يكون ما طافه عن الصدر نواه له اولا **ولا اخر له** في حق الجواز فلواتي به ولو بعد ثلثين يكون ما بقي به **اد الاقضا** ففي البدايع ويجوز في ايام النحر وبعد ها يكون اداء لا قضا ولو اقام بعده اي بعد اداء طواف الصدر ولو ايا **ثلاثة** او اكثر لا يضره ذلك ولكن **الافضل ان يعيده** اذا اراد السفر لانه السنة ايقاعه عند اخر عمره بالبيت فعن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا طاف للصدر ثم اقام الى العشاء لانه احب الي ان يطوف طوافا آخر لئلا يكون بين طوافه وبين سفره حائل وليس فيه اي طواف الصدر **ولا ان يطالع** لانها انما شرعا في طواف بعده سعي ولا سعي اي بواجب بعده اي بعد طواف الصدر **عن الحايض والنفسا** المحدثين المتقدمين اي وكذا يسقط عن نوي الاستيطان اي الاقامة الا يد به **بكم او ما جولا** من الحرم او الحل دون الميقات **قبل حل النفر الاول** وهو اليوم الثالث من ايام النحر هذا اذا كان الناري للاقامة المذكورة من اهل الاناف فان نواها بعده لا يسقط في منزله اي حنيفة وقال ابو يوسف يسقط عنه في الحالين الا اذا شرع فيه فح لا يسقط لان هذا الطواف غير موقت واذا نوي قبل النحر فيه فقد نوي في رقتة فيه كمالونوي الاقامة في وقت الصلاة بخلاف ما اذا شرع فيه فانه يجب بالذخو فيه فلا يجوز تركه ولا اي حنيفة رضي الله عنه اذا حل النفر وهو وقت الخروج من منى لترك الجبوت فيها فقد حل له وقت طواف الوداع وخرج وقت الاقامة فنية الاقامة بعد ذهاب الوقت لا يؤثر في حكمه كنية الاقامة بعد حرج في وجوب النحر لو تركه وقت الصلاة كذا هنا فلا يسقط عنه زيادة الخلاف تطهر طوافا **مالا** اي ساقون وقت او استمرها الي لا يسقط **نوي الاقامة** اي بمكة سواء نوي قبل حل النفر الاول او بعده ولو ان من حاة ولم يقف مكانت اي نية للاقامة **سنتين** اي اكثر فلونوي الاستيطان قبل حل النفر الاول ثم بدله الخروج وعدم الاقامة لم يجب عليه ذلك كالمكي اذا خرج منها

اي طواف الصدر في النحر والافضل ان يعيده

ومن خرج والحال انه لم يطعه اي طواف الصدر **يجب عليه العود** الى مكة بلا احرام فيطوفه ما لم يجاوز الميقات حال خروجه فان جاوزه اي الميقات لم يجب عليه الرجوع بل هو مخير بين ان يمضي الى بلد **ويجب عليه الدم** دفعا للحرج عنه بالرجوع وبين ان يعود الى مكة ويطوف وان اختار العود وعاد فعليه الاحرام بنفسك اي بعرة ارجح فان رجح محرا بدا بطوافه اي النسك الذي احرم لو كان اقويا اي بان احرم بعمره فان طوافها فرض وطواف الصدر واجب فيها بطواف العمرة ثم به اي طواف الصدر كذا في البدايع وغيره اما لو رجح محرا ما تجتهد فانه يبدأ بطواف الصدر ثم بالقدم لكون الاول اقويا **ولا شيء عليه** بنا خيره اي طواف الصدر **سوى الايام** كما صرح به الطحاوي **وبعث الدم** او من رجوعه **والجواز** لانه انفع للفقراء وايسه عليه **والحايض ان طهرت قبل ان تقار** بنيات مكة **لزمها الطواف** اي طواف الصدر **والا** اي بان طهرت بعد ان جازت البنيان بعد الخروج **لا** اي لا يلزمها العود ولا الطواف ايضا لكن هذا اذا كان خروجهما عقب طواف الزيارة وهي حايض بحيث لم تجد رقتا بعده لاد طواف الصدر واما اذا كانت قادرة عليه بعده واخرته ثم خرجت ولم تطهر الا بعد الحجارزه وجب عليها العود او الدم **ولو طهرت الحايض في ايام عشرة** اي لم يند **وقت صلاة حتى خرجت منها** اي مكة **لم يلزمها العود** لانها حايض كما بخلان ما لو اغتسلت او ذهب عليها وقت صلاة ولم تغتسل فانه يلزمها العود العود للطواف وكذا اذا طهرت لعشر **ولو خرجت وهي حايض ثم طهرت** واغتسلت او لم تغتسل **فخرجت اليها** اي مكة وان كان لا يجب عليها العود وكان حياضها وخروجهما عقب طواف الزيارة وكان رجوعها قبل مجاوزة الميقات **لزمها الطواف** اي طواف الصدر لانه يعود لها صارت كأنها لم تخرج وحكم النفسا كالحايض في هذه الاحكام وليس على الخارج الي التمتع وما اشبهه طواف وداع خلافا للشوري تغليها الحرم وهذه **اللائحة الطواف** وهي طواف القدم وطواف الزيارة وطواف الصدر خاصة بالحج اي هي من احكامه الخاصة به **الرابع** من انواع الطواف السبعة طواف العمرة وهو ركن فيها اي العمرة حتى لو نأت لا يجزي عنه البدل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

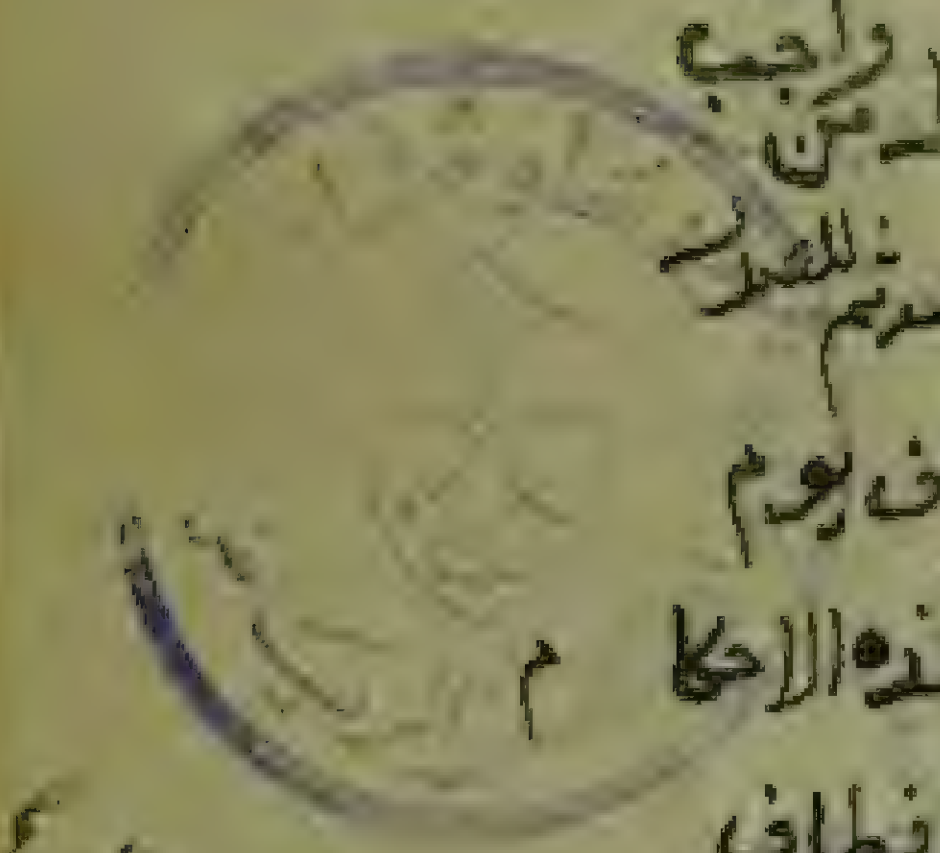
كما في طواف الزيارة في باب الحج روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الطواف رمل وانطباع ستران وبعد اي طواف العمر سعي واجب والى
وقته اي طواف العمر بعد الاحرام بها ولا اخر له ففي اي جزء من اجزاء عمر
اداءه يكون اداءه لا تضاعف من انواع الاطوفة السبعة طواف النذر
وهو واجب ولا يختص ايقاعه بوقت دون وقت اذا لم يعينه الا ان
يكون عليه اي الناذر غيره اقوي منه اي النذر فيقدم ح عليه الساس من انواع
الاطوفة السبعة طواف النية في حجة المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد حراما
كان ارطلا لا اذا كان عليه غيره اقوي منه فيقوم ذلك الغير مقامه كالمعتمر
اعم من ان يكون متمتعاً بغيره اذا طاف لها اي لعمرته فانه اي اللفظ يندرج
فيه اي في طواف العمر طواف النية اي طواف التقدم كما في قوله اي
طواف النية السابعة من انواع الاطوفة السبعة طواف النافلة اقوي
منه اي التطوع وهو اي طواف التطوع لا يختص بوقت دون وقت اذا لم يكن
عليه غيره اقوي منه ولا يختص ايضا بشخص دون شخص اذا كان مسلماً مسلماً
عائلاً طاهر من الحدث والحيض والنفس ويلزم انما هو اي طواف النافلة
بالشرع فيه كالصلاة اي كما يلزم الشارع في الصلاة انما هو بالشرع فيها لقوله
ولا تبطلوا اعمالكم وللقياس على الحج والعمره فان الاجماع على من شرع فيها بنية الفلان
يلزم مبادئها لقوله تع زامنوا بالحج والعمره منه **فصل في شرط صحة الطواف**
حلقها منها الاسلام وهو شرط لسائر العبادات **واصل النية** اي نية الطواف
فلا يصح بدونها كما صرح به غير واحد وعليه المحققون منهم صاحب الهداية
والكافي والكنز والجمع وغيرهم كمن ذكر في البدايع بعد ما قال انها شرط واشار
القاضي في شرح مختصر الطحاوي الى ان نية الطواف اي طواف الفرض ليست
بشرط اصلاً وان نية الحج عند الاحرام كافية ولا يحتاج الى نية مفردة انتهى
دون النية اي تعيين النية حال وجود الطواف في وقته فانه ليس بشرط بل
ولا واجب وانما هو سنة او مستحب **فلود له شخص حوله البيت لا بنوي**
طوافاً اصلاً بل رده طالباً لغيره ارجاؤه من عدمه او غيره ولا يعلم

اقوي منه
تخيض على كل طواف
وسمي
تقدم على غيره
تقدم على غيره
تقدم على غيره

في وجه
سأله
انه

انه البيت الذي يجب الطواف به او لم يقصد به القرية لا يعتبر ذلك المردان ولا يقصد
به لعدم وجود النية **ولو نوي** اي في هذه الاحوال **اصل الطواف** اي وهو لا يعين طوافاً
بل حصول النية فلو طاف طوافاً في رقبته المعين له شرعاً وقع عنه وان لم ينو
لوجود اصل نية الطواف ولا دخل للنية في التقديم والتأخير ومن فزع ذلك ما لو
قدم محرم بعمره فطاف وقع طوافه هذا عن طواف العمره ارجاؤه قبل يوم النحر وقع
طوافه للتقدم ارجاؤه ووقع طوافه الاول عن العمره والثاني للتقدم ولو كان قد نوى
في يوم النحر وقع طوافه للزيارة ارجاؤه ما حله النفي الاول وقع للصدر فالحاصل
ان كل من عليه طواف من هذه الوجوه فرض ارجاؤه ارسنه اذا طاف يقع طوافه
بما ينسب للوقت دون غيره على الترتيب فيقع الاول عن الاول وان نوى الثاني
ار غيره او اطلق ويقع الثاني عن الثاني وان نوى غيره اطلق فالتأخير النية
في التقديم والتأخير كما علمت الا اذا كان الثاني اقوي من الاول فبداً ح بالاقوي
ومن ترك طواف الصدر رجع الى بلده ثم عاد محرم ما با حرام عمره فانه يرد بطواف
العمره لانه اقوي كونه فرضاً ثم يطوف للصدر ولو طاف للعمره ثلاثه اشواط ثم طاف
للتقدم مثلها فلا شواط الستة محسوبة من طواف العمره ويبقى عليه من طوافها
شوط واحد نيكلمه ولو طاف لها اكثره ثم للزيارة كله يكمل طوافها من الزيارة لا يستحق
طواف العمره ولا فهو اقوي من طواف الزيارة من هذه الحثية ولا نه انتقاله واجب
الواجب منقرض استحق ان يكون الطواف له اولا ولو طاف للزيارة بعضهم للصدر
بجميعه يكمل طواف الزيارة من الصدر لان طواف الزيارة اقوي منه ولو طاف يوم
النحر عن نذر وقع طوافه عن الزيارة رغم تخبر به عن النذر ثم تقييد هذه الاحكام
بالطواف يفيد ان حكم السعي ليس كذلك فمن نوى عليه سعي الحج واحرم بعمره فطاف
رسى له لم ينتقل سعيها اليه مع تقدم سببه ولعل وجه الفرق ان الطواف منكر
في الحج بخلاف السعي وهذا لو ترك سجدة في ركعة واتي بثلاث سجرات في ركعة اخرى
فما زنى تلك الصلاة دون غيرها **ومن الربط** لصحة الطواف **الوقت** وهو التقدم
بعد دخول الشهر وفي الحج بعد الوقوف وفي العمره بعد الاحرام وفي الصدر بعد
طواف الفرض **وكوف الطواف في البيت الشريف لا نية** اي لا في جوفه **وكونه** اي الطواف

ان نواه للتطوع



في وجه
سأله
انه

في وجه
سأله
انه

في المسجد الحرام اي داخله سواء كان قريبا من البيت وهو الافضل او بعيدا عنه لا تشرط ان يكون طوافه في المسجد **ولو كان من وراء** كذا لو كان من وراء
السور اي الاسطوانات القائمة عليها رقة المسجد **ولو ترغعا من البيت** كان طاف من على سطح الاروقة او من اعلى منها لتصور واما الطواف خارج المسجد
فغير جائز لانه لا يعد في هذه الحالة طائفا بالبيت وانما يكون طائفا بالمسجد وان
لزم من الطواف به الطواف بالبيت لكونه فيه فلو فعل ذلك لا يعتد به ويجب
الاعادة واعزب نجم الدين الحسين الزاهد في شارج القدوس كما يقال في كتاب
الحيض ان الانسان لو طاف من وراء حيطان المسجد جاز له ذلك وهذا اذا
لا يعتد به ولا يقول عليه وسوا في ذلك ما لو كانت حيطان المسجد قائمة ارضها
على الصحيح لعدم الطواف بالبيت والحالة هذه لا تترك ان الطائفة بمكة يقال
فيه طائف بمكة وان لم يكن حيطان سور كذا قاله المحقق ابن الهمام قال هذا
لان النسبة اعني نسبة الطواف الي الكعبة انما تثبت بقرب منها مناسبه ولو
ان المسجد له حكم البقعة الواحدة وان انتشرت اطرافه لكان يناسب القول
بعدم الاجزاء بالطواف في حواشيه تحت الابنية للبعد الذي قد يقطع النسبة اليه
حتى ان من دار هناك انما يقال له كان فلان يدير في المسجد كانه يتامل بقعة
وابنية ولا يقول في العرف كان يطوف بالبيت انتهى واعلم ان المواكف في الطواف
ليست بشرط حتى لو خرج الطائف من طوافه لصلاة جنازة او مكتوبة او غيره
وضوء ثم عاد بنى على طوافه ولا يلزمه الاستئناف لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت
العتيق مطلقا عن شرط المواكف روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الطواف
ودخل السقاية فاستسقى فسقى فرب ثم عاد وبنى على طوافه والله اعلم
مسألة راجبة اي الطواف وهي الانفعال التي يصح الطواف بدونها وتنتهي
بالدم وهي اي الواجبات **سبعة** الاول منها **الطهارة عن الحدث** الا صغره والاكبر
وهو الصحيح من المذهب **الثاني قبل الطهارة عن نجاسة الحقيقة في الثوب**
والبدن والمكان والاكثر على انها اي الطهارة المذكورة **سنة** كما صرح به في الفتح
في غير فلو طاف رعى ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم اجزاه ذلك ولا يلزمه شيء

في
سائر
الاجزاء

الا انه يكره والمعرف بين النجاسة الحقيقية والحكمة حيث اشترطت الطهارة من الثوب
دون الاريا ان حكم الحقيقة اخف حتى جازت الصلاة مع القليل منها مع
عند الضرورة بخلاف الحكمة فالطهارة منها واجبة على الاصح بدليل ان الكفارة يجب
بتركها فلا بد على الوجوب وقيل سنة والا اوله بخلاف الرازي والثاني بخلاف ابن
شجاع واما طهارة مكان الطواف فقال الملا رحمة الله في منعه الكبير لم ار من
تعرض لطهارة مكان الطواف من المناجحة هل يجب ام لا لكن قولهم بعدم وجوبها
في الثوب قاض بعدمه في المكان بل هو اولي بذلك انتهى **وقيل** ان طهارة قدس
ما يجتمع به عورته من **الثوب واجب** فلو طاف في ثوب كله نجس الا قدر ما يتقرب
عورته جاز طوافه ولا يلزمه شيء سوى الكراهة ولو كان كله نجسا فهو بمنزلة الوضوء
الثالث من العورة لقوله عليه السلام الا لا يطونن بهذا البيت مشرك ولا عيان
الفلوطان مكشوفها اي العورة بقدر ما لا تجوز الصلاة معه **وجب عليه الدم والاما**
القدر المانع هو كشف رجب **العنونا زاد كما في الصلاة** عند ابي حنيفة
ارحجروا ان الكفن اقل من الرجب لا يمنع رجب المتفرق وانما رجب من العورة
دون طهارة البدن والثوب لان النجاسة الحقيقية لم تتمع منها المعنى يخص
بالطواف وانما منع منها لانه يخشى منها تلويث المسجد ولا كذا كشف لانه
منع منه المعنى يخص وهو قوله عليه السلام لا يطونن بالبيت مشرك ولا عيان
واذا اخصص المعنى عنه بالطواف ارجب نقصانه فكان عليه جبرانه **الرابع المشي**
فيه اي الطواف **للقا** **وطيب** اي المشي فني الفتح ان المشي واجب عند انص
عليه المشايخ وهو كلام محمد تيار ما في فتاوي قاضيات من قوله والطواف ما شيا
افضل فساها او محمول على النافله وقد يقال ان الشروع في الفل سوجب له
ينجب المشي فيه انتهى اقوله لو حمل كلام قاضيات على من تذر ان يطوف
زحفا لاستغنى عن هذه التوجيهات **فلوطان** **راكبا** على دابة **او محمولا** **او زحفا**
وكان ذلك **بلا عذر** **فعلية** **لما دام** بمكة **وان كان** ان لم يعبده وخرج من مكة
وان كان تركه المشي **بعذر** **لا شيء عليه** وهو يخرج الحامل له عن عبده طوافه قاله
بعضهم لا يخرج عن ذلك وقال بعضهم يخرج كذا في الفتاوي قال هشام سالت محمدا
الاعادة او **الجزان** **لا بد** **وهذا** **الذي** **يجب تركه**

الدم

من رجل طاف طواف الواجب وهو طاف له منه قال النبي به عنه وعن امه ولو
 استاجر رجلا لافعلوا امرأة نطافوا بها ونوا الطواف اجزا هم واخذوا الاجرة
 التي سميت لهم كذا في المعيون وفي التجدد من طيف به محمول اجزا ذلك عن الحامل
 والمحمول جميعا وسوانوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول ولم ينو وكان
 ذكر الطواف للحامل عمرة للمحمول طواف الحج وكذا على عكسه اركان الحامل ليس
 بحجهم فانه يكون طواف المحمول عما رجب احرامه كذا في السراج الوهاج وما
 طوافه عليه السلام في حجة الوداع راكبا فلهذا لتعليم ليراه الناس ويألوه
ولونذر شخص قادر على المشي **ان يطوف حفا** ان يطوف ما غيا لانه نذر
 اتباع العبادة على وجه غير مشروع فلهذا الجبهة وبقي النذر باصل العبادة كما اذا
 نذر ان يطوف للحج علي غير طهارة فلو طافه فلهذا اجزاه لانه اعاده
 كذا في الاصل وذكرنا القاضى في شرحه مختصر الطحاوي لو طاف زحفا اجزاه لانه
 اداه كما اوجبه هكذا حكى في البدايع وفي الطرابلسي عليه الاعادة والاندام
 رقبلا لا يلزمه شئ انتهى **الناس** في الطواف صرح بوجوده لجمهور
 من الاصحاب وهو الصحيح رقبلا لانه سنة وقيل شرطه في الفتح الاصح الوجوه
وهو اي النباين **اخذ الطائف** اي شرعه في الطواف **عن يمين نفسه**
وجعل البيت عن يساره وضده اخذه عن يساره وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف
 المنكوس وذلك صادق بصور احدها الضد المذكور وثانيها ان يستقبل الكعبة
 ويأخذ على يساره مما يلي الركن اليماني وثالثها ان يستقبل الكعبة ويأخذ
 على يمينه مما يلي الركن المذكور ورابعها ان يجعل الكعبة على يساره ويمشي
 القهقري مما يلي الباب وسابعها ان يستقبل الكعبة ويمشي على يساره مما يلي
 الباب فغنى جميع هذه الصور يكون سبيبا وتجب الاعادة او الدم ان لم
 يعد كذا قيل وبقيت صورة واحدة قال شيخنا رحمه الله ولم نرها في شئ
 من الكتب وهي ما يفعله الطائفة المولوية من الدوران حال ذكرهم
 وقد اشار اليها الملا على رحمه الله تعالى في شرحه على الاصل حيث قال ومن
 ذكر ما راينا من بعض المجانين على صورة المجاذيب من اهل الاسكندرية

طاف

هذا الوجه ذكره في
 كتابه وفي المتن
 ان يستقبل الكعبة
 ويمشي على يساره
 مما يلي الباب

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

طاف على هيئة السماع الدور فانه لا شك فيه انه حرم عليه لا شتما له على الاقبال
 والادبار والمشي باليمين واليسار **سادس** **الابتداء من الحجر الاسود** قال المحقق ابن
 الهمام والافتتاح من غير الحجر اختلف فيه قيل لا يجزى به وقيل يجوز غير ان الافتتاح
 من الحجر واجب لانه عليه السلام لم يترك قط ثم ذكر في موضع آخر افتتاح الطواف
 من الحجر الاسود سنة فلو انتح من غيرهم جاز ركوضه عند عامة المشايخ وقيل
 انه واجب لم يبعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليلا فياقيم ويجزى به ولو
 كان في الآية اجمال لكان شرطا كما قال محمد لكنه مقتضى في حلف الابتداء فيكون
 مطلق التطوف هو الفرض واقتضاه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا
 في جعل الكعبة عن يساره انتهى **وقيل هو من شرط صحة** اي الطواف **على الاصح**
 نعم لو افتتح الطواف من غير الركن لا يعتد بذلك القدر حتى يصير الى الحجر اشارة
 اليه في الاصل فقد جعله ابتداء من الحجر فضا كذا في خزائنه الاكمل وذكرنا كتابه
 في شرح المنار وصاحبه المصنف الفايق الاصح ان الابتداء من الحجر الاسود
 شرط انتهى وهذا القول غير مشهور كذا قيل **والاكثر على انه** اي الابتداء من الحجر
 الاسود سنة في ظاهر الرواية بكم تركه وعليه عامة المشايخ قاله في خزائنه
 الاكمل لو افتتح الطواف من غير الركن جاز مع الكراهة عند عامة المشايخ انتهى **السابع**
الطواف من وراء الحيط اي الحجر برك الحائط فلو لم يطوف **وراه بل دخل الفرج**
التي بينه وبين البيت الشريف وخرج من الفرج الاخرى **طاف** كذا في قوله
الاعادة او الجرا ان لم يعد وكن الاعادة انضالا لان الاعادة جبر له بخنفسه
 وجبروا شئ بخنفسه اوله لان معنى الجبر وهو التلافي فيه اتم ثم **الواجب** عليه
 اذا اعاده ان يجده على الحجر فقط **ومروا بالاعادة** عليه اي الحجر **ان ياخذ من يمينه**
خارجا اي الحجر **حتى ينتهي الى اخره** اي الجانب الاخر ثم يدخل اي الحجر من
 الفرج الاخرى التي وصل اليها **ويخرج من الجانب الاخر** وهو الذي ابتداء منه
اولا يدخل الحجر بل اذا وصل الى الفرجة الغربية ثم جمع **ويبتدىء من اوله** اي الحجر
 من المكان الذي بدأ منه اولا وكن لا يعد رجوعه الى ذكر شوطا لانه منكوس في
 يساره في الدليل والحاصل ان ما كان من اجزاء الوجوب وهو في المنهاج

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

في كل سنة
 في كل سنة

هكذا يفعل سبع مرات ان كان تركه في السبعة الاشواط والافقد ما تركه **تصلي**
 حقه فيه من رمل واضطباع ان كان فيه رمل واضطباع وغيرهما اي الرمل
 والا اضطباع فاذا اعاده سقط عنه الجزاء وكذا سقط عنه الجزاء ان اعاد كل الطواف
 واعادته كله هو الافضل للحنابلة الفارسي وفي الميرغنياني لوطان طواف العمرة
 في جوف الحجر عليه ان يعيد والافضل ان يعيد الطواف كله ولو اعاد على الحجر
 اجزائه ولو لم يعده حتى عاد الى اهله فعليه الدم انتهى **ولو طاف على جدار**
الحجر قبل مجوز كما في شرح الكفر للعلامة الزليعي **ولكن ينبغي تقييد مجاز**
على حقه اي البيت الشريف وهو اي حقه **درسته اذرع اربعة اذرع وقيل**
غير ذلك اي غير ما ذكر من الستة والسبعة في مقدار الحليم من البيت حتى قبل
 كلمة منه وقيل خمسة وقيل قريبا من ثمانية اربعة اربعة اذرع والصحيح ما في المتن والله اعلم
فصل في سنة اي الطواف **استلام الحجر الاسود في كل شوط منه وان**
استلمه اي الحج الاسود في اوله اي الطواف **واخره اجزاه** اي كفاه عن الاستلام
 في كل شوط منه وفي تناوينا السراجيه وشرح المختار وشرح الكثر الاستلام
 في اوله الطواف واخره سنة وفيما بينهما ادبنا في الكافي للامام حافظ الدين
 النسفي السنة ان يستلم بين كل شوطين وكذا بين الطواف والسعي **والاضطباع**
في جميع اشواط طواف العمرة وفي طواف القدرم سعي اي سعي الحج بان
قدمه اي بعد طواف القدرم **والرمل حول جميع البيت في الثلاثة الاشواط**
الاول والثاني على هينية في الباقي منه وهو الاربعه الاشواط الاخيرة لا تغاف عنها
 رواية نسكة عليه السلام على ذلك وهذا في طواف الحج اي الزيادة كذا القدرم
 ان سعي بعده والعمره فقط لانها سنة كل طواف بعده سعي وغير طواف الحج وان كان
 والعمره لا سعي بعده قال في المحرر انه الاحكام وانما الرمل في طواف العمرة وطواف
 القدرم مفردا كان او قارنا وان كان متمتعان شاطا ف للقدرم للحج فالحج
 رمل وسعي ثم لم يرمل بعده في ذلك الحج وان لم يطف المتمتع للقدرم ينبغي
 ان يرمل في طواف الزيادة ويسعى بعده انتهى **والاستلام للحجر الاسود**
 عند الافا والزيادة والحاج زيار البيت فشرح زيارة البيت على قوله الزيادة فها بيتنا
 عند المعام عند الافا والرجوع وكذا الاستلام

هذا هو الوجه في الاستلام في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان

هذا هو الوجه في الاستلام في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان

بين الطواف والسعي لمن وصل بينهما اي الطواف والسعي لمن عليه السعي
 اراد ان يسعى عقب الطواف واما لو اراد تأخير السعي عن الطواف لاستراحت
 او غيرها فلا يسر في حقه الاستلام **ورفع اليدين عند التكبير بمخالطة الحجر**
 الاسود لا عند النية كما تفعله العولم فانه بدعه **واستقباله اي الحجر الاسود**
في اوله اي ابتداء الطواف بخلاف اثنائه فانه مستحب **والموالاة اي المتابعة**
بين اشواطه اي الطواف وكذا بين الطواف والسعي **فصل في مستحبات**
 اي الطواف **استلام الركن اليماني في كل شوط** وهذا عند ابي حنيفة وابو يوسف
 وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن ابراهيم اليماني في الاستلام والتقبيل كالحجر الاسود
 قال الطحاوي فان استلمه يفعل به كما يفعل بالحجر يعني من الاستلام والاستقبال
 قال العلامة بن نجيم في بحره والدلائل تشهد له يعني لمحمد فان ابن عمر رضي الله عنهما
 قال لم ار النبي صلى الله عليه وسلم يس من الاركان الا اليمانيين كما في الصحيحين ومن
 ابن عباس كان يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه رواه الدارقطني ومنه انه
 عليه السلام اذا استلم الركن اليماني قبله رواه البخاري في تاريخه وعن ابن عمر
 انه قال ما تركته استلام هذين الركنين الركن اليماني والحجر الاسود منذ رايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلهما رواه مسلم وابوداود وقد علمت ان الاستلام
 بعم التقبيل فقد دل على سنيته استلامه واظهر منه ما رواه احمد وابوداود
 عن ابن عمر كان عليه السلام لا يدع ان يستلم الحجر والركن اليماني في كل طوافه فانه
 صريح في المواظبة الدالة على السنة انتهى وذكر الكرماني عن محمد انه يستلمه وقيل
 يديه ولا يقبله انتهى **واخذ الطائف عن عيين الحجر بحيش يجمع يديه عليه**
 اي الحج **وتقبيله اي الحج الاسود والسجود عليه ثلاثا وايات الاذكار والادعية**
 اي ما ثور كما تار غيره **فيه** اي الطواف وان يكون طوافه اي الطائف قريبا

من البيت الشريف ان لم يوف احد **ويستحب للملأه بعد ان تلوف اي الملة**
 ولو كانت عجوزا **ليلا والطواف ورا التا ذروان** وهو الزيادة الملاصقة
 بالبيت خروجا عن الخلاف والافلو طاف عليه جاز عندنا لانه ليس من البيت
 لانه خارج عن قواعد ابراهيم وقيل انه بقي منه حين عمرته ثم شمس وصيفت

بلغ

هذا هو الوجه في الاستلام في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان
 يستلم الحجر الاسود في كل شوط من طواف الحج بان

وهو الى الخطى القوي
قال في التمهيد في
هيبه الكواشف
ان المختار قال ارجو
وايو يوحنا ان الكثرة
الى الاحرام امر
وقال المستحق الى الصواب
امر والمباح الى الخطى
السمع

三

70

رضي الله عنه قال طاف النبي صلى الله عليه وآله ثلاثا اسابيع جميعا ثم اتي المقام فطلى
 خلفه ستة ركعات اخرجهما بن السجدة في الجزء السابع من اجزائه المشهور
 وهو حديث ضعيف قال الطبري وهذا الحديث وان كان غير مشهور فلا بأس
 بالاستيناس به وهو مشهور عن عمار بن ربيعة رضي الله عنه **الا** اذا جمع بينهما في وقت
 كراهة الصلاة فانه لا يكمل اتفاقا فلو جمع بين اسبوعين فاكثرت **وقت كراهة**
الصلاة ثم زال وقتها لم يكره له الطواف قبل الصلاة لكل اسبوع ام لا
 قال العلامة ابن نجيم في بجمه لم ار نقلا فيه قال دريني ان يكون مكرها
 لما ان الاسابيع في هذه الحالة صارت كما سبوع واحد انتهى **ورفع اليدين عند**
الطواف لكونه بدعة **والطواف عند الخطبة** اي جنبها **وعند اناء المني**
والاكل في اثناء الطواف **قيل** **والطواف** حال كونه حائضا بكم المقاف
 وبالنون اي باحد الحديثين قبا على الصلاة **فصل في طواف المني**
وطواف التائب **ولو طافوا اي الرقعة بالمني عليه** حال كونه محمولا **اجزائه**
ذات الطواف عن المحمول اي المني عليه واجزاء عن **الحامل ايضا ان نوي**
 اي الحامل الطواف عن نفسه **ومن المحمول ولو كان الحمل بغير امره** اي المني عليه
 بناء على ان عقد الرقعة مستصحب لذلك **رسوا** **الطواف** اي الحامل والمحمول
او اختلف بان كان طواف احدهما عن العبرة وطواف الاخر عن الحج او طواف
 احدهما عن فرض وطواف الاخر عن راجب **فكل طواف** **كل طواف** **اي الحامل**
والمحمول **علا** **اجزاء** **وامر** **وكذا** **لو علم طائف غيرهم فانه ينصرف طواف كل منهما**
والى ما عليه **ولو طافوا بغير نية** **وهو تائب من غير انما نية تفصيل ان كان**
طوافهم به بامر **اي المني** **وحمل** **بالنبا** **المحمول** **اي والحال انهم حملوه على**
نوره **اي الامراي** **من ساعته** **يجوز** **ذلك الطواف** **والا** **اي وان لم يكن**
بامر **او كان به كمن** **بعد انقطاع الفورية فلا** **اي فلا يجوز** **ان لم ينو**
الحامل **اي ولو كان رفيقا** **الطواف** **بغير نية** **طلب** **غيره** **له فان كان المحمول**
علا **لنيت** **بان كان رفيقا** **ارستيقضا** **ونوي** **هو عن نفسه** **الطواف اجزائه**
ذلك الطواف **لحصول النية** **والا** **اي وان لم ينو المحمول** **الطواف فلا** **اي**

فان وقع ركعتي الطواف للضربة من الاسابيع كالساعات فكل واحد منهما طواف واحد وان كان طواف واحد من الاسابيع كالساعات فكل واحد منهما طواف واحد وان كان طواف واحد من الاسابيع كالساعات فكل واحد منهما طواف واحد وان كان طواف واحد من الاسابيع كالساعات فكل واحد منهما طواف واحد

فلا يجوز له الطواف كالحامل لعدم وجود النية **فصل في طواف النية** اي لا اعتبار بالاعتقاد
بنية من استاجر **اي الذي استاجر** **الرفق** **اي المني عليه** **اي المني عليه** **اي المني عليه** **اي المني عليه**
 كان المحمول رفيقا **ولا** **الرفق** **حيث** **تعتبر** **نية** **لما تقدم** **من ان عقد الرقعة مستصحب**
 لذلك ففي منسك الفارس لو انه منى لا يستطيع الطواف الا محمولا وهو يعقل انما
 من غير غيبه فحمله اصحابه وهو تائب طافوا به او امرهم ان يحمله ويطوفوا به
 فلم يفعلوا حتى نام ثم احتملوه وهو تائب طافوا به او حملوه حين امرهم بحمله
 وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم طافوا به على تلك الحالة
 ثم استيقظ روي ابن سميعة عن محمد بن اذ طافوا به من غير ان يامرهم لا يجزيه ولو
 امرهم ثم نام فحملوه بعد ذلك وطافوا به اجزائه وكذلك ان دخلوا به الطواف
 او جهلوا به بخوف نام وطافوا به اجزائه ولو قال بعضهم من عياله استاجرني من حلي
 ويطوف بي ثم عياله عياله ونام فلم ينعض الذي امره بذلك من فوره بل شغل
 بغيره طويلا ثم استاجر قوما يحملونه واتوه وهو تائب طافوا به قال يستحسن
 اذا كان في فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طاف ذلك ونام فاتوه وحملوه وهو
 تائب لا يجزيه من الطواف ولكن الاجر لا يتم بالامر قال القياس في هذه الجملة
 ان لا يجزيه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ لنوي الدخول فيه كذا يستحسن
 انه احضر ذلك فنام وقد امر ان يحمله فيطاف به ان يحضره وفي فاضل اذا
 استاجر رجلا فحملوا السراة وطافوا بها ونوا الطواف اجزائهم واخذوا الاجر
 الذي سميت لهم وفي خزائن الاكل يجوز طوافها وطوافهم رجب الاجرة وكذا
 لو حمل انسان امره وطاف بها ونوي لنفسه ايضا وان حملوها فطافوا بها ولا
 ينون الطواف بل ينون طلب غيرهم لهم لا يجزي الا ان يكون المحمول يعقل
 فينوي الطواف فيجزيه انتهى **مسألة** **شئ** **استمر** **عن ارباب التصنيف ان**
يعتقوا **المسائل المتفرقة التي لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقولهم** **مسائل**
شئ **ار** **مسائل** **متفرقة** **من مسائل** **منشورة** **من غير ذكر باب ولا فصل** **طاف** **وي**
مكتفي **الطواف** **الذي طافه فلم يذكرها الا بعد شئ** **وعنه** **في طواف اخر** **فان كان**
تذكره **ايها** **فصل** **تمام** **شوط** **رفضة** **اي ذلك** **القدر** **الذي طافه** **وصلى** **كعتي**

فان وقع ركعتي الطواف للضربة من الاسابيع كالساعات فكل واحد منهما طواف واحد وان كان طواف واحد من الاسابيع كالساعات فكل واحد منهما طواف واحد وان كان طواف واحد من الاسابيع كالساعات فكل واحد منهما طواف واحد

الطواف الاول لان ما دون الشوط كما دون الركعة من الصلاة بحتم الركن
 كان وان تذكره اياها **بعد** اي بعد اتمام الشوط **لا** اي لا يرضى به **ايتم** الطواف
 الذي شرع فيه كما لو تذكر بعد شوطين او اكثر **وجب عليه** بعد اتمامه
لكل اسبوع ركعتان على حدة ولا يندرج صلاة احدها في الاخرى وان
 كانا من جنس واحد لعدم اكمال الترتيب لا استقلال كل منهما بالوجوب **كالمو**
طاف اسابيع اي تنفرجه او مجتمعه **ولم يصح بينهما** اي الاسابيع فانه يجب
 عليه ان يصلي لكل اسبوع منها ركعتين **وطواف** شخص طوافا فريضا او غيره
ثانيا شواط ان كان شرعه في الشوط **الثامن على ان** **الثامن سابع**
ثلاثا شي عليه زيادة هذا الشوط فلا يلزمه اتمام الاسبوع **كالطائفون** اي طواف
 المظنون ابتداء بان شرع في طواف على ان ان عليه فظهر له في اثنا انه لم يكن
 عليه فانه لا شيء عليه بتركه **وان علم بحاله** شرعه فيه **انه الثامن** ولكن فعله بنا
 على وهم ورسومه لا على قصد الشرع في اسبوع اخر **اختلف فيه والصحيح**
انه يلزمه ثمة الاسبوع الثاني احتياط للشرع اي لصحة الشرع الملتزم وفي الظاهر ليس
 ولو نسي الركعتين ثم تذكرهما قبل اتمام شوط رخصته وبعد اتمامه قال الكرمان
 ولو طاف اسبوعا وشرع في اسبوع اخر ناسيا نطاف شوطا او شوطين
 منه ثم تذكر فانه يتم الاسبوع الذي دخل فيه وعليه لكل اسبوع ركعتان لانه لو
 ترك الاسبوع الثاني را شغلا بركعتي الاسبوع الاول لا دخل بالسنتين بتغير يق
 الاشواط في الاسبوع الثاني لان وصل الاشواط سنة وترك ركعتي الاسبوع
 الاول عن موصعه ولو مضى فيه لا دخل بسنة واحدة فكان الاخلال باحد ما روي
 من الاخلال بهما انتهى **ولو شك** الطائف **في عدد الاشواط** بالنقص او الزيادة
 وكان شكه **في طواف الركن** اي طواف الحج او العمرة **اعاده ولا ينسئ على غلب ظنه**
فيه بخلاف الصلاة فانه يحكم ظنه فان غلب على شيء اخذ به ولا ينسئ على الاخر فيصير
 بطواف الركن يفهم منه انه ادشك في طواف النفل يحكم غلبة الظن وينسئ عليه
 لان باب النفل اوسع **وقيل انه كان يكثر ذلك** بان كان يعرف من له في كل طواف
تحري اي اخذ بالاحكام قيا سا على الصلاة **ولو اخبره** شخص **عدله** بعدد

اشواطه التي طافها **يجب له ان يأخذ بقوله** اي العدة **ولو اخبره عدلا بجهل عليه**
 العمل بقوله كما ركع الحكم في العصى كما ساق في باب ان شاء الله تعالى **وصاحب الغفر**
الذي لم يثبت حقيقته او حكما **اذا طاف اربعة اشواط ثم خرج الوقت** بوضوئه **او نسي** على
 طوافه الاول واتي الباقي **ولا شيء عليه** ومحاذاة المرأة للرجل في الطواف اي في
 حال طوافه **فيه مفصلة** له اي طوافه كما في التاتارخانية وغيره لان المحاذاة
 انما عرفت مفصلة في الشرع على خلاف القياس في صلاة مطلقه مشتركة الطواف
 ليس بصلاة حقيقة ولا يشترط ايضا وينبغي للطائف ان يترفع طوافه عن كل
 ما لا يرتضيه الشرع الشريف سيما التحدث فيه بما لا يعني فانه خطا كبير وعقبة عظيمة
 فينبغي الاشتغال فيه بالذكور والدعاء وكذا ينبغي له ان يترفع طوافه عن النظر الى ما لا يحل له
 ومن الاحتقار من فيه نقص او جهل بالما سكته وينبغي له ان يعلم برفق ولا يامن
 عقوبة سوادب فليس الاساءة على الباطل كالا ساء مع البعاد **واعلم ان طواف**
المنوع افضل من صلاة التطوع للغير **وعكسه** اي عكس الطواف وهو الصلاة

لا اهل مكة افضل منه لان الغلبة لكانهم الطواف الا في ايام اتمامه بمكة فكان الاشتغال
 لهم به اولى بخلاف الصلاة فانه يمكنهم ادائها في غير مكة قال الفارسي في منكره هذا
 كالا ضحية لمن ليس عليه اضحية افضل من الصدقة بثمنها حتى قال الوردنج شاه يثبتها
 عشرة دراهم كان افضل من الصدقة بمائة درهم لانه لا يمكنه احراز ثمة الاراقم
 في الاوقات كلها ويمكنه الصدقة في الاوقات كلها انتهى ثم قولهم ان الصلاة افضل
 من الطواف ليس المراد منه ان صلاة ركعتين مثلاً افضل من اداء اسبوع لانه
 شتمل عليها مع زيادة وانما المراد منه ان الزمن الذي يوردي فيه اسبوعا من
 الطواف هل الافضل فيه ان يعرفه للطواف ام يشغله بالصلاة هكذا ينبغي ان يعلم
 قولهم فلا يغفل واعلم انه قد اختلف بعض السلف في ان الطواف يكتبه ووقار
 وتودت افضل او بالاشراخ مع تساوي اوصافها في المشوع والخصوع قال الشيخ
 صاحب الدين الطبري يثبت ذلك على ان طوله القيام في الصلاة افضل ام تكثير الركعات
 قال في البحر وهذا يقتضي افضلية الاسبوع لان طوله القيام احب من كثر السجود
 عندنا انتهى يعني ان يقال هل الافضل الطواف في الخلوة ام مع كثرة الناس لم ارضه شيئا

كما ان
 الطواف
 افضل
 من
 الصلاة
 في
 مكة
 لان
 الغلبة
 لكانهم
 الطواف
 الا في
 ايام
 اتمامه
 بمكة
 فكان
 الاشتغال
 لهم
 به
 اولى
 بخلاف
 الصلاة
 فانه
 يمكنهم
 ادائها
 في
 غير
 مكة
 قال
 الفارسي
 في
 منكره
 هذا
 كالا
 ضحية
 لمن
 ليس
 عليه
 اضحية
 افضل
 من
 الصدقة
 بثمنها
 حتى
 قال
 الوردنج
 شاه
 يثبتها
 عشرة
 دراهم
 كان
 افضل
 من
 الصدقة
 بمائة
 درهم
 لانه
 لا
 يمكنه
 احراز
 ثمة
 الاراقم
 في
 الاوقات
 كلها
 ويمكنه
 الصدقة
 في
 الاوقات
 كلها
 انتهى
 ثم
 قولهم
 ان
 الصلاة
 افضل
 من
 الطواف
 ليس
 المراد
 منه
 ان
 صلاة
 ركعتين
 مثلاً
 افضل
 من
 اداء
 اسبوع
 لانه
 شتمل
 عليها
 مع
 زيادة
 وانما
 المراد
 منه
 ان
 الزمن
 الذي
 يوردي
 فيه
 اسبوعا
 من
 الطواف
 هل
 الافضل
 فيه
 ان
 يعرفه
 للطواف
 ام
 يشغله
 بالصلاة
 هكذا
 ينبغي
 ان
 يعلم
 قولهم
 فلا
 يغفل
 واعلم
 انه
 قد
 اختلف
 بعض
 السلف
 في
 ان
 الطواف
 يكتبه
 ووقار
 وتودت
 افضل
 او
 بالاشراخ
 مع
 تساوي
 اوصافها
 في
 المشوع
 والخصوع
 قال
 الشيخ
 صاحب
 الدين
 الطبري
 يثبت
 ذلك
 على
 ان
 طوله
 القيام
 في
 الصلاة
 افضل
 ام
 تكثير
 الركعات
 قال
 في
 البحر
 وهذا
 يقتضي
 افضلية
 الاسبوع
 لان
 طوله
 القيام
 احب
 من
 كثر
 السجود
 عندنا
 انتهى
 يعني
 ان
 يقال
 هل
 الافضل
 الطواف
 في
 الخلوة
 ام
 مع
 كثرة
 الناس
 لم
 ارضه
 شيئا

عن النجاسة **فليس شرط** ^{السعي} **فلو طاف** ^{ففي} **محدثا ثم سعى بعده** فالسعي ان يعيد
السعي عقب طواف الزيارة وان لم يعد لا شيء عليه عندئذ لان هذا التقصاف يسير
وذكر معفو عنه **السابع** ^{الوقت} وهو اشهر الحج وهو **السعي** ^{خاصة} **بالسعي** ^{الوقت} **فان سعى العمره فانه**
لا يشترط ان يقع في الوقت الا اذا كان قارنا او متمتعا فلو اتم به وطاف وسعى له
قبل اشهره اي الحج لم يصح **سعيه** ^{لوسعي} **فيها** اي الاشهر **اربعة** ^{منها} **سعيه**
فالخاص ان يشترط لصحة سعي الحج دخول وقتها ابتداء لا حصوله بقاء فلا يجوز
تقديمه عليه ويصح تأخيرهم عنه **السابع** ^{انما} **اكثره** اي السعي **فلوسعي** ^{انما} **فكانه**
لم يسع لان لاكثرهم **الكل** ^{فصل} **واجب** ^{اي} **السعي** ^{فيها} **الحج** ^{عده}
اي السعي **سبع مرات** من الصفا في المروة شوط ومنها اليه شوط **اخر** ^{فان} **سعى**
اكثره وترك اقله صح سعيه لا يمانه بركته وهو اربعة اشواط كما في طواف الاكثر
وعليه صدقة لكل شوط بما تركه **والمشي** اي على قدميه **فيه** اي السعي ^{فان} **سعى**
كله او اكثره **راكبا** ^{او} **ارحمولا** ^{ارزحفا} ^{بغير} ^{عذره} ^{فعلية} ^{دم} ^{ولو سعى} ^{اقله} ^{راكبا} ^{او} ^{ارحمولا}
^{بغير} ^{عذره} ^{فعلية} ^{صدقة} ^{لكل} ^{شوط} ^{ولو كان} ^{ركوبه} ^{وما} ^{شابهته} ^{بجذره} ^{فلا} ^{شيء} ^{عليه}
لانه لم يترك الواجب اذا وجوب مع العجز كذا في البدائع **وكونه** اي السعي ^{في} **حاله**
الاحرام في سعي العمره خاصة وقطع جميع المسافة **بين الصفا والمروة**
وهو ان يلصق عقبه بهما او عقب راسه ان كان راكبا او يلصق عقبه
في الابتداء بالصفا واصابع رجليه بالمروة وفي الرجوع منها اليه ^{سعيه}
ظاهر ^{فصل} ^{في} ^{بيان} ^{سنة} ^{اي} ^{السعي} ^{منها} ^{المواالات} ^{اي} ^{المثابة} ^{بينه} ^{اي} ^{سعي}
وبين الطواف حتى لو اتي به بعد زمان طويل يصح تركه **السنة والصعود**
على الصفا والمروة وكذا المواالات بين اشواطه اي السعي ^{فلوزقه} ^{تفرقا} ^{كثيرا}
كان سعي في كل يوم شوطا او اقل يصح سعيه ^{ويكره} ^{لترك} ^{السنة} ^{ولو اتم} ^{السعي}
المكتوبه او الجنازة وهو سعي يصلي ويبس ويكفي ^{لما} ^{منع} ^{ولو شك}
في عدد اشواط السعي اخذ بالاقل كما قالوا في الطواف ولو اخرجهم يقاسي ثقه
لم يلزمه رتقان وجب رتقها انما يعتبر في اثناء السعي والطواف اما اذا شك
بعد الفراغ فلا شيء عليه كما صرحوا في الصلاة والوضوء **والله** ^{اي} ^{السعي} ^{بشدة}

بين الميادين التي بينهما **وسرى العورة** وهو واجب على كل حال وانما عدم هنا لدفع
وجوب الجزاء من حيث انه واجب او لانه يانم تركه في السعي اليه تاركه السنة لا اجل
السعي مع ثبوت اتم ترك الواجب فلو سعى مكثوزا صح ولا شيء عليه ^{وهو} ^{الاصطباع}
في السعي قال المنلا رجده في مكان منكم الكبير لم اقف على كلام لهم فيه وقد جاء في
الحديث عن علي قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعا بين الصفا والمروة
يهرد بخره في رطه احمد را ثا في رضي الله عنهما **فصل** ^{في} ^{سعيه} ^{في} ^{سعيه} ^{في} ^{سعيه}
منها الذكر ^{مطلقا} ^{والدعاء} ^{ما} ^{ثورا} ^{كان} ^{اربعه} ^{والطهارة} ^{في} ^{الثوب} ^{والبدن} ^{من} ^{النجاسة}
مطلقا ^{حقيقية} ^{كانت} ^{ارحمانية} ^{صغرى} ^{او} ^{كبرى} ^{في} ^{المرغيب} ^{اي} ^{لوسعي} ^{بين} ^{الصفا}
^{والمروة} ^{جنب} ^ا ^{رحمدا} ^{ثا} ^{فلا} ^{شيء} ^{عليه} ^{والاصلا} ^{ان} ^{كل} ^{عبادة} ^{تؤدي} ^{لا} ^{في} ^{المسجد}
^{من} ^{احكام} ^{المناسك} ^{فالطهارة} ^{ليست} ^{من} ^{شروطها} ^{كالسعي} ^{والوقوف} ^{بوقت} ^{ربز} ^{لله}
^{ورمي} ^{الحجار} ^{وكل} ^{عبادة} ^{تؤدي} ^{في} ^{المسجد} ^{فالطهارة} ^{من} ^{شروطها} ^{كذا} ^{في} ^{مسك} ^{الفارسي}
والنية ^{فلوسعي} ^{من} ^{غير} ^{نيه} ^{صح} ^{سعيه} ^{واسانق} ^{النية} ^{ولا} ^{يشترط} ^{للسعي} ^{فيه} ^{عند}
^{الثلاثه} ^{خلا} ^{فالتكنا} ^{بله} ^{والخشوع} ^{ولو} ^{القيام} ^{عليها} ^{اي} ^{الصفا} ^{والمروة} ^{للدعاء} ^{وتكرار} ^{الذكر}
^{بينهما} ^{ثلاثا} ^{واستينانه} ^{اي} ^{السعي} ^{لوفره} ^{كثيرا} ^{اي} ^{تفرقا} ^{فاحشا} ^{فلولم} ^{يكن} ^{فاحشا}
^{كما} ^{لوا} ^{قيمت} ^{المكتوبه} ^{او} ^{حضرت} ^{الجنازة} ^{فذهب} ^{وصلى} ^{لا} ^{يستأنفه} ^{وبني} ^{عليه} ^{واذا}
^{ركعتين} ^{بعد} ^{لغير} ^{منه} ^{اي} ^{السعي} ^{في} ^{المسجد} ^{ليكون} ^{ختم} ^{السعي} ^{كتم} ^{الطواف} ^{قال} ^{المحقق}
^{ابن} ^{الهمام} ^{ولا} ^{حاجة} ^{الي} ^{هذا} ^{القياس} ^{اذ} ^{فيه} ^{نص} ^{روى} ^{المطلب} ^{بن} ^{ابي} ^{رداعة}
^{قال} ^{رايت} ^{رسولا} ^{الله} ^{صلى} ^{الله} ^{عليه} ^{وسلم} ^{حين} ^{فرغ} ^{من} ^{سعيه} ^{جاء} ^{حتى} ^{انه} ^{حاذي}
^{الركن} ^{فصلى} ^{ركعتين} ^{في} ^{حاشية} ^{المطاف} ^{وليس} ^{بينه} ^{وبين} ^{الطائفتين} ^{احدهما}
^{احد} ^{راين} ^{ما} ^{جه} ^{راين} ^{حبان} ^{وقال} ^{في} ^{روايته} ^{رايت} ^{رسولا} ^{الله} ^{صلى} ^{الله} ^{عليه} ^{وسلم}
^{صلى} ^{هذا} ^{الركن} ^{الاسود} ^{والرجال} ^{والسائر} ^{يمرون} ^{بين} ^{يديهم} ^{ما} ^{بينهم} ^{وبينهم} ^{سترة}
^{وعنه} ^{ان} ^{راه} ^{عليه} ^{السلام} ^{يصلي} ^{مهايلي} ^{باب} ^{بنو} ^{مهم} ^{المسعى} ^{الان} ^{بباب} ^{العمره} ^{والنار}
^{يمرون} ^{الح} ^{لكن} ^{على} ^{هذا} ^{لا} ^{يكون} ^{هذا} ^{الركن} ^{والله} ^{اعلم} ^{بحقيقة} ^{الحاله} ^{وفي} ^{الطواف} ^{بلسي}
^{ويشغى} ^{ان} ^{تكوه} ^{الصلاة} ^{في} ^{المروة} ^{لانه} ^{ابتداء} ^{شعاع} ^{فصل} ^{في} ^{مباحاته} ^{اي} ^{السعي}
الكلام المباح الذي لا يشغله عن الذكر والدعاء والاكل والشرب والمخروج منه اي السعي

هذا البيت من البيت الذي في مكة
والذي في المدينة المنورة
والذي في مكة
والذي في المدينة المنورة

خوله
ولذا لو اردتهم الناس في الحجوت وضاق بهم لابس لمن يخرج بالذ
منه ان يخرج الي غيره ويدخل من اي موضع شاء **وقيل في العمرة يدخل من اسفل**
مكة اي من ثنية كذا بالعين والقصر **واذا راها الي الداخل مكة دعا** بعدا دخوله
البلدان وقال اللهم اجعل لي بها قرارا وارزقني فيها رزقا حلالا ولا تجعل يدي
حالة الدعاء **واذا بلغ راس الروم** المشهور في زماننا بالمعاد وهو **من اعلى مكة**
تقف هناك ويدعوا ايضا ولا يتركه وان تعذر الآت رتبة البيت العتيق منه
لحلوله الا بنية دورته **وينبغي ان يكون في حال دخوله ملبيا وداعيا الي ان**
يصل باب السلام ضيفا **ح** **المسجد** اي بدخوله مع استحضار عظم تلك البقعة
الشريفة في قلبه لما روي عروة عن عائشة رضي الله عنها ان اول شيء بدا به رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة ان توضا ثم طاف بالبيت ثم حج ابو بكر رضي
الله عنه فكان اول شيء بدا به الطواف ثم عمه مثل ذلك ثم عثمان ثم ائتمته
اوله شيء بدا به الطواف بالبيت ثم دعا رتبة ثم عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ثم حججت
مع عبد الله بن الزبير بن العوام فكان اول شيء بدا به الطواف بالبيت ثم رابت
المهاجرين والانصار يفعلون ذلك رواه البخاري ومسلم ولا تقصوده بغيره
زيارحة البيت وهو في المسجد الحرام فيبدا به ولا يشتغل عنه باستجار منزله وحط
رجل وخوه الا ان يمشي على اهله او ماله الفتنه والضياع ولم يكن معه من يقوم
مقامه في تعاطي ذكره عنه من رفيق او خادم فح يبداء به ثم بالسجدة من غير
كراهة ولذا قال **بعد حط انقاله في موضع حصين** ليلا يتشوش خاطره حال اذا
العبادة **وقبله افضل ان يسر** بان كان معه احد ممن ذكر **وان كانوا جماعة اشتغل**
بعضهم ببط الاثقال واشتغل بعضهم الاخر باد الاثقال تقديره **الملك** بحسبه
ولا يؤخره اي دخول المسجد لتقيي ثياب وخوه فان اخره لذكركه **الا** ان اخره
لعذر فانه لا يكره والمرأة التي لا تبر للرجال بان كانت مخدرة ولوعين جميلة
يستحب لها ان توظف الطواف الي الليل لانه اسر لها **ويستحب ان يدخل المسجد**
الشريف من باب السلام المعروف قدما بباب بني شيبه لانه عليه السلام دخل منه
وخرج من باب بني مخزوم وكان باب بني شيبه قبالة البيت فيدخل منه حال كونه

وكبر ويحيى

اذا دخلته فقام

الملك

مؤخر

مقدم في الدخول **رجله اليمنى على اليسرى** بعكس الخرج كما هو السنة في سائر المساجد
وفي الاختيار ويدخل المسجد حافيا الا ان يستضر داعيا بما بداله من الاذعية فان الدعا
عند رتبة البيت مستحبة ثم اعلم ان مجرد رجحه (سنة) يعني لمشاهدة الحج شيئا من الدعاء
لان توقيتها بذهب بالرقعة لانه يصير كمن يكره مخفوط بل يدعوه بما بداله ويذكر الله ثم
كيف بداله مقصدا وان يشرك بالماثور بخس ومنه بسم الله والحمد لله والصلاة على من
رسوله صلى الله عليه وسلم اللهم افتح لي ابواب رحمتك وادخلني فيها **مسلما**
على النبي صلى الله عليه وسلم ومن اهم الادعية طلب الجنة بالخطاب **واذا راى البيت**
الشريف كبر ثلاثا وهلل لما روي عن جابر رضي الله عنه انه عليه السلام كان يكبر ثلاثا
عند ذلك ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
ثم يدعوه بما شارعن عطا الله عليه السلام كان يقول اذ التقى البيت اعوذ برب البيت
من الكفر والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر **ولا يرفع يديه عند رتبة اي البيت**
حال التكبير لعدم ذكره في المشاهير من كتب الاصحاب كالقذوري والهداية والكافي والبدائع
ونحوها بل قاله الشيخ المنزه تركه وبصره صاحب اللباب وكلام الطحاوي في شرح
معاني الآثار صرح بكراهته عند اي حنيفة واي يوسف ومحمد ونقل عن جابر ان ذلك
من فعل اليهود **وقيل** تأمله الكوماني **رفع** رسماء البصر ويستحب ان اذا فرغ من
ادعية الدخول **يتوجه الي نحو الركن الذي فيه الحجر الاسود** ويلاحظ جلالة البقعة
وتلطف بمن يراجه ويقدره لان الرحمة ما ترعت الا من قلب شقي والحجر الاسود
في الركن الذي يلي باب البيت الشريف من جانب المشرق ويسمى الركن الاسود وارتفاع
الحجر من الارض ثلاثه اذرع الاسبع اصبع **ولا يشتغل بتحية المسجد** لان تحية الطواف
لمن هو عليه ارادته بخلاف من لم يكن عليه اراد الجلوس في المسجد فعليه ان يحييه
بركعتين الا اذا كان في وقت كراهة الصلاة او اذا المكتوبة **ولا يشتغل ايضا بشي اخر**
ولو من السن وغيرها من المستحبات لان المقصود من الدخول في المسجد البيت
فحيثما يتحبه البيت وهي استلام الحجر لا غير كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث دخل
المسجد **الا ان يكون عليه فائتة** من التوضؤ وهو صاحب ترتيب او كان يخاف
من الفوت المكتوبة او التواتر منه رتبة او فوت الجماعة فيقدم **ح** **كل ذلك**

وينبغي ان لا يرفع يديه
عند الدعاء
ولا يرفع يديه
عند التكبير
ولا يرفع يديه
عند الدعاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل مكة حراما
وعلى الطواف ولو دخل في وقت ينفع الناس فيه عن الطواف يومه
قال الطبراني في معجمه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال لا طواف بالبيت الا اذا دخل وقد خاف فوت المكتوبة او الوتر او
سنة الفجر او سنة راتبه غيرهما او فوات الجماعة في المكتوبة اركان فائمه مكتوبة
فانه يقدم ذلك على الطواف ثم يأتي بالطواف ثم اذا اراد الشروع في الطواف
اي الذي بعده سمي **اضطباع** اي تلب الطواف بقليل ففي الطبراني هو سنة مع وضوء
في الطواف فلو اضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل فلا بأس به وهذا يقتضي اضطبعا
المعينة وفي الفتح ينبغي ان يضطبع قبله بقليل وهذا ظاهر في اضطبعية التقديم
ولا تنافي بين القولين كما لا يخفى **فاذا خرج من الطواف تركه** اي الاضطباع حتى
توصلي راتبه اي الطواف مضطبعا يكره لذلك وصفته اي الاضطباع ان يجعل
وسط ردايه تحت ابط الايمن ويأتي طرفه على كفة الايسر ويكون منكسرا
الايمن مكشورا والاضطباع سنة في كل طواف بعده سعي كطواف القدوم والعمرة
والزياره فان لم يلبس وان لبس لا والاصل في سنيته الاضطباع ما رواه يعلى بن
امية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف مضطبعا رواه ابوداود **فاذا اضطبع**
وقف استقبال البيت الشريف بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث
يحيي جميع الحجر الاسود عن يمينه ويكون منكسرا **الايمن عند طرفه** اي الحجر فينوي
الطواف اي بقلبه ولو تلفظ بالنية بان قال اللهم اني اريد طواف بيتك الحرام
ويشهر لي وتقبله مني كان احسن واحوط وهذه الكيفية هي المستحبة للخروج
عن خلاف من يشترط المروءة على الحجر بجميع بدنه وتداخلة جماعة من اصحابنا
وقال الكرماني وهو الاجل والافضل عند الكل لان الخروج من الخلاف مستحب بالاجماع
ولا ينعى يديه عند النية كما يفعله العوام اليوم فانه بدعه مكررة بالاتفاق ثم بعد
ان ينوي الطواف **يشي ما رآه وجهه يمينه** اي يمين نفسه حتى ياتي
اي يقابل الحجر **يقف بحاله** اي مقابله **ويقبله** اي الحجر بوجهه وهذا استقبال
في اداء الطواف سنة عندنا لا واجب وسماه الطبراني سعي مستحبا وبسماه
ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقطع التلبية اذا كان مفردا بالحج او قارنا
استحب من المحدثين فزاره على انه تحية البيت وسأل بعض العلماء عن الاقوال هذا الطواف اذا
كان تحية البيت كالركعتين في الاستغفار بعد صلاة الفجر عن الركعتين وصلى بالوقت
التي فيه

أول من ساق الطواف

ويضع يديه عند التكبيرة اي بعد النية **حفا منكسرة** كما في البداية وشرح الكشي والجمع
قال في البداية وهو الصحيح **او حفا** اي كما في الكرماني قال الكافي في شرح الصلاة
وفي السهلي والمجتبي وشرح الارشاد بن فقهها كما يرفع عند افتتاح الصلاة **استقبلا**
بما عن كعبه الحجر ثم يرسلهما ثم يستلم اي الحجر بشرط ان لا يؤذي احد فان الازاء
حرام وتركه واجب بخلاف الاسلام فانه سنة وتركه مكروه فالاثبات بالواجب
اروي ولذا قال عليه السلام لعمر رضي الله عنه يا عمر انك رجل قوي فلا تراحم على الحجر
فتؤذي الضعيف ان وجدت خلوه فاستلمه والا فاستقبله وهما روي
احمد ورواه يعقوب بن علي التميمي او يضم اليه البسمة اقتصر اصحاب المتن على التكبيرة
واصحاب المنايا ذكر البسمة معه فيقول بسم الله والله اكبر وشرح في الحديث انها
بان يقول عند الاستلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وعلمي
قلبي واشرح لي صدري واسم لي اسمي كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
هو ان يضع كفيه على الحجر **ويضع يمينه** اي يمين نفسه **ويقبل من غير صوت** يسمع منه
حالة التقبل وهذا هو الافضل **ان تيسر** لقول ابن عمر رضي الله عنهما راي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله رواه البخاري ومسلم وعنه انه عليه السلام استقبل
الحجر فاستلمه ووضع شفته عليه ويكفي طويلا فاذا هو بعينه من الخطاب رضي الله
عنه فقال يا عمر هنا تسكب العبرات اخرج ابن ماجه وروى ان عمر لما اتى الحجر
الاسود وقف وقال اما اني اعلم انك حجر لا تقبل ولا تنفع ولولا اني راي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك فبلغ عليا رضي الله عنه مقالته فقال اما
ان الحجر ينفع فقال له عمر ما شفعته قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ان الله تعالما اخرج الذرية من ظهر ادم ورواههم بقوله الست بربكم قالوا
بل اودعهم اقرارهم الحجر الاسود فمن استلم الحجر فهو تجديد العهد بذلك
الاقرار والحجر شهده يوم القيمة وانما خص الحجر بالتقبل لقوله عليه السلام الحجر
والمقام يا قوتان من يواقيت الجنة ولولا ان الله لمس نورها لاضاء ما بين
المشرق والمغرب ثم قال يحشر الحجر الاسود يوم القيامة له عينان ولسان يشهد
لكل من استلمه بحق قال ابن عباس رضي الله عنهما كان الحجر الاسود اشديا منا

ويؤذي الضعيف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
البرهان على وحدانيته

من الثلج حتى سود تحتها يا بني آدم وعن بعضهم قيل لو لم تسم الفجار باسمه
احد من ذوات العاهات الا براء من تلك العاهة **والا اي وان لم يتسلا سلام**
الحج يسجد بالكف وقبله اي الكف بعد المسح لقوله نافع راي ابن عمر رضي الله عنهما
عنهما استلم الحجر بيده وقيل يديه وقال ما تركته منذ راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه ولم ينعله متفق عليه **ويستحب** له بعد التقبيل ان يسجد عليه اي الحجر
لفعله عليه السلام ذكره والنفاروف بعده **ويكره** اي السجود مع التقبيل
ثلاثا قال العلامة قوام الدين الكاكي الاول ان لا يسجد عندنا لعدم الرواية
في المشاهير وقال العلامة ابن نجيم في بحره وقوله القوام الكاكي ضعيف وذكره
لما تقدم من فعله عليه السلام **وان لم يتسلا ذلك** اي الوضع والتقبيل والسجود
والمسح بالكف **اسن الحج بشيئين** في يده من عرجون وريحه **وقبل ذلك الشئ**
لقوله عامر بن راثله راي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكون بالبيت وسلم
الحج بحجته معه وقيل المحجن رواه سلم وعمر وهذا **ان امكنه** ايضا قال الشيخ
رحمة الله في منكره والاستسلام على اوجه بعضها افضل من بعض الوجه الاول
وهو الافضل والاكمل ان يضع كفيه على الحجر ويقبله بغيره من غير صوت ويكره
التقبيل والسجود عليه ثلاثا الثاني ان يضع كفيه عليه ويضع خده على كفيه
ويقبله الثالث ان يقبله بغيره من غير وضع اليدين الرابع ان يضع كفيه عليه
ويقبلهما او يسجد بهما وجهه الخامس ان يضع كفيه عليه من غير تقبيل الكف
السادس ان يضع كفه اليمنى ويقبل الحجر السابع ان يسجد بالكف ويقبله
الثامن ان يسجد بشيئين في يده ويقبل ذلك الشئ **والا اي وان لم يمكنه شئ**
من ذلك **يقف بحاله** اي الحج استقباله **راغبا يديه** حذر منكبيه وهذا
الرفع للاشارة لا للتكبير فيما عدي الا بتدريج الفتح واعتقاد ان هذا
هو الصواب انتهى مستقبلا بياطها اياه **ثم يركع** اي يديه اليه اي
الحج **كانه واضع يديه عليه** اي الحج **بسم الله** اي قائلا بسم الله واليه اكبر
مهللا حاملا بسم الله **دفع** اي قائلا لا اله الا الله والحمد لله **داغيا** بها
بداله من المأمور وغيره **مصليا** اي مصليا ومسلما على النبي صلى الله عليه وسلم

وقيل

بين

وقبل كفيه بعد الاشارة هكذا صرح به في السراج الوهاج وقاصحان وصاحب
الفتاوي السراجيه وخزانة المفتين والسجاري والقونوني في منكرهما
واستدل عليه بعضهم بحديث المحجن وهو انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الحجر بحجته معه
ويقبل المحجن فعمل الاستلام به على الاشارة وبعضهم ترك الاستلام على ظاهره واستدل
لاستحباب تقبيل اليد بعد الاشارة بالقياس على غيره وهو الاستلام لانه اذا سن
ذلك فليس ين في الاشارة لقياسها بما سواه وهو استدلال ظاهر لان حكم البدل
حاصله ولا يشترط بغيره ولا يبرأ من ان تعذر التقبيل ثم هل يرفع يديه في كل تكبير
يستقبل به في مبدأ كل شوط او هو يختص بالاول قال الكرماني وكلاما من الحج استلمه
ان استطاع وان لم يستطع يستقبله بوجهه ويبطون كفيه رافعا يديهما ويكبر
ويصل ويصلي على الوجه الذي ذكرنا انتهى وما يريد ذكره ورود الاحاديث والافان
فمن سفيان بن عيينة انه قال راي عبد الله بن طلوس وطفت معه فلما
حاذي اركان رفع يديه وكبر رواه الارزقي وعن سعيد بن جبير انه كان يكبر ويضع
يديه اي عند محاذات الحجر وعن هشام بن عروة عن ابيه انه كان اذا طاف
بالبيت وحمل بينه وبين الحجر كبر ورفع يديه اخرجهما سعيد بن منصور وهذا
الحديث وان دل على ان ذلك اذا يكون عند الجبلولة المذكورة لا بعد طرده عن الاستلام
والتقبيل وعليه يدل عموم الحديث الاول قاله الطبري **ثم اذا فرغ من الاستلام وما**
يتعلق به اخذ من بين يديه **الحاج** لما في حديث طاب رضوان الله
انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة اتي الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه ثم ثلثا مشى اربعا
رواه سلم والنسائي والحكمة في ذلك ان الكفار كانوا يلحزون على شمالكهم فاستحب
النبي صلى الله عليه وسلم مخالفتهم فطاف على يمينه وهذا التماس واجب فيكون تركه مشاء
وتحجب الامامة ما دام عكته فان لم يعده رجب عليه دم **وجعل البيت عن يساره**
والحكمة في ذلك ان الطائفة بالبيت موتم به والواحد مع الامام يكون الامام على
يساره لان القلب في الجانب الايسر وقيل ليكون الباب في اوله طوافه لقوله تعالى
وانوا البيوت من ابوابها **يبطون سجد** **شوا** لقوله تع ريطوفوا بالبيت العتيق
وهو وان كان باعتبار مفهومه اللغوي صادقا بشروط واحد كنه لما ورد بصيغة

غير

وقيل

ودرت **العدد** بفتح وسكون اي الطلق **وعيشي في الباقي** وهو الاربعة الاخيرة
على **هينته** بكسر الهمزة والفتحة والاصلي منه ما رواه مسلم عن ابن عمر رضي
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحج الى الحج ثلثا وشي اربعا وهو سنة
وقال بعض اصحابنا لم يبق الرملة سنة في هذا الزمان والصحيح بقا سنته قاله
الحارثي انه سنة ولا ينبغي لاحد من الرجال تركه اذا كان قادرا عليه وهذا
قوله اي حنيفته واي يوسف ومحمد رحمهم الله مع ذكره في الآثار وقال ايضا
لا ينبغي تركه في الحج ولا في العمرة **والرمل** بفتح الراء والميم **بالقرب من البيت افضل**
عند الامكان وكذا نفس الطواف وان لم يكن فيه رمل بالقرب من البيت افضل
الا النساء فان الافضل في حقهن البعد كيلا يخالطن الرجال **والا** اي وان لم يمكن
ذلك **فالطواف بالبعد منه اي البيت بالرمل افضل من القرب منه بغير رمل**
فان ازدهم الناس حيث لا يمكنه الرملة بالقرب ولا مع البعد **صبي حتى**
تزرله الزحمة **وحيد فرجة في رمل ح** ولا يطوف **بالرمل** في الثلاثة المذكورة
الا اذا تضرع عليه الاثنيان بمرض ونحوه اي المرض فيقطع عنه من غير
قضا ولا بد له لانه من السنن التي لا بد لها وهذا بخلاف الاستلام فانه محال بدله
وهو الاشارة فلذا اذا تضرع الاستلام ليشرح ولو رمل في جميع طوافه او مشى لا شى
عليه ولو شى الرملة في الشوط الاول والرمل في الشوطين الذين يليان ولو نسيه
في الشوطين الاولين رمل في الثالث فقط ولو نسيه في الثلاثة الاول لا يرمل بها
بعدها ويسقط لغوات محلها ولان المشى في الباقي على هينته سنة فلا يتركها
لاجل سنة نالت عن محلها واعلم ان سبب الرملة اظهار الجلال للمشركين حين
قالوا اوهلهمهم حي يثرب فغضب النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس قال
قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه مكة وقد وهنتهم حمي يثرب فقالوا انهم
انه يقدم عليكم غدا قوم وهنتهم الحمي ولقوا منها شدة يجلسوا على الحج نامهم
النبي صلى الله عليه وسلم ان يرملوا ثلاثة اشواط ويمشوا بين الركبتين يري المنكوث
جلدهم فقالوا المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحمي قد وهنتهم هم اجله من كذا
وكذا فقال ابن عباس ولم يمنعهم ان يرملوا الاشواط كلها الا بقا عليهم انك

ثم

الحا

في قوله
والميم
في قوله
والرمل

قال

ثم الاصل في الرملة الحكم عند زوال علته لان الحكم بمرهم لوجودها ووجود الملهوم
بدون الملاءم محال وتقول من قال ان علة الرملة في الطواف زالة ربي الحكم منع
فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل في حجة الوداع تذكير النعمة الا من بعد الخوف ليتمكن
عليها فقدم الله سبحانه وتعالى بذكر نعمة في مواضع من كتابه العزيز وما امرنا بذكرها
الا لشكرها ويجوز ان يثبت الحكم بعلة متبادلة فحين غلبت المشركين كانت علة
الرمل اتمام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك يكون علة تذكير نعمة
الا من كان علة الرقة في الاصل استسكان الكافر عن عبادة ربه ثم صار عليه
حكم الشريعة به فانه وان اسلم وكما خرج فانه يثبت في الاصل بطريق العقوبة
ولهذا لا يبتدأ به علي المسلم ثم صار علة حكم الشريعة بذكره حتى لو اشترى المسلم
ارض خراج لزم عليه الخراج كذا ذكره المحقق احمد الدين في شرح البه دويج
من بحث القدر المستتر ورد المحقق ابن الهمام في باب العشر والخارج كون
الحكم بمرهم لوجود العلة في العلة الشرعية لانها امارات على الحكم لاثبات
فيجوز بقا الحكم بعد زوال علة وانما ذكر في العلة العقلية والاعلم **وينبغي**
ان يكون في جميع اشواط طوافه داعيا بالماثور ومعيه اي من غير وقوف
فلو وقف له ولو في حال دعا الالهة عند الفراغ من اداء الصلاة المكتوبات
كوه **ذاكرا وهو اي الذكر افضل من تارة القرآن فيه اي الطواف في التجنيس**
الذكر افضل من القراءة في الطواف وقد سمع ابن عمر رجلا يقرأ القرآن في الطواف
فصرك في صدره وسئل عطاء عنه فقال محدثه اي بدعة غير مسجبة قال في الفتح
والحاصل ان هدي النبي صلى الله عليه وسلم هو الافضل ولا يثبت عنه عليه السلام في الطواف
القراءة بل اذكر وهو التوارث عن السلف والجمع عليه فكان الاول **وان توار**
اي الطائيف القرآن في نفسه **فلا باس** قال الكرماني لا باس ان يقرأ في نفسه
لا باس تدله على ان الاول هو الاشتغال بالدعاء اذ ذكر دون القراءة **واذا حاذى**
الركن ايماني استلمه واستلامه حسن في ظاهر الرواية وقال لا سنة فان استلمه
يفعل به كما يفعل بالحجر الاسود وتركه لا يضر لما روي انه عليه السلام كان يستلمه مرة
وبكره مرة **فان يحجز** عن استلامه لا يشير اليه الا على رواية عن محمد في الحديث

اي الاستلام والسر في الاستلام في طر في الطواف انه اتممت عند افتتاح
 الطواف في مقام المصافحة بين الناس عند اللقاء والزيارة والرجوع ثم المصافحة
 عند اللقاء والرجوع فكذا الاستلام ثم بعد فراغه **ياي المقام** اي مقام سيد ابراهيم
 الخليل عليه السلام وهو اسم للمحجر الذي ظهر اثر قدميه فيه حين كان يقوم عليه
 وت نزل وركوبه حين ياتي الي زيارته لهاجر وولده اسمعيل وهو موضوع
 تجاه الكعبة الشريفة والاصل في ذلك قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى
 ربنا انه عليه السلام لما فرغ من الطواف قال له عمر رضي الله عنه الاتخذ من
 مقام ابراهيم مصلى فانزل الله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فافتخر
 عمر رضي الله عنه بذلك وقالوا فاقنى ربي في ثلاث في هذا وتحريم الخمر والزوم
 الحجاب وجعل الشيخ رحمة الله ايات الملتزم قبل اتيان المقام ولعل ما
 اخبرناه اولي **يفصل في ركعتي الطواف** لوجوبهما بعد كل اسبوع فربما كان او
 واجبا او سنة او نفلا من غير فرق على ما في المشاهير ويستحب ان يقرأ في
 الركعة الاولى منها الكافرات وفي الركعة الثانية الاخلاص من بعد قراءة
 الفاتحة فهما كما تقدم **ويروى** هما ما شأنا الادعية ما شأنا كان او غير
 ثم **ياي الملتزم** وهو ما بين الركن والباب وقدره اربعة اذرع على الصحيح
 المشهور عند الجمهور وعن بعض السلف ان الملتزم ما بين الركن اليماني
 والباب المستودع في ظهر البيت وهذا هو المسمى بالمستجار ويقال له ملتزم
 عما يزقن من مقداره بخواربعة اذرع وعن معاريه رضي الله عنه من دعاء

الذي رضي عنهما لما كانا في بيتي ارجى فانك تعلمما جاءني فمضوا وبه وقالوا احاذرنا من ركنه

ف

لزوم اسماء اتت في برة • وسيدة بشرى وعصمة فاعلم
 ونافعه مضبوطة غوثه الوري • ومروية سقيا وضيفة فافهم
 وجزمة جبريل وهنرته كذا • مباركة ايضا شفا لأشقم
 ومولسة ميمونة حرمية • وكافية شباعة بتكرم
 ومغذية عدت وضايفة عدت • وسالمة ايضا طعام لا طعم
 شراج لا برار وعافيه بدت • وطاهرة تكتم فاعظم بزوم

وادی از صفو با وادی سر به سر علی علیه السلام سقا من لیس لیس علی علیه السلام وادی ظاهره و حوضه علی علیه السلام

۱۰۰
 ۱۰۱

[illegible]

به كنهه ويتنفس فيه **ثلاثا** اي ثلاث مراتب ويرفع بصره في كل مرة ناظرا الى
 البيت ويحمد الله سبحانه وتعالى **وتتخلع في شرب** منه فقد ورد اية ما بيننا وبين
 المنا فقين انهم لا يتصلعون من ماء زمزم **ويستحب** ان يترج دلو انفسهم ان
 علي ذلك من غير ان يستعين باحد لما في حديث جابر رضي الله عنه ولما اتي النبي
 عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلولوا ان غلب
 الناس علي سقايتكم لنزعتم معكم فلولوه دلو واشرب قليل والذي نزع الدلوله
 العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه) **وانه** قال لولا ان تتخذ الناس نسكا
 يغلبوكم عليه لنزعتم معكم رواه احمد **ويشرب منه ويغفر الباقي على جسده وقيل**
يغفره في البيرة وفي التنايع ويفعل منه ان امكنه ثم يعود الى الحج الاسود اذا
 اراد السعي عقب هذه الطواف وذلك بان يكون معتمرا فقط او متمعا او قارنا
 او مفردا بالحج مريدا تقديم سعيه فقد روي جابر انه عليه السلام فعل كذلك ولا
 يستلم الحج بين كل شوطين من الطواف فكذا يستلم بين شوطين احدهما من
 الطواف والاخر من السعي **فيستلم كما مر ان تدركه الا استقباله وكبره** **وهل يصلي علي**
النبي صلى الله عليه وسلم والاصل في ذلك ان كل طواف بعده سعي فانه يعود الى استلام
 الحجر وما فلا قاله تاجيخا في شرحه وهذا الاستلام لا افتتاح السعي بين الصفا
 والمررة فانه لم يرد السعي بعده لم يعد اليه وفي بعض الروايات ياتي بالحجر اولا
 ثم ياتي زمزم كما في اكثر ما في خاله والا لولا اظهر ثم مضى الى السعي والسنة ان
 يخرج له اي السعي **على فوره** من غير تاخير فان اخره لغدا او ليسترج فلا بأس
 في ذلك وان اخره لغيرها فقد اساء ولا شيء عليه من الجزاء بترك الصلاة المولاة
 لانها سنة **ويستحب** ان يكون خروجه للسمي من باب الصفا المسمى ثانيا
 باب بني مخزوم لما روي جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من
 الطواف خرج من باب الصفا وان خرج من باب اخر اجزاه ولا شيء عليه سوى
 الاساءة لان المقصود هو الكون والمصير الى الصفا فيخرج اليه حال كونه مقدما
 في حالة الخروج **رجله اليسرى** على رجله اليمنى وكذا كلما اراد الخروج من المسجد
 قائلا بسم الله واللام على رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر ذنوبي واتح لي ابواب

رحمتك وادخلني فيها واعذني من الشيطان **الله يستحب** ان يقول تروحيه اليه
 ابدوا بها الله به ان الصفا والمررة من شعائر الله الاية فاذا وصل الى الصفا
 صعد عليه حتى يري البيت الشريف من البنا **لا من فوق الجدار ان احلفه** ذلك
والا فقد رما يمكنه قال في البداية والصعود على الصفا والمررة قاله المحقق ابن
 الهمام قال فحمدنا ابو حنيفة عن حماد بن ابى سليمان انه سعى بين الصفا
 والمررة مع عكرمة فجعل حماد يصعد الصفا وعكرمة لا يصعد ويصعد حماد
 المررة وعكرمة لا يصعد ها فقال حماد يا ابا عبد الله الا تصعد الصفا والمررة فقال
 هكذا كان طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حماد فقلت سعيد بن جبير فذكرت
 له ذلك فقال انما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وهو شاكر يتلمح
 منحنى فطاف بين الصفا والمررة على راحلته فمن اجل ذلك لم يصعد النبي ذلك
 ذكره علي انه يسن لما شى الصعود عليهما دون الراكبه واد في الصفا الدرجه
 السفلي منه او ما قرب منها فيقف عليه **ويستقبل البيت الشريف ويرفع يديه**
حذركم فيه جاعلا بطنهما نحو السماء يرفعهما للدعاء وبعض العوام من الناس
 يرفعون ايديهم على الصفا والمررة كما في الصلاة وليس لذلك اصل فيتمجد الله تعالى
 ويذكره **ويشئ عليه ويكبر ويحلى ويكبر** الذكر مع التلبية ثلاثا ويدعون انفسهم
 احب من اقاربهم وغيرهم **والمسلمين** **ويطيل القيام عليه** فقد روي انه عليه السلام كان
 يطيل الوقوف عليهما وذكر بمقدار ما يقرأ سورة من طوله الفصل وذكر بعضهم
 قد رما يقرأ خمسة وعشر من اية من البقرة **ولا يحل** بالانصراف عنه فانه اي الصفا
 مقام احابة الدعوات وقضا الحاجات **ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يصعد**
 من الصفا من خطا نحو المررة داعيا بالما شور وغيره ومن الما شور اللهم استعالي لسنه
 نبينا وتوفني على ملتته واعذني من مفلاته الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين
 ذاكراما نفا على هينتم بكسر الهاء سكونه حتى اذا كان اي الهاء **دوب**
الميل المغلف في جدار المسجد قبل بنحو ستة اذرع يعني سعيه قد بدأ
 في بطن الوادي قال الفارسي في منسكه نقلا عن المحيط لم يبق لبطن الوادي
 اثر لان السيول كبرسته وقد جعل هناك مثلثا اخضر واصفر ليعلم انه بطن

ولهم يعلم كذا
 علمه وتروى
 والبالغين
 والابن علي
 والابن علي

لا

الوادعي انتهى يقول حال سعيه اللهم رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت
الاغنى الاكرم واهدني للتي هي اقوم فانك تعلم ولا اعلم حتى **يجاز الميلى** الاخضرين
الذين هما **بغنا المسجد وفتنا دار العباس** وانما يفعل هكذا لما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم لما نزل من الصفا وبلغ الوادي فعل هكذا وسعى حتى روي ان ازاره
يلتوي على طرفي ساقه وفي الفتح ثم قيل في سبب سعيه الجري في بطن الوادي
ان هاجر لما تركها ابراهيم عليه السلام عطشت فخرجت تطلب الماء وهي تلاحظ
ابراهيم عليه السلام خوفا عليه فلما وصلت الي بطن الوادي تغيب عنها نسعت
لتسرع الصعود فتتظلم اليه فجعل ذكر نسكا انهارا لثريا ففجعا لامرهما
وعن ابن عباس ان ابراهيم لما اسرا بالمناسك عرض الشيطان له عند السعي
مناسك نسبه ابراهيم عليه السلام وقيل انما سعى سيدنا ربينا عليه السلام
انهارا لثريا كين ان اثاره في الوادي الجبل رحل هذا الوجه ما كان من
السعي في عمر القضا ثم بقي بعده كالرمل اذ لم يبق في حجة الوداع سلك بمكة
والحقوق على انه لا يشتغل بطلب المعنى فيه وفي نظايره من الامور وغيره
بل هي امور توقيفية يحال العلم فيها الي الله عز وجل انتهى **ويستحب ان يكون السعي**
بين الميلى فوق الرملة دون العود وهو الجري الشديد وهو اي هذا السعي سنة
في كل شوط من اشواط السعي وقيل هو كالرمل والصحيح الاول فان مجز الساعي فيه
اي السعي اي المشي الشديد بين الميلى بسبب رحمة او غيرها صرح حتى يحد فرجه
في سعيه الا ان لم يجد لها ثوبا بالساعي في حركته وان كان الساعي راكبا على
دابة حركتها بين الميلى من غير ان يوزي بذلك احد **ويحذر** اي الساعي حال سعيه
عن اذني غيره وتعرض نفسه للاذى كيلا ينتظم في سلك من يرتكب مما يجهل سنه
ولو ورد في جميع اشواط السعي او تركها اي الهول واليه بين الميلى في جميع اشواط
السعي اوفي بعضه فقد اساء تركه اسن ولا شيء عليه بذلك ثم بعد مجازة
الميلى يشي في بقيه الشوط على هيئته حتى باقي المروة والمروة تحت العقد
المشرف عليها فيصعد عليها اي المروة ان كان ثم يصعد الي ان يبدو اي يظهر
له البيت الشريف ان امكن ذلك **ويجعل** عليها اي المروة جميع ما فعل على الصفا

واذنه

من الاستقبال وميل الي جانب يمينه قليلا لتأتي له ذكرك والتكبير والذكر والدعاء
ثم ينزل منها **الي المروة** متوجها الي الصفا حال كونه **داكرا** ويشي على هيئته
فاذا بلغ الميلى المتقدمين سعي بينهما سعيان شديدا كما مر ولا يزال هكذا يفعل
ذلك سبع مرات **يبط** بالصفا لانه عليه السلام بدأ بالصفا فرقى عليه رطاه مسلم ويحتم
بالمروة فيكون من الصفا الي المروة شوط ومنها الي المروة الي الصفا شوط اخر
اي في ظاهر المروة وهو المختار خلا فالطحاوي حيث قال انه من الصفا الي المروة
ثم العود منها اليه شوط قياسا على الطواف وهكذا سبع مرات فتقع البداية
والختم كلاهما بالصفا ونقل عن ابن النبط من الصفا الي المروة واما الرجوع منها
اليه فغير معتبر وانما هو وسيلة للوصول الي الصفا فتقع البداية منه لا شراطها
فعلية لواتفق انه رجع الي الصفا من غير طريق السعي وابتداء الشوط منه صح
سعيه ووقع البداية بالصفا والختم بالمروة لكن الصحيح المشهور انه في عليه العامة
هو ظاهر الرواية **فاذا فرغ الساعي** من السعي **يستحب له ان يصلي ركعتين في المسجد**
الحرام الحديث الذي رواه المطلب بن ربيعة كما تقدم ثم ان كان الفارغ من
السعي مفردا بالعمرة وقع طوافه لها وان نواه اي غير ما اي العمرة وله ان يحلف
ويحلف ويصنع كلما يصنع الحلال من كل وجه وان كان اي الفارغ من السعي مفردا
بالحج ارتقا راء متمتعاً وقع طواف الاول اي المفرد بالحج للتقدم ووقع طواف
الثاني اي القارن وطواف الثالث اي المتمتع بالعمرة وان نواه اي الطواف
لغير ما اي العمرة ولكن على القارن بطريق الاستئذان ان يطوف طوافا اخر
للتقدم ويسن له ان يسعي بعده سعي الحج مقدما له على وقته الا صلى ثم يقيم
اي القارن بعد فراغه من الطواف والسعي بمكة حراما اي محراما اي باقيا على
احرامه السابق فلا يحلف راسه ولا يلبس المحيط ولا يفعل شيئا من مخطورات
الاحرام حتى فعل شيئا منها لزمه وجوبه ولا يعتذر فان فعل فقد اساء وعليه رخصتها
والدم والقضا حتما اي وجوبا كالمفرد والمتمتع الذي ساق اليه اي كما
يقيم المفرد بالحج والمتمتع الذي ساق اليه حراما حتما لان الاول وقت احلاله
في يوم النحر والثاني وان كان مفردا بعمرة تكن سوقه الهدى مانع له من التحلل

اي

78
 لا فخر
 بعد
 ريق
 ويط
 عبا
 عقب
 بن
 طوا
 مني
 لان

بدره کان میغانیاوهو

لأنها لا تعلم وليس
عقود الصلاة فصار
كسائر الخطب التي تخطب
للناس وتعلم الأوامر

وكتبه بخطه بعد الزوال بعد صلاة الظهر الايام من فرائضها بعد الزوال
 قتل الزميل الظفر قال صاحب الجرح والروح ولم يخطب فيه الزوال يوم وفاته رحمه الله
 واذا وافق يوم السابع لم يجمع بخط الجمعة وصلاته لم يخطب بعد صلاة الظهر
 لان السنة فيها العشرة من الصلاة واعلم ان صفات الطوبى من كل طائفة
 عشرة طائفة او مائة صفات
 لا يجوز له الا افراد السنة بالجمع
 الى تجديد الامر له لبقايم من
 هم اعم من كونه نازلا نفس المتقين
 من المذنبين في الاخر
 الروافض معتد الزوال
 ايات قل صلاتهم
 لا عهدوا الفدا فخذ
 لا يستقلون العرش
 بشرط ان لا يسم
 في كل يوم

ارد و منه الى الحرم عطف على قوله انا قويا فهو ان دخل مكة لحاجة نكاحي اي هو
 كما نكحني في حكم الاحرام وان كان دخلها اي مكة **تقصده الحج** اي لقصد ان يحرم منها ويحج
فعليه ان يحرم من الحج بالحج العز بفتح الراء ان يقا به الحلة **واذا اراد المكي من**
 من المتمتع بنوعيه وغيره الاحرام بالحج من مكة يوم التروية وهو اليوم الثالث
 من ذي الحجة او قبله اي يوم التروية وهو اي الاحرام قبل يوم التروية هو
 الافضل ان دخلت **اشهر الحج** وان على نفسه من التمتع في محظورات احرامه
 فلا يفضل له ان يغسل ويغتسل بباي طيب كان ثم يدخل المسجد الحرام فيلطف بالبيت
 سبعاً ثم بعد فراغه منه يصلي ركعتيه اي الطواف ثم بعدهما يصلي ركعتي
 الاحرام فينحر عقبهما وهو جالس مستقبل القبلة وان شأه احرام من ديرة اهله
 لانه من الحرم الا ان الاول افضل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه
 ان يحرموا بالحج من المسجد الحرام ثم ان اراد تقديم السعي اي سعي الحج على رقبته
 الاصل وهو عقب طواف الزيارة يتنفل بطواف وهذا الطواف شرط لصحة تقديم
 السعي **ويضطلع فيه** اي هذا الطواف ويركع ثم يسعي بعده **وهل الاضلاع تقدم**
 اي السعي اوتأخير **اي رقبته الاصل** وهو عقب طواف الزيارة **قبل الاول** وهو
 التقديم افضل لما روي ان ابن عمر رآه يمشي من التروية حتى اسعى عنهما كانا يفعلان ذلك
 اذا احراما من مكة ولما تقدم ذكره من المعنى في طواف القدوم من ان يوم النحر
 يوم تترادف فيه النسك والاعمال فيجوز الشرع تقديم السعي عقب طواف القدوم
 تخفيفاً وتيسيراً وهذا المعنى موجود هنا ايضا فيجوز ويستوي فيه المتمتع والعز
 والحرم من مكة وهو الاصح والا فضل عندنا كذا قاله الكرماني **وقبل الثاني** وهو
 التأخير افضل لان السعي واجب لا يلبق ان يكون تنكاً لسنة بل يؤخره الى
 طواف الزيارة لانه ركني واللايق للواجب ان يكون تبعاً للركن كذا في التحفة
 وصححه بن الهمام وعلى الاول هل هو عام لاهل مكة وغيرهم ام خاص بغيرهم ممن
 عليه طواف القدوم وحاصله ان جواز السعي لمن عليه طواف القدوم متفق
 عليه واما افضليته فيها خلاف واما جوازه لمن اهل من مكة ههنا ليس عليه
 طواف قدوم فاختاره غير واحد من المشايخ كالكرخي والقدرى وصاحب

تقدم

الهداية

الهداية والنهاية والكا في الجمع وغيرهم واما الافضلية فصحتها الكرماني كما
 علمته وذهب صاحب البدائع الى عدم جواز التقديم لمن احرم من مكة وهو ظان
 ما عليه اكثر الاصحاب وهذا الخلاف المتقدم في غير القارن واما القارن فالحكم
 فيه ما اشار اليه بقوله **الا للقارن فانه لا خلاف في ان الاضلاع حق التقديم**
 اي تقديم السعي ويجوز تأخيرها كما هو احوط **اي تقديمه** فيكونه تأخيرها لانه
 صلى الله عليه وسلم طوافين وسعى سعيين قبل الوقوف بعرفة **سعي**
 بيان احكام **الراح** من مكة **الي منى** بكسر الهم سيناً ومقصوداً فالعرف باعتبار
 الموضع والمنع باعتبار البقعة وهي قرية فيها ثلاث مسكن بينها وبين مكة
 فرسخ وهي في الحرم كذا في السراج **اذا كان يوم التروية وهو اليوم الثامن من**
 شهر **ذي الحجة** المحرم سمي بذلك لان المكان قليلاً يعني فكانوا يرتدون
 فيه لما لم يعد الي عرفات لان تلك الاماكن لم يكن فيها اذ ذاك ولا عيون واما
 الآن فالحمد لمصلحة وقيل بوجه تسميته اقوال اخرى شاذة منها ان ادم عليه السلام
 راي حوي را جتمع بها فيه ومنها ان ابراهيم عليه السلام راي في ليلته انه يذبح ابنه
 فاصبح متفكراً يتروى ومنها ان جبريل اراى ابراهيم فيه المناسك ومنها ان الامام
 يعلم الناس فيه مناسك الحج ويرويها لهم **راح الامام مع الناس بعد طلوع الشمس**
من مكة الي منى وهو الصحيح لما ثبت من فعله عليه السلام كذا في حديث جابر الطويل
 وابن عمر مع اتفاق الرواة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر منى ربيحاً ان
 يكون في حال راحته من مكة ودخوله منى ملبياً ذكراً داعياً بالما غور وغيره ومن
 الما ثور اللهم اياك ارجو ونكاد عورايك ارفع اللهم بلغني صالح علي واصلي
 لي في ذريتي واذا دخل منى قال اللهم هذه منى وهذا ما دللتنا عليه من
 المناسك فمن علينا بجوامع الخيرات ربنا مننت به علي ابراهيم خليلك محمد
 نبيك وبما مننت به علي اوليائك واهل طاعتك فاني عبدك وناصيتي بيدك حيث
 طالبا مرضاتك ويستحي ان يتركك عند مسجد الحيف **فيقيم بها اي منى ويصلي**
بها الظهر والعصر والغرب والعشاء والنجم في رقبته **والراح** اي من مكة
 بعد الزوال **وصلى الظهر بها اي منى** فلا بأس به اي اذا صلى الظهر منى **ولو راق**

هو فتح التاء
 وكسر الراء
 وقفت الياء

قالوا ان السعي
 وهو وقت قول
 ان كانت الخطبة
 انتهى ويسمى من
 يوم النفل
 فيه الي منى

في المسحوق
 والاولى
 والاولى
 والاولى

كل واحد منهما في وقتها بجعل امتداد الوقوف لان المنبر مع ان يقع الوقوف من
 اوله الى اخره متصلا غير منقطع ليكون افضل قلنا تقدم العصر على وقتها
 هو لصيانة الجماعة لرعاية امتداد الوقوف لانه يعسر عليهم الاجتماع للعصر بعد
 ما تم توالي الموقف اذا لمناخاة بين الصلاة والوقوف فان المصلي واقف ولا
 الموقف متسع متباين الاطراف واطوله وعرضه فلا يمكن اقامة الجماعة الا
 بالاجتماع وانه يتعذر سرعين تعجل العصر حتى لا تنفوتهم فضيلة الصلاة بالجماعة
 قال الزعفراني والاصل في هذا ان عندهما الجمع بين الظاهر والعصر تسكس سرعة صيانة
 للوقوف فوجب تقدم العصر تكبيل للوقوف وابوا حنيفة بقوله الموجب لتقدم
 العصر انما هو صيانة الجماعة لانها من اعظم شعائر الاسلام خصوصا في هذا اليوم
 فاذا اشتغلوا بالوقوف تعذر اجتماعهم ولو لم يوافق الناس الفزع بعزات فضلي
 الامام وحده الصلايتين جاز بالاجماع وهو الصحيح ففي شرح الجمع لابن شامة
 وفي المحيط لو نفر الناس عن الامام بعد الشروع او قبله فضلي وحده الصلايتين جاز
 اتفاقا لان الجماعة ليست بشرط في حق الامام عند ابي حنيفة لانه لا يمكن احد
 ان يجعل نفسه اماما لغيره فاما الامام فشرط في حق غيره لان كل واحد يملك
 ان يجعل نفسه مقتدا بغيره انتهى **ولو صلى ركعة فأكثر من كل واحدة من الصلايتين**
 اجمع الجماعة جاز له الجمع اجماعا لانه جمع بينهما مع الامام بجماعة الشرط **السابع**
الامام الاعظم او نائبه فلو احدث الامام بعد الخطبة قبل الشروع فامر رجلا
 بالصلاة جاز له ان يصلي بهم الصلايتين جميعا سواء شهدا لما مور الخطبة او لم يشهد
 فلو رجع الاول بعد فراغه من العصر لا يصلي العصر الا في وقتها لعدم الامام لا نفوت
 الجماعة كذا ذكره الفارسي في منكره **ولو صلى بهم رجلا غير اذن الامام** ولم يكن ذا سلطان
 لم يجز صلاة العصر عنده ابي حنيفة خلا فالحال خلا ما اذا كان ذا سلطان
 كالقاضي وصاحب الشرط فانه يجوز بلا خلاف لكونه نائبا للسلطان ولو مات
 الامام جمع خليفته او صاحب شرطه لان عمال الخليفة لا ينعمون بمعرفة فان
 لم يكن صلوا كل صلاة لوقتها ولا يجمعون وعلي قياس ما روي ابن سنان عن
 جده انه قال في اهل بلدة مات ابيهم وليس فيه ذو سلطان فقد سوار رجلا

فانما هو صيانة الجماعة لانها من اعظم شعائر الاسلام خصوصا في هذا اليوم فاذا اشتغلوا بالوقوف تعذر اجتماعهم ولو لم يوافق الناس الفزع بعزات فضلي الامام وحده الصلايتين جاز بالاجماع وهو الصحيح ففي شرح الجمع لابن شامة وفي المحيط لو نفر الناس عن الامام بعد الشروع او قبله فضلي وحده الصلايتين جاز اتفاقا لان الجماعة ليست بشرط في حق الامام عند ابي حنيفة لانه لا يمكن احد ان يجعل نفسه اماما لغيره فاما الامام فشرط في حق غيره لان كل واحد يملك ان يجعل نفسه مقتدا بغيره انتهى ولو صلى ركعة فأكثر من كل واحدة من الصلايتين اجمع الجماعة جاز له الجمع اجماعا لانه جمع بينهما مع الامام بجماعة الشرط السابع الامام الاعظم او نائبه فلو احدث الامام بعد الخطبة قبل الشروع فامر رجلا بالصلاة جاز له ان يصلي بهم الصلايتين جميعا سواء شهدا لما مور الخطبة او لم يشهد فلو رجع الاول بعد فراغه من العصر لا يصلي العصر الا في وقتها لعدم الامام لا نفوت الجماعة كذا ذكره الفارسي في منكره ولو صلى بهم رجلا غير اذن الامام ولم يكن ذا سلطان لم يجز صلاة العصر عنده ابي حنيفة خلا فالحال خلا ما اذا كان ذا سلطان كالقاضي وصاحب الشرط فانه يجوز بلا خلاف لكونه نائبا للسلطان ولو مات الامام جمع خليفته او صاحب شرطه لان عمال الخليفة لا ينعمون بمعرفة فان لم يكن صلوا كل صلاة لوقتها ولا يجمعون وعلي قياس ما روي ابن سنان عن جده انه قال في اهل بلدة مات ابيهم وليس فيه ذو سلطان فقد سوار رجلا

فانما

فانما بهم الجمعة اجزاهم فنهنا اذا قد سوار رجلا يصلي بهم بغيرهم ايضا كذا في منكره
 الفارسي **فاذا اغتسل** اي الامام بعد زوال الشمس **سار الى مسجد غيره** ويسمى مسجد
 ابراهيم ولم ينف الى كونه بناء بل لكونه صلى في موضعه هذا قبل ان يبنى هذا اذا
 كان المراد به الخليل عليه السلام كما جزم به الرازي والنوري وقيل انه منسوب الى
 ابراهيم الذي ينسب اليه احد ابواب المسجد الحرام وقيل له مسجد غيره ايضا لقرينه
 منها قيل مقام هذا المسجد في طرف وادي عرفة لاني عرفات حتى لو رجع جداره الغربي
 سقط في بطن عرفة وحكي الباجي ان عرفة في الحل وعرفة في الحرم ويفي ان يعزم
 اليه بعد الزوال من غير ما خفي **فاذا بلغ** اي المسجد **بعد الامام للاعظم** وهو
 الخليفة **او نائبه** وهو الخطيب المنسوب من قبله **المسجد وحل عليه من غير سلام**
فيودن المؤذن يعني يديه قبل اداء الخطبة كما في الجملة وعن ابي يوسف انه
 يؤذن والامام في الفسطاط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن فيخطب قال في المبسوط
 وهذا ظاهر قوله الاول وروي الطحاوي عنه ان الامام يبدأ بالخطبة قبل الاذان
 فاذا مضى صدر من الخطبة اذ نوا ثم يتم الخطبة بعده فاذا فرغ من الخطبة
 انما هو لما روي جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم راح الى الموقف بعرفة
 فخطب الناس الخطبة الاولى ثم اذن بلال ثم اخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة
 ففرغ من الخطبة وبلال من الاذان ثم اقام بلال الحديث فصار لا يبي يوسف
 ثلاث روايات والظاهر انه معهم وروي عنه رواية رابعة نقلها صاحب الفاتحة
 وهي انه يؤذن بعد الخطبة قال بعض الفارحين وهذا الصحيح عندي وان كان
 علا خلا في ظاهر الرواية وقال صاحب الهداية وغيره الصحيح ما في ظاهر الرواية
فاذا فرغ المؤذن من الاذان قال الامام فخطب خطبتين قائما بجلسته بينهما
 كما هو في خطبة يوم الجمعة **والخطبة فيه لهذا الجمع** كما تقدم وليست بشرط
 فلو لم يخطب او خطب قبل الزوال صح واسا لتركه السنة قال في الهداية فاصلي
 بغير خطبة اجزاه وفي الكافي فان صلى بغير خطبة جاز لانها ليست بغيره
 وصفها اي الخطبة ان يكبر ويحمد الله ويثنى عليه ويثني عليه ويثني عليه
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظم بما يجب عليهم ويخبرهم بمعالم حجهم ويأمرهم

فانما هو صيانة الجماعة لانها من اعظم شعائر الاسلام خصوصا في هذا اليوم فاذا اشتغلوا بالوقوف تعذر اجتماعهم ولو لم يوافق الناس الفزع بعزات فضلي الامام وحده الصلايتين جاز بالاجماع وهو الصحيح ففي شرح الجمع لابن شامة وفي المحيط لو نفر الناس عن الامام بعد الشروع او قبله فضلي وحده الصلايتين جاز اتفاقا لان الجماعة ليست بشرط في حق الامام عند ابي حنيفة لانه لا يمكن احد ان يجعل نفسه اماما لغيره فاما الامام فشرط في حق غيره لان كل واحد يملك ان يجعل نفسه مقتدا بغيره انتهى ولو صلى ركعة فأكثر من كل واحدة من الصلايتين اجمع الجماعة جاز له الجمع اجماعا لانه جمع بينهما مع الامام بجماعة الشرط السابع الامام الاعظم او نائبه فلو احدث الامام بعد الخطبة قبل الشروع فامر رجلا بالصلاة جاز له ان يصلي بهم الصلايتين جميعا سواء شهدا لما مور الخطبة او لم يشهد فلو رجع الاول بعد فراغه من العصر لا يصلي العصر الا في وقتها لعدم الامام لا نفوت الجماعة كذا ذكره الفارسي في منكره ولو صلى بهم رجلا غير اذن الامام ولم يكن ذا سلطان لم يجز صلاة العصر عنده ابي حنيفة خلا فالحال خلا ما اذا كان ذا سلطان كالقاضي وصاحب الشرط فانه يجوز بلا خلاف لكونه نائبا للسلطان ولو مات الامام جمع خليفته او صاحب شرطه لان عمال الخليفة لا ينعمون بمعرفة فان لم يكن صلوا كل صلاة لوقتها ولا يجمعون وعلي قياس ما روي ابن سنان عن جده انه قال في اهل بلدة مات ابيهم وليس فيه ذو سلطان فقد سوار رجلا

بالمعروف ونهاهم عن المنكر **ويعلمهم** الاحكام كالوقوف بعرفة والافاضة والوقوف
 بمنى لفته والجمع بين صلاتي الظهر والعصر والمغرب والعشاء واحكام الرمي بها
 في اليوم الاول والذبح والحلق والتقصير والطواف **وسائر احكام الحج**
 التي هي **الي اخطبة الثالثة** اي الثانية بمعنى في اليوم الثاني من ايام الحج
 روي انه النبي صلى الله عليه وسلم فعل هكذا وانما يقدم الخطبة لان الناس بعد الصلاة
 يشتغلون بالزجاج الى الموقف فلا يستمعون الخطبة ولا ينتظر لذلك الاشد منه
 فليكونوا واقصود من هذه الخطبة بيان كيفية الجمع بين الصلاتين وتعليم الناس
 وانما يحصل لهم ذلك بالتقدم على الصلاة ثم بعد فراغها **يقيم المؤذن اذاناً**
المؤذن للصلاة فيصلي بهم الامام الظهر ثم بعد فراغها يقيم المؤذن اذاناً
ثانية فيصلي بهم العصر في وقت الظهر والحاصل انه يصلي بهم الظهر والعصر في
 وقت الظهر باذان واحد واذانيتين وانما تنص على اذان واحد لان الاذان
 لا اعلام بدخول الوقت وقد جمع اذنت واحد فيكفيها اذان واحد بخلاف
 الاقامة فانها للشرع في صلاة اخرى بعد الاولى فلذلك يقيم لها اذانيتين وفي
 الاذان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بعد الاذان فيؤد بها ثم يقيم للعصر من غير اعادة
 الاذان فيؤد بها لا انه يوالي بين الاذانيتين كما قد يتوهم **وبسم الامام**
القرأة وجوباً بينهما اي الصلاتين لا يجزئ فيها الا انما صلاتا تأنها **خلاف**
صلاة الجمعة والعيدن ويكره للامام والمأموم ان يشتغل كل واحد منهما بالسن
اي سنة الظهر البعيدة وسنة العصر القبلية وكذا يكره التطوع اي الاشتغال
به ارشى آخر غير الصلاة من اكل وشرب وغيرها بين الصلاتين فان اشتغل
اي الامام بينهما بسلاة او شئ اى عمل اخر غيرهما مما بعده فصلاً ولو بعد ما
عصا وكان ذلك بحيث يقطع نية الاذان اعطى اي الاذان قبل الاقامة
 واعادها ايضا **الصلاة العصر** وفي قاصتين ويكره التطوع بين الصلاتين
 لمن جمع بينهما اما ما كان ارماساً ولو ركعتي الظهر لم يكره ما برضى عنهما
 ولم يصل سهماً شياً وفي الوجيز اما في سنة الظهر الرابعة اذا صلاها لا تقبل
 ولا يعيد الاذان اذا اشتغل بها وان كان التاخير لصلاة العصر من الامام

في اليوم الثاني من ايام الحج
 روي انه النبي صلى الله عليه وسلم
 فعل هكذا وانما يقدم الخطبة لان
 الناس بعد الصلاة يشتغلون
 بالزجاج الى الموقف فلا يستمعون
 الخطبة ولا ينتظر لذلك الاشد منه
 فليكونوا واقصود من هذه الخطبة
 بيان كيفية الجمع بين الصلاتين
 وتعليم الناس وانما يحصل لهم ذلك
 بالتقدم على الصلاة ثم بعد فراغها
 يقيم المؤذن اذاناً للصلاة فيصلي
 بهم الامام الظهر ثم بعد فراغها
 يقيم المؤذن اذاناً ثانية فيصلي
 بهم العصر في وقت الظهر والحاصل
 انه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت
 الظهر باذان واحد واذانيتين
 وانما تنص على اذان واحد لان الاذان
 لا اعلام بدخول الوقت وقد جمع
 اذنت واحد فيكفيها اذان واحد
 بخلاف الاقامة فانها للشرع في
 صلاة اخرى بعد الاولى فلذلك
 يقيم لها اذانيتين وفي الاذان
 يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد الاذان فيؤد بها ثم يقيم
 للعصر من غير اعادة الاذان فيؤد
 بها لا انه يوالي بين الاذانيتين
 كما قد يتوهم وبسم الامام القرأة
 وجوباً بينهما اي الصلاتين لا
 يجزئ فيها الا انما صلاتا تأنها
 خلاف صلاة الجمعة والعيدن
 ويكره للامام والمأموم ان
 يشتغل كل واحد منهما بالسن اي
 سنة الظهر البعيدة وسنة العصر
 القبلية وكذا يكره التطوع اي
 الاشتغال به ارشى آخر غير
 الصلاة من اكل وشرب وغيرها
 بين الصلاتين فان اشتغل اي
 الامام بينهما بسلاة او شئ اى
 عمل اخر غيرهما مما بعده فصلاً
 ولو بعد ما عصا وكان ذلك
 بحيث يقطع نية الاذان اعطى اي
 الاذان قبل الاقامة واعادها
 ايضا الصلاة العصر وفي قاصتين
 ويكره التطوع بين الصلاتين لمن
 جمع بينهما اما ما كان ارماساً
 ولو ركعتي الظهر لم يكره ما
 برضى عنهما ولم يصل سهماً شياً
 وفي الوجيز اما في سنة الظهر
 الرابعة اذا صلاها لا تقبل ولا
 يعيد الاذان اذا اشتغل بها وان
 كان التاخير لصلاة العصر من
 الامام

الحرم

لا يكره للامام ان يشتغل بالسنن والنفائيل بينهما الى ان يدخل الامام في صلاة العصر
 كذا في الحديث عن ابي حنيفة وفي خزانة الاكل للوقوف تأخير العصر عن الظهر والعشاء
 عن المغرب من جهة الامام لا يكره للامام ان يصلي ركعتين بينهما انتهى **ان كان**
الامام مقيماً والقوم سفراً في وقت اخم اي الامام الصلاة وانهم معه **المسافر**
المسافر اي **ان كان مسافراً** قصر الصلاة وقصر معه المسافر في وقت المغرب **ان كان**
المسافر اي **ان كان مسافراً** قال الله تعالى **الحج** اي لمن صلى بعد من المقيمين
انما صلاتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا يجوز للمقيم ولو كان اماماً ان يقصر
الصلاة لوجوب القصر على المسافر فقط ولا يجوز للمسافر ان يقتدى به اي بهذا
 المقيم **ان قصر الصلاة** فان فعل بطلت صلاة الخليفة قال الفارسي فومسكسرها فاضل
 لا بد من معرفته ان امام مكة لوام الحاج في صلاة الظهر والعصر فان كان مقيماً
 بهم صلاة المقيمين ويصلي العصر في وقت الظهر فالامام عند ابي حنيفة شرط في جواز
 جواز الجمع بين الصلاتين ما القصر ليس بشرط جواز الجمع وان كان مسافراً يصلي صلاة
 المسافرين ويقول لا اهل مكة انما صلاتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا يجوز للامام
 مكة ان يقصر الصلاة اذا لم يكن مسافراً ولا الحاج ان يقتدى به اذا كان يقصر الصلاة
 قال الشيخ الامام شمس الدين الحلواني كان القاضي الامام ابو علي النسفي يقول العجب
 من اهل الموقف انهم يتابعون امام مكة في قصر الظهر والعصر بعرفات ومنهم من
 مكة في سحان فاني استجاب واني يرجى لهم الخير وصلاتهم غير جازية قال شمس
 الأئمة الحلواني كنت مع اهل الموقف فاعتزلت وصليت كل صلاة في وقتها كما هو
 مذهب ابو حنيفة وارصيت بذلك اصحابي واخواني والجهالة يقصرون معه وقد
 سمعنا ان امام مكة يتكلف لذلك ويخرج مسيرة السفر ثم يأتي عرفات ويقصر
 بهم فلو كان هذا كان القصر جائزاً ولو كان بخلافه لا يجوز فيجب الاحتياط فيه
 انتهى **ويكره التفتل بعد اداء صلاة العصر ولو كان في وقت الظهر** حتى القنينة في
 اخراج صلى الظهر والعصر يوم عرفه في وقت الظهر فليس له ان يتنفل بعد ما صلى
 العصر انتهى لو وانقضى يوم عرفه يوم الجمعة لا يصح اداء الجمعة بعرفه اتفاقاً لانه
 غير مصر ولا يتم خلاف من كان حياً في سنة في حله ان خالته ولو قفلة الجمعة

عنه لا يكره ان يصلي ركعتين بينهما انتهى
 ان كان المسافر قصر الصلاة وقصر معه المسافر في وقت المغرب
 ان كان المسافر قال الله تعالى الحج اي لمن صلى بعد من المقيمين
 انما صلاتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا يجوز للمقيم ولو كان اماماً ان يقصر
 الصلاة لوجوب القصر على المسافر فقط ولا يجوز للمسافر ان يقتدى به اي بهذا
 المقيم ان قصر الصلاة فان فعل بطلت صلاة الخليفة قال الفارسي فومسكسرها فاضل
 لا بد من معرفته ان امام مكة لوام الحاج في صلاة الظهر والعصر فان كان مقيماً
 بهم صلاة المقيمين ويصلي العصر في وقت الظهر فالامام عند ابي حنيفة شرط في جواز
 جواز الجمع بين الصلاتين ما القصر ليس بشرط جواز الجمع وان كان مسافراً يصلي صلاة
 المسافرين ويقول لا اهل مكة انما صلاتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا يجوز للامام
 مكة ان يقصر الصلاة اذا لم يكن مسافراً ولا الحاج ان يقتدى به اذا كان يقصر الصلاة
 قال الشيخ الامام شمس الدين الحلواني كان القاضي الامام ابو علي النسفي يقول العجب
 من اهل الموقف انهم يتابعون امام مكة في قصر الظهر والعصر بعرفات ومنهم من
 مكة في سحان فاني استجاب واني يرجى لهم الخير وصلاتهم غير جازية قال شمس
 الأئمة الحلواني كنت مع اهل الموقف فاعتزلت وصليت كل صلاة في وقتها كما هو
 مذهب ابو حنيفة وارصيت بذلك اصحابي واخواني والجهالة يقصرون معه وقد
 سمعنا ان امام مكة يتكلف لذلك ويخرج مسيرة السفر ثم يأتي عرفات ويقصر
 بهم فلو كان هذا كان القصر جائزاً ولو كان بخلافه لا يجوز فيجب الاحتياط فيه
 انتهى ويكره التفتل بعد اداء صلاة العصر ولو كان في وقت الظهر حتى القنينة في
 اخراج صلى الظهر والعصر يوم عرفه في وقت الظهر فليس له ان يتنفل بعد ما صلى
 العصر انتهى لو وانقضى يوم عرفه يوم الجمعة لا يصح اداء الجمعة بعرفه اتفاقاً لانه
 غير مصر ولا يتم خلاف من كان حياً في سنة في حله ان خالته ولو قفلة الجمعة

ثم يقول هو الله احد ماية مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وعلينا معهم ماية مرة الا قال الله تع
 يا ملائكتي اني قد غفرت لكم ما جزا عبيدي هذا سبحي واهلنتي وكبريتي وعطيتني اثني
 على وصلي على نبي اشهد رايا ملكتي اني قد غفرت له وشغفته في نفسه ولوسا لني
 عبيدي هذا الشقيقة في اهل الموقف رواه البيهقي وينبغي له ان يلي في الموقف ساعة
 نساؤه في الاثناء الدعاء ويعلمهم الامام المناسك وليجتهد الواقف في ان تقطع
 من عيبيه قطرات من الدعاء فانه كما قيل دليل الاجابة وينبغي ان يكون حاله
 وقوفه على طاهرة اي طاهرا رباطيا وليتبعه عن الحرام في الحله وشربه ولبسه
 وركوبه ونظره وكلامه وليحذر من ذلك كل الحذر وليجتهد في ان يصادف
 موقف النبي صلى الله عليه وسلم المتقدم بانه دليل هو الفجوة المستعيلة اي المرتفعة
 عند الضحرات السود عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل يمينك اذا استقبلت
 القبلة والبناء المربع عن يسارك بقليل وراه فان ظفرت ايها الواقف بموقفه
 الشريف فهو الغاية القصوى في الفضل والافتقار ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع
 الضحرات والاماكن التي بينها فعلى سهلها تارة وعلى جبلها اخري رجاءات
 تصادف موقف الشريف فيفاض عليك من بركاته قال الشيخ رشيد الدين نقلا
 عن الشيخ تقي الدين ولا تعلم في فضل هذا الجبل الذي يصعد الناس خبرا ثابته ولا غير
 ثابت وما يختص به الناس من الخصال على الوقوف عليه دون موقف النبي صلى الله
 عليه وسلم ودون مواقف غيره وقوفهم عليه قبل وقت الوقوف وايقادهم
 النيران عليه ليلة عرفة فندع تستلهم محظورا من اختلاط النساء بالرجال وانه
 احدث ذلك حين انقضت العلماء الامور بالمعروف والناهون عن المنكر فما
 شاء الله كان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى ثم شريط صحة الوقوف
 خمسة الشريط **الاول** الاسلام فلا يصح من كان كافرا لانه ليس من اهل العبادات الشريط
الثاني الاحلام فلا يصح الوقوف بدونه **الثالث** احتراز عن العبرة **الرابع** احتراز
 عن الفاسد **خمس** فائت احتراز عن الفات **فوق** وقف غير محرم اي مطلقا **السادس**
 بكرة ارجح فاسد وان لم يدر ما هي اتمام انعال الحج الذي فسد وقوف

اسان الامور

محرم ما يح فائت لم يصح وقوفه اي في هذه الوجوه كلها ولم يسقط عنه فرض الحج
 الشريط **الثالث** المكان وهو عرفة فلو اخطاه اي المكان بان وقف في غير عرفة
 اخطا او عدا جهلا او سينا نام **يجز** اي لم يصح وقوفه ولو كان وقوفه بطن عرفة
 بطن العين المهلة والرا المهلة وفتحها وهو الاشهر وبعد هانوت فها ثابث
 وهو راد باسفل عرفة وقف به الشيطان وقد قيل في تعيينه انه الوادي الذي بين
 العينين اللذين هما حد عرفة والعلمين اللذين هما حد المحرم من هذه الجهة ثم الله
 على عدم صحة الوقوف بعرفة ما رواه الطبراني في المعجم وقال على شرط مسلم من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال عرفة كلها موقف
 عن بطن عرفة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر وحكي الامام
 الزيلعي رضي الله عنه اجماع المسلمين على ذلك ثم اعلم ان حد عرفة **الاول** ينقضي
 الى جادة الطريف وحدها **الثاني** ينقضي الى حافات الجبل الذي والارض
 عرفات وحدها **الثالث** ينقضي الى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه
 القرية المذكورة على يسار مستقبل القبلة المشرفة اذا وقف بارض عرفات وحدها
الرابع ينقضي الى وادي عرفة المتقدم بانه شرط **الرابع** من الشريط اي شريط
 الوقوف **الوقت** اي الزمن الذي يصح فيه الوقوف **اوله** زوال الشمس من يوم عرفة
 وهو اليوم التاسع من ذي الحجة **واخره** طلوع الفجر الثاني من يوم النحر وهذا الاطلاق
 فيه بين الائمة الاربعة فالوقوف قبله ربهه عدم لانه عليه السلام وقف بعده عند
 الزوال وهذا بيان لاوله الوقت فخلا وقال من ادرك عرفة بليل فقد ادرك
 الحج ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج وهذا بيان اخر الوقت فلو ان الشريط
 الخامس **كيفية** اي الوقوف بعرفة في وقته المعتزلة ولو كان لحظية
 اي ساعة لغوية وهي اسم لقطعة من الزمن **وسوا** كان الواقف نائوبا
 للوقوف **اولا** لان الاحرام السابق جامع للافعال فاشترطت النية عنده
 لا عند كل فعل كالصلاة وسواء كان **عالم** بانه اي الحال الذي وقف فيه عرفة
او جاهلا به فيشترط فيه الحصول قال العلامة الزيلعي فان قيل هذا يشكل
 بالطول فانه لو طاف هاربا من عدد اربع اوطاف لم يجز من الطواف

لا يمتد في العبادات
 الايام في العبادات
 الايام في العبادات

في يوم الجمعة يوم النحر يوم النحر يوم النحر يوم النحر

لعدم النية فما الفرق بينه وبين الوقوف بعرفة حتى اخر تيممه مع الجهل بكونه
مرفعه ومع عدم النية الطواف قلنا الفرق بينهما ان الوقوف ركن العبادة وليس
عبادة مستقلة بنفسه ولهذا لا يتفقد به فواجب النية في اصل تلك العبادة يعني
عن اشتراط النية ولا يشترط تعيين الجهة كما قلنا في صوم رمضان ونقول ان
النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية في كل
جزء منه كالصلاة وغيرها والوقوف يوقي به في الاحرام من كل وجه فلا يحتاج فيه
الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل ويقع في الاحرام من وجه فيشترط فيه
اصل النية لا يشترط فيه تعيين الجهة عملا بالشبهين انتهى **نايما** كان **او يظن** **نايما**
مغيبا او غمى عليه محبونا ارعا فلا ادرك **سكنا** **مجتازا** اي ما رايها **او سرعا طايحا**
او سرعا محدا نايما اي يحدث اصغر **او جنبا او حائضا او نفسا ليل او نهارا**
اي بعد الزوال **واما القدر المرفوض** منه **ساعة لطيفة** لقوله عليه السلام الحج
عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه علفي تمام الحج عطف الوقوف
فاذا وقف بعد الزوال وانما من ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه علفي تمام الحج عطف الوقوف
اذا امتداد الوقوف الى الغروب واجب على من وقف نهارا كما اشار اليه بقوله
واما القدر الواجب علي من وقف نهارا اي الوقوف من حين وقوفه من
بعد الزوال **الى الغروب** اي غروب الشمس من ذلك اليوم لقوله عليه السلام ادفعوا
بعد غروب الشمس وهو امر مقتضاه الوجوب اما اذا وقف ليل فلا شيء
عليه لان وجوب الاستدامة المذكورة **عليه** من الاشر وهو الردي في النهار دون
الليل فتعي ما رآه على أصليا روي عنه عليه السلام من قوله من وقف بعرفة
ليلا او نهارا فقد ادى رك الحج قال الشيخ رحمه الله في منسكه ووقوف جزء من الليل
مع ذلك واجب صرح به في المحيط وعينه **ووضح** **احد وجه** ممن وقف نهارا
من ارض عرفة اي خارجها ولو عبيدا منها سواء كان خروجهم منها اختيارا
ولا ثم عاد اليها قبله اي الغروب واستمر بها الى ان غربت **نهارا** اي ذلك الخارج
كن لم يخرج منها من حيث انه لا جزاء عليه لتداركة الامتداد بعوده قبل
الغروب وهذا على الصحيح وسياتي له مزيد بيان ان شاء الله **واما** **سنة**

لو كان النية ركنية لكانت الوقوف ركنية لان ركن العبادة لا يتفقد بغيره
فانما النية ركنية لانها تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية في كل
جزء منه كالصلاة وغيرها والوقوف يوقي به في الاحرام من كل وجه فلا يحتاج فيه
الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل ويقع في الاحرام من وجه فيشترط فيه
اصل النية لا يشترط فيه تعيين الجهة عملا بالشبهين انتهى **نايما** كان **او يظن** **نايما**
مغيبا او غمى عليه محبونا ارعا فلا ادرك **سكنا** **مجتازا** اي ما رايها **او سرعا طايحا**
او سرعا محدا نايما اي يحدث اصغر **او جنبا او حائضا او نفسا ليل او نهارا**
اي بعد الزوال **واما القدر المرفوض** منه **ساعة لطيفة** لقوله عليه السلام الحج
عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه علفي تمام الحج عطف الوقوف
فاذا وقف بعد الزوال وانما من ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه علفي تمام الحج عطف الوقوف
اذا امتداد الوقوف الى الغروب واجب على من وقف نهارا كما اشار اليه بقوله
واما القدر الواجب علي من وقف نهارا اي الوقوف من حين وقوفه من
بعد الزوال **الى الغروب** اي غروب الشمس من ذلك اليوم لقوله عليه السلام ادفعوا
بعد غروب الشمس وهو امر مقتضاه الوجوب اما اذا وقف ليل فلا شيء
عليه لان وجوب الاستدامة المذكورة **عليه** من الاشر وهو الردي في النهار دون
الليل فتعي ما رآه على أصليا روي عنه عليه السلام من قوله من وقف بعرفة
ليلا او نهارا فقد ادى رك الحج قال الشيخ رحمه الله في منسكه ووقوف جزء من الليل
مع ذلك واجب صرح به في المحيط وعينه **ووضح** **احد وجه** ممن وقف نهارا
من ارض عرفة اي خارجها ولو عبيدا منها سواء كان خروجهم منها اختيارا
ولا ثم عاد اليها قبله اي الغروب واستمر بها الى ان غربت **نهارا** اي ذلك الخارج
كن لم يخرج منها من حيث انه لا جزاء عليه لتداركة الامتداد بعوده قبل
الغروب وهذا على الصحيح وسياتي له مزيد بيان ان شاء الله **واما** **سنة**

اي الوقوف **فالفصل** قبل الغروب الوقوف قال في الهداية هذا الاغتسال سنة وليس
بواجب ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيدين وعند الاحرام **والخطبة** بينهم
وموتها اي الخطبة **بعد الزوال** اي زوال الشمس من يوم عرفة **وقبل الصلاة**
اي صلاة الظهر **والجمع بين الصلاتين** اي صلاتي الظهر والعصر وقيل باستحبابهما كما
تقدم قال في السراج اذا وقف وقد نسي صلاة الظهر والعصر اجزاء **والتوجه** من
المسجد **الى الوقوف عقبه** اي الجمع من غير تأخير **والدفع** من عرفة مع **الامام** لدفعه بعد الغروب
لا قبله **وكونه** **اذا فاضله** اي من الامام وغيره من الولاة **تفنين في الحال** بعد الغروب
اي غروب الشمس **واما استحبابه** اي الوقوف **فالاكثر** من **الغلبة** **والدعاء** **والدعاء**
والاستغفار **والقنوع** **والخشوع** **وتقوية الرجا** اي غلبة الظن بقبول الدعاء **والوقوف**
بقرب الامام لمن تيسر له ذلك **وخلفه** بالقرب منه **والوقوف** **راكبا** **والوقوف**
بغيره مع الناس **والتوجه** **الى القبلة** حاله الوقوف **والاستعداد** اي
التهي للوقوف قبل وقته اي الوقوف اي قبل الزوال **والنية** اي نية الوقوف
ورفع اليدين حاله الدعاء **واثرا** **تكراره** اي الدعاء **ثلاثا** **واقتضاه** اي
الدعاء **وختمه** **بالحمد** **والصلاة** **على النبي صلى الله عليه وسلم** **والسود** اي في يوم عرفة
لمن توجبا اي تدر عليه ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صوم يوم عرفة يكفر
السنة الماضية والباقية وفيه ايضا عنه صلى الله عليه وسلم انه قال صيام يوم عرفة
على الله ان يكفر السنة التي قبلها والسنة التي بعدها وصيام يوم عاشوراء تسب على
الله ان يكفر السنة التي قبلها والحديث قبل كيف يكون السنة التي بعدها وهو
لم يفعل بعد اجيب معناه بحفظه عن الذنب في تلك السنة او يعطى من الثواب
بقدر ما يكون كفارة للسنة الماضية والقابلة اذا ذنب فيها وهذا في غير الكبار
والنظر للضعيف اي العاجز عن اداء المناسك كما هو ما مر بها معه قال في الفتح

فانما النية ركنية لانها تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية في كل
جزء منه كالصلاة وغيرها والوقوف يوقي به في الاحرام من كل وجه فلا يحتاج فيه
الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل ويقع في الاحرام من وجه فيشترط فيه
اصل النية لا يشترط فيه تعيين الجهة عملا بالشبهين انتهى **نايما** كان **او يظن** **نايما**
مغيبا او غمى عليه محبونا ارعا فلا ادرك **سكنا** **مجتازا** اي ما رايها **او سرعا طايحا**
او سرعا محدا نايما اي يحدث اصغر **او جنبا او حائضا او نفسا ليل او نهارا**
اي بعد الزوال **واما القدر المرفوض** منه **ساعة لطيفة** لقوله عليه السلام الحج
عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه علفي تمام الحج عطف الوقوف
فاذا وقف بعد الزوال وانما من ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه علفي تمام الحج عطف الوقوف
اذا امتداد الوقوف الى الغروب واجب على من وقف نهارا كما اشار اليه بقوله
واما القدر الواجب علي من وقف نهارا اي الوقوف من حين وقوفه من
بعد الزوال **الى الغروب** اي غروب الشمس من ذلك اليوم لقوله عليه السلام ادفعوا
بعد غروب الشمس وهو امر مقتضاه الوجوب اما اذا وقف ليل فلا شيء
عليه لان وجوب الاستدامة المذكورة **عليه** من الاشر وهو الردي في النهار دون
الليل فتعي ما رآه على أصليا روي عنه عليه السلام من قوله من وقف بعرفة
ليلا او نهارا فقد ادى رك الحج قال الشيخ رحمه الله في منسكه ووقوف جزء من الليل
مع ذلك واجب صرح به في المحيط وعينه **ووضح** **احد وجه** ممن وقف نهارا
من ارض عرفة اي خارجها ولو عبيدا منها سواء كان خروجهم منها اختيارا
ولا ثم عاد اليها قبله اي الغروب واستمر بها الى ان غربت **نهارا** اي ذلك الخارج
كن لم يخرج منها من حيث انه لا جزاء عليه لتداركة الامتداد بعوده قبل
الغروب وهذا على الصحيح وسياتي له مزيد بيان ان شاء الله **واما** **سنة**

ان كان يضعفه عن الوقوف والدعوات فالمستحب تركه انتهى **وعنه** من اظهر يوم
عرفه بعرفة ليتقوا على الدعاء كما كان له مثل اجرا الصائم وتبيل يكره الصوم في يوم
التروية ويوم عرفة اذا كان يضعفه قال في الفتح هي كراهة تنزيه اللهم الا
ان يسيئ خلقه فيوقعه في مخطور انتهى **والبروز للشمس** لما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال من صلى في يوم عرفة لم يمت حتى يلقى الله عز وجل ولا يضره
صوم يوم عرفة ولا يضره صوم يوم النحر ولا يضره صوم يوم النحر ولا يضره صوم يوم النحر
وذكر في حق الحاج ان كان لا يضعفه عن الوقوف والدعاء لما مر من البرزخ وان كان يضعفه

فانما النية ركنية لانها تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية في كل
جزء منه كالصلاة وغيرها والوقوف يوقي به في الاحرام من كل وجه فلا يحتاج فيه
الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل ويقع في الاحرام من وجه فيشترط فيه
اصل النية لا يشترط فيه تعيين الجهة عملا بالشبهين انتهى **نايما** كان **او يظن** **نايما**
مغيبا او غمى عليه محبونا ارعا فلا ادرك **سكنا** **مجتازا** اي ما رايها **او سرعا طايحا**
او سرعا محدا نايما اي يحدث اصغر **او جنبا او حائضا او نفسا ليل او نهارا**
اي بعد الزوال **واما القدر المرفوض** منه **ساعة لطيفة** لقوله عليه السلام الحج
عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه علفي تمام الحج عطف الوقوف
فاذا وقف بعد الزوال وانما من ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه علفي تمام الحج عطف الوقوف
اذا امتداد الوقوف الى الغروب واجب على من وقف نهارا كما اشار اليه بقوله
واما القدر الواجب علي من وقف نهارا اي الوقوف من حين وقوفه من
بعد الزوال **الى الغروب** اي غروب الشمس من ذلك اليوم لقوله عليه السلام ادفعوا
بعد غروب الشمس وهو امر مقتضاه الوجوب اما اذا وقف ليل فلا شيء
عليه لان وجوب الاستدامة المذكورة **عليه** من الاشر وهو الردي في النهار دون
الليل فتعي ما رآه على أصليا روي عنه عليه السلام من قوله من وقف بعرفة
ليلا او نهارا فقد ادى رك الحج قال الشيخ رحمه الله في منسكه ووقوف جزء من الليل
مع ذلك واجب صرح به في المحيط وعينه **ووضح** **احد وجه** ممن وقف نهارا
من ارض عرفة اي خارجها ولو عبيدا منها سواء كان خروجهم منها اختيارا
ولا ثم عاد اليها قبله اي الغروب واستمر بها الى ان غربت **نهارا** اي ذلك الخارج
كن لم يخرج منها من حيث انه لا جزاء عليه لتداركة الامتداد بعوده قبل
الغروب وهذا على الصحيح وسياتي له مزيد بيان ان شاء الله **واما** **سنة**

للمسلم

علي بن موسى العباسي
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

ای

10

لا تدرجت الاقاصه وانما
تلك في رتبة طبق
فقد اعطى الله فلا يجوز
الفاخر لا يملكه

بعد كمال ذي القعدة ثلاثين يوما ثم تبين لهم بشهادة مقبولة ان ذلك اليوم
الذي وقفوا فيه كان يوم النحر اي على مقتضى الشهادة فوقوفهم صحيح كذا في
كثير من الكتب لقوله عليه السلام وحجكم يوم تجزون جعلت الحج الوقت الذي
يقف فيه الناس بالجماعة **وعجم نام** اي كمال غير ناقص استحسانا ولا يلزمهم
القضا بخلاف ما اذا غلطوا في الصوم او في التضحية حيث يلزمهم القضا كما نص
عليه في المبسوط والفرق ان تدارك الحج في الغلط متعذر وتدارك الغلط في ما سواه
متيسر كذا في كتاب الفروق للامام المحمدي **ولا يقبل** الامام **هذه الشهادة** و
ان كانوا عدولا ويقول لهم قد تم حج الناس انهم فوارى منك الفارسي والقياس
ان لا يجوز كما اذا وقفوا في يوم الترمية قال شمس الايمه الحلواني ينبغي للقاضي
ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس ولا خير في شهادة تكلم به فيه
تبيين الفقهاء والفقه نابتة عن الله من يقظها وصورة هذه الشهادة ان يشهد
انهم راوا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه يوم العاشر من ذي
الحجة انتهى وجه الاستحسان ما روينا انه عليه السلام قال رعى نكلم يوم تعرفون وروينا
وحجكم يوم تجزون فقد جعل عليه السلام وقت الوقوف وقتا يقف اوتج فيه
الناس قال في البدايع والمعنى فيه من وجهين احدهما ما قال بعض مشايخنا ان هذه
شهادة قامت على النفي وهو نفي جواز الحج راكبا هذه على النفي باطله والثاني ان
شهادتهم جائزة مقبولة لكن وقوفهم جائز ايضا لان هذا النوع من الاشتباه مما
يغلب ولا يمكن الاحتراز عنه فلو لم يحكم بالجواز لوقع الناس في الحرج بخلاف ما اذا
تبين ان ذلك اليوم كان يوم الترمية لان ذلك نادر غاية الندره فكان ملحقا
بالعدم ولا يتم بهذا التأخير بنوعه على دليل ظاهر واجب العمل وهو وجوب الكمال
العدة اذا كان بالسماعة فعذرنا بالخطا فيه بخلاف التقديم فانه غير مبني على
دليل راسا فلم يعذرنا فيه نظيره اذا اشتبهت القبلة تنحى صلى الى جهة ثم
تبين انه اخطأ لم يجز لما قلنا كذا هنا انتهى **ولو وقفوا يوم الترمية** وهو اليوم
الثامن من ذي الحجة او يوم **الحادي عشر** على ظن انه يوم عرفة لا يجزى يوم لوقوفهم
في غير يومه لان ذلك مما يمكن التخطا واحتراز عنه وفيه اداء الطاعة والوقوف

وجه القيد بآية الصلاة
ولو لم يخفف صلى وترتبه
احكام

قبل دخوله وقتها وبعده بخلاف المسئلة الاولى ولو شهدوا اي الشهود عند الامام
عنه يوم عرفة برؤية الهلال في ليلة تكون الليلة عاشره الشهر فان بقي من الليل
مقدار ما يمكن ان يقف الامام مع عامة الناس او اكثرهم لزما ان يقبل هذه
الشهادة ويقف بالناس للمكانة الوقوف في وقتة وحينه وزمانه فان لم يقف
تجههم لانهم تركوا الوقوف في وقتة مع القدرة على ذلك وعليهم التخلل بفعل العرة
كما هو الحكم في ناسيت الحج وان لم يقف من الليل ما يمكنه الوقوف فيه مع عامة الناس
او اكثرهم لكنه اي الامام ومن اسرع معه من الناس يدرك الوقوف واما
المشاه واصحاب الثقل فلا يدركونه لم يفعل الحاكم بتلك الشهادة ويقف بالناس
من الغد وبعد الزوال لانه اذا تعذر الوقوف مع الناس صار كما منهم شهدوا بعد
مضي الوقت فلا يقبله وان كان بحاله يمكن ان يلحق الامام الوقوف قبل
النجم مع اكثر الناس فوقف مع اكثرهم اي الناس الا انه قد ترك ضعفه
الناس جاز وقوفهم لما مر وان لم يقفوا فقد قامت الحج لما ذكرنا فالمعنى
فيه الاعم الاكثر لا الاقل نفى الظن بلس لا ينبغي ان يقبل في هذه شهادة الواحد
والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان واما في القياس فيقبل فيه شهادة العدلين
واما التي تقبل فيه شهادة العدلين فبما ساء استحسانا اذا كان القوم يقدر
على الوقوف على امر رايه ومعناه ان الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف
بعرفة نهارا او محتاجون الى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين انتهى
ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رايهم وكان وقوفهم قبل الايام بيوم
لم يجز وقوفهم وعليهم ان يعيدوه اي الوقوف مع الامام لما ذكرنا من الحديث
وان لم يعيدوه فقد قامت الحج لان وقوفهم بعد رد الامام شهادتهم لا اعتبار
له واذا كان كذلك كان عليهم ان يحلوا بعرة وعليهم ان يقضوا الحج
الذي فاتهم من عام قابل ومن قلدهم في الوقوف حكمهم ولو وقف الشهود
مع الامام بعد ما ردت شهادتهم تم حجهم وهم وغيرهم في الحج سواء ولو شهد
عند الامام عدلان او عدولا على رؤية الهلال في اول العشر من ذي الحجة
فراي الامام ان لا يقبل ذلك حتى يشهد جماعة كثره وجمع عظيم ومنه

على رايه اي استمر على ما راي ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة اليهود وقف
 الناس والشهود ايضا اجزاهم اي وقوفهم قليل لان هذا امر يختلف فيه الفقهاء
ولو خالف الشهود ووقفوا قبله لا يجزئهم لما ذكرنا في منك الفارسي
 قال في الذبيحة وفي المتقي عن عمر بن ابي عمر عن محمد بن ابيه اذا قبل الحاج
 يريدونه مكة فابصر بعضهم هلال ذي الحجة فزد الامام بها دهم وعد
 الامام ذا القعدة ثلاثين يوما ووقف اليوم التاسع بعينه وهو اليوم
 العاشر في شهادة الشهود ووقف الشهود يوم النحر ولوان هؤلاء الشهود
 في الحج سوا وان استيقنوا ان هذا اليوم يوم النحر ولوان هؤلاء الشهود
 بعد ما راد الامام شهادتهم وقفوا بعين على ما راد عليه الهلال قبل
 وقوف الامام بيوم ولم يقفوا مع الامام من الغد فقد فاتهم الحج وعليهم
 ان يحلوا بعمره وعليهم الحج من قابل وبنه ايضا ولوان قوما من الحاج اذ هم
 اتوا الامام وشهدوا عنده في صبيحة عرفة اثم راد الهلال قبل عدد اثنلاثين
 بيوم وهذا اليوم يوم النحر وهم عدوك لا يقبل شهادتهم ووقف بالناس عليه
 الذي عنده ولو وقف معه هؤلاء الشهود اجزاهم وكذلك لو كانوا شهداء
 في اخر ليلة عرفة في ساعة ان طلب الامام المسلمين ان ياتوا عرفة فيقفوا بها
 ولم يدركوها حتى طلعت الفجر لا يقبل هذه الشهادة وان شهدوا بذلك في اول الليل
 او عشية اليوم الذي هو يوم عرفة في شهادتهم وكان الامام والمسلمون يقدرون
 على ان يمشوا الى عرفات حتى يتقوا بها قبل الامام شهادتهم والحاصل ان في كل
 موضع لو قبلت الشهادة لقات الحج على الكل فالامام لا يقبل الشهادة وان كن
 اليهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لقات الحج على البعض قبلت الشهادة انتهى
واعلم انه اذا كان بين الموضع الذي راي فيه الهلال وبين الذي لم ير فيه
 مسافة يسيرة فلا عبرة باختلاف المطالع بالاتفاق واما اذا كانت المسافة بين
 الموضعين كثيرة بحيث تختلف المطالع فاختلوا فيه ففي ظاهر الرواية لا عبرة
 باختلاف المطالع فيلزم بروية **اهل المغرب اهل المشرق واذا ثبت في مصر**
 من الامصار لم ساير الناس في ظاهر المذهب وعليه اكثر المشايخ وبه كان يفتي

الفقيه ابو الليث وشمس الائمة الحلواني وهو مختار صاحب التجديد والحاشي فيهم
 من المشايخ وقيل يعتبر اي اختلاف المطالع فيعتبر في **اهل كل بلد يطالع بلدهم**
 اي دون البلد الاخر وهذا اذا كان بينهما اي البلدتين مسافة كثيرة قال
 شارح الكثر والمجمع والتفايه الاشبه اعتبار المطالع وقال في الفتح والاختلاف
 الرواية احوط **وقدر الكثير بالشهر** هذا **صلي في بيات احكام المذنب**
 اعم من الواجب والسنة فاذا راي الشخص اي قارب من ذلقة سمعت بذلك لاجتماع
 الناس والازدلاف الاقتراب ومنه قوله تع ان له عندنا الزنبي وحين ما يجتمع
 جمعا لان ادم عليه السلام اجتمع بجوي عليها السلام ونها اي قريب منها وقيل للمجمع
 بين الصلاتين منها وتسمى بالمسعر الحرام واختلف فيه هل هو اسم لجملة المذنب
 او بعض منها قال بعض العلماء هو اسم لجملة وفي اكثر الروايات ان المسعر هو من
 سمي به لعني الاعلام فان المسعر المعلم فكل شئ علمته بعلمه فقد اشعرته **فان**
لو كان ذلك سبب له ان يغفل او قولها ان تيسر له ذكر وان يدخلها ما شيا
 احترامها لكونها من الحرم **داعيا بها احب وان ينزل بقرب جبل خرج** لما روي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف هناك وقال خذوا عني مناسككم وخرج بعض القاف
 وفتح الزاوية والمهلة في اخره وهو الجبل الذي عليه الميمنة وهو المسعر قاله ابن عمر
 رضي الله عنهما ولو كان المسعر الحرام من ذلقة كلها لقات فاذا ذكر الله في المسعر الحرام
 ولم يقبل عند المسعر الحرام وقال انكر ما في الاصح ان المسعر الحرام في المزدلفة لا غير المزدلفة
 انتهى وليكن نزوله بها **عن يمين الطريق او عن يساره ويكره النزول على الطريق**
 لما فيه من ابدا المار والتعرض لا بد انفسه ولا ينفرد عن الناس في النزول بل ينزل
 معهم كما في عرفة وليقل عند دخولها اللهم هذ جمع اسئلت ان تترقني جوامع
 الخير كله فانه لا يعطيه غيرك اللهم ربي المسعر الحرام ورب زمزم والمقام ورب
 البيت الحرام والمعجزات العظام اسئلك ان تطلع روح سيدنا محمد عليه افضل
 الصلاة وازكي السلام وان تصلي لي ذريتي وذريتي وتشرح صدري وتطهر
 قلبي وترزقني الخير الذي اسئلك ان تجعده لي في قلبي وان تغني جوامع الشر
 فانك ولي ذلك والقادر عليه **ويستحب ان يحل بالمجمع بين الصلاتين اي المغرب**

وهذا القول في المسعر الحرام
 وهو الذي عليه الميمنة
 وهو الجبل الذي عليه
 الميمنة وهو المسعر
 قاله ابن عمر رضي
 الله عنهما



هذا الجمع اي جمع مزدلفة الاخترام بالحج فلا يجوز لغير المهرم به ولا للحج بالعمرة واما ما ذكره المحققون من ان الاحرام لا يشترط لجمع المزدلفة فلا يظهر له وجه لتخصيم بان هذا الجمع جمع شرك ولا يكون شركا الا باحرام الحج وتقدم الوقوف بعرفة عليه سواء وقف ليلا او نهارا فلو جمع ثم وقف لا يجوز **والزمان** وهو ليلة المزدلفة والمكان وهو مزدلفة **والوقت** وهو وقت العشاء واختلف في اشتراطه قال حافظ الدين الشافعي في شرح المنظومة اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة ومحمد فيما اذا صلى المغرب بمزدلفة غيبوبة الشفق فمنهم من اعتبر شرط الجوارز المكان فقال بجزيه ومنهم من قال لا يجزيه وكان اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى فعليه لو ادعى المغرب في غير وقت العشاء بوجوبه بالعادة في وقتها ما دام الوقت قائما وفي المتقي لو صلاها بعد ما جازز المزدلفة جازز انتهى فعلى هذا ينبغي ان يفسر المكان بمزدلفة وما بعدها وما قبلها اي عرفات **فالزمان** اي المتقدم ببيان ليلة النحر اي طلوع فجره **والمكان** مزدلفة كلها حتى لوصل الصلوتين او احدهما قبل الوصول اليها اي المزدلفة بان صلاها في عرفة بعد الغروب او في الطريق ولم يحن طلوع الفجر اي فجر يوم النحر لم يجز اي ماداه من الصلوتين او احدهما قبل الوصول اليها ولا يجب عليه اعادةهما اذا صلى اليها اي مزدلفة ما لم يطلع الفجر فيقول ابي حنيفة ومحمد وزنر والحسن وقال ابو يوسف يجزيه ولا يعيد لانه صلاها في وقتها المعهود بخلاف ما اذا خان طلوع الفجر حيث يجب عليه ان يصلها حيث هو لضرورة اذ رآه وقت الصلاة وخوف فوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق او منى وهذا الاختلاف فيه فلو اعادة لم يعدها حتى طلع الفجر عادت اي العشاء الي الجوارز سقط عنه التقاطها اتفاقا الا انه ياتم تركه الواجب لانه يجب عليه تاخير المغرب والعشاء الى مزدلفة كما صرح به ابن دوي واليه ما لبعض المشايخ واختاره المحقق ابن الهمام وذهب بعضهم الى فرضيته كالترتيب بين الفريض وعليه مشي اكثر النزاع لكن الذي يظهر ان المراد بالفرض هنا هو الفرض العلي لانه ثابت بالدليل القطعي وفي منك القارسي قال المصنف في ههنا مسئلة لا بد من معرفتها وهو انه لو تقدم العشاء على المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم يعيد العشاء والظلم بعد العشاء حتى ان فجر الصبح عاد العشاء

بالعشاء قبل حركته اي قبله ولكنه ينبغي جماله لكونه اهون عليها **والوقت** اي يربطها بالعقال وهو الحبل الذي تربط به فان دخل وقت العشاء اذن المغرب اذ لا يقول عليه السلام لمن قال في وقت المغرب اما تصلي يا رسول الله الصلاة امامك اي وقتها وراك ثم بعد فرائض المغرب لا يشغل شيئا يشعبها العشاء بجماعة ايضا ولا يعيد الاذان ولا الاقامة لها اي العشاء بل يكفي باذان واحد واقامة واحدة وقال زفر باذان واقامتين وهو اختيار الطحاوي وابن الهمام قياسا على الجمع الاول لحديث جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلاها باذان واقامتين رواه مسلم ولا ينافي في صلاتها في وقت واحد بنعيم لكل واحد منهما كما اعتبار بالجمع الاول وبالقضاء لانه اقل ما يكفي به في القضاء ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم اذن للمغرب بجمع فاقام ثم صلى العشاء بالاقامة الاولى رواه مسلم والفرق بينه وبين الجمع الاول ان العشاء في رقبته والقوم حضور فلا تغرد بالاقامة واما العصر في عرفه فهو في غير رقبته فلا بد من الاعلام به ولا يتطوع بينهما لان ذلك يحصل بغير المولاه وعدم المولاه يقطع الجمع بل يصلي سنة المغرب على القول بعدم سقوطها وسنة العشاء والوتر بعدهما ولا يغفل بشيء آخر غير الصلاة بما يقطع نور الاذان كالاكل والشرب ونحوهما فان تطوع اي مطلقا او قسرا غل بشي اخر اعادة الاقامة للعشاء لا روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ثم تمشى ثم افراد الاقامة للعشاء دون الاذان خلافا لفرحيه يعيدها جميعا وقيل تعاود الاقامة في التطوع والاذان في التعشي والتقييد بالتطوع لاختراز عما لو اشتغل بغيره حيث لا يعيد الاذان اتفاقا كما صرح به في شرح الدرر والمجانة سنة مؤكدة في هذا الجمع اتفاقا وليس بشرط بخلاف جمع عرفه فلو صلاها اي المغرب والعشاء وحده جاز اي بخلاف ولكن الافضل اداؤها بجماعة والسنة اداؤها مع الامام كما في الحاوي وهذا هو المشهور في المذهب وعليه العمل وسرايط

هذا الجمع اي جمع مزدلفة الاخترام بالحج فلا يجوز لغير المهرم به ولا للحج بالعمرة واما ما ذكره المحققون من ان الاحرام لا يشترط لجمع المزدلفة فلا يظهر له وجه لتخصيم بان هذا الجمع جمع شرك ولا يكون شركا الا باحرام الحج وتقدم الوقوف بعرفة عليه سواء وقف ليلا او نهارا فلو جمع ثم وقف لا يجوز **والزمان** وهو ليلة المزدلفة والمكان وهو مزدلفة **والوقت** وهو وقت العشاء واختلف في اشتراطه قال حافظ الدين الشافعي في شرح المنظومة اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة ومحمد فيما اذا صلى المغرب بمزدلفة غيبوبة الشفق فمنهم من اعتبر شرط الجوارز المكان فقال بجزيه ومنهم من قال لا يجزيه وكان اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى فعليه لو ادعى المغرب في غير وقت العشاء بوجوبه بالعادة في وقتها ما دام الوقت قائما وفي المتقي لو صلاها بعد ما جازز المزدلفة جازز انتهى فعلى هذا ينبغي ان يفسر المكان بمزدلفة وما بعدها وما قبلها اي عرفات **فالزمان** اي المتقدم ببيان ليلة النحر اي طلوع فجره **والمكان** مزدلفة كلها حتى لوصل الصلوتين او احدهما قبل الوصول اليها اي المزدلفة بان صلاها في عرفة بعد الغروب او في الطريق ولم يحن طلوع الفجر اي فجر يوم النحر لم يجز اي ماداه من الصلوتين او احدهما قبل الوصول اليها ولا يجب عليه اعادةهما اذا صلى اليها اي مزدلفة ما لم يطلع الفجر فيقول ابي حنيفة ومحمد وزنر والحسن وقال ابو يوسف يجزيه ولا يعيد لانه صلاها في وقتها المعهود بخلاف ما اذا خان طلوع الفجر حيث يجب عليه ان يصلها حيث هو لضرورة اذ رآه وقت الصلاة وخوف فوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق او منى وهذا الاختلاف فيه فلو اعادة لم يعدها حتى طلع الفجر عادت اي العشاء الي الجوارز سقط عنه التقاطها اتفاقا الا انه ياتم تركه الواجب لانه يجب عليه تاخير المغرب والعشاء الى مزدلفة كما صرح به ابن دوي واليه ما لبعض المشايخ واختاره المحقق ابن الهمام وذهب بعضهم الى فرضيته كالترتيب بين الفريض وعليه مشي اكثر النزاع لكن الذي يظهر ان المراد بالفرض هنا هو الفرض العلي لانه ثابت بالدليل القطعي وفي منك القارسي قال المصنف في ههنا مسئلة لا بد من معرفتها وهو انه لو تقدم العشاء على المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم يعيد العشاء والظلم بعد العشاء حتى ان فجر الصبح عاد العشاء

كما

الى الجواز وهذا كما قال ابو حنيفة فمن ترك صلاة الظهر صلى بعدها تمسكاً وهو اذا
المكتوب لم يجز فاذا صلى السادسة عادت الى الجواز وعن ابي حنيفة اذا سفي
نصف الليل سقط القطر ونحوه المتقى لو صلاها بعد ما جازت المزدلفة جازت
صلى في الطريق بين عرفات والمزدلفة او كان يريد ان يقدر ان يصلي وليس له
محمل لا يصليها دون المزدلفة الا ان يجازي طلوع الفجر انتهى **واما الوقت** اي
للمصليتين **وقت العشاء** وتقدم ما فيه من الاختلاف واذا ثبت وجوب هذا
الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء فلو صلى المغرب في وقتها والمغرب في وقت
العشاء قبل ان ياتي المزدلفة اربعه ما جازها لم يجز به وعليه اعادتها كما تقدم
ما لم يطلع الفجر على قول ابي حنيفة رحمه الله وزعم الحسن ابن زياد وقال ابو يوسف
يجز به ولا يعيد لانه صلاها في وقتها المعبود الا ترى انه وقت لها في حق من لم يدفع
الي المزدلفة ولهذا لم يطلع الفجر الا بوسر بالاعادة ولو كانت في غير الوقت لو جئت
الاعادة ولكنه يكون ميبأ لتركه السنة ولنا حيث اسأله بن زيد رضي الله عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفه حتى اذا كان في سعي الوقت بالشعب
تلك فبالرخصة ولم يسفع الوضوء فقلت الصلاة يا رسول الله فقال الصلاة اما
ركب فلما جاز المزدلفة نزل فتوضي فاسفع الوضوء الحديث رآه البخاري ومسلم
ومعنى الصلاة اما مك اي وقتها اما مك اذا نفسها لا توجد قبل ايجادها وعند
ايجادها لا يكون امامه وقيل بعناه المصلي اما مك اي مكان الصلاة **فلو وصل**
الحاج الى المزدلفة قبله اي وقت العشاء لا يصلي المغرب بها حتى يدخل البيت
المناسك به غير واحد واعلم ان هذا الجمع يفارق جمع عرفه من وجوه الاول
ان هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفه فانه سنة او مستحب الثاني لا يشترط فيه
السلطان ولا نايبه الثالث لا يشترط فيه الجماعة بخلاف جمع عرفه فانه لا يصح
بدونها الرابع انه لا تسن له الخطبة بخلاف جمع عرفه الخامس انه باقائه واحدة
عند غير الامام زفر رضي الله عنه بخلاف جمع عرفه فانه باقائهم بعد
خروج الامام اي صلاة الجمع بالمزدلفة **من له المبيت بها** اي سنة موكله
عندنا وذكر في اختلاف المسائل وجوبه عن ابي حنيفة فيبيت بها تلك الليلة

منه
لا يصح
لأنه

منه
لا يصح
لأنه

الى

الى طلوع الفجر **مستغلاً فيها بالدعاء مثل ما اشتغل به بعرفه** ان تيسر له ذلك ولا يفيد
بما تيسر له من ذلك فعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أجمع تعد
ليلة القدر رآه ابو الفرج وينبغي احيا هذه الليلة بالذكر وال تلاوة والصلاة والتضرع
والخشوع والالتفات الى الله سبحانه وتعالى فيها جمعت شرف الزمان والمكان **وسا لاله**
ارضاء الخصوم في تلك الليلة فانه وعد لمن طلب ارضا الخصوم في تلك الليلة ان يرضى
عنه **ولا يتهاون في ذلك** فان الاجابة بوعوده فيها وان لا يخلف الميعاد فقد روي
ابن ماجه وغيره عن ابن عباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامة
اي الحاجين عتبة عرفة بالمغفرة فاجيب اني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني اخذ
المظلوم منه قال اي رب ان شئت اعطيت المظلوم من الجنة وغفرت لظالم فلم
يجب عنيته فلما أصبح بالمزدلفة اعاد الدعاء فاجيب اني ما سئل فغفرتك رسول الله
صلى الله عليه وسلم او قال فبسم نقال ابو بكر وعمر باي انت رامي ان هذه الساعة كانت
تضحك فيها الذي اضحكك اضحك الله منك قال ان وعد الله لا يليس لا علم الله
سبحانه وقد استجاب دعائي وغفر لامي اخذ الثواب فجعل يحثوه على ما سره يدعو
بالويل والتشور فاصحكني ما ريت من جزعه **فاما طلع الفجر يستحب له** اي الحاج ان
يصل صلاة الفجر بقليل بفتحين اي بشايبة ظلمة من انوار الليل من غير اسفار
لما ورد من فعله عليه السلام بها كذكر فهو مخصوص من قوله عليه السلام اسفروا بالفجر
فانه اعظم للاجر ولعل وجه تعجيلها فيها تغريه للوقوف بها والاستعداد للنزول
الي مني **مع الاسام** اي الخليفة او نايبه او غيره من الائمة ولو صلاها منفردا وحده
بما جاز **واذا فرغ منها اي الصلاة فالمستحب ان ياتي الامام والناس المشركين**
فيه اشارة الى ان اذا الصلاة به ليس بشرط وهو اي المشركين **المشركين**
عليه بنا اليوم ويقف اي الامام مستقبل القبلة ويقف الناس وراه لا تدام
فان الوقوف والامام افضل فان لم يتسرعن يمينه او يساره **ولا افضل ان يقف**
الامام على نفس فخرج ان المكنة والا اي واي لم يمكنه فمكنته اي يقف تحته
او يرفع يديه **ويستحب** ان يكون حاله وقوفه **داعياً** كذا النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
ويستحب ان يرفع يديه حالة الدعاء بسطاً يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيراً
بما علمه صلاة الفجر وقت الامامة العشر بوقت صلاة الفجر ووقت صلاة
الفجر يومه فانه صلاة الفجر وقت الفجر بعد الفجر في اول وقتها

منه
لا يصح
لأنه

اي جمرة العقبة ما خياني جميع الايام قيد لها اي ايام الرمي وهو يختار كثير من
 المشايخ كصاحب الهداية والكافي والبراهنج وغيرهم وهو المروي عن ابي يوسف
 روي عن ابراهيم بن الجراح قال دخلت على ابي يوسف في مرض موته وهو يقول
 بنفسه فقال لي ايما فضل ان ترمي الجمار ما شيا اراكيا قلت ما شيا قال اخطأت
 قلت اراكيا قال اخطأت ثم قال كل رمي بعده رمي فالفضل ان ترمي ما شيا
 وكل رمي ليس بعده رمي فالفضل ان ترمي راكبا قال فخرجت من عنده فسمعت
 الناعي قبل ان ابلغ الباب وفي رواية فما بلغت البيت حتى سمعت الصراخ عليه
 قال هذا الفتاوي وهذا يدل على ان المذاكرة في العلم افضل للطاعات في جميع الاحوال
 اذ هذه الحالة من ابي يوسف حالة الاستدراك والاهتمام بالبلغ الواسع
 فلم يترك شيئا افضل من هذه المسئلة وفي المتن المذكور العلم افضل من قيام ليلة كذا
 في السراج وقال ابو حنيفة ومحمد بن ابي بكر والفضل لما روي انه عليه السلام فعل
 كذبة وفي الظهيرية يستحب المشي الي الجمار وان ركب اليها فلا بأس به والمشى افضل
 انتهى وهذا هو المروي من فعله عليه السلام في غير جمرة العقبة يوم النحر فانه رماها
 راكبا وفي سائر الايام ما شيا على ما رواه غيره واحد من ائمة الحديث مصححا فتحصل
 ان في هذه المسئلة ثلاثة اقوال ورجح المحقق في فتح القدير ما في الظهيرية لان
 ادائها ما شيا اقرب الي التواضع والخشوع وخصوصا في هذه الزمان فان عامة
 المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا بد من الاذي في الركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه
 السلام راكبا انما هو اظهار غلبته ليقتدي به كطوافه راكبا وما في مقدمه الغزوي
 من انه يصلي ركعتين عند الجمرات بعد الدعاء الا في جمرة العقبة فانه لا يدعو ولكن
 يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الاحاديث المروية ولورماها
 اي الجمرة من فوق العقبة جاز اي صح رمية الا انه خلاف السنة وهذا ان وقع المحصى
 المرمي به في المرمي اي تحت الميل وما حوله من جهة بطن الوادي ومكة ومكة
 لا العقبة نفي شرح اكثر شيخنا رواله تفهيم الجمع برحمته والمري هنا
 هو ما تحت الميل بما يلي الطريق لا ما حوله من العقبة وبطن الوادي كما هو
 في الجهتين الاخريتين وان اوردتم ذلك ظاهر عبارة الزبلي تبعا للمصنف في الكافي

ساعة

ولصاحب

ولصاحب الهداية فيها حيث قال ولورماها من فوق العقبة جاز لان ما حوله موضع
 المنسك والافضل ان يكون من بطن الوادي لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله لم يوقف
 على العقبة رمي الحصا الي بطن الوادي اجزاء ذلك وخالف السنة كما يرشد الي ذلك
 تعليلا بن الهمام حيث قال وكان رجه اختياره عليه السلام لذلك يعني الرمي من بطن
 الوادي هو وجه اختياره لخصي الخذف فانه يتوقع الاذي اذا رموا من اعلاها من
 اسفلها فانه لا تجلو من سرور الناس فيصيبهم بخلاف الرمي من اسفل الرمي من اسفل
 مع المارين من فوقها ان كان انتهى فهذا صريح في ان المراد بالرمي من اعلاها
 ان يقف الرامي عليها ويرمي الي الاسفل والا لو كان المراد ان يرمي في حمله الوادي
 فيه لما كان صحيحا كذا قاله بعضهم وينافيه تعليلاهم بان ما حوله موضع المنسك فانه
 يقتضي جواز الرمي فيه انتهى كلامه اقول لعل المراد من قوله من قال لان ما حوله موضع
 المنسك اي الرمي في حمله الوادي وهو اذا لم يكن قد رماها من اعلاها بل من بطن الوادي
 العيف حيث قال جمع العلماء على انه من حيث رماها جاز سواء استقبلها او جعلها عن
 يمينه او يسارها او رماها من فوقها او اسفلها او وقف في وسطها لان ما حوله موضع المنسك
 لكنه ترك الافضل انتهى وما يوجب ذلك قول الشيخ العلامة ابن حجر المكي في فتاواه نقلا عن
 الارزقي الذي هو امام الناس وقد رتبهم في المناسك وما يتعلق بها وكانت الجمرة
 اي الجمرة اي جمر العقبة زائلا عن محلها ازاها جهال الناس بمرمهم الحصى وغفل عنها
 حتى ارتخت عن موضعها شيئا يسيرا ومن فوقها فزادها بعض رسل المتوكل العباسي الي
 موضعها الذي لم تزل عليه وبنا من ورانها جدار اعلاه عليها وسجدا متصلا بذكر الجدار
 ليلا يصل اليها من يريد الرمي من اعلاها انتهى فهذا مما يشهد بان لو كان فوق
 العقبة ر الجدار موضع وقوع الحصى لمامكن رسول المتوكل العباسي ان يجعله سجدا
 مع توفرا كما بر العلماء وصولة الدين اذ كان هذا ما ظهر للعبد في هذه المسئلة من
 المقال والله اعلم بحقيقة الحال **وكره** اي الرمي من فوق العقبة لكون الرمي من فوق
 بخلاف السنة **ويستحب ان يكون بينه اي الرامي وبين الجمرة اي موضع وقوع الحصى**
خمس اذرع فاكتر لان ما دون ذلك يكون وصفا وهو لا يجوز اذ هو خارج عن خلاف
 الوادي انما كان في رمية روي ان جماعة قالوا العبد لم يجد رمية الا اناسا يرمونها من فوق
 فوق اعلا الوادي فقال عمن هذا والذي لا اله الا الله فقام في ذلك انه عليه السلام في النبوة

الذي هو قوله الفاعل
 بالاعلان في صاحب
 الهداية والافضل ان يكون
 الرمي من بطن الوادي

الضعيف

الحلق والتقصير في وقت المعين له التحلل فيباح له به اي الحلق والتقصير جميع ما
 كان خطر عليه بالاحرام من الطيب وقتل الصيد وليس المخيط وخبره **الا الحام**
رد واعيه فان لم يباح له بالحلق لم يتوقف حمله على الاثبات **بالطواف** اي الطواف
 الزيارة وهذا ان وجد بعد الحلق والا اي وان لم يوجد بعد الحلق وانما
 وجد قبله لم يجله **النساء** ايضا كغيرها من المنظومات ففي الجوهره شرح القدر
 ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يجله له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطاف
 كذا في الكرخي انتهى فاذا دان الطيب حكمه حكم الجماع نفيا وانما تأويل الحاصل
 انه لا يحصل التحلل عندنا الا بالالحلق او ما يقوم مقامه فاذا فرغ من **الركعة**
والذبح والحلق في يوم النحر فالافضل له ان يطوف للفرض في يومه ذلك
 وهذا باتفاق العقلاء ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه عليه السلام افاض يوم النحر
 ثم رجع وصلى الظهر ثم رجع وقوله عليه السلام ايام النحر ثلاثة افضلها اولها وكان
 ابن عمر ايضا يفيض يوم النحر ثم رجع ويصلي الظهر ثم رجع وذكر ان النبي عليه السلام
 فعله قال ابن الضيافي منك راعى ان الاعمال المشروعة في يوم النحر اربعة ركني
 حرة العقبة ثم ذبح الهدي ثم الحلق ثم الذهاب الى مكة لطواف الزيارة
 وهي علي هذا الترتيب واجبة فلو خالف يلزمه دم **والا** اي وان لم تيسر له الطواف
 في يوم النحر ففي اليوم الثاني **او الثالث** اني ليا لها ثم **لا فضيلة** بعده ذلك بل
الكراهة بالاتفاق وهي عند ابي حنيفة تحريمه وعندهما تنزيهه **والدم**
 وهذا اذا كان بلا عذر **فادخل المسجد الحرام** كن باب السلام وهو افضل من غيره
بداء بالطواف بالبيت الشريف ولا يشتغل بتحية المسجد ولا بشي اخر **فيطوف سبعة**
اشواط بلا رمل فيه ولا سعي بعده لان السعي لم يشرع الا مرة والرملة ما شرع
 الا مرة في طواف بعده سعي هذا ان كان **تدبرا** اي الرمي والسعي بعد
 اذا طواف **كامل** ولو نكلا ففي السراج ولو طاف تطوعا في احرام الحج وسعي بعده
 لم يجب عليه السعي في طواف الزيارة فلو اتفق انه طاف للقدم جنباً او بعد
 رمل فيه سعي بعده لا يعتد بما اتى به من الرمل في هذا الطواف والسعي بعده
 ويعيدها في الجنابة حتما وفي الحديث ندبا فان لم يجد السعي فعليه دم في الجنابة

في يوم النحر في وقت المعين له التحلل فيباح له به اي الحلق والتقصير جميع ما كان خطر عليه بالاحرام من الطيب وقتل الصيد وليس المخيط وخبره الا الحام رد واعيه فان لم يباح له بالحلق لم يتوقف حمله على الاثبات بالطواف اي الطواف الزيارة وهذا ان وجد بعد الحلق والا اي وان لم يوجد بعد الحلق وانما وجد قبله لم يجله النساء ايضا كغيرها من المنظومات ففي الجوهره شرح القدر ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يجله له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطاف كذا في الكرخي انتهى فاذا دان الطيب حكمه حكم الجماع نفيا وانما تأويل الحاصل انه لا يحصل التحلل عندنا الا بالالحلق او ما يقوم مقامه فاذا فرغ من الركعة والذبح والحلق في يوم النحر فالافضل له ان يطوف للفرض في يومه ذلك وهذا باتفاق العقلاء ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه عليه السلام افاض يوم النحر ثم رجع وصلى الظهر ثم رجع وقوله عليه السلام ايام النحر ثلاثة افضلها اولها وكان ابن عمر ايضا يفيض يوم النحر ثم رجع ويصلي الظهر ثم رجع وذكر ان النبي عليه السلام فعله قال ابن الضيافي منك راعى ان الاعمال المشروعة في يوم النحر اربعة ركني حرة العقبة ثم ذبح الهدي ثم الحلق ثم الذهاب الى مكة لطواف الزيارة وهي علي هذا الترتيب واجبة فلو خالف يلزمه دم والا اي وان لم تيسر له الطواف في يوم النحر ففي اليوم الثاني او الثالث اني ليا لها ثم لا فضيلة بعده ذلك بل الكراهة بالاتفاق وهي عند ابي حنيفة تحريمه وعندهما تنزيهه والدم وهذا اذا كان بلا عذر فادخل المسجد الحرام كن باب السلام وهو افضل من غيره بداء بالطواف بالبيت الشريف ولا يشتغل بتحية المسجد ولا بشي اخر فيطوف سبعة اشواط بلا رمل فيه ولا سعي بعده لان السعي لم يشرع الا مرة والرملة ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي هذا ان كان تدبرا اي الرمي والسعي بعد اذا طواف كامل ولو نكلا ففي السراج ولو طاف تطوعا في احرام الحج وسعي بعده لم يجب عليه السعي في طواف الزيارة فلو اتفق انه طاف للقدم جنباً او بعد رمل فيه سعي بعده لا يعتد بما اتى به من الرمل في هذا الطواف والسعي بعده ويعيدها في الجنابة حتما وفي الحديث ندبا فان لم يجد السعي فعليه دم في الجنابة

ولا شئ عليه في الحديث واما الرمل فيمن اعلاه في الوجهين ولو لم بعده لاشئ عليه
والا اي وان لم يقدمهما **فعلما** اي الرمل في طواف الفرض والسعي بعده **واقدم**
 السعي اي بعد طواف القدر **لا الرمل** اي بان لم يرمل فيه **سقط** عنه الرمل لان الرمل في الطواف
 بخلاف عكسه اي بخلاف ما لو اذا قدم الرمل في طواف القدر ولم يقدم السعي بعده لانه لو كان يكون بعد
 حيث لا يسقط عنه السعي وجب عليه ادائه بعد طواف الفرض **واما الاضطباع** كذا ذكره في
فاسقط عنه في هذا الطواف **مطلقا** اي سواء كان سعي قبله او بعده لا بشئ
 او غير لا بس رهل يسن في حقه التشبه وان كان لا بشئ قال الشيخ رحمه الله في منكره
 الكبير رهل يسن الاضطباع للابس المخيط قاله في البحر انه لا يسن في طواف الزيارة
 لانه قد تحلل من احرامه وليس المخيط والاضطباع في حالة بقا الاحرام انتهى ثم
 قال وهذا ظاهر ويكن من لبس المخيط لعذر رهل يسن في حقه التشبه به لم اجز عن
 اصحابنا فيه شيئا وذكر بعض النسا فعبدان الاضطباع انما لم يسن لمن لم يلبس المخيط
 اما من لبسه من الرجال فيتعذر في حقه الاثبات بالسنة وذكر بعضهم قد يقال
 يشرع له جعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن وطرفه على الايسر وان كان المنكب
 مستورا بالمخيط للعذر قال في عدة المناصب وهذا لا يبعد لما فيه من التشبه بالاضطباع
 عند العجزة عن الاضطباع وان كان غير مخاطب به فيما يظهر انتهى **ثم بعد الفراغ منه**
 من الطواف **صلى ركعتيه عند المقام** ان تيسر وهو الافضل اوعيه من المسجد الحرام لان
 ختمه كل طواف بركتين فرضا كان الطواف او نفلا **ثم** بعد انما هما **خرج للسعي**
 بين الصفا والمروة **ان لم يكن قدومه في سعي كما مر** واعلم ان السعي هو بعد هذا
 الطواف لانه واجب والواجب يترب بعد الفرض لكن لما كان هذا يوم فيه جمع كل
 المناسك رخص في تقديمه بعد طواف القدر ومن شرط جواز تقديمه مع طواف
 القدر ان يكون في اشهر الحج والافضل ما خيم الي هذا الطواف كذا في الشرح **فاذا طاف**
 كله وكذا اذا طاف اكثره لما تقدم **حمله النساء ايضا** اي الاستماع بهن مطلقا لقوله
 عليه السلام اذا طفتم بالبيت حلان كنتم ولا جماع الامة على ذلك ثم اعلم ان المحلل هو الحلق
 دون الطواف وانما تاخر عمله الي ما بعد الطواف فاذا حصل عمل الحلق عمله وهذا
 كالطلاق الرجعي اخر عمله الي انقضاء العدة حاجته الي الاسترداد فاذا انقضت

في يوم النحر في وقت المعين له التحلل فيباح له به اي الحلق والتقصير جميع ما كان خطر عليه بالاحرام من الطيب وقتل الصيد وليس المخيط وخبره الا الحام رد واعيه فان لم يباح له بالحلق لم يتوقف حمله على الاثبات بالطواف اي الطواف الزيارة وهذا ان وجد بعد الحلق والا اي وان لم يوجد بعد الحلق وانما وجد قبله لم يجله النساء ايضا كغيرها من المنظومات ففي الجوهره شرح القدر ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يجله له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطاف كذا في الكرخي انتهى فاذا دان الطيب حكمه حكم الجماع نفيا وانما تأويل الحاصل انه لا يحصل التحلل عندنا الا بالالحلق او ما يقوم مقامه فاذا فرغ من الركعة والذبح والحلق في يوم النحر فالافضل له ان يطوف للفرض في يومه ذلك وهذا باتفاق العقلاء ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه عليه السلام افاض يوم النحر ثم رجع وصلى الظهر ثم رجع وقوله عليه السلام ايام النحر ثلاثة افضلها اولها وكان ابن عمر ايضا يفيض يوم النحر ثم رجع ويصلي الظهر ثم رجع وذكر ان النبي عليه السلام فعله قال ابن الضيافي منك راعى ان الاعمال المشروعة في يوم النحر اربعة ركني حرة العقبة ثم ذبح الهدي ثم الحلق ثم الذهاب الى مكة لطواف الزيارة وهي علي هذا الترتيب واجبة فلو خالف يلزمه دم والا اي وان لم تيسر له الطواف في يوم النحر ففي اليوم الثاني او الثالث اني ليا لها ثم لا فضيلة بعده ذلك بل الكراهة بالاتفاق وهي عند ابي حنيفة تحريمه وعندهما تنزيهه والدم وهذا اذا كان بلا عذر فادخل المسجد الحرام كن باب السلام وهو افضل من غيره بداء بالطواف بالبيت الشريف ولا يشتغل بتحية المسجد ولا بشي اخر فيطوف سبعة اشواط بلا رمل فيه ولا سعي بعده لان السعي لم يشرع الا مرة والرملة ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي هذا ان كان تدبرا اي الرمي والسعي بعد اذا طواف كامل ولو نكلا ففي السراج ولو طاف تطوعا في احرام الحج وسعي بعده لم يجب عليه السعي في طواف الزيارة فلو اتفق انه طاف للقدم جنباً او بعد رمل فيه سعي بعده لا يعتد بما اتى به من الرمل في هذا الطواف والسعي بعده ويعيدها في الجنابة حتما وفي الحديث ندبا فان لم يجد السعي فعليه دم في الجنابة

عمل الطلاق عمله فبان من نفي الحج تحللات الاول الحلق او التقصير وتأثيره
فيما عدا النساء والطواف وتحليل بها النساء ايضا لكنه بسبب الاول بدليل انه
لنوم يحلق حتى طاف للزيارة لم يحلق شيء حتى يحلق واما السعي فلا دخاله في
التحليل قال في النجدة فاذا طاف طواف الزيارة كله او اكثره حلله النساء بالطواف
دون السعي حتى لو واقع النساء قبل السعي ثم سعي بعده اجزاه ولا سعي عليه
السعي غير موثت والاصل ان تباينه به بعد طوافه معتد وقد وجد **فاد** في
منه اي الطواف كله **رجع اليه صلى الله عليه وسلم** كما صرح به في البحر الزاخر واليه يشير
كلام الاصحاب رضي الله عنهم **وقيل** يصلي الظهر **مكة** قال المحقق ابن الهمام
وهو الاول لان الاحاديث مختلفة في حكاية عوده عليه السلام اليه في يوم
النحر بعد الطواف هل كان قبل صلاة الظهر بمكة او بعدها ففي بعضها انه صلى
الظهر يعني وفي بعضها انه صلاها بمكة وهذا في الكتب والاول في مسلم ولا شك
ان احدا خبرين وهم واذ انما صارنا فلا بد من صلاة الظهر في احد المكانين فنجي
في مكة في المسجد الحرام اولي بثبوت مضاعفة الغرض فيه انتهى قال العلامة الزبيدي
في هذا الاختلاف راجع الي (نه صلى الله عليه وسلم) يتكرر منه العود الي البيت فركب
كل واحد ما وقع عنده كما اختلفوا في وقت احرامه صلى الله عليه وسلم وبويده ذلك
ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت ايام نبي
ويبلغ ان لا يترك صلاة الجماعة مع الامام بمسجد الحبيب ويكن من الصلاة فيه
امام المنارة القديمة المتصلة بالقبلة فيصلي في محرابها فانه بنى في موضع اجد
كانت هناك وكان يصلي عندها النبي صلى الله عليه وسلم وهي موضع محراب القبلة الان
وفيه قبلة آدم وقيل دفن فيه سبعون نبيا وصلى فيه خمسة وسبعون نبيا وعن
ابي هريرة رضي الله عنه لو كنت اسرا من اهل مكة ما لي على سبت حتى اتي
مسجد الحبيب فاصلي فيه **والسنة ان يبيت** يعني ليالي ايام **الري فلو بات في**
غيرها بان بات في مكة ارضي غيرهما ولو اقام مدا جاز **وكره** له ذلك لشكره السنة
ولا شيء عليه اي بواجب من الحج لعدم وجوبه بترك السنة قال في الينا شيخ اذا
فرغ من الطواف يرجع من ساعته الي منى ويبعث بها فان بات بمكة فقد ادا

والسنة ان يبيت
يعني ليالي ايام
الري فلو بات في
غيرها بان بات في
مكة ارضي غيرهما
ولو اقام مدا جاز
وكره له ذلك
لشكره السنة
ولا شيء عليه
اي بواجب من الحج
لعدم وجوبه بترك
السنة قال في الينا
شيخ اذا فرغ من
الطواف يرجع من
ساعته الي منى ويبعث
بها فان بات بمكة
فقد ادا

ولا شيء عليه سوا كان من اهل السقاية او غيرهم وفي الهداية ويكره ان لا يبيت
بمنى ليالي الري لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وعمر رضي الله عنه كان يهر
يوجد على تركه المقام بها ولو بات في غيره معتد الا بغيره شيء عندنا انتهى
وفي السراج الوهاج وروي ان العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان
يرخص له في البيتوته بمكة ليالي منى فخص له في ذلك انتهى ثم سنة البيت
بمنى يحصل بكنونته فيها اكثر الليل فلو اتي بمكة ليلا وطاف مثلاً رجع الي منى
قبل نصف الليل فبات بها جاز ولا يجوز له ان يهرج عن منى لياليها وانما عليه ان
لا يبيت الا بها اشار الي هذا الطحاوي في شرح معاني الآثار ثم **اذا كان اليوم**
الحادي عشر من الشهر وهو ثانيا في ايام النحر **خطب الامام خطبة واحدة بعد**
صلاة الظهر لا يجلس فيها الخطبة اليوم السابع بمكة بقتلتها بالتكبير ويحمد الله
ويشكره ويشني عليه ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم **ويعلم الناس احكام الري والنحر**
الاول والنحر الثاني ويعلمهم ما بقي من **امور المناسك** كالنزول بابل والسعي
وطواف الصدد وغير ذلك **وترك هذه الخطبة غفلة عظيمة** فانها من الخطب المسنونة
في الحج عندنا وهي اخرها وقد كانت الناس تركوها مدة من الزمن واما الان صارت
تقام بالحج والجدد على ذلك **ويجمع** بشد يد اليم اي يصلي الجمعة عند اي حنيفه وارجب
يوسف خلافا لمحمد **منى** اي ايام الموسم **اذا كان فيها امير مكة** شرفا الله تعالى
اي المولى عليها من قبل السلطان وسوا كان من اهلها **ولا اير** امير **الحجاز** كالشريف
الآن حفظه الله تعالى وادام ايام عدالتهم **والخليفة** وهو السلطان نفسه **واما امير الموسم**
اي امير الحجاج **علي مكة** بان جعله السلطان عاملا او اميرا فيها ثم صحته الجمعة
عندها يعني في ايام الموسم لانها تتمم ولذا لا تصح في غير ايام الموسم وقيل تصح
في جميع ايام السنة **واما العيظ فلا يصلي بها** اي منى **اتفاقا** بل اجماعا كما نقله
شارح اصله لا اشتغال الناس فيه باسور الحج كذا في شرح المنية للعلامة الحلبي
ثم اعلم ان ري الحجاز واجب عندنا بحج بتركه القضا في ايامه والدم وايام اربع الري كما هي في
الري اربعة الاول منها وهو العاشر من ذي الحجة **مخرج خاص ولا يجب فيه** والقبلة وغيره
اي اليوم الاول **الري جمعة العقبة** فقط واليومان بعده اي اليوم الاول

ولا شيء عليه سوا كان من اهل السقاية او غيرهم وفي الهداية ويكره ان لا يبيت
بمنى ليالي الري لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وعمر رضي الله عنه كان يهر
يوجد على تركه المقام بها ولو بات في غيره معتد الا بغيره شيء عندنا انتهى
وفي السراج الوهاج وروي ان العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان
يرخص له في البيتوته بمكة ليالي منى فخص له في ذلك انتهى ثم سنة البيت
بمنى يحصل بكنونته فيها اكثر الليل فلو اتي بمكة ليلا وطاف مثلاً رجع الي منى
قبل نصف الليل فبات بها جاز ولا يجوز له ان يهرج عن منى لياليها وانما عليه ان
لا يبيت الا بها اشار الي هذا الطحاوي في شرح معاني الآثار ثم اذا كان اليوم
الحادي عشر من الشهر وهو ثانيا في ايام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد
صلاة الظهر لا يجلس فيها الخطبة اليوم السابع بمكة بقتلتها بالتكبير ويحمد الله
ويشكره ويشني عليه ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس احكام الري والنحر
الاول والنحر الثاني ويعلمهم ما بقي من امور المناسك كالنزول بابل والسعي
وطواف الصدد وغير ذلك وترك هذه الخطبة غفلة عظيمة فانها من الخطب المسنونة
في الحج عندنا وهي اخرها وقد كانت الناس تركوها مدة من الزمن واما الان صارت
تقام بالحج والجدد على ذلك ويجمع بشد يد اليم اي يصلي الجمعة عند اي حنيفه وارجب
يوسف خلافا لمحمد منى اي ايام الموسم اذا كان فيها امير مكة شرفا الله تعالى
اي المولى عليها من قبل السلطان وسوا كان من اهلها ولا اير امير الحجاز كالشريف
الآن حفظه الله تعالى وادام ايام عدالتهم والخليفة وهو السلطان نفسه واما امير الموسم
اي امير الحجاج علي مكة بان جعله السلطان عاملا او اميرا فيها ثم صحته الجمعة
عندها يعني في ايام الموسم لانها تتمم ولذا لا تصح في غير ايام الموسم وقيل تصح
في جميع ايام السنة واما العيظ فلا يصلي بها اي منى اتفاقا بل اجماعا كما نقله
شارح اصله لا اشتغال الناس فيه باسور الحج كذا في شرح المنية للعلامة الحلبي
ثم اعلم ان ري الحجاز واجب عندنا بحج بتركه القضا في ايامه والدم وايام اربع الري كما هي في
الري اربعة الاول منها وهو العاشر من ذي الحجة مخرج خاص ولا يجب فيه والقبلة وغيره
اي اليوم الاول الري جمعة العقبة فقط واليومان بعده اي اليوم الاول

اورمي عن **نفي عليه ولو بعينه اسمه** اي المسمى عليه لان عقد الرقعة اسر دلالة
اورمي عن **سبي** غير محتمل **المجنون** جاز وينبغي لمن يرمى عن المريض ان يبدل
بالرعي عن نفسه كما ينبغي له ان يحج عن نفسه ثم عن غيره فان رعي عن المريض قبل
ان يرمى عن نفسه جاز كما لو حج عن غيره قبل ان يحج عن نفسه **والافضل** في الكل
ان **توضع الحصى في اكفهم** ان امكن **في موضعها** اي الحصى بانفسهم او برسوخها
عنهم ولو لم يضعوها في اكفهم برسوخها عنهم باسهم جاز قاله في الغاية ثم المريض ر
والمحتوه والمخفي عليه والصبي توضع الحصى في اكفهم في موضعها ان يرمون باكفهم
او يرمى عنهم ويحج بهم ذلك ولا يعاد ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا المريض انتهى
وقال الفارسي وان حج الصبي مع ابيه وترك الرمي لا شيء عليه وكذا المجنون لو كانت
ابوهما يحج عنهما انتهى ثم **حد المريض** كما في المنتقى عن محمد بن **يحيى** حيث **يسلي جالساً**
وهذا هو الصحيح **السادس ان يكون الحصى الذي يرمى به من جنس الارض** وان لم يطلق
عليه اسم الحصى بعد ان يكون من جنسها **فيجوز الرمي بالحجر ولو كبير والمد**
وفلق بكم الفارسي ففتح اللام وبعدها قاف اي قطع **الاجر** وكذا يجوز بالدين
والطين وهو التراب المختلط بالماء والنور وهي الحصى والمغم بفتح الميم والفتح
والواو وهي الطين الاحمر المسمى بالارمل **والملح الحلب** احتراز عن الماء فيه
لعدم صحة الرمي به **والكحل** وهو الاثمد والكبريت والنزفخ **والمد** شعير مرد اسنك
جبر معروف يسمى بالمسك الذهبية وقبضة من تراب والاحجار النفيسة كالزبرجدة
والزمرود والبلخش والبلور والعقيق واختلف في الياقوت والغير **فخرج** اي
اختلف في جواز الرمي بها فمنهم من منعه كالكاكي وغيره ومنهم من اجازه كالفارسي
والعلامة الزيلعي قال المحقق ابن الهمام وظاهر الحلقه جواز الرمي بها لانها
من اجزاء الارض انتهى **والافضل ان يرمى بالاحجار** اي الصغار المسماة بالحصى
ولا يجوز الرمي بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة لانها وان كانا من
جنس الارض الا ان ذلك يسمى نثار لا رمياً فعدم الجواز لا يبقى مسمى الرمي كذا قبله
واعترض بانه يهدق عليه اسم الرمي مع كونه نثاراً فخايم ما فيه انه رمي خصه
باخره باعتبار خصوص متعلقه ولا تأثير لذلك في سقوط اسم الرمي عنه ولا صورته

وكذا

وكذا لا يجوز الرمي **باللؤلؤ والغني** والمراد جاف لشوئ اسم النثار والخشب اي لانه
وان كان من جنس الارض لكنه يرمي كما ان المدني يذاب **والبعور** لان الوارد هم
الحصى قاله في السراج ولورمي بالبعور لا يجوز لانه ليس من جنس الارض كذا في النهاية
وقيل يجوز الرمي بما اي البعر لان المقصود اهاثة الشيطان وذات يحصل بها وفي كتاب
الفرق للامام المحمدي ولورمي باللؤلؤ والجواهر والذهب والفضة لا يجوز والفرق
ان رمي الجواهر عرف بخلاف القياس ورمي البعر في معناه لانه يقصد به رمي الشيطان
والاستخفاف به وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى لكن الصحيح
الاول الذي عليه الجمهور وقال دارقطن بن اهل الظواهر يجوز الرمي بكل شيء حتى لورمي
بالعصا فيه الميتة اجزاء لان سكتة بنت الحسين بن علي رضي الله عنه رمت
حصيات فاعوزتها واحدة نقلت خاتمها ورمته به ولنا قوله عليه السلام عليكم
بحصى الخذف وما كان من جنس الارض يكون مثله ولا كل حكم يتعلق بالحصى
يتعلق بجنسه وفعله سكتة رضي الله عنها لا يصلح حجة لانها من القابضين وليس
من الايمنة المجتهدين والصحابه رضي الله عنهم اجمعين **السابع الوقت** اي يفسر ط
الوقت للرمي اذا كان ارضاً فاذا فات وقتها تعين الدم اتفاقاً لترك الرمي
وسياقي بيانه **ولا تشترط الموالاة بين الرميات** اتفاقاً وكذا بين الجوارث لثلاث
بل تسن اي هي سنة كما سياتي فيكم تركها ولا يشترط ايضاً **جهة للرمي** يقف
فيها الرامي **فمن اي جهة من الجهات الاربع وقف ورمها صح** وتقدم الكلام
فيها مستوفى الا انه يستحب اوسن الجهة المذكورة ولا يشترط ايضاً
ان يكون الرامي على حالة مخصوصة من قيام واستقبال والمهارة وقرب من
الجمرة اربعة عنها **بل على اي حاله ومن اي مكان رمي صح** رمية الا انه يسن
وقوفه للرمي بنحو خمسة اذرع من الجمرة او اكثر وبكره الاقل **ولا يشترط**
ايضاً الترتيب في رمي الجوارث لثلاث على قوله الاكثر **بل يسن** فني المحيلة عن المنتقى
عن ابي يوسف في الرجل يرمى الجوارث لثلاث في اليوم الثاني فبايهم بدأ جاز
ولا يعيد شيئاً انتهى ومثله صرح صاحب البدايع واكرمان والمحيطة وفتاوى
المرجع قال العلامة ابن امير الحاج وترييب الرمي سنة عندنا وقالت الايمنة
المحبة والحق باول الرمي لانه سنة

والمراد جاف لشوئ اسم النثار والخشب اي لانه
وان كان من جنس الارض لكنه يرمي كما ان المدني يذاب
الحصى قاله في السراج ولورمي بالبعور لا يجوز لانه ليس من جنس الارض كذا في النهاية
وقيل يجوز الرمي بما اي البعر لان المقصود اهاثة الشيطان وذات يحصل بها وفي كتاب
الفرق للامام المحمدي ولورمي باللؤلؤ والجواهر والذهب والفضة لا يجوز والفرق
ان رمي الجواهر عرف بخلاف القياس ورمي البعر في معناه لانه يقصد به رمي الشيطان
والاستخفاف به وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى لكن الصحيح
الاول الذي عليه الجمهور وقال دارقطن بن اهل الظواهر يجوز الرمي بكل شيء حتى لورمي
بالعصا فيه الميتة اجزاء لان سكتة بنت الحسين بن علي رضي الله عنه رمت
حصيات فاعوزتها واحدة نقلت خاتمها ورمته به ولنا قوله عليه السلام عليكم
بحصى الخذف وما كان من جنس الارض يكون مثله ولا كل حكم يتعلق بالحصى
يتعلق بجنسه وفعله سكتة رضي الله عنها لا يصلح حجة لانها من القابضين وليس
من الايمنة المجتهدين والصحابه رضي الله عنهم اجمعين
الوقت للرمي اذا كان ارضاً فاذا فات وقتها تعين الدم اتفاقاً لترك الرمي
وسياقي بيانه
ولا تشترط الموالاة بين الرميات
اتفاقاً وكذا بين الجوارث لثلاث
بل تسن
اي هي سنة كما سياتي فيكم تركها ولا يشترط ايضاً
جهة للرمي
يقف
فيها الرامي
فمن اي جهة من الجهات الاربع وقف ورمها صح
وتقدم الكلام
فيها مستوفى
الا انه يستحب
اوسن
الجهة المذكورة
ولا يشترط
ايضاً
ان يكون
الرامي على
حالة مخصوصة
من قيام
واستقبال
والمهارة
وقرب من
الجمرة
اربعة عنها
بل على اي حاله
ومن اي مكان
رمي صح
رمية الا انه يسن
وقوفه للرمي
بنحو خمسة
اذرع من
الجمرة
او اكثر
وبكره
الاقل
ولا يشترط
ايضاً
الترتيب
في رمي
الجوارث
لثلاث
على قوله
الاكثر
بل يسن
فني المحيلة
عن المنتقى
عن ابي يوسف
في الرجل
يرمي
الجوارث
لثلاث
في اليوم
الثاني
فبايهم
بدأ جاز
ولا يعيد
شيئاً
انتهى
ومثله
صرح
صاحب
البدايع
واكرمان
والمحيطة
وفتاوى
المرجع
قال
العلامة
ابن امير
الحاج
وترييب
الرمي
سنة
عندنا
وقالت
الايمنة
المحبة
والحق
باول
الرمي
لانه
سنة

الثلاثة شرط وقال المحقق ابن الهمام والذي يتوفا عندي استثناء الترتيب كما
 تعيينه انتهى **وقيل بشرط** أي على قوله البعض نفى المسوطة للرخص فلو بدلا
 في اليوم الثاني بحجرة العقبة فما بها ثم بالحجرة **الوسطى** ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر
 ذلك في يومه يعيد على الحجرة الوسطى وحجرة العقبة لأنه منسك شرعي مرتين في
 هذا اليوم فما سبق أو أنه لا يعتد به فكان الحجرة الأولى بمنزلة الافتتاح بحجرة
 الوسطى والعقبه فما دحيا قبل وجوب افتتاحه لا يكون معتدا به كمن سجد
 قبل الركوع أو سعى قبل الطواف والمعتمد هنا من رميه الحجرة الأولى فلما يعيد
 على الوسطى والعقبه انتهى فلو بدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالأولى وهي
 التي تلي مسجد الخيف ثم تذكر ذلك في يومه فإنه يعيد الوسطى والعقبه
 استثنائي على قوله الأكثر أو حتما أي وجوبا على قوله البعض وكذا الوثرك الحجرة
 الأولى ورمي الأخرى بين أي الوسطى والأخرى فأنه يرمي الأولى ويستقبل الباقيتين
 فيأتي بالوسطى والعقبه استثنائي أو حتما على ما سلف ولورمي كل حجرة بثلاث
 حصيات ثم الأولى بأربع ثم أعاد الوسطى سبع ثم القصوى سبع كأنه
 أتى بها قبل الأولى كذا في المحيط وأن رمي كل واحدة بأربع ثم كل واحدة بثلاث
 ثلاث ولا يلزمه أن يعيد لأن الأكثر حكم الكل فكان رمي الثانية والثالثة
 بعد الأولى وأن استقبالها أفضل له ولورمي الجمار الثلاث فإذا في يده
 أربع حصيات ولا يدري ما من أيهن برميهن على الأولى ويستقبل الباقيتين
 وهما الوسطى وحجرة العقبة لاحتمال أنها من الأولى فلا يجزى رمي الأخرى بين
 أي الباقيات في يده **ثلاثا** أي ثلاث حصيات أعاد على كل حجرة واحدة من
 الجمار الثلاث حصاة واحدة من تلك الثلاث الحصيات ولو كانت الباقيات
 واحدة أيضا **تين** يرمي بثلاث حصيات بالترتيب على كل واحدة من الجمار
 الثلاث واحدة ولا يعيد لأن الأكثر حكم الكل لأنه رمي كل واحدة بأكثرها
 وفي منسك الفارسي والسرخسي عن محمد لورمي الجمار الثلاث فإذا في يده
 أربع حصيات لا يدري ما من أيهن هن برميهن على الأولى ويستقبل الجمرتين
 الباقيتين لاحتمال أنها من الأولى فلم يجز في الأخرى بين ولو كن **ثلاثا**

وقيل بشرط أي على قوله البعض نفى المسوطة للرخص فلو بدلا في اليوم الثاني بحجرة العقبة فما بها ثم بالحجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك في يومه يعيد على الحجرة الوسطى وحجرة العقبة لأنه منسك شرعي مرتين في هذا اليوم فما سبق أو أنه لا يعتد به فكان الحجرة الأولى بمنزلة الافتتاح بحجرة الوسطى والعقبه فما دحيا قبل وجوب افتتاحه لا يكون معتدا به كمن سجد قبل الركوع أو سعى قبل الطواف والمعتمد هنا من رميه الحجرة الأولى فلما يعيد على الوسطى والعقبه انتهى فلو بدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالأولى وهي التي تلي مسجد الخيف ثم تذكر ذلك في يومه فإنه يعيد الوسطى والعقبه استثنائي على قوله الأكثر أو حتما أي وجوبا على قوله البعض وكذا الوثرك الحجرة الأولى ورمي الأخرى بين أي الوسطى والأخرى فأنه يرمي الأولى ويستقبل الباقيتين فيأتي بالوسطى والعقبه استثنائي أو حتما على ما سلف ولورمي كل حجرة بثلاث حصيات ثم الأولى بأربع ثم أعاد الوسطى سبع ثم القصوى سبع كأنه أتى بها قبل الأولى كذا في المحيط وأن رمي كل واحدة بأربع ثم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يلزمه أن يعيد لأن الأكثر حكم الكل فكان رمي الثانية والثالثة بعد الأولى وأن استقبالها أفضل له ولورمي الجمار الثلاث فإذا في يده أربع حصيات ولا يدري ما من أيهن برميهن على الأولى ويستقبل الباقيتين وهما الوسطى وحجرة العقبة لاحتمال أنها من الأولى فلا يجزى رمي الأخرى بين أي الباقيات في يده ثلاثا أي ثلاث حصيات أعاد على كل حجرة واحدة من الجمار الثلاث حصاة واحدة من تلك الثلاث الحصيات ولو كانت الباقيات واحدة أيضا تين يرمي بثلاث حصيات بالترتيب على كل واحدة من الجمار الثلاث واحدة ولا يعيد لأن الأكثر حكم الكل لأنه رمي كل واحدة بأكثرها وفي منسك الفارسي والسرخسي عن محمد لورمي الجمار الثلاث فإذا في يده أربع حصيات لا يدري ما من أيهن هن برميهن على الأولى ويستقبل الجمرتين الباقيتين لاحتمال أنها من الأولى فلم يجز في الأخرى بين ولو كن ثلاثا

أعادها على كل حجرة واحدة وكذلك لو كانت حصاة أو حصاتين أعاد كل واحدة
 واحدة ويحتمل به وفي المحيط أنه يها في رمي مناسك الحسين إذا رمي الحجرة الأولى بمصا
 ثم رمي الحجرة الوسطى بحصاة ثم رمي الحجرة الأخيرة بحصاة ثم رجع فما هن بمصا
 حتى رمي كل واحدة منهن سبع على ما رصفت لك فقد تم رميه على الحجرة الأولى ورمي
 أربع حصيات على الحجرة الوسطى فليعلم أنه يرمي ثلاث حصيات ورمي حجرة
 العقبة بمصاة فيتمها يرمي ست حصيات انتهى وفي المعنى العميق نقلا عن الكواشي
 ولو نقص حصاة من إحدى الجمار الثلاث ولا يدري ما من أيهن نقصنا أعاد على كل
 واحدة منهن حصاة حصاة فيكون موديا ما ترك منها يتبين أن لا يرمي الحجرة
 والمترك من حجرة أخرى لا يجزى له ومثله في الفتح وأعلم أنه لا واجب للرمي ولما تقدم
 على الحلف أو تأخير الحلف عنه فهو من واجبات الحج وقد تقدم في باب فريضة الحج وواجب
 لأن واجبات الرمي كما ظن ومثله القضاء في الوقت **ومكرها** أي الرمي
الرمي بالحجر الكبير أي الزايد على القدر المسنون والحصى **الحصى** لأن الرمي قربة
 فذكره الأثبات به مع النجاس **وحصى المسجد** لأنها في موضع محفوظ عن الأثبات فيكم
 إخراجها إلى موضع لا يحتفظ عن الأثبات **وحصى الحجرة** لترك السنة لأن السناد
 يأتي بحجر من موضع آخر ولا يرمي بمصاة لم تقبل من صاحب القول ابن عباس رضي
 وما تقبل منه رفع وإنما يتقبل منه تركه ولولا ذلك لكان مثل مشير مع الجواز في الكل
 ولوجود فعل الرمي **والزيادة على العدد** فلو رمي كل حجرة بأكثر من سبعة جاز وكره ترك
وجهة المسنونة لتوثق للرعي والقيام له أي الرمي بقربة وترك الترتيب في الرمي
 بين الجمرات **وطرح الحصى** وإن يأخذ حجرا كبيرا فيكسر صغيرا ويرمي به وأول وقت
جواز أي الرمي مع الأساة في اليوم الأول وهو يوم النحر يدخل طلوع نجم ثغاف
 فلا يجوز قبله اتفاقا لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال تقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم أغلته بنى عبد المطلب على حمار لنا فجعل يلطم الحمار ذنا ويقول أي بني
 لا ترموا حتى تطلع الشمس رواه أبو داود ورمي النبي صلى الله عليه وسلم شحى متفق
 عليه عليه وسلم النبي عليه السلام ضعفه أهله وقال لا ترموا إلا عصيين فهذا البيان أول
 الوقت والأوليات لبيان الاستحباب وأخره أي آخر وقت جواز الرمي طلوع النجم

وقيل بشرط أي على قوله البعض نفى المسوطة للرخص فلو بدلا في اليوم الثاني بحجرة العقبة فما بها ثم بالحجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك في يومه يعيد على الحجرة الوسطى وحجرة العقبة لأنه منسك شرعي مرتين في هذا اليوم فما سبق أو أنه لا يعتد به فكان الحجرة الأولى بمنزلة الافتتاح بحجرة الوسطى والعقبه فما دحيا قبل وجوب افتتاحه لا يكون معتدا به كمن سجد قبل الركوع أو سعى قبل الطواف والمعتمد هنا من رميه الحجرة الأولى فلما يعيد على الوسطى والعقبه انتهى فلو بدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالأولى وهي التي تلي مسجد الخيف ثم تذكر ذلك في يومه فإنه يعيد الوسطى والعقبه استثنائي على قوله الأكثر أو حتما أي وجوبا على قوله البعض وكذا الوثرك الحجرة الأولى ورمي الأخرى بين أي الوسطى والأخرى فأنه يرمي الأولى ويستقبل الباقيتين فيأتي بالوسطى والعقبه استثنائي أو حتما على ما سلف ولورمي كل حجرة بثلاث حصيات ثم الأولى بأربع ثم أعاد الوسطى سبع ثم القصوى سبع كأنه أتى بها قبل الأولى كذا في المحيط وأن رمي كل واحدة بأربع ثم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يلزمه أن يعيد لأن الأكثر حكم الكل فكان رمي الثانية والثالثة بعد الأولى وأن استقبالها أفضل له ولورمي الجمار الثلاث فإذا في يده أربع حصيات ولا يدري ما من أيهن برميهن على الأولى ويستقبل الباقيتين وهما الوسطى وحجرة العقبة لاحتمال أنها من الأولى فلا يجزى رمي الأخرى بين أي الباقيات في يده ثلاثا أي ثلاث حصيات أعاد على كل حجرة واحدة من الجمار الثلاث حصاة واحدة من تلك الثلاث الحصيات ولو كانت الباقيات واحدة أيضا تين يرمي بثلاث حصيات بالترتيب على كل واحدة من الجمار الثلاث واحدة ولا يعيد لأن الأكثر حكم الكل لأنه رمي كل واحدة بأكثرها وفي منسك الفارسي والسرخسي عن محمد لورمي الجمار الثلاث فإذا في يده أربع حصيات لا يدري ما من أيهن هن برميهن على الأولى ويستقبل الجمرتين الباقيتين لاحتمال أنها من الأولى فلم يجز في الأخرى بين ولو كن ثلاثا

الثاني من غلة الا ان ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت الجوارح الاستاءة
وما بين طلوع الشمس وبين زوالها اي الشمس من ذلك اليوم وقت مسنون
فيسن الرمي فيه وما بين اي الزوال وبين غروبها اي الشمس وقت الجوارح الكراهة
على الصحيح وقيل معها اي الكراهة وما بين اي غروب الشمس وبين طلوع فجر
اليوم الثاني من هذه وقت الجوارح الكراهة قبل الا اذا كان التأخير بعد ذلك
كأنه لا كراهة فيه واما النساء فلا كراهة في حقهن مطلقا وبما فيه اي الرمي ولو
كان التأخير الى اخر ايام النحر والتشريق يجب الدم عند اي حنيفة خلافا لهما
ويجب القضاء اتفاقا واما لآخره الى بعد ايام التشريق يفوت وقت القضاء
واما الدم فلا يستط ولا يفوت يفوت وقت القضاء لعدم تواتره من اول
وقت جوارحه اي الرمي في اليوم الثاني واليوم الثالث من ايام النحر بعد الزوال
افلا يجوز الرمي قبل اي الزوال فيهما في المشهور كما في الهداية والكافي وقاضي خان
والبدائع وفيها من الكتب المعتمدة وقيل يجوز الرمي بها اي اليوم الثاني والثالث
قبل الزوال لما من اي حنيفة رضي الله عنه ان الافضل ان يرمي بينهما بعد الزوال
فان رمي قبله جاز ومما لم يرد من فعله عليه السلام على اختيار الافضل ذكره في التقي
والكافي والبدائع وفيها قد علمت ان المشهور خلافه كما تقدم وان ظاهر الرواية
وقيل يجوز الرمي في اليوم الثالث قبل الزوال لمن اراد ان يفرق بين الرمي في
الاول من ايام التشريق فهو كالיום الاول من ايام التشريق لكن لو اراد
ان يفرق في هذا اليوم لم ان يرمي قبل الزوال وان رمي بعده فهو اضل وانما
لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد قبل الزوال التفريق كذا روي الحسن عن اي حنيفة
والوقت المسنون بهما اي اليومين اللذين هما الثاني والثالث بمسند
من الزوال اي زوال الشمس الى الغروب اي غروب شمس ذلك اليوم وصحة
اي غروبها الى طلوع الفجر اي من هذه وقت مكروه اتفاقا فاذا طلع اي
الفجر فقد فات وقت الاداء عند الامام خلافا لهما وفي وقت القضاء اتفاقا
ويجب اي يجب عليه القضاء ولو في اخر ايام التشريق ويجب الدم اي
عند اي حنيفة خلافا لهما ان قضاها بينهما بالاتفاق ان قضاها بعد كل رمي
من هذه وقت واعلم انه من هذا ايام الرمي ان يفوت وقت الرمي بالغروب
في هذا اليوم يجب الجوارح وليس كذلك ما نصح غير واحد بخلاف ذلك فيع
ايضا يؤخره وغيره فان لم يرم حين غروب الشمس فاما ما قبله

يؤخره من وقته المعين له يجب قضاؤه مما لم تغرب الشمس من اليوم الرابع ويجب
الدم عند اي حنيفة ان قضاها بينهما بالاتفاق ولم يقضه بينها **اول وقت**
اي الرمي في اليوم الرابع الذي هو اخر ايام التشريق والثالث عشر من شهر
يدخل من الفجر اي من طلوعه ويمتد الى الغروب اي غروب الشمس الا ان ما قبل
الزوال وقت مكروه وما بعده سنون وقيل مستحب ذكره في البدائع ولم يذكر
الكراهة لما قبله هذا عند اي حنيفة واما عندهما فلا يجوز الرمي قبل الزوال في اليوم
الرابع اعتبارا لما قبله فابوا حنيفة قاس اليوم الرابع على الاول وفي اليوم الاول
يجوز قبل الزوال وهما قاسا ذلك على اليوم الثاني والثالث وغروب الشمس
من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء بالاجماع كما سيأتي التصرح به بخلاف
ما قبله من الايام فانه اذا لم يرم فيها يرمي في ليلتها ولا يلزمه شيء سوى الاساءة
لترك السنن ان لم يكن بعذر والاملا اساءة ايضا ولو رمي ليلة الحادي عشر او
غيرها من هذه من الايام المستقبلة لم يصح ذلك لان الليالي في الحج في حكم الايام
الماضية لا المستقبل كما هي في باقي ايام السنة ولو لم يرم في الليل رماه في النهار
وعليه الكفارة منه خلافا لهما واما في ايام كلهما اي اليوم الرابع مثلا قضاها
على التاليف اتفاقا فيه اي اليوم الرابع ويجب عليه الجزاء اي عند اي حنيفة
خلافا لهما وان لم يقضها فيه حتى غربت الشمس فان وقت القضاء ويجب الدم اتفاقا
ولست هذه الليلة تابعة لما قبلها بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به المحقق
ابن العمام واذا كانت اليوم الثاني من ايام النحر والاول من ايام التشريق وهو يوم
القرمي الجمار الثلاثة بعد الزوال على الصحيح المشهور كما تقدم وبعد صلاة
الظهر استحبوا فيه بالجمعة الاولى وهي التي تلي مسجد الخيف تياقي من اسفل
من ويصعد عليها ويعلوها حتى يكون ما عن يساره اقل مما عن يمينه من الشاخص
ويستقبل القبلة ويجعل يمينه وبين يمينه يجمع الحصى قدر خمسة اذرع او اكثر استحبوا
ثم يرميها بيمينه سبع حصيات مثل حصي اخون بفتح الخاء وسكون القاف المجتمعين
الرمي بروس الاصابع وذكره اصغر من الائمة طولا وهي ضابكهم مع كل حصاة يرميها
ويقول بسم الله والله اكبر رغما للشيطان وحزنا لرحمن ثم بعد الفراغ منها

تقدم عنها الى الجمره قليلا ونحرف عنها قليلا ايضا ما يلا الى جهة يساره وبارك
بعضهم ويحذر ما بها فيقف بعد تمام الرمي مستقبل القبلة وهو في الوقوف
للدعاء عند الجمره الاولى والوسطى سنة في الايام اي ايام الرمي لها كلها **ويحذر**
ويكبر ويهمل ويسبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو فاعيد بسط
لقوله عليه السلام اذا سالتم الله فاسالوه بطلون اكنتم **كما للدعاء** اي كما يرفعها
للدعاء بسطاً حذو منكبيه ويجعل ياطن كفيه نحو القبلة كما في ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف يجعلها نحو السما واختاره قبله منخاف وغيره وانظر الاول وليكن دعاؤه
مع حضور القلب ومع خشوع وتضرع واستغفار **ويكفي ذلك** اي داعياً
قد قرأه سورة البقره على ما اختاره بعض المشايخ او قدر ثلاثه اجزاء او
قدر قراءة عشر من اياته وهو قال المراتب واختاره صاحب الحاوي والمفهرات **ويدعو**
ويتغفر لنفسه ولا يوبه وقاربه ومعارفه **جميع المسلمين** ولو لم يقف عند
الجمرتين لاشي عليه ثم بعد ذلك ياتي الجمره الوسطى فيصنع عندها كما صنع
عند الجمره الاولى قبل الايام لا يتقدم عن يساره كما فعله قبله عند الجمره
الاولى لانه لا يمكن ذلك هناك بل يمشي يميناً ويحذر ذات اليسار كما في
الرواية ويقف بطن المسيل منقطعاً عن ان يصيبه حصي الرمي فيفعل جميع
ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم بعد ذلك ياتي الجمره القصوى
اي البعدي وهي جمره العقبة فيرميها من **بطن الوادي** لاسن اعلاه كما مر
ذلك في اليوم الاول ولا يقف عندها للدعاء في جميع ايام الرمي بخلافه في الاربعين
فانه سنة فيهما في جميع ايام الرمي ولو لم يقف جاز ولا شيء عليه قال المحقق ابن
الهام لم يظهر مكه تخصيص الوقوف والدعاء بغيرها اي جمره العقبة من الجمريتين
فان تخالفاً في اليوم الاول لكثرة ما عليه من الشغل كالذبح والحلق والافاضه
الي مكه فهو منعدم فيما بعده من الايام الا ان يكون كون الوقوف يقع في جمره العقبة
في الطريق فيوجب قطع سلوكها على الناس وشدة ازدحام الواقفين والمارة فيفني
ذلك الى ضرر عظيم بخلافه في باقي الجمار فانه لا يقع في نفس الطريق بل معرلاً
منه انتهى فاذا فرغ من الرمي في اليوم الثاني من ايام الجمره **رجع الى منزله داعياً**

ويست

ويست تلك الليلة اي بمنى لان المبيت بها سنة وهذا بخلاف بيت المقدس وروي
ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل هكذا فاذا كان من الغد هو اليوم الثالث من ايام
الرمي والثاني عشر من الشهر **المسمى** اي هذا اليوم يوم النفر الاول رمي الجمار الثلاث
بعد الزوال كما هو ظاهر الرواية وبعد صلاة الظهر استحبنا باعلى التوجه المذكور
في اليوم الذي قبله بجميع كيفيته واذا رمي واراد ان ينفر في هذا اليوم من منى الى مكه
او غيرها جاز له ذلك **بلا كراهة ولا حرج** ويجوز عليه وسقط عنه رمي اليوم الرابع
المسمى يوم النفر الثاني والنفر العام ولا اشئ عليه لقوله تع فمن تعجل الايتان الا
فضله ان يقيم ويقيم اي اليوم الرابع لفعله صلى الله عليه وسلم كذلك وقد يقع التخييم
بين الفاصل والمضنوك والمسافر خير بين الصوم والافطير مع ان صومه افضل ويكره
اي تنهيه له اي الحاج ان يقدم ثقله بفتح المثور والقاف وهو ما معه من المتاع
والجواب الى مكه قبل النفر **ويقيم** اي بمنى بعد تقديم ثقله **لرميه** اي لاجل رمي
اليوم الرابع لما في ذلك وجوب من شغل القلب المانع من اتمام سنة الرمي وروي
ان عمر رضي الله عنه كان يمنع من ذلك ويورد عليه اخراج ابن ابي شيبة عن الاعمش
عن عماره قال قال عمر رضي الله عنه من قدم ثقله من منى ليلة ينفر فلا حج له وقال ايضا حزننا
وكيع عن شيبة عن الحكم عن ابراهيم عن عمر وابن شريك عن عمر قال من قدم ثقله
قبل النفر فلا حج له انتهى قاله المحقق ابن الهمام يعني بذلك نفى الكمال كما في نظائره
من نحو لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ومن هنا علم انه يكره الا فتاى ان يجعل
شيئاً من حوائج خلفه ويصلي لما فيه من شغل القلب المانع عن اداء العبادة على
وجهه لان قلبه حيث متاعه وكذا ينبغي ان يكره ترك امتعته وانها بالحيه
عرفات بالطريق الاولى لانها العبادة المقصوده بخلاف الرمي وينبغي ان يكون محل
الكراهة في المسكتين عند عدم الامن عليهما مكه اما ان اسن فلا لعدم شغل القلب
كما نبه عليه العلامة ابن حجر في حقه **وان لم يقيم** واراد ان ينفر قبل غروب الشمس
من ذلك اليوم فان لم ينفر حتى غروب الشمس يكره له ان ينفر بعده اي الغروب
ولو فرغ لا شيء عليه لعدم دخوله وقتها **سوي الاساءة** لتركه السنه وهو ظاهر الرواية
نص عليه محمد في الرضيات واليه اشار في الاصل وهو المذكور في المتن وقيل ليس له ان ينفر

المسكن

بالاجماع قبل اكثر طواف العمرة وقبل الوقوف بغرفة فلو افسدها او احدهما به بطل
قرانه وسقط عنه دمه فلو اتفق انه ساقط بعد صنع به ما شاولزمه دمان ان
افسدها ودم واحد ان افسد احدهما ايها كان **وان يطوف للعمرة كله او اكثره**
في اشهر الحج فان طاف الاكثر قبلها والا فدينها لم يصح قارنا وان طاف لا قبلها
والاكثر فيها كان قارنا ولا ينافيه ما روي عن محمد رضي الله عنه فيمن احرم بهما
ثم قدم مكة وطاف لعمرة في رمضان انه قارن ولا هدي عليه انتهى لما قاله
المحقق ابن القيم وما عن محمد رضي الله عنه يراى به القارن بالمعنى اللغوي
اذ لا شك في انه قران اي جمع الا ترى انه نفى لازم القران بالمعنى الشرعي المأذون
فيه وهو لزوم الدم ونفى اللازم الشرعي نفى المنهزم الشرعي انتهى **وان يكون**
انافيا ولو كان الاكثر المنفيا لمن كان مكيا ولو كان مكيا اصليا
او دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة او مقيما كما هله الواقيت وهم الذين منزلهم فيه
نفس الميقات وحكم من خاذلهم حكمهم او حليا كما هله الحارم والذين بين الحبل
والجهم بقوله نعم ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع
وفي بعناه القران **الا اذا خرج** اي المكي ولو حكا ومن بعناه من اهل الواقيت
والحل الى الافاق قبل اشهر الحج وهذا بخلاف وقيل **ولو فيها** اي ولو خرج في
الاشهر فيصح منه القرائن لصيرورته انافيا حكما كما ان الانافي لا يصح منه
القران اذا دخل مكة وصار من اهلها لصيرورته مكيا حكما وفيه اشارة الى
ان اشترط الافاق انما هو للقران المستوفى للصحة عقد الاحرام بالحج والعمرة
وكذا تقديم احرام العمرة على الحج كما تقدم **ويلزمه دم فكل** والحاصل ان المكي ممنوع
من القرائن بمكة واما اذا خرج الى الافاق وجاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها
وقرنت صح قرانه بلا خلاف ويكون مستوفيا ولا يبطل بالامام باهله كالكوبي
اذا قرنت ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه لانه لا يشترط لصحة القرائن عدم
الامام كما سياتي وعلى هذا فما يفعله بعض اهل مكة من خروجه في اشهر
الحج لملاقاة الحجاج ثم يدخلون مكة معهم قارنين صحيح ويلزمهم دم القرائن
فمن لم يخرج منهم اي ممن تقدم ذكرهم من المكي ومن بعناه **وقرنت**

مطلوبه من اجل
مكة

اي من مكة صح قرانه **وكان مسننا وعليه دم جبر** اي كفارة مخالفة قرانه فيسقط
ويلزمه رفض العمرة لمخالفة السنة فان رفضها اي العمرة فعليه دم اي الرفض وهو
دم جبر وسقط عنه دم القرائن وان لم يرفضها اي العمرة ومضى عليها قدم الجمع
اي مع الاساءة وان جنى قبل الرفض يلزمه ما يلزم القارن ولو دخل الافاق في
مكة في اشهر الحج فافسدها بالجماع قبل طوافها وانها لم تفسد بها اي بمكة
اي مكة اي متها وفي حكمها ارض الحرم كلها بعمرة اخرى وجيزة رفض العمرة
رمضى في حجة وعليه قضاء عمرة ودم لانه صار كالكي حكما وهو ممنوع من القرائن
ولو خرج اي الانافي المذكور الى الافاق بعد ذلك ففوت كان قارنا قارنا سنة
ولا يشترط لصحة القرائن عدم الامام وهو لزومه باهله نعم الامام على نوعين الامام
صحيح يبطل التمتع والامام فاسد غير مبطل فالاول كما تمتع اذا لم باهله بعد عمرته
والثاني كالفارن اذا رجع اذا عرفت هذا فيصح اي القران من كوفي رجع الي
اهله بعد طواف العمرة في اشهر الحج ثم عاد الى مكة فح كونه محيا وان لم باهله ويصح
ايضاح من كوفي خرج الى الافاق ثم عاد الى مكة وقرنت وطاف لعمرة في الاشهر رجع من عامه
ذكر فانه مع كونه لم باهله يصح قرانه كونه محيا ولا يشترط ايضا الاحرام بهما
اي العمرة والحج من الميقات فلو احرم بهما او باحدهما بعده اي الميقات اي جازرته
ولو كان من مكة يصح قارنا ولكن مع الاساءة ويلزمه دم الجارزه ولا يشترط ايضا
تقديم احرام العمرة على احرام الحج فان قدمه اي احرام الحج على احرامها اي العمرة
فان كان احرم بها اي العمرة قبل طوافه التقدم يصح قارنا مسيا لمخالفة السنة
وعليه دم شكرا فان خالاه قارنت شرعا وان كان احرامها بها بعد التمتع فيه
اي طواف التقدم ولو شوطا واحدا فهو ايضا مسيئ اكثر اساءة من الاول وعليه
دم شكرا واختاره شمس الايمة فيجوز له الاكل منه وقبله دم وجبر وهو قاصح
الهداية وفج الاسلام ولا يجوز الاكل منه ويستحب له في هذه الصلوة رفض العمرة
اي لمخالفة السنة قال المحقق ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ولم يبين الحج
احدهما وتولم رفض العمرة في هذه الصورتين مستحب يوشن به في انه دم شكرا
وكذا يستحب له رفض العمرة ايضا لمخالفة السنة لكنه لا يوشن بذلك حكما فان

ويشترط ان يكون
في اشهر الحج
او قبله
او بعده
او في غيره
او في مكة
او في غيرها
او في الحرم
او في غيره
او في مكة
او في غيرها
او في الحرم
او في غيره

فان رفضها قضاها وعليه دم لرفضها وهو دم جيب لا شك ولو لم يرفضها ومضى
 فيها فهو مسمى ويحكي حكمه وهذا كله لو كان ادخلها اي العمرة على الحج بعد الطواف
 اي طواف القدوم **كلها او اكثره** فتلزم به العمرة فان مضى فيها جاز وكان سببا
 اكثر اساءة ممن ادخلها قبل ان يطوف بالقدوم اكثره وعليه دم جيب لجمعه بينهما
 اتفاقا على ما صححه صاحب الهداية واختاره في الاسلام وقيل دم شكر وهو
 قول شمس الايمه وناضجنا من والمحوي وصاحبه المبداع **وان ادخلها اي العمرة**
 على الحج **بعد الوقوف بعرفة لم يكن قارنا اتفاقا** لكن تلزم به العمرة ويلزم به رفضها
 وعليه دم رفضها **اولا** فان رفضها لزمه مضارها والدم وان مضى عليها اجزاه
 وعليه دم لكن يجب عليه ان يرفضها **حتما** اي وجوبا **سواء** كان احرم
 بها قبل الحلق او بعده ونوفي ايام التشرية وكذا قبل طواف الزيارة او بعده
 او بعد الحلق والطواف على ما يدل عليه كلام العلامة الزيلعي يناسيا **واذا**
دخل القارن مكة بدأ بفعل العمرة وان اخرها في الاحرام ذكر الارحام وانما تقدم
 عليه نعال الحج لقوله تع فمن تمتع بالعمرة الى الحج وكلمته الى انتهائها غاية فتقدم العمرة
 ضرورة حتى يكون الانتهاء بالحج والابته وان فزلت في التمتع فالقارن بمعناه من حيث
 ان كل واحد منهما ترفق باداء الشكين في سفرة واحدة فيجب تقديم العمرة فيه
 حتى لو نوي الطواف الاول للحج لا يكون الا للعمرة كرمضان وكطواف الزيارة يوم
 النحر اذا نواه لغبره لا يكون الا له **فيطوف لها** اي العمرة حال كونه مضطجعا فيه
ويرى في جميع الثلثة الاشواط الاول ثم يعلى ركعتيه عند المقام او غيره **فاذا اتم**
 اي الطواف سعى **بين الصفا والمروة** على جميع ما تقدم من الكيفية وهذه افعال العمرة
 ولا يحلف بعد الفراغ من السعي لانه يلحق بالحج في احرام الحج فيتوقف تحلله منها على
 فراغه منه ولو حلف كان جانيا على احراميه ويلزمه موجب حنانيته في المحبلة
 والمستقى عن محمد فان كان طواف لعمرته ثم حلف فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق
 كما تمتع الذي ساق الهدى وخرج من عمرته وحلف يجب عليه دم ولا يتحلل بذلك
 من عمرته بل يكون جناية على احرامها مع انه ليس بمحرم بالحج فهذا اولى انتهى ثم
 بعد فراغه من السعي يرجع الى المسجد الشريف **ويطوف بالقدوم وان اراد**

اي القارن **تقديم السعي** على وقته الاصلى لانه قد بل قيل بان من سئف له او مستحب
 كما تقدم **واستطيع** ويرى في طوافه اي القدوم وهذا ما عليه الجمهور من ان كل طواف
 بعده سعي فالرمل فيه سنة **و** اذا طاف بالقدوم **سعى بعده فاذا اتم سعيه اقام**
لمكة حراما اي باقيا في احرام الحج لان اوان تحلله يوم النحر **وحج كالمحرم** اي الحج من
 افرج الاحرام بالحج **ولو طاف** القارن **طوافين** متوالين **وسعى** بعدهما **سعيين**
 كذا ذكره ولم ينو الاول من الطوافين للعمرة والثاني للقدوم بل نوي يطلق الطواف
 من غير تعيين او نوي الاول لها والثاني للقدوم او عكس او نوي طواف اخر للعمرة
 والقدوم تلوها كان او غيره ففي جميع هذه الصور **حالة** ما فعله من الجمع لا يتاخر
 بالمشق عليه **ولكنه اساء** لما لفت السند بتأخير سعي العمرة عن الطواف لها وتقدم
 طواف القدوم على السعي ولا يلزمه شي اما عندها نظاه لان تقديم الشكر واخره
 لا يوجب الدم عندها واما عنده فلا طواف القدوم منه وتركه لا يوجب دما
 ان تقدمه اولى وكذلك السعي فانه لو اخره بسبب عمل غير الطواف لم يوجب الدم وتأخر
 بالطواف اولى **باب التمتع** هو تفعل من التمتع او التمتع وهو في اللغة
 الانتفاع او التمتع وفي المربع **هو الترفق** لغيا المكي **يا ذا الشكين** اي العمرة والحج
في شهر الحج في سنة واحدة من غير الملام اي نزول باهله **بمنها** اي العمرة والحج **الملا**
صحيحا هو اي الملام الصحيح **ان يرجع الى وطنه** ويقيم باهله بين الاحرامين **حلالا**
 اي خلا من احرام العمرة قبل ان يشرع في احرام الحج والعمرة بالمقام والوطن والمولد المشايخ
 ووجود الاهل فيصح تمتع لافاقى وان كان معه اهله ولا يصح من المكي وان لم يكن له
 اهله **واما الملام القاسم** فهو رجوعه اليه اي وطنه **واما** اي من الحج او عمره والحاصل
 ان الملام الصحيح يبطل التمتع بالاتفاق والقاسم لا يبطله عندها خلا فالحج **والتمتع**
افضل من الافراد عندنا كما في الرطيات المشهورة في شرح المنظومة ان التمتع افضل
 من الافراد بالاجماع بين اصحابنا في ظاهر الرواية وجهه ان فيه جرعا بين العبادتين
 فاشبه القران قال المحقق ابن لهام وحقيقه هذا الوجه انه يثبت انه عليه السلام
 حج قارنا ومعلوم ان ما تركه افضل خصوصا في عبادة فرضية لم يفعلها الا مرة واحدة
 في عمره ثم رايانا المعنى الذي كانت به القران افضل متحققا في التمتع دون الافراد

والمسألة الثانية في وجوب السعي في كل طواف بالقدوم
 والمسألة الثالثة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة
 والمسألة الرابعة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج
 والمسألة الخامسة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة
 والمسألة السادسة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة السابعة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة الثامنة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة التاسعة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة العاشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة الحادية عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة الثانية عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة الثالثة عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة الرابعة عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة الخامسة عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة السادسة عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة السابعة عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة الثامنة عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة التاسعة عشرة في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج
 والمسألة العشرون في وجوب السعي في كل طواف بالعمرة والحج والعمرة والحج

فيكون افضل منه وذكر المعنى هو ما يلزم من كونه جمعا بين العبادتين في رقت الحج
من زيادة التحقق بالادعاء والقبول للشرع الناسخ لشرع الجاهلية المطلوب
رفضه ولا في زيادة شك وهي اراقه الدم الا ان القرآن افضل منه لما فيه
من زيادة التعجيل باحرام الحج واستداده احرامهما من الميقات حتى يغمرهما
وفي حق المتمتع العرة ميقاتيه والحج مكبه فبالاخرين يفضل على تمتع لم يستوفيه
هو حتى حل التحلل وبالأول على المتمتع الذي قد سيف فيه الهدى فوجب
استدامة الاحرام فيه روي ابن شجاع عن ابي حنيفة افضلية الافراد بعد
القرآن لان حجة المتمتع مكبه والمفرد ميقاتيه فيكون سفره واقعا للعمرة بليل انه
يصير مكبا بعد فراغه منها في حق احكام النكح حتى يصير ميقات اهل مكة
وتحل بينهما فبما سهر واقعا للحج اولى كونه فرضا من ايقاعه للعمرة ووجه الظاهر
ما سلف وسفره واقع للحج وتحلل العرة بينهما لا يضر لانها تتبع لها كتحلل السنة بين الجمعة
والسعي اليها **وشرايط صحته** اي التمتع ان يطوف للعمرة **كله او اكثره في اشهر الحج**
سوا احرام بها فيها او قبلها ففي المحيط انما اختص التمتع بانفعال العمرة في اشهر الحج لان
اشهر الحج كانت متعينة للحج قبل الاسلام فاذا دخله العرة فيها اسقاطا للسفر الحديث
عن الغر بان كان اجتماعهما في رقت واحدة في سفره واحدة رخصه وتمتعاً كذا نقله
الفارس في منكم ولوطان لها قبل اشهر الحج كله او اكثره وهو اربعة اشواط ثم
طاف انثلاثه الباقية فيها رجع من عامه لم يكن متمتعاً ولوطان اقله قبلها اكثره
فيها رجع من عامه كان متمتعاً ولوطان للعمرة جنباً الى رقتان ثم اعاده
في شوال رجع من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً اما عند الكرخي ركن واقعه فلا نه
لا يرفع الا بالاعادة واما عند ابي بكر الرازي ركن معه وان كان يرتفع
الاول بالاعادة لكن لا يكون متمتعاً لما انه نص عليه في الاصل والحج لم يدخل
مكة بعمره قبل اشهر الحج يريد التمتع او القران ان لا يطوف بل يصير الي ان يدخل الشرا
الحج ثم يطوف فانه متى طاف طواف ما وقع عن العرة على ما سبق من قبل ولوطان
الكل او اكثره ثم دخلت اشهر الحج فاحرم بعمره اخرى داخل الميقات ثم رجع من عامه
لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صار حكمه حكم اهل مكة بليل انه صار ميقاته ميقاتهم

قال

قال الكرخي الا ان يخرج الى اهله او ميقات نفسه على ما ذكره البخاري ثم يرجع بها
بالعمره انتهى **وان يطوف لها** اي العمره **كذلك** اي كاله او اكثره في الاشهر **قبل احرامه**
بالحج فلو لم يطوف قبله اوطاف اقله ثم كله او اكثر الباقي بعد احرامه بالحج لا يكون
متمتعاً بل قارناً ولوطان اكثره قبل احرامه واقله بعد كان متمتعاً **وان لا يفسد العمره**
فلو احرم بها في اشهر الحج ثم افسدها وانها على الفساد رجل منها ثم حج من عامه
ذلك قبل ان يقضيها لم يكن متمتعاً ولو قضى عمرته رجع من عامه نفيه تفصيل ذكره
الشيخ رحمه الله في منسكه **وان لا يفسد الحج** فلو افسده بالجماع لم يكن متمتعاً
وان لا يلزم بينهما اي العرة والحج **بأهله الامام حنبل** وتقدم تفسيره فلو حل الا فاقى من عمرته
في الاشهر يرجع الى اهله ثم حج ولو من عامه لم يكن متمتعاً ولو رجع قبل الطواف او
بعد قبل الخلف ثم عاد رجع من عامه يكون متمتعاً وهذا هو الامام القاسم **و**
اما الرجوع الى داخل الميقات فهو بمنزلة مكة اي بمنزلة رجوعه الى مكة **والرجوع**
الى خارجها اي الميقات غير بلده **فكيفية** اي الرجوع الى غير بلده **سهي** اي مكة
اي كالمرجوع الى مكة **وقيل كهمه** اي كالمرجوع الى مصر واشترط ان يكون طواف
العمرة كله او اكثره والحج في سفر واحد انما ياتي على قول محمد خاصة على ما في المشاهير من
ان كتب المعتمد واما على قولهما المشهور عنهما فلا لما صرح به غيره واحد ان من عاد
الى اهله بعد الطواف كله قبل الخلف ثم رجع رجع فانه متمتع عندنا ولا يرد عليه
فقرأهم في تفسير التمتع هو الترفق باداء النكاح في سفر واحد لان من قيد بلده
لم يصب الميقاتية صرح هو بنفسه ان العود محي لا يبطل متمتعاً فقل ان اذ اوها في سفر
واحد ليس بشرط هكذا قرره المنلا رحمه الله في منسكه الكبير قال اشارة الاصل الظاهر
انه شرط الا انه اعم من ان يكون حقيقه او حكماً انتهى فليتنا **وان يكون اداها**
اي العمرة والحج **في سنة واحدة** وهذا على قول الاكثر كما صرح به غيره واحد وعليه طوطا
والعمرة في اشهر الحج من هذه السنة رجع من سنة اخرى لم يكن متمتعاً وان لم يلزم بينهما
في آتوني حراماً الى السنة الاخرى فافنى التنازلاً خاتمه يعني بالي التجهيل رجل اعتمر في
اشهر رمضان اي احرم بعمره فيه واقام على احرامه الى عام قابله ثم طاف لعمرته
في شوال رجع من عامه لم يكن متمتعاً انتهى وذكر بعضهم ان هذا ليس بشرط قال المحقق

البيهقي

وكذا الواسطي بطريقه

قبل هو

وقال ابن عمر ليس لأهل مكة تمتع وشدة عن ابن عباس والقرآن في معنى التمتع فمن
تمتع منهم كان له ما سأل من الخليفة الأية وسيا بفعله لشرك السنة وعليه كسامة
دم أي جبر وجبايته قال في البداية فبقيت العمرة في شهر الحج في حقه معصية
أي الخليفة السنة إذا راو الحج في تلك السنة وفي التحفة ومع هذا التمتع
جاءه رضاء ووجب عليهم دم الجبر انتهى ومن كان منه له نذري الخليفة أو
داخلها قبل الخليفة هل هو كغير من أهل المواقيت في عدم جواز التمتع والقرآن
لكونها ميقنا قاله أو لا يجوز مجازتها في رواية كون الخليفة في طريقه قال
الشيخ رحمه الله في منعه الكبير لم يجد نصيحا إلا أنهم أطلقوا بأنه ليس لأهل المواقيت
ومن دونها إلى مكة تمتع والقرآن نص عليه محمد وسائر المتأخرين قال في البداية بعد
أن ذكر أنه لا تمتع لأهل مكة مانعه ثم حاضرا المسجد الحرام أهل مكة وأهل الحل الذي
منزلهم داخل المواقيت الخمسة فنقلوا داخل المواقيت الخمسة ظاهر في أنه لا قرآن
ولا تمتع لمن كان داخل ذي الحليفة لأن جعله بمن ليس له ذلك وأخرج عن
هذا الحكم بعد دخوله فيه من حيث لا يصبغ إلا أن يوجد نص يحمله وأما أهل الخيف
والصغير وبدر فليسوا من أهل داخل ذي الحليفة على ما يفهم من كلامهم لا نفصا لهم
عن طريق ذي الحليفة القديم الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف أهل
الأبواب والعرج لكونهم على جادة ذي الحليفة **ولو خرج المكي إلى الأفاق** كما لمدينة
مثلا سوا كان خرج في شهر الحج **أو قبلها** ثم عاد إلى مكة ودخلها بعمره في شهر الحج
من عامه ذلك لا يكون متمتعاً أي على طريق السنة لوجود الإمام المبطّل لئلا تمتعه
وسوا ساق الهدية **أو لا** أي أولم يستقر لأن سوقه الهدية لا يمنع صحة
الإمام بخلاف الكوفي إذا ساقه لأن العود مستحق عليه وأما المكي فلا يستحق
عليه العود فصح الإمام مع السوق كما يصح مع عدمه صرح به غيره أحد وهذا
هو المعروف من المذهب ثم **التمتع على نزعين تمتع يوفى الهدية** بعد من
أول أحرامه **وتمتع لا يسوقه والأول** وهو الذي ساق الهدية معه من أول
أحرامه **أفضل** من الثاني الذي لم يسبقه **فإذا أحرم بالتلبية** التقييد بها لكون
الأحرام بها أفضل من الأحرام بغيرها مما يقوم مقامها ثم إذا أحرم بها **ساق هدية**

أي بعد أن قلناه وهو أي السوق يعني الدفع من رداءه **أفضل من الهدية** أي من جبره من
تدائه **الآن لا يساق** أي الهدية لصغر بته **فقد رده** وبقره لو كان بدنه وهي
اسم للابل والبقر بزيادة أي قطعة من طرف زاد وهي جرابه وسوقه من جلد أو كس
نعل أو لحاشية بكسر اللام أي قشرها وهذا كله للإعلام بأنه هدية لئلا يتعوض
له لقوله تع يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا شعائر الحرام ولا الهدية ولا
القلاب ولا أيمن البيت الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا **وهو أي التقليد**
أفضل من التجليل وهو جعل الجبل على ظهر البدنه وهو شئ يدفع به عنها الحر والبرد
وأفضل من التجليل أي التقليد **حسن** ولو تركه لا يضر لأنه ليس بسنة
والأشعار في المصنف على الأصح لما ورد في الأخبار وثبت في الآثار ولذا قال الطحاوي في
أبو منصور المازندراني لم يكره أبو حنيفة أصل الأشعار وإنما كره أشعار أهل زمانه
لأنهم لا نه را هم يفعلون ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنه يسألهم خصوصاً
في حر الحجاز فأي الصواب في مد هذا الباب على العامة فإنهم لا يتقفون على الحد
فيه فاما من وقف على ذلك بأن قطع الجبل ورف اللحم فلا بأس بذلك قاله الكوفي
وهو الأصح قال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الأشعار عنده مستحبا وهو
اختيار قوام الدين والمحقق ابن الهمام **وقيل بكونه** أي عند أبي حنيفة لما شاهد
من أهل زمانه وأما عند أبي يوسف ومحمد فليس بكونه ولا سنة بل هو مباح لأن
الأشعار من حيث أنه مباح كان بمنزلة التقليد ومن حيث أنه جرح ومثله كان
حرما فكان مشتملا على سنة والبدعة فكان مباحا وهو عندها مكره في القبر
والغرم وحسن في الأبل وحكى أن القدر في اختيار قولها وكان يرى الفتوى عليه
والأشعار لغة الإعلام وشعرها أن يطعن بالرمح أسفل سنام البدنه من قبل اليسار
حتى يخرج الدم ثم يبلطخ بذلك الدم الخارج من سنامها ليكون ذلك علامة كونها
هدية كالتقليد وهذا ما اختاره المتأخرون من علماء يناو حكامه في الإسلام
وقاضيان وأكبر ما في عن أبي يوسف وقال حسان الدين الشهيد في شرح الجامع
وهو الأشبه وقيل أنه من قبل اليمنين كما في رواية عن أبي يوسف ثم إذا دخل هذا
التمتع الذي ساق الهدية معه **مكره** المشرف **طاف** ويقطع التلبية باره الطواف

التمتع الذي ساق الهدية معه مكره المشرف طاف ويقطع التلبية باره الطواف

لما روي ابو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام كان يسكن من الخبيثة
 في العرة اذا سئل الحجر وقال حديث صحيح **وسعى** بعده **لعمري** التي دخل بها واذا
 فرغ منها **اقام** بكم **حراما** اي يحرم بالان سوقه الهدى معه يمنع من التحلل
 منها قبل يوم النحر لان سوق الهدى تاتى في اثبات الاحرام ابتداء فلان يترش
 في ابقائه عليه اولى بخلاف ما اذا لم يسبق الهدى لانه لا مانع له من التحلل ولو
 عاد الى بلده لا يبطل تمتعه بالمأمة باهله وقال محمد يبطل لانه لم باهله بين
 النكاحين واداهما بسفرتين فصار كمن لم يسبق الهدى وهذا لان العود فيسحق
 عليه حتى لو بعث هديه لينحر عنه ولم يحج كان له ذلك والهدى لا يمنع صحة الامام
 الا ترى ان المكي اذا قدم من كوفه بعمرة وساق هديا لا يكون متمتع الا بالما
 باهله بعد سوقه الهدى ولها ان المأمة غير صحيح لانه محرم على حاله ما لم ينحر عنه
 الهدى فكانت العود مستحقة عليه وذلك منع صحة الامام باهله كالقارن اذا
 اتي بافعال العرة ثم رجع الى اهله ثم حج كان قارنا لان المأمة محرم غير صحيح بخلاف
 ما اذا لم يسبق الهدى ارساق وهو مكي لان العود غير واجب عليه فوجب
 الايضاح ان المعتمر اذا لم يحلف حتى لم باهله ثم حج من عامه ذلك قبل ان
 يحلف في اهله فهو متمتع لان العود مستحق عليه لاجل الحلف اما رجوعه واستجابا
 فبجعل عدم التحلل لا سوق الهدى كذا في شرح الكنتز **ولو طلق ثم يتحلل من احرامه**
 بل يكون حلقه جناية منه على احرامه **ولزمه لها دم** كما صرح به العلامة
 ان يلقى الا ان يرجع بعد ذبح هديه وحلقه ففي المحيط فان ذبح هديه ورجع
 الى اهله لمه ان لا يحل لانه لم يوجد في حلق الحج الا مبردا البنية فلا يلزمه الحج وان
بدا اي ظهر له ان لا يحج من عامه ذلك بعد فراغه من عمرته **منع بهديه**
 الذي ساقه معه **ما شاءوا في عليه** كما في شرح قوام الدين مغزيا الى الطحاوي
ولو اراد ان ينحر هديه ويحل ولا يرجع **فحج** من عامه ذلك **لم يكن له ذلك** لانه
 يقيم على عمرته التمتع فيمنعه الهدى من الاحلال فان فعله ثم رجع الى اهله
 لم يحج لاشي عليه لانه غير متمتع **وان نحره ثم رجع بعد الحلف الى اهله ثم حج**
لا شئ عليه لانه غير متمتع **وان رجع الى غير اهله من الافاق يكون متمتعا**

وقال ابو داود في حديثه ان ابن عباس رضي الله عنهما كان يسكن من الخبيثة في العرة اذا سئل الحجر وقال حديث صحيح وسعى بعده لعمري التي دخل بها واذا فرغ منها اقام بكم حراما اي يحرم بالان سوقه الهدى معه يمنع من التحلل منها قبل يوم النحر لان سوق الهدى تاتى في اثبات الاحرام ابتداء فلان يترش في ابقائه عليه اولى بخلاف ما اذا لم يسبق الهدى لانه لا مانع له من التحلل ولو عاد الى بلده لا يبطل تمتعه بالمأمة باهله وقال محمد يبطل لانه لم باهله بين النكاحين واداهما بسفرتين فصار كمن لم يسبق الهدى وهذا لان العود فيسحق عليه حتى لو بعث هديه لينحر عنه ولم يحج كان له ذلك والهدى لا يمنع صحة الامام الا ترى ان المكي اذا قدم من كوفه بعمرة وساق هديا لا يكون متمتع الا بالما باهله بعد سوقه الهدى ولها ان المأمة غير صحيح لانه محرم على حاله ما لم ينحر عنه الهدى فكانت العود مستحقة عليه وذلك منع صحة الامام باهله كالقارن اذا اتي بافعال العرة ثم رجع الى اهله ثم حج كان قارنا لان المأمة محرم غير صحيح بخلاف ما اذا لم يسبق الهدى ارساق وهو مكي لان العود غير واجب عليه فوجب الايضاح ان المعتمر اذا لم يحلف حتى لم باهله ثم حج من عامه ذلك قبل ان يحلف في اهله فهو متمتع لان العود مستحق عليه لاجل الحلف اما رجوعه واستجابا فجعل عدم التحلل لا سوق الهدى كذا في شرح الكنتز ولو طلق ثم يتحلل من احرامه بل يكون حلقه جناية منه على احرامه ولزمه لها دم كما صرح به العلامة ان يلقى الا ان يرجع بعد ذبح هديه وحلقه ففي المحيط فان ذبح هديه ورجع الى اهله لمه ان لا يحل لانه لم يوجد في حلق الحج الا مبردا البنية فلا يلزمه الحج وان بدا اي ظهر له ان لا يحج من عامه ذلك بعد فراغه من عمرته منع بهديه الذي ساقه معه ما شاءوا في عليه كما في شرح قوام الدين مغزيا الى الطحاوي ولو اراد ان ينحر هديه ويحل ولا يرجع فحج من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه يقيم على عمرته التمتع فيمنعه الهدى من الاحلال فان فعله ثم رجع الى اهله لم يحج لاشي عليه لانه غير متمتع وان نحره ثم رجع بعد الحلف الى اهله ثم حج لا شئ عليه لانه غير متمتع وان رجع الى غير اهله من الافاق يكون متمتعا

وهو عليه السلام اذا سئل الحجر وقال حديث صحيح وسعى بعده لعمري التي دخل بها واذا فرغ منها اقام بكم حراما

وعليه

وعليه هديان هذا التمتع وهذا الحلق قبل الوقت اي وقت تحلله هذا
 احكام التمتع الذي ساق الهدى واما التمتع الذي لم يسبق الهدى معه
 اذا دخل مكة سقما طاف لعمري بشرط ان يقع كل طوافها او اكثره في اشهر الحج
 وسعى بعده وحلق راسه او قصر ان شاى ان شا الا حلال فان عاد الى
 بلده بطل تمتعه لانه لم باهله فيما بين النكاحين المأمة صحيحا وبه يبطل التمتع
 كذا روي عن ابن عمر وسعيد بن جبير وعطاء بن ابراهيم وغيرهم من جمهور التابعين
 والمعنى فيه ان التمتع هو التمتع باسقاط احد السفريين فاذا عاد الى اهله
 على الوجه المذكور بطل سفره الاول فاذا عاد ثانيا فكان له ان يسافر الاخر بخلاف
 ما اذا كان العود مستحقا عليه فان احكام سفره الاول لم يفته **وان لم يثاقم**
حراما اي يحرم ما جاز له ذلك لانه نجس بين الاحلال والبقاء على الاحرام ولذا لو لم
 اختار الاحلال وحل لاشي عليه من الحج فان عاد الى بلده فحكه كمن ساق الهدى
 اتفقا اما بالنسبة الى اي حنيفة ومحمد فظاهر لان الحلق عندها موقوف بالحرمان
 على وجه الوجوب واما عند النبي يورسف وان لم يكن العود مستحقا عليه لعدم تقيد
 الحلق بالحرمان لكنه استحباب العود كما استحقاقه يمنع صحة الامام وان
 عاد التمتع الى بلده غير بلدته كان متمتعا عند اي حنيفة وصار كما انه لم يخرج من
 مكة وعندها لا يكون متمتعا ويكون كما انه رجع الى بلده فمن ثم صنف المسئلة
 في العود الى بلده لتكون وفاقية ولا فرق عندها بين ان ينوي الاقامة في غير
 بلدته خمسة عشر يوما او لم ينو وقيل من شرطه ان ينوي الاقامة خمسة عشر يوما
وليس عليه اي التمتع بنوعيه **طواف القدوم** بالاتفاق كما صرح به الكرماني
 وغيره **ويطوف** اي التمتع مطلقا **بابيت** كما بداه **ولا يجره** اقامته بمكة **فصل**
الحج اي قبل ان يحل لانه صار كالمكي وهو ممنوع من العرة **فاذا كان يوم التروية**
احرم اي التمتع بالحج من المسجد او غيره من الحرم لانه في معنى المكي فان كان
 ساق الهدى **بعد يمين محرما** باحراميين كالقارن فيلزم به بالجنابة دما
 دم للحج ودم للعمرة **والا** اي بان لم يسبق الهدى معه **فباحرام واحد** فاذا جنى
 يلزمه دم واحد **وكما عجله** اي الاحرام على يوم التروية فهو افضل لان فيه

الاحلال وهو
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 وان كان الفاعل حراما
 لم يفسد حجكم
 وان كان المكي
 لم يفسد حجكم
 وان كان المكي
 لم يفسد حجكم
 وان كان المكي
 لم يفسد حجكم

المتنع لان كلامهما واجب براسه فلا ينوب احدهما عن الآخر فلو تخلف قبل ان يفتح
 للمتنع دمه يجب عليه دم اخر للتخلل قبل الذبح على ما سمي في القرآن وذكر المسئلة
 في الجامع الصغير واوردها في المراه لان الجهل عليهن اغلب اولانها راقعة
 حال امرأة سالت ابا حنيفة عنها فنقلها ابو يوسف لمحمد كما سمعها من ابي حنيفة
 وكذا محمد عنها كما سمعها من ابي يوسف **ولو مات** اي القارن والمتنع **قبل الذبح**
فعلية الوصية به وجوبه باعتبار من التثنية فان لم يوص به **سقط** ولا يجب علي
 الورثة **وان تبرع عنه الوارث** باخراجه **صح** تبرعه ويرجى قبوله ان شاء الله تعالى
 قال الشيخ رحمه الله في شكه واما موجبات سقوط هذا الدم بعد الوجوب فرفض الكبر
 احد النكس او فساد او الاحصار او فوات الحج او الموت قبل الفراغ ولو بعده
 وجب الايض وان لم يوص اشترى سقط من الماله الا ان يتبرع الوارث انتهى
واذا عجز القارن او المتنع الا فاقى من الهدي ارعن قيمته بان لم يكن في ملكه
 فضلا اي ماله زايد عن كفاة قدر ما يفتقر به الهدي من النقود والعروض
 ولا في ملكه غير الواجب اي من الدم **وجب عليه** اي القارن والمتنع **صيام**
مشرعا اي يصوم ثلاثة ايام منها قبل اداء الحج في شهره **وسبعة بعده** اي
 بعده اذ اية لقوله تع فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج سبعة اذ ار جعلتم
 تلك عشرة كاملة والنص وان ورد في التمتع فالقران مثله لانه سرتفق باداء
 النكس والمراد بالحج واسه اعلم وقته لان نفس الحج لا يصلح ظرفا ووقته اشهر الحج
 بين الاحرامين في حق التمتع والافضل ان يوخوها الي اخر وقتها فيصوم يوم
 اسابع ويوم الترتيب ويوم عرفه كذا روي عن علي رضي الله عنه رسوا كان اداء
 السبعة مكة او غيرها ولو في غير الاشهر ويستحب ان يصومها بعد الرجوع الي اهله
 وسياقي **فان لم يصم** الايام الثلاثة قبل الحج بالاسم عدم الصوم **الي يوم النحر** تعين
 حينئذ عليه **الهدي** اي نحره ولا يجوز له ان يصوم الثلاثة ولا السبعة بعدها لان
 الهدي اصل وقد نقل حكمه الي بدل موصوف بصفة على خلاف القياس اذ الصوم
 ليس بمثل صورة ولا معنى فيراعى فيه تلك الارصاف ومن جعلتها كون الثلاثة الايام
 الاول في الحج اي اشهر ربه **تنتهي** يوم النحر فاذا فات فقد تعذر اداؤه على الو

المشروع

المشروع فينقل الحكم الي الاصل وهو الدم ولو جاز الصوم بعد معنى الثلاثة الاول
 لكان بدلا عن صومها والا بداله لا تعرف الا شرعا واما جواز الدم فهو على الاصل
 اذا تقرر هذا فلو لم يقدر على الهدي لم يصم تخلفه وعليه دمان قاله في الهدي فلو لم
 يقدر على الهدي تخلفه وعليه دمان دم التخلل ودم التمتع قبل الهدي انتهى قاله
 تاج الشريعة اما يلزم ذلك لو تنوع التخلل قبل اوانه فان قلت التخلل جناية على
 احرامين فينبغي ان يلزمه دمان قلت انه خرج عن الحلق عن احرام العمرة
 فيكون هذا جناية على احرام الحج فقط ولا يلزمه بتاخير الذبح عن الحلق شي انتهى **واما**
الملك اذا تمتع او قرب فلا يجزيه الصوم اي بدلا عن الهدي **وان كان معسرا**
 بان لم يجد الهدي والما يتبر به به ويقتضي في ذمته الي ان يقدر عليه قال الشيخ
 رحمه الله في التعداد شرطا لصحة الصيام ان يكون انا قيا فان كان القارن
 او المتنع مكي لم يحزه الصوم وان كان معسرا لا يجد ثمن الهدي صرح به في السراج
 الوهاج وعليه ثم شرط صحة الصيام في باب الحج **مطلقا** اي سواء كان صوم قران
 او متعنا او جزا صيدا وغيرها **النية** اي نية التكفارة فلا يتادي بدورها **وتعيينها** اي
 النية وهو ان يقصد الصوم بقلبه من الليل ولو في اخر جزء من اجزائه فلو نواه نهائرا
 ولو قبل الزوال لم يحج بالاجماع **وتعيينها** اي النية وهو ان ينوي الصوم عن القران وهذا الحكم خارج في جميع
 او المتنع او جزا الصيدا او الحلق او نحو ذلك فلا يتادي بمطلق النية ولا بنية النقل
 ولا بنية واجب اخر **وان يصوم في غير الايام المنهية** وهو رمضان اما كون صومته
 في غير رمضان فظاهر لان الصوم فيه ينصرف الي الفرض واما الصوم في الايام المنهية
 فلجملة الصوم فيها صرح بذلك الطحاوي في شرح الآثار حيث قال وليس لاحد صومها
 في متعة ولا قران ولا احصار ولا غيره ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول
 ابي حنيفة راي يوسف ومحمد رصم فيه ايضا في موضع اخر بقوله ليس لهؤلاء يعني
 المتنع والمحصر ولا غيرهم من الناس ان يصوموا هذه الايام عن شيء من ذلك
 ولا عن شيء من الكفارات ولا في تطوع انتهى **واما صوم الثلاثة** الايام المذكورة
 في المتعة والقران **فشرط صحة** اي الصوم مع الشرط المتقدم وهو شرط
 صحة الصوم في باب الحج **مطلقا** ان يصومها اي الثلاثة الايام **بعد الاحرام بها**

منه كالكبير

صيام
والحكم خارج في جميع
الكفارات في الحج وغيره

اي العمة والحج في حق القارن فلو صام الثلاثة الايام ثم قرن لا يجزيه صومه
 عن صوم القارن بالايجام وبعد الاحرام بالعمرة في التمتع وان يكون في صيام
 الثلاثة في شهر الحج اي من تلك السنة فلو قرنت قبل شهر الحج وصامها لم يجز به
 ولو صام بعد ما دخلت اشهر الحج جاز بعد تحقق الاحرام قال الشيخ رحمه الله
 في منسكه الكبير وذكر في منسكه العجني لو قرنت قبل اشهر الحج لا يجوز له صوم الثلاثة
 في اشهر الحج قبل ان يحرم للقارن بالاخلاف ولو صام بعد ما احرم في اشهر الحج جاز
 انتهى وقال ايضا في شرايط صحة صوم الثلاثة الثالث ان يصومها في اشهر الحج
 من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل في وقت الحج لم يجزه صرح به
 في المنافع انتهى ثم اعلم ان كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط ايضا في صوم
 التمتع بالاخلاف الا الاحرام بالحج فانه ليس بشرط لصحة صوم التمتع في ظاهر
 المذهب على قول الاكثر وانما الشرط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فلو صام التمتع
 في اشهر الحج بعد ما احرم بالعمرة قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام بالحج حاله
 صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القارن واما التمتع فالاكثر على عدم اشتراط ذلك
 ففي ابدائع وهل يجوز له بعد ما احرم بالعمرة في اشهر الحج قبل ان يحرم بالحج قاله
 اصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة ام لم يطف انتهى وان يقع عام صيامها اي
 الثلاثة قبل يوم النحر فان لم يصم اصلا او صام يوما او يومين حتى دخل يوم النحر
 فقد فات البدل وتحتم الاصل وهو الدم كما تقدم ولا يسقط عنه مدة عمرة فمضى
 قدر عليه اراثة بمكة واما كون اخرها اي الثلاثة بان يصوم يوم السابع ويوم
 الثامن ويوم التاسع الذي هو يوم عرفة فتجب وانما كان ذلك مستحبا
 لان الصوم بدله عن الهدي فيستحب تأخيرها الي اخرها وان يقدر عليه
 الاصل وهو الهدي كما يستحب تأخيرها الي اتم يوم وقت الصلاة رجاء ان يقدر
 على الاصل وهو لما كذا كذا هذا وان يكون ما جزا عن الهدي في ايام النحر فلا تعتبر
 قدرته عليه قبلها اي ايام النحر وكذا بعدها فلو صام الثلاثة في الايام وهو
 قادر على الدم قبل ان يشرع في الصوم او بعده او في خلافه ثم عجز عنه يوم النحر
 قبل خلقه جاز صومه ولو صام الثلاثة حاله كونه فقيرا عاجزا ثم ايسر وقدر على الهدي

وقد ذكرنا في كتابنا
 في صوم القارن
 انما هو في يوم النحر
 واليومين بعده
 وان كان في غيره
 لم يجز

يوم النحر فغير تفصيل جاز صومه فان كان اقتداره عليه قبل الاطلاق اي بالخلق والتقضي
 بطل صومه الذي صامه ووجب عليه الدم لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود
 بالبدل كما لو وجد المتيتم الماني خلاله او بعده قبل الصلاة وان كان اقتداره
 عليه بعده اي الاحلال ولو في ايام النحر صح صومه ولا شيء عليه اي ولا يجب
 عليه الهدي لا استقرار البدل في موضع الاصل ولا يجتمع بين البدل والمبدل وان
 لم يتحلل حتى مضت ايام النحر فليس له ان يجزى له جيب الهدي وجزا صومه
 هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة لان الذبح موقت بايام النحر فاذا مضت فقد
 حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدي فكانه تحلل ثم وجد الهدي بعده زاد
 الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير وان يكون اذا هما على الوجه المسنون فلو اداهما
 على غير وجه السنة بان احرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام
 وعليه دم كما مر والحاصل ان الصوم انما يقع بدلا عن دم النحر لا عن دم الجوارح
 الاحرام في اشهر الحج بالقارن او التمتع فليس بشرط فلو احرم قبلها وطاف للعمرة
 اكثره فيها جاز واما صوم السبعة الايام فشرط صحة مع الشرط المتقدم
 تقديم صوم الثلاثة الايام عليها فلو لم يصم الثلاثة الايام قبل يوم النحر صام
 السبعة لا يجزيه صومها وتحتم الدم وان يصومها اي السبعة الايام بعد مضي
 ايام التشريق لانه الصوم فيها ينهي عنه فلو صام شيئا منها قبل يوم النحر ولو بمكة
 واصل بما قبله وفي الفتح راما السبعة فلا يجوز تقديمه على الرجوع من منى بعد
 انما هم على الواجبات لانه يعلق بالرجوع ويجوز بعده الفراغ من افعال الحج بمكة
 قبل الرجوع الي الاهل عندنا سواء نوى الاقامة بمكة او لم ينو ككن المستحب
 ان يصومها بعد الرجوع الي اهله وان نوى الاقامة بمكة جاز له صوم السبعة
 بمكة بالاتفاق ولا يجوز صومها في ايام النحر والتشريق كذا في البدائع والبحر
 الراسخ واعلم انهم اتفقوا ان صوم الثلاثة بدله عن الهدي واختلفوا في صوم
 السبعة قال ابو عبد الله الجرجاني انه ليس ببدل بدليل انه يجوز مع وجود
 الاصل بالايجام ولا جواز للبدل مع وجود الاصل وقال ابو بكر الرازي انه بدل

وقوله

لانه لا يجوز الا احوال العجز عن الاصل وجواز حال وجود الاصل لا يخرج به عن كونه
بدلا ولا **يفترط التتابع في شيء من الصيام في باب الاحرام** مطلقا سواء كان
صوم قرآن او متعمدا وجزءا صليدا وحلق او غير ذلك **بل يستحب** اي التتابع
كموم السبعة اي كما يستحب للقارئ والمتمتع صوم السبعة **بعد الرجوع الى اهل**
خروجها عن خلاف الاثافي رضي الله عنه ولو صامها مكة او غيرها من البلدان
قبل الرجوع الى اهلها نوى الاقامة او لا جاز صومه وهو لقياس لانه بدل
عن الدم وانه يكون بمكة فكذا بدله الا ان النص علقه بالرجوع بتسيرا اذ
الصوم في وطنه ايسره فاذا عمل جاز كالمسافر اذ اصام **ولا يفترط ايضا** كون
الصيام في الحرم يخرج به في اي موضع اذ اده لانه عبادة في كل مكان فلا يتقيد
بمكان معين وكذا الصدقة عندنا لما بيننا الا ان الافضل اداؤها فيه وهذا
بخلاف الشك حيث يختص بالحرم بالاتفاق لان الاراقه لم تعرف قرية الا
فيه **ولا بعد الاحرام الا في صوم الثلاثة الايام للقارئ والمتمتع كما تقدم**
لك بيان فلا يصح صومها قبل الاشهر والا فيها قبل الاحرام **تنبيه**
صيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار اذا كان بعد **ثلاثة ايام** لكل
واحد منها **وصيام جزا الصيد على حسب الطعام** فيصوم مكان طعام كل مسكين
يوما وهذا في صيد الحلال حيث يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر واما في جزا صيد **الحرم**
وحلبه وقطع اشجاره فلا يجوز فيه الصوم مطلقا لما سياتي في محله وكذا المكي
اذا تمتع او قرن ولو كان معسرا واما القارئ والمتمتع الاثافي فلا يجوز عنهما الصوم
الا عند العجز عن الهديا او ثمنه **والحصر** لا يجوز له الصوم مطلقا ولا يجوز الصوم
الا عند العجز عن الهديا او ثمنه **باركاه** يحظر ولو بعد الاثافي الاربعة المتقدمه
ومن عجز عن الصوم لكيوم ورض لا تجزيه **الفدية عنه** اي الصوم **كما اذا وجبت**
عليه كفارة الاذكار بان حلق راسه بعذر فلم يجز الهديا ولا ثمنه ولا يجز طعام
سنة مساكين ولم يقدر على الصوم واراد ان يطعم عن صيام ثلاثة ايام ثلاثة
ساكين لم يجزه الا طعام ستة مساكين وكذا المتمتع وفي معناه القارئ

121

اذ لم يجد الهدى ولا ثمنه ولم يقدر على الصوم لم يجز ان يطعم عنه اي الصيام
 لان الشايع اوجب عليه الهدى عند القدرة عليه والصوم حاله العجز فان لم يقدر
 عليهما فلا يجوز له العذر له الي غيرهما قال الفخ رحمة في منكره واذا عجز القارن
 والمتنع عن الهدى والصوم بان كان شيخا فانيا بقي على ذمته ولا تجزيه الفدية
 عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعتابي واذا صام الثلاثة وتمكن من صوم
 فلم يصم حتى مات سقط عنه الصوم انتهى والله اعلم هذا باب
 في بيان احكام الجمع بين النكيتين المتحدتين وبيان انما هما اي النكيتين
 الي الاخر وبيان نسخ اي فتح احدهما الي الاخر اجمع بين نكيتين متحدتين يجتنب
 اربعين او اكثر اي من النكيتين احراما وفعالا مكروه مطلقا اي للكنى والا نافي
 وفي البحر انه بدعه باتفاق الاصحاب وفي الجامع الصغير للعتابي انه حرام لانه
 من اكبر الكبائر وكذا ذكر الجنازي في المحيط والجمع بين احرامي للعمة مكروه
 وفي الجمع بين احرامي الحج كذا في روايات اظهرها انه لا يكره وفي النهاية اضافة
 الاحرام الي الاحرام في حق الكنى ومن معناه جنائنه وفي الكرماني لا يجوز قاله
 في النهاية اضافة الاحرام الي الاحرام في حق وكذا اضافة احرام العمرة الي احرام
 الحج في حق الا نافي اساءة وكراهة وفي العناية بخلاف اضافة احرام الحج الي
 احرام العمرة اي لا نافي فانه يجوز له الا كراهة انتهى اما الجمع بين المجتنبين
 فاكثر احراما فهو ان يحرّم بهما معا اي مجتنبين او يحرم بهما على التقاطع
 بان يحرم باحدهما ثم يدخل عليها الاخرى وكان ذلك مع بقا وقت التوقف بجمعة
 فاذا اهل مجتنبين معا فضا على اي فاكثر منهما كف عن احرام يحجم ثم اخري
 ثم باخري وهكذا لزم جميع ذلك اي جميع ما احرم به اي في صورتي المحبة والتعاقب
 غير انه ترتفع ما عدا واحدة في المحبة وما عدا الاولى في التقاطع وهذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف واختلفا في وقت الرض فنفذ ابي يوسف ترتفع عقب
 الاحرام بلا فصل وعند ابي حنيفة اذا سار الي مكة في طاهر او طيه تالف الكافي
 قال ابو يوسف يصير رافضا لاحدهما كما فرغ من قوله ابيك مجتنبين انتهى
 واما عند محمد ففي المحبة يلزمه احدهما وفي التقاطع الاولى فقط لان المقصود

والحق على هذا والحق على الحق

من الاحرام الا اذا تلا يمكنه ان يودي الا احدهما فلا يلزمه الاخر واعتبر بالصوت
والهلاكة قال الشيخ رحمه الله في منكره واعلم ان عدم انعقاد الاحرام للاخر هو
الشهور عن محمد وذكر مختص شرح انوار المحامد بعد ذكر المشهور عنه في
عن محمد بن قولويه اي يوسف انتهى وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجناية
قبلا لرفض نعتي اي حنيفة حين ان وعنده محمد واحد وكذا عند اي يوسف لا ارتفاع
احدهما بلامكف وانما ترتفع اي ما ترتفع الثانية لا اذا سار الي مكة في
ظاهر الرواية عن اي حنيفة من عليه في المبسوط وذكر القدر في شرح مختص
الكرخي انها الرواية المشهورة عنه وروي عنه انه لا يصح رافضا حتى يشرع في
الاعمال وهو معنى قول المتن او شرع في الاعمال كالطواف او التوقف بعينه
فلو لم يسر ولم يشرع في عمل فهو باق على ما احرم به من الشكين او اكثر
فان جنى يتعدد وعليه الجزاء بقدر ما احرم به من شكين او اكثر اي عند
اي حنيفة خلافا لاي يوسف ومحمد وعلي الرواية الاخرى عنه وكذا لو احصى
اي على الخلاف المتقدم ولو جامع فعليه كل حجة دم للجماع وعليه ايضا دم
الرفض و اذا جنى بعد الاتقاء بالسبي او الشروع في العمل يتعدد اي الجزاء
ولا يلزمه الا جزاء واحدا اتفاقا ثم اذا ارتفع ما عدا الحجة التي لم ترتفع
يلزمه لكل حجة من المرفوض دم للرفض ويلزمه تضاعف ويلزمه عمة
لانه صار كالفايت ولو فاته الحج بعد الرضا وقبله فكذلك اي يلزمه لكل
حجة من المرفوض تضاعف ويلزمه عمة ودم للرفض الا الحجة التي يتجمل بها
بافعال العمة فانه اذا تضاعف العمة عليه فيها لقيام العمة التي يتجمل بها فيها
وفي منكره الشيخ رحمه الله ويعلم انها انه ان كان الفوق بعد السبي فعليه
دم الرضا اتفاقا وان كان قبله فكذلك عند اي يوسف واما عندها فيتوقف
على السبي كما لا يخفى ولو اهل حجبتين معا او متقاربين بعينه لبيلا او نهائلا
في وقت الوقوف ترتفع احدهما بلا فصل باتفاقهما اما عند اي حنيفة
فبالوقوف واما عند اي يوسف فلا يرتفعها كما انعقدت وعليه دم للرفض
وعمة ويقضى الحج من عام قابل ولا شيء عليه عند محمد لعدم لزومها عنده

وكذا

وكذا الحكم لو اهل بها في ليلة المزدلفة سواء كان بها او بغيةها بعد الوقوف
لا قبله اي وقت الوقوف اي لا يكون الحكم كذلك لو اهل بها قبل وقت الوقوف
كما لا يخفى وهذا استفاد من تولهم وانما ترتفع عند اي حنيفة اذا شرع في
الاعمال والحاصل ان المزداد اهل بحجة اخرى وهو رافض بعينه لبيلا او
نهائلا لزمه عندها خلافا لمحمد وبصير رافضا لها بالوقوف عند اي حنيفة عند
اي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرفض وعمة ويقضى الحج من قابل
وكذا لو اهل بحجة ليلة المزدلفة ثم دلفه اربعينها او ترفضت الثانية في الطريق لم يمس
وكذا ان اهل بعمة فيها رخصها وعليه عمة مكانها ويقضى في حجة وكذا لو اهل بعمة
ببني انتهى واما الجمع بينهما فافعالا فافعالا في الثاني بعد الوقوف
الوقوف فلو احرم بحج ثم وقف بعينه ثم احرم بالآخر اي حج اخذته يوم
انجم فان كان اي احرامه الثاني بعد الحلق الا في الحج الاول لزمه الثاني
عند الكل ولا شيء عليه اي لا دم عليه ولا رفض بل يقضى في بقية افعال حجة الاول
ويبقى منها اي حجة الثاني اي قابل ويؤديه وان كان اي احرامه بالثاني
قبله اي الحلق لزمه اي الحج ايضا ولكن يجب عليه دم الجمع اتفاقا وهو
دم جبن لا يجوز له الاكل منه وسحب المصدق بجميعه ويقضى في الاول ويلزمه
ايضا دم اخر سواء حلق للاول بعد الاحرام بالثاني او لا اي اولم يحلق حتى
يج من العام القابل لانه اما ان يحلق للاول فيكون به جانا على الاحرام الثاني
اتفاقا ولا يحلق فيكون موخر المحلق عن وقت عند الامام اي حنيفة في
السد عنه بهذا الدم لازم له على كل حال عنده وكذا عند الامام زفر وقال لا ان لم
يحلق بعد ما احرم بالحج الثاني فلا شيء عليه واصل هذا ان الجمع بين احرام الحج
او احرام العمة بدعة فاذا احرم بالحج الثاني بعد ما حلق للاول لزمه ولا شيء
عليه بالاتفاق لانه حل من الاول واحرم بالثاني بعده وان لم يحلق حتى احرم
بالثاني لزمه لصحة الشروع فيه وعليه دم ان لم يحلق بعد ما احرم بالثاني
اولم يحلق عند اي حنيفة لما تقدم ولو حلق بعد ايام انجم عليه دم ثالث عند
اي اي حنيفة لتأخير الحلق خلافا لها ومن فاته الحج بعد الاحرام نه فاهل بها

اي حجة اخرى وكذا الواحرم بعرة بعد ذلك **لزمه** رخصتها اي رخص التي احرم
 بها لان فايته الحج يتخلل بافعال العمرة من غير ان يتقلب احرامه احرام
 العمرة والجمع بين المجتنبين او العمرتين غير مشروع فاذا احرم بحجة يصير طمعا
 بين المجتنبين احراما وهو بدعة فيه فخصها واذا احرم بعمر يصير طمعا بين
 العمرتين انعالا وهو بدعة ايضا فيه فخصها **ولزمه دم** وعمره **سوي**
 العمرتين التي اكلها **وجتان** من قبله وهذا فيما اذا احرم بحجة راما اذا احرم
 بعمره فلا يلزمه الاقتصار بحجة وعمره وهذا عندنا اي حيفه راما عندنا اي يوسف
 فلا يبرخصها بل معنى فيها وعند محمد لا يصح كمالوا حرم قبل الفوات كذا في
 المرفي في انتى راعا انهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجمع بين احرام
 العمرتين واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين احرام الحج وقالوا فيه رايان
 وامسما الوجوب وبه صرح التمراشي وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب
 قاله الفتح وهو الاوجه لان مجدا سكنت منه في الجامع الصغير وبانفاه وازنه
 في الاصل وهذا دم جهري جناية فلا يجل التنازل منه ولا لغنى ولا يقوم الصوم
 تقاضيه وان كان محسرا ولا فرق في هذه المسئلة بين المكي والافاقي **واما الجمع**
العمرتين فالحكم فيه اي الجمع بين العمرتين **كالحكم** في الجمع بين المجتنبين سواء
 في المعنى والتعاقب والزوم والرفض ورفقه اي الرخص وغير ذلك مما يتصور
 في العمرة فلو احرم شخص بعمره فطاف بها ولو شوطا او لم يطف شيئا ثم احرم
 باخرى اي بعرة اخرى **قبل ان يسمى** للاولى اي للعمرة الاولى **لزمه** رخص الثانية
 ولزمه دم للرفض وقضا الرخوض خلافا لمحمد **وطاف** رخصي **للاولى** اي
 للعمرة الاولى ولم يبق عليه الا الحلق **فاهل** باخرى **لزمه** الثانية اتفاقا
 ولا يبرخصها وعليه دم الجمع اي الجمع بينهما في الافعال لعدم ما يوجب تاخير الثانية
 بخلافه في المجتنبين كما اشار اليه في شرح الكثر فان حلق الاول قبل الفراغ من
 الثانية لزمه دم اخر للجناية على الثانية اتفاقا ولو حلق للاولى بعده
 اي بعد الفراغ من الثانية لا اي لا يلزمه الدم **ولو افسد** العمرة **الاولى**
 بان جامع قبل ان يطوف لها كله او اكثره **ثم اهل** الثانية **رخصها** اي الثانية

ويسمى

ويسمى في الاولى رخصها ولفظها ولو نوى رخص العمرة الاولى وان تكوف عليه **لزمه**
 لم ينعقد ذلك ويكون للاولى وكذا هذا الحكم في المجتنبين ومن احرم لا ينعقد شيئا
 معينا فشرع في الطواف بان طاف ثلاثه اشواط او اقل ثم اهل بعمره **رخصها**
لان الاولى تكيف عمره حيث اخذ في الطواف فحين اهل بعمره اخرجها صار جامعاً
 بين عمرتين فيجب عليه رخص الثانية كما تقدم والله اعلم **والاضافة** اي اضافة
 احد السككين المختلفين الى الاخر **على تبيين الاول** منهما **اضافة** الحج **على** العمرة
وهو ان يحرم بها اي العمرة الاولى ثم يحرم به اي الحج قبل ان يطوف بها
اي العمرة او بعد ما طاف بها قبل ان يتحلل منها **والثاني** اضافة العمرة الى
الحج وهو ان يحرم به الاولى ثم يحرم بها اي العمرة قبل ان يطوف طواف التقدمة
او بعده فالاول اي القسم الاول وهو اضافة الحج الى العمرة جازا بالكرامة **للافاقي**
 بل هو مستحب له او مسنون وهو افضل انواع الحج عندنا وكرهه فان فعله رخص
 العمرة رخصي في الحج **والقسم الثاني** وهو اضافة العمرة الى الحج **مكروه** **لها**
 اي للافاقي والمكي الا انه في حق المكي اشد كراهة واعظم اساءة وكل من
 القسمين تغريعات **اما تغريعات القسم الاول** منها **فالافاقي اذا دخل**
احرام الحج على احرام العمرة فان كان ادخله عليها قبل ان يطوف لها اكثره او
 لم يطف شيئا فقارت وعليه دم شكر وان كان ادخله بعدما طاف لها اربعة
 اشواط في اشهر الحج فهو متمتع ان كان حج من عامه ذلك بلا امام بينهما
الافاقي **والا** اي وان لم يحج او حج كمن مع الامام فلا اي فلا يكون متمتعاً
 فلا يلزمه دم وتدمر في القرآن والسنة **واما حكم المكي** **ومنه** وهو الميقاتي ومن
 الحنف يهمل من اهل الافاق اذا دخل احرام الحج على احرام العمرة سواء كان احرامه
 بالعمرة في شهر الحج او في غيرها فهو على ثلاثة اوجه ان كان ادخله الحج على العمرة قبل
 ان يطوف لها يبرخصها اي يبرفض عمرته اتفاقا قليلا يصير قارنا وهو ممنوع منه وعليه
 دم الرخص **وان سمي فيها اي الحج والعمرة جاز** ويكون قارنا مسيارا وعليه دم الجمع بين
 السككين ولو فعل هذا الامر في كان قارنا مستونا وان كان اي ادخله الحج على العمرة

ويسمى في الاولى رخصها ولفظها ولو نوى رخص العمرة الاولى وان تكوف عليه لزمه لم ينعقد ذلك ويكون للاولى وكذا هذا الحكم في المجتنبين ومن احرم لا ينعقد شيئا معينا فشرع في الطواف بان طاف ثلاثه اشواط او اقل ثم اهل بعمره لان الاولى تكيف عمره حيث اخذ في الطواف فحين اهل بعمره اخرجها صار جامعاً بين عمرتين فيجب عليه رخص الثانية كما تقدم والله اعلم والاضافة اي اضافة احد السككين المختلفين الى الاخر على تبيين الاول منهما اضافة الحج على العمرة وهو ان يحرم بها اي العمرة الاولى ثم يحرم به اي الحج قبل ان يطوف بها اي العمرة او بعد ما طاف بها قبل ان يتحلل منها والثاني اضافة العمرة الى الحج وهو ان يحرم به الاولى ثم يحرم بها اي العمرة قبل ان يطوف طواف التقدمة او بعده فالاول اي القسم الاول وهو اضافة الحج الى العمرة جازا بالكرامة بل هو مستحب له او مسنون وهو افضل انواع الحج عندنا وكرهه فان فعله رخص العمرة رخصي في الحج والقسم الثاني وهو اضافة العمرة الى الحج مكروه لها اي للافاقي والمكي الا انه في حق المكي اشد كراهة واعظم اساءة وكل من القسمين تغريعات اما تغريعات القسم الاول منها فالافاقي اذا دخل احرام الحج على احرام العمرة فان كان ادخله عليها قبل ان يطوف لها اكثره او لم يطف شيئا فقارت وعليه دم شكر وان كان ادخله بعدما طاف لها اربعة اشواط في اشهر الحج فهو متمتع ان كان حج من عامه ذلك بلا امام بينهما الافاقي والا اي وان لم يحج او حج كمن مع الامام فلا اي فلا يكون متمتعاً فلا يلزمه دم وتدمر في القرآن والسنة واما حكم المكي ومنه وهو الميقاتي ومن الحنف يهمل من اهل الافاق اذا دخل احرام الحج على احرام العمرة سواء كان احرامه بالعمرة في شهر الحج او في غيرها فهو على ثلاثة اوجه ان كان ادخله الحج على العمرة قبل ان يطوف لها يبرخصها اي يبرفض عمرته اتفاقا قليلا يصير قارنا وهو ممنوع منه وعليه دم الرخص وان سمي فيها اي الحج والعمرة جاز ويكون قارنا مسيارا وعليه دم الجمع بين السككين ولو فعل هذا الامر في كان قارنا مستونا وان كان اي ادخله الحج على العمرة

بعد ما طاف لها اكثره فبرفض حجه اتفاقا لئلا يبيح قارنا وهو ممنوع منه وعليه
دم الرض وقيل لا يرضى واحدة منها ويصني فيها وعليه دم الجمع ولو كان
هذا الذي ادخل الحج على العرة بعد ما طاف لها اكثره افاقيا كان متمتعاً مسنوناً
ولو كان ادخاله بعد ما طاف الاقل من اشواط العرة **وكذلك** اي حكمة ما تقدم
من انه يرضى الحج وعليه حجة وعمره **وعند** اي حنيفة وقال لا يرضى العرة وقضيتها
ويصني في الحج لان الجمع بينهما غير مشروع في حق المكي فلا بد من رضى احدهما
وكانت العرة اولى بالرضى لانها ادنى حالاً واقل اعمالاً وايسر قضاء لكونها
غير موقوتة وليس فيها الا الطواف والسعي وهي سنة وليس الحج كذلك ولا نه
لورضى العرة لزوم قضاء رها لا يجرى واذا رضى الحج يلزم قضاءه وقضاء
العره على ما عرف في موضعها فصار كما اذا لم يطف بالعره شيئاً حتى احرم الحج
فانه يرضى العره بالاجماع لما قلنا بخلاف ما اذا طاف لها اكثره حيث يرضى الحج
بالاجماع لان للاكثر حكم الكل وفي المبسوط لا يرضى واحداً منهما لان للاكثر
حكم الكل فصار كما لو فرغ منها وعليه دم كان التقص بالجمع بينهما ولا يحنيفة
ان احرام العرة تأكيد بما لا يبيح من الطواف واحرام الحج لم يتأكد بشئ من
اعماله وغير المتأكد اولى بالرضى وانما يبرح بالابس اذا استويا في القوة والدليل
على انه يتأكد بالشوط ان الاقوى اذا جاز الميقات غير محرم فاحرم داخل
الميقات فطاف شوطاً ثم عاد الى الميقات لا يسقط عنه الدم لبي اوله يلبس
بالاتفاق لتأكده بالطواف ولان في رضى العرة ابطال العرة وفي رضى
الحج امتناعه عنه فكان اولى وعليه دم للرضى ايها رضى لتخلله قبله او انه
كالمحصن ثم ان رضى العرة تضاعفها لا غير وان رضى الحج تضاعفها ورضى العرة
معها لانه كفاية الحج من حيث انه عجز عن المصني فيه وفايت الحج يقضى بافعال
العره ثم ياتي بالحج من قابل وهذا لم يجمع من عامه وان قضى الحج الذي فيه
من سنة تلك بان احرام به بعد الفراغ من العرة فلا عمة عليه كما صرح به القدر
في شرح مختصر الكرخي ونسب الائمة الكرخي والمحقق الزليعي لانه يصير كفاية الحج

الا اذا لم يجمع في تلك السنة واما اذا حج فلا كالمحصن اذا تخطى حج من تلك السنة لا يجب
عليه العرة بخلاف ما اذا تخطى السنة **ولو مضى** فيها ولم يرضى الحج الذي ادخله
على العرة جاز ذلك ولكنه مع الاساءة لانه اذاها كما التزمها غير انه منى عنه
وانتهى لا يمنع المشرعية ولا تحقق الفعل وعليه دم الجمع بين النكاح وهو دم
جبر حتى لا يجوز له الاكل منه لان ذلك دم شكر ولو ان كونها دخل مكة بعمره
فما فسد بها بالجماع قبل اكثر طوافها وانها فاسدة ثم احرم مكة بعمره وحجة من رضى
عمره وعليه دم الرض وعليه قضاؤها لانه صار كالمكي ولا فرق في حق
المكي بين ان يجمع بينهما في اشهر الحج ارضي غيرها فلو اهل المكي بعمره نطاف
لها اكثره في غير اشهر الحج ثم اهل بجدة اي في غير اشهر الحج فعليه دم كما صرح
به في المبسوط حيث قال لانه احرم بالحج قبل ان يفرغ من العرة وليس للمكي ان يجمع
بينهما فاذا صار حراماً من وجبه كان عليه الدم انتهى ولو فعل ذلك افاقى لم يجب
عليه شئ وما تغيرت القسم الثاني وهو ما اذا اهل بالحج او لا ثم بالعره ثانياً
فان كان مكياً اهل او لا بالحج ثم بالعره فعليه رضىها اي العرة على كل حال وان
لم يرضها بل مضى عليها جاز ولزمه دم للجمع وان كاف افاقاً ادخل احرام
العره على احرام الحج فغلبه تفصيل فان كان ادخله قبل ان يشرع في طواف
القدوم فهو قارن مستحق بتقديم احرام الحج على العرة لانه اخطا السنة لان
السنة في القواف ان يحرم بها معا او يقدم احرام العرة على احرام الحج وعليه دم
شكر وان كان بعد ما شرع في طواف القدوم ولو قليلاً يعني ولو شوطاً واحداً او اقل
او كان ادخاله بعد انما به اي بعد فراغه من الطواف القدوم وهو مكمل او
عرفه فكذا هو قارن مستحق لكنه اكثر اساءة من الاولى حيث اخر احرام
العره عن طواف الحج غير انه ليس بركن فيه فيمكنه ان ياتي بافعال العرة ثم
بافعال الحج فيكون قارناً على طوله وعليه دم جبر على ما اختاره في الاسلام وقيل
دم شكر على ما اختاره شمس الائمة وخبره الخلاف تظهر في جواز الاكل منه
ويستحب لمرضى العرة لانه فاق الترتيب في الفعل من وجه بتقديم طواف
القدوم على العرة وفيما سبق لم يفت لانه لم يقدم هناك الا الاحرام ولا ترتب فيه

غير انه يكون مستحقاً
كما تقدم وانما اعلم

ولا يلزم من الرضخ ههنا لان المودي ليس بركن الحج واذا رضى عنها فضاها الصلح الشرع
فيها ولو اهل بها في ايام النحر والتشريق قبل الحلق **اربعة** وجب عليه الرضخ
اتفاقا لانه احدى اركان الحج فيكون بانها افعال العرة على افعال الحج من كل وجه
فكان خطأ محضاً وقد كرهت العرة في هذه الايام ايضا تغليها لامر الحج و
لزوم الدم اي لرضخها لتخلله منها قبل اوانه ولزوم **القضا** ايضا اتفاقا فيما
قبله وعلى الاصح فيما بعده لصحة الشروع فيها بخلاف صوم يوم النحر فانه
اذا افسده بعد ما شرع فيه لا يلزم منه تقضاه لانه بنفس الشروع قد باشر المنهي
عنه فيجب عليه اخساؤه ولا يجب عليه صيائته وجوب القضا فرج وجوب
الصيائته وههنا بنفس الشروع لم يباشر المنهي عنه وهو افعال العرة فضاها
كالصلوة في الوقت المكره ولو لم يرضخ العرة بينهما اي فيما اذا احرم بها قبل
الحلق اربعة اجزاء عليه دم الجمع في شريح الزبلي لانه جمع بينهما في الاحرام
او في بقية الافعال فان قيل كيف يكون جامعا بعد بينهما وهو لم يحرم بالعرة
الاتمام التخلل من احرام الحج بالحلق وطواف الزيار قلنا قد بقي عليه بعض
واجبات الحج وهو رمي الجمار في ايام التشريق فيصير جامعا بينهما فاعلان
لم يكن جامعا بينهما ادرا ما فيلزم منه الدم لانه انتهى وقيل اذا احرم بالعرة
بعد الحلق لا يرضخها كذا في الاصل قال الزبلي والاصح انه يرضخها احترازا عن
ارتكاب المنهي عنه لان العرة منهي عنها في خمسة ايام وثان لما ذكر في الاصل
انها لا ترضخ من غير رضخ لها انتهى **قال** ويستفاد منه ان العرة قبل
السعي بعد ايام التشريق اهون في الامر راسخا في الوزر فيسمى ان يقال
بانها دم الرضخ اذا تعدد العرة دفعا للحرج المرنوع بل الظاهر من وضع
المسألة في احرامه بالعرة ايام التشريق ان يما بعدها ليس كذلك ولو كان
بانها عليه السعي لوفاته الحج بعد ان احرم به فاحرم بعرة قبل ان يتخلل
من احرام الحج بعرة لاجل الفوات فعليه رضخ هذه العرة التي احرم بها **تبيينه**
الاسباب الموجبة لقضا الحج اربعة الاول منها الرضخ اي رضخ الاحرام
الذي خرج منه حكم الرضخ والثاني الانقضاء اي بالجماع وان لم يمتد انما

او العدة

مع ذكره الترخيم

فقد طواف الزيار او
بعد

شأنه اصلا

لأنها رواية الاصل
انه لا يرضخ لمنه
ثم من الرضخ على
او اذ وقع في الايام
المعينة ولا يرضخ
بعدها اصلا سواء
سبح ام لا

وانه والثالث **الاحصاء** اي عن الوقوف فانه في حكم الفوات وان كان بينهما
فرقة في كيفية التخلل والرابع الفوات اي فوات الوقوف بعرفة والاسباب
الموجبة للعمرة اي لقضائها الثلاثة الاول اعني الرضخ والاخذ والاعمال
دون الرابع وهو الفوات لعدم تصور فواتها فم اعلم ان كل من لم يرضخ
الحجة في المابين اي باب الجمع بين السكين وباب اضافة احدهما الى الآخر فعليه
لرضخها دم وقضا حجة وعمرة وكل من لم يرضخ العرة فعليه دم وقضا
حج فقط وكل من جمع بين الاضامين لزمه الرضخ فلم يرضخ فعليه دم الجمع
وكل من عليه الرضخ يحتاج الى نية الرضخ الا من جمع بين الحجتين قبل
فوات وقت الوقوف او بين العمرتين قبل السعي للاولى ففي هاتين الصور
لا يحتاج الى نية الرضخ بل ترضخ احدهما من غير نية التي ففقدت لكن انا بالسير
اي مكة او بالشرع في اعمال احدهما من الخلاف قال الشيخ رحمه الله في
منسكه وكل من جمع بين الاحرامين ولزمه رضخ احدهما ولو لم يرضخ فعليه دم
الجمع وعدم الرضخ انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمرة او بين الحجتين بعد
الوقوف لاحديهما وبين العمرتين بعد السعي لاحدهما اما اذا جمع بين الحجتين
قبل الوقوف او بين العمرتين قبل السعي فلا لانه ترضخ احديهما من غير نية
الرضخ وكل دم يجب بسبب الجمع او الرضخ فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم للصوم
مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له ان يأكل منه بخلاف دم الشكر انتهى وكل
من جمع بين الاحرامين المتفقين او المختلفين فحجبه قبل الرضخ فعليه مثلا
ما انفرد من الجزا كالقارث وبعد الرضخ لا يجب عليه الاجزاء كالمفرد ثم
اعلم ان من جمع بين الحجتين او العمرتين او حجة وعمرة ولزمه رضخ احديهما
فرضخها فعليه دم للرضخ وهل يلزمه دم اخر للجمع ام لا فالذكور في عامة
الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرضخ احدهما اما اذا رضى فانه يترك
فيها الا دم الرضخ بل المفهوم منها نصري وتلويح بعدم لزوم دم الجمع وقوع
في البحر العميق فيما اذا جمع بين الحجتين او العمرتين ثم اذا رضى احدهما
لزمه دم الرضخ ودم اخر للجمع بين احرام العمرتين وجوب الدم بسبب الجمع

للمرضخ

بين احرام الحج وبيان اصحها الوجوب انتهى واليه يشير كلام الكرماني حيث
قال فيها اذا جاع بين المجتنبين او العرتين وعليه دم للجمع الا انه لم يذكر دم الرض
فهذا خلاف ما في العامة وما ذكره في البحر من وجوبه في المجتنبين او العرتين انما
ذكر الاصحاب يمين اهل الحج الثاني يوم النحر واهل بالعمرة الثانية بعد السعي
للعمرة الاولى كما مر وليس هناك رضى ليقاس عليه غيره نعم الذي يرد ما في
البحر من نقل الطر ابلسى عن المجتنبين اذا اهل بالحج الثاني في يوم النحر قبل
الحلق فقال في المحيط عليه دمان دم لتاخير الحلق او بالحلق في الاحرام الثاني
ودم للجمع بينهما كمن ادخل زيادة في تحريم الصلاة بالسجود السهو
وكما لم ياذن رضى فيها لزم دم الجمع بخلاف ما لو احرم مجتنبين في وقت
الوقوف حتى صار راضيا لحدسهما لا يلزم دم فصرح بعدم لزومه وهو دم
الجمع لان كلامه فيه واما كلام الكرماني فيحتمل لانه لما ذكر الادما واحدا فيمكن
ان يراد به دم الرض الا انه سماه بدم الجمع لانه الموجب في الاصل وهذا هو
الظاهر في توجيهه ويؤيد ذلك انه ما ذكر دم الرض اصلا في هذه المسئلة
مع ذكره وجوبه الرض ومن كان في شك مما ذكرناه فعليه بالكتب ليرفع
عنه الحجب ويتبع صاحب البحر اس النجاني منسكه فقال فيها اذا جاع بين المجتنبين
او العرتين يلزم دم رضى احدهما ودمان للرض والجمع انتهى فلا يغير ذلك قولها
بعد وضوح الحق والله سبحانه وتعالى اعلم كذا قال الشيخ رحمه الله في منسكه
فتح احدا لا حرامين الى الاخر فلا يجوز عندنا وصفه اي فتح احدا لا حرامين
الى الاخر ان يحرم بالحج مثلا ثم يريد ان يفسخ نية الحج بعد ما احرم به ويقطع
انعاله ويجعل احرامه وانعاله عمرة وكذا عكسه وهو ان يحرم بالعمرة ولا ثم
يريد ان يفسخ نيتها بعد ما احرم بها ويقطع انعاله ويجعل احرامها رافعا لها
في بيان احكام العمرة هي الحجة

الكبرى

بالبحر

والصغيري بالنسبة الى الحج الاكبر وهي لغة الزيادة يقال اعتمر فلان فلانا اعتمر
زاره وفي الشريعة زيارة البيت الشريف على وجه مخصوص قيل سميت بذلك
لانها تؤدي في العمرة كونه وقيل لانها تؤدي في الموضع العام واعلم انه ينبغي للحاج

ان ياتي

ان ياتي بالعمرة بعد الفاع من افعال الحج ما استطاع وهو الافضل له قال صلى الله عليه وسلم
تابعوا بين الحج والعمرة فان متابعتهما بينهما تزيد في الاعمال والرزق وينفيان الذنوب
كما ينفي الكبر حيث الحدس ثم العمرة سنة مكرمة على المختار لحديث جابر رضي
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة او اجبة هي قال لا وان تعتمر واخبر
افضل رواه الترمذي وقال حديث حسن ان استطاع اي اليها سبيلا بالزاد
والراطة كما ثبت تفسيره بالسنة وقيل انها واجبة قايلا للمجرب وصحة قاصينها
وصاحب السراج وبه جزم في البديع حيث قال انها واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر
ومنهم من الحلف اسم السنة وهذا الاطلاق لا ينافي الوجوب وعن بعض اصحابنا
الامام محمد بن الفضل من ثابح بخاري انها فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم العمرة
تغنيك عن بقية كف بضعه الحج وفي البحر العميق نقلا عن الذخيرة نص محمد بن حماد في
كتاب الحج ان العمرة تطوع وليست بواجبة قال شيخ الاسلام خواجه زاده في
مبسوطه قالوا ولا يوجد في كتب اصحابنا رواية ان العمرة تطوع الا في كتاب الحج
فان محمد اقال في المحجور السفيه اذا اراد العمرة لا يمنع منها وانما لم يذكرها في العمرة تطوعا
وشرائطها لا استطاع عنها اي العمرة اذا قلنا بانها واجبة على القول الصحيح
اي من شرائط الوجوب ووجوب الادان الواجب ملحق بالفرض وحق
الاحكام كذا في البحر العميق نقلا عن البديع وكذا السنة تتبع الفرائض في كثير من الاحكام
وفي منسكه الطر ابلسى على القول بانها واجبة شرطا وجوبها ما هو شرط الحج من
شرائط الوجوب ووجوب الادان انتهى واحكام احرامها اي العمرة كاحرام اي
احكام احرام الحج من جميع الوجوه اي بالنظر الى مخطوراتها واما بالنظر الى سائر
احكامها فاعتبار اكثرها من سننها وادائها ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك
وكذا حكم فرائضها اي في الجملة وواجباتها وسننها اي في بعضها ومقتضاها
ومسرها اي وان اختلفا في محله ومكررها اي باسرها وجمعها اي بين عشرين
فاكثر واصنافها اي التي غيرها في نيتها ونفسها اي حاله نعم غيرها اليها واصنافها
في حكمها في الحج اي في غالب احكامها وهي اي العمرة لا تخالف اي الحج الا
في اسود يسره الاول منها اي العمرة ليست بفرض بخلاف الحج
افضل من غيره وصفان او الحج على وجه افضل من غيره فانه يقرنه مع عمرته

في اسود يسره

الثاني انه اي الشان ليس لها وقت معين تودى فيه بل جميع السنة وقت لمجازها
 وهذا بالاتفاق الا انه يكره اداؤها في يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق مع الصبر
 سواء اهل بها قبل الزوال او بعده وعن ابي يوسف لا يكره يوم عرفة قبل الزوال
 لان ما قبل الزوال من يوم عرفة ليس وقت الوقوف فلا ينفله عن الوقوف في وقته
 ولنا ما روينا عن ابن عباس رضي الله عنهما لا تغتم في حرم ايام راعتن فيها قبلها وما
 بعدها **الثالث** انما هي العمرة لا تقوت بخلاف الحج الرابع ليس لها وقت ولا ري
 ولا جمع بين صلاتين لاني ليل ولا نهار ولا خطبة بخلاف الحج في جميعها الخامس
 ليس لها طواف القدوم اي سنة ولو كانت المعتمر افاقيا بخلاف الحج السادس
 لا يجب بعدها طواف الصدر اي الوداع ولو كانت المعتمر من اهل الانفاق وراى
 السفر وهذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد يجب وقال الثوري من خرج الى
 التمتع من المعتمرين ولم يودع فعليه دم لخروجه من الحرم السابع لا مدخل
 للبدن بالجماع فيها اي العمرة فلو جامع بعد الطواف لها اوقبله لا تجب الاشارة
 بخلاف الحج الثامن لا تجب البدنة بطوافها اي العمرة جبا او خايسا او نفسا
 بل يجب اذاة بخلاف الحج التاسع ان صفتها الحل والمراد اذناه فلو خرج الى
 طرف الحل ولو خطوة واحرم منه اجزاه قال العلامة الزيلعي في شرحه على اكثر
 والاجماع على ذلك انه صلى الله عليه وسلم امر اخا عايشة ان يعمرها من التمتع وهو في الحل
 لان من شأن الاحرام ان يجتمع في افعاله الحل والحرم فلو احرم المكى بالعمرة من
 مكة وافعال العمرة تودى بمكة لم يجتمع في افعالها الحل والحرم بل يجتمع كل ما في الحرم
 وهذا خلاف عمل الاحرام في الشروع كذا في البحر العميق ثم كون الحل سقانا للعمرة لا
 يختص باحد دون احد من اهل المواقيت بل هو عام لجميع الناس اي من المكى
 والا فاني ومن بينهما بخلاف الحج فان سقانة لاهل مكة ومن بمكة هم الحرم وجوبا
 العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها اي العمرة اي في اصح الروايات
 بخلاف الحج الحادي عشر ان لا مدخل للصوفة بالجناية في طوافها اي العمرة بخلاف
 رمي جمرة العقبة الحادي عشر انه لا مدخل للصوفة بالجناية في طوافها اي العمرة بخلاف
 طواف الحج واما فرايضها اي العمرة فالطواف بقوله تع وليطوفوا ببیت العتيق

خلافه لا رور
كاسياتي

هذا هو الوجه
في طوافها
اي العمرة
فان سقانة
لاهل مكة
ومن بمكة
هم الحرم
وجوبا
العاشر
انه يقطع
التلبية
عند الشروع
في طوافها
اي العمرة
اي في اصح
الروايات
بخلاف الحج
الحادي عشر
ان لا مدخل
للصوفة
بالجناية
في طوافها
اي العمرة
بخلاف رمي
جمرة العقبة
الحادي عشر
انه لا مدخل
للصوفة
بالجناية
في طوافها
اي العمرة
بخلاف

ولا جماع

ولا جماع الا أنه عليه حتى لو ترك المعتمر الطواف وعاد الى منزله وبلده لا يحل له ان يعود ولا يحل له ان يبيت
 منه البلد بمنزله فوات الوقوف بعرفة في باب الحج كذا في البحر العميق والفرع منه
 اربعة اشواط يحل في الحج والملافة واجبة فلو طاف اربعة اشواط وترك ثلثه اجزاه
 وعليه دم **وحيثما** اي نية اصل الطواف والاحرام وهو النية مع التلبية فالطواف
 ركنها والاحرام شرط الصحة لا دايها على الاصح والنية فرض وقيل ان الاحرام ركن
وراجبائها اي العمرة **الاحرام من الميقات** اي الميقاتين من اهل مكة وغيرهم
روا زاد على اكثر طوافها اي العمرة ثلاثة اشواط والسعي بين الصفا والمروة رخصة
 التحفة جعل السعي فيها ركنا كالطواف وهو خلاف ما في المشاهير واوله بعينه فقال
 كما انه اراد انه داخل في العمرة بخلاف الاحرام واختلف لخرجهما عنها كالوضوء للملافة
والحلق اي حلق كل رأسه اربعة او التعمير ببله وتقليم الشهاج ان الحلق فيها
 فرض وذكر بعضهم ان الحلق او التعمير شرط الخروج منها وهذا صحيح الا انه لا يختص
 بالعمرة بل بالحج كذلك واما الترتيب بين الطواف والسعي لها اي العمرة فشرط قال الكرماني
 في مسامكة والترتيب بين الطواف والسعي شرط لصحتها يقدم الطواف على السعي حتى لو
 ترك اكثر الطواف منها واتي باقله ثم سعى بين الصفا والمروة لا يجوز ولا يحل له ان يعود
 اريكم له لانه ترك الاكثر وله حكم الكل فاذا حله الطواف اعاد السعي بين الصفا والمروة
 لان تقديم الطواف على السعي شرط ولو اتى باكثر الطواف وترك اقله وسعى بين الصفا
 والمروة حل ولا يجب عليه اعادة السعي بين الصفا والمروة لانه اتي بالاكثر الا ان عليه
 ترك اعادة اقل الطواف اعادة او رد ما جبر في التقصات **ووقتها** اي العمرة ايام
السنة كلها الا انه اي الشان يكره تحريمها **انما احرامها في يوم مرفة ويوم النحر**
وايام التشريق الثلاثة مع الصحة اي لو اداها في الايام الخمسة يصح ويكره لانها
 وقت للحج وان اداها اي العمرة فيها اي في الايام الخمسة باحرام سابق لا بأس
 به قال صاحب السراج الوهاج والمراد بكونها العمرة في هذه الايام كونها اشايها
 بالاحرام اما اذا ارادها باحرام سابق كما اذا كانت قارنا فغائبة الحج وادي العمرة
 في هذه الايام لا يكره انتهى ولكن يستحب له ان يؤخر اداها حتى تضي الايام
 الخمسة ثم يفعلها ولو اهل اي احرم بها اي العمرة في نهايتها اي ايام الخمسة ولو كان اهلا

الافاق في قول الكرماني
من هو في حكم المكى
فالتقصير عن الوقوف
في يوم مرفة

انفاقا

هذا هو الوجه
في طوافها
اي العمرة
فان سقانة
لاهل مكة
ومن بمكة
هم الحرم
وجوبا
العاشر
انه يقطع
التلبية
عند الشروع
في طوافها
اي العمرة
اي في اصح
الروايات
بخلاف الحج
الحادي عشر
ان لا مدخل
للصوفة
بالجناية
في طوافها
اي العمرة
بخلاف رمي
جمرة العقبة
الحادي عشر
انه لا مدخل
للصوفة
بالجناية
في طوافها
اي العمرة
بخلاف

كاحرام الحج اي مثل صفة احرامه في ادايه وسنه الاتي تعيينه فيفعل عند احرامها ما يفعله في احرام الحج من اللباس والاعتسالة والوضوء والتلبية وغير ذلك واما المشي فمما لا يخفى في النجاسة واما بعض العلماء عن العروة لمن هو في مكة هاهنا المشي فمما انضام الركوب فقالوا ان كان اخرج الدرهم عليه اشق فالركوب افضل وان كان المشي عليه اشق فالركوب افضل ريتي فيه اي احرام العروة ما يتقوله في احرامه اي احرام الحج اي من محظورات الاحرام ومكروهاته ومفسداته لانه يترجم وعليه المحرم ان يتقى في احرامه بالعروة ما يتقى في احرامه بالحج كذا في شرح الكافي والوجه فيه ما روي ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه حبة قميصه وانه يحرم بعمره فسأله عن ذلك فقال عليه السلام اما جئتك فانزعها واما الطيب فاعسله راصنع في عمرتك ما كنت تصنع في جنتك ولم يسه به افعال الحج فثبت انه يجب على المعتمر ان يتقى في عمرته ما يتقونه في احرام الحج على ما ذكرنا ثم يفسد مكة ملبسا ذاكرها شقفا فاذا دخل مكة بدأ بالمسجد الحرام فدخل من باب السلام على ما هو الاصل كما في الحج وقيل يدخل من باب ابراهيم ولم يظهر له وجه نعم لو دخل من باب العروة لا بأس به لانه اقرب وعليه العمل فاذا دخل المسجد استلم الحجر **وطأ** اي والثلثة الاول واضطباع اي في جميع الطواف لان هذا الطواف بعده سعي على ما بينا في الحج وقطع التلبية عند اول الاستلام اي بعد نية طوافها ولا يلبي بعده ذلك لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر ولم يزل يلبي حتى استلم الحجر وطاف سبعة اشواط اربعة منها نرض والباقي واجب ولا كان اكثر طوافها اي العروة **كلمه** كونه هو الركن اي في حق التحلل منها وخرجه عن احرامها خلق او تقصير الا انه يحرم عليه التحلل قبل ان يات السعي بكامله **وامن الفساد** اي وامن فساد عمرته حتى لو جامع بعد اكثر طوافها لا يفسد عمرته ثم **سعى** اي الطواف وجوبا عندنا ثم شرب من ماء زمزم ثم يعود الى الحجر فيستلمه **وخلع القميص** والاضطرار خروجه من باب الصفا سعي كسعيه للحج ثم نحو الهدى ان كان بعد ثم حلق او قصر عند المروة وحل اي خرج عن احرامها وليس عليه سوى ذلك قال عمر الدين بن جماعة ما يفعله جهلة العوام من حلق الراس مطلقا في كل عمره

في احرامها

وفي حق

وشرح السعي

بعضه

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في شربة الاسلام ومن السنة ان يحلق شعر راسه كله ولا يترك منه قنطرة في الجوانب وفي التهذيب يكره ان يقرع وهو ان يحلق البعض ويترك البعض مقدار ثلاثة اصابع وفي الفينة يجوز حلق الراس وترك العود بين ان ارسلها وان شدها على الراس فلا **فصل في التمتع بالحج والعروة** والاعتكاف اعلم انه لا يصح التذريشي من التذريش سوا مكان نرض عينين كالصلاة والصوم والحج او فرض كفاية كالجهاد وصلاة الجاهل فلا صاحب البدائع ولا يصح التذريشي من الواجبات سوا كانت عينيا كالوتر وحده الفطر والعروة والا ضحية او على سبيل الكفاية كتهنئة الموفي وغسلهم ورد السلام ونحو ذلك لان ايجاب الواجب لا يتصور انتهى **هو** اي التذريش فان صرح وكفاية اما الاولى وهو الصحيح فكقوله اي التذريش **على حجة** اوقاله على حجة ولم يقل الله فيلزم الوفا للذريش سوا كان التذريش مطلقا اي غير مقيد او معلقا بشرط وذلك بان قال ان قدم غايبي او ان شفي الله من مرضي فعلى حجة مثلا او عروة لزمه ما عين عند وجود الشرط ولا يخفى حجه باكتفاؤه في ظاهر الآية عن اي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليف بشرط يرد كونه كان شفي الله من مرضي فعلى كذا ما اذا كان لا يرد كونه كقوله ان كانت زيدا فله على كذا فقليل يجب عليه الا يقابل التذريش وقيل بجهنمية كفارة اليمين هو الصحيح رجوع اليه ابو حنيفة قبل موته بثلاثة ايام وكذا لو قال ان شفي الله من مرضي او قدم غايبي فعلى حجة او عروة لزمه ما عين عند وجود الشرط ولو قال ان عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة او عروة نبر لزمته فاذا حج جاز ذلك عن حجة الاسلام فيصح لان الغالب من امور الناس انهم يريدون بهذا الكلام حجة الاسلام كما ان لم يكن حج قبل ذلك الا ان ينوي غيرها فيصح لانه نوي ما يحتمله نفي السراج رحل قال ان برئت من مرضي فله على ان احج فحج جاز ذلك عن حجة الاسلام الا ان ينوي غير حجة الاسلام فيلزمه حجتا حجة التذريش وحجة الاسلام اذا كان مستطيعا للتزاد والراحلة انتهى ولو قال ان دخلت الدار مثلا فاما الحج يلزمه ذلك عند رجوعه والشرط ولو قال انا حج من غير شرط لا حج عليه نفي التحلل لو قال انا حج لا حج عليه ومن الله

وان التذريش بعد التذريش والواجب ان يكون في حجة او عروة ولا يجوز التذريش من التذريش باليمين في الجوانب الا ان كان في حجة او عروة ولا يجوز التذريش من التذريش باليمين في الجوانب الا ان كان في حجة او عروة

مائة حجة او اكثر او اقل يلزمه كلها وعليه ان يحج بنفسه قدر ما عاش وتجب
عليه الا ايضا بالقبيل عند الموت على ما في العيون وقاضيات والسراجيه قال في
النوازل وهذا قولهما وعلى قوله محمد بقدر عمره قال التمر تاشي والحلف في التحفة
على الف حجة تلزمه وعن ابي يوسف وكذا عن محمد يلزمه قدر ما يعيش من السنين
واختاره على الرازي والسررجي كقوله على ان احج سنة عشر من رما ت قبلها
لا يلزمه شي قال المحقق ابن الهمام والحنف لزوم الكل للفرق بين الاثر المات
او اضافة ثم ان شاء النادر بالمائة الحجة ما يترجل في سنة واحدة وهو
الا فضل وان شالح في كل سنة حجة على قدر ما التزمه او ان شالح في كل سنة
اكثر من حجة ولكن كلما عاش النادر اي بعد الاجاج سنة بطلت منها اي من
تلك الحج التي اجها حجة واحدة وعليه ان يحجها بنفسه لانه قدر عليها نظهر عدم
صحة اجها وان لم يحج لزمه الا ايضا بقدر ما عاش من بعد الاجاج ولو قال
لله على عشر حج في هذه السنة لزمه عشر حج في عشر سنين كذا في الفتح وغيره
وفي خزانة الاكل لزمه كلها في تلك السنة بخلاف الصوم ولو قال له على نصف حجة
قال محمد يلزمه حجة كاملة وعند ابي يوسف في رواية في رواية يلزمه حجة وفي
رواية لا يلزمه شي كذا في مسك الشيخ رحمه الله الكبير ولو قال له على ان احج
في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل عند ابي حنيفة ولو قال له على ان احج في سنة
كذا السنة معينة يحج حجة عند ابي يوسف وهو الاقيس خلافا لمحمد في مسك
الشيخ رحمه الله وفي الحل المسامحة عن ابي حنيفة مثل قوله ابي يوسف انتهى
بحم الدين النفي في قيد الاوابد بجواز تقديم الصوم والصلاة والاعتكاف على
الوقت الذي نذره نية عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد ونزف وعبارته
نظما هذه تعجيل يوم النذر قبل اوانه وصلااته والاعتكاف المزمه
يجزى به عند الاربعين كلامهم والآخر ان على الخلاف المحكم
قوله عند الاربعين يعني ابا حنيفة وابي يوسف والآخر ان محمد ونزف وقال شارحه
لو نذر صوم شهر بعينه او صلااته او اعتكافه او ان يحج في وقت وقدمه يجزى به
ذكر عند ابي يوسف وعن ابي حنيفة ثم نقل عن النابيع لو نذر ان يحج سنة

الكبير

كفاح قبلها جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف وثالث محمد ونزف لا تجزى به الا بعد
من نية النذر وان لم يكن قصد حجة الاسلام وفي المتن في نذر الحج ولا نية
له وهو يطوع عند ابي يوسف وقال همام عن حجة الاسلام لا يستلزم خلافا اذا خلا
في ما نذر في من الحج باطلاق البنية عندنا وما عدا ذلك ابي يوسف فيما انه لم يكن عليه
حجة الاسلام وما عن همام فيما اذا كانت عليه بالضرورة فقال اتفاقا على ان
لا يصرف الى النذر وبلا نية انتهى كلام الشيخ ولو لم يحج رما ت قبلها لا يلزمه
شي ولو قال ان كلمت فلانا فعلى حجة يوم اكلمه لا يصح بحسب ما يترجم
وتفعلها شي شاكلا لو قال على حجة اليوم تلزمه رجيم بها نتي شاكلا لو قال انا
مجرم بحجة سهل بعمره ان فعلت كذا الشي عينه صح تعليقها به ويلزمه ان
فعله اي ما علقها به كذا ذكره في خزانة الاكل عن ابي حنيفة ولو قال على حجة
ان شئت ان يترجل ليخاطبه فقال الرجل المخاطب شئت لزمته حجة ولم يصح بحسب ما
ما لم يجرم بها وكذا لو قال ان شاء فلان شخص غايب او حاضر لم يخاطبه شي
اكثر فله في شئيته لزمته حجة ولا يقتصر شئيته فلا ان الغايب على مجلس بلوغ الخبر
بالتعليق على الاصح ولو قال انا مجرم بحجة ان فعلت كذا الامر عينه ففعل ذلك لزمته
حجة وكذا الحكم لو ذكر العمة بدلا حجة ولم يصح بحسب ما لم يجرم بها كما تقدم
ولو قال لامرأة ان كنت غز كذا فانا احج لزمه وحج نتي شاكلا اذا البس من غيرهما
ولو قال على ان احج على صلات ثلاث مثلا او على ثلاث لزمته الحجة ونف الزيادة
كما في شرح الكافي ولو قال ان فعلت كذا فانا احج بفلات فلا يجزى لانا ان يكون الحج
مع فلان او نوكا به اجاج فلا لزمه ان يحج فان ارسله ناهجه جاز كذا في
مسك الفارسي ولو علق الحج بشط كدخول الدار مثلا ثم علقه باحوالي بشرط
اخر كضرب العبد ووجد الشرط فكفيه حجة واحدة اذا قال فليجزي الثانية
فعلى ذلك الحج كما في قاضيات ولو قال على حجة الاسلام من بين لا يلزمه اي النادر
بالنذر شي يعني سوى حجة الاسلام من واحدة لانه نوي غير الشرع ولو قال
في النذر متصلا به ان شاء الله لا يلزمه شي في جميع الصور المتقدمة
كلها هذا كله في الصريح واما الكفاية فكقوله اي النادر على النسي الى بيته الله

اولا نية فانه
يكن له نية او نوي
الحج معه فعليه
ان يحج وليس عليه
ان يحج بفلان
وان نوي الحج
فلان

اولي الكعبة او اليكة او علي زياره بيت الله او علقه اي ناذر شرط كان شئ
 الله سريضي والا اي اوم يعلقه به بلطف من حاجه او عمرة وهو اي الخائف
 في الحرم اي مكه وما حولها من ارض الحرم او لا اي ارم يكن بمكة او قال حاله
 كونه ما شيا واليا الزايف في تعيين احدهما اني منك الفارسي وشمله في
 منسكا الشيخ رحمه الله ولو قال علي المشي او الذهاب او الخروج او السفر او الا
 اي الي مكة او الكعبة او لشد اي الرحل او الهرولة اي السعي الي الحرم او المسجد
 الحرم او الصفا والمروة او مقام ابراهيم او الحجر الاسود او الركن اي مطلقا
 او اليما في او استار الكعبة او بابها او مبراتها او عرقات او زواجره وكذا الي منى
 او اسطوانة البيت او زيزم او مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم او بيت المقدس
 او مسجد اخر ولو كان من المساجد الاثني عشر كسجد الخيف رجوه لا يلزمه شئ في
 جميع الصور الا في بعضها فان فيه خلافا وهو اذا قال علي المشي الي الحرم
 او الي المسجد الحرم او الي الصفا والمروة او الي زيزم او الي اسطوانة الكعبة شئ
 عليه عند اي حنيفه وعندها يلزمه حجة او عمرة كما لو قال علي المشي الي بيت الله
 تع ولو قال علي المشي الي المسجد الحرم ذكر في الاصل انه على هذا الخلاف (مكنا
 وفي المحيط دحل في زيزم اي حنيفه لم يمس العرف بل يلفظ المشي الي الحرم المسجد
 الحرم بخلاف زيزمها قل هذا اختلف جوابهم وفي الجوهر خمسة الفاظ توجب
 الرضوخ الي مكة والاحرام بحج او عمرة احدها اذا قال الله علي حجة او عمرة الثاني
 علي المشي الي بيت الله الثالث الله علي المشي الي مكة الرابع الله علي المشي الي الكعبة
 الخامس الله علي المشي الي مقام ابراهيم وهذه الفاظ الخمسة توجب عليه حجة
 او عمرة بالاجماع وسنة الفاظ لا توجب عليه شئ بالاجماع الاول الله علي الخروج
 الي بيت الله الثاني الله علي الذهاب الي بيت الله الثالث الله علي السير الي بيت
 الله الرابع الله علي الايمان الي بيت الله الخامس الله علي المشي الي الصفا والمروة
 السادس علي المشي الي عرقات هذه الفاظ لا توجب عليه شئ بالاجماع ولفظا
 لا يوجبان عليه شئ عند اي حنيفه احدهما علي المشي الي المسجد الحرم الثاني علي المشي
 الي الحرم وعندها يلزمه حجة او عمرة انتهى **ولو قال علي المشي الي بيت الله تعالى**

الله علي الحرم او الي
 احرام فعليه حجة
 او عمرة
 البصر

ثلاثين ستم عليه الاثني عشر حجة او عمرة كذا في المتن وقاضيان عن محمد ولو قال
 علي المشي ثلاثين شهرا او اخطا وعشرين شهرا او عشرة اشهر او عشرة ايام او احدى
 الواقعة وقيل في قوله ثلاثين شهرا انه عليه الحج كذا في المتن عن محمد ايضا ونفذ المشي
 الي بيت الله تع ونوي سجد المدينه او بيت المقدس او مسجد اخر كسجد قبا
 لا يلزمه شئ وان لم يكن له فيه معينه فعلى المسجد الحرم فيلزمه حجة او عمرة ولو
 بالمشي الي بيت الله تع ثم حلف به مرة اخرى ثم حلف ايضا بغير احداهما
 حجة او اخرى عمرة ومضى كل واحد منهما من مكان الحلف ولو حلف ان يهدي
 بغلان علي سفار عقيقه الي بيت الله تع او اوجه علي منق لا شئ عليه في ذلك ومن
 جعل علي نفسه ان يحج ما شيا فانه لا يركب في طريقه حتى يطوف للزيارة لان الحج ينشئ
 بطواف الزيارة فينتهي المشي ايضا بطواف الزيارة وفي العمرة لا يركب حتى يحل
 شفا بالحلف او التقصير الا اصل فيه حديث عامر بن عقبة الحمصي حيث قال في سفره
 الله ان احق نذرت ان تحج ما شيه فقال عليه السلام ان الله غني عن تعذيبه فتركه
 مره لنكرهه ولزيق وفي خبر انه الاكل من حلف بالمشي الي بيت الله تع لزومه
 حجة او عمرة ولم يركب في الحجة حتى يطوف للزيارة وان اكتب لزومه دم ومضك
 الفارسي ولو كان اثنا عشر بالمشي الي بيت الله تع في الكعبة يلزمه وفي مكة الشيخ
 رحمه الله ولو قال علي المشي الي بيت الله او الكعبة وهو في الكعبة فعليه حجة او
 عمرة ما شيا سوا قال ذلك وهو في الكعبة او في مكان اخر واذا اراد الحج يحرم
 من الحرم ويخرج الي عرقات ما شيا ولم يذكر في الجامع الصغير ان يخرج الي عرقات
 او رابعا قال بعضهم ورضع ما شيا كذا في شرح الجامع الصغير انتهى رحمه الله في الاصل
 بين الركوب والمشي وفي الجامع الصغير انما روي الوجوب فقال عليه الحج ما شيا
 وقال في الكافي الشيخ حافظ الدين والحج ما شيا افضل وفي قاضيانا نذري الحسن
 عن اي حنيفه ان الحج راكبا افضل فعلى رواية الحسن اذا نذر ان يحج ما شيا حج راكبا يخرج
 عن النذر وفي ظاهر الرواية انه يلزمه الحج ما شيا فان قيل كيف يجب المشي ولا تظن
 انه في الواجبات اجيب بان المكي الفقيه يجب عليه المشي الي عرقات ان قدر عليه التمر
 وحل ابدء المشي من بيته والحرم من اوله عليه شمس الامنة السرخسي وصاحب الهداية

البصر

الدارقطني ايضا وعن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر
فقل سورة بين خفف عنهم يومئذ وكان له بعد من بينها من الاسوات حسنا
وعنه رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا تصدق
عن امواتنا ونحج عنهم ونذمهم فقل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ونحو
به كما يفرح احدكم بالطيب اذا اهدي له رواه ابو حفص الكبير وعن معقل
ابن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقروا سمعكم يس علي موتاكم رواه
ابن داود وعنه عليه السلام انه مني كبش من المحبين احدهما عن نفسه والاخر عن امته
المتفق عليه اي جعل ثوابه لامة وهذا تعليم منه عليه السلام ان الانسان ينبغي
عمل غيره والاقتداء به هو الاستمساك بالعروة الوثقى وعنه رضي الله عنه انه قال
الميت في قبره كالغريق ينظر دعوة تلحقه من ابنه واخيه او صديق فانه اذا
لحقته كانت احب اليه من الدنيا وما فيها روي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
يموت الرجل ويدع ولدا فيرفع له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول سبحانه ثم
استغفار ولده له لهذا قال نعم واستغفار لزوجك والمؤمنين والمؤمنات وما امر
الله به من النعم للمؤمنين والاستغفار لهم فيها ذكره في كتابه العزيز من استغفار
الانبياء والملائكة عليهم السلام لهم حجة لنا لان ذلك كله عمل الخير واما قوله عز وجل ان
ليس للانسان الا ما سعى فهو دليل المعزلة على عدم الوصول اليه فقد قال ابن عباس
انها منسوخة بقوله عز وجل والذين امنوا واتبعناهم ذرياتهم الالة وقيل هي خاصة بقوله
موسى وابراهيم لانه وقع حكايته عما في صحفهما عليهما السلام بقوله تعالى لم ينبا عاني
موسى وابراهيم اخوه وقيل ليس له من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل
اللام في الانسان بمعنى على كقوله عز وجل ان اسألكم فيها فقلها اي فعلها وقيل ليس له من
العمل الا سعيه لكن سعيه قد يكون بيا شره اسبابه بتكثير الآخرة وتحصيل الآيات
حتى صار ممن شفاعا عند الله فحينئذ وما قوله عليه السلام اذا مات ابن ادم
انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على حجم انقطاع عمله غيره والكلام وليس فيه شيء
يوجب استبعاد عقلا لانه ليس فيه الا جعله ماله من الاجر لغيره والله هو الموصد اليه

ورواه ابن داود وعنه عليه السلام انه مني كبش من المحبين احدهما عن نفسه والاخر عن امته
المتفق عليه اي جعل ثوابه لامة وهذا تعليم منه عليه السلام ان الانسان ينبغي
عمل غيره والاقتداء به هو الاستمساك بالعروة الوثقى وعنه رضي الله عنه انه قال
الميت في قبره كالغريق ينظر دعوة تلحقه من ابنه واخيه او صديق فانه اذا
لحقته كانت احب اليه من الدنيا وما فيها روي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
يموت الرجل ويدع ولدا فيرفع له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول سبحانه ثم
استغفار ولده له لهذا قال نعم واستغفار لزوجك والمؤمنين والمؤمنات وما امر
الله به من النعم للمؤمنين والاستغفار لهم فيها ذكره في كتابه العزيز من استغفار
الانبياء والملائكة عليهم السلام لهم حجة لنا لان ذلك كله عمل الخير واما قوله عز وجل ان
ليس للانسان الا ما سعى فهو دليل المعزلة على عدم الوصول اليه فقد قال ابن عباس
انها منسوخة بقوله عز وجل والذين امنوا واتبعناهم ذرياتهم الالة وقيل هي خاصة بقوله
موسى وابراهيم لانه وقع حكايته عما في صحفهما عليهما السلام بقوله تعالى لم ينبا عاني
موسى وابراهيم اخوه وقيل ليس له من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل
اللام في الانسان بمعنى على كقوله عز وجل ان اسألكم فيها فقلها اي فعلها وقيل ليس له من
العمل الا سعيه لكن سعيه قد يكون بيا شره اسبابه بتكثير الآخرة وتحصيل الآيات
حتى صار ممن شفاعا عند الله فحينئذ وما قوله عليه السلام اذا مات ابن ادم
انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على حجم انقطاع عمله غيره والكلام وليس فيه شيء
يوجب استبعاد عقلا لانه ليس فيه الا جعله ماله من الاجر لغيره والله هو الموصد اليه

وهو القادر عليه ولا يختص بذكره بل دون عمل ثم ان عقبة الثواب لا فرق في نقله
بين ان يكون ثوابه حج او صدقة او زكاة او صلاة او استغفار او غيره من اركان
فضله دين فقدر الله له صالحة لكل من غير فرق من انصف ونظا بقا للاحداث ذلك
دلالة ظاهرة على ذلك واعلم ان العبادات في الشرائع انواع ثلاثة مالمية محض
وهي ما يتبادر بالمال كالزكاة والصدقات والكفارات والعسوق بدينه محض وهي ما
ما يتبادر بالبدن كالصلاة والصوم والاعتكاف والجهاد وقراءة القرآن والادكار
وسركته من المال والبدن كالحج فانه مالمية من حيث شرطية الاستطاعة ووجوب
الاخرية بالكتاب محض ولانه وبدن من حيث الطواف والوقوف فاما الملمية فنحو
فيها النيابة مطلقا سواء كان من عليه قادرا على الاداء بنفسه او لا لان المقصود
فيها سد خللة المحتاج بدفع المال اليه وذا يحصل بنا يسهل كما يحصل به ويحصل به تحمل
المشقة باخراج المال كما يحصل بفعل نفسه فيتحقق معنى الا بئلا فيستوى فيه الثالث
والا بدنية المحض لا تجوز فيها النيابة مطلقا لان المقصود منها اتعاب النفس
الامارة بالسو طلبا لم رضائه لانها انتصبت لمعادته ففي الرضى عما دنسك فانها
انتصبت لمعادته كذلك رذالا يحصل بالنابيه اصلا فلا تجوز فيها النيابة بحال اما
المرتب من البدن والمال وهي الحج فلا تجوز النيابة فيها عند القدرة لعدم اتعاب
النفس وتجزؤ عند العجز لحصول المشقة بتقصيص المال لسد خللة المحتاج عملا
بالتشبهين بالقدرا الممكن وهذا في حج الرضى واما حج التطوع فتجوز النيابة فيه حاله
القدرة لان باب النفل اوسع حتى ان صحيح البدن لو اوج رجل بالماله على سبيل
التطوع عنه يجوز في منسك ابن جماعة ان الحج الواجب بقضاء او نذر للحجة الاسلام
قال صاحب الذخيرة من امر غيره بحجة التطوع جاز ذلك ويصير الماحور جاعلا ثواب
عمله للامر وهذا جائز عند اهل السنة وكذا ذكر في الظهيرية والجواب فيه باتفاق
المشاخ ثم الاصل في جواز الحج عن الغير خواتم الغنيمية وهو ما روي عن ابن عباس
رضي الله عنه قال كان الفضل ابن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم
نجاته امرأة من خثعم تستغني بغير الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصف وجه الفضل الي الشف الاخر فقالت يا رسول الله ان فرقة

الاستسكان في حج العزيم

وهو القادر عليه ولا يختص بذكره بل دون عمل ثم ان عقبة الثواب لا فرق في نقله بين ان يكون ثوابه حج او صدقة او زكاة او صلاة او استغفار او غيره من اركان فضله دين فقدر الله له صالحة لكل من غير فرق من انصف ونظا بقا للاحداث ذلك

بالانفسهم وظهرت نفية الاول **الثالث وجود العذر قبل الاجحاج** فلو اخرج
صحيح ثم عجز لا يجزيه اي كافي فاضنيحات والخلاصة قال المحقق ابن الهمام هو صحيح
 لانه اذ قبل وجود سبب الرخصة انتهى ثم اعلم ان هذا الشرط وان شمله ما كان
 قبله فذكره اوليا لما بينهما من الفرق **الرابع الامر اي بالبح** فلا يجوز حج البعيد اي اولى
 غير الامر من رارث وعينه عنه اي الامر بغير امر **ان اوصى به** اي بالبح
 عنه لان جوازه بطريق النيابة عنه والنيابة لا تثبت الا بالامر الا الوارث
 بحج عن مورثه بغير امره فانه يجزيه ان شاء الله مع بالثمن لوجود الامر
 دلالة كذا في البدائع وفي شرح الكفر للزليعي ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون
 حاججا عنه بل يكون جاعلا لثواب حجه له رئيسه عنه لفر كذا في البصائر
 وفيه ايضا الوارث بالبح فخرج رجال الوارث عنه تطوعا لم يجزه وفي منك الفارسي
 والميت اذا اوصى بان يحج عنه من ماله فبخرج الوارث او الاجنبي لا يجوز ولعمري
 تصح عنه دينه متطوعا جاز **وان لم يوص به فبخرج به** بالبناء للجهول اي تبرع
 شخص من اهل التبرع وسوا كان من ورثته او بالبح بنفسه او الاجحاج بغيره
 عنه اي الميت **اي ذكر التبرع بالبح** والاجحاج عن حجة الاسلام ان شاء الله
 قال الشيخ رحمه الله في منك ولا فرق في جواز ذلك بين القريب والاجنبي لان
 ايصال الثواب وهو لا يختص باحد انتهى وحاصله ان ما سبق يحكم بجوازه
 البته وهذا معتد بالشيئة نفى المحيط من مات وعليه حجة الاسلام فلا يخلو

الکبير

أما إن أوصى بآن حج عنه ولم يوص بآن لم يوص بآن حج عنه لم يلزم الوتر ولو
 وجب الحج الوتر رجلا وحج عنه بنفسه سقط عن الميت حجة الاسلام إن شاء الله تعالى
 وإن أوصى بآن حج عنه فلو لم يحج في نفسه السروجي وشرح الزيداني
 في العتاي لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص بآن حج عنه أو حج عن أبيه
 أو أوصى عنه حجة الاسلام بن غير وصيه قال أبو حنيفة يحج عنه إن شاء الله تعالى
 الوصية قال يحج عنه من غير مشيئة انتهى لكن في الكفاية ولا يفتقر الحال بين
 ما إذا كان الحاج قريبا للمحج عنه أو جنبا إذا كان حج عنه باذنه وأما إذا كان
 لا كان حج عنه بغير إذنه فإنه ينظر إن حج عن أبيه أو أمه أو عن جده أو جدته
 أو عن ابنه أو عن ابنته أو ابن ابنته فإنه يجوز بغير الإذن وأما إذا حج عن
 أخيه أو عن اخته أو عن عمه أو عن عمته أو خاله أو خالته أو عن أحد من أبنائه
 فإنه لا يجوز إلا بإذنه انتهى **الخامس عدم اشتراط الاجرة** أي على الصحيح فإن
 رقع الحج عن الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعني عدم جواز الاستيجار مذكور في
 كتابه الكتب كالهلية والقدرية والكافي والكنز وغيرهما ما يعسر عدوها **فأما**
رجل استاجر تك على أن يحج عنه بكذا لا يجوز أي حجة عنه وإن كان في ذلك
 تقع حجة الاسلام عن الماسور انتهى **ولو قال امرئك أن يحج عنه** من غير ذكر
الاجارة جاز في مختص القدرية لا يجوز الاستيجار على الحج وفي حاشيته لمولانا لا يحج عنه
 حميد الدين صورة المسئلة أن يقول استاجر تك على أن يحج عني أما إذا أوصى الحج
 بآن قال امرئك بآن حج من غير ذكر الاجارة فإنه يجوز انتهى لكن في شرح الطحاوي
 ولا يجوز الاستيجار على الحج ولا على شي من الطاعات أو استاجر على الحج فذبح إليه الأضحية
 فحج عن الميت فإنه يجوز وله من الاجرة مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على
 الورثة لأنه لا يجوز الاستيجار عليه وإنما له نفقة الذهاب والمجي لا يحل له
 الفضل إلا إذا تبرع الورثة بالترك وكانوا من أهل التبوع وكذا الواوصي الميت
 بالفضل للحاج تجوز وصيته وتحل له الفضل بالوصية وقال بعض مشايخنا لا تجوز
 هذه الوصية لأن الموصي له مجهول والأول أصح لأنه يصير معلوما بالحج انتهى
 وفي شرح الأصل استخاره الله برحمته وفي حجة الاحجاج على نوعين نوع يكون

جاء اي حجه عنه **وروي من الغنى** اي باتفاقه ولا يتوقف على ابرار الورثة ففي الظاهر
 لو اخذ المال الميت وخلطه بماله نفسه ورجح عنه وانفق خمسين درهم قال
 محمد بن جعفر الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخلط انتهى **ولو اجر مال الميت**
 اي من غير خلط بماله نفسه **وروي في الحج** اي عن الميت **وروي الزايد**
الى الورثة وهذا عندهما وقال محمد بن عيسى جميع المال للميت والحج عن نفسه كذا
 في منكر الفارسي وفي المحيط لو اشترى بها متاعا لنفسه للتجارة رجع بمثلها
 عن الميت يرد انفقته والحج عن نفسه ذكره في المنقح **وروي** هاشم عن ابي
 يوسف قال يتصدق بالرجح وقد اخرجت الحجة عن الميت في قول ابي حنيفة وهو
 الاصح كما لو خلطها بدارهم نفسه حتى صار متاعا ثم حج عن الميت وفي قول
 الرخ لم انتهى ولا بأس ان يخلط الدرهم مع الرفقة للنفقة للرجح سواء كان
 الميت امه بذلك او لا وفي الكرماني ذكر الفقهاء ابو الليث في كتابه وفي التوازي
 مثل بعضهم عن الرجل اخذ الدرهم بحج عن الميت فانفق من هذه الدرهم
 قبل الخروج قل او كثر صار متاعا للمال فان حج كان ذلك عن نفسه ورجح الميت
 على حاله انتهى **السابع ان حج وانجاب** لان الحج يقع بحسب الايجاب والامكان
 والايجاب كان بالزاد والرجل وذو كذا بان يكون راكبا وهذا **ان اتسع المال**
 اي الموصي به للحج **فلا يجوز له لو حج ماشيا** اي بالاتفاق سواء امه الميت
 او لم يامره وانما اراد امساك الكمال لنفسه لانه لم يأت به على الوجه المأمور ولا ان
 نفقه الركوب اكثر فكان الثواب اوفر ولهذا قال محمد بن حج على حاكم رعت
 له والجل افضل والعمرة فيه للاكثر فلو قطع اكثر الطريق ما شيا فهو قطع الكل **ولو ايمره**
 واصلا عما قبله اي الامر ويقع الحج عن نفسه **ويضمن الفقير** اي الحج **الركوب**
 عنه راكبا **ولو لم يتسع** اي المال الموصي به للحج للركوب بان كان لا يبلغ الا ان
 حج عنه ماشيا رجع ماشيا **جاء** ولو قال رجل انا حج عنه من بلد ما شيا روي عن
 محمد بن يحيى به ورجح عنه من حيث بلغ راكبا روي الحسن عن ابي حنيفة ان حجوا
 عنه من بلد ما شيا جاز وان حجوا عنه من حيث يبلغ راكبا جاز قال صاحب البياع
 واصل هذه المسئلة ان الموصي بالحج اذا اتسعت نفقته للركوب فاحجوا عنه ماشيا

لم يجز لان المفروض هو الحج راكبا فاطلاق الوصية ينصرف الى ذلك كما انه اوصاه بذلك
 وقال حجوا عني راكبا ولو كان كذلك لا يجوز ماشيا كذا هنا وجه رواية الحسن ان
 الحج له تغلف بالركوب وله تغلف ببلده ولا يمكن مراعاة تماميها جميعا وفي كل واحد منهما حال
 من وجه ونقصان من وجه فيجوز ايها كان **الحج** اي كما لا يجوز **لو اوصى ان**
يعلى بغيره هذا رجلا حج عنه فاكره الرجل اي المعطى له **وانفق الكرماني**
نفسه في الطريق **وروي** عن الميت **ما شيا** وهذا استحسان لان خالف امه قال
 الطرابلس وهو الاصح وقال في الغني وهو المختار **وروي البعير** **اي الورثة** اي بعد انقضاء
 مدة الاجارة وقال ابو الليث في التوازي وعندي ان الحج عن نفسه وهو ضمان نقصان
 البعير الا ان يكون الميت فوض اليه ذلك **الثامن ان حج** عنه **من رطبه** الذي يمكنه
 لان الحج مفروض عليه منه فطلق الوصية ينصرف اليه ولهذا روي ابن رستم عن محمد
 بن خراساني ادركه الموت بكمه فارصى بان حج عنه حج عنه من خراسان وفي
 خزائن الاكمال قال ابو يوسف رجل قدم مكة حاجا فمات واوصى بان حج عنه فانه
 حج عنه من مكة اما لو قدم بكمه لغني الحج فانه حج عنه من منزله انتهى وهذا **ان اتسع**
القدر الموصى به وان لم يتسع اي القدر الموصى به للحج كما راكبا من بلد **فمن حيث يبلغ**
 اي في حج عنه من حيث يبلغ استحسانا وفي القياس يتبطل هذه الوصية لعجز الوصي عن
 تنفيذ ما احياه به وهو الحج من منزله كما لو اوصى بعقبة نسمة بالن وكان الثلث درهما
 وجه الاستحسان ان المقصود من الحج ابتغاء بر صلات الله تعالى والثواب فيكون
 بمنزلة الوصية بالصدقة وهي تتقيد بحسب الامكان وفي منكر الشيخ رحمه الله ثم ان
 كان ثلث ماله لا يبلغ ان حج عنه من بلده حج عنه من حيث يبلغ وان فضل من الثلث
 وتبين انه يبلغ من موضع ابعد منه يضمن الوصي ورجح عن الميت من حيث يبلغ
 الا اذا كان الفاضل شيئا سيرا من زاد او كسره فلا يكون مخالفا وضامنا وورد الفاضل
 الى الورثة انتهى **وان لم يكن** اي ان حج عنه بذلك القدر **من كان بطلت الوصية** ويورث كذا في المراسل
ولو كان له اي الموصى بالحج **ارطان** متورده **حج عنه من اقرب ارطانه** اي مكة
 قال شيخنا الذخيرة بلا خلافا وان كان في بعض الارطان حج عنه من ذكر الوطن وان
 مات في السفر حج من اقرب الارطان الى مكة لان الاقرب دخل في الوصية معين

صحيح
ثلاثا كان

الكثير

في

وفيه دخول الا بعد شك فلا يثبت **وان لم يكن له وطن** اي مطلقا من حيث مات
اي يخرج عنه من حيث مات لانه صار بمنزلة وطنه ولو عين مكانا جاز عنه اتفاقا
ولما كان في الفتح **من خرج** اي بنفسه **حاجا** اي قاصدا للحج دون غيره من التجارات
وغيرها **فما في الطريق** ليس عليه ان يوصي بالحج الا ان يتطوع لانه لم يوص
بعد الوصية كذا في التجنيس والمزيد **وان اوصى ان يخرج عنه من وطنه**
اي عند اي حنيفة وهو القياس وعندها من حيث مات وهو الاستحسان
لان خروج لم يبطل بموته قال تعالى ومن خرج من بيته مهاجرا الي الله ورسوله
الا به وقال عليه السلام من خرج حاجا فمات كتب له اجر الحاج الي يوم القيمة
ومن خرج معتمرا فمات له اجر المعتمر الي يوم القيمة ومن خرج غازيا في سبيل
الله فمات كتب له اجر الغازي الي يوم القيمة ومن مات في طريق الحج كتب له حجة
بمروءة في كل سنة واذا لم يبطل عمله بالموت فلا يستقبل وليرضى الله عنه ان المقدر
الموجود من السفر بطل في حق احكام الدنيا لقوله عليه السلام كل عمل ابن ادم ينقطع
بموته الا ثلاثة ولد صالح يدعو للخير وعلم علم الناس ينتفعون به وصدق جارية
وتتقيد الوصية من احكام الدنيا وهو ليس من الثلث فيبطل ووجب الاستحسان
لانه لم يوجد الخروج او خرج لغرض كالتيارة ونحوها **شما** اي كما يخرج عنه من وطنه
فما في الطريق وهو على الخلاف المتقدم **ولو اوصى خراساني** اذ كان
في الموت بمكة او اوصى مكى اذ كان الموت بالري بفتح الراء وتشديد اليا اخر الحرف
بلد بالعرف **فخرج عنها من وطنها** اي عند اطلاقها الوصية نعم محمد في خراسان
اذ كان الموت بمكة فوصى ان يخرج عنه من خراسان وعن ابي يوسف في مكى
القديم الري فمضاه الموت فوصى ان يخرج عنه من مكة **ولو اوصى** اي من
بلد ركن بعين **ان يخرج عنه من غير وطنه** كما اوصى على رفق ما اوصى به بالاجماع
قريب اي ذكر المكان الذي اوصى بان يخرج عنه منه **من مكة او بعد عنها** لان
الاجماع لا يجب الا بامره فيقتدر بقدر امره وكذلك اجمعوا ايضا على ان من خرج
سفرا لتجارة او غيره لا سفر الحج راوصى بان يخرج عنه من وطنه سوا مات
في وطنه او في غير وطنه لان الوصية تنصرف الي ما فرض الله تعالى الا اصل

ولو كان سفره في غير ذلك كان له ان يخرج عنه من غير وطنه

وقد فرضه من وطنه وفي شرح الجامع الكبير لا بن مازة لو ان الوصى الحج رجلا من
وطن الموصى وقال له ان ادركك الموت في بعض الطريق فاجح رجلا بما بقي معك
من حيث بلغت تفعل فان الوصى ضامن في القياس للحج من وطنه لانه صار بما صنع
متعديا وفي الاستحسان يصير ممثلا ولا شيء عليه كذا في البحر العميق **ولو اوصى مكى**
سكن الري اذ كان الموت فيه ان يخرج من الري من باب نص ينص كما في شرح
العيني على الهداية عنه اي الموصى يخرج عنه من **الري** لانه لا قهر لاهل مكة واذا
وجب الحج من بلده اي في جميع ما تقدم من المسائل فاجح الوصى من غير اي
غير بلد الموصى **يضمن** اي الوصى للخالفه يكون الحج له ويخرج عن الميت فانما لانه
خالف امره **الا ان يكون** ذلك المكان الذي اخرج عنه منه قريبا منه اي بلده **حيث**
يبلغ اليه ويرجع منه الي الوطن **قبل** **للبلد** فانه يجوز ولا يكون مخالفا ولا ضامنا ويكون
كما خلت في الطريق كمن مات في محله فاجزاه عنه من محله اخر كما جاز كذا هذا وفي
خراتة الا يحل عن اي حنيفة اوصى بالحج فيحج من وطنه او من موضع يقرب من وطنه
بان يمضي اليه ويرجع من ليلته انتهى **القاسم** اي نية المحجوج عنه عند الاحرام
اربعة عند الابهام قبل ان يعين لاحد وقبل ان يشترع في افعال الحج لان النايب يحج عنه
لا عن نفسه فلا بد من نيته والحاج عن غيره ان شاء قال نوبت الحج عن فلان وامرته
به بدت وان شاء اكتفى بالنية ومحلها القلب والافضل ان يلفظ بها بلسانه فيقول
نوبت الحج عن فلان وامرته عن فلان ويسمي باسمه ونوبت الحج
اسمه اي الامر ونوبت ان يكون الحج واحرامه عن الامر من غير ان يعين اسمه
بخصوصه جاز ويقع الحج عنه ولو احرم بهما اي نوى الاحرام مطلقا من غير ان يعينه
لاحد ثم اراد ان يعينه فله ان يعينه لمن شاء من نفسه او المحجوج عنه او غيره قبل
الشرع في الافعال اي في افعال الحج من طواف القدوم او الوقوف بعرفة العاشر من
من المقات اي ميقات الامر ليشتمل المكى وغيرها فلو اغتمه وقدره بالحج ثم حج من
مكة لا يجوز **ويضمن** في قولهم جميعا ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه ما سوره
حجة ميقاتيه **الحاج** **في الامر نفسه** فلو مرض او حصل له مانع اخر واج
غيره اي بغير اذن من الامر **يصح** اي حج ذكرك الرجل عن الامر والحاج الاول

في كل ما يصح وهو

ولو كان سفره في غير ذلك كان له ان يخرج عنه من غير وطنه

والثاني ضمانان **الا ان ياد** **م** له اي المأمور ذلك **الامر** اي بان قاله اضع شيئا
 لم يجوز له ان يحج غيره بعد ربه ويدر منه ويصح الحج عن الاول نفى قاضيان اذا مرض
 في الطريق ليس له ان يدفع المال الي غيره ليحج عن الميت الا اذا قيل له وقت الدفع
 اضع ما شئت في مكانه ان يدفع الي غيره مرضه او لم يمرض حتى انتهى وينبغي للوصي
 ان ياد ن له ان يحج غيره اذا مرض في خزانة الاحكام لمرض المأمور بالحج ينفق
 من مال الميت قدر مكنه القائله ولو مرض وانفق جميع ماله لا يجب على الوصي
 ان يبعث بماله ليرجع الي اهله ولو قال الوصي لو نفقت المالا ستقرض وعلى تضاوه
 صح هذا الضمان منه كذا في منك الفارسي **الثاني عشر** ان لا يفسد حجه فلو افسد
 اي حجه بالجماع قبل الوتوف لم يقع عنه اي الامر يكون ضمانا لما انفق من ماله
 الميت لانه يتخلف وعليه المصني في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت كسائر
 دماء الجنائيات ويجب عليه القضاء لا يسقط حج الاسراء **قضاء** واصلا قبله
 يعني لم يقع الحج عن الامر وان قضا المأمور بالحج الذي افسده في القابل لانهم
 لما خالف صار كان الاحرام الاول كان عن نفسه وبالقضاء يصير موديا ما وجب
 عليه لتقسيم دون الميت وهذا بخلاف ما اذا فاته الحج كما سيأتي **الثالث عشر**
المخالفة **فلوامره** بالافراد اي بالحج او العرة **فقرن** اي عن الامر فهو
 مخالف ضامن عنه اي حنيفه وعندها يجوز ذكر عن الامر استحسانا لانه اني
 بالمأمور وزاده عليه ما يتناسب فلا يصير به مخالفا كالوكيل بالبيع اذا باع باكثر
 مما سمي له من جنسه يوضحه ان القرآن افضل من الافراد فهو بالقران
 زاد خبرا فلا يكون مخالفا را بوحيفة يقول هو مأمور باتفاق المال في سفر
 بهي دلج وسفره هذا بانفراد الحج بالحج والعمرة جميعا فكان مخالفا كما لو تمتع
 وكان العرة التي زأها لا تقع عن الامر لانه لم يصر بها رالا ولا به للحاج عليه
 في اداء النسك عنه الا بقدر ما اسره الا ترى انه لو لم يصره بشي لم يجز اداره
 منه فكذلك اذا لم يصره بالعمرة فاذا لم تكن عمرته عن الامر صار كانه نوى العرة عن
 نفسه وهناك يصير مخالفا فكذا هنا هذا اذا قرئت عن الامر وما اذا نوى احدها
 عن نفسه ارعن غيره والاخر عن الامر فهو مخالف ضامن اجماعا كذا في المحيط

كذا في المشاهير

وفي الخاوي اذا افسد الحج
 من قبله فانه يفسد حجه فلو افسد
 اي حجه بالجماع قبل الوتوف لم يقع عنه اي الامر يكون ضمانا لما انفق من ماله الميت لانه يتخلف وعليه المصني في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت كسائر دماء الجنائيات ويجب عليه القضاء لا يسقط حج الاسراء قضاء واصلا قبله يعني لم يقع الحج عن الامر وان قضا المأمور بالحج الذي افسده في القابل لانهم لما خالف صار كان الاحرام الاول كان عن نفسه وبالقضاء يصير موديا ما وجب عليه لتقسيم دون الميت وهذا بخلاف ما اذا فاته الحج كما سيأتي الثالث عشر المخالفة فلوامره بالافراد اي بالحج او العرة فقرن اي عن الامر فهو مخالف ضامن عنه اي حنيفه وعندها يجوز ذكر عن الامر استحسانا لانه اني بالمأمور وزاده عليه ما يتناسب فلا يصير به مخالفا كالوكيل بالبيع اذا باع باكثر مما سمي له من جنسه يوضحه ان القرآن افضل من الافراد فهو بالقران زاد خبرا فلا يكون مخالفا را بوحيفة يقول هو مأمور باتفاق المال في سفر بهي دلج وسفره هذا بانفراد الحج بالحج والعمرة جميعا فكان مخالفا كما لو تمتع وكان العرة التي زأها لا تقع عن الامر لانه لم يصر بها رالا ولا به للحاج عليه في اداء النسك عنه الا بقدر ما اسره الا ترى انه لو لم يصره بشي لم يجز اداره منه فكذلك اذا لم يصره بالعمرة فاذا لم تكن عمرته عن الامر صار كانه نوى العرة عن نفسه وهناك يصير مخالفا فكذا هنا هذا اذا قرئت عن الامر وما اذا نوى احدها عن نفسه ارعن غيره والاخر عن الامر فهو مخالف ضامن اجماعا كذا في المحيط

وعنه

وعنه وفي العلم بالبسي وهو مخالف في ظاهره الراية وعن ابي يوسف انه يجوز تقسيم
 النفقة على الحج والعمرة ويصح من الحج ما اصاب العرة ويجوز ما اصاب الحج انتهى
 وكذا في المبسوط وقال شمس الامية في قوله ابي يوسف وليس هذا بشي لانه مأمور
 بتجريد السفر للميت انتهى **او تمتع ولو لميت** اي بان نوى العرة عنه ثم حج
 لم يقع حجه عن الامر قال الشيخ رحمه الله في منسكه ولو تمتع ونوى العرة عن
 الميت فانه يصير مخالفا اجماعا كذا في البسم انتهى **واذا كان كذا** يعني
 النفقة كما سر ولو امره **احدها امره حجه والاخر امره بعمره** واذا ناله بالجمع
 بينهما وهو القرآن او التمتع على ما في الكرماني حيث قال ولو امره بالجمع جاز لانه
 وافق وهديا المتعة عليه في ماله وان كان فقيرا فعليه الصوم لانه دم
 شك وكذا لو كان الامر بهما رجلا واحد فجمع جاز اي الجمع ولم يكن مخالفا **والا**
 اي وان لم ياد ناله بالجمع **فلا** اي فلا يجوز له على قوله ابي حنيفة للمخالفته
 كذا ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي وذكر الكرخي انه يجوز وهذا انما
 يصح على ما روينا عن ابي يوسف ان من حج عن غيره راعته عن نفسه جاز انتهى
 وفي قاضيان مشي على الجواز ولم يحك خلافا حيث قال ولو ان رجلا وامراة
 امرا رجلا احدهما بالعمرة والاخر بالحج ولم يصره بالجمع فجمع جاز ولا يكون ضمانا
 ولو امره بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه **وامره بالحج** فجمع حجه ثم اعتمر لنفسه جاز
 ولم يكن مخالفا **الا ان نفقة اقامته** **الحج** في الصورة الاولى او العرة في الصورة
 الثانية لنفسه يكون في ماله فاذا فرغ من الحج او العرة التي لنفسه عادت اي
 النفقة **في مال الميت** الي ان يرجع الي منزله **وان عكس** بان امره بالعمرة فحج عنه
 ثم اعتمر لنفسه ارجح عن نفسه ثم اعتمر له او امره بالحج فاعتمر له او لنفسه ثم حج له
 او غيره **لم يجز** اي جميع ذلك وضمن وعن محمد اذا حج عن الميت فطاف بالحجته وسعى
 ثم اضاف اليه عمرة عن نفسه لم يكن مخالفا لان هذه العمرة واجبة الرضوض فصار
 وجودها كعمرتها ولو كان جمع بينهما ثم لم يطف حتى وقف بعمره فمضى الحجة
 لم ينفعه ذلك وهو مع ذلك مخالف لانه لما جمع بينهما فقد صار مخالفا في ظاهر الراية
 فوثقت الحجة عن نفسه فليس ولا يحتمل التقيين رفض العمرة وفي المحيطة حج عن الامر

الكبير

شخصان

في مال الميت

في مال الميت

لم يسألها النبي صلى الله عليه وسلم حتى حرمت ارامته ولو كان شرطا لها او لبينة لها
اجتاج المملوك مع الكراهة فيما ياجتاج المرأة والمملوك اما المرأة فلا يجها
ناقص لانها لا تستوفي سن الحج لانه ليس عليها رمل في الطوان ولا سعي في بطن
الوادعي في السعي ولا رفع صوت بالتلبية ولا كشف رأس في حال الاحرام ولا حلق
اي غير ذلك من الاعمال التي جازت للرجال واما العبد فلا يسن من اهل اذا الفرض
عن نفسه فيكده اذ اراه عن غيره كذا في البدائع وقوله ولو كان اجابا باذن اي
من الزوج والمولي واصل بما قبله ويكره اي تنزيها كما استظهره العلامة ابن نجيم
الحج على حمار اي مطلقا سواء كان الحج عن الغير والنفس وعلمه بعضهم بانه يهتق
ممنه رتبة الشيطان كما ورد ذلك فكان الاول عدم ركوبه حال التلبس بهذه العبادة
التي هي وظيفة العبد للرب بعد عما يلا بسن الشيطان والجملة افضل اي مطلقا افضل
حتى من الخيل والبغال وغيرهما الموافقة السنة ولانه اقوى في تحمل المشقة وعلمه في
السراج الوهاج بان النفقة خير ركوبه اكثر وما كان اكثر فهو افضل **والافضل**
اجتاج الحر العالم بالناسك اي والعالم يعلمه في تلك المسالك يعني منسك الكرماني
والافضل ان يكون الحاج عن الغير تدج مرة ويكون عالما بطريق الحج وافعاله
وان يكون حرا عاقلا بالغار في موضع اخر منه الافضل ان يكون رجلا حرا
لبينا وزادا سردي في منسكه وان تح ذاهبا وعابدا **ولو ارجح** اي رجل
رجلا **الحج** اي بان يحج عنه ثم يقيم **مكة جاز** لان فرض الحج صار يؤدي بالرفع
من افعاله **والافضل** ان يحج ويعود اليه اي بلده امره ليكون اذ اراه على طبق
ادايه ولا ان الحاصل للآس ثواب النفقة فلهما كانت النفقة اكثر كما في
الثواب ارضه **ولو ارضه ان يحج** اي عن الميت **هذه السنة** اي واعطاه الارام
فلم يحج اي تلك السنة وحج من عام **قابل جاز** اي عن الميت ولا يضمن
النفقة لان ذكر السنة للاستحجال لا لتقييد الامر كما صرح به في منية الناسك وفي
وفي النوازل يضمن في قوله زفر في قياس قول اي يوسف بن جعفر والله اعلم هذا
فصل فيمن اي في بيان من يجب عليه الوصية بالحج اي بان يحج عنه
بعد موته من ماله كما سيأتي وبيان حكم الامصا به اي الحج اعلم ان من عليه

الحج اذا مات قبل ادايه لا يخلو اما ان مات من غير وصية واما ان مات
عن وصية قال صاحب البدائع فان مات من غير وصية لم يخلو خلافا
انا على قوله من يقول بالوجوب على الفور فلا يشك وكذا على قوله من يقول
بالوجوب على التراخي لان الوجوب تغنيق عليه في اخر العمر في وقت يحتمل
الحج وحرهم عليه التاخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان
عاجزا عن الفعل بنفسه بمقتضى ما ذكره لا يكتفى الا بالمال بل بالنية عنه
مناب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصي به وان لم يوص به حتى مات
اشتم بتفويقه الفرض عن نفسه مع اكانه الادلة في الجملة فبما شئت لم يكن
يسقط عنه في حق احكام الدنيا عندنا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركته
لانه عبادة والعبادة تسقط بموت من عليه سواء كانت بدنية او مالية
في حق احكام الدنيا عندنا وعند الشافعي لا تسقط ويؤخذ من تركته
قد رما بالحج به ويعتبر ذلك من جميع المال وهذا على الاختلاف في الزكاة
والصوم والفجر والتدبر والكفارات وخودك وهو مذكور في كتب
الفقه في كتاب الزكاة ثم عندنا اذا مات بعد فرض الحج ولم يوص به
فحج رجله عن الميت من غير وصية او تبرع الوارث بذلك فحج عن ابيه او امه
عن حجة الاسلام من غير وصية اوصى به الميت قال ابو حنيفة رضي الله عنه
يجزى به ذلك ان شاء الله تعالى وفي المحيط يسقط عن الميت حجة الاسلام ان شاء
الله تعالى وقال الكرماني والسردي فلو حج عنه وارث او اجنبي بجزم به ويسقط عنه
حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه ايصال التواضع وهو لا يختص باحد من شريبي
او بعيد ثم الاصل في جواز الحج عن الميت حديث برزيمه قال بينا انا جالس
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نساء امراء فقالتن تصدقت على امي بجزيرة
وانها ماتت فقال وجب اجرک ورددها عليك المحدثات قالت يا رسول الله
ان كان عليها صوم نهر فصوم عنها قال صومي عنها قالت انها لم تحج قط
اقال حج عنها قال حج عنها رواه مسلم **كل من وجد في حقه شرط لوجوب**
ولم يحج اي بنفسه فعليه الايصا به سواء قدر على شرط الا ادا ام لا ادا ام لا يقدر

عليها اما اذا قدر عليها دون شرائط الوجوب فلا يجب عليه الاصالان فان
 بها لا يجب الحج عليه والا يصار له تخلف وجوب الاداء لم يوجد ولو اراد
 ان يحج عنه ايا لم يزد على ذلك كان الوصي ان يحج بنفسه اى عن الموصى
 الا ان يكون اى الوصى وارثا او دفعه اى المال اى وارث اى اخر
 يحج عنه فانه لا يجوز اى ذلك الحج الا ان يجزئه بقبلة الوتره وهم كبار
 فلو كان فيهم صغيرا غايب لم يجز في المبسوط والذخيرة وفتاوى الوالى
 ولو اراد ان يحج عنه وارثه لم يجز الا باجازة الوتره وقاله من يجوز ان
 ولو قال الموصى للوصى ادفع هذا المال لمن يحج عنى لم يجز اى الوصى
 ان يحج بنفسه مطلقا اى سواء اجازت الوتره ام لا رسوا كانت الوتره
 صغارا او كبارا وهذا المسائلان صرح بهما المحقق ابن الهائم والوصية
 بالايجاج اى بان ارصى ان يحج عنه مطلقا من غير قيد فانفذت الثلث اى
 من ثلث ماله فيحج عنه منه وما زاد يرد على الوتره وفى الكرمات ومن
 مات بعد التمكن من الحج ولم يحج سقط عنه فرض الحج الا ان يوصى
 عنه من ثلث ماله رجى الوتره على ذلك وان لم يوصى لم يجز ولا يلزم
 ذلك فان قيد بان قال للوصى حجوا عنى ثلث مالى وكذا لو قال ذلك للوصى
 وثلثه اى والحال ان ثلث ماله يبلغ حججا بكسر فتحة اى حجات متعددة
 فنية تفصيل فان صرح اى في وصيته بحجة واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة
 وان فصل عنها يرد على الوتره والا اى وان لم يصح بحجة واحدة بل قال
 في وصيته حجوا عنى ثلث مالى وسكت عن تعيينه بحجة او حجج حجه حججا
 اى قدر ما يبلغها ثلث ماله كذا روى القدرى فى شرح مختصر الكرخى
 وذكر القاضى الاسيماي فى شرح مختصر الكرخى انه ان ارصى ان يحج
 عنه ثلث ماله وثلثه يبلغ حججا يحج عنه حجة واحدة من وطنه وهي حجة الاسلام
 الا اذا ارصى بان يحج عنه بجميع الثلث قاله البدرى وما ذكره القدرى
 اثبت لان الوصية بالثلث وبحجج الثلث واحد لان الثلث اسم لجمع
 هذا الصلح انتهى وكذا اى الحكم لو قال حجوا عنى بالف والحال ان الالف

وكانت الوتره وارثا او دفعه اى المال اى وارث اى اخر

تبلغ

تبلغ حججا كثيرة يحج عنه حججا ان لم يقل حجة كذا حيد في المبسوط ولم يذكر خلافا
 ونقل بعضهم عن المحيط انه لا عبرة بالمسمى فلو اوصى عنه باقل منه جاز لان
 الموصى به وهو الحج لا يختلف وعن عمدة الفتاوى الحواشى ثلثي حجتين يكفى
 بواحدة وما فضل لورثته انتهى ثم الوصى بالخيار بين اسرين ان شاء الحج عنه
 الحج المتعددة فى سنة واحدة وهو الا فصل للمساكنة الى الطائفة وان شاء
 الحج عنه فى كل سنة حجة واحدة وان ارصى ان يحج عنه فى كل سنة حجة لم يذكر
 فى الاصل وروى عن محمد بن النوار ان هذا روى عن سويكى وفى منبه الناسك شرط
 الموصى تغريق الحج فى كل سنة غير معتبر حتى اذا ارصى بان يحج عنه من ثلثه يحج
 عنه من كل لجمع الثلث انتهى ولو قال سم الوصى الوتره وعزل قدر نفقة الحج اى
 افتره وابززه رد دفع البقية للورثه فهلك الموقوف فیده اى الوصى او فى
 يد الحاج اى بعد دفع الوصى اليه قبل اداء الحج بطلت القسمة اى فى قوله اى حنيفه
 ولا تبطل الوصية وحج له اى الموصى من ثلث الماله الباقي بيد الوتره ولا يزل
 يفعل هكذا حتى يحصل الحج او يتبع اى يهلك الماله جميعه وهذا فى قوله اى حنيفه
 وعند ابي يوسف ان بقى من ثلث ماله شئ يحج عنه بما بقى من حيث يبلغه وان لم يبق
 من ثلثه شئ بطلت الوصية وقال محمد فسمت الوصى جاز به رتب الوصية بهلاك
 الموقوف سواء بقى من الثلث شئ اى لم يبق وجه قوله ان تعيين الوصى وانرازه
 كتعيين الوصى ولو كان عينه الوصى فهلك بطلت الوصية كذا هذا وجه قول ابي يوسف
 ان تحمل ثلث الوصية هو الثلث الاول فان بقى منه شئ بعد الانرازه حج عنه والا فلا ولا ي
 حنيفه ان عزل الوصى وانرازه لا يصح الا بواسطة التسليم الى الوجه الذى عينه الوصى
 فانه لا تضم ليعتبر قايضا ولم يوجد التسليم الى ذلك الوجه فتعين ان يحج عنه من
 ثلث ما بقى من الماله نصا ركا هلاك قبل الانرازه وان لم يهلك الماله ولكن مات المجهن
 فى بعض طريق مكة فما انفق المجهن الى دنت الموت نفقة مثله لا ضمان عليه وما
 بقى فى يد المجهن القياس ان يضم الى ماله الوصى فيعزل ثلث ماله ويحج من وطنه وهو
 قوله اى حنيفه وفى الاستحسان يحج بالباقي من حيث يبلغ وهو ثلثها مقالة كما فى نهايه
 الفتاوى كان له اى للميت اربعة الاف درهم وارصى بان يحج عنه فدفع الوصى

الفلاني المأمور فقلت الالف المدفوعة تدفع اليه اي دفع الحاج ما يكفي من ثلث
 الباقي او دفع اليه كله وهو الف فلو هلك الالف الثانيه دفع اليه من ثلث
 الباقي بعدها مرة اخرى وهكذا اي ان لا يبقى ما ثلثه يبلغ الحج فتبطل
 الوصية وهذا عند اي حنيفة واما عند محمد فخرج عنه ما بقي من المدفوع اليه الخرج الحج ان
 بقي منه شيء والا بطلت الوصية كالوان الموصي عين بالارد فعه الي بدل الحج عنه وما
 فذلك ذلك الماله في بدا النايب لانه يورث من الورثه شيء اخر من تركه الموصي فكذا
 اذا عينه الوصي وعند اي يوسف يخرج عنه ما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من الماله
 المفروض ان كان المدفوع تمام الثلث نقول اي يوسف كقول محمد وان كان بعضه
 يكمل ان كان مقدارا يعني للحج هذا اذا اوصى بان يخرج عنه اقل من الثلث اما الوصي
 بان يخرج عنه ثلث ماله نقول محمد كقول اي يوسف حتى يخرج عنه من الذي بقي من الثلث
 الاول عندها ولو ان الوصي اذا اخرج رجلا عن الميت في حمل يحتاج الي مقدار اي معين
 وان اخرج رجلا في حمل يحتاج الي اقل منه اي من ذلك المقدار وكل اي وكل
 واحد من المقدارين يخرج من الثلث اي من ثلث ماله الميت يجب اقلهما لانه متيقن
 به ولو اوصى ان يخرج عنه بمائة اي بمائة درهم مثلا وثلثه اقل منه اي من المائة يخرج
 عنه بالملك من حيث يبلغ اي لا بالمائة ولو كانت تسلف من بلده الي ان تجزئ الورثه
 ان يخرج عنه بها من حيث تبلغ ولو اوصى لرجل بالف والمساكين بالف وان يخرج عنه بالف
 والحال ان ثلثه اي بثلث ماله الفان يقسم الثلث الذي هو الفان بينهم
 اي بين الرجل والمساكين والحاج عنه اثنان فم يضاف حصه المساكين الي الحج
 اي يخرج عنه فافضل بعد الاحاج عنه اي الحج فهو لهم اي المساكين بعد تكبيل
 الحج ولو كان عليه اي الميت فريضة الحج ونذر اي من حج او عمرة يبدلها بالترسية
 ولو كان اي الذي عليه نذر او تطوعا يبدل بالنذر ولو كان الكل واجبا او تطوعا
 يبدل بما قدمه الموصي ان ضاق الثلث عنها اي جميعها في الاحياط فان كان الكل
 فزايض قدم الموصي ان ضاق الثلث عنها وقيل يبدل بالحج ثم بالزكوة وهو قول اي
 يوسف وقيل بهائم الحج وهو مختار محمد ورأيه عن اي يوسف ثم بالكفارات ثم بالماله والنذر
 صدقة الفطر ثم الاضيحة ولو اوصى ان يخرج عنه فقيل له ان ثلثك لا يبلغ حجة

قوله ولو كان عليه اي الذي عليه نذر او تطوعا يبدل بالنذر ولو كان الكل واجبا او تطوعا يبدل بما قدمه الموصي ان ضاق الثلث عنها اي جميعها في الاحياط فان كان الكل فزايض قدم الموصي ان ضاق الثلث عنها وقيل يبدل بالحج ثم بالزكوة وهو قول اي يوسف وقيل بهائم الحج وهو مختار محمد ورأيه عن اي يوسف ثم بالكفارات ثم بالماله والنذر صدقة الفطر ثم الاضيحة ولو اوصى ان يخرج عنه فقيل له ان ثلثك لا يبلغ حجة

نقل

فقال فاعينوا به في الحج فان بلغ الحج وجب تقديره وان لم يبلغ تقى القياس
 لا تبطل الوصية وفي الاستحسان يعا ف به فقرا الحج ولو قال اخرجوا فلانا ولم يقل
 بغيره عنى ولم يسم كم يعطى له فانه يعطى قدر ما يحجده وله ان لا يحج به لانه لما لم
 يقول عنى كان وصيته له بالماله بقدر ما يحج به فان شاحج عن نفسه وان شاء
 لم يخرج ولو اوصى بالحج عن اي ميت يجوز كذا في القليمة وفي منكر الفارسي
 رجل مات وترك ابنين واوصى بالثمن من ثمنه بثلثا ثمانية وماله يبلغ مائة
 فافتر احد الابنين بالوصية وحجدا لآخر واخذ كل واحد منهما اربع مائة
 وخمسين نصف ماله ودفع المقر الي رجل ما بقي من ثمنه من ثمنه عن الميت بذكر
 ثم اقر الابن الاخر بالوصية فان كان حج عن الميت بمائة وخمسين بامر القاضي
 لا يأخذ من الجاحد خمسة وسبعين وان كان حج عن الميت بمائة وخمسين
 بغير امر القاضي حج عن الميت بعد اقرار الجاحد مرة اخرى بثلثا ثمانية وماله
 في الثلث رجده اليه وفيه ايضا ولو اوصى بماله لم يخرج عنه ان حسن الطريق والا
 صرف في وجوه البر جاز واذا اختلف القوا فليفعلى الموصي ان يخرج عنه به
 اما يخرج وحج واحد او اثنين او عشرة فلا يدفعه بل يمسكه عشر سنين ثم يبعده
 به على الفقرا لانها اعظم اليه كذا في الحاربي وانه اعلم هذا **فصل في**
 بيان النفقة التي ينفقها المأمور في الحج المراد منها اي النفقة ما يحتاج
 اليه من طعام وادام وشراب ونيا ب في الطريق ومركوبه بشرائه واجارة
 ونحوه احرام ازار رردا واستنجا منزله اي يارب اليه وحمل وقربته
 واداره اي ثلثه ونحوه للمساكين والالات التي يحتاج اليها في سفره وكذا دهن السراج الكبير
 والادهان اي على اختلاف بينهما قال الشيخ رحمه الله في مشكته واختلف
 في دهن السراج والادهان قيل لا يقبل يشترى دهن يداهن به لافراجه
 وزيتا للاستحباب وما يفضل به ثيابا اي من الصابون والاشنان وبده
 اي وما يفضل به بدنه وراسه من نحو الخلع والسدس والدلوكة واجرة
 الحارس لحفظ مئاعه واجرة الحلاق واجرة دخول الحمام كل ذلك المعروف
 اي التوسط والاقتصار من غير تبذير ولا تقصير فحقا يحتاج والمأمور

لا تبطل الوصية وفي الاستحسان يعا ف به فقرا الحج ولو قال اخرجوا فلانا ولم يقل بغيره عنى ولم يسم كم يعطى له فانه يعطى قدر ما يحجده وله ان لا يحج به لانه لما لم يقول عنى كان وصيته له بالماله بقدر ما يحج به فان شاحج عن نفسه وان شاء لم يخرج ولو اوصى بالحج عن اي ميت يجوز كذا في القليمة وفي منكر الفارسي

فلو اوصى بالحج عن اي ميت يجوز كذا في القليمة وفي منكر الفارسي

دهن السراج الكبير

الحجة ان يدخل المصنف بقدر المتعارف ويعطي اجرة الحارس من مال الامير
 ولا ان ذاك من الراتب رله ان يخلط دراهم النفقة مع الرقعة **وجوه**
 اي النفقة استحسانا ولا يجوز له ان يصرف الزانية اي الزانية التي للنفقة
 الحاجة تدعو الي ذلك وان كان له نفقة لا يرجع في الحج بصره الي الرعي
 او الحاج عما اي بالذي يرجع الي في الحج ولا يجوز له ان يخلط دراهم النفقة مع الرقعة
 ولا يتصدق بشيء منه ولا يقرض احدا من المال ولا يشتري منه ماء للتوضوء
 ولا للفصل من الجنابة بل يستعمل هذا **ان لم يملك ما يشتريه اي الماء**
 اي اذا لم يكن له مال لنفسه ولا يملك ولا يشتري من مال الميت كذا
 ابن سبويه وقيل له اي المأمور ان يفعل كما يفعل الحاج لنفسه فانه
 النقيب ابو الكليل وقال في الذخيرة وهو المختار لان ذاك معروف والمعروف
 كالمخصوص وهذا ان لم يوسع عليه الامر واما ان يوسع عليه الامر في
 الصنف فله ان يفعل كل ذلك **بلا خلاف** ولا ينفق المأمور من مال الميت على
 من يخدمه الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه وينفق في طريقه مقدار ما لا
 يفسد فيه ولا تقتير ذاهبا وجايبا اي راجعا الي بلد الميت اي ان عاد اليه
 وهو الا فضل كما تقدم ونوسكه المأمور طريقا هي ابعد من الطريق المعتاد
 ينظر ان كان ذلك الطريق يسلكه اي يسلكه الحاج ولو اجابا ما كفد كما
 ترك طريق الكوفة الي البصرة فنفقة في مال الامر لا الطريق الا بعد
 عسى ان يكون ايسر ذهابا من الاقرب ولا يضمن لو هلك اي النفقة في
 هذه الحالة والا اي راي لم يسلكها الحاج ففي مال اي مال نفسه دون مال
 الميت ولو اقام ببلدة اي في اوان الحج ولو كثر اي ولو كان اقامته كثيرا
 كانت خمسة عشر يوما او اكثر ينظر ان كان اقامته هذه لا انتظار
 فانظر فانظر في مال الميت والا اي راي لم يكن لا انتظارها ففي مال
 اي فنفقة في مال نفسه كما اي كما يجب نفقة في مال نفسه لو اقام
 بعد خروجه اي القافلة ولو اقام بمكة بعد الفراغ اي من اعمال الحج ينظر ان كان
 اقامته للقافلة اي لا انتظارها ففي مال الميت اي فنفقة في مال الميت

اما اذا كان له مال فليس عليه ان ينفق في مال الميت

والا اي راي لم يكن لا انتظارها ففي مال اي مال نفسه كما اي كما يكون في مال نفسه
 لو اقام بمكة اي القافلة بعد الفراغ من اعمال الحج فان بدله ان يرجع اي
 ظهر له راي بعد اقامته في رجوعه فرجع رجعته اي نفقته في مال الميت وهذا بخلاف
 ما لو تولى بمكة اي قصد استيطانه بها ثم بدله ان يرجع حيث لا يعود نفقته في
 مال الميت قل ذلك او كثر كما روي عن ابي يوسف وفي شرح الكنتان ان تولى بمكة
 سقطت كل امرئ ثم اذا عاد لا يعود بالانفاق انتهى واما ان اقام بها
 اي مكة اياما **ففي** الاقامة اي الشريعة بالمدّة المعلومه ان كانت اياما
 اقامة معتادة اي لا هل **لم تسقط** اي نفقته من مال الميت والا اي وان القافل
 لم يكن معتادة سقطت **ولو اجملا** اي اي مكة اي بان دخلها قبل ذبي
 الحجة فهي اي النفقة في مال الميت **ان يدخل على ذي الحجة** نصيب اي ترجع نفقته
 في مال الميت **ولو خرج منها اي مكة مسجودا** سفر حاجته اي حاجته نفسه سقطت
 اي نفقته اي حين رجوعه فاذا عاد عادت نفقته البديع اذا فرغ المأمور
 بالحج من الحج ونوى الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا انفق من مال نفسه لان
 نية الاقامة متقدّمة فمعتادها لا يسقط فلم يكن ما ذكرنا في الانفاق من مال
 الامر لو انفق ضمن لانه انفق مال غيره بغيره اذ نه فان اقام بها اياما من
 غير نية الاقامة فنفقه قال اصحابنا ان اقام اقامة معتادة فانفقته في مال
 المحجوج عنه وان زاد على المعتاد فانفقته في مال محجوج عنه فان اقام بعد الفراغ
 من الحج فلا شبه ايام ينفق من مال الامر وان زاد ينفق في مال نفسه وقالوا في
 المراساة اذا جاء حاجا عن غيره فدخل بغداد واقام بها اقامة معتادة مقدار
 ما يقيم الناس بها عاده فانفقته في مال المحجوج عنه وان اقام اكثر من ذلك في
 فانفقته في مال هذا كان في زمانهم لانه كان زمان امن يتمكن الحاج من الخروج
 من مكة وخذه اربع نفر سير نقد وراصد بها بعد الفراغ من الحج بما اذن الاقامة
 ابني صلى الله عليه وسلم للمهاجرين ان يقيم بمكة وهو لا يمانع في زماننا
 فلا يمكن الخروج الا نراذ والا كما ذكرنا لجماعة قليله من مكة الا مع القافلة
 فادام منتظرا خروجه القافلة فنفقته في مال المحجوج عنه وكذا هذا

في اقامته ببغداد انه ما دام منتظرا خروج القافلة فانفقته في مال
الامر لتعذر سببه بالخروج لما فيه من تعرض المال والنفس للهلاك فالتقول
في الذهاب والاياب على ذهاب القافلة وايضا فان نوب الاقامة خمسة
يوما مضاعدا حتى سقطت نفقته من مال الامر ثم رجع بعد ذلك هل يعود
نفقته في مال الامر ذكر القدر في شرح مختصر الطحاوي ان على قول محمد
يعود وهو ظاهر الرواية وعند ابي يوسف لا يعود هذا اذا لم يكن اتخذ
مكة دارا اما اذا اتخذها دارا ثم اعاد لا يعود النفقة في مال الامر بلا
خلاف وجه قوله ابي يوسف انه اذا نوب الاقامة خمسة عشر يوما مضاعدا
فقد انقطع حكم السفر فلا يعود بعد ذلك كما اذا اتخذ مكة دارا وجه ظاهر
الرواية الاقامة ترك السفر لا ينقطع والمتركة يعود فاما اتخاذ مكة دارا
والقطن بها فهو قطع السفر والمنقطع لا يعود وان تعجل المأمور بالرجوع ليكون
شهر رمضان بمكة فدخل محرابا في شهر رمضان اربعين نفقته
في مال نفسه الى عشر الاضحية فاذا جاء عشر الاضحية انفق من مال الامر
كذا روي هشام عن محمد لا في المقام بمكة قبل الوقت الذي هو يدخل فيه
الناس لا يحتاج اليه لاداء المناسك غالبا فلا يكون هذه الاقامة مالا ونا
فيها كالاقامة بعد الفراغ من الحج اكثر من المعتاد ولا يكون باعجال الخلق لان
الامر باعين له وقتا انتهى وجميع ما فصل معه من الدراهم والنفقة الزاد
والامتنع اي الالات والادوات حتى الثياب بعد رجوعه **برده على الورثة**
او الوصي الا ان يشرع الورثة وهم كبار او كان الوصي اوصى له به فيكون
له وهو الاصح قاله في المحيط وفي شرح الطحاوي يجوز وصيته رجلا له
الفضل انتهى وقال بعض مشايخنا لا يجوز هذه الوصية لان الوصي له
جمهوره والاول اصح لانه يصير معلوما بالحج انتهى وفي منك الفارسي اذا
دفع الوصي المال الى رجل حتى يحج عنه وينفق المال على نفسه في الطريق
ذاهبا وجايبا ومدة مقامه بمكة فانفق رقبتي من طعامه وكسوته
شيء مما يحجب المأمور مخالفا حتى يضمن ما انفق فهو على وجهين الاول

ان يكون

ان يكون الباقي شيئا كثيرا بحيث يمكن المأمور الاحتراز عن مثل هذه الزيادة وفي
هذا الوجه يصير مخالفا ويضمن ما انفق على نفسه فيداسا واستحسانا الوجه الثاني
ان يكون شيئا قليلا لا يمكن الاحتراز عنه في العرف والعادة وفي هذا الوجه لا ضمان
عليه استحسانا ولو شرط اي المأمور ان يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب عليه
الرد اي الى الورثة كذا في خزائن الاجل وينبغي للامران يفوض الامر اليه ايا
للمأمور فيقول له حج عني كيف شئت من افراد اقران اي ان شئت حجة وان
شئت فاقرب نفق منسك الشيخ رحمه الله الكبير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل اذا امر غيره ان يحج عنه ينبغي ان يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني
بهذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت فاقرب والباقى من المال سني كنت
وصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى الورثة انتهى وفي قاضي
خان مريض او شيخ دفع الى رجل مالا ليحج عنه حجة الاسلام واراد ان ما فضل
عن الحج من النفقة والثياب وغير ذلك يكون للمدفوع اليه قال ابن شجاع الحيلة
في ذلك ان يقول دافع المال للمدفوع اليه **وكذلك ان تقب الفضل من نفسك**
وتقبضه لنفسك فيهبه بن نفسه انتهى **وان كان على موت قال الباقي كوصية**
وهذا كله اذا عين لاسر رجلا معينا فلو لم يكن معينا اي نلوم بعين الامر رجلا
معينا للحج عنه فالحيلة فيه ان يقول اي الموصي للموصي اعط الفضل اي باقى
من النفقة لمن شئت فاذا اعطى الوصي الباقي من النفقة للمأمور كان جائزا كما
لو اوصى ان يعطى ثلث ماله من شاء الوصي وان اطلق اي الموصي فقال **وا**
يبقى اي من النفقة فهو للمأمور اي مأمور الوصي فان كان مأمور الوصي
معينا صح والا اي وان لم يكن مأمور الوصي معينا فلا اي فلا يصح والوصية
باطلة كما تقدم قال الفارسي في منسكه وان عين الموصي رجلا ليحج عنه كانت
الوصية بالباقي جائزه وقال الفقيه ابو الليث ولو جعل الميت الباقي صله بعد
الرجوع فلا بأس بذلك وهو كما اوصى انتهى **ولو وصى الميت اوارثه ان يسترد**
المال من المأمور ما لم يحرم اي المأمور وبعد الاحرام ليس له ذلك وان احرم
حين اراد الاخذ منه فله ان ياخذه ويكون احرامه تطوعا عن الميت

من يتركها في يوم الجمعة...
 وهو اقرب الى الفقه...
 الخ يقع عن الماسور...
 ذلك متعلق بمشيئة...
 عن الماسور...
 الكافي وغيره...
 الصوم في حق الشيخ...
 يقطع به فرض الحج...
 او مخالفة اي...
 حج عن غيره...
 اداه عن نفسه...
 لان الحديث ورد...
 وفي شرح النقاية...
 واما ثواب النفل...
 الحج من حيث انه...
 للامر والجواب فيه...
 جاز اداء فعلها...
 اعلم تكملة...
 تعظيم الكعبة...
 لا تزال هذه الامة...
 فاذا منعوا ذلك...
 اي لتضاعف الحسنات...
 حرم على الف...
 اهلها اي مكة...
 درهم بمائة الف...
 بعين التعظيم...
 ويجوز في ابيات...
 الكون ولا يجرى...
 واسم التبرع

من يتركها في يوم الجمعة...
 وهو اقرب الى الفقه...
 الخ يقع عن الماسور...
 ذلك متعلق بمشيئة...
 عن الماسور...
 الكافي وغيره...
 الصوم في حق الشيخ...
 يقطع به فرض الحج...
 او مخالفة اي...
 حج عن غيره...
 اداه عن نفسه...
 لان الحديث ورد...
 وفي شرح النقاية...
 واما ثواب النفل...
 الحج من حيث انه...
 للامر والجواب فيه...
 جاز اداء فعلها...
 اعلم تكملة...
 تعظيم الكعبة...
 لا تزال هذه الامة...
 فاذا منعوا ذلك...
 اي لتضاعف الحسنات...
 حرم على الف...
 اهلها اي مكة...
 درهم بمائة الف...
 بعين التعظيم...
 ويجوز في ابيات...
 الكون ولا يجرى...
 واسم التبرع

لما استعمل عتاب ابن اسيد...
 الله تع فاستوص بهم...
 لهم يا اهل الله...
 آسن اهل الحرم...
 ملك حيازه...
 ذرمة اهلها...
 ضامنون على رفي...
 ولا يبحث عن...
 ويتكسر ابرهم...
 من يشا ويرحم من يشا...
 كانوا اي من ارتكبا...
 ولو في الدار...
 واحبها واحب منزله...
 ويحب ان يختم القرآن...
 مهبط الوحي ونزول القرآن...
 كتب الله له مائة الف...
 له مائة الف مرة...
 وكل عمل البر...
 الموسم ختمه في الطواف...
 الى الكعبة الشريفة...
 ويستحب ان يكسر من...
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم...
 لجزاء الا الجنة...
 الا الجنة رسائي...
 بكسر من الطواف...

عنه

استكثر من الطواف بالبيت فانه اقل شئ تجذونه يوم القيمة راغبه عمل
تجذونه وروى ايضا من طاف اسبوعا طافا حاسرا كان له كعتق رقبة من
طاف اسبوعا في المحضر غفر له ما سلف من ذنوبه وعن ابن عباس رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه
كيوم ولدته امه وعنه ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينزل
في كل يوم وليلة مائة **وعنه** رحمه الله على هذا البيت ستون للطائفين واربعون
المصلين وعشرون للناظرين اخرج الطبراني وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم
انه قال اذا خرج العبد بريد الطواف بالبيت اقبل بخوض في الرحمة فاذا
دخله غميره ثم لا يرفع قدما ولا يضعها الا كتب الله له بكل قدم خمسمائة حسنة
ومحيت عنه خمسمائة سيئة وروى عنه له خمسمائة درجة فاذا خرج من طوافه
وصلى ركعتين خلف المقام خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه واستقبله
ملك على الركن وقال له استأنف العمل فقد كفيت ما مضى وشفع في سبعين من
اهل بيته **فان** بيت الله الكعبة غرضها الله من خلقها الله ما خلقت عن طائف
يطوف بها من اسن ارجن او ملك قال بعض السلف خرجت يوما في هاجم
ذات سموم فقلت ان خلعت الكعبة عن طائف في حين نهذا الحين ررايت
المطاف خاليا فدنوت منه فرايت حية عظيمة رافعه راسها تطوف حول
الكعبة ذكره ابن الصلاح في منسكه وشرب ما زمرم فانه لما شرب له وتقدم
الكلام عليه والنظر الى البيت الشريف لانه عبادة بل قبل ان النظر الى الكعبة
ساعة افضل من عبادة سنة نعمة صلى الله عليه وسلم من نظر الى بيت الله تعالى
ايما نارتدقيا واحشا با غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وتقدم حديث
الرحمة وبنه عشرون للناظرين وعن ابن عباس رضي الله عنهما النظر الى الكعبة
محمض الايمان وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنهما من نظر الى الكعبة ايما نارتدق
خرج من خطايا كيوم ولدته امه وعن عطاء رضي الله عنه النظر الى البيت الحرام
عبادة فالناظر بمنزلة القائم المحبب المجاهد في سبيل الله وراه الارزقي
وعن السائب المدي رضي الله عنه من نظر الى الكعبة ايما نارتدقيا كانت

وعشر مائة

عنه الذنوب كما يتحات الورق من الشجر اخرج ابن الجوزي قال النبي **رحمه**
في منسكه وليغتنم الناس وجود البيت في هذا الزمان فلما خذوا منه خطا واخرا
فانه سيقلع في اخر الزمان كعبه الرحمن وقد ذكر ان ذلك بعد موت عيسى عليه
السلام ورفع الارواح وقبض ارواح المؤمنين وهذا الصبح الاقوال وتبيل ذلك
في زمن عيسى عليه السلام على يد ذي السويقتين من الحبشة اما ظهوره ففي
هزمنه عليه السلام انتهى **فان** قيل من كان بمكة وفاته ثلثا منه اثلثا فهو
محموم من مصني عليه بويان ولم يطف بالكعبة ومن حلق راسه من غير عمر
ومن صام ولم يجعل نطره على يرمم ويستحب له التبرك بالصلاة في المواضع
التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال صلاة في مسجدك هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد
الحرام وروى ايضا زيادة وهي صلوة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة
في مسجدك وفي الاثر ان الله تعالى ينظر في كل يوم وليلة الى اهل الارض واول
من ينظر اليه منهم اهل المسجد الحرام فمن رآه طائفا غفر له ومن رآه مصليا غفر له
ومن رآه نائما مستقبل القبلة غفر له واختلفوا في المراد بالمسجد الحرام الذي تضاف
فيه الصلاة على اربعة اقوال الاول انه الحرم والثاني انه مسجد الجماعة الذي تضاف
عليه الجنب الاقامة منه وهو الظاهر كلام ائمتنا والثالث انه مكة والرابع الكعبة
وهو ابعدها **والوقوف** اي ويستحب التبرك بالوقوف للدعاء في اسكن
الاجابة وزيارة الماشر اي ويستحب التبرك بزيارة الماشر اي المشاهدة
من الاولى اي المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف المقام
اي مقام سيدنا ابراهيم عليه السلام ذكر القاضي عياض في الشفا عن النبي صلى الله
عليه وسلم من صلى خلف المقام ركعتين غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وحشر
يوم القيمة من الامنين ويروي ان الدعا يستجاب عند المقام قال في البحر الزاخر
والذي رحمه العلماء ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملاصقا
بالبيت قال ابن جماعة وهو الصحيح وروى الارزقي ان موضع المقام هو الذي
به اليوم في الجاهلية وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وروى بكر وعمر وذكر القارسي

الكبر

الا ان السبل ذهب به في خلافة عمر فجل في وجه الكعبة حتى قدم عمر فزده
يحضر من الناس مكانه الذي هو به اليوم هكذا روي غير واحد قال الحافظ
ابن حجر في شرح البخاري وقد روي الاثر في اخبار مكة باسانيد صحيحة
ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم راي بكر وعمر في الموضع الذي هو به
الآن حتى جاء السبل في خلافة عمر فاحمله حتى وجد باسفل مكة فاتي به
فربط باسنار الكعبة حتى قدم عمر رضي الله عنه فاستثبت في امره حتى
تحقق موضعه الاول فاعاده اليه فاستقر ثم الى الان وعن بعضهم انه كان
عند الكعبة موضع الحفرة وتلقا الحجر الاسود على حاشية المطاف اي مطلقا
وقربه الركن العراقي اي من احد طرفيه وعند باب الكعبة اقرب جبريل عليه السلام
والحفرة الملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر وتسمى مقام جبريل عليه السلام
حيث ام النبي صلى الله عليه وسلم فيها خمس صلوات قال الشيخ رحمه الله في منسكة
الكبير وهذا هو المشهور عند اهل مكة ويكاد ان يعد مما تواتر عندهم قاله
في العروة واستبعد ذلك عن ابن جماعة وقيل انه صلى ادم عليه السلام في
معجزة ابراهيم عليه السلام **وجبة البيت** الشريف وهو يطلق على جميع الجانبات
الذي فيه الباب وقد ورد تفصيل وجه البيت على غيره من الجهات في
الصلاة **وداخل البيت الشريف ان تيسر اي داخل الكعبة والحجر بكسر**
الحاء المهملة اي العظيم كله او بعضه وهو قد روي في اربعة **وبين الركنين**
اليهاميين اي الركن اليماني والحجر الاسود **وعند الركن الثاني** اي من الحجر او خارجه
بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ذكر ابن اسحاق في سيرته ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يصلي بينهما **ومصل ادم عليه السلام** وهو جانب الركن اليماني اي احد طرفيه
قبلا ان الموضع القريب من المستجار وورد ان ادم عليه السلام الى جانب الركن
اليماني ركعتين رواه الاثر في ينبغي لمن قصد انار النبوة ان يعم الاماكن التي
هي مظنة صلواته عليه السلام رجاء ان يظفر بمصلاه صلى الله عليه وسلم فيفاض عليه
من بركاته صلى الله عليه وسلم **ومن الثاني** اي اماكن الاجابة **المطاف** اي جميعه **وعند**
الملتزم وهو ما بين الحجر والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف منهم عمر

ابن

ابن عبد العزيز ان الملتزم بين الركن اليماني والباب المسدود في ظهر البيت وهو
الذي يسمى الان بالمستجار **وتحت المنزلة** اي فانه يصلي الابرار في البيت اي
داخله **وعند زمزم** اي يترك خلف المقام وعلى الصفا والمروة وفي **المسعى**
اي بينهما لاسيما بين الميئين وفي غيره **ومزدلفه** لاسيما عند المنى الحوام
ومنى وبعد رمي الحلات **وعند روية البيت** الشريف اي في كل ما يراه
وفي **الحجر بكسر الحاء المهملة** اي العظيم **وعند الحجر الاسود** والمستجار وهو ما بين
الركن اليماني والباب المسدود في ظهر الكعبة ومقداره نحو اربعة اذرع وعن
بعضهم روي رضي الله عنه من دعا فيه استجيب له وخرج من ذنوبه كبيرم وقد روي
في نسخة قال المحب ومثله هذا لا يقول الا عن لسان النبوة وكان بعض السلف الخلف
في التزموت به منهم عمر بن عبد العزيز وايوجه السجدة في وكان يقال الملتزم
بجانب قرين **والركن اليماني** اي وما بينهما وذكر النقاش في مناسكه ان الدعاء
مستجاب في اربعين بقعة وعد البعض منها ولم يات بها كلها ووقت كل
بقعة باوقات معينة منها خلف المقام **وتحت المنزلة** في السحر وعند الركن اليماني
مع الحجر وعند الحجر الاسود في نصف البيت وعند الملتزم نصف البيت **وداخل زمزم**
عقبه الشمس وداخل البيت بين يدي الجنبه عند الزوال وعلى الصفا وعلى
المروة عند العصر وفي دار خديجة ليلة الجمعة وفي مولد النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الاثنين عند الزوال وفي دار الخنجران وعند المنجني بين العاشين ومنى
ليلة البدر شطر الليل وبالمزدلفه عند طلوع الشمس وبعده وقت الزوال تحت
السدة وعلى الموقف عند غيبوبة الشمس وفي ثورات **ومن الثالثة** اي زياره
الماثر المشهورة بالفضل بمكة ونواحيها بين ادم بالا بطح وبها اقيم بمكة شرفها الله
والابار التي بالزاهر ومن يميمون قريه مكة شرفها الله تعالى هو المذكور في تلخيص
الزيارات للهروي **بيت السيدة خديجة** رضي الله عنها وهو المحل الذي ولدت
فيه السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها ونسب توفيت خديجة رضي الله عنها
وهو مسكن النبي صلى الله عليه وسلم وسهبط الوحي ولم يزل صلى الله عليه وسلم به حتى
هجر تاله الاثر في قاله ثم اشتراه معاوية وهو خليفه من علي ابن ابي طالب رضي
الله عنه **فروكس** اي من يظن والمسلم لا خير ظهر كعبه في كل عام يبيع بطلا وقطيعه يتم او يقول دعوت
فلم يحب والى بيت فقه قال صار له قدامه في كل يوم ولما لكل عبد من دعوى حيا به رول الله
قاله صاعده الحصن للمدين وعلماته استقامه الله تعالى والى ما والعترة وورثها محمد الاعلى وكفى

الركن اليماني وهو الذي بين الحجر والباب المسدود في ظهر الكعبة ومقداره نحو اربعة اذرع وعن بعضهم روي رضي الله عنه من دعا فيه استجيب له وخرج من ذنوبه كبيرم وقد روي في نسخة قال المحب ومثله هذا لا يقول الا عن لسان النبوة وكان بعض السلف الخلف في التزموت به منهم عمر بن عبد العزيز وايوجه السجدة في وكان يقال الملتزم بجانب قرين والركن اليماني اي وما بينهما وذكر النقاش في مناسكه ان الدعاء مستجاب في اربعين بقعة وعد البعض منها ولم يات بها كلها ووقت كل بقعة باوقات معينة منها خلف المقام وتحت المنزلة في السحر وعند الركن اليماني مع الحجر وعند الحجر الاسود في نصف البيت وعند الملتزم نصف البيت وداخل زمزم عقبه الشمس وداخل البيت بين يدي الجنبه عند الزوال وعلى الصفا وعلى المروة عند العصر وفي دار خديجة ليلة الجمعة وفي مولد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين عند الزوال وفي دار الخنجران وعند المنجني بين العاشين ومنى ليلة البدر شطر الليل وبالمزدلفه عند طلوع الشمس وبعده وقت الزوال تحت السدة وعلى الموقف عند غيبوبة الشمس وفي ثورات ومن الثالثة اي زياره الماثر المشهورة بالفضل بمكة ونواحيها بين ادم بالا بطح وبها اقيم بمكة شرفها الله والابار التي بالزاهر ومن يميمون قريه مكة شرفها الله تعالى هو المذكور في تلخيص الزيارات للهروي بيت السيدة خديجة رضي الله عنها وهو المحل الذي ولدت فيه السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها ونسب توفيت خديجة رضي الله عنها وهو مسكن النبي صلى الله عليه وسلم وسهبط الوحي ولم يزل صلى الله عليه وسلم به حتى هجر تاله الاثر في قاله ثم اشتراه معاوية وهو خليفه من علي ابن ابي طالب رضي الله عنه فروكس اي من يظن والمسلم لا خير ظهر كعبه في كل عام يبيع بطلا وقطيعه يتم او يقول دعوت فلم يحب والى بيت فقه قال صار له قدامه في كل يوم ولما لكل عبد من دعوى حيا به رول الله قاله صاعده الحصن للمدين وعلماته استقامه الله تعالى والى ما والعترة وورثها محمد الاعلى وكفى

خلف كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم علي ما قيل مثل عبد الله بن الزبير بالمعلاة واهل بن حنيف واسماء ذات النطاقين بنت الصديق وقيل ماتت بالمدينة وعبد الرحمن بن الصديق وعبد الله بن عمر وطاووس بن كيسان ابن عياض والجبانة ابو عبيد القاسم بن سلام وعطاء بن ابي رباح وسفيان بن عيينة وبالجبانة خديجة الكبرى والقاسم بن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الا انه راي بعض الصالحين في المنام قبرا السيد خديجة الكبرى بقبره فقبيل فضيل بن عياض ولا ينبغي تعيينه على الامر المجهول كذا قيل في المرحلي والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح اي لا يعرف موضع قبره به ايضا واما موته بمكة فمتفق عليه كموت السيدة خديجة رضي الله عنها ومن مات بها اي مكة من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة وفضيل بن عياض رضوان الله عليهم وعلى سائر الصحابة اجمعين والمشهور انهم في موضع واحد معروف قريب من قبلة السيدة خديجة الكبرى رضي الله عنها وكثير من الاكابر كالامام ابي يعقوب وغيره دفن معهم فينبغي ان يزورهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر من الذكر والدعاء والاستغفار لهم ولغيرهم من المسلمين ويقول ما ورد في اداب القبور ومن مات باحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جميل واجر جليل جعلنا الله منهم ثم اعلم ان من اداب الزيارة ان ياتي الزائر من قبل رجلى المنوف ويسلم فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشاء الله بكم لا حقون وسال الله لنا ولكم العاقبة ثم يدعوا قائما طويلا وان جلس جلس بعيدا منه او قريبا بحسب مرتبته في طاعة حياته ويقرا من القرآن ما تسره من الفاتحة واول البقرة الى المفلحون واية الكرسي واسن الرسول وسورة يس وثبارك والتكاثر وسورة الاخلاص اثني عشر مرة او احدى عشر او سبعا وثلاثا ثم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأناه الي فلان واوليهم ويختم بالدعاء والاستغفار له ويجمع المسلمين ويكره الجلوس على القبر ووطئه كما ذكره المحقق ابن الهمام فما يصنع الناس في حاله فن انارهم وتدد فن حوالهم خلق كثير من وطئي تلك القبور مكرهه وينبغي ان يجتنب ذلك ما امكنه ولذا استحب بعض المنايخ

ان يمشي

والاصطلاح والفقهاء
وبدا بالاول

ان يمشي في المقابر حافيا وان لم ترد به السنة بل حديث وان الميت ليسمع خفق نعالهم دل على ان هذا كان اكثر احوالهم والله اعلم **باب**

في بيان احكام الجنائيات وبيان احكام كفاراتها اي الجنائيات وهي جمع جنايته وهي في الاصل اسم لفعل مجرم شرها سوا كان في ماله او نفس لكنه خص في عرف الفقهاء بما في النفوس والا طواف كما خص ما في الماله بالغصب والمراد هنا ما يكون حرمه بسبب الاحرام او الحرم ثم الجنائيات على انواع لانها اي الجنائيات اما جنائيات جماع واما جنائيات تمل صيد واما جنائيات تطيب واما جنائيات لبس او تغطية واما جنائيات حلق او قلم الخفاف واما جنائيات علي الانفعال اي انفعال الحج كالوقوف والرمي والذبح والحلق والطواف ونحو ذلك واما جنائيات قطع حبش الحرم وبيان كل اي كل نوع من هذه الانواع في نوع معقود له على حد الكفارة وهي جمع كفارة والمراد بها هنا ما يجب بسبب

الجنايات على الاحرام او الحرم وهي ايضا على انواع اي تختلف لانها اي الكفارة اما دم واما صدقة واما صيام ثم اما ان يجب الدم عينا اي بعينه حتما او القيمة عينا اي من غيره ولا خير ولا ترتيب او على الترتيب او يجب احدها علي

وقف الترتيب بين الاثنين المذكورين الدم عند القدرة عليه والقيمة عند العجز عنه او على التخيير اي او وجبا مع غيرها وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع بين الصوم والصدقة والدم ثم هذه قواعد كلية يتفرع عليها ما يلبس خبرهم فاذا عرفت هذه الاصول فحيت وجب الدم عينا لا يجوز عنه غيره من الصدقة والصوم وقيمة الهدى ولا يسقط الدم الا بارتقائه في الحرم وان عجز عن اي الدم بقي في ذمته الي ان يقدر عليه ويرقيه في الحرم **وجبت الصدقة** عينا يجوز عنها الدم اي بالارضي لانه الاعلى الا انه يشترط ان يتصدق بالارضي

شرائط الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا اقل ولا اكثر ولا يسقط ان قال النخعي لم في منسكه عنه بالاراقه بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز دفعه خارج الحرم والقيمة اي الكبر والشيخ انه لو اعطاه الكه ويجوز عنها القيمة ايضا **الصوم** اي لا يجوز عنها الصوم وكون كان عا جوا من فقه تصوم صاع ان يجوز عنها اي عن اداء الصدقة او قيمتها **وحيت وجب احد الثينين** اي الدم او الصدقة ويكون الزاد وهو ما لم

على الترتيب لا يجوز عن غير اي من الصوم بدلا عن الدم او الصدقة ولا قيمة
 الدم وحيث وجب احد الاشياء الثلاثة على التخيير اي بين الدم والصدقة والصوم
 يجوز فيه الصدقة القدرة او القيمة اي قيمة الدم على وجه الامعاء والصوم
 قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير فاذا فعل احكامها خرج عن العهدة ولا شئ عليه
 غيره ولو ادى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما
 كان اعلا قيمة ولو ترك الكل يعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان ادنى
 قيمة لان الفرض يستط بالادنى ولو كان الكل متساو فتشوب الواجب والفقير
 على كل واحد منها فعلت معا ارسى تبه وقيل في المرتب ثواب اهلها تفاوت
 ارساوي وجبما يجوز ادا القيمة بدلا عن غيرها ضلوا عند المتأخرين
 وعليه الفتوى كذا في النجبة ثم اعلم ان كل واحد من الدم والصوم والصدقة
 في باب الحج شرائط اي شرائط الجواز والجزاء اما شرائط الصيام فقد تقدمت
 اي تقدم ببيان احكامها في باب هدي القارن واما شرائط الدم فمساقي
 ان شاء الله تعالى في باب الهدي واما شرائط جواز الصدقة واجزائها فالاول
 منها القدر اي المقدار الكامل من انواع المطعومات وهو ان يكون نصف
 صاع من بصر او صاع من غيره اي البهائم والشجر اتفاقا والزبيب
 على الاصح فلا يجوز ان يودي لغيره اقل منه الا ان يكون هو الواجب فيجوز ح
 وان ادى اي احد الفقير اكثر منه فالزاد تطوع ثاب عليه كما سياتي ويعتبر الصاع
 وزنا اي من جهة وزنه وهو اي الصاع ان يسع ثمانية ارطال ومعه
 الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع بينه صدر الشريعة في شرح النقاية حيث
 قال ثم اعلم ان الصاع هو الصاع العراقي واما المجازي فهو خمسة ارطال وذلك
 رطل فالواجب عند الشافعي من الحنطة صاع من المجازي وعندنا نصف صاع
 من العراقي وهو منوان على ان المن اربعون استارا والا ستاد اربعة مثاقيل
 ونصف مثقال فالمن مائة وثمانون مثقالا انتهى ما ذكره في باب الفطرة وتقدم
 قبيله في باب زكاة الاموال ان المثقال عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات
 انتهى فحيلة الواجب في صدقة الفطر نصف الصاع قدر خمسمائة درهم واربعة

في الدم

عن الدم والصوم والصدقة
 يجوز فيه الصدقة القدرة او القيمة اي قيمة الدم على وجه الامعاء والصوم
 قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير فاذا فعل احكامها خرج عن العهدة ولا شئ عليه
 غيره ولو ادى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما
 كان اعلا قيمة ولو ترك الكل يعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان ادنى
 قيمة لان الفرض يستط بالادنى ولو كان الكل متساو فتشوب الواجب والفقير
 على كل واحد منها فعلت معا ارسى تبه وقيل في المرتب ثواب اهلها تفاوت
 ارساوي وجبما يجوز ادا القيمة بدلا عن غيرها ضلوا عند المتأخرين
 وعليه الفتوى كذا في النجبة ثم اعلم ان كل واحد من الدم والصوم والصدقة
 في باب الحج شرائط اي شرائط الجواز والجزاء اما شرائط الصيام فقد تقدمت
 اي تقدم ببيان احكامها في باب هدي القارن واما شرائط الدم فمساقي
 ان شاء الله تعالى في باب الهدي واما شرائط جواز الصدقة واجزائها فالاول
 منها القدر اي المقدار الكامل من انواع المطعومات وهو ان يكون نصف
 صاع من بصر او صاع من غيره اي البهائم والشجر اتفاقا والزبيب
 على الاصح فلا يجوز ان يودي لغيره اقل منه الا ان يكون هو الواجب فيجوز ح
 وان ادى اي احد الفقير اكثر منه فالزاد تطوع ثاب عليه كما سياتي ويعتبر الصاع
 وزنا اي من جهة وزنه وهو اي الصاع ان يسع ثمانية ارطال ومعه
 الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع بينه صدر الشريعة في شرح النقاية حيث
 قال ثم اعلم ان الصاع هو الصاع العراقي واما المجازي فهو خمسة ارطال وذلك
 رطل فالواجب عند الشافعي من الحنطة صاع من المجازي وعندنا نصف صاع
 من العراقي وهو منوان على ان المن اربعون استارا والا ستاد اربعة مثاقيل
 ونصف مثقال فالمن مائة وثمانون مثقالا انتهى ما ذكره في باب الفطرة وتقدم
 قبيله في باب زكاة الاموال ان المثقال عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات
 انتهى فحيلة الواجب في صدقة الفطر نصف الصاع قدر خمسمائة درهم واربعة

ان كان زكوة الاموال ان المثقال عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات
 انتهى فحيلة الواجب في صدقة الفطر نصف الصاع قدر خمسمائة درهم واربعة

عن

نحو اصله

عشر درهما عنه فلا بد ارطال مصرية والسر اعلم بالصواب قال الامام على القاري
 وقد ختمته فوجدت نصف الصاع تقرىا من الحب المصري اذا لم يكن مغلا بلا
 قدر كيله لكي يرجع من الكيل المتعارف في زماننا ورسن اللقيمي النضيف مقدار
 كيل واحد منه انتهى ثم اعلم ان الحجازي قال الصاع ثمانية ارطال كما يستوي كيله ورسن
 ومعناه ان الكيل يقدر بما يستوي كيله ورسن مثل العدس والماش اما اذا
 اختلف فعلى اختلاف الكيل والوزن انتهى فالعدس والماش والزبيب كالشعر متوي كيله ورسن
 وتارة يكون الكيل اكثر كالمخ فتقدر بالكيل بما لا يختلف كيله ورسن فاذا كان
 الكيل يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعر من الكيل
 والتمر والا فلا الثاني الجنس اي الحاصل الكامل لانواع من المطعومات وهو الب
 اوله قيقه او سويقه والشجر او سويقه والتمر والزبيب فهذه الانواع الاربعة
 هي التي يجوز اداؤها من حيث القدرة واما غيرها اي الانواع الاربعة من
 انواع الحبوب فلا يجوز اداؤها الا باعتبار قيمه وذلك كالارز والذرة والذرة
 والماش وهو اكثر من العدس والحبس والبا قلا والا تبط بغيره فكسر وهو لبن مجفف
 مستحرم يسمى في زماننا بالمضيق وكذا الخبز ولو كان من بواي لا يجوز الا
 باعتبار القيمة فلوا دي من عين الخبز مقدار رز نصف صاع من بر اصاع
 من غيره لا يجوز على الصحيح وقيل اذا ادى من بواي من خبز الحنطة يجوز ولا يجوز ادا
 المنصوص عليه بعينه بالحس على البدل مما قبله عن بعض اي عن بعض اخر سن
 المنصوص عليه باعتبار القيمة سواء كان من جنس اي من نوع فان الجنس هو
 المنصوص عليه والا اي بان يكون من نوعه الاخر ولا تجزئ الحنطة عن الحنطة
 بالقيمة ولا التمر عنها بالقيمة والحاصل ان ما هو منصوص عليه لا تعتبر فيه القيمة
 فلوا دي نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط اي ينال اذا كان
 الواجب عليه صاعا وهذا مثالا لاختلاف قدر المتجانسين او نصف صاع اي اداه
 من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بواي اكثر بان تبلغ قيمته صاعا مثالا لغيره
 بل يقع عن نفسه وعليه تكيل الباقي ويجوز ذلك اي الاختلاف في خلاف الجنس
 المنصوص عليه بانواعه اذا اعطى باعتبار القيمة اي لا باعتبار الوزن

والمش والزبيب كالشعر متوي كيله ورسن
 وتارة يكون الكيل اكثر كالمخ فتقدر بالكيل بما لا يختلف كيله ورسن فاذا كان
 الكيل يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعر من الكيل

او دقيرة

اي قدرها يمكن اشباعهم به في الوقتين جميعا في كل واحد منهما فلو كان فيهم اشباع
المشاخخ فيه قيل لم يجوز الاصح واليه مال شمس الائمة الخواني وقيل يجوز المعتمد
هو الشبع على ما في الذخيرة ولو كان الطعام الذي قدمه اليهم قليلا فلو قدم
اليهم طعاما قليلا لا يبلغ قدر الواجب وشبعوا منه جاز حتى لو قدم اربعة
ارغفة او ثلثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا اجزاه وان لم يبلغ ذلك
صاعا او نصف صاع ولا يشترط الادام في جنس البر بل يستحب واختلفوا في
اي البر خفي المصنف غير البر لا يجوز الا ما دروا في الهداية لا بد من الادام في
جنس الشعير وفي البديع سوا كان الطعام مادوما او غيرها دوم حتى لو غلب
وعشاهم خبز بلا ادام اجزاه وكذا لو اطعم خبزا الشعير او سويقا او تمرا لان
ذلك قد يوكل واحد انتهى وتوقع بين طعام الاباحة وبين التملك باح
غداهم او سحرهم ولطعام قيمة العشا او اعطاهم نصف المخصوص اي ربع
صاع من بر او نصف صاع من غيره جاز بلا خلاف وكذا لو عشاهم واعطاهم
قيمة الغدا والشعير وكذا ان اعطى كل مسكين نصف صاع من تمر او شعير
او زبيب ومدا من بر جاز كذا ذكره في الاصل وفي الباقي اذا غداه او مشاه
واعطاه مدا فيه روايتان التاسع اليه المقارنة بكسر الراء المتصلة لفعل التكفير
فان لم تقارنه اي الفعل بان تعدت عليه ارتاخرت عنه لم يجز وهذا الشرط
الوجودية ولا يشترط عدد المساكين اي في الاطعام من جهة التملك والاباحة
صورة بل يعتبر عددهم معنى فلو دفع طعام ستة مساكين وهو ثلثة اصوع
مثلا اي ركنا الحكم في الاقل والاكثر الي مسكين واحد في ستة ايام مثلا كل يوم
نصف صاع من بر او صاع من غيره او غدا مسكينا واحدا وعشاه ستة ايام
اجزاه اي بلا خلاف عندنا ما لو دفعه اي طعام ستة مساكين مثلا او اكثر
اليهم اي الي مسكين واحد بدفعه واحدة او دفعات متعددة في يوم واحد
فلا يجوز الا عن الطعام يوم واحد وعن مسكين واحد عند عامة المشايخ
وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا يجوز للمكفر ان يأكل من صدقة فان
اكل شيئا منها غرم قيمته فلو دفعها اي صدقة لفقر ثم اراد الفقير اي الذي

فان في الجرح ونزواني
الا طعام ان يوتي
الكار كافي الصوم انتهى

دفعها اليه ان يطعمه اي المتصدق من اي من صدقته التي دفعها اليه او اراد
اي الفقير ان يطعم غيره اي غير المتصدق ممن لا تملك له الصدقة اي مطلقا كالغني
او ممن لم تملك له تلك الصدقة من اصل المتصدق وضرعه ومملوكه ونحوهم فان
اطعمه اي كلا منهم ابا حاتم لم يجز لعدم تبدل العين وان اطعمه تملك اي يبيع
ارهنه جاز اي لتبدل العين كما صرحوا به في الزكوة وصدقته الفطر ولا تختص
الصدقة اي واجبة كانت او غيرها بزمان من الاثر منه ولا مكان من لا يمكنه
ففي اي زمان ومكان اذا جاز لانها عبادة في كل مكان فلا يتقيد بمكان معين
الا ان الا فضل اذا وها في الحرم كالصوم وهذا بخلاف النكاح حيث يختص بالحرم
بالاتفاق لان الارادة لم تعرف قربته الا فيه تنبيه الصدقة حيث ما اطلقت
اي اطلقتها الصوم في عباراتهم في باب الجنابة اي في باب الحج فالمراد نصف صاع من
قائمة الهداية وكل صدقة في الا حرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب
بقتل القملة والجراد هكذا روي عن ابي يوسف انتهى او صاع من غنم كالتمر والزبيب
والشعير الا في جزا اللبس اي لبس بالابحور لبسه وفي معناه التقطير والطيب
والخلف اي اللباس وغيره من اعضا البدن وقلم الاغفار فانه اذا فعل شيئا
منها اي المذكورات على الكمال بان لبس اي هذا يخرج من الجنابة يوما او طيب
عضوا كما ملا ونحو ذلك وكان فعله ذلك بعد فالمراد فيه اي هذا النوع
من الجنابة من الصدقة ثلثة اصوع من بر او ستة اصوع من غيره اي من الشعير
والتمر والزبيب وله ان يختار الدم او صيام ثلثة ايام والا هو عطف على الاستئنا
السابق في قتل الجراد وان كثرو في قتل القمل لو كان عليه ان لم يزد على عدد
الثلثة رستق شعرات اي قليلة بسبب قطعه او حلقه بغير الاستئنا واللبس
اي والا في اللبس اذا كان اقل من ساعه ففيها اي الصور المذكورة ونحوها يطعم شيئا
اي من الصدقة ولو كان يسيرا اي ولو كان قليلا لم يزد على عدد
فصل الكفارات كلها واجبة على التراخي وهو الصحيح من مذهب اصحابنا
والا فضل تعجيلها كما سياتي فلا ياشتم بالناخير اي بتأخيرها اذا الكفارة عن اول
وقت الامكان اي ابتداء زمان القدرة على ادائها ويكون المكفر موديا لا قاضيا

في اي وقت ادى اي من ايام دهره لما سبق من ان الامر ليس بمحمول على
الفور وانما يتصيف عليه الوجوب في اخر عمره اي في وقت يغلب على ظنه انه
لن يموت لغات اي رتبه اداوه فان لم يموت فيه اي في ذلك الوقت مات
اي لثاخره حينئذ ولو وجوب الكفارة بذمته فجب عليه الوصية بالاداء اي باديها
فان لم يموت بها لم تجب في التركة ولا تجب على الورثة اخرجها عنه لما تقدم
من ان حقوق الله تعالى لا يجب على الورثة اخرجها عن الميت الا بالوصية منه
فان لم يموت بها لا تجب رباشم ولو تبرع عنه الوارث بغير الصيام اي من ذبح
الهدي واعطى الطعام حازه ويرحمه بخانه واما التبرع بالصيام فلا يجوز لقوله
عليه السلام لا يصوم احد عن احد والا فضل تجهيلها اي الكفارات اي سارعة
للخبرات لان في تاخيرها اناث ولذا قيل عجلوا بالصلاة قبل الفوت واسرعوا
بقضائها قبل الموت وشرايط وجوبها اي الكفارة الاسلام والعقل والبلوغ
فلا يجب على كافر لانه ليس من اهلها وصبي ومجنون لعدم تاملها ولا علي ولها
اي الصبي والمجنون ان يود بها عنها في جميع الاحوال الا انه اذا جن شخص بعد
الاحرام اي بعد ان احرم بالنية والتلبية ثم جن ثم افاق من جنونه ولو
بعد سنين فانه يجب عليه جزا ما ارتكبه اي من المحظورات في حال الاحرام لان عقا
احرامه موجب الجزا قال في الشرايط البالغ اذا جن بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا
من المحظورات فان عليه فيها الكفارة فرب بينه وبين الصبي لان ابتداء الاحرام
المجنون قبل ان يحق كان صحيحا لازما بخلاف احرام الصبي انتهى كذا في المحيط
واما الحرية فليست بشرط عندنا فيجب على المملوك جزا ما ارتكبه من المحظورات
ان كان صوما في الحال اي قبل العتق ولو بالترخي وان كان غيره اي
الصوم بان كان دما او صدقة فبعد العتق اي لا يجب عليه الاداء اذا كان
الواجب عليه دما او صدقة الا بعد العتق لعدم صحته بملكه وتملكه وكذا من
شرايع وجوبها اي الكفارة القدرة على الاداء الواجب رهي الاستطاعة المالية
من غير اعتبار نصاب ولا حول ولا حول وهو ان يكون في ملكه فضل مال
على كفايته اي زيادة على مقدار كفايته من نفقه وكسوة له ولحق تجب عليه

موتته

السابع

موتته ويكون فاضلا عن دينه ومالا يدر منه من نحو مكنته في يوحذه الطعام او الدم
او لا يكون اي اولا يكون له فضل مال ولكن كان في ملكه غير الواجب عليه من طعام او
دم صالح للتكفير اي لتكفير الجنابة التي جناها في اي حينئذ اذا كان في ملكه
ذلك يجب عليه اداؤه اي من غير اعتبار ماله سواء كان عليه اي المكفر ومن اولا
اي اولا يكون سوا يحتاج اليه في المستقبل ولا قال الشيخ رحمه الله في منكره واختلفوا
اصحابنا في معرفته حد الغنى في باب الكفارات والمهدي اذا لم يجز له الصوم يقال
بعضهم يعتبر قوت شهر فان كان عنده اقل منه جاز له الصوم وقال محمد بن قيس
من كان عنده قوت يوم وليلة لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده
مقدار ما هو الواجب عليه وعن ابي حنيفة اذا كان عنده قدر ما يشتري به
ما رجب وليس له غيره لم يجز الصوم وقال بعض في العالم يمسك
قوت يومه ويكفي بالباقي ومن لم يعمل بمسك قوت شهر كذا ذكره الكرماني
وفي الخلاصة في الاسماء حد اليسار ان يكون له فضل عن كفاه قدر ما
يكفي به يمينه هذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص فان كان في ملكه
لا يجوز له ان يصوم قال ابو يوسف لو كان له درهم قدر ما يشتري به ذلك
لا يجزى له الصوم انتهى وكذا ذكر في البدايع مثله ما ذكر في الخلاصة وجعل في
الحاوي قول ابي يوسف رواه عن ابي حنيفة ولو كان في ملكه عين المنصوص
عليه رجب عليه اداؤه سواء كان عليه دين او لا وفي شرح النقاية للرحبي
في الايمان بعد نقله قول ابي يوسف ونحوه روي عن ابي حنيفة ايضا وعن
ابي يوسف ان كان له فضل عن مكنته وكسوته عن الكفاه وكان الفضل
ما يتي درهم فصاعدا فعليه الاطعام ولا يجزى له الصوم اركان له ماله غايب
اوله ديون على الناس ولا يجزى شيئا من الاشياء الثلاثة اجزاه الصوم كذا
في الظهيرية انتهى فعلم منه ان من كان بمكة معسرا ويملكه مائة في حق
جواز الصوم لان مكان الدم مكة فاعتبر بسياره واعساره بهار في الحاروي
وعن ابي يوسف انه اذا كان للرجل اقل من مائتي درهم وعليه كفارة بميين
اجزاه الصوم وفي الجوهرة ووصام الرجل عن كفارة عن ميينه وفي ملكه

الكبير

كرافي المفسر

لانه بعد غيبا عرفا

طعام قد نسبته ثم تذكر بعد ذلك لم يجز الصوم بالاجماع انزى كلام الشيخ رحمه الله
والمختبر في القدره وقت الادا لا وقت الوجوب وما يتفرع عليها ظاهر امر الله
فصل المحرم اذا جنى عمدا بلا عذر يجب عليه بسبب الجنائية الجزاء اي
الكفارة ويجب عليه الاثم ولا بدله اي الجنائي من التوبة اي لا كفارة
لا يخرج عن الاثم كما صرح به عن ابن جماعة عن الائمة الاربعة قال
التوري ومهما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقالوا
اندي متوها انه بالتزام الفدية يتخلص من ربال المعصية وذكر خطأ
صرح وجهه قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم وانما الفدية
ولست الفدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفاعل كجهالة
من يقوله انا اشرب الخمر او ازرني والمحدث يظهر في ومن فعل شيئا مما يحكم
بتحريمه فقد اخرج حجه عن ان يكون مبرورا انتهى وقد صرح اصحابنا
بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهره من الذنوب ولا يعمل في
سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهرا له وسقطت
عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والافلا واما ما في المتن من باب
الايمان من ان الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجنائية
وكذا ما ذكره الشيخ نجم الدين النسي في تفسيره عند قوله نعم فمن اعتد عليكم
بعد ذكر فله عذاب اليم اي اصطا د بعد هذا الاند نقيض هو العذاب
في الاخره مع الكفارة في الدنيا اذا لم يكف منه فانما لا ترفع الذنب عن
المصير انتهى وان جنى بغير عمد اي بخطا ونسيان او كره او جهل فيما
لم يجب عليه عمله او جنى بعذر فعليه الجزاء اي الكفارة فقط ولا اثم
عليه لعدم العمدية ولا توبة لعدم الاثم ويستوي في وجوب الجزاء للزور واليقين
والعسر اي الفقير والرجل والمرأة اي اذا كانت الجنائية تعمها ولا تخص به
يا حدهما والحر وغيرهما اي المملوك بسائر انواعه والعمد والتا الا ان الفرق بينهما
في الاثم وعدمه والخالط والساهي والفرق بينهما ان الخاطي يتذكر اصل الخطيئة
ولا يتصدق فله ولكن يقع الاثم على خلاف قصده بخلاف الساهي فانه ينسى

والغرم علمه لا يخرج عن كونه
عنه عاصيا

يتبع اخلاق النور
المختص على بلاه وعلمه
ولا يخرج عنها ما لا يجوز
او الكذب من ان النور النقيض
الدم بالقلب ولا يغفل الباطن
والاصناف لا يورثه
الاول اعلم

المنهي

المنهي عنه ويصدق فله ويستوي في وجوب الجزاء في الجنائية والظالم
بطوعه واختياره ولا كره بفتح الراء من اجبه على فعله من غير رضائه والمبتدئ
اي الفاعل ابتداء من غير سبق منه لتلك الجنائية والعايد اي الذي يعود
ثانيا في ارتكابه تلك المعصية حيث يجب عليه كفارة اخرى الجنائية الثانية
تقبل وفي المسألة خلافا لابن عباس وبعض السلف في قتل الصيد بخصوصه
حيث قالوا ان العايد فيه لا يقيد الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية
والاخرى لظاهر قوله نعم من عاد فبنتقم الله منه والحاج والمعتمر اي منفردان
بما لا يقتضيان فرضا كان الحج او العمرة او زيارا او نفلا او معذورا وغيره
والفرق بينهما في الاثم وعدمه وتحتل الدم وعنده في بعض الكفارات والثاني
والقبضان فلو انقلب النائم على صيد فقتله او على طيب فسلط به او تطفلي
ثوب من غير شعوره وامثال ذلك فعليه الجزاء كما لو كان يتقطن كذا في الحية
والصاحي والمكران وانما عليه اثم شكره ان شاع عنه للتعد عيا به والمغني والمغني
فلو ارتكب المغني مخطورا وجب عليه جزاؤه كالمغني الا انه لا اثم عليه واما
المجنون فلا اثم عليه ولا جزاء لفرقه بينهما فان المجنون مغلوب العقل فلا يكون
مكلفا والمغني عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دايه التكليف الا انه لا اثم
عليه لعدم الاختيار والمباشر بالنفس اي ويشويما فعله بنفسه على الاطلاق
او بالغني اي سوا بطوعه او بغيره فلو البسم احد او طيبه او حلق راسه
قبل رتبه وهو نائم او لا فعلى المفعول الجزاء سواء كان باسره ورضاه او لا
ففي هذه الصور اجمعها يجب الجزاء اي بلا خلاف عندنا وهذا اي الذي ذكرناه
هو الاصل اي القاعدة الكلية عندنا اي خلافا لغيرنا في بعض الصور
وهو لا يتغير غالبا فيه اشارة الى ما سياتي من انه اذا طيب محرم محرما
لا شئ على الفاعل وجب عليه المفعول الجزاء فاحفظه اي هذا الاصل فانه كثير
التقع في هذا الفصل ثم الجنائيات باعتبار جنسها على انواع سبعة النوع الاول
منها في بيان حكم الجماعة وكفارة اي الجماعة وهو غلط الجنائيات اي
او وقعت بركة وما الى ذلك كما يقولون ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا وقولهم
رفع عن اثم الخط والنسيان والوفيق بينه وبين الصوم الذي لا يحل احوالا مذكورة
بمذا النسيان فاما ان لم يلحق بالصوم فله الجزاء فاعلموا هذا ولهم الم جعل

المنهي عنه ويصدق فله ويستوي في وجوب الجزاء في الجنائية والظالم
بطوعه واختياره ولا كره بفتح الراء من اجبه على فعله من غير رضائه والمبتدئ
اي الفاعل ابتداء من غير سبق منه لتلك الجنائية والعايد اي الذي يعود
ثانيا في ارتكابه تلك المعصية حيث يجب عليه كفارة اخرى الجنائية الثانية
تقبل وفي المسألة خلافا لابن عباس وبعض السلف في قتل الصيد بخصوصه
حيث قالوا ان العايد فيه لا يقيد الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية
والاخرى لظاهر قوله نعم من عاد فبنتقم الله منه والحاج والمعتمر اي منفردان
بما لا يقتضيان فرضا كان الحج او العمرة او زيارا او نفلا او معذورا وغيره
والفرق بينهما في الاثم وعدمه وتحتل الدم وعنده في بعض الكفارات والثاني
والقبضان فلو انقلب النائم على صيد فقتله او على طيب فسلط به او تطفلي
ثوب من غير شعوره وامثال ذلك فعليه الجزاء كما لو كان يتقطن كذا في الحية
والصاحي والمكران وانما عليه اثم شكره ان شاع عنه للتعد عيا به والمغني والمغني
فلو ارتكب المغني مخطورا وجب عليه جزاؤه كالمغني الا انه لا اثم عليه واما
المجنون فلا اثم عليه ولا جزاء لفرقه بينهما فان المجنون مغلوب العقل فلا يكون
مكلفا والمغني عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دايه التكليف الا انه لا اثم
عليه لعدم الاختيار والمباشر بالنفس اي ويشويما فعله بنفسه على الاطلاق
او بالغني اي سوا بطوعه او بغيره فلو البسم احد او طيبه او حلق راسه
قبل رتبه وهو نائم او لا فعلى المفعول الجزاء سواء كان باسره ورضاه او لا
ففي هذه الصور اجمعها يجب الجزاء اي بلا خلاف عندنا وهذا اي الذي ذكرناه
هو الاصل اي القاعدة الكلية عندنا اي خلافا لغيرنا في بعض الصور
وهو لا يتغير غالبا فيه اشارة الى ما سياتي من انه اذا طيب محرم محرما
لا شئ على الفاعل وجب عليه المفعول الجزاء فاحفظه اي هذا الاصل فانه كثير
التقع في هذا الفصل ثم الجنائيات باعتبار جنسها على انواع سبعة النوع الاول
منها في بيان حكم الجماعة وكفارة اي الجماعة وهو غلط الجنائيات اي
او وقعت بركة وما الى ذلك كما يقولون ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا وقولهم
رفع عن اثم الخط والنسيان والوفيق بينه وبين الصوم الذي لا يحل احوالا مذكورة
بمذا النسيان فاما ان لم يلحق بالصوم فله الجزاء فاعلموا هذا ولهم الم جعل

بشواته
التي بها
في منكر أكبر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

۱۵۳۰

والله اعلم

شأنك

الحياة: او

الرحمنون

[illegible]

الجزاء على الدلالة والمثيرة لان الجزاء يتعلق بقتل الصيد بالنص والدلالة والاشارة
 ليس في معناه لانه فعل متصل من القاتل بالمقتول وهو ليس كذلك وبما ثبت
 بالنص لا يجوز اثباته فيما ليس في معناه المنصوص عليه والدليل عليه صيد الحرم
 فانه تجب على الحلال القاتل جزاءه دون الدال الحلال اتفاقا لكن قلنا ذلك
 استحسانا الحديث ابي قتادة هل اشترتم هل اغتتم هل دلتهم فجعل الدلالة
 والاشارة من محظورات الاحرام وارتكاب محظوراته موجب للجزاء والحديث
 المذكور وان كان من الاحاد التي لا يسخ النص بمثلها الا انه تأكد بالاجماع
 فقد اتفقت الصحابة رضي الله عنهم على ان الدلالة على الصيد من محظورات الاحرام
 على ان الكتاب انما نص على القتل وتخصيصه بشئ بالذکر لا ينفي الحكم عما عداه
 واما ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما من انه ليس على الدال الجزاء فلم يثبت
 عنه وعلى تسليم ثبوته فهو محمول على ما اذا دل ولم يقتله المدلول ولا انها
 سبب لتفويت الامن للصيد بعينه عن ارتكابه عن اعييننا والدلالة
 تفوت الامن عليه فكانت موجبة للضمان ولا ان الاحرام عقد خاص وقد
 ضمن بعقده ترك تعرضه للصيد واذا تعرض له بالدلالة فقد باشر بالترحم
 تركه نيضمن كالمودع اذا دل سارقا على الوديعة بخلاف الحلال فانه
 والعزم ترك التعرض لذلك بعقد خاص فصار كما جني اذا دل سارقا على
 مسلم على انه روي عن ابي يوسف وزفر كما سيأتي ان فيه الجزاء كما في الحرم وهي
 اي الدلالة ونحوها **حرام مطلقا** اي على الحرم في الحرم والحرم على الحلال
 في الحرم ثم الدلالة من الحرم ولو في الحرم على الصيد موجب للجزاء عليه بخلاف
 اي الدلالة من المسلم على قتل مسلم والفرق كما في كتاب الفرق للامام
 المجموعي ان قتل الصيد محظور الاحرام مختص بالحرم بخلاف قتل المسلم
 فانه محظور بكل حال فاذا دل الحرم على الصيد من قتله فعليه الجزاء قال القنابي
 والدال ضامن وان كثرة انتهى ولو جوب الجزاء بالدلالة شرايط اشارة اليها
 بقوله **وشرايط وجوب الجزاء** اي الدلالة **سنة** الشرط الاول منها ان يتصل بها
 اي الدلالة القتل اي يحصل سببها القتل من المدلول فلو لم يقتله اي الصيد

المدلول فلا شئ على الدال اي بمجرد صيده من غير قتله وان قتله فعلى كل واحد منهما اي
 الدال والمدلول جزاء كامل الشرط الثاني ان يبقى الدال محرما اي ان يقتله
 المدلول فان قتله اي المدلول الصيد بعدما حل اي الدال فلا جزاء عليه اي الدال
 وبما ثبت اي بدلالة السابقة لانها كانت ح من المعصية فان ان لا ينفلت الصيد
 اي لا يتخلص من المدلول بعد اخذه بدلالة الدال فلو انفلت ثم اخذه اي ثانيا
 من غير دلالة لاشئ على الدال اي لبطان دلالة بانقلاته ولكنه ياثم بتلك
 الدلالة وان لم يتصل بها قتل الرابع ان لا يعلم المدلول بالصيد اي محله ولا يراه
 اي الصيد فلو دل من اي شخصا يعلم به اي الصيد بان لم يعلم محله او يراه
 بعينه من غير دلالة لاشئ عليه اي الدال لان دلالة لكونه تحصيل الحاصل كالدلالة
 حيث كاتير لها ويكره له ذلك لظهور المعصية منه في دلالة وكذا الحكم الاشارة
 الخامس ان يبيد اي المدلول الدال في دلالة فلو انه كذبه ولم يتبع الصيد حتى
 دله عليه شخص اخر فصدق اي المدلول الشخص الاخر فقتله اي المدلول
 الصيد فالجزاء ح على الدال الثاني دون الاول ولو لم يصدق الدال الاول
 ولم يكذبه بان اخبره فلم يره لان دلالة ح يحتمل الصدق والكذب بخلاف
 ما اذا كان شاهدا فانه لا يحتمل ان لا يصدق ولا يكذب حتى دله عليه
 شخص اخر فطلبه فقتله كان على كل واحد منهم اي الدال الاول والدال
 الثاني والقاتل الجزاء كاملا اما القاتل فبسببه قتله واما الدالان فلا اثر لهما
 في الدلالة والصدقة واما اذا لم يصدق فطلبه من غير دلالة اخر وقتله
 لم يكن الجزاء على القاتل على ما هو الظاهر في خزانة الاحكام لو اخبره بحرم بصيد فلم يره
 حتى اخبره بحرم اخر فذهب وقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء كما على القاتل الا ان
 يكذب الصايد **الجزء الاول السادس** ان يكون الدال محرما فلو كان اي الدال
 حلالا في صيد الحرم والحلال اي في دلالة لهما فلا شئ عليه اي الدال **سوي**
 الاستغفار لانه يحرم عليه ذلك لقوله ثم تعا ونوا على البر والتقوى ولا تعاونا
 على الاثم والعدوان والمراد من الاستغفار هنا هو التوبة بشرطها المعتمرة
 من الندامة والعزم على عدم الرجوع وكذا اذا كانا حلالين في صيد الحرم فلا شئ

على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء فقتله في صورتين وقال في رده ورواية
عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي الهار وفي
إذا دل الحلال محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شيء عليه انتهى في الكفاية
عن الخزانة لودل حلال حلالا لا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال
المنتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شيء على الدال مطلقا عند أصحابنا
الثلاثة خلافا لغيرهم ولا يشترط كون المدلول محرما أي في ضمان الدال المحرم فلو دل
محرم حلالا أي على صيد في الحلال فقتله أي المدلول المدلول عليه فالجزء على الدال
أي المحرم ومثله لو دل على بعض الصيد لما روي أن عليا وابن عباس سبلا على محرم
دل على بيض نفاة فاخذه المدلول عليه نشواه نقالا على الدال جزاؤه وكذلك
روي عن عثمان دون المدلول أي الحلال وأما لو كان الدال محروما والمدلول
حلالا في صيد الحرم فقتله المدلول فعلى كل واحد منهما جزاء كامل ولو دل جمع
من الحرميين محرما أو حلالا فعلى كل واحد منهم جزاء كامل فلو أمر محرم محرما بقتل
صيد فامر المأمور الثاني محرما آخر فقتله أي الثالث فالجزاء واجب على
كل واحد من القتال والامر الثاني دون الأسر الأول كذا في النظر المبسوط في البحر
الآخر وقبله على كل من الثلاثة الجزاء في الفتح فالجزاء على الأمر الثاني لأنه
لم يمثل الأمر الأول لأنه لم يأمره بالأمر انتهى ولو دل الأول وأمره أي وأمره
أن يأمره بغيره وأمر الثاني شخصيا ثالثا فقتله أي الثالث فالجزاء واجب على
على كل من الثلاثة كما يجب الجزاء على الثلاثة ولو أمر محرم محرما أي محرم بدله
على صيد بان قالان فلا نأيتول كذا في موضع كذا صيد فذهب أي الثالث
فقتله أي الصيد ولو قال محرم خلف هذا الحائط صيد فاذا خلفه صبود
كثيره فقتلها فعلى الدال جزاء كل واحد منها أي الصبود كذا في المحيط وعلى
المدلول أن كان محرما كذلك ولو راي الدال صيدا واحدا فله عليه أي على
ذكر الواحد الذي رآه فاذا علم أي عند الصيد المدلول عليه غيره من الصبود
لا ضمن أي الدال إلا الصيد الأول أي الذي دله عليه فقط كذا عند أبي
يوسف ولو قال الدال المدلول خذا حد من الصيدين وهو أي والحال إن الدال

بأمرها

بأمرها أي الصيدين جميعا فقتلها أي المدلول فعلى الدال جزاء واحد وكذا إذا
كان يراد أحدهما بالأمر **وان كان أي الدال لا يرادها فعليه جزاء من لأنه يكون**
أمرًا باخذا أحدهما ودالا على الآخر وفي منسك الفارسي ولوان يجربا إلى صيد
فقال لرجل خذ ذلك الصيد فاخذه وصيدا آخر كان في الوكر فعلى الأمر
الجزائي الأول دون الثاني انتهى ولو راي أي محرم صيدا في موضع لا يقتل عليه
أي على طرف في مكان صعب لا ينطبع الوصول إليه فله آخر على الطريق
أي على طريق أخذه أو طريق الوصول إليه فذهب فقتله فعلى الدال وعلى القتال
أي أن كان هربا ولو استعار سلاحا أي سكين أو قوسا أو شابا من محرم
ليفتح به أي بذلك الذي استعاره الصيد فذهب فأي المستعير لا يجزوا
أي سوي ذلك السلاح المستعار فعلى المعبر الجزاء ولا أي وان كان يجزوا
فلا أي فلا جزاء على المستعير إلا أنه يكره له ذلك فصل في تنفير الصيد
وأخذه وأمره ولو نفر صيدا يتدبده الفاي أي أخرجه عن ذكره ومأمنه
وجعله نافر عن مكانه يكون في ضمانه أي المنفر حتى يعود إلى مكانه أي الذي
نفره منه فان عاد ثم هلك بعد ذلك فلا شيء عليه لأنه لما عاد إلى مكانه
عليه فكذا لم يفعل به شيئا أصلا نسقط ما بينهما من الضمان فلو لم يعد
واستمر على نفوره حتى أخذه سبع أو عشر في حال نفوره وانصدم بشيء
أرجم أو غيرها ومات بسبب ذلك ضمن المنفر قيمته أي الصيد المذكور
ولو نفر بتخفيف الفاي نفر الصيد منه أي المحرم بغير صنعه أي اختياره
فأنكرت رحله أو مات لا أي لا يضمنه لأن النفر طبعه فينسب إليه صنعه
بخلاف ما لو أنفره هو أو نفره ولو نفره بالتدبده أي المحرم الصيد فقتل
أي الصيد المنفر صيدا آخر ضمنه أي المنفر بكسر الفاء كذا الوارسل عليه ونزحه
آخر ضمن كل منهما ولو أخذ صيدا أي في الحلال أو الحرم وهو محرم أو حلال أو الحرم
لم يملكه باخذه لما تقر من أن الصيد يصير أمنا باخذه لأنه شيا با حرام
الصايد أو بدخوله في أرض الحرم أو بدخوله الصيد فيه ووجب عليه أي
الأخذ رسالة أي الصيد ثم الأخذ لا يخلو من وجهين أن أخذه وهو محرم

الصيدين جميعا

او اخذه ثم احرمه فان اخذه وهو محرم لم يملكه ووجب عليه ارساله مطلقا
 اي سواء كان في يد ايا الجارحة او كان في نفسه وسواء كان معه او
 في بيته ولو لم يرسله حتى ملكه وهو محرم ارجح ان فعله الجزار ولو ارسله
 ايا الصيد المذكور محرم آخر من يده فلا شيء اي من الضمان عليه
 اي المرسل بكسر السين وهذا بالاجماع لانه بالاختلاف يملكه لان المحرم لا يملك
 الصيد بسبب ما لا يملكه محرم عليه بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دام
 حرما فصار الصيد في حقه كالحرمة والاختلاف بخلاف ما اذا اخذه وهو حلال
 ثم احرم حيث يضمن مرسله لانه يملكه بالاختلاف قبل الاحرام فيكون المرسل
 متطفا عليه ملكه ولهذا لو وجد ذلك الصيد في يد انسان بعد ما حمله
 ان ياخذ في هذه المسئلة لانه يملكه وليس له ان ياخذ في المسئلة الاولى
 لا يملكه وليس له ان ياخذ في المسئلة الاولى لانه ليس بملك له ولو لم يرسله
 احد من يده بل قتله اي الصيد فعليه اي المحرم القاتل والاخذ الجزار الملاحه
 ان يرجع عما ضمن على القاتل ولو كان القاتل غير مكلف كالصبي والمجنون
 والكافر وان كان ايا من ذكر من الصبي او المجنون او الكافر جزاء عليه
 اي جازع لا يضمن ابتداء لعدم تكليفه هذا ان كفر ايا الاخذ بالماء او ان كفر بالصوم لا ايا لا يرجع
 عليه لانه لم يفهم شيئا قال في شرح الكفر اما وجوب الجزاء عليهما فلو جازع
 الجزاء بينهما لان الاخذ متعرض للصيد بالاخذ ولا خيرا بالقتل فيضمن كل واحد
 منهما ثم يرجع الاخذ على القاتل ولو كان القاتل حلالا او فرض انه كان
 غير مكلف وقال زفر لا يرجع لان الاخذ مواخذ بصنعه فلا يرجع به
 على غيره وهذا لانه لم يملك الصيد لا قبل الضمان ولا بعده ولا كانت له فيه
 يد محترمة ووجوب الضمان بتقويت يد او ملك فلم يوجد ولنا ان يد يملكها
 هذا الصيد كانت معتبرة لتمكنه به من ارساله واسقاط الضمان عن نفسه
 والقاتل فوت عليه هذا اليد فيضمن ولا نه قره عليه ما كان على شرف السقوط
 والتقريب حكم الاخذ في حق المتضمن كنهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا
 وكان الاخذ انما يصح علمه للضمان عند انكسار الهلاك به وهو بالقتل جعل فعلم

اي جازع لا يضمن
 على القاتل

الاخذ

الاخذ علمه فيكون مباشر العلة فيضاف الضمان اليه انتهى وفي منسك الفارسي لو
 قتل حلال صيدا في يد محرم وضمنه المحرم رجع بذلك الضمان وقال في خزانة الاكمل
 قال ابو عبد الله الجرجاني ان كفره بالصوم لا يرجع وان كفره بالماء يرجع وعن
 دارد بن رشيد عن محمد بن محمد (اصطاد صيدا فجاء بجوسي فذبحه عليه الجزاء
 ويرجع على الجوسي بقيمته حلالا لاخذ صيدا من المحرم فقتله محرم في يده فعلى
 الحلال جزاؤه وعلى المحرم جزاؤه ويرجع عليه الحلال بما ضمن ولو اخذه المحرم
 فقتله الحلال فريده وهو في الحرم فعلى المحرم قيمته بالاخذ وعلى الحلال قيمته
 بالقتل ويرجع عليه المحرم بما غرم فان قتله صبي او نصراني لم يلزمه ما شاع في
 قاتل ضيخان حلالا اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد منهما
 جزا كامل لا اختلاف السبب ويرجع الاخذ على القاتل ولو قتله اي الصيد المذكور
 بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع به على احد اي من صاحب البهيمة او
 راكبها او سايقها او قايدها كما صرح به في البحر الرافعي ولو ارسله اي
 الصيد الذي اخذه وهو محرم سواء ارسله هو بنفسه او ارسله غيره
 من يده ثم وجده اي الصيد في يد انسان بعد ما حمله من احراره فليس
 له ان ينزعه ايا ياخذ منه اي من وجده في يده لكونه ملكه بالاخذ
 لان المرسل لما ان اخذه او لا وهو محرم لم يملكه فاذا ارسله واخذه غيره
 ملكه لبقائه على الاباحة الاصلية وهذا بخلاف المسئلة الثانية فانه لما ان
 اخذه هناك كان غير محرم فملكه بالاخذ واذا احرم يجب عليه ارساله
 على وجه لا يخرج به عن ملكه فاذا ارسله ثم وجدته في يد انسان يكون
 له ان تنزعه من يده لبقائه على ملكه فافترقا ولو اخذ صيدا في الحرم وهو حلال
 ثم احرم ملكه اي الصيد ملكا مستمرا ولم يخرج بالاحرار عن ملكه ثم ان
 كان الصيد في يده ايا الجارحة لزمه ارساله اي الصيد لانه الاستدانة
 على اخذ الصيد في حكم ابتداء صيده ثم انما يلزمه ارساله على وجه لا يخرج به
 ايا بملكه الا ارساله عن ملكه اي ان شأ بقائه في ملكه وذبحه بان يخليه
 اي الصيد في بيته اي بيت نفسه وان لم يرسله حتى مات في يده ايا الجارحة

لام

لزمه الجزا وان كان اي الصيد في بيته اي بيت نفسه ابتداء وسوا كاحت
 في نفسه او لا يجب عليه ارساله لما في ابن ابي شيبة عن عبد الله بن الحارث
 قال كنا نحج ونترك عندنا اشيا من الصيد ما نرسلها وراي على مع بعض
 اصحابه دراجين من الصيد وهم محرمون فلم يارسلهم بارساله وبذلك
 جرت العادة الفاشية من لدن الصحابة ومن بعدهم الى الان يحرمون
 وفي بيوتهم حمام في ابراج وعندهم دراجين وطيور لا يطلقونها فهذا
 دليل على ان استبقاؤه في الملك محفوظا بغير اليد ليس هو الغرض الممتنع
 حتى لو لم يرسله فمات لا يضمنه اي الصيد على الصحيح وتبطل لو كان التقصص
 في يده اي الجارحة يجب ارساله ثم اعلم انه اذا اخذ صيدا وهو محرم فهلك
 بعد ما حل بحبه عليه الجزا كما مر ما اذا اخذ قبل الاحرام ثم احرم وهو في
 يده ثم هلك في يده بعد ما حل به يجب الجزا ام لا قال الكرماني عندنا ان
 احرم وهو ممسك للصيد فلم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم او
 حلال فعليه الجزا لانه لما احرم وهو في يده يجب ارساله فاذا تلف قبل ارساله
 صار متعديا فيه فيضمن كالمواصطاده في حالة الاحرام **وان ارسله اي الصيد**
انسان من يده ضمن اي المرسل له اي الاخذ قيمته اي الصيد عند اي حنيفة
 وقال لا يضمن شي لان المرسل امر بالمعروف ونه عن المنكر وليس على المحسنين
 سبيل تضار كما اذا اخذه المحرم في حالة الاحرام ولم يرض به عنه انه ملكه
 بالاخذ ملكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه
 بخلاف ما اذا اخذه في حالة الاحرام لانه لم يملكه وهذا لان الواجب عليه
 ترك التعرض له وبمكنه ذلك بان يخليه في بيته فاذا قطع يده عنه كان معتقدا
 بخلاف ما اذا اخذه وهو محرم وان وجد **اي المحرم الصيد في يده احد**
بعد ما حل من احرامه فله ان ينزع منه اي ياخذه من يده لعدم خروجه
 عن ملكه بخلاف ما تقدم حلال اخذ اي اصطاد **صيد المحرم فقتله**
اي الصيد في يده حلال اخر مثله كان على كل واحد منهما جزا كامل ولا اخذ
الرجوع على القاتل اي بما اداه من الجزا عما تقدم **ولو اشترى اي المحرم صيدا**

الحقيقة ان الواحدة
 للكل او حنيفة تكن
 في ذلك في الثاني
 ابن الكلب

وقال الامام ابو حنيفة
 في الصيد اذا كان
 في بيته او في ملكه
 لم يضمنه

لزمه

لزمه ارساله في الصيد او نحوه مما يمكنه الا امتناع به فلو ارسله في جوف البلد لا يبرأ
 اي لا يتخلص من ضمانه لان الصيد لا يصير منتهيا متواريا بهذا الارسال ولو اخذ
 اي هذا الصيد المرسل بفتح السين في جوف البلد **احد بكرة** اي لكل
 احد بفضه في ملكه **ولو اخذ بجرم او حلال صيدا محرم فارسله في الحلال فقتل اي**
قتله احد فعليه اي الاخذ الجزاة لانه كان ما سورا يردده الي المحرم الذي هو
 مأمونه فلما لم يرد اليه حتى قتل وجب عليه جزاؤه ولو لم يقتل اي المرسل بكسر
 السين **ومسوله اي الصيد الى المحرم امنا** وكذا الواخذ المحرم صيدا فحبسه
 حتى مات فعليه جزاؤه وان لم يقتل ومن دخل المحرم بصيد فعليه ان يرسله
 فيحرر المحرم **ان كان في يده اي الجارحة** لانه صار من صيد المحرم ولو وجد بغيره
 جزاؤه وفي خزانة الاكل من ادخل المحرم بازيا او سقى عليه ارساله وما صار
 بعد ارساله لا شئ عليه **فصل في بيع المحرم او الحلال في المحرم الصيد**
وشراؤه وهبته وعصبه لا يجوز اي لا يحل ولا ينفذ بيع المحرم صيدا في الحلال والمحرم
 سواء كان في يده او نفسه او بيته في الحلال وكذا الهبة والصدقة وكيف ما كان
 اذا كان احدا المتعاقدين محرما ولا يبيع الحلال الصيد فيه اي المحرم ولا
 شراهما من محرم او حلال فاذا باعه اي المحرم الصيد او اتبعه اي اشتراه فهو
 اي العقد باطل لان الصيد محرم العين في حقه لقوله تعالى وحرم عليكم اضافة التحريم
 الي العين فيكون ساقط القويوم في حقه كالتحريم هذا على اختيار اكثر المشايخ
 وبعضهم عبر بلفظ الفساد **سوا كان الصيد حيا او مذبوحا** لان بيع الصيد
 حيا تعرض للصيد ويبيع بعد قتله بيع ميتة بخلاف ما اذا باع لبن الصيد
 او بيضه او الجراد او شجر المحرم لان هذه الاشيا لا يشترط فيها الزكاة وسواء
 كان القليل او الاحرام او المحرم فلو هلك اي الصيد بعد البيع في يد المشتري
 فان كان اي العاقدان محرمين او حلالين في المحرم قيد للمحرم لزمهما
 الجزاء لجنائتهما عليه البايع بالتسليم والمشتري بالقبول وان كانا اي
 العاقدان في الحلال فعلى المحرم منهما الجزا ولا شئ على الحلال ويضمن المشتري للبائع
 ايضا الفساد البايع ولو رده على البايع يجب على المشتري الجزا للتعدي بالتسليم

مستغاث

الجزا

اي ولو ارسله في المحرم
 ولم يقتل فلا يبرأ
 من ضمانه اي الصيد
 حتى يعلم

سائر انواع الملكية

اليه وجعله عرضة للهلاك وبما ان الضمان للبايع ولو اخرج صيد من الحرم فباعه
 في الحال اي من الحرم او حلال فالبيع باطل وما في الكافي من اخرج طيبة الحرم راعيا
 جاز لانها مملوكة وجوب الارسال لا ينافي الملك انتهى بخلافه ما ياتي عن
 نقله عن الفتح من عدم الفرق فيه صرح في شرح الكنت بقوله ولا فرق في ذلك
 بين ان يبيعه في الحرم او بعد ما اخرج منه فباعه خارج الحرم لانه صار بالادخال
 من صيد الحرم ولا يحل اخراجه بعد ذلك انتهى كما اي كان البيع باطلا لو ادخل
 صيدا في الحرم ثم اخرج منه وباعه اي في الحال ففي النزاع والمنصورية ادخل
 صيدا في الحرم ثم اخرج رباعه في الحال من الحرم او حلال فالبيع باطل انتهى وفي الفتح
 ان دخل الحرم بصيد فباعه رباعا ان كان قايما وذهب قيمته ان كان هالكا
 سواء باعه في الحرم او بعد ما اخرج الى الحال لانه صار بالادخال من صيد الحرم
 فلا يحل الوكيل اخراجه بعد ذلك انتهى ولو وكل محرما حلالا ببيع صيد له اخذ قبل
 الاحرام فباعه الوكيل جاز اي بيع الوكيل لعدم انتسابه اليه الوكيل وهذا عند
 اي حنفية كما اي كان يجوز البيع عند اي حنفية ولو وكل حلالا حلالا ببيع صيدا
 وشرايه ثم احرم الوكيل قبل القبض اي قبض المشتري المبيع فباعه بغيره وعند
 البيع باطلا في صورتين ولو باع اي الحلال صيدا له في الحال اي من حلال وهو
 اي والحال ان البايع نفسه في الحرم جاز ببيعة اي عند اي حنفية وقال محمد لا يجوز
 لانه ممنوع من الترض له بالرعي فكذا بالبيع فصار كما لو كان في الحرم وله ان يبيع
 ليس بغيره له حشا وانما يظهر اثره شرعا فلا يمنع منه الا ترى انه لو امر
 ببيع هذا الصيد لا يضمن والبيع دون الاسر بالذبح وفي الغاية عن الجامع ان ابا
 يوسف مع محمد ولكن يسلمه اي المشتري المبيع بعد الخروج اي من الحرم اليه
 اي الحال كذا في الفتح والسراجيه والبدائع ولو تباعا اي الحلالان صيدا في الحال
 ثم احرم احدهما فوجد المشتري به اي الصيد عيبا رجع المشتري على
 البايع بالنقصان اي نقصان العيب وليس له الرد لان الحلالين الرد اقاله وهي بيع
 في حث ثالث كما تقرر في موضع فبمقتضى في صحتها بعد الاحرام ولو باع حلالان
 صيدا ثم احرم احدهما فوجد المشتري به اي الصيد عيبا رجع المشتري على
 البايع بالنقصان اي نقصان العيب وليس له الرد لان الحلالين الرد اقاله وهي بيع
 في حث ثالث كما تقرر في موضع فبمقتضى في صحتها بعد الاحرام ولو باع حلالان

الصيد انسخ البيع ولو اصابه اي رجل وهو محرم ثم باعه اي الصيد وهو
 حلال جاز اي ببيعة ولو ذهب شخص محرم لمحمرا اخر صيدا فملك اي الصيد
 عنده اي الوهوب له فعليه اي الواهب والموهوب له الجزاء اي جزا الصيد حقا لله
 ويجب على الوهوب له ايضا ضمان لصاحبه اي الصيد لفساد الهبة وان كان
 الواهب حلالا لا شيء عليه ولو اكله اي الوهوب له اي الصيد فعليه اي الوهوب
 له جزا ثالثا اي عند اي حنفية لانه يجب عليه عنده بالاكل الجزاء ولو غصب
 شخص حلالا صيدا حلالا مثله ثم احرم الغاصب والصيد له جملته حالية لزمه
 اي الغاصب ارساله و لزمه ايضا ضمان اي ضمان قيمته لصاحبه اي الغاصب
 منه فلو لم يرسله ودفعه اي الصيد اليه اي لصاحبه اي الغاصب منه
 يرى اي الغاصب من الضمان لصاحبه اي الغاصب منه لا اي لا يرى من الجزاء
 الذي هو مستحق واسبأ ولو احرم الغاصب ثم اراد الغاصب ان يردده فامره
 بان يخلي سبيله ويضمن قيمته للغاصب منه فلو دفعه اي الغاصب الصيد
 اليه اي الغاصب منه فعلى كل واحد منهما اي الغاصب والغاصب منه
 جزا كما لا ان عطف اي هلك قبل وصوله اي الصيد اليه اي الغاصب منه في
 لا جزا عليه ولو اصابه اي الصيد الغاصب صاحبه اي الغاصب منه بعد ان ارسله
 الغاصب وهو اي صاحبه حلالا وادخله اي الصيد الحرم بغير الغاصب قيمته للغاصب
 منه لانه لم يردده عليه وهذا عند اي حنفية خلافا لما وفي شرح الكنت ولو غصب محرم من
 محرم صيدا فمده وجب عليه الجزاء التعدي بهما بالتسليم والتسلم وان هلك في يده فعليه
 قيمتان قيمته لما ملكه وقيمة حقا مستحق وجب عليه ارساله ولا يجوز له ان يسلم اليه صاحبه
 فانه ارسله يجب عليه الضمان لصاحبه وبها من الضمان لحق الشراء انتهى ثم اعلم
 انه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرما كان الذابح او حلالا وكذا ما ذبحه المحرم من
 الصيد كذا في البدائع وان الحرم لا يملك الصيد بالشرا ولا بالهبة ولا بالوصية
 فالبعض بعد الشراء دخل في ضمانه فان هلك في يده لزمه الجزاء الحق استعير والقيمة لما ملكه
 فانه رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء الا بالارسال كما في البحر الرافعي فصل
 في جرح الصيد وتغيره بعد اي الجرح ولو جرح اي الحرم صيدا والحال انه لم يمت

منه فعليه اي الجرح ما نقص من قيمته اي الصيد قبل الجرح اعتبار البعض
بالكل كما في حقوق العباد ولو مات اي الصيد بقيمته اي فعليه قيمة الصيد
كامله يوم مات ان لم يضمن النقصان وان ضمنه بقيمته منقوصا بالجرح ولو
جرحه اي الصيد فغاب عنه اي غاب هو عن الصيد او الصيد عنه ثم وجرح
اي الصيد ميتا ينظر فيه انما اي الصيد بسبب اي بواسطه جرحه فعليه
اي يجب عليه قيمته اي الصيد كاملة وان مات بسبب اخر ضمان الجرح
اي فيجب عليه ضمان الجرح وهو مقدار ما نقص من قيمته وان لم يعلم شيئا يجب
ضمان قيمته احتياطا ولو لم يتفان علم ان جرحه بها يفتقر اركانها اي صح
وتعاقا ولم يبق له اي جرحه اثر اي علامة بعيب منه فلا ضمان عليه
اي بواجب وان بقي له اثر ضمن النقصان كما سياتي وان لم يعلم شيئا اي لم يعلم
انه مات اولا برا او لا والحاصل انه لم يعلم وجود موته او بره او عدمها
فالقيمة اي فالواجب عليه القيمة كاملة استحسانا وفي القياس يضمن النقصان
ولو جرحه اي الحرم الصيد جرحا مستهلكا بكسر اللام او فتحها بان قطع نواحيه
اي الصيد بان كان ذاتا او ايم ارتفع ريشه اركس جناحه بان كان طائرا
فجرحه اي الصيد بسبب ما ذكر عن حيز الامتناع فعليه اي الفاعل به ذلك
قيمته اي الصيد كامله لانه فوت عليه الاس بتفويت الة الامتناع فان جرحه
فادى جزاه اي الجرح ثم قتله لزمه جزا اخري للقتل في المبسوط راي الحرم صيد
فجرحه ثم كفر ثم راه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة اخري وان لم يكفر عنه في الاولى
لم يضره ولم يكن عليه فيها شيء اذا كفره في هذه الاحيزة الا ما نقصه الجرح الاول
قال شمس الامة يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد
صحيح فليس عليه شيء اخر انتهى وان لم يود اي جزا الجرح حتى قتله فجزاه
اي فالواجب عليه جزا واحد ففي الطرا ليس ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله
يكفر اخري ولو لم يكفر حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة
الاولي وفي الفتح ولو جرح صيدا ولم يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما
نقصته الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس عليه للجراحة شيء

لانه لما ان قتله قبل ان يكفر عن الجراحة صار كما نه قتله دفعة واحدة وكذا ذكر الحاكم
في مختصره الا ما نقصته الجراحة الاولى اي يلزمه ضمان صيد مجروح لا ذك
الضمان قد وجب عليه مرة اخري انتهى رطاصه تداخل الجنائين وما له الج
جنايم واحدة كما حققه ابن الجوامع تبعا لما في البدائع فهو المعول انتهى اما الجرح
صيدا فكفر عنه قبل ان يموت ثم مات اجزائه الكفارة التي اداها كذا في البدائع
وعنده وليس هذا كالاول لان الموت هنا لم يحصل فيه الا بالجراحة الاولى وهناك
حصل فيه بعد ما كانت جنايته اخري ميتة فيها الجزا وهذا حيث كان السبب
واحد لم يتعد ولو جرحه اي الصيد وبقي اثره اي جرحه ارتفع شعوه
ولم يثبت ضمن ما نقصته لان اطلاق الكل يوجب ضمان الكل وتلاف البعض يوجب
ضمان البعض كما في حقوق العباد وان لم يبق له اثر لا اي لا يضمن شيئا وال
الموجب وقال ابو يوسف يلزمه صدقة للالم فعلى هذا لو ضرب عبده فابيضت
ارقلع منه ثم ازال البياض ونبت سن مكان المقلوع سقط الضمان لكن ذكر
في الغاية معنى يا اي البدائع انه لا يسقط عنه الضمان لتفويت الاسن عليه بفعله
الاول بخلاف جرحه الا اذا اندمل ولم يبق له اثر حيث لا يجب عليه شيء
لزال الشين اسى فليقتل ولو جرحه صوفه اي قطعه او حلبة اي لبنة فعليه قيمته
اي الصوف واللبن كذا في البحر الرخا وفي البدائع ولو حطبه صيد اعطيه ما نقصه الجرح
كما لو تلف جزا من اجزائه انتهى والظاهر انه يحول على ما اذا شربه بنفسه او اياه
او لو تصدق به فلا يظهر وجوب قيمته مع ضمان النقصان فتأمل ولو ضرب به
اي الصيد فمروص اي بسبب ضربه فانقصت قيمته ازادت اي قيمته
ثم مات فعليه اي الضمان اكرا قيمتين من قيمته وقت الجرح او وقت الموت
ولو جرحه بمرا بعمرة جرحا غير مستهلك ثم اضاف اليها اي العمرة جرحا فجزاه
اي كذلك فمات منها اي الجرحين فعليه لها اي العمرة قيمته صحيحا وله اي الج
قيمته مجروحا اي وبه الجرح الاول ولو شاركه اي الحرم حلال في هذه الصورة
ضمن للعمرة قيمته وبه جرح الحلال وللج قيمته وبه الجرحان وضمن الحلال
ما نقصه جرحه وبه الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجرحات الثلاثة ولو جرحه

ويذكر في البدائع ان الضمان لا يثبت في الجرح الا اذا كان الجرح موجبا للقتل او كان الجرح موجبا لقتل الصيد
فان كان الجرح موجبا للقتل او كان الجرح موجبا لقتل الصيد يثبت الضمان
فان كان الجرح موجبا للقتل او كان الجرح موجبا لقتل الصيد يثبت الضمان
فان كان الجرح موجبا للقتل او كان الجرح موجبا لقتل الصيد يثبت الضمان

ثم حل من عمرته ثم اصرم الحج ثم جرحه ثانيا فعليه للعمرة قيمته وبه الجرح الثاني والحج
 قيمته وبه الجرح الاول ولو حل من عمرته ثم قرب ثم جرحه فمات فعليه للعمرة
 قيمته وبه الجرح الثاني وللقران قيمته وبه الجرح الاول ولو كان معه
 حلال ضمن عمرته قيمته وبه الجنائيات الاخيرتان وللقران قيمتان وبه الجنائيات
 الاولتان وحكم الحلال لا يختلف ولو كان الاول مستهلكا بان قطع يده ورجله
 ارفقا عينه والثاني غير مستهلك وبقي المسئلة بما لها فعليه للعمرة قيمته صحيحا
 وللقران قيمتان وبه الجرح الاول ولو كان الثالث قطع يده ايضا والمسئلة
 كالمها فمات وبالموت كان غير مستهلك سواء لانه لا يمكن استهلاكه مرة ثانية
 ولو شاركته حلال في صورة الاستهلاك فعليه للعمرة قيمته صحيحا وللقران قيمتان
 وبه الجراحتان الاولتان وعلى الحلال ما نقصه جرحه بجرحه الاول ونصف
 قيمته وبه الجراحتان الثلاث وذكر السرحى في الغاية معن يا ايها المجامع محرم
 بجرحه صيدا ثم اصرم حججه حتى صار قارنا ثم جرحه فمات فعليه قيمته واحده
 انتهى وطاهره او جزا واحد على القارن وهو خلاف المشهور و اعلم ان الزيادة
 الحادثة في صيد المحرم من جيب الشعر والعين بعد الجنابة مضمونة على المجاني
 وان ادبى ضامن الاصل ثم حدثت الزيادة ان كانت الجنابة على صيد المحرم
 او زاد وهو محرم فكذا وان كانت الجنابة على صيد الحلال او زاد بعد ما حل المحرم
 لا يضمن الزيادة ولو جرح اي محرم او حلال صيد المحرم فزاد في بدنه اي في
 جز من اجزائه كاخلا بياض العين ونحوه او زاد في سعر اي قيمته
 كان كانت قيمته اي العيد يوم الجرح عشره اي عشره دراهم مثلا ثم صارت
 اي قيمته خمسة عشر اي درهما ثم مات منها اي الجراحة فعليه اي الجراح
 ما نقصته اي الجراحة وعليه قيمته يوم مات وهذا هو المذهب ولا فرق بين
 ان يقال يضمن النقصان يوم جرحه ثم يضمن قيمته بجرحه يوم مات وبين ان
 يقال يضمن قيمته يوم مات صحيحا كالصيد المملوك الا ان في المملوك لا يضمن
 الزيادة لانه يملكه بالعتاق وعن النبي يوسف في غيب روايه الاصول ان الحلال
 لا يضمن الزيادة في صيد المحرم بعد الجراحه سواء كانت زيادة سعر او بدنه

لا نفي في حق التحلل بمنزلة صيد الغنم لا بمنزلة الصيد الا من بالاحرام حتى لا يضمن
بالدلالة ولو انتقصت قيمته اي الصيد ثم مات من الجراحة ينظر فان كان
النقص في سعره اي الصيد ضمن قيمته يوم الجرح اي احتياطا ويحيط عنه النقصان
الذي ضمن اي لا يتكرر عليه الضمان كما اي كما يحيط عنه انتقصان لو نقصت
في بدنه من غير الجراحة ثم مات اي من الجراحة لان النقص غير يضاف اليه
لاحقيقه ولا حكما بخلاف ما لو اخذ الصيد ثم تلف جزء منه بفعل الغنم او بانه حيث
يضمن لانه بالاحد دخل في ضمانه الى غاية الرد ولو بوجوب فيما فات وبالجرح
لم يدخل في ضمانه حتى لو تلف لا يضمن شيئا من القيمة ولو جرحه اي صيد الحرم
نكفرت ثم مات وقد زادت قيمته اي سعره او بدنا غير بها اي الزيادة ولو رمي
صيدا من الحرم فجرحه ثم كفرت ثم زادت قيمته في الحل بدنا او سعره لم يضمن
الزيادة بمنزلة ما لو جنى على صيد وكفرت ثم جنى عليه ثانيا يلزمه كفارة اخرى
ولو جنى على صيد في الحل والجاني في الحرم نكفرت ثم جنى عليه ثانيا لم يلزمه كفارة اخرى
ولو جرح محرم صيد الحل ثم حل زادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان
وضمن قيمته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير وبعد التحلل اي
بان كفرت بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا لانه بعد التكفير ملكه الصيد بالضمان
لانه صيد الحل ولو اسكه بعد ما جرحه وهو محرم وبعد ما آذ الجرح ثم مات
ففيه ضمن قيمته مستقلة يوم مات لان الامساك جناية بخلاف ما لو وصل
فصل في قتل الصيد اي مطلقا سواء قتله اختيارا او اضطرارا

في بدنه من غير المجرحة ثم مات اي من الجراحة لان النقص غير يضاف اليه
لاحقيقه ولا حكما بخلاف ما لو اخذ الصيد ثم تلف جزء منه بفعل الغير او بانه حيث
يضمن لانه بالاحد دخل في ضمانه الى غاية الرد ولو بوجوب فيها فان وبالجرح
لم يدخل في ضمانه حتى لو تلف لا يضمن شيئا من القيمة ولو جرحه اي صيد الحرم
نكفر ثم مات وقد زادت قيمته اي سعره او بدنا غير بها اي الزيادة ولو رمي
صيدا من الحليف الحرم فجرحه ثم كف ثم زادت قيمته في الحل بدنا او سعره لم يضمن
الزيادة منزلة ما لو جنى على صيد وكفر ثم جنى عليه ثانيا يلزمه كفارة اخرى
ولو جنى على صيد في الحل والجاني في الحرم نكفر ثم جنى عليه ثانيا لم يلزمه كفارة اخرى
ولو جرح محرم صيد الحل ثم حل زادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان
وضمن قيمته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير وبعد التحلل اي
بان كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا لانه بعد التكفير ملكه الصيد بالضمان
لانه صيد الحل ولو اسكه بعد ما جرحه وهو محرم وبعد ما آذ الجرحا ثم مات
ففيه ضمن قيمته مستقلة يوم مات لان الامساك جناية بخلاف ما لو وصل
فصل في قتل الصيد اي مطلقا سواء قتله اختيارا او اضطرارا

وضمن قيمته كامله يوم مات وان مات بعد التكفير وبعد التحلل اي
بان كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا لانه بعد التكفير ملك الصيد بالضم
لانه صيد الحل ولو اسكه بعد ما جرحه وهو محرم وبعد ما آذ الجرح ثم مات
ففيه ضمن قيمته مستقله يوم مات لان الامساك جناية بخلاف ما لو صل
فصل في قتل الصيد اي مطلقا سواء قتل اختيارا او اضطرارا

بطن طيبة فالقت جنينا ميتا ثم ماتت اي الطيبة فعلية اي الضاربة قيمتها
اي قيمة الام والجنين جميعا وان عاشت اي الام ففعلها ما نقص من قيمتها
اي الام قبل القيا ^{او فيه} اي الجنين الميت قيمته جيا اي مفروضا ولو قتل طيبة حاملا
فعليه اي القاتل قيمتها اي الطيبة حاملا ولو قتل صبيد اي في الحل او الحرم مملوكا

وتمام التي هي من المواضع البعيدة وغير ذلك من الاصناف التي تتخذ للقرنة
وهو الذي قلنا في بعض ما علمه كل واحد من اهل هذه العامة الصالحة وهو من
وحيدين حسنة الحسن ومن ان كان في شرح انه لا تقاوم عليه ليقول ان ذلك عاد فيسقط لغيره جعله
في الاخره فيقول انما في الدنيا ان قوله من قبله منكم فتعد ايها القتل في كل واحد كما في قوله

170

امتناعه بان قطع يده او رجله او قفا عينه والماله ضمن الحلال
قيمته صحيحا ولا يضمن بالسراية شيئا لانه ضمن قيمته مرة بكما لها كذا في
الطرا بلسى نقلا عن المحيط وضمن **الفرد قيمته** جرحا بالجرح الاول والثاني
فيمتيز جرحا بالجرحين اي وضمن القارن قيمتين و به الجنايات الارلثان
كذا في الثاني وفي الطرا بلسى على الفرد قيمته و به الجراحة الاولى ان كان الاولى
قطع يده والثانية فقا العين ليكون استهلاكا من غير الجنس وان كانت
كل واحدة منهما قطع يده فالصحيح ان الفرد يضمن قيمته و به الجراحة الاولى
والثانية ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك فخرجه حلالا اخر مثله اي مثل
جراحته بان كان غير مهلك ومات منهما اي الجراحتين فعلى **الاول**
اي البادي من الحلالين ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه
جرحه وهو جرح وما بقي من قيمته اي الصيد فعليهما نصفان مثاله
كانت قيمة الصيد يوم جرحه الاول مثلا عشرة دراهم فنقصه جرحه درهمين
وكانت قيمته يوم جرحه الثاني ثمانية دراهم فنقصه الثاني درهمين بقيت
قيمته سبعة دراهم فليهما نصفان فيكون على الذي جرحه او الخمسة ونصف
وعلى الذي جرحه ثانيا اربعة ونصف فان كان كل جرح استهلاكا
فان كان من جنس واحد ولم يمت فعلى الاول ولا يضمن قيمة الباقي فان
مات منهما فعلى الثاني نصف قيمة الباقي بعد جنايته ايضا ولا شيء
على الاول لانه قد ضمن قيمته كاملة ولو كان الجرح الثاني استهلاكا من غير
جنس الاول فان كان الاول قطع يده والثاني نقعا عينين يضمن الاول قيمته
كاملة صحيحا والثاني قيمته يوم الجرح الاول فان قتله الثاني بعد جنايته
الاول يعني ذبحه ضمن قيمته يوم القتل و به الجرح الاول ولو جرحه الاول
غير مستهلك والثاني استهلك فعلى الاول ما نقصه جرحه صحيحا وعلى
الثاني قيمته و به الجرح الاول فان مات منهما بعد ذلك فعلى الاول
نصف قيمته و به الجراعات انتهى الطرا بلسى ولو كانا حرمين اي والمثيلة
حاليا ضمن الاول كل قيمته و به الجرح الاول وضمن الثاني كل قيمته

والماله

فانه كالمات يوم جرحه
يضمن الثاني ما نقصه جرحه
و به الجرح الاول

و

ولو كان احد الجرحين او الاخر حلالا والآخر حراما

وبه الجرح الاول ولو كانا حلالا حراما والاخر حلالا اي والمثيلة بحالها
ضمن الحلال نصف قيمته و به الجرح الثاني وضمن الحرم كل قيمته
و به الجرح الاول والله اعلم هذا **فصل** في بيان احكام جزا
الصيد وقدره وصفه ادا به قال الله يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد
وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثله ما قتل من النعم بكم به ذوى عدل
منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك شيئا مما ليدرك
وبال اسرة عفى الله عما سلف من **قتل** اي من محرم او حلال **صيدا فعليه**
قيمته اي الصيد **يوم يقوم عدله** اي واحد كما نص عليه في الهداية حيث
قال قالوا والواحد يكفي انتهى قال في الثاني لا قول ملزم ولانه من باب
الجزا الشها دة فيقبل قوله الواحد العدول **وعلى الاصح** يقومه **عدلات**
لظاهر النص ويشرط ان يكونا **غير الحائزي** على الصيد **ويشترط** ان يكونا
ان يكون **لهما بشاره بقبضته** اي الصيد **في المقتل** اي مكان قتله ذلك الصيد
ان كان يباع الصيد فيه اي المقتل **والا** اي ان لم يباع فيه **ففي قرب**
مكان اي موضع **من العمران** اي المقتل **ويعتبر الزمان الذي اصاب فيه**
اي على الاصح لا خلاف القيمة بالزمان كما يختلف باختلاف المكان **ويقوم**
اي الصيد **لحمها** كذا اصرح في المحيط وقال السمرقندي في شرح النقاية اذا كانت
قيمة الهدى حاصلا مساريه لقيمة الصيد حيا يجوز ان انتقصت عنها
قيمة اللحم كما قال الناطقي وعن ابي حنيفة عليه قيمة ما نقص الزرع
كما في المحيط وفي خزائنه الا يحل ولا عبثة بالحمام التي تعالى السفلى في قيمتها
لا يقوم على الحرم الاعلى اللحم او قيمة الفراخ التي تؤكل **ومن بعض**
انه اي الصيد **يقوم حيا كما** اي كما انه يقوم حيا **في حق المالك** اي في
قولههم جميعا **وسوا كان** اي الصيد **بما له نظير كالنعامة** نظير البعير
والحمار والوحش شبيه البقرة والظبي كالغنم **او بما لا نظير له كالحمام** ولقد اجدت
من جعلها كالشاة في شربها عبا اذا لا بد من الشبه الصوري في الجملة
وفي المسئلة خلاف محمد وان نفي ومن تبعهما حيث قال لا يجب التظهير
بما له نظير

في الجرح الاول ولو كانا حلالا حراما والاخر حلالا اي والمثيلة بحالها

ضمن الحلال نصف قيمته و به الجرح الثاني وضمن الحرم كل قيمته

و به الجرح الاول والله اعلم هذا فصل في بيان احكام جزا

الصيد وقدره وصفه ادا به قال الله يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد

وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثله ما قتل من النعم بكم به ذوى عدل

منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك شيئا مما ليدرك

وبال اسرة عفى الله عما سلف من قتل اي من محرم او حلال صيدا فعليه

سماله نظير من النعم ولا يقوم نفى النعامه بدنه وفي حمار الوحش بقره وفي
 الطير والضبغ شاة وفي الارنب غناق وفي البير بوع جفرة ولا يشرط
 عند محمد ومن تبعه في النظير القيمة سواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته
 اراقله او اكثر والمذهب المختار ان لا يجوز النظير الا اذا كان قيمته مساوية
 لقيمة المقتول وان لم يكن للصيد نظير كالحمام والعصفور وسائر الطيور
 نفية القيمة بالاتفاق **ثم ان بلغت قيمة اي الصيد هديا فالقاتل بالخيار** اي من هدي
 اي عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد الخيار الي الحكمين **بين الهدي**
اي الذبح وبين الطعام اي اطعام وبين **الصيام** اي صيام كل يوم
 مكان نصف صاع من الطعام **ولو كان القاتل حلالا في صيد الحرم فلا**
خيار له الا بين الاولين الدم والطعام **فقط** اي دون الصيام لعدم
 اجزائه فيه بالاجماع على الصحيح كما نص عليه في المختلف وهو مذهب
 عثمان رضي الله عنه ولا نضمان صيد الحرم بدله محض لانه وجب
 باعتبار صفته في المحل وهو الامن الثابت للصيد بسبب الحرم وصار
 الامن الثابت للصيد بسبب الحرم بمنزلة الادنى في المحل ولا مغل
 للصيام في ابدال المحل لانه بدله المحل يجب ان يكون مثالا ولا مماثلة بين
 الصوم والمال بخلاف ما يجب على المحرم ولا نه جزاء وكفارة فيه معنى
 البدلية والصوم ان لم يصلح بدلا يصلح كفارة واما الهدي فقد ذكر
 القدوري ان فيه رايتين في رواية لا يجوز وفي رواية يجوز وذكر
 شيخ الاسلام رحمه الله ان في ظاهر رواية اصحابنا يجوز وفي غير رواية
 الاصول لا نعلي ظاهر الرواية كما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وعلي
 احد الرايتين كما ذكره القدوري سواء بينه وبين المحرم في حق الهدي
 فيجوز الهدي فيهما وعلى رواية الاصول كما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله
 وعلى احد الرايتين كما ذكره القدوري فرق بينه وبين المحرم والصحيح
 هو التسوية وجه ذكر ان جواز الهدي في حق المحرم على موافقة القياس
 لان الجنابة من المحرم من حيث اراقه الدم وفي الهدي اراقه الدم فيمكن

تجوز

تجوز به في حق صيد الحرم قياسا عليه بخلاف الصوم لان جواز الصوم
 في حق الحرم كان على مخالفة القياس لان الجنابة على المحرم باراقة دم
 ما هو عليه ولا اراقه في الصوم ولا مالبة ولا يمكن قياس صيد الحرم على المحرم
 لان الواجب على المحرم كفارة والصوم شرع في الكفارة لان المماثلة بين الكفارة
 وشبهها ليس بشرط والواجب في صيد الحرم بدله محض والمماثلة في الابد
 المحضة شرط كذا في المحيط وفي شرح الكنته وانما لم يجره الصوم لانه غرامه
 وليس بكفارة فاشبهه على ايات الاموال وسحب الحرم والجامع انها ضمانات المحل
 لاجزاء الفعل وفيه خلاف زفر هو يقول وجوب الجزاء انما يكون باعتبار الجنابة
 على الصيد لا بدلا عن المتلف لان الصيد قبل الاحراق لا قيمة له لانه مباح
 والمباح لا يتقوم الا بالاحراز فاذا وجب باعتبار الجنابة كان كفارة كالمحرم
 فيجزي به الصوم قلنا ان الحرمة في المحرم باعتبار معني فيه وهو احرامه
 فيكون جزاء الفعل وهو الكفارة والحرمة في صيد الحرم باعتبار معني في الصيد
 فصار بدله المحل والصوم يصلح جزاء الانفعال لا المحل **والقاتل بالخيار** اي من هدي
 الذبح عنه نقيل لا يجزيه لان ضمان المحل كضمان الاموال الا ان يكون قيمته
 مذبحا مثل قيمة الصيد المقتول فيجزيه عن الاطعام كما بينا فمن ذبح
 في غير الحرم وفي ظاهر الرواية يجزيه لانه فعل مثل ما جنى لان جنابته كانت
 بالاراقه وقد ابي مثل ما فعل والاعتبار بهذا الطريق معتبر في ضمان المحل
 كالقصاص ولو قتل محرم صيد الحرم فالقياس ان يلزمه جزاء ان لوجود الجنابة
 في الاحرام والحرم وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام اقوى
 من حرمة الحرم لان الاحرام يحرم القتل في الاماكن كلها والحرم لا يجب
 اعتبار الاقوى ونضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما واما شجب الحرم
 وحشيشه فاما فيه سواء لانه ليس من مخطورات الاحرام انتهى **وان لم يبلغ**
اي القيمة من هدي فان كان اي الجاني محرما فهو بالخيار ايضا بين اطعام
والصيام وان كان حلالا فلا يجزيه الا اطعام لان الصوم لا يجوز في جزاء
 صيد الحرم كما في اشجاره كما سياتي فان اخذ اي القاتل الهدي وبلغت

وهذا اما سلق العذبة
 وفيه ايضا

القيمة اي قيمة الصيد ثمن بدنه او ثمن بقره **اشترها** اي البدنه او البقره
 بها اي بالقيمة **ودعها** اي البدنه او البقره في الحرم لان ذبح الهدى مطلقا
 لا يجوز الا في الحرم لقوله تعهد يا بالغ الكعبة وان ذبح في غير الحرم اجزا
 عن الطعام معناه اذا تصدق باللحم ونسبه وفاء بقيمة الطعام لان الارادة
 لا تنوب عنه وقد قال ابو حنيفة لا يجوز صفار الغنم في الجزا الاعلى وجه الطعام
 وفي المحيط وان اختار الهدى ذبحه في الحرم ولو ذبح خارج الحرم يجزيه الى
 انه اذا سرف لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وان
 كان الذبح خارج الحرم فعليه بدله اذا سرف هكذا ذكره التاطعي في جناسه
 انتهى **وان شاة** شاة الشاة ابتداء **اغتر بها** اي القيمة **سبع شياه** كل
 شاة منها ثنيا من المعز ارجع عن الضان ولا يجوز اذني من ذلك وذبحها
 في الحرم الا ان شاة البدنه **افضل** اي من شاة الاغنام **وان فضل ثمن القيمة**
 بعد شاة البدنه او البقره او السبع الشياه هو بالخيار ايضا فيه ان شاة شياه به
 اي الفضل هديا اخر او هديا ان بلغه اي الفاضل ثمن هديا او هديا وان
 شاة صرفة اي الفاضل الي الطعام وتصدق به ويجوز الاطعام في غير الحرم
 ويجوز فيه التقدمة والتعشيه كما حيي في بيانه **وان شاة صام عنه** اي الفاضل
 المذكور ويجوز الصوم في غير مكة لانه في كل مكان ويجوز متفرقا ومتابعا
وان اختار التكفير بالطعام اشتراه اي الطعام بالقيمة **واعلى كل ممكن نصف**
صاع من بر او صاع من شعير او تمر او زبيب ولا يجوز ان يطعم هذا مسكين
 اقل من نصف صاع لان المطلق ينصرف الي المسفاهم في الشرع **وان اختار**
الصيام اي التكفير بالصيام يقوم الصيد اي الصيد المقتول **طعاما ثم يسمو**
عن كل نصف صاع يوما وصاع من غيره اي الهري سكا فاطعام كل مسكين
 يوما **لانه** لا قيمة للصوم فلا يمكن تقديره بالمقتول فقد نراه بالطعام
 وقد عهد في الشريعة انما نصف صاع بر مقام صوم يوم في باب القديه
وان كانت القيمة درنة اي النصف الصاع بان قتله يس جوعا او عصفورا
يصوم يوما اي وان تلى ولا يجوز ان يصوم عنه اقل من يوم لان الصوم
 فلا يخلو النصف وهو قوله او كفارة طعام مسكين او صدقة او فطره او فدية
 لا يجزي

في الحرم

من ابلغ القيمة من بدنه ولا
 بقره وبلغت شاة ذبحا ومن
 انشاه

يصوم من كل صاع يوما
 وعن الثاني ان كانت
 قيمته من فدية يانهم
 يصوم صاع يوما

ومن ما صدق به
 وصاح المسكين كما في كعبه
 الصغير الذي لا يبلغ قيمته
 يدوا وان شاة تصدق

ولا يجوز ان يطعم هذا مسكين
 اقل من نصف صاع لان المطلق
 ينصرف الي المسفاهم في الشرع

فلا يخلو النصف وهو قوله
 او كفارة طعام مسكين او صدقة

لا يجزي فمن بثوث ضريرة بعضه بثوث كله **اريد** اي القدر الواجب
 ان وان قل **لمسكين واحد** كما يجوز للقاتل الخيار يجوز له اي القاتل
 الجمع بين الصيام والطعام والدم اي في جزا صيد واحد بالبلغت قيمته هديا
 متعدد فذبح هديا اطعم عن هديا وصام عن اخر وعلى هذا ولو بلغت قيمته
 هديا كان بالخيار ان شاة صاعا او تصدق بها او صام عنها او ذبح اخرها
 وادي باخر اي الكفارات شاة او جمع بين الثلاث كما صرح به شاة الجمع ولو مع
القدر في الاخير وهما الطعام والدم خلافا لغيره **كل** اي كما جاز له اختيار
الاول اي الصيام مع **القدر** عليهما اي الهدى والطعام قال في النهاية يجوز
 للمحرم ان يختار الصوم مع القدر على الهدى والطعام عندنا لقوله تعالى
 او عدل ذلك صيا ما وهرق او للتخيير وعند زفر لا يجوز له الصيام مع القدر
 على التكفير بالماله وقاسه على كفارة اليمين وهديا المنعة والفرائد والاصل
 فيه ان جزا الصيد على التخيير عندنا وعند زفر على الترتيب وهذا اذا تقدم
 من الخيارات والتفصيل كله **انما هو في الصيد المأكول اللحم** كالطبي وجمار الرخس
 والجم **حيث يجب قيمته بالغة ما بلغت** واما اذا كان من غير مأكول كسباع
 الطير والاسد والذئب ونحو ذلك وان غظم فلا تجوز قيمته الدم لقوله عليه السلام
 الراية **حتى لو قتل فيلا** لا يجب عليه اكثر من شاة لقوله عليه السلام الفبع
 صيد وفيه شاة ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لانه موزر ومن
 هذا الوجه لا يزاد على قيمة الشاة ظاهرا وان كان قاترا فاعليه جزا ان لا يجاوز
 به دسمن وان قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزا لا يجاوز به الدم من
 الكرخي انه لا يبلغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالبلغت
 كما في مأكول اللحم **رح** اي حين اذا كان لا يجب عليه في قتله المذكور الاشاة
 فلا يتصور له الجمع الا بين الطعام والصيام واما الخيار بين الثلاثة فهو بان
فصل في بيان حكم البيض لو كسر بيض نعامه او غيرها فعليه قيمة
 البيض اي قيمته كاملة لانه اصل الصيد وهو حي على ما بيننا من ما ينسد
 كذا قيده به في الهداية وافاد في عدم الفساد انه لا شيء عليه في المذبح
 كذا قيده به في الهداية وافاد في عدم الفساد انه لا شيء عليه في المذبح

كل ما كان

ومن ما صدق به
 وصاح المسكين كما في كعبه

الصغير الذي لا يبلغ قيمته
 يدوا وان شاة تصدق

ولا يجوز ان يطعم هذا مسكين
 اقل من نصف صاع لان المطلق

ينصرف الي المسفاهم في الشرع
 فلا يخلو النصف وهو قوله

لا يجوز ان يطعم هذا مسكين
 اقل من نصف صاع لان المطلق
 ينصرف الي المسفاهم في الشرع
 فلا يخلو النصف وهو قوله

لا يجوز ان يطعم هذا مسكين
 اقل من نصف صاع لان المطلق
 ينصرف الي المسفاهم في الشرع

فان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

فان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

فان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

فان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

ولكن الصحيح انه من صيد البحر وعليه عامة العلماء وكونه من نثره حوت ان صح
فذلك بيان لاصل ولا يلزم منه كون من صيد البحر ولهذا انما يثبت في البحر
ايضا والمأز لا اعتبار للاصل فقد كانت الخيل تتوحش في الاصل وانما انشأ السبع على
السلام ولو قتل جرادة في الاحرام او الحرم تصدق بشئ من طعام اي ولو قليلا
لانها من الصيد ولا سيما شها وتمنعها والصيد لا يمكن اخذه الا بحيلة ونصب
الاخذ والجراد مثله فلذا اوجب فيه الجزاء وتمر خبر من جرادة روي عن اهل
حصص انهم اصابوا جرادا فسالوا كعب الاحبار فاجاب عن جوابه عليهم في كل جرادة
درهما فذكروا ذلك لعمر فقال ما اكثر دراهمكم يا اهل حصص ثمرة خير من جرادة
وفي بسوط السرحى فيه القيمة ولو قتلها اي الجرادة مملوك في احرامه ان
صام يوما اي الجرادة واحدة فقد زاد اي على قدر الواجب عليه وهو

صيام الحكم الادا ولو كون الصوم غير سجن لا يصح اقل من يوم وان شاعها حتى
تصير عدة جرادات وتقوم بنصف صاع من بهر فيصوم يوم كذا في المحيط
قال العلامة زين ابن نجيم في البحر ولم ارسن تحكيم على الفرق بين الجرادة القليل
كالقمل وينبغي ان يكون كالقمل في الثلاث وما دونها يتصدق بما شافوا الاربع
فاكثر يتصدق بنصف صاع انتهى ولو روي اي الحرم جرادة اعمد او جافلا
فعليه الجزاء اي فيما نلف منه الا ان يكون اي الجرادة كثيرا قد سد الطريق
فلا يضمن حق لعدم امكن الاحتراز عنه كذا في البحر الزاخر والسراج ولو شجا فخرج قلة ما اعظم قال
جرادا او بيضا او حلب صيدا فاكله بعد ما ضمنه فلا شئ عليه الاكل اي سوي
الاستفارة ويجوز له اي الحرم المذكور تناولها اي المذكورات ولكنه
مع الكراهة ويجوز له اي الحرم المذكور تناولها اي المذكورات ولكنه

اي اكلها به ونها اي الكراهة وهذا بخلاف الصيد الذي قتله الحرم حيث
لا يحل لاحد تناوله لانه ميتة ويكره بيعه اي الجرادة او البيض الذي شواه
او اللبن الذي حلبه قبل الضمان ففي شرح الجامع الصغير لقاصينات محرم
قطع شجرة من الحرم او شوى بيض صيد في الحرم او غيره او حلب صيدا
او شوى جرادة فعليه الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكره له بيع هذه الاشياء

وعنه ان يخرج ان يذبحه
عنه ان يذبحه
عنه ان يذبحه

فان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر
وان قيل ان كان الحيوان ميتا قبل ان يذبحه الانسان فانه ميت ولا يلزم منه كون من صيده البحر وهذا انما يثبت في البحر

فانه باع جاز ويملك ثمنه بخلاف الصيد الذي تملكه المحرم لانه ميتة فلا يجوز بيعها
واذا ملك الثمن ان شا جعله في القيمة التي يود بها وان شا جعله في غيرها
ولم يشتر كما ان يستفع بذلك من حيث التناول لان البيض والحجر لا يحتاج فيه
الي الذكوة والحلال والمحرّم فيما لا يحتاج الي الذكوة سواء كان لا يباح الاول لانه
كان صيداً في حقه وليس بصيد في حقه الثاني انتهى وبالفرق بين الآخذ والمشتري
في اباحة التناول علم اباحة لبن الصيد للمشتري بطريق اولى لا يكره
بيعه **بعده** اي الضمان راسه اعلم بهذا **فصل في بيان حكم القتل اعلم**
انه انما وجب الجزاء في القتل وان لم يكن صيداً لانه حادث من البدن كالشئ فمضى
قتله وانما الله ازاله الشئ فليزيمه لاجل ذلك الجزاء **ان قتل محرم قتلته عليه** وسواء
كانت على بدنه او راسه او ثوبه او الفاهما **تصدق بكسره** اركف من طعام ايها
شافني منك **اي الضمان** وجد قتلته على نفسه فقتلها او الفاهما اطعم قبضه
من طعام ابيه وفي منك ابن ابي الحاج قتل قتلته اخذها من ثوبه او بدنه بعد
ما شاتته وفي قاصصنا ولا فرق في الاخذ بين ان يكون من راسه او من موضع
اخر من بدنه او ثوبه اما اذا قتل قتلته سائلة على الارض فلا شئ عليه وفي خبر انه
الاكل لو قتلها بعد ما سقطت من بدنه لا شئ عليه لعدم ارتقاها انتهى **وان كانت**
ثنتين اي قتلتين **او ثلاثا** اي ثلاث قتلات **تقبضه** اي يجب على القاتل
ان يتصدق بكف من طعام وفي الزايد عليها اي الثلاث **بالنصف** نصف صاع
اي يتصدق بنصف صاع كذا في البدايع وفي الفتح وهو مروي الحسن عن ابي حنيفة
وفي منك **اي الضمان** ان كان القتل كثر كالعشرة فصاعداً اطعم نصف صاع
من براتته والصحيح الاكل وفي الجامع الصغير في قتلته اطعم شياً وهذا يدل على
شئ سيرة قال في الذخيرة وهو الاصح وعن ابي يوسف في القملة كف من طعام
وعن محمد كسرة خبز وكذا عن ابي حنيفة وابي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية
مقدار الصدقة وفي عيون المسائل في قملة اطعم كسرة خبز وفي ثنتين
او ثلاث اطعم قبضته من طعام وان كثر اطعم نصف صاع قال في الغاية
وما في العيون والجامع يشير اي انه لا يشترط فيه التملك ولو القاه المحرم

توبة

توبه في الشمس او غسله اي التوب ان كان اي الالف او الغسل **لنقصه هلاكها**
اي القملة فعليه **الجزاء** وهو نصف صاع من بر وان كان القمل كثر كذا في المحيط
والا اي والا يكون الالف او الغسل لقصد هلاكها بل لغبره فلا اي فلا شئ عليه وان
هلك في المحيط محرم وقع في توبه قتل كثر فالتقاء في الشمس ليموت القمل فمات فعليه
نصف صاع من خطية انتهى وكذا لو غسله لقصد الهلاك ولو القاه في الشمس او غسله
من غير قصد الهلاك فملك القمل لا شئ عليه بخلاف ما لو فعل ذلك لقصد القتل وفي
النوازل ولو نزع ثوبه فوضعه في رحله ايما فمات من ذلك فلا جزاء عليه والدلالة
فيها اي القملة **موجبه** اي الجزاء **كما** اي كما ان الدلالة موجبة للجزاء **الصيد**
كذا في التجنيس فلو قال اي المحرم او حلال ادفع عني هذا القمل او امره بقتلها
اي القملة او اشار اليها بقتلها اي المشار اليه فعلى الامر الجزاء كذا لو دفعه في توبه
ليقتل ما فيه من القمل ففعل **ولا شئ** اي من الجزاء على الجزاء كذا لو دفعه في توبه
لم يكن عليه اي بان كانت الارض او على شخص اخر ولو يمر ما كذا في البحر عن القاتل
كالخلال اي كما انه لا شئ على الحلال اذا قتلها اي القملة **ولو في الحرم** نفى
الحسنك للشيخ رحمه الله ولا شئ بقتل القمل في الحرم على الحلال والله اعلم بهذا
فصل فيما لا يجب بقتله شئ من الاحرام والحرم ولو صال صيد اي ما كوله
المحرم او سبغ على محرم او حلال **فقتله** اي المصالح عليه الصيد لا شئ عليه اي القاتل ولو نزع
عند الاربعة وقال في قتلته الجزاء اعتباراً بالحمل الصالح ولما انه ما ذون له في دفع
المنه منه الاذي كما في الفواسف فلا يكون ما ذوناً في دفع المتحقق منه
اولاً ومع وجود الادات من الفاسخ لا يجب الجزاء حقه بخلاف الجمل الصالح اي
اذا صال بعير على انسان فخاف منه فقتله فانه تجب عليه قيمته عندهما لانه اذن له
من صاحبه وقال ابو يوسف لا يلزمه شئ وفي المحيط والمتقى ان امكن دفع
الصالح بغير السلاح وقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق
انتهى وفي الطرالمباني ان يقرض شئ من صوالي الطير المحرم ان امكن دفعه
بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وان لم يمكن الا بالسلاح فلا شئ عليه كالعقاب
والنسر ويضمن بما يוכל لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع انتهى **وما كوله اللحم**

توبة في الشمس او غسله اي التوب ان كان اي الالف او الغسل لنقصه هلاكها اي القملة فعليه الجزاء وهو نصف صاع من بر وان كان القمل كثر كذا في المحيط والا اي والا يكون الالف او الغسل لقصد هلاكها بل لغبره فلا اي فلا شئ عليه وان هلك في المحيط محرم وقع في توبه قتل كثر فالتقاء في الشمس ليموت القمل فمات فعليه نصف صاع من خطية انتهى وكذا لو غسله لقصد الهلاك ولو القاه في الشمس او غسله من غير قصد الهلاك فملك القمل لا شئ عليه بخلاف ما لو فعل ذلك لقصد القتل وفي النوازل ولو نزع ثوبه فوضعه في رحله ايما فمات من ذلك فلا جزاء عليه والدلالة فيها اي القملة موجبه اي الجزاء كما اي كما ان الدلالة موجبة للجزاء الصيد كذا في التجنيس فلو قال اي المحرم او حلال ادفع عني هذا القمل او امره بقتلها اي القملة او اشار اليها بقتلها اي المشار اليه فعلى الامر الجزاء كذا لو دفعه في توبه ليقتل ما فيه من القمل ففعل ولا شئ اي من الجزاء على الجزاء كذا لو دفعه في توبه لم يكن عليه اي بان كانت الارض او على شخص اخر ولو يمر ما كذا في البحر عن القاتل كالخلال اي كما انه لا شئ على الحلال اذا قتلها اي القملة ولو في الحرم نفى الحسنك للشيخ رحمه الله ولا شئ بقتل القمل في الحرم على الحلال والله اعلم بهذا فصل فيما لا يجب بقتله شئ من الاحرام والحرم ولو صال صيد اي ما كوله المحرم او سبغ على محرم او حلال فقتله اي المصالح عليه الصيد لا شئ عليه اي القاتل ولو نزع عند الاربعة وقال في قتلته الجزاء اعتباراً بالحمل الصالح ولما انه ما ذون له في دفع المنه منه الاذي كما في الفواسف فلا يكون ما ذوناً في دفع المتحقق منه اولاً ومع وجود الادات من الفاسخ لا يجب الجزاء حقه بخلاف الجمل الصالح اي اذا صال بعير على انسان فخاف منه فقتله فانه تجب عليه قيمته عندهما لانه اذن له من صاحبه وقال ابو يوسف لا يلزمه شئ وفي المحيط والمتقى ان امكن دفع الصالح بغير السلاح وقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق انتهى وفي الطرالمباني ان يقرض شئ من صوالي الطير المحرم ان امكن دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وان لم يمكن الا بالسلاح فلا شئ عليه كالعقاب والنسر ويضمن بما يוכל لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع انتهى وما كوله اللحم

والصخرة قال صاحب القاموس الصخر صوره وبنه كالصخر كهدده ونفذ
والصخر الدبك وكذا الاشئ على المحرم والحلال في الحرم بدخ الابواب البقر والغنم
والرجاج والبطل الاهلى لان هذه الاشياء ليست بصيود لعدم التوحش والمراد
بالبطل الاهلى الذي لا يطير لانه يكون في المساكن والحياط ولا يطير لالفه باصل
الخلق كالرجاج والابواب البقر والغنم

وَمَقَاتِلُهُ عَدُوَّهُ أَيْ وَكَذَلِكَ الْأَشْيَاءُ عَلَى الْحَرَمِ وَالْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ، مَقَاتِلُهُ عَدُوَّهُ كَمَا فِي

نفس عليه ابن امير الحاج في سنكه واسر اعلم هذا **فصل في بيان حكم ذبيحة**
 الحرم والحلال في الحرم اذ ذبح المحرم صيد في الحلال والحرم او ذبح الحلال
 اي صيد في الحرم فذبيحته ميتة وفعله حرام بلا شبهة كصيد حلال ذبيحة محرم

وَعَلَيْكُمْ وَهُوَ صَيْدٌ مُحَرَّمٌ دَحْمٌ حَلَالٌ وَمِثْلُهُ مَالُ الْوَأَصْفَادِ وَهُوَ حَلَالٌ وَدَحْمٌ
بَعْدَ أَنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْكُمْ فَإِنَّهُ مَيْتَةٌ أَيْضًا وَرَفَعَهُ حَرَامٌ وَلَا يَجْلُ أَكْلُهَا أَيْ الذَّبِيحَةِ

المذكورة له اي الذابح والغبرة اي غير الذابح من محرم او حلال اي كما
هو حكم الميتة الاحالة الضرورة **سوا اصطاده** اي تولى صيده بنفسه

اور اس كليه اربازيه اور امر غيره ابا غير الذامح من محرم او حلال ولو
كان اصغيا د الحلال له في الخلع ثم ان كان المحرم الذامح فاكل او اعلم شيئا منه

في الصيد الذي ذكروه وسواء كان الحلقه او اطعامه قبل اداء الضمان او بعده
فعليه **تجنيها** اي عند اي خفيفه لانه تناول مخطورا حرامه فيلزمه الجزاء ايا

المحظورات وبما نه ان قتل هذا الصيد من محظورات احرامه اذا القتل غير مقصود
عينه بل للتناول منه فاذا كان ما ليس بمقصود بمحظور احرامه حتى يلزم
لزامه فاذا هو المقصود فذلك احرامه

فتأكله بركفيه الاستغفار وكيفية لأن صيد الحرم كالميتة أو كذا رحمه المحقق
تناول الميتة لا يوجب إلا الاستغفار وكيفية لأن صيد الحرم كالميتة أو كذا رحمه

فيل اذا اكل المذبح من المذبح قبل اداء الجزاء بدخل ضمان ما اكل في ضمان الجزاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بجوار الوحش لا يقترئ **اشداوه** ويعظم في اهبة المناسك ولو كان الذي ابتدأ

بالادي صيدا هو اكل اللحم كما هو الوحش ويحوي له جيبا
كذا ذكره في الطحاوي ولو خلس حماما من سنور يسير السين دفتح النون المقنونة

المشدة البهائم اي الحمام لا يحمان عليه ولا يذبح
الضلال الصيد ولا شئ مطلقا اي لا قليلا ولا كثيرا وسوا في الحل او الحرم محرم او غير
قوة ناله من الكلب الاكل والوحشي لانه ليس بصيد والمعقور وغيره اي غني

يقول الديب والكتب الاصل في رواية الحجة والحدوة والغراب
العقور وان اثم به اي فيرا العقور علي ما في ظاهر الرواية والحدوة والغراب
الذي بالكتاب الحنف جمع جفنه وهي النجاسة او يخلط النجس الطاهر في التناول

فانه يبتدي بالاذي واما العقق فقيه رايات والظاهر انه يجب على المحرم
بقتله الجزا لانه لا يسمى غابا عرفا ولا يبتدي بالاذي غالبا وفي الخبر الآخر

واما العقوق وعرب الزرع فهما صيد فيهما الجزء وعن محمد لا بأس بقتل العقوق
اذا كان يأكل الحبيث وهو ام الارض اجماعا حشراتها كالخنه والغرب والفارة اي

الاهلية واليهية والحنافس جمع خنفا درييه سودا والجعلان بكسر الجيم وسكون
العين جمع الجعلل بضم رفتح درييه معروفه ولم الحبن وصياح الليل والنمل اي الاسود
المخاض

والاصغر التي تودي واساما ابو دي فلاجل قلها لكن لا يجب الجزا والسجدة
بكر السين ونج اللام دابة معرفة والقراد بعنم الفاي طله المدي وحلمة

احليل الفرس ودرويه والقنفذ بضم القاف والذال المهملة وقد تلون بجمعه
والسور اي الاهلي وفي البوي رايتان وابن عرس بكسر العين ودرويه جمعها

بنات عرس هكذا يجمع الذكر والانثى على ما في القاموس **الاهلي** اي حلالا فاشهد
والبعوض معزده بعوضه وهو التاموس سميت الضعف بنيتها فكانها بعض

حيوان والبرغوث والذباب سميت به لأنها كلها ذباب

منه والزبور اي مطلقا للعالم وعنده والنورع
ابوص سميت بها كنفها رسرعه سيرها والسرطان
بفتحين دابة نهريه

والسيف في القاموس جمع بقعة والبقعة البعوضه دويبه للحكة ما
 يلدغ به الانسان او الماشي
 والبقعة في القاموس جمع بقعة والبقعة البعوضه دويبه للحكة ما
 يلدغ به الانسان او الماشي

عظيم يعي اصابع عظيمه ولا يزال لاي سعة و...

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

1035 11/10/18

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

১৯৩৬

...
...
...
...
...

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

عاشق
فاز
عليه

والله اعلم بالصواب

الانبياء ووصفهم
في هذه الكتب

واصلها وعلو الرزق

فمنعوا من ذلك ما لا

المعروفه ابو داود

العضد البين والعضد اسود

اجمعا وان كان الذابح الحلال بقية اي بشرطه المار وهو كونه في الحرم فاكل
 او اطعم شيئا منه اي الصيد المذكور بعد ادا الضمان فلا شيء عليه اي
 من الجزاء للاكل اي اتفاقا كما صرح به في شرح المجمع سوى ان عليه الاستغفار
 اي التوبة كما اي كما انه لو اكل منه اي الصيد الذي ذبحه المحرم او الحلال
 في الحرم غيره اي الذابح محرم ما كان ارجلا لانه لا شيء عليه سواء الاستغفار
 وهذه بالاتفاق قال العلامة ابن ابي عمير في منكره ثم بعد تبين الحرمة
 عندنا لتناول ما ذكرناه مطلقا لتناول اكله فان كان المحرم فعليه عند اي حنيفة
 قيمة ما اكل اي ضمان المذبح او لا غير انه اذا اكل ذبا قبله ضمن ما اكل في ضمن
 الصيد فلا يجب له شيء بانزاده وقال ابو يوسف ومحمد ليس عليه جزاء ما اكل مطلقا
 وان كان الاكل غير الذابح فلا شيء عليه سوى الاستغفار بحر ما كان ارجلا
 انتهى واما جزاء نفس الذابح فتلزم منه كفارة واعلم انه صرح غير واحد بصاحب
 البدايع والابيض رابع الزاخر وغيرهم بان ذبح الحلال صيد الحرم يجعله
 ميتة لا ياكله وان ادي جزاءه من غير تعرض لخلاف وذكرنا ضمان انه
 يكره اكله تنزها عن احتلال المسائل اختلفوا فيها اذا ذبح الحلال صيدا
 في الحرم فقال مالك والثاني واحد لا ياكل اكله واختلف اصحابه اي حنيفة
 فقال الكوفي هو ميتة وقال غيره هو باح راسه اعلم **ولو اضطر المحرم بصيغته**
 اي الجائنة الضرورة الى الصيد اي اكل الصيد او الى الاصطياد للاكل **والميتة**
 اي اكل الميتة يتناول اي الصيد لان حرمة الميتة اغلظ الاثر من حرمة
 الصيد ترتفع بالخروج من الاحرام وحرمة الميتة لا فعلية ان يحتز من الغلظ
 الحرمتين بالاقدام على اهورنهما وتتل الصيد وان كان محظورا الاحرام لكنه
 عند الضرورة لا بأس به كالحلق عند الاذي ولهذا يقتل الصيد ويتناول
 تمامه من لحمه ويورد في الجزاء ان حرمة اكله اختلف فيه من اصله بخلاف اكله
 الميتة فالصيد اكله في الجملة من الميتة لا سيما وهو قادر لتذكرة بالكفارة
 فان الاثم يرتفع بها فتصير بعد التكفير كالمذكاة ويورد في الجزاء اي بعد ذلك
 وهذا عند اي حنيفة واي يوسف واما عند زفر يتناول الميتة لا الصيد لانه

توضيح الكافي في توضيح الحلال
 صيد الحرم فادرك جزاءه
 والميتة لا يلزم شيء

لو قتل

لو قتل الصيد صار ميتة فيكون جامعا بين اكل الميتة وقتل الصيد وله من احد
 غنيفة بان يتناول الميتة في التجنيس وقا صنفان الميتة اولي على قوله اي حنيفة
 ومحمد لان تناول الميتة باح له من جهة صاحب الحق وقال ابو يوسف والحسن
 يذبح الصيد ويكفر واستلهم العلامة ابن نجيم في حرمه ولو كان الصيد مذبوحا
 بان ذبحه محرم اخر او حلال في الحرم فالصيد اولي عندنا على ما ذكره في الفتح ولو
 وجد ما سلم وصيدا يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم وكان الوجه
 فيه ان الظلم القاصر اولي من المتعدي ومن بعض اصحابنا من وجد طعام الغنيم
 لا يباح له الميتة وهكذا عن ابن سبابة وبشران الغنم اولي من الميتة ومنه
 اخذ الحماوي وقال الكوفي هو بالخيار وكذا الوجه صيدا ولحم انسان يذبح الصيد
 ولا ياكل لحم الانسان وان وجد صيدا حيا ولحم كلب ياكل لحم الكلب ويدعي
 الصيد ومنه وجد الصيد اولي من لحم الخنزير ويجوز له اي المحرم اكلها اصطفا
 حلال وذبحه في غير الحرم ولو كان اصطفاة للحرم اي لاجله ولكنه بشرط
 ان لا يذبحه اي الصائد الحلال عليه اي على الصيد الذي اصطفاه وذبحه محرم
 اي مطلقا ولا يامره بصيده اي باصطياده ولا يعينه اي المحرم الصائد الحلال
 عليه اي على اصطفاة وكذا يشير اي المحرم الميتة اي الصيد فان فعل اي اكل
 المحرم شيئا من ذلك اي ما ذكر من المحظورات لم يجل والله اعلم

السوم الثالث في بيان حكم الطيب وجزاياه اعلم انه لا فرق بين الرجل
 والمرأة في الطيب ولا بين العاقل والناهي والمكره والطايع ولا اعتبار بقصده
 وعدمه ولا بلان فعله بنفسه او فعله بغيره وهو يعلم او لا الطيب لغة ما يطيب
 به والمراد هنا ما يطيب به ويكون له راحة مستلذه ويعده العقلا طيبا
 كزاني السراج ويتخذ منه الطيب اي كما في بعض انراده كالمسك والعا فوس
 والعنبر والعود لانه يصير طيبا بالحرق بالنار والغالية وهي المجموعة من الاربعة
 المتقدمة بخلاف اللندانة مجموع من الثلاثة الاول والصندل لانه يصير طيبا
 بسبب الحك والورد اي طريا رابعا والورس وهو نبات السمس ليس الا باليمن
 بزرع فيبقى عشرين سنة على ما في الفاوس والزعفران والعصفر بالضم والحنا

وتطيب لغيره في الكوفة
 الملائكة والوزراء لا يتخير

والأصابع واليدين والرجلين والقدمين والخصيتين والبرص والدمامل والخراجات والفتور والعلل الجلدية
والجرب والبق والحرشيش والذئب والكلب والخنزير والوحوش والطيور والبهائم والجمادات
والأشجار والنباتات والثمار والحبوب والبقول والفاكهة والخضروات والسموم والمواد السامة
والأدوية والمواد الطبية والمواد الكيميائية والمواد الطبيعية والمواد الصناعية والمواد المعدنية
والمواد الخشبية والمواد الحجرية والمواد الزجاجية والمواد البلاستيكية والمواد النسيجية
والمواد الورقية والمواد المطبوعة والمواد المكتوبة والمواد المكتوبة باليد والمواد المكتوبة بالآلة
والمواد المكتوبة بالبرق والمواد المكتوبة باللاسلكي والمواد المكتوبة بالفضاء والمواد المكتوبة بالزمن
والمواد المكتوبة بالمكان والمواد المكتوبة بالزمان والمكان والزمان والمكان والزمان والمكان والزمان

بأن يلبس المحرم ثوبا يصبو غابز غفران أو ورس رواء مسلم وأما تطيبه
فلا يلبس قبل الإحرام فلا بأس بشبهه وبقيائه عليه ولو انتقل بعد الإحرام إلى موضع
آخر من أعضائه فلا جزاء عليه بالإجماع كذا في الطر الجسي عن الشيخ رشيد الدين
ولا يشترط بقاؤه أي الطيب زمانا أي وقتا يعين من يوم أو ليلة **ببدنه** أي
المصاب به **لوجوب الجزاء** خلافاً في ثوبه كما سياتي في **فصل** **أصابه جسده** أي
كله أو عضوًا كاملاً أو أكثر أو أقل كغير فعلية **الجزاء** فيه **أن يغسله من ساعته** أي من
نوره سواء بشيء الفعل بنفسه أو لا نفى المشتق إبراهيم عن محمد إذا أصاب المحرم
طيباً فعليه دم **فقلت** — وإن اغتسل من ساعته قال وإن اغتسل من ساعته
اتمى **ويشترط** له **أن يامر غريم** أي أن وجهه غير محرم **فيغسله** أي غيره ليلا
يغير عاصياً باستعماله حال غسله وإن زال الطيب بكب الماء عليه من غير أن
يغسله اكتفى به **وأما في الثوب** **فيشترط** غسله أي بغاء الطيب زماناً في الثوب
فلا وجوب الجزاء **لأصابه** أي الطيب **ثوبه** أي المحرم **فكره** أو غسله من ساعته
لا شيء عليه أي المحرم **وإن كثر** أي الطيب ففي المشتق هشام عن محمد خلوف البيت
أو القبر إذا أصاب ثوب المحرم فمكره فلا شيء عليه وإن كان كثيراً **وإن مكث**
أي دام الطيب عليه أي الثوب **يوماً أو ليلة فعليه دم** **والأمر** أي وإن لا
يمايد دم يوماً أو ليلة بل أقل **فصدقه** أي تعجب عليه صدقه رآه أعلم هذا
فصل في بيان حكم استعمال المحرم الطيب أعلم أن الأشياء التي
تستعمل في البيت على ثلاثة أنواع نوع هو طيب محض كالسكندر وخمره وتجب
فيه الكفارة على أي وجه استعماله تدوايا أو غيره ونوع ليس بطيب بنفسه
وأما هو أصل الطيب يستعمل على وجه التطيب وعلى وجه الأدام كالزيت
والشبرج فإن استعماله استعمال الأدهان يعطى له حكم الطيب وإن استعمل
في ما كوله أو شفاقه رجل لا يعطى له حكمه ومعنى تولم أصل الطيب أنه يلقى
فيه الأنوار كالورد والبنفسج فيصير نفسه طيباً ونوع ليس بطيب ولا فيه
معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه كالتشميم ولا يجب له شيء أصلاً سواء كله
أو أدهن به أو دارجاً به **إذا تطيب المحرم** أو طيبه غيره **عضواً** أي كاملاً

والأصابع واليدين والرجلين والقدمين والخصيتين والبرص والدمامل والخراجات والفتور والعلل الجلدية
والجرب والبق والحرشيش والذئب والكلب والخنزير والوحوش والطيور والبهائم والجمادات
والأشجار والنباتات والثمار والحبوب والبقول والفاكهة والخضروات والسموم والمواد السامة
والأدوية والمواد الطبية والمواد الكيميائية والمواد الطبيعية والمواد الصناعية والمواد المعدنية
والمواد الخشبية والمواد الحجرية والمواد الزجاجية والمواد البلاستيكية والمواد النسيجية
والمواد الورقية والمواد المطبوعة والمواد المكتوبة والمواد المكتوبة باليد والمواد المكتوبة بالآلة
والمواد المكتوبة بالبرق والمواد المكتوبة باللاسلكي والمواد المكتوبة بالفضاء والمواد المكتوبة بالزمن
والمواد المكتوبة بالمكان والمواد المكتوبة بالزمان والمكان والزمان والمكان والزمان والمكان والزمان

بأن يلبس المحرم ثوبا يصبو غابز غفران أو ورس رواء مسلم وأما تطيبه
فلا يلبس قبل الإحرام فلا بأس بشبهه وبقيائه عليه ولو انتقل بعد الإحرام إلى موضع
آخر من أعضائه فلا جزاء عليه بالإجماع كذا في الطر الجسي عن الشيخ رشيد الدين
ولا يشترط بقاؤه أي الطيب زمانا أي وقتا يعين من يوم أو ليلة **ببدنه** أي
المصاب به **لوجوب الجزاء** خلافاً في ثوبه كما سياتي في **فصل** **أصابه جسده** أي
كله أو عضوًا كاملاً أو أكثر أو أقل كغير فعلية **الجزاء** فيه **أن يغسله من ساعته** أي من
نوره سواء بشيء الفعل بنفسه أو لا نفى المشتق إبراهيم عن محمد إذا أصاب المحرم
طيباً فعليه دم **فقلت** — وإن اغتسل من ساعته قال وإن اغتسل من ساعته
اتمى **ويشترط** له **أن يامر غريم** أي أن وجهه غير محرم **فيغسله** أي غيره ليلا
يغير عاصياً باستعماله حال غسله وإن زال الطيب بكب الماء عليه من غير أن
يغسله اكتفى به **وأما في الثوب** **فيشترط** غسله أي بغاء الطيب زماناً في الثوب
فلا وجوب الجزاء **لأصابه** أي الطيب **ثوبه** أي المحرم **فكره** أو غسله من ساعته
لا شيء عليه أي المحرم **وإن كثر** أي الطيب ففي المشتق هشام عن محمد خلوف البيت
أو القبر إذا أصاب ثوب المحرم فمكره فلا شيء عليه وإن كان كثيراً **وإن مكث**
أي دام الطيب عليه أي الثوب **يوماً أو ليلة فعليه دم** **والأمر** أي وإن لا
يمايد دم يوماً أو ليلة بل أقل **فصدقه** أي تعجب عليه صدقه رآه أعلم هذا
فصل في بيان حكم استعمال المحرم الطيب أعلم أن الأشياء التي
تستعمل في البيت على ثلاثة أنواع نوع هو طيب محض كالسكندر وخمره وتجب
فيه الكفارة على أي وجه استعماله تدوايا أو غيره ونوع ليس بطيب بنفسه
وأما هو أصل الطيب يستعمل على وجه التطيب وعلى وجه الأدام كالزيت
والشبرج فإن استعماله استعمال الأدهان يعطى له حكم الطيب وإن استعمل
في ما كوله أو شفاقه رجل لا يعطى له حكمه ومعنى تولم أصل الطيب أنه يلقى
فيه الأنوار كالورد والبنفسج فيصير نفسه طيباً ونوع ليس بطيب ولا فيه
معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه كالتشميم ولا يجب له شيء أصلاً سواء كله
أو أدهن به أو دارجاً به **إذا تطيب المحرم** أو طيبه غيره **عضواً** أي كاملاً

فأكثر اية اكثر من عضو فعليه دم لان الجنابة تكامل بكامل الارساق وذك
 في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب وفي اقل منه اي اقل من عضو
 صدقة لقصور الجنابة اي في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما هو مذکور في الاصل
 رساير المتون وهذا اختيار صاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم رحمه
 صاحب المبداء وعينه في المنتقى اذا طيب ربع العضو فعليه دم وان كان
 دورنه فصدقة اعتبارا بالخلف والفرق على الظاهر ان القياس ان يتعلق
 الدم بخلف الكل الا اننا ارجع مقام الكل بالعادة والعادة ما حرت في
 الطيب بالاقتصار على ربع العضو بل يطيبون العضو كاملا بخلاف الخلق قال
 محمد في اقل من عضو يجب بقدره من الدم ولا شيء اي لا جزا على ذلك الغني
 الذي عليه ولو كان محرما وهذا بالاجماع كما في الطرالمسي والعضو كالراس
 واليمنية والشارب واليد والفخذ ونحو ذلك اي كالكف ونحوه قال الفارسي
 في منسكه وفي الجامع الصغير محرم خضبه كفه بالخنا يجب دم جعل الكف عضوا
 كانه كما ملأ انتهى ثم ان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو اي لا بالطيب وان كان
 كثيرا فبالطيب اي فالعبرة بالطيب لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ
 الاسلام وغيره توفيقا بين الاقوال واختلف المتأخر في الفاسل بين الكثير والقليل
 كما في الطيب فقل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالراس والوجه ونحوها والقليل ما
 دون ذلك كذا فسر همام عن محمد ومحمد بعضهم وقيل الكثير ربع العضو والقليل
 ما دونه والكثير اي من الطيب ككفين من ماء وكف من الغالية اركن من
 المسك كذا فسر الفارسي وصاحب المحيط والقليل منه اي الطيب ككف
 من ماء الورد فلو طيب بالقليل عضوا اي كاملا فأكثر اي اكثر من عضو فعليه
 دم كما اي كما يجب عليه دم لو طيب بالكثير اي من الطيب عضوا اي كاملا او اقل
 اي من عضو ولو طيب بالقليل اي من الطيب اقل من عضو فعليه صدقة فالصدقة
 مشروطة بشرطين احدهما قلة الطيب وثانيهما اقل من العضو والدم بواحد
 اي بشرط واحد وهو ان طيب كثير ولو في بعض العضو والبا عضوا كاملا ولو طيب
 قليل ففي المصنوع استعمل الركن فاصابه يده اربعة خلوف كثير فعليه دم

والساق والعمود

ولسان والقدم

من ماء الورد فلو طيب بالقليل عضوا اي كاملا فأكثر اي اكثر من عضو فعليه دم كما اي كما يجب عليه دم لو طيب بالكثير اي من الطيب عضوا اي كاملا او اقل اي من عضو ولو طيب بالقليل اي من الطيب اقل من عضو فعليه صدقة فالصدقة مشروطة بشرطين احدهما قلة الطيب وثانيهما اقل من العضو والدم بواحد اي بشرط واحد وهو ان طيب كثير ولو في بعض العضو والبا عضوا كاملا ولو طيب قليل ففي المصنوع استعمل الركن فاصابه يده اربعة خلوف كثير فعليه دم

وان كان قليلا فصدقة الهبة ولو طيب اي الحرم جمع اعضائه في مجلس واحد
 فعليه دم واحد لا تعدد الجنس وان كان اي طيب الاعضاء في مجلس فكل اي
 طيبه لكل طيب اي على كل عضو كفارة على حدة اي سوا كفاها رقال
 محمد عليه كفارة واحدة مالم يكف للاولى ولو طيب مواضع متفرقة اي من جسده
 يجمع ذلك اي من كل عضو فان بلغ عضوا اي كاملا فعليه دم والا اي وان لم
 يبلغ عضوا بل كان دورنه فصدقة اي فعليه صدقة واذا كان الطيب في ثوبه
 اي الحرم شبرا في ثوبه اي مقدارها طولا وعرضا فهو داخل في حد القليل
 فان مكث اي دام عليه يوما او ليلة كاملا فعليه صدقة والا اي والايدوم عليه
 يوما او ليلة بل دون ذلك فبصدقة اي ينبغي عليه قبضته من طعام كذا في الحرم
 والفتح ولو لبس ثوبا اي ثوبه احرام مصوبا بمسح او ريس او زعفران مشبع
 بفتح ابا صفة مسبوغا او ربط في طرفه اي طرف ثوبه مسكا او كافورا او غير
 كثير اي بما يفرح منه راحة الطيب فدام عليه اي ان يلبس او مربوط يوما
 كاملا او ليلة كاملا فعليه دم وفي الاقل اي من اليوم او الليلة صدقة
 كذا في خزائنه الاحل واللولو الجيد وغيرهما واليه اشار في المصنوع ولو ربط العود
 في ثوبه شي عليه اي وان وجد ربحه كما في البحر الزاخر ولو علق بكسر اللام المنخفض
 اي انعلق ثوبه شي كثير من خلوف البيت بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيبه من
 يذرعون ونحوه على ما في النهاية فعليه دم كذا في المحيط ولو كان الخلوف الذي
 اصابه قليلا فصدقة اي فالواجب عليه صدقة ولو دخل بيتا قد اجرم فيه
 بغير العزلة وكسر ايم اي بخر فيه وطال مكثه في البيت فعلق بثوبه ربحه اي العنبر
 فلا شيء عليه كذا في المبداء والفتح والبحر الزاخر ولو اجرم اي الحرم ثوبه فعلق
 به اي بثوبه كثير من الطيب فعليه دم والا اي وان لا يكون كثيرا لم يمسك
 فصدقة وان لم يعلق به شيء كثير فلا شيء عليه اي اصلا فكان المرجع في الفرق بين
 القليل والكثير اي في طيب الموثب العرف ان كان اي عرف هناك والا اي
 وان لم يكن ثم عرف فما يقع عند المتبلى بفتح اللام اي في راي المتبلى به ولا بأس ببقاء
 الطيب الذي طيب به قبل الاحرام اتفاقا سوا كما في جرمه ولا الا عند محمد

والاحلاق في الاحلاق

كان ما صدقة بحد لوجه كان كثير

فاذا فانه كذا كان

بعضه هو الا اي وان لا يكون

لغير صدقة اي في الصدقة

في ثوبه شي عليه

اي ان يلبس او مربوط يوما

كاملا او ليلة كاملا

فعليه دم وفي الاقل

اي من اليوم او الليلة

اي الاكل من الجزاء غير ان كان راجحة اي الطيب موجوده كره اكله لكونه
مغلوبا غير مطبوخ **وان كان الطيب** اي اجزائه على اجزاء الملح مثلا ففيه **الدم**
لان ح ك ان عرف ان الحاصل قال ابن امير الحاج في منكره ولم ارمهم تعرضوا في
هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كما في مسئلة اكل الطيب وحده فانه
باثباته لجدد فيقال ان كان الطيب غالبا واكثر منه او شرب فصدقه والا كذا
فلا شيء عليه غير انه يكون ان وجد رحيمة فيه ثم يبقى ان يقال ان يعرف بين
القليل والكثير في هذا يقال بانه لعل الكثير ما يعده العبد الذي يشوبه شره
ونحوه كثيرا والقليل ما عده والده سبحانه وتعالى **ولو خلطه** اي الطيب
بمشروب كخلط الزعفران او القرفة بالقهوه **فان كان الطيب غالبا** اي
باعثا اجزائه ففيه **الدم** الا يكون الطالب غالبا بل مغلوبا **فالصدقة**
اي فتجب الصدقة **الا ان يشرب مرارا فعليه الدم** كذا في الفتح وغيره **قيل**
وقايله ابن امير الحاج **والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من المختلط بفتح اللام**
راجه الطيب كما قيل الخلط وحسن اي ادرى الذوق **السليم بطعمه فيه حسا**
ظاهرا فهو غالب والا فمغلوب اي لان المناط كثره الاجزاء هذا وفي الطرابلسي
غيره وليس شره وراء فيه طيب كما كل وراء فيه طيب لان من الطيب ما
يقصد شره فاذا خلط بمشروب لم يصير تبعا لمشربه مثله الا ان يكون في المشروب
غالبا كاللبن المخلوط بالما في الرضاع انتهى ويؤيد ان ما ورد المخلوط بالما
مهما كان صالحا يوجد منه الراجه الطيبه فيعد من الطيب واذا صار فاسدا
بغلبة الما عليه خرج عن كونه طيبا وهذا يندفع ما قال الشيخ في حده في منكره
الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام
ان كان الطيب مغلوبا ففي المشروب ان كان هو غالبا والطيب مغلوبا
يجب الصدقة وفي الطيب ان كان هو غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شيء
وان كانت الغلبة للطيب فلا فرق بينهما انتهى والضابط الصحيح فيه ان خلط
الطيب بغيره على وجوه اما ان يخلط بطعام مطبوخ ففي هذه الصورة
لا حكم للطيب مطلقا سواء كان غالبا او مغلوبا واما ان يخلط بما كوله غير مطبوخ

اي الاكل من الجزاء غير ان كان راجحة اي الطيب موجوده كره اكله لكونه
مغلوبا غير مطبوخ **وان كان الطيب** اي اجزائه على اجزاء الملح مثلا ففيه **الدم**
لان ح ك ان عرف ان الحاصل قال ابن امير الحاج في منكره ولم ارمهم تعرضوا في
هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كما في مسئلة اكل الطيب وحده فانه
باثباته لجدد فيقال ان كان الطيب غالبا واكثر منه او شرب فصدقه والا كذا
فلا شيء عليه غير انه يكون ان وجد رحيمة فيه ثم يبقى ان يقال ان يعرف بين
القليل والكثير في هذا يقال بانه لعل الكثير ما يعده العبد الذي يشوبه شره
ونحوه كثيرا والقليل ما عده والده سبحانه وتعالى **ولو خلطه** اي الطيب
بمشروب كخلط الزعفران او القرفة بالقهوه **فان كان الطيب غالبا** اي
باعثا اجزائه ففيه **الدم** الا يكون الطالب غالبا بل مغلوبا **فالصدقة**
اي فتجب الصدقة **الا ان يشرب مرارا فعليه الدم** كذا في الفتح وغيره **قيل**
وقايله ابن امير الحاج **والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من المختلط بفتح اللام**
راجه الطيب كما قيل الخلط وحسن اي ادرى الذوق **السليم بطعمه فيه حسا**
ظاهرا فهو غالب والا فمغلوب اي لان المناط كثره الاجزاء هذا وفي الطرابلسي
غيره وليس شره وراء فيه طيب كما كل وراء فيه طيب لان من الطيب ما
يقصد شره فاذا خلط بمشروب لم يصير تبعا لمشربه مثله الا ان يكون في المشروب
غالبا كاللبن المخلوط بالما في الرضاع انتهى ويؤيد ان ما ورد المخلوط بالما
مهما كان صالحا يوجد منه الراجه الطيبه فيعد من الطيب واذا صار فاسدا
بغلبة الما عليه خرج عن كونه طيبا وهذا يندفع ما قال الشيخ في حده في منكره
الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام
ان كان الطيب مغلوبا ففي المشروب ان كان هو غالبا والطيب مغلوبا
يجب الصدقة وفي الطيب ان كان هو غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شيء
وان كانت الغلبة للطيب فلا فرق بينهما انتهى والضابط الصحيح فيه ان خلط
الطيب بغيره على وجوه اما ان يخلط بطعام مطبوخ ففي هذه الصورة
لا حكم للطيب مطلقا سواء كان غالبا او مغلوبا واما ان يخلط بما كوله غير مطبوخ

فان كان الطيب مغلوبا
ولا يجب عليه شيء
الا ان يشرب مرارا
فان كان الطيب مغلوبا
ولا يجب عليه شيء
الا ان يشرب مرارا

فان كان الطيب مغلوبا
ولا يجب عليه شيء
الا ان يشرب مرارا
فان كان الطيب مغلوبا
ولا يجب عليه شيء
الا ان يشرب مرارا

فصل
 في الجوف
 عينه
 الكفا
 اذ
 ما
 للقطب
 الكفا
 استل

كونه الوالحين من قبيل اوجر اصناف اربعة
 بالطفة واحدة باقية وبغير الذكر والافعل كذا
 واصناف لان الذكر فيه نوعين الكل اوجر واحد والو
 ذكر القرح اوجر واحد وقبح اوجر اوجر اخر
 قد اوجر بالطفة فلو فكت اوجر لان القرح لا قدر الذكر

وشرحه والبدايع وشرح الكثر والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وتيسل
 قوله في العراقي وقوله في الشامي لان الاول له راحة والثاني لا راحة له
 فلا خلاف في الحقيقة وقيل لا بل الخلاف في العراقي كذا في الزيلعي وابن الهمام
 وغيرهما وزاد ابن فرشته في شرح الجمع وقال ولا شيء باستعمال غيره اتفاقا
 يعني غير العراقي وقال الطولبي بناء على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطي
 العراقي بالاتفاق ودما ان لم يد راسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا
 يجب شئ في العراقي بالاتفاق انتهى **ولو ولد اي المحرم راسه به** اي الخطي
وحصل به التغطية لزمه اي المحرم دما لو كان الملبس رجلا اي دم للطيب
 ودم للتغطية وهذا عند ابي حنيفة وعندهما دم للتغطية لا غير **ولو كان**
امراة قدم واحدا للطيب ولو غسل اي المحرم راسه او يده باثنان
 بغير اوله فيه طيب ينظر فيه فان كان من راسه اي الاثنان الذي فيه طيب
 سماء اثنان فعليه اي الغاسل صدقة وان سماه طيبا قدم اي فعليه دم
 اي اعتبار الغسل كذا في قاضيان **ولو غسل اي المحرم راسه بالحرص بغير**
 المهملتين وهو الاثنان والصابون والسرور ونحوها اي مما لا راحة فيه
 ولا اختلط به طيب لا شئ عليه اي بالاجماع كما صح به في الاستحباب وغيره
 راسه اعلم هذا **صل في الدهن لو ادهن اي المحرم بدهن مطيب**
وهو ما بقي فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياسمين واللبان
والخيري **عصوا كما ملا كذا في البدايع فعليه دم اي اتفاقا وفي الاقل اي من**
 عضو صدقة وذكر بعضهم الكثرة بان ادهن كثيرا لم يقدري شئ وفي شرح
 المصنف للبرجندى والكثير ما يكره الاستحباب وفي النوادر ولو ادهن
 ربع راسه او حبه فعليه دم قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير ولعله مخرج
 على رواية الربع في الطيب والصحيح خلافه وان ادهن على وجه الطيب
 بدهن غير مطيب كالزيت الخالص والحل بالماء المملى وهو الشرج اي دهن
 السمسم واكثر منه فعليه دم اي عند ابي حنيفة وصدقة عندهما هما ان
 الدهن مأكول وليس بطيب الا ان فيه معنى الارتفاق من حيث قتله القتل

كذا في البدايع
 الذي لم يبرح فشرحه

وازاله

وازله الشعث فكان الاذهان به جناية قاصرة فوجب الصدقة ولا في حنيفة
 حاروي عن ام حبيبة رضي الله عنها انها لما نعى اليها وفاة ابيها فعدت ثلثة
 ايام ثم استدعت بزيت ثم قالت مالي الي الطيب من حاجة غير ابي سمعت
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لاسراة ثمن بالله وباليوم الاخر ان تحدي ميت فوق
 ثلثة ايام الا على من وجب اربعة اشهر وعشر ارواه صاحب المذاهب نسى الزيت
 لان الزيت والحل اصل الطيب على معنى ان الرواح تلحق فيه فيصير غاليا والحكم
 يتعلق بالعين لا بالراحة وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة مثل قوله كذا في
 شرح الجامع **وان التقل منه صدقة** اي فعليه صدقة اي اتفاقا والخلاف
 فيما اذا كانا خالصين غير مطبوخين اما المطيب منه وهو ما بقي فيه الانوار
 كما لو ادهن ونحوه فيجب استعماله الدم بالاتفاق **والا** اي وان استعمله على غير
 وجه الطيب بان استعمله على وجه التدريس او الاكل فلا شئ عليه اي اتفاقا
كما اي كما انه لا شئ عليه اتفاقا **لو اكله** اي الذهن **او داوى به شقوق** **طيب**
ارجح اذ وقع في اذنيه او اسقط في انفه لانه ليس بطيب في نفسه وانما هو
 اصل الطيب ادهن طيب من وجه فشرط استعماله على وجه الطيب الا ترى انه اذا
 اكله لا يجب عليه شئ لانه لم يستعمل استعمال الطيب بخلاف ما اذا داوى بالمسك
 ولما اشبهه لانه طيب بنفسه فلا يتغير باستعماله حتى لو اكل زعفران مخلوطا بطعام
 او طيبا اخر ولم يمسسه النار للزهر دم وان منه فلا شئ عليه لانه صار مستهلكا وعلى
 هذا التفصيل المشهور **ولو ادهن بسمن او شحم او الية او اكله فلا شئ عليه** كذا في
 النهاية فان كان الزيت مطبوخا ففيه الدم بالاتفاق ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن
 اي في وجوب الجزاء خلافا للفارسي حيث قال ولا يدهن المحرم راسه وحبه ولو
 ادهن ساقه بزيت او شحم لا بأس به انتهى وهل يمنع الدهن في الثوب قاله
 الفارسي ولو ادهن في ازار فيه طيب او دهن يوجب في راحته قدر شعر في
 شعر فحك ساعته اطعم نصف صاع من برون كان اقل نقبصة من طعام
 الا اذا دام يوما ونصف صاع وفي الكثير الفا حش دم ان كان يوما فجعل
 الدهن في الثوب كالطيب قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير ان اراد بالدهن

التاسع عشر
 في اذنيه او اسقط في انفه
 كذا في البدايع
 الذي لم يبرح فشرحه

وفي اذنيه او اسقط في انفه
 كذا في البدايع
 الذي لم يبرح فشرحه

الدهن الطيب فصيح لانه طيب واما غير الطيب فبعيد لانه لا ارتفاق فيه
 بل هو ملوث انتهى **النوع الرابع** في بيان حكم اللبس والتغطية **وخرابهما** اي
 اللبس والتغطية **لبس الخيط او ما هو في حكمه** ونحوه **في الاحرام** اي يحرم ان
 يمر بهما على الوجه المعتاد اي بان يحل لا يحتاج في حفظه الي تكلف عند
 الاشتغال بالعمل رصده ان يحتاج اليه بان يجعل ذيل قميصه مثلا اعلا وجيبه
 اسفلا **موجبه الجزا** اي الا لو في تفصيله **وتفسيره** اي ليس الخيط المختلور على ما
 في الفتح **ان يحصل بواسطة الخياطة او غيرها** **اشتمال على البدن واستمساك**
 اي بشفه من غير ان يمسه **فلهما** اي من الاشتمال والاستمساك **ان يلبس**
الخيط اي لا تنفاد الكل بان تنفاد البعض **فلوليس المحرم** اي بالجملة او بعضها
او لبسه غيره اي المحرم **خيطا** اي معمول على قدر البدن بخياطة او ما هو في حكمه
 اي الخيط اي بما كان معمول على قدر البدن او قدر عضو بحيث يحيط به سواء
 كان ينسج او يصف او غيرها وكان ذلك اللبس او اللباس على الوجه المعتاد
يوما كاملا اي نهارا شرعا وهو من الصبح الي المغرب **اوليلة كاملة فعليه**
 لذلك **دم** اي اتفاقا قبل الظاهر ان المراد مقدار واحد هما فيقيد ان
 من لبس من نصف النهار الي نصف الليل من غير اتصال وكذا في عكسه يلزم
 الدم وانما يجب الدم بلبس الخيط اذا كان يوما كاملا او ليلة كاملة لان
 الترفه لا يحصل الا يوم كامل فوجب كماله الدم وما روي عن ابي يوسف من
 انه اذا لبس اكثر من نصف يوم او نصف ليلة يجب الدم لا قامة الاكثر مقام
 الكل ليس مشهور وكان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول اولا بهذا القول ثم رجع
 لان اللبس اقل من يوم ارتفاق ناقص لان المقصود دفع الحر والبرد وهذا
 لا يكمل الا بالدرام فتدبرنا ذلك بيوم كامل فكان اللبس في بعض اليوم ارتفاقا
 ناقصا فيوجب كفارة تامة وهي الصدقة فلما قاله **وفي الاقل** اي اليوم او
 اقل من ليلة تلزم صدقة وهي نصف صاع لقصور الجناية كما اي كما يجب
 صدقة نصف صاع من بر في لبس ساعة من نهار او ليلة اي نجومية وهي جزء
 من اثني عشر جزءا لاعتدال الليل والنهار **وفي اقل منها** اي الساعة النجومية

اي الخيط من اللباد وغيره الشغل يصف ارسله او نحوها كدع الزرد

ان لبس ساعة زمانه **يجب عليه قبضة** باللفاف والصاد المهمة وقض ما حمل
 كفاك على ما في القاموس واما القبض بالعبارة فهو ما قبضت عليه من شيء ليس
 هو مناسب للمقام **من بر** بضم الواو اي من خطه او قبضتين من شعير
 وفي خزانة الاكل في ساعة نصف صاع وفي اقل من ساعة قبضة من بر وذكر
 رشيد الدين عن ابي يوسف انه اذا لبس قليلا او كثيرا فعليه دم وهذا اعرج
 من الاول وعن محمد في لبس بعض اليوم يجب تسطه من الدم كثلث يوم
 فيه ثلث الدم وفي نصفه نصفه وعلى هذا فقس حتى لو لبس يوما الا ساعة
 فعليه من الدم تسطه بمقدار ما لبس وفي البدائع الصحيح قول ابي حنيفة واري
 يوسف **ولو لبس المحرم او لبسه غيره خيطا** او ما هو في حكمه **ودام** على لبسه اياها
 اي كثيره **فعليه دم واحد** اي سواء كان دامة على اللبس بعذر او بغير عذر
 بل يتداخل من لبس الخيط قبل الاحرام ثم احرم ولم ينزع فهو بمنزلة ما لو لبس
 في وقت الحرام **فان كفر** اي لللبس اليوم الاول وله ولما بعده لو فرض ثم بعد
 التكفير **ترك** اي الملبوس **عليه يوما اخر** او ايا ما فعله اي لذلك الدوام
 كفارة **اخرى** اي اتفاقا **وتجبر فيها** اي الكفارة الاخرى لو كان تركه الملبوس
 بعذر وكذا لو لم يدم على اللبس بل بعد مضى اليوم او لليلة خلعه ثم لبسه
 يوما او اياما بلا خلاف **ولو لبسه** اي الخيط وكذا لو لبس يوما مثلا او ليلة
 ثم نزع **اي الملبوس** بعد مضى اليوم او لليلة **ثم لبسه ثم تركه** فاما كان نزع
 على غير **الترك** اي بان لا يريد لبسه مرة اخرى فعليه كفارة **اخرى** اي كفارة
 اليوم الاول الذي قبل الترخ وهذا بالاجماع سواء كفره الاولى او لا خلافا لمحمد في
 الوجه الثاني والاصل عندهما ان الترخ على غير **الترك** يوجب اختلاف اللبس
 في الحكم تخلفهما التكفير اولا وعنده لا يختلف الا اذا تخلفهما **والا** اي لا يلزمه كفارة
 اخرى بل يلزمه الكفارة الاولى للتداخل لان الترك مع عزيم الفعل كالوجود
ولو جمع اي المحرم **اللباس** اي انواعه **كله معا** اي في مجلس واحد من
قيصن ولبا وتلنوه وعلامة وشرار وخف وهذا بيان لجنس اللباس
 ولبس الكل في مجلس واحد ودام عليه يوما كاملا او اياما اي ولم ينزعها

واعلم انه لا ينعى على الملبس
 ولو كان حراما في اليوم
 او في الليل فمات ميتا
 لا ينعى على الملبس
 ولو لم ينعى

انما يجب عليه كفارة
 تركه او لبسه
 في المجلس الواحد
 ولو لبس في مجلسين
 لم يوجب له كفارة

هذا الكتاب هو من كتب الفقه في الدين
مؤلفه هو الشيخ الفقيه
الكتاب من كتب الفقه في الدين
مؤلفه هو الشيخ الفقيه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله اعلم بالصواب

في بيان حكم لبس الثياب
والأجزاء من الثياب
والأجزاء من الثياب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله اعلم بالصواب

في بيان حكم لبس الثياب
والأجزاء من الثياب
والأجزاء من الثياب

٢. الاضمار

فانما اصل ان الاصل في جبين
هذه المسألة ان التوبة
في موضع الضرر لا تعبد
اجتناب جسد بل عدو الظل
للضرورة والرياء في غير
موضع الضرر لا تعبد
جسد بل الكثرة والاشياء
وغيره

داحره

واحدة ان لم يكن وان كفر بكفارة اخرى كذا في ابدان وغيره او احصه عدد
اي في حصن ونحوه **فاحتاج** اي الى اللبس للقتال ايا ما يمثلا يلبيها اذا
خرج عليه اي العود باللعن ونحوه اذا رجع هو او عدوه او لم يتزع اصلا
اي ولم يرجع العدو **اولم يرجع** اي العدو لكن يلبس في وقت ويتزع في وقت
اخر اي والعلّة فائمة بان لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجا عدو اخر
غيره لزمه كفارة اخرى والا صل في جنس هذه المسائل ان ينظم الى اتحاد
الجهة واختلافها لا الى صورة اللبس **او كان** اي وقع به اي المحرم ضرره
اخر اي غير ضرورة الاحصار التي لاجلها يلبس في النهار اي للاحتياج اليه
ويتزع في الليل للاستغناء عنه او فعل بالعكس اي بان لبس بالليل ويتزع بالنهار اي بالجر
ويتزع في الليل للاستغناء عنه او فعل بالعكس ولم يتزع ولو مع الاستغناء عنه او
والعلّة لازمة هذه جملة حالته تغيد ان بقا العلّة قامت مقام الضرورة الالزمة
فما دام العذر اي الذي لاجله لبس موجودا حقيقه او ظاهرا فاللبس يتعدى
جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من الصور **وعليه كفارة واحدة** اي للتداخل وتغير
بينها اي الكفارة الواحدة لا ارتكابه بعذرا فان زال العذر الذي لاجله لبس
بتعيق فتزع ما كان لبسه **اولم يتزع** وقد حدث به عذر اخر فلبس لاجله
اولم يحدث اي عذر اخر ولكن دام عليه اي اللبس الاول فعليه كفارة اخرى
الا اذا كان على شاة من اللبس

الا اذا كان على شك من زوال العذر فاستمر فعليه كفارة واحدة ما لم يتيقن
زواله واذا البس المخيط قبل الاحرام ثم احرم ولم يتزعم فهو بمنزلة ما لو لبس
بعد الاحرام ذكره الفارس في حكة **ولو زرع الطيلسان يوما** كاملا او ليلة كاملة
فعليه دم وفي الاقل منه اي اقل من يوم وكذا من ليلة تجب **صدقه ولو الغي**
القباء رخصه على منكبيه **وادخل يديه** او احد هما في كميه زره او لا ودام دخول
على ذلك **يوما** كاملا او ليلة كاملة فعليه **دم كما** اي كما يجب عليه دم بعد ذلك
لو القاه ولم يده خلهما اي يديه في كميه **ولكنه زره** كذا صرح في النهاية
وشمس الائمة والا يسبحا في والبدائع لان الزرع بمنزلة الادخال **ولو** القاه على
منكبيه ولم يدخل يديه **ولم يزره فلا شيء عليه سوى الكراهة** اي لمخالفة السنة

قال في الاخرى اذ ليس بمشقة
مقصودنا ايما وكان يتوخى
بالسبل للاستغناء عن ذكر هذا
كما خفيته واولا اما اذا فرج
الفرج الغرور فافضل اليه
بعد ذلك وليس فاضل اليه
ايضا وفي الطائفة من لم يفرق
بينهما ولا بين الالبين والابن
والابن والابن والابن والابن
والابن والابن والابن والابن

ان يذبحه المان او عبد المان او غيره

بشره او تمزق من خبز فاحترق اكثر شرعية فعليه دم لانه عضو كامل
والا اي وانه لا يحترق اكثرها صدقة ففي جوامع الفقه وان خبزنا صرق
بعض شعره يتصدق فلو كان اي الشخص الذي خبز عبدنا اخر اي الجزء
عنه اي بعد العتق ففي المحيط اذا خبز العبد المحرم فاحترق بعض شعره
في الشور فعليه اذا عتق صدقة وان اطلق من غير اذ كان فعليه دم اذا
عتق تناثر شعره اي المحرم بالمرض او النار فلا شيء عليه لانه ليس بفعله
ولانه ليس المزينة وانما هو شين كذا في المختار ولو نبت شعره في عينه
فازالها فلا شيء عليه بازالتها اي الشعر كالموصل عليه صيد فقتله كذا
ذكره السرخسي وابن امير الحاج قال الشيخ رحمه الله في منكره فان قيل سقوط الكبر
الجزا بالشعر بالعين انه كان بسبب العذر فقد اوجب الجزا في شعر الراس
مع وجود العذر بالنص اجماعا فما الفرق بينهما اوجب الفرق بينهما ان
في شعر الراس حصل الاذى في غير الشعر وهو القمل فلذلك وجب الجزا فيه
وانه ايج ازالته لاجل القمل وفي شعر العين حصل الاذى من نفس الشعر
فلذلك لم يجب الجزا لانه صالح كالصيد الصالح والحاصل ان ازالته شعر
العين لذاته وازالة شعر الراس بغيره وبينهما فرق فانهم واغتم قتل
ما يجد بياضه ولو قطع جلدة من راسه بشعرها لم يلزمه شيء اي لقصد
ازالة الجلد لا ازالة الشعر ولو حلق او نتف خصله من راسه الحصلة بالغنم
الشعر المتجمع او القليل منه فعليه صدقة اي نصف صاع من بر كذا في خزائن
الاحكام هذا تنبيه اي شبه لبيان حكم التقصير حكم التقصير كالحلق
اي حكم الحلق في وجوب الدم به اي التقصير في العضو المقصود كله
اربعه او الصدقة اي في قليله على ما سياتي فلو قص المحرم رجلا ذكر المقصود
او ابراه كل راس اربعة فعليه دم والا اي وان لم يقصر كله اربعة بل
قصر اقل من الربع صدقة اي فالواجب عليه صدقة كذا صرح به في الكافي
والكثيرا في قية شاع على التخلل ووقع في الكفاية شرح الهداية ان التقصير لا يجب
الدم والله اعلم هذا فصل في حلق المحرم راس غيره وحلق الحلال راسه

ولو نبت

فان كان الشعر في العين او في الراس لم يلزمه شيء بل يلزمه دم اذا كان في غيرهما

اي المحرم

اي المحرم اذا حلق محرم راس محرم اي غير نفسه او حلق راس حلال فعليه اي
الحلق صدقة وعلى المحلوق دم لو حلق سوا حلق بامر اي المحلوق او لا اي اذا
يكون حلق بامر وسوا كان لما يقاوم مكرها ولا شيء على الحلال بقلعه اي
الحلال راس محرم كذا في البدائع والكرمانى والعناية والحارمي وقيل عليه صدقة
واليه ذهب التريعي وابن الهمام والشمسي قال المحقق التريعي فصارت المسئلة
على اربعة اقسام اما ان يكونا محرمين فيجب على المحلوق دم وعلى الحالف
صدقة او الحالف حلالا والمحلوق محررا فكذلك الحكم فيه او كان الحالف محرم
والمحلوق حلالا فيجب على الحالف الصدقة لا غير او كانا حلالين فلا شيء عليهما ثم
وجه وجوب الكفارة في هذه الصورة اما بالنسبة الى الحالف فلا لانه ازال ما استحق
الامن بالاحرام بما ينهوي بدن الانسان فهو بمنزلة نبات المحرم وسائر محظورات
الاحرام توجب الجزا سوا كان في بدن الانسان او بدن غيره يشك عليه توثيق
قله من بدن غيره ككلى نبات المحرم الا ان الجنابة في نفسه كاملة فيجب بها الدم
وفي غيره ناقصة فيجب بها الصدقة وفي المحلوق راسه تقرر السبب الموجب
وهو نيل الراحة والزينة وذكره بوجوب الدم ثم لا يرجع المحلوق راسه بهذا
الموجب اعني الدم او الصدقة على الحالف وان كانت مكرها وقاله في القاصي
ابوحازم يرجع به لانه هو الذي وقع في هذه الورطة والزينة هذا العزم ولنا
انه انما يلزمه ذلك لحصول الراحة والزينة فلا يرجع به على غيره كما لا يرجع المحرم
بالعقر على من عذره لانه في مقابلة اللذة الحاصلة بالوطى وان البس المحرم حلالا
مخيطا او طيبه فلا شيء عليه بالاجماع وكذا الوضوء قهرا على غيره كما تقدم ذكره كونه
اللبس غير محظور من كل الوجوه فاذا فعله المحرم بالحلال لم يلزمه الفاعل الكفارة
الا ان كانه لو لبسه على خلاف الوجه لم يلزمه شيء بخلاف الحلق والطيب
ولو اخذ المحرم من شاربه محرم اخر او حلالا وقص اخفاره اي اظفاره يديه
او رجليه فعليه صدقة كذا في المبسوط والمحيط وبيده ما في فتاوى السرخسي
لو اخذ المحرم شعر محرم او ظفره فعليه صدقة وقيل اذا حلق او اخذ من شعر
حلال او قلم اظفاره العلم ما في الكافي والهداية وغيرهما وكذا قال في الجامع

فان كان المحلوق حلالا او حراما

عليها شعر راسه علم هذا **تنبيه** اي منه ما ذكر اي فيما تقدم من اتحاد
 الجزاء تعدد الجنابة انما هو فيما اذا **اتحد جنسها** اي الجنابة بخلاف ما اذا
 اختلفوا ثم الجنابات اجناس متعددة **فاللبس جنس والطيب جنس والحلق**
جنس وقلم الاظفار جنس اي وقلم على ذلك فاذا جمع بين جنسين منها اي الا
 جناس المختلفة فاكثرت وكان بياضتها اياها في مجلس واحد لم يتحد الجزاء
 بل يتعدد وعليه اي الجنابة في كل جنس **موجب** بفتح الجيم اي ما اوجبه الفاعل
 بحسب اختلاف موجب راسه علم هذا **فصل** في بيان حكم جزاء اللبس
 والتغطية والطيب والحلق **وقلم الاظفار** اذا كانت **بعيدة** اي مبعقة قال
 العلامة الشيخ زين ابن نجيم في جرحه وفسر العذر بالمباعدة كما ذكره فاصحاح في
 فتاواه بخوف المهلاك من البرد او المرض او لبس السلاح للقتال وهكذا في
 الظهيرية وفتح القدير ولعل المراد بالخوف الفتن لا مجرد الوشم فاذا غلب
 على فتنه هلاكه او مرضه من البرد جاز له التغطية للرأس مثلا او ستر يديه
 بالمخيط لكن بشرط ان لا يتعدى موضع الضرر فيغطي راسه بالقلنسوة
 فقط ان اندفعت الضرورة بها ورحل فلف العمامة عليها حرام غير موجب
 للدم او الصدقة كما قدمناه وكذا اذا اندفعت الضرر بلبس حبيبه نلبس
 حبيتين فانه يكون انما الا انه لا دم عليه حيث كان اللبس على موضع الضرر
 انما يلزم كفارة مخيرة كما قدمناه ذكره الامام ابن ابي الحاج الحلبي في مناسكه
 فليحفظ هذا فان كثيرا من المحرمين يغفل عنه كما شاهدناه فالحاصل انه لا اشتم
 عليه اذا كان لعذر ولو لم اذا كان لغية وصرحوا بالحرمة ولم ار لهم صريحا هل
 ذبح الدم او تصدق كفرا لهذا اللفظ من يلبسه من غير ثوبه او لا بد منها معه
 وينبغي ان يكون مبنيا على الخلاف في الحدود هل هي كفارات لاهلها او لا وهل
 يخرج الحج عن ان يكون مبرورا بارتكابه هذه الخبايا وان كفر عنها ام لا والظاهر
 بحكا لا نقلا انه لا يخرج راسه علم بحقيقته الحال انتهى كلامه واعلم ان الاشياء
 التي صرحوا بثبوت العذر فيها هذه الاربعة وهي اللبس والطيب والحلق وقلم
 الاظفار **واذا فعل شيئا من ذلك على وجه الكمال** اي بما يوجب جنابه كاملا

هذا هو الوجه في بيان حكم جزاء اللبس والتغطية والطيب والحلق وقلم الاظفار اذا كانت بعيدة اي مبعقة

اعلم ما شا والله اعلم هذا **فصل في الاظفار** اذا قص الظفر يديه **او**
رجليه واظفاري يده واحدة **او** رجل واحدة سواء بشر القص بنفسه او بغيره
 بارسه او بغيره في مجلس واحد فعليه دم واحد اي للجمع لاتحاد المجلس في المسئلة
 الاولى وللارتفاق بعصوكم في الثانية **وان تلم انفس اظفاري يده** واحدة
او رجل واحدة **فصدقه** اي فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع اي في قول
 اي حبيفة الاخر وهو قولها **الا ان يبلغ ذلك** اي مجموعه **دما** ينقص منه
ما شاكذا في ابداع وغيره وهو الصحيح وقال ابو حنيفة او لا وهو قول زفر
 يجب الدم بقص ثلاثة اظفار لا نقص اظفاري يده واحدة بوجوب الدم
 اتفاقا والثلاثة اكثرها **مترلة** الكل وقال محمد يجب الدم بحسابه **وقيل**
ينقص نصف صاع كذا في البحر الرار **ولو قلم** اظفاري يده رجليه **في اربعة**
مجلس في كل مجلس منها طرعا اي جابجا بنان اربعة **فعليه اربعة دما** اي عند
 اربعه يديه يوجب كفرا للاول او لا اي او لم يكفر وعند محمد دم واحد لم يكفر
وان قلم خمسة اظفاري يده او رجل ثم قلم اظفاري يده او رجل فان كان اي
 تعليمها في مجلس واحد فعليه دم اي للثلاثة او كان في مجلسين فدمان
وان قص خمسة اظفاري اي من الاعضاء الاربعة متفرقة او قلم من كل يده او رجل
 اربعة اظفاري فبلغ مجملها ستة عشر ظفرا فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع
الا اذا بلغت قيمتها اي الصدقة دما فينقص منه ما شا كما مر **وان اختلف**
الدم فله ذلك واعلم ان محمدا اعتبر عدد الخمس لا غير ولم يعتبر التفريق والاشتماع
 رها اعتبر مع عدم الخمسة صفة الاجتماع وهو ان يكون في مجلس واحد **ولو قلم**
ظفره او انقطع ظفيرة اي قطعة منه فقطعها او قطعها فلا شيء عليه اي من الدم
 والصدقة لان بالانكسار خرج عن حد النمو والزيادة فاشبه باللبس ان
وقيل كما في المبسوط والبدائع **ذلك** اي عدم الوجوب اذا كان بحيث لا
 ينمو اي لا يزيد **واما ان كان بحيث لو تركه** اي على حاله **ينمو فعليه صدقة** وان
ولو قطع كفنه او كفنيه **ونبه** اظفاريه **لم يلزمه شيء** لانه قصد به قطع الكف
 لا قلم الاظفار وهذا على رفاق ما تقدم من قطع الجمل من راسه وان كان

هذا هو الوجه في بيان حكم جزاء اللبس والتغطية والطيب والحلق وقلم الاظفار اذا كانت بعيدة اي مبعقة

هذا هو الوجه في بيان حكم جزاء اللبس والتغطية والطيب والحلق وقلم الاظفار اذا كانت بعيدة اي مبعقة

عليها

عزب فاحال انما فثبت بولام اذا لم يمس قطع انما انه لا فانه عليه

بان لبس يوريا رطب عضوا كالملا ونحو ذلك **فان كان** اي فعله **بغير عذر**
 فعليه **الدم عينا** اي حتما عينا لا يجوز عنه غيره اصلا **فان تعذر** اي بالدم بان
 لم يقدر عليه ولا علي قيمته **بقي في ذمته** اي اي وقت قدرته فان مات فعليه الا
 به ان ترك مالا **وان كان** اي فعله لما ذكر **بعض مرض او علة** اي ضرورة
فهو اي الجاني **بين الدم والطعام والصيام ولو بوسر** واصلا بما قبله
 اي ولو كان غنيا قادرا على الدم والطعام وهذا الحكم ثابت في كل اضطراب
 مما لو فعله غيره مضطرب يلزمه الدم كما اضطرب الي تغطية الرأس خوفا من الهلاك
 من البرد او خوفا من المرض وكما لو لبس السلاح خوفا من القاتلة والاصل فيه قوله
 نعم فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية من صيام او صدقة
 او نسك وكله او للتخيير والاية نزلت في المعذور روي كعب بن عجرة قال
 نزلت في كان في اذي فجلني الي رسول الله صلى الله عليه وسلم تتناثر على وجهي
 فقال صلى الله عليه وسلم ما كنت انا الجهد بلغ منك ما اري ان تجد شاة قلت لا
 فنزلت هذه الاية ففدية من صيام او صدقة او نسك قال هو صوم ثلاثة ايام
 او طعام ستة مساكين نصف صاع لكل مسكين قال فنزلت في خالصه وهي لكم
الا طعام كذا في البحر العميق **فان اختار** اي الجاني **الدم دبح شاة وان اختار**
الطعام فعليه اي يجب عليه ان يعلم ستة مساكين نصف صاع من براصاع
 من غيره كالزطرية **واختار الصيام فعليه صوم ثلاثة ايام** قال في المصنفات وكان
 ينبغي ان يصوم ستة ايام لان الاصل ان اطعام كل مسكين مقابل صوم يوم
 الجاني في الفدية في حق الشيخ الفاني وكفارة الظهار الا ان النص قال في صوم كل
 يوم في باب الحلف بطعام مسكينين واحد في جزاء الصيد قال كل يوم بطعام
 مسكين واحد لانه قال عدله ذلك صياما فاتبعنا النص وفي اسراج الوهاج
 ثم الصوم مجزي به في اي موضع شالانه عبادة في كل مكان ويجزي به ان شاء
 ما بعده وان شافقه وكذا الصدقة عندنا تجزي به حيث احب الا انه يستحب
 ان يتصدق به على مساكين الحرم من جوار فيه التملك والتعظيم عندهما
 وقال محمد لا يجزيه الا التملك وما الذبح فلا يجزيه الا في الحرم بالاتفاق

لانه من رزقها
 في الخفيف في رزقها
 فلا تخرجها وتيسر
 الرافعي

اي ان يشاء
 فان كان في
 من غير
 اي يجب عليه
 ان يعلم
 ستة مساكين
 نصف صاع
 من براصاع
 من غيره
 كالزطرية
 واختار
 الصيام
 فعليه
 صوم
 ثلاثة
 ايام
 قال في
 المصنفات
 وكان
 ينبغي
 ان يصوم
 ستة
 ايام
 لان
 الاصل
 ان
 اطعام
 كل
 مسكين
 مقابل
 صوم
 يوم
 الجاني
 في
 الفدية
 في
 حق
 الشيخ
 الفاني
 وكفارة
 الظهار
 الا
 ان
 النص
 قال
 في
 صوم
 كل
 يوم
 في
 باب
 الحلف
 بطعام
 مسكينين
 واحد
 في
 جزاء
 الصيد
 قال
 كل
 يوم
 بطعام
 مسكين
 واحد
 لانه
 قال
 عدله
 ذلك
 صياما
 فاتبعنا
 النص
 وفي
 اسراج
 الوهاج
 ثم
 الصوم
 مجزي
 به
 في
 اي
 موضع
 شالانه
 عبادة
 في
 كل
 مكان
 ويجزي
 به
 ان
 شاء
 ما
 بعده
 وان
 شافقه
 وكذا
 الصدقة
 عندنا
 تجزي
 به
 حيث
 احب
 الا
 انه
 يستحب
 ان
 يتصدق
 به
 على
 مساكين
 الحرم
 من
 جوار
 فيه
 التملك
 والتعظيم
 عندهما
 وقال
 محمد
 لا
 يجزيه
 الا
 التملك
 وما
 الذبح
 فلا
 يجزيه
 الا
 في
 الحرم
 بالاتفاق

لان الاراقه لم تعرف قربته الا في زمان مخصوص كالنضجة او مكان مخصوص
 وهو الحرم وهذا الدم لا يختص بزمان فتعين اختصاصه بالمكان وهو الحرم
 انتهى وفي المحيط اذا ذبح ثم هلك المذبح او سرق قبل التصديق به اجزاء كجاني
 الاصل فيه هذه صدقة تتعلق بالعين فتغوت بقواها كالزكوة تسقط بهلاك
 انصابه **وان لم يفعل شيئا منها** اي من الانعالة المخطورة المذكورة **على وجه الكمال**
 بان لبس اقل من يوم او تطيب اقل قليلا ونحو ذلك **فعليه** اي حتما اي لكل جناية
 ناقصة **صدقة** اي نصف صاع من براصاع من غيره **ولا يجوز فيه الصوم** ان كان
 فعله **بغير عذر** اي شرعي **والا** اي وان كان فعله لعذر شرعي **فهو مخير بين**
الصدقة اي المذكورة **وصوم يوم** اي ولا يجب عليه الهدي فان اهدى يجوز
 بالادبي اذا قسمت على ستة مساكين واصابه كل منهم من اللحم ما يساوي قيمته
 نصف صاع من براصاع من غيره **ولا يعلم هذا تنبيه** اي منبه
 من **الاعذار** اي المبيحة للتخيير بين الدم والطعام والصيام **الحمي** اي جميع
 انواعها **والحر** اي الشديدا **والبرد** كذلك **والجرح** **والقرح** **والصداع**
 اي رجوع الرأس كله **والثقيقة** اي رجوع شق من راسه **والقل** اي كثرة
 فحش راسه كما في الكرماني والفارسي والحدادي وكذا من الاعذار القتالة
 ولا يشترط دوام العلة ولا ادارها الي التلف بل وجودها اي العلة مع تعب
 وشقة شيع ذلك كما صرح به الحدادي واما الخطا والنسيان والانهما والارواح
 والنوم والرق وعدم القدرة على الكفارة فليست اي هذه الاشياء باعذار
 في حق التخيير والله اعلم **النوع السادس** في بيان احكام الجناية على الانعالة
 وجزاها اي افعال الحج كالطواف والسعي والوقوف بالحلف والذبح والرمي ونحوها
فصل في بيان حكم الجناية في الطواف مطلقا وطواف طواف اي
 كل طواف القدم المقدم والتخيير والتطوع **وعليه** اي على ثوبه او بدنه
 نجاسة اكثر من قدره **لهم** صح طوافه **وكره** اي تركه السنة في مراعاة
 الطهارة **ولا شيء عليه** اي من الدم والصدقة بل عليه الاساءة فقط كذا في عامة الكتب
 وهو الموافق لظاهر الرواية كما صرح به في ابداء ربيع وغيره ان الطهارة من النجاسة

كجوار ان يذبح وطواف الحرم واجبا
 وان شاع او غفل



ليست بواجبه فلا يجب بتركها شي سوي الا نساءه **وتبيل عليه دم الا اذا كان قد**
ما يورى اي يسترا سورة طاهر او الباقي نجسا اي في جميع الاحوال فلا شيء عليه
 قال الرغيني اذا طاف طواف الزيارة في ثوب كلب نجس فهذا والذي طاف عريانا
 سوا فان كان من الثوب قد رما يستربه عورته طاهر الباقي نجسا جاز طواف
 ولا شيء عليه وفي النجبة ولو طاف طواف الزيارة في ثوب كلب نجس فهذا والذي
 طاف عريانا سوا راعا داما بكة ولا دم عليها فان خرجا لزمها دم
 وهذا في العيان ثابت واما في النجس الثوب فمخالف للجمهور وقد قال المحقق
 ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كله الدم لا اصل له في الراية هذا ولو
 طاف بكشوف العورة قدر ما لا تجوز الصلوة معه وهو رجع العضو اجزاه
 وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة **ولو طاف فرضا** اي يقينا او ظنيا
او نفلا اي سنة او تطوعا على وجهه **حيث انتقصا فعليه الجزاء** اي ايا ما دم ار
 صدقة بحسب ما توجب جنائته **وان اعاده** اي الطواف الذي اداه
 ناقضا سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها بالاتفاق **وهي** اي الاعادة افضل
 له مادام بكة من اداية اي الجزاء لان جبر الشيء من جنسه اولى **ولو رجع الى اهله**
 اي ولم يعد فعليه العود او بعث الجزاء اي عليه احدهما والخيار ليه رجعت الجزاء
 افضل **ولو طاف** اي الرجل او المرأة بالتيتم **فقد حره** كره من رخصه او عدم ماء
 او عجز عن استعماله ثم زال اي اذ كان العذر بعد الفراغ من الطواف بالتيتم
 لا تلزم الاعادة اي اعادة الطواف كما في الصلاة واعلم ان كل طواف يجب
 في كل دم في اكثره دم ايضا اي لا فائده الاكثر مقام الكل وفي اقله صدقة اي
 كفارة الجنابة الا في طواف النعمة فان قيل له وكثيره سوا اي مستوفى وجوب الدم
 لما سألني عن قريب من انه لا يدخل للبديته ولا للصدقة في طواف النعمة والله اعلم
 هذا **فصل في الجنابة في طواف القدر** **ولو طاف للقدر** اي كله او اكثره
 جنبا ارجاها او نفسا فعليه دم كذا قاله بعض المشايخ واختاره صدر المصنف
 وتبيل عليه صدقة وهو اختيار صاحب الغنايه حيث قال الظاهر وجوب الصدقة

فيما

فيما اذا طاف للقدر جنبا **وتبيل لا شيء عليه** اي لا دم ولا صدقة نفي ببسوط شيخ السلام
 وشرح الطحاوي ليس لطواف النجبة محدثا ولا جنبا شي لانه لو تركه اصلا لم يكن
 عليه شي نكذ اذا تركه من وجه قلنا لا يلزم من عدم لزوم شي بتركه كونه
 سنة ان لا يلزم بشي بتركه الطهارة فيه لانها واجبة في الطواف على الاصح فتركها
 يتركب مخطوئا فيلزم به الجزاء انتهى **ولو طاف محدثا فعليه صدقة** مرجح به محمد
 وهو اختيار القدر في الهداية وغيرهما لانه ان كان سنة لكنه صار بالنوع
 واجبا وقد دخله النقص بترك الطهارة فينجب بالصدقة لتخط رتبته عن
 طواف الزيارة اذ هو واجب بايجاب استوعب الحكم في كل طواف هو تطوع
 قال الشيخ رحمه الله في منكره ولو شرع في طواف القدر او التطوع يجب عليه
 اتمامه ولو تركه بعبث لم اجدينه تضر بها وينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في
 طواف الصدقة فانه وجب بالشرع التوقيف **لكل شوط نصف صاع** اي من بر
 او صاع من غير الا ان يبلغ ذلك **دما فينقص منه ما شا** وفي البحر الزاخر
 فينقص منه نصف صاع **وتبيل لا شيء عليه** اي لا دم ولا صدقة لما تقدم نقله
 عن بسوط شيخ الاسلام **ولو طاف** اي طواف القدر **فلا شيء عليه** لانه ليس بواجب
 بل هو سنة ولذا يكره تركه **ولو اعاده** اي طواف القدر طاهرا من الحدثين
في الجنابة او الحدث اي في طوافه الذي طافه جنبا او محدثا سقط عنه الجزاء
 اي من الدم او الصدقة وفي المحيط ولو طاف جنبا تلزمه الاعادة والرد او دم
 ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعيد طواف النجبة لانه سنة وان اعاد
 فهو افضل **وحكم كل طواف تطوع حكم طواف القدر** في البدائع قال محمد ومن طاف
 تطوعا على شيء من هذه الوجوه فاجب اليان ان كان بكة ان يعيد الطواف
 وان كان رجع الى اهله فعليه صدقة سوي الذي طاف وعلى ثوبه نجس
 لان التطوع يصير واجبا بالشرع الا لانه دون الواجب ابتداء بايجاب
 الله مع نكاح النقص فيه اقل فينجب بالصدقة والمراد من الصدقة الصدقة
 لكل شوط نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص منه ما شار في البحر الزاخر
 فينقص نصف صاع والله اعلم هذا **فصل في الجنابة في طواف**

ولو تركه

الزيارة

ولو طاف اي الفرد اربعين للزيارة في يوم النحر قبل الرمي والخلق لاشي عليه وكثر
 اي تركه السنه وهو الترتيب بين الثلاثة **ولو طافه** اي طواف الزيارة
او اكثره وهو اربعة اشواط فما فوقها **جنباً او حايضاً او نفساً** يعني نفث
 اي ذات ولادة ونفاس **فعليه بدنه** كذا روي عن ابن عباس ركان الجنابة
 اغلظ من الحدث فيجب جبر نقضها بالبدنه اظهارا للتفاوت وانما
 ساءوا اكثر الطواف كله في حكم وجوب البدنه لانه اكثر الاشياء حكم كله
ويقع اي الطواف الذي اداه مع الجنابة او الحيض او النفاس **معتداً**
به في حق المظل اي باعتبار النساء وقع بعد الخلق حتى لو جاز مع
 بعده لا يجب عليه شيء ولكنه **يصير عاصياً** اي تركه الواجب وهو الطهارة
 عن الحدث الاكبر **وعليه ان يعيده** اي طوافه ذلك ما دام بمكة **ظاهر**
 من الحديثين **حتماً** اي وجوباً وهو تأكيد لما يستفاد من قوله عليه **وقيل**
 اعادته عليه **استحباً** اي لاحتيا قال في الهداية والاصح انه يومئذ بالاعادة
 في الحدث استحباباً في الجنابة استحباباً **فاذا اعاده** اي الطواف طاهراً
سقطت عنه البدنه واما المعصية فتوقفه على التوبة او متعلقه بالنية
 ولو كثر بالبدنه **و** اذا اعاده طاهراً بعد ان طافه جنباً **المعتبر**
 هو الطواف **الاول** والطواف **الثاني جبره** اي نقصان بترك الواجب
 عليه ما ذهب اليه الكرخي وصححه صاحب الايضاح اذا شك في وقوع
 الاول معتداً به حتى تحل به النفس اتفاقاً واستدل الكرخي بما في الاصل
 من انه لو طاف للعمرة جنباً او محدثاً في رمضان ثم اعاده في اشهر الحج
 رجع من عامه لم يكن متمتعاً ولو كان الطواف الاول منسجاً لمصار
 متمتعاً بطوافه الثاني لانه جامع بين الحج وانفعال العمرة في اشهر الحج
 من غير المام فدل على ان الثاني لجبر ان الاول فصار كالطواف محدثاً
 ثم اعاده فالاعادة لرفع النقصان والمجبران بالاجماع ومال ابو بكر
 الرازي الى ان المعتبر هو الثاني والاول انفسه به بحيث يما اذا اعاده
 بعد ايام التشرية حيث يجب عليه الدم فلو كان الطواف هو الاول

والثاني

والثاني جبره له لما وجب دل على انه فسخ وكان لم يطف الا بعد خشي
 الدم كما لو جبر بالبدنه في غير ايام التشرية فلما وجب دل على انه فسخ
 وكان لم يطف الا بعد معنى الايام وصار هذا كمن كبر وقام ولم يقرأ
 حتى ركع فان القيام يعتد به بدليل انه بمعنى على هذه الركعة ويقر
 في بقیة الصلاة فاعتد بها في الركعتين ولو عاد الى القيام فقرأ وركع
 انفسه الاول وصار الثاني هو المعتد به فكذا هنا وصحیح شمس الايمه
 السرخسي قوله الرازي وقال المحقق ابن الهمام قوله الكرخي اولى وقال الكرماني وفي المختار وهو
 انه اتم به الى الفقه ثم فايدته كما قاله في البحر الزاخر تظهري اعاده
 السعي فعلى القول الاول لا تجب وعلى الثاني تجب ومما يورد الاول
 انه اذا لم يعد الطواف لاشي عليه من اعاده السعي او الدم بتركه اتفاقاً
ولو رجع الى اهله اي رقد طافه جنباً او حايضاً او نفساً **وما اعاد وجب**
عليه العود لاعادته كذا في الهداية والكافي والزليعي والبدائع معللاً
 بقوله لتقاسم النقصان مثيرة الى انه لو طافه محدثاً لا يجب عليه العود
 ثم اذا عاد يعود **باحرام جديان** كان في حاله رجوعه الى اهله **جاء الوقت**
 اي الميقات وقيل يعود بذلك الاحرام كذا في الكافي **والا** اي وان لا يجاز
 الوقت في حاله رجوعه الى اهله بل رجع قبل مجازيته **عاده بذلك الاحرام**
 اي اتفاقاً **فاذا عاد باحرام جديد** بان احرم بعمره مثلاً فانه **يبدأ**
بطوافها اي العمرة ثم **يطوف للزيارة** كما في الفتح وغيره لان طواف العمرة اتوا
 ح **ولو كان طواف النحر** اسبق ومستوع طواف العمرة في اركنيه لحصول
 ادائيه في الجملة **ولو لم يعد وبعث بدنه اجزاه** لكن الافضل هو العود على ما في
 الهداية والكافي وفي المحيط بعث الدم افضل لان الطواف وقع معتداً به
 وفيه نفع الفقهاء ثم ان اعاده اي طاهر في ايام النحر **لا شيء عليه** وهو ظاهر
واف اعاده بعدها اي ايام النحر **سقطت** عنه البدنه اتفاقاً **ولزمه** شاة دم **اي**
للتاخير اي عند اي حقيقه خلافاً لهما **ولو طاف اقله** اي الزيارة جنباً او حايضاً
او نفساً فعليه لكل شوط صدقة اي نصف صاع من بر او صاع من غيره

وفي المختار وهو

وان اعاده سقطت اي الصدقة ربقيت المعصية **ولو تركه** اي طواف الزيادة
كله اقله اقله وتركه اكثره ورجع الي اهله **فعليه** اي وجوبه اذا
 عاد **ان يعود بذلك الاحرام فيطوفه** اي لا نه يحرم في حق النساء الا حتى
 يطوفنه ولا يجوز احرام العمرة على بعض افعال الحج من الطواف والسعي
 ولو بعد الحلف من التحلل الاول **ولا يجزي عنه** اي الطواف الذي هو ركن
 الحج كله واكثره **البدل** وهو البدل لانه ترك ركنا فلا يقوم مقامه غيره
 بل يجب الاتيان بعينه ولا يجزي عنه البدل **اصلا** اي سوا عاد الي اهله
 او لم يعد **ولو طافه** اي طواف الزيارة كله **او اكثره** **محدثا** اي يحدث
 اصغى **فعليه شاة** لان النقص الحاصل بالحدث يسره نوجب جبره باثابة
 ضار كترك شوط منه ولم تقل بوجوب الصدقة كما قلنا في غير من طواف
 القدوم والصدرة لان الحدث في طواف الزيارة افحش منه في طواف
 القدوم والصدرة لكونه ركنا درهما وكذا اذا طاف اكثره محدثا لان اكثر
 حكم الكل تركا وتحصيلانا فليل من اين وقعت الفارقة بين هذا وبين
 سائر الفريض من الصلاة والصوم حيث لا يقام هناك اكثر ركعا الصلاة
 مقام كلها واكثر الصوم مقام كله وهنا يقام قيل الشرع انما اتام الاكثر
 في افعال الحج مقام الكل لئلا من الفوات احتياطا وصيانة لئلا يفسد
 وقال صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه وقلنا من جامع بعد الوقوف
 بعرفة وبعد الرمي لا يفسد حجه بالاجماع ولو طاف اكثر المراس صارت تحللا
 فلما كان الامر على هذا الوجه التيسير جربنا على هذا الاصل فاقمنا الاكثر
 مقام الكل في باب التحلل وما يجزي به صيانة لهذه العبادة عن الفوات
 وتحقيقا للامن يعني ان الطواف احد سببي التحلل فلما اقيم الاكثر مقام الكل
 في احد السببين وهو الخلق بالاجماع اقيم في سبب الاخر ايضا وهو الطواف
 واما الصلاة والصوم فهي لا تجزي ولا تنقذ بل هي عبادة تودي في مكان
 واحد والمنشقة فيها يسيرة فلم يقم الاكثر فيها مقام الكل وقد اقيم ايضا
 في الصلاة والصوم الاكثر مقام الكل في مواضع لترجح جانب الوجود

لا فساد في كل منعه
 فلو اصرع ليعود وطافه
 فيكون طوافه
 عند اصرعه في الزيارة
 المتعلقة بغيره قبل طواف
 العمرة فيطوفه في حجه

على جانب العدم كمن ادرك الامام في الركوع جعل اقتداره في اكثر الركعة
 كالاقتدار في جميعها في الاعتداد به وكذا المتطوع بالصوم اذا نوى قبل
 الزوال يجعل وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في جميعه وكذا في صوم
 رمضان عندنا ذكر هذا السؤال والجوابه صاحب النهاية وهذا حاصل
 كلامه كذا في البحر العميق **وعليه الاعادة** مادام بمكة **استحسانا وقيل حتما**
 اي وجوبه كذا في المبسوط والاول اصح **فان اعاده** متطهر **سقطت** اي
 الشاة **سوا اعاده في ايام النحر** **او بعدها** **لا شيء عليه** اي من الدم والصدقة
 للتأخير لان النقضات فيه يسير وبعد الاعادة لا تبقى شبهة النقضات
 بخلافه في الجنب حيث يجب فيه الدم للتأخير ولا شيء هنا للتأخير على
 ما في الهداية والكافي وغيرهما وفي البحر الزاخر وهو الصحيح وهو دليل على ان
 العبرة للاول في الحدث والالوجب الدم للتأخير عن ايام النحر على ما في الفتاوى
كما اي كما انه لا شيء عليه من الدم والصدقة **لو طافه** اي طواف الزيارة
راكبا او محمولا او زحفا **بعد ركعتين** ومنه الاغما والجنون او كبر سن بحيث يضعف
 عن المشي معه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد والمفلوج **وقيل يجب عليه دم**
 اي للتأخير ففي شرح المحاربي اذا عاد طواف الزيارة بعد ايام النحر يجب
 عليه الدم سوا كانت اعادته بسبب الحدث او الجنابة وبه جزم صاحب البدائع
كما اي كما يجب الدم **لو اخره** اي طواف الزيارة كله **او اخر اكثره**
منها اي ايام النحر وهذا عند ابي حنيفة خلافا لهما **وقيل يجب صدقة لكل**
شوط نصف صاع من بر او صاع من غيره هكذا في الخلاصة وشرح الجامع
 لقاضينا **كما** اي كما تجب صدقة **لو طافه** **اقله** اي طواف الزيارة
محدثا واخره اي اقله **منها** اي ايام النحر اي اتفاقا على ما صرح به في المحيط
 وقال في البحر الزاخر فعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط بالاجماع
ولو ترك اقله اي طواف الزيارة وهو ثلاثة اشواط فما دونها **او طافه كله او**
اكثره **راكبا** اي على دابة **او محمولا** اي على ذي ارجل **حفا** اي بانواعه **او عاريا**
من غير عذر فبذلك خلاصتها **كلها** **او طافه** **منكوسا** اي مقلوبا ومكوسا

والفصل في طواف الزيادة
 والثاني في طواف القدوم
 والثالث في طواف الوداع

ان يكون بين الطواف عشرة ايام وتطوف للصدقة ولا تقضى ولا تعيد
لأنها ان كانت طاهرة فقد أدته وان كانت طائفة فليس عليها طواف
الصدقة كذا في المحيط **ولو حاضت في وقت ان قدرت على ان تطوف فيه الاكثر**
وهو اربعة اشواط **فلم تطف** اي قبل الحيض **لزمها دم** اي للتأخير **والا** اي
وان لا يقدر بان كان الزمن يسيرا لا يمكنها ان تطوف فيه الاكثر **فلا** اي
فلا يلزمها شيء وان كان القياس ان يلزمها صدقة واعلم ان قولهم لا شيء
على الحائض والنفسا لانه طواف الزيارة عن ايام النحر كما هو في الفتاوى
السراجية متعين بما اذا حاضت في وقت لم تقدر على اكثر الطواف قبل الحيض
او حاضت قبل ايام النحر ولم تكمل الا بعد مصيبتها **ولو انقطع دمها** اي الحائض
بدوا او كاي ولا بدوا **اولم يقطع** اي بالكلية **فانتمسكت** اي اربما التفتت
وطافت ثم عاد **دمها في ايام عادت** فاضح **طوافها وزمها بدنه** وكانت **عائيه**
اي من رجعت لدخول المسجد ونفس الطواف **وعليها ان تعيده طاهره** اي
من الحدثين **فان اعادة سقطت** اي ابذنه وعليها التوبة من جهة العصبية
ولو مع البدنة والله اعلم بهذا **فصل في الجنابة في طواف الصدقة لترك**
طواف الصدقة كلة او اكثره او طافه اي الصدرة **جنباً فعليه شاه** اي لترك الواجب
وهو نفس الطواف في الاول والطهارة فيه في الثاني وانما وجب عليه شاه
بطوافه جنباً لان النقصان فاحش ولما كان دون طواف الزيارة اكتفى
بها **وما دام مكة يومه بان يطوفه** فاذا اعاده سقط الدم ولا يجب عليه شيء
بالتأخير اتفاقاً وان طاف اقله جنباً ان رجع الى اهله وجب عليه صدقة لكل شوط
نصف صاع وان كان بمكة فاعاد سقط وان ترك الاقل منه وهو ثلاثة اشواط
فما دونه **فعليه لكل شوط صدقة** اي نصف صاع من بر او صاع من غيره
كما اي كما يجب لكل شوط صدقة **لو طافه كلة** اي الصدرة **او اكثره** **مجدداً**
وانما رجعت الصدقة وان كان واجباً لانه دون طواف الزيارة ونقصانه
قليل فتجب الصدقة هنا والدم ثم ليظهر التفاوت فان قيل الدم هنا كسجدة
السهو في الصلاة ولا فرق بين الرض والواجب ثم قلنا الجابر ممنوع هنا

ولا كذا

ولا كذلك ثم وعن ابي حنيفة انه يجب شاة والاصح هو الاول وان طاف اقله مجدداً
فعليه صدقة في الروايات كلها وسيقت بالاعادة بالاجماع والله اعلم بهذا **فصل**
في الجنابة في طواف العمرة ولوطاف للعمرة كلة او بعضه ولو شوطاً واحداً جنباً
او حائضاً او متسماً او مجدداً فعليه شاه اي في جميع الصور المذكورة او الاعادة
ولا فرق فيه اي طواف العمرة بين القليل والكثير **والحسب والمحدث** لانه
لا مدخل في طوافها اي العمرة **للبدنة** ولا للصدقة لعدم الرواية ولا لاجنبية
فيها دون الجنابة في الحج **بخلاف طواف الزيارة** اي فان البدنة ثبتت على
ترجمها في السنة فلها اصل في الجملة يصلح للمقابلة بخلاف طواف الزيارة وفي
السراج ولوطاف جميع طواف العمرة او اكثره جنباً او مجدداً وجب عليه الاعادة
او الدم وان طاف اقله مجدداً وجب عليه الاعادة او الصدقة لكل شوط
نصف صاع الا ان يبلغ دماً فينقص ما شا انتهى وهو غريب فليتامل ولو
ترك اقله اي طواف العمرة ولو شوطاً واحداً فعليه دم وان اعاده اي الاقل
سقط اي عنه الدم **ولو تركه كلة او اكثره فعليه ان يطوفه** حتى ايا وهو بائنه
ولا يجزي عنه **ابداً** اصلاً لانه ركن العمرة ولو طافه في جوف الحج فعليه ان
يعيد ولا يفضل له ان يعيد الطواف كلة ولو اعاد على الحج وحده اجزاء ولو
لم يعد حتى عاد الى اهله فعليه الدم ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقدر
رسمي **سعيين** مجدداً قيد للطواف اعاد طوافها اي العمرة قبل يوم النحر ولا شيء
عليه وان لم يعد حتى طلع النحر لم يدم طوافها اي العمرة مجدداً وقد ناقشت
القضاة في الاعادة لتكامل الآداب **ويجدد الرمل في طواف الزيارة** اي لوقوع
طواف القدوم مجدداً **وسمي بعده** اي بعد طواف الزيارة **استحباً** اي
اي تراعات للاحتياط وان لم يعدها اي الرمل راسعي فلا شيء عليه في الحديث
الا صغر حال طوافه وفي الجنابة اي في طوافه جنباً ان لم يعده السعي فعليه دم
اي لترك السعي وقال محمد ليس عليه اعاده طواف التحية لانه سنة واعادته افضل
وفي المبسوط لا يجب ان يعيد طواف العمرة وان عاد فهو افضل والدم عليه
على كل حال لانه لا يمكن ان يجعل المحقد به الطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف

فصل في طواف العمرة
لو طاف طوافاً واحداً
فليس عليه شيء
ولو طاف طوافين
فليس عليه شيء
ولو طاف طوافاً واحداً
فليس عليه شيء
ولو طاف طوافين
فليس عليه شيء

فصل في طواف العمرة
لو طاف طوافاً واحداً
فليس عليه شيء
ولو طاف طوافين
فليس عليه شيء
ولو طاف طوافاً واحداً
فليس عليه شيء
ولو طاف طوافين
فليس عليه شيء

فمن قال ان المعتمر هو الاول لا بحالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قوله اي
حيثه واي يوسف وتبلي على قولهما ينبغي ان يقطع عنه الدم بالاعادة لان
رفع النقصان عن طواف العمرة بعد الوقوف صحيح واذا ارتفع النقصان
بالاعادة لا يلزمه الدم **ولو طاف لها اي العمرة محدثا رضى بعده فعليه دم**
ان لم يعد الطواف ورجع الى اهله اي لتركه الطهارة في الطواف وما
دام بمكة فعليه ان يعيد بها سرا ان نقصان الطواف الى السعي الذي
بعده والا فلا طهارة مستحبة في السعي **وليس عليه شيء لترك اعادة السعي اي**
اذا لم يعد الطواف بالاتفاق ولو اعاد الطواف ولم يعد السعي لاشي عليه
كذا قبل وصحة صاحب الهداية وهو مختار شمس الامة السخسي والامام المحمدي
وتبلي يجب عليه دم اي لترك اعادة السعي فيما اذا اعاد الطواف بالبدن
كثير من شارجي الجامع الصغير كقاض خان والتمتاشي والحسامي والفرايد
الظهري به بناء على انفساخ الاول بالثاني والا كانا فرضين او الاول فلا يبطل
يعتد بالثاني ولا خالف به فلزمه كون المعتمر الثاني فوقع السعي قبل الطواف
فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما اذا لم يعد الطواف واران دما
لذلك حيث لا يجب عليه لا جليل السعي شيء لان باراقه الدم لا يرتفع الطواف
ولا ينفخ وانما يتخير فيه نقصانه فيكون متقدرا في موضعيه فيكون السعي فيه
عقبة فيعتبر نفى الكافي وان طاف لعمرة رضى بلا وضوء ولم يعد لها ورجع
الى اهله فعليه دم لترك الطهارة في الطواف ولا يوسر بالعود لوجود التحلل
باداء امركن وليس عليه للسعي شيء لانه اتي به على اثر طواف معتد به شرعا
لان الطهارة لتكثير الطواف وما دام بمكة يعيد الطواف والسعي اما
اعادة الطواف فلان النقصان تمكن فيه بسبب الحدث واما السعي
فيرى بلا طهارة لانه يتعلق بالبيت ولكنه تابع للطواف فوجب ان يعيده
تبعانا اذا اعادة السعي عليه لا ارتفاع النقصان بالاعادة ولو اعاد الطواف
ولم يعد السعي قبل لاشي عليه لما بينا وتبلي يجب عليه دم لانه لما اعاد الطواف
جعل المؤدى كان لم يكن فبقى السعي قبل الطواف فلا يعتبر لانه انما عرف قهره

بفعل

بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الطواف وهو في المعنى متم للطواف فلا
يعتد به قبله ولا يجعل اراقة الدم كاعادة الطواف لان الدم شرع كفاية
له فيزول به ذلك الهتك مع قراره في محله فبقى السعي مودى بعد طواف
كامل انتهى والله اعلم هذا **فصل في الجنبات في ركعتي الطواف ولو ترك**
ركعتي الطواف اي بان لم يصليها في الحرم ورجع الى اهله لاشي عليه ولا يقطع
عنه اي لتركه من ارض الحرم وخروج اشهر الحج وعليه ان يصليها
اي في اي مكان وزمان ولو بعد سنين اي الى ان ياتي اليقين الا
انه يكره له تأخيرها من غير عذر والله اعلم هذا **فصل في بيان**
احكام الجنابة في السعي ولو ترك السعي اي بين الصفا والمروة سواء كان
سعي الحج او العمرة كله او اكثره وهو اربعة اشواط فعليه دم اي لترك الواجب
وحجه تام اي صحيح وكذا عمرته هذا ان تركه لغير عذر واما ان تركه لغرض
فلا شيء عليه اي كترك سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البداية
فجعل عبارة صاحب الهداية وعينه على عدم الضرورة كما صرح به المحقق
ابن الهمام في شرح الهداية ولو سعى جنبا او حائضا او نفسا فسعيه صحيح
لان السعي وهو عبادة تودى في غير المسجد كالوقوف **ولو ترك الاقل منه**
اي السعي وهو ثلاثة اشواط **او دونه** اي دون الاقل بان ترك منه شوطا
او شوطين **فعليه لكل شوط صدقة** اي نصف صاع من براوصاع من غيره **الا**
ان يبلغ ذكرا اي المجموع من الصدقة دما فله الخيار بين الدم وتقيص الصدقة
اي بقدر ما شاؤ او مقدر بنصف صاع **ولو سعى كلمة او اكثره راكبا او محمولا**
ان كان ركوبه او محمله **بلا عذر** اي ضرورة **فعليه دم** **والا اي بان**
كان عن عذر **فلا شيء عليه** اي من الدم والصدقة بلا ولا من الاثم كما لو تركه
اصلا من عذر مثل الزمن اذا لم يجد من يحمله على ما في منسك البخاري وان
سعى **اقله كذلك** اي راكبا او محمولا بلا عذر **فعليه صدقة لكل شوط**
على ما في منسك النبي النجار والا فلا شيء عليه **والسعي قبل الطواف اي طواف الصحيح**
غير معتد به اي ذلك السعي **فلو لم يعده** اي ذلك السعي الذي اداه تبلي

طواف صحيح فعليه دم اي اتقا قال ان السعي الحاصل قبل طواف غير صحيح
 كلا سعي فكان كالعدم ولو تركه اي السعي من اصله ورجع الي اهله
 وخرج من الميقات **فارد العود** اي الي مكة لاد السعي يلزمه ان يعود باحرام
 جديد اي لدخوله الحرم لا لسعي الحج لعدم اشتراط الاحرام فيه فيما اذا
 اداه بعد الوقوف بل السنة عدمه ركذا سعي العمرة لا يشترط وجوده
 بعد حلقه منها بل يجب **فاذا عاد به** اي الاحرام الجديد **فان كان**
 احرامه بعمره باقي بانعائها **ولا ثم يسي وان كان بحج بطوف** اولا
 للتقدم ثم يسي بعده **واذا اعاده سقط الدم** قال في الاصل والدم
 احب الي من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء **ولو تركه** اي السعي بعد
 في جوارحه **كازن اذا لم يجد من يحمله فلا شيء عليه** اي من الدم والصدقة على ما تقدم
 نقله عن منسك البخاري كما اي كما انه لا يجب شئ من الدم والصدقة
لواخوه اي السعي عن ايام النحر ولو كثير الا انه يكره وكذا الحكم في سعي
 العمرة الا انه يجب الدم ان حل منها **واذا ه** اي السعي بعد ما راقع
 التاء ففي هذه الوجوه كلها لا يجب شئ سوى الكراهة وذكر السعي غير
 موقت فشرطه ان يوجد بعد الطواف وقد رجع **ولو سعي ولم يبلغ**
حد المروة مثلا ركن يتي الي ما اي موضع بينه اي بين الساعي والموضع
 بينها اي المروة **مقدار الثلث** اي رخصت الثلثان مما قبله من حد
 الصفا ثم يرجع الي الصفا اي الي اخر حله **هكذا فعل سبع مرات تجزيه**
 اي سعيه لتحقيق الاكثر **وعليه دم** اي لتركه الا قل كذا ذكره الفارسي قبله
 وانما هو ان عليه لترك مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يعهد ان ما
 في تركه كله دم يكون في ترك اقله ايضا دم **ولو سعي ولم يصعد علي**
المروة تغليب للمروة **لا شيء عليه** لما روينا ان عثمان بن عفان لم يصعد علي الصفا
 في بعض ما سعي ووقف على طرف حوض اسفل الصفا وكما تخفف من العبادة
 ولم يتكلم عليه في ذلك اجد لان الصعود اذا كان ثم يصعد من المنحدر
 والله اعلم هذا **فصل في بيان حكم الدخول من عرفه قبل الغروب**

تحقق قبل حلقه

فان لم يمسو الدم اجاب
 في جميع الوجوه ان

ذكر الفارسي ان اخر حجة
 عند ايام النحر ان
 حج الاها وان كان عليه
 سبع ولا شيء عليه

اي غروب الشمس **اذا دفع** اي من ارض عرفه **قبل الغروب** اي غروب
 شمس يوم عرفه **فان جازر اي الراجع حدود** ارض عرفه وكان خروجه
 منها بعده اي الغروب فلا شيء عليه اي اتقا **سوى الكراهة** اي المخالفة
 السنة **وان جازرها** اي الدافع حدود عرفه قبله اي الغروب فعليه دم اي لتركه
 الواجب وهو الاشد اذ هذا ان لم يعد اصلا اي مطلقا **او عاد بعد الغروب**
 اي غروب الشمس فان عاد قبله ودفع بعده سقط على الصحيح كما في الفتح
 لم يحصل الا فاضنه بعد الغروب مع الامام وهو الواجب ولا يضر فوات
 الجنب الفات وقيل ان لا يسقط لعدم تدارك الجنب الفات ولو عاد بعده
 لم يسقط اتقا فالفوات الواجب وهو الاستدانة وعدمه كما كان التذكار
 وهذا على ظاهر الرواية والافتقار وبما ابن شجاع عن ابي حنيفة وذكر الحسن
 ابن زياد في مناسكه انه يسقط لانه استدرك ما فاتته فان الواجب عليه
 الا فاضنه بعد غروب الشمس وقد اقي به فيسقط عنه الدم ومن دفع بعد
 غروب الشمس قبل الامام لا شيء عليه قال صاحب الفتح والاختيار وغيرها
 لو ابطل الامام بالدفع دفعوا قبله لانه ترك السنة فلا ينبغي لهم تركها انتهى
ولا ضرت في وجوبه الدم بالدفع قبل الغروب بين ان يكون باختياره
 اولا حتى لو نذر به بعينه **فاخرج منه** اي عرفه **قبل الغروب** لزمه الدم
 كما اي كما يلزمه الدم **لو نذر** اي بعينه **فتبعه** حتى خرج من ارض عرفه واذا كان
 الزحام وعجل قبل الامام لا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفه قبل الغروب
 وكذا اذا كان الزحام فلا بأس ان يمكث قليلا بعد الغروب واذا ضل الامام
 كذا في الكافي وروينا عن عاتبة رضي الله عنها انها بعد افاضت الامام عت
 بشارب فاضطرت ثم افاضت والاضطر ان يقف مكانه كيلا يكون اخذا
 في الاناضة قبل وقتها لا نال سعي الي العبادة كالشروع فيها كما في الجمعة
 والله اعلم هذا **فصل في بيان حكم الجنابة في الوقوف بمنزلة** اي
 نحرهم **لو تركه الوقوف بمنزلة** اي ان كان تركه لم يلا عذر لزمه دم
 وان كان تركه له به اي بعذر بان كان به عذر اي مرض او ضعف

مانع من وقوفه بها **او كانت امرأة تخاف ان تحرم** اي في طريق منى ارفى فينيق
 اما **فلا شيء** اي من الدم والصدقة عليه اي علي تاركه لما روي انه عليه
 السلام تدم منعته اهله رفيهم سوده وكانت امرأة عيلة **حما** اي كما انه
 لا شيء عليه **لو ترك البيت بها** اي المزدلفة **ليلتها** اي بان بات اكثر الليل في
 غيرها لان البيت بها سنة وتتركه لا يجب سوي انكره لولا عذر رذكر
 في اختلاف المسائل يجب البيت ثم عذر دلفه جزا من الليل في الجملة فقال
 ابو حنيفة يجب ولا شيء عليه في تركها مع كونها واجبة عنده انتهى ولا يخفى ان اذا
 الصلاتين بها واجب عندنا اما سبها البيت فلا فساد الكوف بها لولا واجب في
 الجملة فلا مخالفة **ولو فات الوقوف بها** اي المزدلفة **با حصار فعليه دم** اي
 لغوت الواجب فان قيل ان الاحصار عذر وقد تقدم ان ترك الوقوف لغز
 لا يوجب شيئا فكيف وجب الدم هنا به اجيب بان العذر المسقط للجزا هو
 ما كان من قبل من له الحنف وهو الله تعالى واما اذا كان من غيره كما هو
 معنا فلما تأنر له في سقوط الجزا فلذا وجب الدم ويدل على ذلك قول
 صاحب البدائع فمن احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام النحر ثم خلى
 سبيله ان عليه ما لترك الوقوف بخذلفه رد ما ترك الرمي ودما
 لنا خير طواف الزيادة واستكمل بان اي عذر اعظم من الاحصار واجيب
 بان الاحصار بعد ولا يرضى كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار
 بعد وليس بعذر لسقوط الدم لانه اكراه وهو ليس بعذر الا ترى الي ما
 قالوا انه لو اكره على محظور الاحرام كالطيب واللبس لانه لا يتخير في الجزاء
 بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين ما وجب ولا يتخير به عنه غيره
مسألة بيان حكم الجنابة في ترك رمي الجمار **لو ترك رمي يوم**
 اي من الايام **كله** اي سبع حصيات في اليوم الاول واحد عشر في
 غيره او ترك اكثره **كاربع حصيات فما فوقها في يوم القدر واحد عشر**
فما فوقها فيما بعده اي بعد يوم النحر من باقي الايام **واخذه** اي الرمي الي
 يوم اخر فعليه دم اي لتركه راسا وهذا بالاتفاق ولنا خبره وهذا

عند

عند الامام رضى الله عنه خلافا لما روي الشراحي ولو اخرجه العقبة من اليوم
 الثاني الي الثالث او من الثالث الي الرابع فعليه صدقة ولا يجب الدم ويجب
 لكل حصاة نصف صاع من حنطه الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فانه ينقص
 ما شاركه يبلغ دما بخلاف ما اذا اخرجه العقبة من اليوم الاول الي الثاني
 فانه يجب عليه في ذلك دم لانها في اليوم الاول جميع الرمي لانه لا رمي في ذلك
 اليوم غيرها وفي اليوم الثاني هي ثلث الرمي فيكون موخر الاقل فيجب
 لنا خير الاقل وهو الصدقة ولو اخرجه الجمرتين وجب عليه الدم لثاخير الاكثر
 وفي كل يجب عليه القضا لا اي لا يجب عليه دم **واخذه** اي الرمي الي الليل
 ورمي فيه **وان كره** اي الثاخير وهذا بالاتفاق الا في رواية عن ابي يوسف
 انه لا يرمى في الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافه وان لم يرم حتى اصبح
 رماها من الغد وبعد وعليه دم عند ابي حنيفة لثاخيرها لا عندهما ولو لم
 يرم حتى غربت شمس اليوم الرابع تعين عليه الدم بالاتفاق **وان ترك**
الاقل واخذه ثلث حصيات فما دونها في اليوم الاول وعشر حصيات
فما دونها فيما بعده اي اليوم الاول فعليه لكل حصاة صدقة اي نصف صاع
 من بر او صاع من غيره **الا ان يبلغ ذلك** اي مجموع الواجب دما فينقص
 اي فله ان ينقص منه ما شا اي كما مر مرارا وعليه ان يقضى ما لم تقرب
 شمس يوم الرابع **ولو ترك رمي الايام كلها** اي ولم يقضها فيها فعليه دم واحد
 اي اتفاقا لا بخلاف الجنس كما في الحلق وكذا لو ترك اكثرها بان رمي بعشر
 حصيات وترك احد عشر حصاه او رمي الجمرتين فعليه دم هذا هو المشهور
 وفي شرح التقاية للهي جندعي معني يا اي الظهيرية عن حنيفة لو ترك رمي
 الجمرتين الاولى او الوسطى فعليه دم ولو ترك رمي جمره العقبة اعلم لكل حصاه
 نصف صاع حنطه انتهى وهو غريب وعجيب راسا علم هذا **مسألة**
 بيان حكم الجنابة في الذبح اعلم ان الذبح مختص بالحرم لانه لم يعهد اراقة
 الدم قربا الا فيه ولذا **الودع شيان الواجب الذبا فكل** اقدم القران والمنفعة
 والمنفعة **او جبر** اقدم الجنائيات في الحج ارفى العزم خارج الحرم اي ارضه المحرمة

المعلومة من كل ناحية بالعلم لم يتطعن على ذلك الدم وعليه ذبح آخر ايا بلكا عنده
فيه اي الحرم وهذا بالاتفاق بين اصحابنا ولو اختلف القارئ والتمتع ايا بخلاف
المفرد الذبح عن ايام النحر ايا الثلاثة رذخه بعد هان عليه دم اي للناضج
عند اي حنيفه لوجوب الذبح عنده في ايام النحر واما عندها نيسن الذبح فيها
والله اعلم هذا **فصل في بيان حكم الجنابة في الحلق ولوط في الحلق**
في ايام النحر ارجح حلف بعد هان اي ايام النحر في الحرم فعليه دم اي عند اي
حنيفه رجحه في الاول وعند اي حنيفه في الثاني سوا كان الحالف مفردا او
قارنا او متمتعاً **فصل في بيان حكم ترك الترتيب بين افعاله الحج ولو**
حلف المفرد اذ ذبحه اي من القارئ والتمتع قبل الرمي او حلف القارئ او
التمتع قبل الذبح اذ ذبح كل منهما اي القارئ والتمتع قبل الرمي فعليه دم
اي واحد في المسائل كلها عند اي يوسف ومحمد وما ن عند الامام اعظم
دم للقارئ او التمتع ودم آخر لترك الترتيب الواجب عنده والله اعلم هذا
فصل في حكم جنابة المملوك ذكرنا ان ذكرا كان او انثى قتا او غيره من مدبر
او كاتب او ماذون او ام ولد اعلم ان كل ما يتركبه المملوك المحرم اي بالحج او
العمرة او بهما من جنائيات الاحرام سوا الحرم باذن سيده اولا اي اولا
يكون احرم باذن سيده ينظر ان كان اي ما ارتكبه من المحظورات مما يجوز فيه
الصوم اي اصالته اربلا يجب عليه ذلك في الحال اي قبل التعفف بكن وجوب
متراحيا في الاداء كما في المحرم ينصومه في اي وقت شا ولوبعد التعفف واكان
اي ما ارتكبه من الجنائيات مما لا يجوز فيه الصوم ولا يجوز فيه الا الدم عينا
او الصدقة عينا فعليه ذلك اي ما وجب عليه من الدم او الصدقة اذا عتق
لتعلق الجزا بالمال ولا ملك له بوجه ما ولا يجوز ان يبدله الدم او الصدقة
بالصوم **فلو ادب** اي الجزا المادي الذي هو الدم او الصدقة في حال الرق لا يجوز
لعدم تصور الملك في حقه وان تبرع بملكه عنه اي سيده اذ عتق اي غيره
سواه به اي بذلك الواجب لم يجز ايضا على ما في البدائع وغيره **فصل في**
كما تقدم نقله عن الكرماني ونقل عن المحامدي عدم الجواز **فصل** اي كما يجوز

سنة المولى دم الا حصار عنده اي العبد ليجل به كما سياتي بيانه في محله قبل
ولعل وجهه ان منفعه احلاله ترجع الي ما كره والله اعلم هذا **فصل في**
بيان حكم جنابة المكره والمكره بكسر الراء في الاول وفتحها في الثاني وتقديم المكره
بكسر الراء لان جنابته اعظم لتعلق الاثم به بخلاف المكره بفتح الراء ان كانا
في الجزا سوا اذ كره شخص محرم على قتل سيده اي سوا يكون من صيد
الحرم ارم من غير غل على كل واحد منهما جزا كامل اما في حق المباشرة نظام واما
في حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بلا فرق
بينهما وان اكره طلال محرما اي على قتل سيده فالجزا على المحرم اي فقط لنسبة
الفعل اليه حقيقة **فصل في الحلال** اي سوي الاستغفار ولو في صيد الحرم لان
الحلال ولو لم يجز له صيد الحرم الا ان اكرهه فغل مجازي فلا يترتب عليه الا
اثم الاخرى لا الجزا له نيوي ثم هذا في الاستحسان واما في القياس فلا
شيء عليهما اما الآمر فلا نه حلال واما المأمور فلا نه صاراته المكره بالمال
النام فينعدم منه الفعل كما في الاكره بقتل احد من اهل الاسلام ولو اكره محرم
حلال على سيده ان كان اي الاكره في صيد الحرم فغل جزا كامل اي كمال
جنابته بحمله مباشرة وعلى الحلال القاتل نفسه اي لصدوره عنه بغير اختيار
وكان القياس ان لا يجب عليه شيء الا انهم اوجبوا عليه بعض الكفارات
لما ظهر منه ضرر حقه الحرم وان كان الاكره على صيد الحلال فالجزا على المحرم
فقط وان كانا اي المكره والمكره حلالين في صيد الحرم ينظر ان توعده
بقتل فالجزا على الآمر اي لتوعده بالامر الملجي وان توعده بحبس فعلى اي
فالجزا على المأمور اي القاتل خاصة حيث باش المظنور المحقق بنا على توهم
ضرر الحبس المطلق قال المحامي في وجه الفرق بينهما ان هذا الجزا في حكم ضمان
المال ولهذا الايتادي بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا يتعدد بتعدد الفاعلين
فلو توعده محرم على قتل الصيغ فاني حتى قتل كان ما جورا وان ترخص بالرخصة
فله ذكر رجب عليه الجزا استحسانا ولو توعده وها محرم بان الحبس وجب
الجزا عليه ايضا كما يجب على المأمور لان تأثير الاكره بالحبس اكثر من تأثير

وترك الصدر اي طوانه للحيض او النفاس كما صرح به الطحاوي ورايو الليث وصاحب الهداية
 والمجمع وغيرهم وكذا لو ترك الصدر لحبس او فرض ولم يوجد له حامل او وجد ولكنه
 لم يطق الحمل **وترك السعي** اي رثا لعذر النساء او لاجل خروج القاذرة نحو
 ذكر كما نص عليه صاحب البدائع بخصوصه في مولع دون الزحمة فانها ليست
 بعذر لجواز تأخيرها اي رقت السعة **وترك المشي فيه** اي السعي **وفي الطوان** اي
 لمريض اركب من او قطع رجل او نحو ذلك كما صرح به في الخلاصة والمجمع وغيرهما
وترك الخلق لعلة في راسه اي اذا عذر معها الخلق او التقصير كما صرح به في البحر
 الاخر **فلا جزاء عليه** اي في جميع هذه المنصوصات **اتفاقا** اي بالاتفاق بين
 صاحب البدائع والكرمايي وغيرهما راسا علم هذا **فصل في بيان حكم**
ارتكاب المحظور على نية الرضا اي الاحرام **لوني** اي المحرم **رفض الاحرام**
 اي الذي هو متلبس به حال نية الرضا **فجعل يصنع ما يصنع الحلال من لبس**
النساء اي الممنوعة عليه من الخيط وغيره **والتطيب والجماع وتسل**
المسد اي راسا ذلك **فانه لا يخرج** بذلك من الاحرام اي بالاجماع **وتجب عليه**
ان يعود كما كان حراما اي محرم فلا يترك بعد ذلك محظورا **ما وجب عليه دم واحد**
جميع ما ارتكبه ولو كل المحظورات اي استحسانا عندنا لانه استدار نكاح
 المحظورات الي قصد واحد وهو تعجيل الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد سواء نوي
 الرضا قبل الوقوف او بعده الا ان احرامه يفسد بالجماع قبل الوقوف وبافساده
 قبله لم يكن خارجا عنه قبل الاعمال وكذا بنية الرضا والاحلال فيجب عليه ان
 يعود محرم كما كان **وانما يتعذر** عليه الجزا بتعدد الجنايات **اذا الرضا لم يبق**
 حال ارتكابها **ثم يثبت** اي الرضا **انما تعبر** من زعم انه خرج اي من الاحرام
بهذا القصد اي في ارتكابه الجناية لجهله حكم مسئلة عدم الخروج **واما من علم**
انه لا يخرج اي من الاحرام بهذا القصد **فلا** اي فلا يعبر منه بنية الرضا
 وكذا ينبغي ان لا يعبر منه الا اذا كان غافا في المسئلة او ناسيا لها في الكرماني
 ولو اصاب المحرم صيودا كثيرا ينوي بذلك رفض الاحرام متارها به فعليه جزا
 واحد وثلاثا لان في لا يعبره تاويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة

لان الاحرام كما يرتفع بالتأويل الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحد فتعذر
 الجنايات في الاحرام ولنا ان التأويل الفاسد معتبر في دفع العقوبات الدنيوية
 كالباعث اذا تلف مال الباعث او راف حبه لا يضمن لما ذكرنا واذا ثبت هذا
 فصار كما نه وجد من جهة واحدة بسبب واحد فلا تعدد الجزاء فصار كالوطي
 الواحد انتهى ولا يخفى ان حكم الباعث فيما ذكرناه انما لا يوجب عليه الضمان
 اذا اعتقد انه على الحف اما اذا اعتقد انه على الباطل يجب عليه ضمان ما اتلف
 وهذا مثله فيكون في حكمه راسا علم **النوع السابع في بيان حكم اشجار الحرم ونباته**
وجزاها الاصل فيه قوله تعالى لم يردنا انا جعلنا حراما امنا وقوله النبي صلى الله
 عليه وسلم ان هذا البلد حرمه الله تعالى اي قوله ولا يختلي خللا لها ولا يعصده شجرها
 نهى عن اختلا كل خلا وعصده كل شجر فيجب على عمومهم الا ما خص بدليل وهو
 الادخار وهذا النوع حرمته لا تغلف بالجم ولا الاحرام كذا في الفتح وكان ينبغي
 ان لا يذكر هنا لكن قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وقد يقال انه كصيد
 الحرم وقد عدوه من محظورات ولا يدع في ان يكون حراما بحرمتين كما لا يخفى
 اسمى **اشجار الحرم** هي ما كان اصلها في الحرم ولا يبرم للفصن فان كان بعض
 اصلها في الحل وبعضه في الحرم فهي من اشجار الحرم ثم هي على **انواع** اي اربعة
 مختلفة **الاول** منها كل شجر ينبت في اي حقيقته وهو من جنس ما ينبتون
 اي عادة كالزروع اي المزروعات **الثاني** في كل شجر ينبت في اي حقيقته وهو من جنس
 ما ينبتون اي عادة **كالاراك** ينبت في العرة وهو شجر المسواك **الثالث** كل شجر
 ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت في اي حقيقته **نفسه** الا نواع الثلاثة **يجوز قطعها**
وتلغها والانتفاع بها **ولا جزا فيها** بهما لان ما ينبت في اي حقيقته هو من جنس ما ينبتون
 لان بالاجماع وما لا ينبت عادة اذا انبت في اي حقيقته هو من جنس ما ينبتون
 كل شجر ينبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت في اي حقيقته **انما** اي عادة **كالم غيلان** ينبت
 الغنم العجوة **فهذا محظور القطع والتلغ** والفرق ان ما ينبت في اي حقيقته هو من جنس ما ينبتون
 القطع لحق الناس لا لحق الحرم وما لا ينبت في اي حقيقته هو من جنس ما ينبتون
 لحق الحرم **والا لا ينبت** الناس محظور لحق الحرم قال عليه السلام الا لا يختلي خللا لها

ولا يعرض شوكها فكان نظير هذه المسئلة حرمة الصيد مع حرمة المسلم كذا في كتاب
 الفرق للامام المجتوب ثم خطور انك القلع وفي معناها الاحراق **علي المحرم**
والحلال مملوكا فان اي الشجر بان كان في ارض مملوكه لاحد **او غيره** اي غير
 مملوك **الا ليا بس** لعدم اخلاق اسم الشجر والنبات عليه ح فانه صار حطبا
 ينتفع به او عموما يبنى عليه **ولا اذخر** بكسر الهمزة وسكون الدال وكسر الحاء
 المعجمة نبت يوضع على سطح العمارة وفوق بناء القبر ويؤخذ منه الفسول وقع
 استثنائه باستدعاء العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم حين قال صلى الله عليه وسلم
 ان مكة حرام حرمها الله تعالى يوم خلف السموات والارض لا يمتلي خلاها ولا
 يعرض شوكها ولا ينفر صيدها فقال العباس الا اذخر يا رسول الله فانه يقول
 ويؤتينا فقال الا اذخر فيجوز قطع رعيه **فلو قطع شجرا** ايجاز طبا **او**
حشيشا مما نبت بنفسه وهو رطب **فعليه قيمته فان كان مملوكا** اي بان نبت
 بنفسه في ارض مملوكه فقلعه او قلعه **فعليه قيمته** ان كان في قتل الصيد المملوك
 في الحرم او الاحرام **قيمة** **حق الشجر** **قيمة** **لما كره** وهذا على قولهما واما على
 قول ابي حنيفة فلا يتصور لانه لا يتحقق عنده تلك ارض الحرم بل هي سواها
 عنده كذا قاله المحقق ابن الهمام ثم وجوب الجزاءين اذا لم يكن الشجر مملوكا
 للقاطع ولا يابسا فانه ان كان مملوكا له فعليه قيمة واحدة لما كره ولا شيء عليه
 لحق الشجر وان كان يابسا فعليه قيمة لما كره ولا شيء عليه لحق الشجر وان كان
 ايا بس مملوكه او غير مملوك واحد فلا شيء عليه اتفاقا وفي خزانة الامام لا يس
 بالله لا على قطع الحرم حتى يخلو ذلك على قتل الصيد انتهى **ولو انقلعت**
شجرة اي يابس في الحرم **ان كانت عريتها لا تسقيها** فلا يابس بقطعها اي يقطع
 عريتها كذا روي عن محمد **ولو قطع شجرة** او غصنها **فخرجت ثمرتها**
 اي مكانها نبتت **ثم تلعبها ثانيا فلا شيء عليه** لما تقدم وفي الطر البسي وتخل
 قطع اشجار الحرم وكوته ثمر اثم مكان ابناء الناس **ولو حش الحشيش** اي
 حشيش الحرم **فان خرج مكانه مثله سقط الضمان** والا اي وان لم يخرج
 مكانه مثله بل اخلف دون الاول **لا** اي لا يسقط بل كان عليه ما انقص

وان جف كان عليه قيمته شجرة اصلها في الحرم واغصانها في الحرم **من شجره**
ولو كان اصلها في الحرم اي واغصانها في الحرم **من شجره** اي الحرم الا اصله
 هو الاصل **ولو كان بعض اصلها في الحرم وبعضه في الحرم** من شجره اي الحرم
 احتياطا وتغليبا لجانب الحرم ولو دخل الحرم فبطل حله الانتفاع به قبل الفرس
 وبعده **ويجوز قطع الاذخر رطبا وياسا** كما علمته **ويجوز اخذ الكاه** بفتح الكاف
 سبعة قال الطر البسي لانها ليست بنبات وانما هي مودعة في الارض وقال
 بعضهم هي نبات معروف فيه دواء للعين ففي حديث صحيح انكأه من المن
 وما رها شفاء للعين رزق في رواية والمن من الجنة وكذا يجوز اخذ ما جف
 بتشد يد الفا اي يابس من الشجر الحشيش وانكسر اي انقطع او انقلع منها
 قطع بغير فعله **لا** اي لا يجوز الشوك والعوسج وهو نوع من الشوك **ولا**
في الكل الا انه يحل الانتفاع بالاول دون الثاني **ولو حش حشيشه** للحشيش
 بفتح الحاء اي يحش فيها **او للوضوء** اي ليتوضا فيها ارض ما بها وضرب
 مطف على حرف اي بني الفسطاط وهو الخيمة او اوقد نار ارضي هو او
فانقطع شئ من الحشيش او ذهب به ترهته ارض الحرم فلا شيء عليه اي والجميع
 لان الضرر رات تيج المخلوقات **ولا يجوز اتخاذ المساركة من اراك الحرم**
وساير اشجاره اذا كان احضر بخلاف اخذ الورقة فانه يجوز **ولا ضمان فيه**
اذا كان اخذه لا يضر بالشجر كما صح به في البحر الزاخر **ولا يجوز رعي الحشيش**
 اي حشيش الحرم في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا بأس به **ولو ارتفع**
دابة حاله الحشيش ركة لحالة الوقوف اذا لم يمكنه منعها **لا شيء عليه** لو توجع
 رعيها من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كما في شرح الدرر **ويجوز الانتفاع**
بالمقلوع والمقلوع من نبات الحرم وان ادي قيمته اي ما بقا فان انتفع
 به لا شيء عليه كالودع صيد الحرم وادي الجزاء ثم اكله **وان باعه** اي بعد انقلع او
 انقطع **جاز** لانه يملكه باء الضمان **وكره** اي كونه بمخلوق احرامه **وتصدق**
بثمنه وتبيله لا بأس بعرضه في حوائجهم **وحاز المشتري** اي حازها كان او خلا الانتفاع
 به من غير كراهة وعن ابي يوسف لا بأس بغيره من محرم ارجل بالانتفاع به

وفي البديع ولو اشترى انسان من القاطع لا يكره له لانه تناوله بعد انقطاع
 النخالة وحكم المحرم والمحلل من الرجل والمرأة ولو كان اي المحرم **قارنا او متمعا**
في اشجار الحرم واحد لان السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد **ولا جزا بالدلالة**
على قطعها اي اشجار الحرم قال في جزائه الاحكام ولا يجب بالدلالة على قطع
 الشجر شي بخلاف دلالة على الهدم **فصل في بيان حكم جزا اشجار**
الحرم وبناية وهو اعم من الاشجار لغته وان كان مغاير له عرفا فان الشجر
 ماله ساق بخلاف النبات **من جنس على بنا الحرم** اي بقلعه او تقطعه او رعيه
فعلبه قيمته اي النبات المذكور **كان الشجر او صغيرا** بحرما كان
 الجاني ارحم حلالا قارنا او مفردا واذا رجب عليه القيمة فبيل سبيل جزا صيد
 الحرم فان شأ تصدق بها اي القيمة ثم اذا ادبها قيمته ملكه وكره له الانتفاع
 الانتفاع به وان باعه جاز وبكره بخلاف الصيد فانه لا يجوز له بيعه وان
 شأ اشترى بها طعاما فان كان اي الطعام **كثيرا** اي بان كان اكثر من نصف
 صاع تصدق به واعطى فقيرين **نقل اي الا ان تصدق صاع من برا او صاعا من غيره**
 وان كان اي الطعام نصف صاع او دونه اعطاه لفقير واحد وان شأ
 اشترى بها اي القيمة هديا وزدحه في الحرم وتصدق بلحمه ولو على فقير
 واحد ثم جواز الهدى في جزا اشجار الحرم اي على ظاهر الرواية مشروط بان
 كون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الشجر فيتا ديا الواجب بالاراقه في الحرم فلو
 هلك اي الهدى بغير منع منه بعد هداي الاراقه لا شيء عليه وفي رواية لا يجوز
 الهدى ولا يتا ديا الواجب بالاراقه بل لا بد من التصديق بلحمه وان يكون
 قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجزيه عن القيمة
 وكذا الوسرة المذبح رجب بالاراقه بل لا بد من التصديق بلحمه ان يقيم
 بغير غيره بفايه لانه لا يدخل للاراقه على هذه الرواية **ولا يجوز الصوم**
في جزا اشجار الحرم اي سوا كان الجاني محرما ارحم حلالا وهذا عند امتنا الثلثة
 عن وعن زفر رايان قال الطرابلسي وذكرنا لما طعن ما نزل من المحرمين لله تعالى
 من قطع الصوم وما نزل من المحرم لا يجوز فيه الصيام سوا كان حلالا

ارحمها

من قطع الصوم
 من غير ما نزل في قطع
 الصوم لاي

ارحمها وكل ما اضطر الي فعله من محظورات احرامه من حلق راسه للاذيا
 اولس المخطط لله فانه يجوز اسقاط هذه الخرافة عن نفسه بالصوم ومن
 اي يوسف وما فعله المحرم من محظورات احرامه عن ضرر لا تبلغ دنا
 لم يجز الصيام وهو كما لو فعله من غير ضرورة وفي اما لي الحسن قال ابو حنيفة
 يجوز فيه الصوم وهو قول اي يوسف وفي من احكام الكرماني اختلف اصحابنا
 في حد الغني في باب الكفارات والهدايا اذا لم يجز له الصوم بعضهم قالوا يعتبر
 فيها قوت شهر فان كان عنده اقل من قوت شهر جاز الصوم وقال محمد بن
 مقاتل من كان عنده قوت يوم وليلة لم تجزه الصوم ان كان الطعام الذي
 عنده مقدار ما هو واجب عليه وعن اي حنيفة ان كان عنده قدر ما يشترى
 به ما اوجب عليه وليس له غيره لم تجزه الصوم كذا في المنقذ وقال محمد في
 العامل بيلك بمسك قوت يومه ويكفي بالباقي ومن لم يعمل بمسك قوت يومه
 لانه غني عن الشجر هذا **فصل في بيان حكم الاحصار** الحصر لغة
 المنع مطلقا يقال حصره العدر واحصره قال الله تعالى للفقير الذين احصر راي
 سبيل الله وشرا **هو المنع عن الوقوف** اي بعرضه عن الطواف اي جنسه
في الحج اي مطلقا سوا كان فرضا او نذرا او نفلا وسوا كان المنع من العدر
 او المرضي **بطلان** او الجبس او الكسر او العرج او غيرهما من الموانع عن طوافه
 اتمام ما احرم به حقيقة او شرعا كذا في البديع **والاحصار في العمرة** هو
 المنع عن الطواف لا غير اذ ليس لها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان له ركنين
 الوقوف والطواف الا ان معظمهما الاول حتى ينوت الحج بفوته بخلاف الثاني
 واعلم ان الاحصار كما يكون عن الحج يكون عن العمرة لقوله تعالى فان احصرتم
 فما استيسر من الهدى اي فان احصرتم عن اتمام الحج والعمره فعليكم ما تيسر من
 الهدى وقد صح ان رسولا صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالعمره بالحد يديه
 فقصوها من القابل وكانت تسمى عمره القضا **فان قدر** اي المحرم بالحج سوا كان
 قارنا او مفردا **على احد هما** اي الوقوف او الطواف **فليس** هو **محصرا** اي في
 ظاهر الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف وبوخ الطواف ربيقي محرما

ولا ان كانه المحصر
 فوجبه بغير ان
 يكون له ان ياكل منه
 ذكره في المتن
 واخره في المتن
 على الاضطرار وملكه
 على الاحصار

في حق النساء وان منع عن الوقوف نعت فهو في نيت الحج يتحمل بعد نوت
الوقوف من احرامه بافعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء في البحر
العميق لو وقف الحاج بعرضه ثم احصر لا يكون محصرا في الدنيا بيع ولو احصر
بعد الوقوف ولو ساءعة لا يكون محصرا لقوله تع فان احصرتم فما استيسر من
الهدى ابي فان احصرتم عن اتمام الحج والعمرة لانه مبني على قوله وانما الحج والعمرة
لله وبعد تمام الحج لا يتحقق الا حصاره لان حكم الاحصار يثبت عند خوف
النفوت وبعد الوقوف بعرضه لا يخاف النفوت فان قيل يكل عليكم بالمعتمري فانه
امن من النفوت لان العمرة لا تنفوت لعدم توقيتها بزمان ومع هذا يثبت
الاحصار في حقه قبل المعتمر يلزمه ضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه
فيكون له النسخ كالمشترى اذا رجع بالمبيع عيبا له خبار النسخ لانه يلزمه ضرر
بالمضي فيه فان قيل امتداد الاحرام موجود هنا ايضا لانه يبقى محررا ابي
ان حلف قبل يمكنه ان يتحلل بالحلق في يوم النحر في غير النساء وان لزمه
دم لكونه حلف في غير الحرم فلا حاجة اليه ان يبعث دم الاحصار ليتحلل به
من غير عذر كذا في شرح اكثر للشيخ وفي المحيط كما نقل عنه في التاثيرات ثم
هل يحلف يوم النحر حيث احصر او باخر الحلق اليه ان يجد سبيلا الى البيت
فيحلف في الحرم اشار في الجامع الصغير الى انه يحلف في يوم النحر حيث احصر
وذكر في الاصل انه يوض الحلق وقال قوام الدين وقوله في الجامع الصغير اذا
وقف بعرضه ثم احصر لا يكون محصرا وهو محرم عن النساء حتى يطوف طواف
الزيارة فيه دليل على انه يحلف في غير الحرم حيث احصر لانه قيد احرامه عن
النساء فيعلم من هذا انه يتحلل بالحلق عن سائر الاشياء الا النساء وقال في الاصل
وهو حرام كما هو حتى يطوف طواف الزيارة يوم النحر وذكر يدك على اخيه
الحلف اليه ان يفعله في الحرم لانه قال حرام كما هو وقال العتاي رواية الجامع
الصغير اظهر رجحان رواية الاصل ان الحلق مشروع في الحرم فيوض ابي الحرم
غاية ما في الباب ان الزمان يفوت والتاخير عن الزمان اهون من ان
يفعل في غير الحرم وجه رواية الجامع ان الاحصار ربما يمتد فيفوت الحلق

عن زمانه ومكانه جميعا فجازا التزام احدهما حتى لا يفوت جميعا وقال الحاكم
الشهيد واذا وقف بعرضه ثم احصر لا يكون محصرا لانه قد فرغ من حجته ولكنه
يكون حراما حتى يصل الى البيت ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلف
او يقصر انتهى كلام قوام الدين وفي البداية فان منع حتى مضى ايام النحر وشرف
ثم خلى سبيله سقط عنه الوقوف بمنزله ورمى الجمار وعليه دم لترك الرمي
وعليه ان يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه ما خيره طواف الزيارة
عن ايام النحر دم عن ابي حنيفة وكذا عليه لتاخير الحلق عن ايام النحر دم
عنده وعندهما لا شيء عليه انتهى وفي السراج الوهاج واذا قدر على الوقوف
ومنع عن الطواف فقد تم حجه ولا يكون محصرا واذا لم يكن محصرا هل يتحلل قبل
لا لانه لو تحلل في مكانه يقع الحلق في غير الحرم والحلف انما شرع في الحرم ولو
اخر الحلق حتى يحلف في الحرم يقع في غير زمان الحلق والتاخير عن الزمان
اهون من التاخير عن المكان فيؤخر الحلق حتى يحلف في الحرم وقيل
يتحلل لانه لو لم يحلف ربما امتد الاحصار فيحتاج الى الحلق في غير الحرم فيفوت
عنه الزمان والمكان جميعا فتحمل احدهما ابي وفي البداية ولا احصار بعد
ما تقدم مكة او الحرم هكذا في الاصل بان الاحصار عن الطواف والوقوف
مكة نادرا والنادر لا غبرة به فيكون وجوده كعدمه كما لو عدم الماني المصطفى
كان عدمه فيه نادرا وهكذا ذكر ابو الحسن الكرخي في جامعه عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة ان المحصر في الحرم لا يكون محصرا من غير فصل وذكر محمد في النوادر
الجواب مفصلا فقال ان كان يمكنه الوقوف وطواف الزيارة لم يكن محصرا
والا فهو محصر وذكر القدريري عن الجصاص انه كان يقول في المحصر مكة ان
قدر على الوقوف او الطواف او عليهما فليس محصرا وان لم يقدر على واحد منهما
فهو محصر قال القدريري والصحيح هذا التفصيل لانه ان قدر على الوقوف فقد
امن نوات الحج وان قدر على الطواف يصبر حتى يفوته الحج ويتحلل بافعال
العمرة قال في الاختيار ولا دم عليه قال صاحب الهداية وقد قيل في هذه المسئلة
خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف قال قوام الدين يعني ان الممنوع عن

اطلق الجواب في الاصل انه
وعليه

عن الطواف والوقوف بمكة هل يكون محصرا فيل فيه خلاف بينهما قال ابو حنيفة
لا يثبت الا حصار خلا فلا يبي يوسف ديانا فيها ذكر القدر في شرحه
الكرخي قال قال ابن سماعة سمعت ابا يوسف قال لا يكون الرجل محصرا اذا
دخل الحرم الا ان يكون بمكة عند رغبته يحول بينه وبين الدخول الي مكة كما
حال المشركون بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين دخوله مكة فاذا ذكره فهو كان
محصر وقال علي بن الجعد اخبرنا ابو يوسف قال سالت ابا حنيفة هل على اهل
مكة احصار قال لا قلت فان رسول الله صلى الله عليه وسلم احصر بالحد يبيه
قال كانت مكة اذ ذاك دار حرب وهي اليوم دار اسلام فليس فيها احصار
انتهى وقال حافظ الدين في المصنف ذكر في المختلف والحصر الحاج اذا احصر بعد
دخول مكة فهو محصر عند النافعي وعندنا لم يكن محصرا بل يكتف فان تدر
على الاداء وان دام العجز حتى مضى الوقت فحكمه حكم فائت الحج فيتحلل
بافعال العمرة وعليه فضا حجة لا غير لانه اتي بافعال العمرة وذكر في المختلفات
والهداية والابن حجاج ومن احصر بمكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف فهو
محصر لانه تغذر عليه الانعام نصاركما اذا احصر بالحل وان تدر على احدهما
فليس محصرا ما اذا تدر على الوقوف فلانه اذا وقف بعرفة وقع الامن من
النفوات ينزول حكم الاحصار واما اذا تدر على الطواف فلان الدم يد عن
الطواف في التحلل فان فائت الحج يتحل بالطواف فاذا تدر على الاصل لم يكن الدم
معتبرا وذكر في المغني وبوا حرم بالحج راتي مكة قبل الوقوف بعرفة واحصر بها لا
يكون محصرا فالا حصار بمكة وفي الحرم ليس باحصار عندنا واختلف المشايخ فيما
قال بعضهم انما لا يكون احصارا اذا منع عن الوقوف بعرفة دون البيت او
منع عن البيت دون الوقوف بعرفة فاما اذا منع عنهما كان محصرا فيتحلل
بالهداية وقال بعضهم لا يصبر محصرا وان منع عنهما وذكر في البسوط واذا قدم
مكة فاحصر بها لم يكن محصرا وعن ابي يوسف انه قال سالت ابا حنيفة عن
الحرم محصر في الحرم قال لا يكون محصرا قلت ليس ان النبي صلى الله عليه وسلم
احصر بالحد يبيه وهي من الحرم فقال ان مكة بوميد كانت دار حرب

ادنى

فاما

بمكة
لمكة
بمكة

فاما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها قال ابو يوسف واما انا
فاقول اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت فهو محصر
والاصح ان نقول اذا كانت محرابا بالحج فان منع عن الوقوف والطواف جميعا
فهو محصر وان لم يمنع عن احدهما لا يكون محصرا انتهى كلام حافظ الدين النسفي
وفي السراج الوهاج وان احصر بمكة في الحرم الا انه لم يمنع عن الطواف
والسعي فان كان مفردا بعرفة لم يكن محصرا لان العرفة طواف وسعي
وحلق وهو قادر على ذلك كله وان كان مفردا بالحج لا يكون محصرا ايضا
فان منع حتى مضى وقت الوقوف فانه يكون فائت الحج وهو يتحلل بانفاله
العمرة وعليه فضا الحج ولا تجب عليه العمرة لانه قد اداها وان كان قارنا فعليه
ان ياتي بافعال العمرة فاذا فائت الحج بمضى وقت الوقوف فانه يتحلل
من احرام حجته بافعال العمرة وعليه فضا الحج لا غير ولا يجب عليه دم التران
وفي مناسك الكرماني وذكر في شرح الكافي ان تدم مكة وطاف وسعي
لعمرة وحجته ثم خرج الى بعض الافاق قبل ان يقف بعرفات فاحصر قال
يبعث بالهداية يحل به ويقصر وعليه دم لانه تقصير في غير مكة وعرفة وحجته
لانه غير مفرد ^{لانه غير مفرد} كان حجة انتهى وفي المحيط قال محمد في حرم بالحج يقف بعرفة ثم يخرج الى
الحل الحاجة له فيحصر لا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهداية وهو محرم عن النساء حتى
يطوف طواف الزيارة انتهى كلام صاحب البحر واما ما ذكره الطرابلسي
من انه اذا دخل مكة واحصر لا يكون محصرا اي شرعا فيحسب على ما ذكر
في الاصل مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في النوادر منفصلا بقوله ان كان يكنه
الوقوف والطواف لم يكن محصرا والا فهو محصر وقد قالوا الصحيح ان هذا
التفصيل المذكور قول الكل على ما ذكره الجصاص وغيره وصححه القدر في
وصاحب الهداية والكافي والمدايع وغيرهم قال المحقق ابن الهمام والذبي
يظهر من نقله منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو واما ان احصر
فيه بغيره فالظاهر تحققه على قول الكل انتهى **ويحقق** الاحصار عندنا
في الحرم اي جميعه **كما في الحل** اي كما اذا احصر في الحل وهو ما عدا الارض

لانه غير مفرد

الحرم

سوا خلة في الميقات ام لا **وتحقق** الاحصار **ايضا** بكل ما يتجسس اي مانع يمنع
وهو اي الجابس على وجوه اي وجلتها اثناعشر وجها **الاول** العدوي **اي** الادوي
سلما كان او كما فر اي هاسوا في هذا المنع ولو لم يكن كل واحد منهما سلطانا
وانما صار محصرا من العدو من خصاله التحلل لعني هو موجود في المرض
وغيره وهو الترفيه والتيسير لما لحقه من الضرر والمخرج باقائه على الاحرام
مدة مدية والحاجة الى الترفيه والتيسير متحققة في المريض وخوفه **تتحقق**
الاحصار وتثبت موجب بالاولى لا نه ملك دفع العدو عن نفسه بالقتال
فدفع الاحصار عن نفسه ولا يمكنه رفع المرض عن نفسه فلما جعل ذلك عذرا
فلا يجوز جعل هذا عذرا **ولو احصر العدو طريقا** اي مكنه او عرقه **ووجد**
اي المحصر **طريقا اخر** ينظر فيه ان اضربه **سكوها** لطوله اوصعوبة طريقه
ضررا معتبرا **فهو محصور** اي شرعا **والا** اي وان لا يضرب سكوها **فلا** اي
فلا يكون محصرا شرعا وان كان محصرا لغة **الثاني** السبع بفتح السين وضم
الباء الموحدة وجوز سكوها وفتحها والمراد به هنا السبع الصايل من الاسد
والنمر والفهد وفي معناه الكلب العقور اذا كان عاجزا عن دفعه **الثالث**
الحبس اي في السجن من منع السلطان ولو بنهيه بعد ما تلبس بالاحرام
الرابع الكسر اي حدوث كسر العظم **والعرج** اي المانع عن الذهاب لقوله عليه
السلام من كسر ارجل او مرض نقه حل وعليه الحج من قال اخرجني الترندي
رحسني ابو داود والنسائي واحمد وابن ماجه **الخامس** المرض **الذي**
يزيد بالذهاب اي بنا على غلبة الظن او باخبار طبيب حاذق متدين في المعنى
والمرض الذي يثبت به الاحصار عندنا ان يعقده عن الذهاب والركوب
الزيادة المرض **الاول** هو المحرم والزوج للمراة اي في الطريق ان كان
سيرة سفر من مكة وعدهما اي المحرم والزوج **ابتدا** فلما حرمت
اي بغير من ارتقاء وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة اي شرعا ان كان بينها
وبين مكة مسافة سفر **الابع** والثامن هلاك الراحة والنقطة **فلا**
هلكة اي النقطة بان سرت ارضاعت او نهبت او نعدت ان تدرك المشي

وجوز الزوج او المحرم كونه
كما نزل عليه الطلاق

فليس

فليس محصرا **والا** اي وان لم يقدر عليه **محصر** اي فهو محصر كذا في التجسس
وان قدر عليه اي المشي **في الحال** **الا** نه **يخاف العجز** اي بنا على غلبة الظن
كما صرح به ابو يوسف على ما في البدائع **في بعض الطريق** اي باعتبار الوقت
المتقبل **جائزه التحلل** قال العلامة ابن الصيا في البحر العميق مانعه ولو سرت
نقطة او هلكت راحلته فان لا يقدر على المشي فهو محصر لانه منع عن المشي
في وجوب احرامه فكان محصرا كما لو منع المرض وان كان يقدر على المشي فليس
محصرا لانه قادر على المشي في وجوب احرامه فلا يجوز التحلل ويجب عليه المشي
الي الحج ان كان محروما بالحج ويجوز ان لا يجب على الانسان المشي الي الحج
ابتدا ويجب عليه بعد الشروع فيه كما لفقير الذي لا زاد له ولا راحلة اذا
شروع في الحج انه يجب عليه المشي وان كان لا يجب عليه ابتداء قبل الشروع
هكذا اطلق صاحب البدائع المسئلة ولم يحكمها عن محمد قال ابو يوسف
فان قدر على المشي وخاف ان يعجز جائزه التحلل لان المشي الذي لا يوصله الي
المناسك وجوده والعدم بمنزلة واحدة فكان محصرا ويجوز له التحلل كما لو لم
يقدر على المشي اصلا اسرى وحكاهات ضيخان والكراهات في منسكه وغيرهما
عن محمد فقال الكرماني عن محمد من سرت نقطة ان تدرك المشي لم يكن محصرا
وان يعجز يكون محصرا وجائزه التحلل وقال ابو يوسف ان قدر على المشي في الحال
وخاف ان يعجز جائزه التحلل لانه بمنزلة العاجز وفي المبسوط عن محمد ان سرت
نقطة انه كان يقدر على المشي فليس له ان يتحلل بالهدى وان كان لا يقدر على
المشي فهو محصر يتحلل بالهدى قال وهكذا قال ابو يوسف الا انه قال ان كان يعلم
انه يقدر على المشي الي البيت يلزمه المشي والا فلا والفرق بين ما نقله عن محمد
وما نقله عن ابي يوسف ان محمد يعتبر قدرته في الحال من غير نظر الي ما يخافه
في المال را ابو يوسف يعتبر الحال والمال واطلق الاسمان في مختصر الطحاوي
ان من سرت نقطة محصر من غير تقييد واطلق صاحب الينا بيع في جواب
المسئلة كما قال ابو يوسف ولم يحكم خلا فان قال فان كان قادرا على المشي
في الحال وخاف ان يعجز بعد ذلك فهو محصر قال الطرابلسي في منسكه

وذكر ابن سميعة عن محمد بن سريته نفقته فان تدر على المشي للحال لكنه
 يخاف العجز عنه جازله التحلل انتهى هكذا نقله عن محمد بن المشهور ان هذا التفسير
 انما هو عن ابي يوسف كما قد ساء انتهى ما ذكره في البحر وفي منسك الخلاصة
 ولو سرت نفقته او هلكت راحلته وكان لا يقدر على المشي فهو محصر وان كان
 قادرا على المشي فليس محصر فلا يجوز له التحلل ويجب عليه المشي الى الحج ان كان
 محرا بالحج وقال ابو يوسف ان تدر على المشي وخاف ان يعجز جازله التحلل واللف
 صاحب البديع والاسماني ان من سرت نفقته فهو محصر من غير قيد انتهى
 وفي شرح مناسك الكثر للعلاء شيخ شيخنا والده تغمد الله الجميع برحمته لو سرت
 نفقته او هلكت راحلته او ضل وهو لا يقدر على المشي حالا او ما كانا محصر
 انتهى **القاسع العجز عن المشي** اي ابتداء بان كان له قدرة على النفقة دون
 الراحلة واحرم فانه محصر **الخامس ضل الطريق** اي طريق مكة او غيره
فلو ضل اي عن الطريق ان وجد من يده عليه اي الطريق فليس محصر **والا**
 وان لم يجد من يده فهو محصر **الذي لم يقدر على الهدى** ففي بسوط شمس
 الاية السرخسي ان من ضل الطريق محصر عندنا الا انه ان وجد من يبعث الهدى
 على يده نزل الرجل يهديه الى الطريق فلا جرم التحلل وان كان لم يجد من يبعث
 الهدى على يده فانه لا يتحلل لعجزه عن تبليغ الهدى محله قال في الفتاوى هذا اذا
 ضل في الحلة وان ضل في الحرم فعلى قول من اثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد
 احدا من الناس له ان يذبح ان كان مع هدى يتحلل انتهى قال شمس الاية والذكي
 اخطا العدد فابت الحج وفي الغاية ان من ضل عدد الشهر وهريرة التحلل ليس
 محصر بل هو نايب الحج انتهى **الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج** **التقل** بخلاف
 الغرض من تحته الاسلام والواجب كالنذر وفي معنى احرام الحج النفل حرامها
 بالعمرة **ان احرمت بغير اذن** بخلاف ما اذا اذن لها ابتداء فانه ليس منعها
 اسهي لانه اسقط حقه بالاذن ولذا لا يجوز له ان يحللها بعده **والولي**
مملوكه اي وكذا منع المالك مملوكه ولو في الجملة كالمدر والمستوله عبدا
 كان المملوك او امته ان احرم بغير اذن سيده **فلو احرمته** اي المرأة

بنقل

بنقل اي يحل نقل الرمي نقل بغير اذن اي الزوج **ولها حرم منعها زوجها**
 لان الزوج له ان يمنعها عن حج التطوع كماله ان يمنعها عن صوم التطوع فصلا
 ممنوعه شرعا يمنع الزوج فصلا محصرة كالممنوع حقيقة بالعدو وغيره ويجوز
 له ان يحللها للحال لان منافع منعها حق له ومكده عليها يحتاج الى
 استيفا حقه ولا يمكن ذلك مع قيام الاحرام فيحتاج الى التحلل ولا سبيل الى
 توقيفه على ذبح الهدى في الحرم لما فيه من ابطال حقه للحال **وان لم يكن لها**
زوج فان كان لها حرم اي وهو مسافر معها فليس **محصره** لانها غير
 ممنوعة عن المشي في موجب الاحرام حقيقة وشرعا **والا** اي وان لم يكن لها
 حرم ايضا وكان ولم يكن مسافرا معها **محصره** اي شرعا اذا لا يجوز لها السفر
 بدون محرم اذ الزوج الا اذا كانت المسافة دون مدة السفر **وان احرمت**
بأذنه ولا اذن ان يقول لها اذا احرمت بغير اذني فقد صحت او حسنت
 او رقت او رصيت بفعلك او اجزت او اذنت لك في المسير في مكة كذا
 في الطرابلسي **ولها حرم** اي كما تقدم **لا تكون محصره** اي في الجملة **وان**
منعها الزوج اي ولو على تقدير منعه اياها مع انه لا يجوز له منعها بعد اذنه
 اياها لانه اسقط حقه نفسه بالاذن **ولا يجوز له** اي الزوج **ان يحللها** اي
 يفك احرامها بمخلو كالحجاء وغيره **بعد الاذن** اي بعد اذنه لها **لا**
ملكك بالتمليك فملك ما وهب لها لم يجز له احرامها **وان لم يكن لها حرم**
 اي وند احرمت باذن زوجها **وخرج الزوج معها** اي ثم امتنع من الذهاب
 بها **فكذلك** اي ليست محصره **والا** اي وان لم يخرج معها ابتداء **محصره**
 الاخرى محصره لان الزوج لا يجبر على الخروج معها ولا يجوز له ان ياذن لها
 بالخروج بدون محرم وهل للزوج ان يحللها روي عن ابي حنيفة ان له ان يحللها
 لانها لما صارت محصره ممنوعة عن الخروج والمعنى منع الزوج صار هذا كحج التطوع
 وهناك للزوج ان يحللها كذا هنا قاله في البحر العميق وهذا كله في النفل **وان**
احرمت بحجة الاسلام ولها حرم اي يذهب معها **ومنعها الزوج** عن الخروج
 بعد احرامها اي سواها ان احرامها باذن ام لا **لا تكون محصره** لانه ليس للزوج

وعلم بذلك الاحصار
 بعد ذكره في البحر والفتاوى
 بخلاف الاذن لان لا مال
 فصار غير ان الزوج في حاكم
 فلا اذن لها بالاحرام فقد
 ابطال حقه في فلا يكون
 اذا ما اذن بعد ذلك
 وانما يكون في حاكم
 وانما يكون في حاكم
 وانما يكون في حاكم
 وانما يكون في حاكم

ان يمنعها من الفرائض كالصلوة المكتوبة وصوم رمضان نفى السني راد او
 المرأة معها ليس للزوج منعها من الحج الفرض لان حق الزوج لا يظهر في
 الفرائض ولو احرمت قبل ادائها ميقات او قبل يوم التروية بمكة للزوج
 ان يجلها وهي كالمحصنة انتهى **وان لم يكن لها عزم فان خرج الزوج معها**
فليس بمحصنة والا اي وان لم يكن يخرج معها **فمحصنة** اي هي محصورة
 لان الزوج لا يجبر على الخروج معها ولا يجوز له ان يادها بالخروج بدون
 عزم كما اي كما تكون محصورة **واحرمت بها** اي بحجة الاسلام **ولا زوج لها**
ولا عزم فانها ممنوعة عن المضى في موجب الاحرام لحق الله وهذا المنع
 اقصى ولهذا لا يملك الا باليمن كانت المسافرة بعبدته **ولو احرمت بالفرض** اي بلا اذن زوجها قبل شهر الحج
 ينظر ان كان اهل بلدها اي بلد المرأة لا يخرجون قبلها اي الاشهر عادة
 فللزوجة منعها اي المرأة اي حين دخولها **والا** اي وان كان اهل بلدها
 يخرجون قبلها **فلا** اي ليس له منعها كما اي كما انه ليس له منعها **ولو احرمت**
فيها اي الاشهر ولو كان خروجها مثاخر عن احرامها لانها علمت
 بما هو الافضل في حقها او احرمت قبل خروجهم اي ولو قبل الاشهر **باليام**
بسيرو اي بان لم يصل الي حد الكثرة المقابل للفقه **واما المملوك اذا احرم**
فمنعه المولى فهو محصر لانه ممنوع عن المضى بغير اذنه والمولى ان يجله
 للمال بغير هدي لان منفعه ملك المولى فيحتاج الي تصريعه في وجوه مصالحه
 ولا يمكنه ذلك مع قيام الاحرام فيحتاج الي التخلل في الحال في التوقيف
 على ذبح الهدي في الحرم من تعطيل مصالحه وعلى العبد او الامة اذا اعتق
 هدي الاحصاء وقضا حجة وعمره لان الحج وجب بالشروع لكونه مخاطبا اهلا
 الا انه تغذر عليه المضى لحق المولى فاذا اعتق زال حقه **سواء احرم باذنه**
اولا الا انه يكره له اي المولى **المنع بعد الاذن** له بالاحرام لان نيته
 ابطال الطاعة والعبادة بعد الشروع فيها وجوبا عما وعد فيكده وهذا ان
 لم يحدث له ضرر **والا فلا كراهة** اذ حجه لا يكون الا باهله والتمس راحة

في
 في

فيمنع المخلوقات ويرى عن اي يوسف ونفرا ان المولى اذا اذن لعبدته في الحج
 ليس له ان يجله لانه لا اذن له فقد اسقط حق نفسه بالاذن فاشبه المولى
 قال صاحب البدائع والصحيح جوابه ظاهر الرواية لان المخلوق بعد الاذن
 قايما وهو الملك الا انه يكره لما قلنا **ولو اذن** اي للمالك **لا مئة المتزوجة فليس له**
لزوجها منعها من الحج **ولا تحليلها** لان منافعها مملوكة للسيد كذا في الطه المبسوط
 وفي البدائع راكوما في عن محمد في امته لها زوج اذن لها مولاها في الحج فاحرم
 ليس لزوجها ان يجلها لان منع الامة من السفر الي مولاها دون فرجها
 بدليل ان المولى لو اراد ان يسافر معها لم يكن للزوج منعه فكذا هذا **القائي**
العهدة من الطلاق اي بائنا كان او رجعا **فلو احرمت** اي المرأة المدخول
 بها **بحجة** اي في يمينه او نذرا او نافلة **فطلقها زوجها** **فوجب عليها العدة**
سارت محصرة **بهم ولو اهلها** واصل بما قبلها منها ممنوعة من الخروج عن بيتها
 ويجب عليها ان يكون مبيتها في محل طلاقها **فلو كانت** اي المطلقة **بمكة ليس**
لها ان تخرج الي عرفة لما تقدم **بل تسير الي ان يفيض زمن من الوقوف**
 وح تصير في حكم فائت الحج **ثم تحلل** اي تطوف وتسعى وتحل من احرامها وعليها
 قضا حجة لا غير **وكذا من عزم** له اي من الرجال والنساء **احد هذه الوجوه** اي الاما
 له من اتمام احرام نسكه الذي احرم به **بعد الاحرام** اي بعد تحققه بالنية
 والتلبية ينظر ان كان عزمه له **قبل الوقوف بعرفة** فهو محصر اي لفقه شرعا
 وان كان عزمه **بعد** اي الوقوف **لا** اي لا يكون محصرا شرعا **وقفي**
بحرمان في حق كل شئ من المخلوقات هذا ان لم يتحلل بالحلف او التقصير في وقت
 صحته **والا** اي وان تحلل بان حلف او قصر **ففي** اي فيبقى محرما في حق
 النساء لا غير اي من الطيب وغيرها **اي ان يطوف الزيارة** فاذا طاف فقد تم
 حجة وارفعت عنه الموانع **فان منع** اي بعد الوقوف عن بقية افعال
 الحج حتى يصت ايلم **الشرع عليه** **اي بعد** **دم ترك الوقوف بالز دلته** لا يقال انه من
 الواجبات التي تسقط بالعزلة فكيف ارجبتم الدم لانا نقول ذاك فيما اذا
 كان العز من قبل من له الحق وهو انه تعالى **ليس** **الامر كذلك** **و دم**

ولو لم يصبر وحج جازح
 وكان عاقبة لا يكافيها النبي

تركه **الرمي** وفيه ما تقدم ودم لاجل **تأخير الطواف** اي طواف الزيارة عن ايام
 النحر وهذا عند اي حنيفة خلافا لهما ودم لاجل تأخير **الحلق** عن وقته وهذا عند
 اي حنيفة وزفر خلافا لاي يوسف ومحمد ودم **خامس لو حلق في الحرم** هذا
 عند اي حنيفة ومحمد خلافا لاي يوسف وزفر ثم اعلم على انه اختلف هل
 ان يحلق في الحرم او يوحى الحلق الي ما بعد طواف الزيارة قبله ليس له ان
 يحلق في غير الحرم لان تأخيره عن الزمان اهون منه في غير المكان وقيل
 له ذلك اذ ربما لو اخره ليحلق في الحرم يستد الاحصار فيحتاج الي الحلق
 في الحرم فيفوت الزمان والمكان والي الاول اشار في الاصل والي الثاني اشار وهو قوله
 في الجامع الصغير ودم **سادس لو كان المحصر قارنا او متمقا لغوات**
الترتيب الواجب عليه هذا عند اي حنيفة خلافا لهما **وعليه** اي هذا المحصر
 ان يطوف للزيارة اي ولواي اخر عمره لكونه ركنا ولانه لا يخرج عن الاحرام
 في حق النساء بدونه **والصدر** اي وعليه وجوبا ان يطوف للصدر ان خلى
 سبيله وهو ممكن ان كان افاقيا رافلا **ومن افسد حجه** اي بالجماع قبل
 الوقوف اذا **احصى** اي قبل الوقوف اربعه فهو **كاذب لم يفسده** فيجب
 عليه الاثنيان بسائر الواجبات واجتناب سائر المحظورات **وعليه دمان**
لا فساد والحصى اي بخلاصه عنه بالتخلل **وعليه القضاء** اي قضاء الحج
 من عام **قابل** وانه سبحانه ونفالي اعلم هذا **فصل في بعث الهدى**
 اي طريق ارساله لاجل احلاله اعلم ان المحصر نوعان نوع لا يتخلل الا بالهدى
 ونوع يتخلل بغير الهدى اما الذي لا يتخلل الا بالهدى فكل من منع عن المضى
 في موجب الاحرام حقيقته ارشعا حقا لله تعالى لا الحق العبد فهذا لا يتخلل
 الا بالهدى وهو ان يبعث بالهدى او يشتمه ليشتري به هدى فيذبح
 عنه في الحرم وبالم يذبح لا يحل وهو قول عامة العلماء واما الذي يتخلل بغير
 الهدى فكل محصر منع عن المضى في موجب الاحرام شرعا لحق العبد
 كالمرأة والعبد المنوعين لحق الزوج والمولى بان احرمه المواة بغير
 اذن زوجها واحرم العبد بغير اذن مولاه سوا كان معها حرم او لا

لان المنع
الحبي

فللزوج

فللزوج والمولى ان يتخللاهما في الحال من غير ذبح الهدى **اذا احصى المحرم** الحج
 ارعته او بهما **صغير** اي على تحمل منقعه احرامه **الي ان يرتفع المنع** اي الخاص
 له عن الذهاب لاداسكه فاذا زال يتوجه **بالتخلل** **بالانغال** اي بالطواف والسعي
 فان كان محرم بالحج ارفارنا يكون في حكم فائت الحج هذا ان فاته الوقوف فليس له ان
 والا فيتخلل باداما لتزومه كما لو كان محرم بعمره **وان لم يصبر واراد التخلل** حتى فاته الحج وان كان
 اي الخروج **في الحال** فله ذكر ركن **يجب عليه ان يبعث الهدى** لقوله تعالى
 فان احصرتم فما استيسر من الهدى اي فان احصرتم عن اتمام الحج والعمره راكم
 ان تحلوا فعليكم ما تيسر من الهدى او فاذبحوا ما تيسر من الهدى وانما تدر
 واردم ان تحلوا لان الاحصار نفسه لا يوجب الهدى الا ترى ان له
 ان لا يتخلل ويبقى محرم كما كان الي ان يزول الاحصار فيمضي في موجب
 الاحرام على وجه لا يمكنه الدفع فلو لم يجز له التخلل لبقى محرم لا يحل له ما
 ما اخره الاحرام الي ان يزول المنع فيمضي في موجب الاحرام وفيه
 من الحج ما لا يخفى فمست الحاجة الي التخلل والخروج من الاحرام دفعا
 للضرر سوا كان الاحصار عن الحج او العمره او عنها **وادناه** اي الهدى شاه
 صنفها صفة الاضحية واعلاه بدنة اربعة اربعة اربع احدها والاضحية هو البدنة
 ثم البقرة كان النبي صلى الله عليه وسلم لما احصر بالحد يذبحه بخرا لبدن وكان يختار
 من الاعمال افضلها **وبجوز البدنة** اي من الابل والبقرة **سبعة** اي سبعة اشخاص
او يبعث ثمن الهدى ليشتم به اي المبعوث معه او المبعوث اليه به اي الثمن
الهدى اي ما يصح ان يكون هديا ولا يجوز عنه الصدقة **وبامر** اي المبعوث
 معه او اليه **بذبح** اي الهدى عنه في الحرم **ويجب ان يعين له وقتا معلوما** ولا يذبحه
 يذبح فيه **حتى يعلم** اي المحصر **وقت احلاله** اي زمان خروجه من احرامه
 اي عند اي حنيفة لانه يجوز عنه ذبح الهدى قبل يوم النحر واما عند اي
 يوسف ومحمد فلا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة ح الي تعيين الوقت هذا
 ان وقت له وقتا قبل يوم النحر وان وقت له وقتا بعده فيكون بالاتفاق

كأنه الذاب ولا يفسد
تجاء التخلل لانه منع عن
الحج في الاول

كما لو كان المحصر محرما بغيره وفي الخزانة وذكره يوم النحر **فان ذبح** اي
 الهدى عنه اي المحصر **في الحرم** ولو قبل وقته المعين لجوازه استحسانا **حله**
 اي من احرامه وحله جميع ما كان يتصور عليه **الحلل** اي وان لم يذبح او ذبح
 في غير الحرم **فلا** اي لا يحل من احرامه بل هو حرم على حاله فلا يحلف راسه
 ولا يفعل شيئا من يتصورات احرامه حتى لو ارتكب شيئا منها لزمه وجبه
 وعليه ان يبعث هديا اخر يذبح في الحرم ليحل به قاله صاحب البديع حتى
 لو حلف قبل الذبح يجب عليه الفدية سواء حلف لعذر او بغير عذر قاله ولا
 تجزي دم الفدية الا في الحرم كدم الاحصار والمنعة والقران انتهى ولو ظن
 ان هديه قد ذبح في الحرم فارتكب شيئا من المتصورات ثم ظهر خلافه
 فالحكم ما تقدم ولا يعتزم بغلبة الظن **هنا ولو كان المحصر قارنا** اي جامعاً
 بين عمره وحجته **يبعث** **بهدي** **يبري** لخروجه من الاحرامين فان قلت ما
 الفرق بين الدم والحلف في حق القارن حيث رجب دمان على القارن
 المحصر لا احتياجه الى التحلل عن الاحرامين ولم يجب حلقاً على القارن
 غير المحصر بان يحلف مرة بزجرى الموس على راسه اخرى كما في حلق الاصل
 او ينتظر الى ان ينبت الشعر مع انه يحتاج الى التحلل عن الاحرامين هناك
 ايضا والدم في حق المحصر بمنزلة الحلف في غير المحصر قبل الفرق بينهما ان
 الحلف محلل بصفة الخطر ثم لو قلنا بالانكرا لا يخلو اما ان يكون التحلل
 واقعاً بالاول او بالثاني فان وقع بالاول كان الثاني لغوا وان وقع بالثاني
 كان الاول جناية نامة الذبح فليس بمحذور نصيب الجمع كما ذكره الاسبغاني
 في مبسوطه **ولا يشترط تعيين كل هدي نسكاً** لان الموجب لهما واحد فلا يشترط
 فيه تعيين النية كقلنا بومين من رمضان ولكن الافضل ان يكونا
 معينين معينين **ولو بعث** اي القارن **بهدي واحد** **لحلل من الحج** اي من
 احرامه **ويبقى في احرام العرة** لم يتحلل من واحد منهما اي لعدم تصور
 انفكاك احدهما عن الآخر وذكر لان تحلل القارن من احد الاحرامين

لا يمنع الا
 احديهما

متعلق

متعلق بتحلله من الاخر لان الهدى بدل عن الطواف رغم لا يتحلل باحد الطوافين
 عن احد الاخرين فكذلك باحد الهدى بين **كل واحد** اي القارن **من هذين**
فلم يوجد بذلك اي القارن الذي بعثه **الاهدي واحد قد ذبح** اي ذلك
 الهدى وقد ذكر المحسن في منسكه هذه المسئلة بعينها ولو احصر بمقد ربعين
 بهديين يحل يذبح اهلها ويكون الاخر تطوعاً لوجود شرط الحلق عند وجود ذبح
 الاول منهما وفي مناسك السرخسي لو بعث بهديين يحل يذبح اهلها والقارن
 يحل باخرهما **ولو احرم شخص نسكاً غير معين** اي لم يوجه ولا عمره ثم احصر
بكل بهد واحد وعليه نضامه فقط استحساناً وقضاً حجة وعمره تياساً **ولو بعث**
 اي النسك الذي احرم به بان يوجه حجة او عمره ثم **نسيه** اي الذي عليه **احصر**
بكل بهد واحد وعليه ولو لم يحصر ووصل الى البيت فعليه حجة او عمره وعليه
 ما على القارن في جميع احكامه الا ادم القران فانه لا يلزمه لعدم الجمع بين
 احرامين **وان احرم بشئين فبشيء واحد** **بعث** **بهدين** **وعليه حجة وعمره** بان
 اي استحساناً حجة وعمره لقضاء حجة وعمره لقضاء عمرته وهذا بناء على حسن الظن به
 وحمله احراميه المنسكين على القران المسنون في حقه دون الجمع بين الجنتين
 او العرتين المكرهين له **وان جمع بين الجنتين او العرتين فاحصر فان كان**
 اي احصر حصل **قبلاً لسيارتي مكة يلزمه هديان** اي عند اي حنيفة خلافاً لابي
 يوسف **اربعه** اي بعد سيره الى مكة **فهدي واحد** اي يلزمه ارفعليه وهذا
 بالاتفاق بينهما وعند محمد هدي واحد في الوجهين سار او لم يسر اما لو احصر
 فسار فوصل مكة لم يبق محصر على قوله الامام فان لم يقدر على الاعمال
 صبر حتى يفوته الحج فيتحلل بانفاك العرة كذا في الفتح **ولو طاف القارن سعي عمرته**
وحجته اي طاف لعمرته وسعى لها ثم طاف للقدم وسعى بعده للحج ثم احصر
 اي في الحرم او خارجه **قبل الوقوف بعرفة** اي قبل الوقوف والطواف
 جميعاً فان لم يحل **بهدي واحد** **ويقضي حجة وعمره** **لحجته** ولا عمره عليه لعمرته
 لانه لم انفاكها قبل احصر ولم يبق منها الا الحلق **ولا يحل طواف وسعي لحجته**
 لان ذلك اي الطواف والسعي انما يجب اي وقوعه عليه بعد الفوات

اي فوات الحج فيبطل بفوته لان الاصل في السعي ان يقع بعد طواف الزياره
 قبل الوقوف وانما جوز تقديمه عند امن الفوات لدفع المضرة الناشئة
 عن كثرة المراجعة **ولو احصر ملكا كان قد احرم بغير اذن المولى فالمولى يبعث عنه**
 اي هدي الاحصار الخاله بالملك بعد احرامه ندبا اي استحبابا وانما كان
 الهدي على المولى ندبا لان له ان يحمله فيما اذا حرم بغير اذنه من غير
 بعث هديا لكن البعث افضل **ولو كان احرامه باذنه** اي سنده **قبل**
يجب بعثه على المولى كما صرح به في خزائن الاحكام ووجهه ما ذكره القاضي في
 شرح مختصر المحاريب انه على المولى ان يذبح عنه هديا في الحرم فيجعله لان
 هذا الدم واجب لبليته ابتلى بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة
 اي كما يجب على المولى بعث الهدي **لو اعتقه بعد الاذن** له بالا حرام لما سبق
 من النقول **وقيل لا** اي لا يجب على المولى ان يبعثه بل **يجب** بعثه **على العبد**
بعد العتق نفي قاصين ان لو احرم باذن المولى ثم احصر لا يجب دم الاحصار
 على المولى ويجب على العبد بعد العتق وفي البدايع نقلا عن القدرسي في شرح
 مختصر الكرخي لو احصر العبد بعد احرام باذن المولى لا يلزم المولى انفاذ هديا
 لانه لو لم يده للزومه لحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى اذا ان اعتقه
 وجب عليه ان يبعث بهديا لانه اذا اعتق صار ممن يثبت له عليه حق
 فصار كالححر اذا حج غيره فاحصر فانه يجب على المجوع عنه ان يبعث الهدي
 وكذا ذكر الكرخي في مثل القدرسي وفي البحر الزاخر ولو احرم المولى عبده ان يحج
 عنه فاحصر لم يلزم المولى انفاذ هديا فان اعتقه لزم المولى ان يبعث
 الهدي انتهى قال الشيخ رحمه الله في منكم الكبير فجعل المسئلة في الامر
 صاحب البدايع وغيره في الاذن انتهى قيل وعلى تقدير فرق بينهما فاذا كان
 الامر غير موجب للبعث نبالا لربا ان لا يكون الاذن باعنا على بعث المولى
 كما لا يخفى منقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعبر به ويتعين
 ان يجعل اطلاق نقل الاكثر على ما ذكره فيها اذا اعتق عبده في مقام الفصل
 واما تعليل القاضي وهو الباهي الماكلي فظاهره انه مبني على قاعدة

لان المنع الشرعي
 الحبي وهذا
 فالنقطة على المولى وكذا دم
 الاحصار

المالكية

المالكية في المملوك انه يصير بالكا بتمليك المالك فيكون اذاه عنه كذلك انتهى
ولو احصر مبي او مجنون اي فتحلل كل منهما **فلا شيء عليه** اي من الدم والقضاء
 قيا على ما اذا فعل شيئا من المحظورات او ترك شيئا من الواجبات **واذا**
بعث المحصر الهدي او قيمته الي ملكه فليس عليه اي وجوبا ان يقيم مكانه
 اي الذي اصابه المحصر فيه حتى يذبح اي الهدي في الحرم لان الاقامة المانحة
 اليها للتوجه وهو غير متوجه **بل له** اي المحصر ان يرجع الى اهله **وجبت** اي
 وله ان يصبر في مكانه نفي المبسوط ثم اذا بعث بالهدي فان شاقا قام
 مكانه وان شارب رجلا لانه لما صار ممنوعا عن الذهاب بخير بين الانصراف
 والمقام لكن في صورتين يكون محررا الي رثت تحقق ذممه **وان عجز** اي
 المحصر عنه اي الهدي **بان لم يملك** اي عينه اصلا **اولم يجد عنه** اي من يبعث
 الهدي **بيده بقي** على حاله **محررا حتى يجده** فتحلل به او يذهب الي مكانه
فيحل بانعالا العزم كالقائت اي نائيت الحج او العمرة اما ان استمر لا يقدر على وصول
 ملكه ولا الهديا بقي محررا ابدا **ولا يجزي عنه** اي الهدي اي هدي المحصر
 بذلك **صوم ولا صدقة** اي عند اي حنيفة ومحمد وهذا هو المذهب المعروف
 وهو ظاهر قول ابي يوسف ويقيم حرما حتى يذبح الهدي عنه في الحرم او
 يذهب الي مكانه فيحل من احرامه بافعاله العزم وفي رواية عنه ان المحصر ان لم
 يجد هديا قوم الهدي علفا فيتصدق به قاله في الامالي وهذا الحب الي يعني
 لان فيه تخلصا عما فيه الجحيم العظيم وفي المغيثاني راحة عند ان نفي عنه
 يصوم عشرة ايام وهو قول ابي يوسف اخرا انتهى وقيل يصوم ثلاثة ايام
ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام اي لاسن سقوط الدم ولا من حصول
 التحلل بدونه والمعنى ان المحصر لم يحل الا بالذبح في الحرم سواء اشترط عند احرامه
 الاحلال بغير ذبح عند الاحصار ام لا هذا هو المسطور في كتب المذهب **وقيل يفيد**
 نفي الايضاح قال ابو حنيفة اشترط يفيد سقوط الدم ولا يفيد التحلل ونقله
 الكرخي والسرزمي عن محمد انه ان كان قد اشترط الاحلال عند الاحرام اذا
 احصر جاز له التحلل بغير هدي انتهى **والمرأة اذا احرمت نجس نقل ولو ابادت**

فان لم
 يجد هديا
 فليصوم
 عشرة ايام
 وهو قول
 ابي يوسف
 ونحوه

وان فعله اي الحلف او التفسير **فحسن** اي مستحب وهذا عندهما وعند اي
يوسف عليه الحلف وان لم يحلف فلا شيء عليه وهذا يقتضي انه منوف لا
واجب فلا خلاف كذا في الطر بلبي وقال الجبالي وهذا يدل على ان الحلف
مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا منوف عنده وان المراد من توله
عليه استحبابا لا غير لان ترك الواجب يوجب الدم وترك السنه يوجب
الاساءة ولم يذكر واحدا من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف
في المسئلة وانما يتحقق على رواية النوادر عن اي يوسف انه واجب عليه
لا سبعة تركه ثانيا فكم فعله دم وفي مختصر الطحاوي ان لا يبرئ ثلاث
روايات في رواية بوجه وفي رواية مستحب وفي رواية لا شيء عليه انتهى وفي
شرح الانوار للطحاوي حكم الناصر في المحصر اذا اخبره بيه هل يحلف راسه ام
فقاله قوم ليس عليه ان يحلف ومن قال بذلك ابو حنيفة ومحمد وقال اخر
لا يحلف فان لم يحلف حل ولا شيء عليه ومن قال بذلك ابو يوسف وقال اخر
يحلف ويجب عليه ذلك انتهى **وقال الطحاوي** الى هذا القول وذكر المحاصر
وصاحب الكافي وغيرهما انما لا يجب الحلف عندهما اذا احصر في الحلال راسا
اذا احصر في الحرم يجب الحلف عندهما ايضا وفي التحفة اختار قول الدين شاذ
الهداية وجوب الحلف مطلقا سواء كان في الحلال او الحرم انتهى وقال بعضهم
اي عدم وجوبه مطلقا عندهما في النهاية فان قلت فكيف يقولون يجوز
التحلل للمحصر قبل الحلف مع صريح النهي بقوله ولا تحلفوا برسكم حتى يبلغ الهدى
محله فلما كان المحصر منهيا عن الحلف قبل الغاية كان مأمورا بالحلف بعد
الغاية لان حكم ما بعد الغاية يحالف ما قبلها قلت هما يقولون انه تنع
نهي المحصر عن الحلف حتى يبلغ الهدى محله بهذه الامة فذلك الاباح بعد
بلوغ الهدى يحل لادليل الوجوب كما في ساير المختورات مع ان الحلف واجب
عليه للاحلال والدم انهم مقامه فيستغنى بذلك عن الحلف كذا في المبسوط ولو
حلف المحصر قبل الذبح فعليه دم بالاتفاق ولا يجزئ الا بالذبح وان حل قبل الذبح
ثم حلف حل بالذبح وعليه دم ثم اذا ذبح هديه قطع التلبية لانه قد حلف

ولو ذبح اي الهدى فيه اي الحرم **فذلك** اي بعد ذبحه **لا شيء عليه** لانه انما يجب
عليه الارائة وقد فعلها لا الاعطاء **وان لم يحلف** تصدق به اي على الفقير ولو
في الحل ويجوز فيها التملك والاباحة ولو ذبح في الحل تصدق به في الحرم لا يجوز
ولا يقطع عنه لان ذبحه في الحرم شرط لتحلله **ولو ذبح** اي هديه قبل الميعاد
يوم اي مثلا **حاز** اي تحلله به استحسانا بالاتفاق كذا في منسك الفارسي
بخلاف ما اذا كان بعده ولو ساءد **ولو ظن** اي المحصر انه اي هديه قد ذبح
اي في ارض الحرم **فظهر** له **خلافه** اي بان لم يذبح او ذبح في الحل او
بعد الميعاد والحال انه قد ارتكب شيئا من المختورات بنا على ظن انه خرج
من الاحرام بذلك الذبح فعليه لما ارتكب من المختورات الجزاء اي من انواع
الكفارات لانه محرم كما كان لا يحل ما لم يذبح عنه لعدم شرط الحل وهو ذبح الهدى
وان كان الهدى الوكيل اي ولو باذن الموكل ضمن اي الوكيل قيمة ما اكل او
كان غنيما وسياتي تعريفه عند ذكر مقابله **ويشترط** اي ما ضمنه **على الفقير**
اي عن المحصر في الطر بلبي فان اكل من دم الاحصار الذي هو بعد ضمن قيمة
ما اكل فيصدق به عن المحصر **ولو زال احصاره** اي المحصر فجا بعد ذبح المأمور
هدى المحصر لم يضمن اي المأمور شيئا وكذا لو لم يجي والله اعلم **هذا فصل**
في بيان حكم زوال الاحصار لا فرق فيه بين ما اذا كان الاحصار بعد
او مرض او غيرهما **اذا زال احصار المحرم** بالبح فلا يخلو الخ من احد الوجوه
الخمس ووجه المحصر انه اما ان يزول اي الاحصار قبل بعث الهدى
وهو ظاهر ولا تصور تعدد فهو الوجه الاول **او بعده** اي بعد بعثه وهو
لا يخلو ايضا اما ان يزول في وقت يقدر فيه على ادراك الحج والهدى اي
نقرا وهو الوجه الثاني **او لا** اي او لا يقدر على ادراكهما اي الهدى والحج
جميعا وهو الوجه الثالث **او يقدر على ادراك الهدى** **درج** وهو الوجه الرابع
او بالعكس وهو ان يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الوجه الخامس
فاذا علمت ذلك **في الاول** اي نفي الوجه الاول وهو ان يزول الاحصار
قبل بعث الهدى **وفي الوجه الثاني** وهو ان يزول في وقت يقدر على ادراكهما

الحق هو
العدل والعدل هو الحق

معاً يلزمه اي في الوجهين **التوجه** اي يجب عليه المعنى بالاتفاق ولا يجوز له
التخلل اي ح **ويجعل يهديه ما شا** اي من بيع ارهبة ارصدقة او نحو ذلك
وفي بقاء الوجه اي التهمة وهو ما اذا زال الاحصار في وقت لا يقدر على
ادراكها او يقدر على ادراك الهدى دون الحج او عكسه **لا يلزمه التوجه**
اي الي الحج **ويجوز له ان يحل بالهدى** اي يذبحه في وقت الميعاد في الحرم اما
نما لا يقدر على ادراكها جميعا فليعدم فائدة ما وجوز التخلل له اتفاقا
ولما نما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فلما ان الغرض من التوجه ادراك
الحج وقد فات وعدم لزوم المعنى عليه لا خلاف فيه وما نما يقدر على ادراك
دون الهدى فهو المنار اليه بقول المتن **الاني الوجه الاخير** وهو ان يقدر
ادراك الحج دون الهدى فانه في هذا الوجه **يجوز له** اي المحصر **التخلل**
ولا يلزمه المعنى استحيانا ولكن لا يفضل التوجه اي اتفاقا **وقيل لا يجوز**
اي لا يجوز له التخلل نيا سا كما هو قول زفر ورواية الحسن من اني حنيفة وجوز
حيث اسكن ادراك الحج **عليه ان توجه** اي لا دايه ثم اعلم ان هذه على الاصل
اعني اركان الحج دون الهدى لا يتصور الا على مذهب ابي رواد العذر
حنيفة لان دم الاحصار عنده لا يتوقت بايام النحر بل يجوز قبلها فيتم
ادراك الحج دون الهدى واما على مذهب ابي يوسف ومحمد فلا يتصور لان
دم الاحصار عندها يتوقت بايام النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدى البته
وفي الجوهرة شرح القدوري ذكر المكي تصويره بالاجماع كما اذا احصر بقرب
عرصة واسهم بالذبح عند طلوع فجر يوم النحر نزال احصاره قبل العجز حيث
يدرك الحج دون الهدى لان الذبح يكون بمضي نصفه عليه انه ادرك الحج
دون الهدى انتهى واما المحصر بالعمرة فيتم صور في حقه بالاتفاق لعدم توقف
دمه بايام النحر من غير خلاف **وان زال احصار القارن** ولكن لا يدرك الحج **ولا**
الهدى لا يلزمه التوجه اي الي مكة لعدم الفائدة بدراك احدها بل ان شاء
حل بالهدى اي صبر حتى يحل بفتح الهدى **وان شاتوجه** اي مكة **ليتم**
بافعال العمرة وهذا هو الافضل **وبها** اي هذه العمرة التي يتخلل بها تستقل عنه

في وجهه ان الهدى ما بعث
قد قلنا في الفقه بل
ن الرسل على يده اذ ذبح
يضمن فصار كانه ذبح

العمرة

العمرة في القضا فاذا قبل اذا كان المحصر قارنا ينبغي ان يجب عليه اتيان العمرة
التي وجبت عليه بالنحر في القراخ حيث يحصر عليها بعد زوال الاحصار واجيب
بان لا يقدر على ادراكها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يترتب
عليه الحج اذ يفوت الحج فالتزم ذلك كذا في الجنازي والفتح واما المعتمر
المحصر ان زال احصاره قبل بعث الهدى او بعده في وقت يقدر على ادراك
الي الهدى قبل ذبحه **ففي المنصورتين بل يلزم التوجه** اي اجامها **ولا يتصور**
في حقه اي المعتمر المحصر **عدم ادراكها** اي العمرة لان وقتها العمرة كله من
غير تعيين وقت بخلاف الحج فانه موقت بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا
زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم فائت الحج
فتذكر من بن جماعة في منسكه ان عند الحنيفة اذا صار الاحرام متوقفا
زرال الاحصار نفاته الحج والمحصر دايما تخلل بعمرة ولا يكون محصر او عليه القضا
ولا يحتاج الي احرام جديد للعمرة عند اني حنيفة ومحمد بل يود بها باحرام الحج
وعند ابي يوسف يحتاج الي احرام جديد للعمرة ولو لم يتخلل لا يحج في العام
القابل بذلك الاحرام انتهى رتعبه الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير بان تولد
عند ابي يوسف يحتاج الي احرام جديد وهم لان عند ينقلب احرامه احرام
عمره من غير تجديده كما سياتي بيانه في باب الفوات ان شاء الله **ولو بعث**
المحصر اي حاجا كان او معتمرا **بالهدى** ثم زال الاحصار **وحديث** عليه اصدار
اخرنا ان علم اي المحصر **انه يدرك الهدى** اي حيا **ونوى به** اي الهدى **امره**
الثاني جاز له ذلك وحل اي المحصر به اي الهدى عن احصاره **ولا** اي ان
علم انه لا يدرك الهدى او علم انه يدركه ولم ينويه عن احصاره **الثاني لا** اي
لا يجوز ولا يحل به اصلا **ولو بعث** اي المحصر **هديا** **جنا** **احيد** وجبة عليه
او قلد بدنه ارجبها تطوعا ثم احصر فنوي ان يكون اي الهدى المذكور **ولا**
حصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه اي لا جلي جزا البصير او لا يجاب خلافا
لابي يوسف فانه لا يجزئ عنه الا عما اوجبته والله اعلم هذا **فصل**
في بيان حكم قضا ما اجرم به فاذا حل المحصر اي من احرامه مطلقا

بالذبح اي بذبح الهدي في الحرم **فان كان** اي احرامه الذي حله منه **الحج**
 اي نقطه فعليه **حجته وعمره** هذا اذا قضى الحج من قابل اما اذا اداءه من
 عامه لم تلزمه العرة لانه ليس في معنى فائت الحج وروي الحسن عن ابي حنيفة
 انه يجب عليه حجة وعمره في الوجهين كما نقله في المراجع عن الوجيز **وان كان**
 اي المحرم المذكور **قارنا فعليه حجة وعمرتين** اما الحج واحد في العمرتين فلا
 ذكرنا في الفرد واما العرة الاخرى فلا نه خرج منها بعد صحة شرعها
 وهذا اذا لم يقرب من عامه ذلك اما اذا قرب من عامه ذلك سقطت عنه
 العرة الثانية كما في الفرد اذا حج من عامه ذلك سقطت عنه **ثم** يخبر عند
 ارادة القضاء **شا بقوله** اي بان يجمع بين حجة وعمره ثم يأتي بعمره
ارفراد اي بكل من الثلاث **وان كان** اي المحصر **بغير نية عليه عمره لا غير**
 فيقضيهما في اي وقت شالا لانه ليس لها وقت معين وانما وجب عليه قنارها
 لان الاحصار منها يتحقق لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالحد يبيهم وكانوا
 يحاربون فخلق النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بذلك فان قلت قلت ذكرتم ان المحصر
 لا يحتاج الى الحلق عند ابي حنيفة ومحمد والنبي صلى الله عليه وسلم حلق بالحد يبيهم
 واصحابه بذلك اجيب بانه ذكر ابو بكر الرزقي ان عند ابي حنيفة رجعا لما
 لا يخلق المحصر اذا احصر في الحل اما اذا احصر في الحرم فانه يخلق لان الحلق عند
 موته بالحرم والنبي صلى الله عليه وسلم انما كان محصرا بالحد يبيهم وبعض الحديث
 من الحرم وروى ان مضارب النبي صلى الله عليه وسلم كانت بالحل ومصلاه بالحرم
 وفي الحاربي الحاج عن ابي حنيفة اذا احصر لزمته حجة وعمره عن نفسه **ثم ان قضى**
الحج الذي تحل منه بذبح الهدي وكان حجة الاسلام في عامه **ذلك لا يجب عليه**
نية القضاء اي بان ينوي حجة الاسلام قضا لانها باقية في ذمته ما لم
 يوده ارم يخرج وقتها لتسير قضا لان العر كلة وقت اداها كذا ذكره
 المحقق ابن الهام واليه اشار قاضيان **وان قضاه** اي الحج المذكور **بعده**
 اي بعد عامه **ذلك** اي لا يجب عليه نية القضاء **الا في الغل** اي الا فيما
 اذا كان الحج نفلا وقضاه بعد عامه **ذلك** فانه يجب عليه نية القضاء اما وقضاه

في عامه ذلك فلا يجب عليه نية القضاء **الا في الغل** اي العرة الواجبة مع الحج المقضي
تسقط عنه في الوجه الاول وهو اذا قضى الحج من عامه فصار نظير المحصر
 اي الذي حل بافعال العرة حيث لا عمر عليه في القضاء كفايت الكفارة **دوت**
 الوجه الثاني وهو اذا قضى الحج بعد عامه فانه يجب عليه عمره مع الحج اذا
 قضاه فصار نظيره **فاذا زال احصاره** اي المحصر المحرم بالحج **بعد الغل** اي بالهدي
 وفعل ادني من ظهور الاحرام **واراد ان يحج من عامه ذلك والوقت يسع تجديد**
الاحرام والادبي فاحرم **وج** فليس عليه نية القضاء اي كما تقدم عن قريب **كالمرة**
اذا حلها زوجها اي بعدما احرمت بحجة النافذة **ثم اذن لها** اي الاحرام
فاحرمت وحج من عامها ذلك اي حيث لا يجب عليها نية القضاء وكذا اذا
 تحولت السنة فاحرمت على ما ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي وفي البحر
 العميق نقلا عن المبسوط ولو احرمت بغير اذن زوجها يحل النفل لخلها زوجها
 فوجب عليها هدي الاحصار وقضاء حجة وعمره ثم اذن لها من عامها ذلك
 فاحرمت بالحج كان ذلك قضاء نوت القضاء ولم تنو وسمطت عنها الحجة
 والعره جميعا وعليها دم لرفض الاربي وقال الزهري ان نوت القضاء كان قضا
 وسقط عنها الحج دون العرة وان لم تنو لا يسقط عنها الحجة والعره لانه صار
 دينيا في ذمتها فلا يسقط الا بنية القضاء كما لو تحولت السنة ولما انها تدارك
 باء الحج في هذا العام ما لم يها من الحجة والعره برفض الحج لوضوح الحج في وقته
 من هذا العام فلم تنس الحاجة الى نية القضاء فيسقطان عنها بخلاف ما اذا
 تحولت السنة فانه لا يكون عن ذلك الا بنية القضاء اتفاقا لعدم تدارك الموضع
 في اوانه فتقرر القضاء فلم يقع في السنة القابلة عن القضاء الا بالنية انتهى وفيه
 القاربي لو احرمت تطوعا باذنه فاحلها ثم اذن لها فاحرمت ثم احلها هكذا
 مرارا وحجت من عامها بحجها عن كلها ولا عمره عليها اما اذا لم يحج من عامها
 فعليه الحلق تحليل عمره الا التي حجت من عامها اي عام كان وفيه لو احرمت بحجة
 التطوع فاحلها ثم احرمت بحج الاسلام وحجت فعليه اللاري حجت وعمره ودم
 وفي الحاربي عن المستقي فيمن اهل حج فاحصر فبعث بالهدي وحل كانت عليه حجة وكف

اي اتفاقا لانه يتحلل بافعال العمرة وقد تقر بان معظم افعال العمرة الطواف و
هو معظم في نسك لا يتكرر كالوقوف في الحج لان الشئ الواحد لا يجوز ان يكون
ركنا في نسك وهو بعينه غير ركن في ذلك النسك كذا في النهاية ولو كان هذا
المعنى الذي فانه الحج متمعا بطل **تمنع** اي لان شرطه وجود حجة
في سنة عمرته **وقطع عنه دم** اي التمتع وان كان ساقه اي الهدى **بعض**
به **ساقا** كالمحصر اذا اشترى هديا للاحصاء ثم زال الاحصاء وفي البدع
وبعض كما يصنع القارن لان دم المتعة يجب للجمع بين العمرة والحج ولم يوجد
الجمع لان الجمع قد فاته وفي الطم بلسى وكذلك ان جامع ولم يقف في الحج انتهى
ولو كان فائت الحج قارنا فان كان قد طاف لعمرته قبل الفوات فهو كالمفرد
اي لانه باء ركنها خرج عن عمدتها وان لم يطف اي لها قبل الفوات فانه يطوف
ويسعى لها اي عمرته **اولا** لانه يحرم بعمرته وحجته والعمرة لا تقوت لان جميع
الاوراق رقتا ثم يطوف طوافا اخر **ويسعى للفوات** اي فوات الحج ويجل
وقد بطل عنه دم القارن اي لانه دم شكر يرتب على العبادتين وهما الحج
والعمرة ولم يوجد وان كان ساقه بعد بفعله به ما شاف في خزائه الا كحل
ولو ساق هديا للقارن وقد فاته الحج يصنع بهديه ما شاؤ وكذا لو لم يفت
ولكن جامع انتهى **وعليه تضاجعة لا غير** اي لغراخ ذمته عن احرام العمرة
ثم **الفائت** اي فائت الحج مطلقا يقطع التلبية اذا اخذ في الطواف الذي يتحلل به
لانه لما فات رقت قطع تلبية وهو اول رمي الحصا صار كان طوافه هذا
قام مقام بقية افعال حجه ولا يقطع عند طواف العمرة لانه في حكم انشاء
حجة ركان حقه التقدم الا لانه اخر لضرورة الفوات ثم اعلم ان اصحابنا
اختلفوا فيما يتحلل به فائت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام العمرة
فقال ابو حنيفة ومحمد هو باحرام الحج وقال ابو يوسف باحرام العمرة
ويقلب احرامه عمرة وقال لا يقلب والمودى ليست افعال العمرة حقيقة بل
مثل افعال العمرة تؤدي بافعال الحجة وكج في المحيط قولهما وفايدة الخلاف
في من ينقلهم فيما لو اهل حجة اخرى بعد الفوات فانه تلزمه ويورد بها عند ابي

ت

في سنة عمرته
وقطع عنه دم
ساقا
ويسعى لها
ثم الفائت
لانه لما فات
قام مقام بقية
حجة ركان حقه
اختلفوا فيما
فقال ابو حنيفة
ويقلب احرامه
مثل افعال العمرة
في من ينقلهم
في سنة عمرته

لانه ضم حجة وعمره وعند ابي حنيفة يلزمه رفضها وقضاؤها لانه ضم حجة
الي حجة وعند محمد لم يصح احرامه بالثاني بناء على اصله الذي سلف وفايدة
اخرى هي سقوط العمرة التي عليه في عمره بهذه العمرة عند ابي يوسف
خلافا لهما وما يؤيد قولهما ان فائت الحج لو كان مكيا يتحلل بالطواف كما
يتحلل الا فاتي ولا يلزمه الخروج الى الحل ولا اراقه الدم لترك ذكره ولو انقلب
احرامه للعمرة وصار سعة المزم ذكره لان سقات المكى للعمرة الحل فيكون
في الصورة المذكورة تاركا لميفاته فيلزمه العود او الدم ولا قاي له به **ومما**
يؤيد قولهما ايضا انه **لوجامع** الفائت المذكور **قبله** اي قبل الطواف
الذي يتحلل به اي مع السعي بعمره فعليه **المعنى في احرامه** وعليه دم الجماعة لان
فائت الحج مالم يتحلل بافعال العمرة باق على احرامه حتى لو جنب جنابة قبل
التحلل بان قتل صيدا ارجاع وخوذه لزمه حكمها كمن لم يقف في الحج وعليه
قضاء الحج الفائت لا اي ليس عليه قضاء ما يتحلل به اي من الطواف
والسعي اتفاقا فهذا دل دليل على ان المودى ليس افعال العمرة حقيقة
بل صورة **ولو ان الفائت لم يتحلل** اي بافعال العمرة **وبقي عمره الى عام**
فابلحج بذلك الاحرام لم يصح حجه وهذا على قول ابي يوسف ظاهر لان احرامه
انقلب احرام عمرة ولما على قولهما فلانه وان بقي احرام الحج عندهما الا انه صار
مستحقا شرعا فلا يملك صرفه الى الحجة وقال الكرماني لان احرامه صار
بمنزلة احرام عمرة فلا يتحول ذلك الى احرام الحج وهذا هو المذهب انتهى
ولو اهل اي الفائت حجة اخرى قبل الغراخ من الاربي فان نوى به اي
الحج الاخر **فما الفائتة نوى** اي بعينها **ولا يلزمه بهذا الاهلال شئ**
اي سوى التي هو جنبها فيتحلل بالطواف والسعي كما لو لم يهل به ونيت الثانية
لغولا اعتبارها **وعليه قضا الاربي لا غير** اي تكون الثانية لغروا **نوى به** لان احرام بعد الفوات
اي باهلاله الثاني حجة اخرى يرضيها اي الحجة **وتحلل بافعال العمرة وعليه** ونية اي اذا هو موجود
قضا حجتين وعمره ودم اي عند ابي حنيفة خلافا لهما لما تقدم عنها **ولو اهل** لغرض
اي الفائت حجة بعمره لزمته ورفضها اي العمرة اتفاقا لانه صار

العمرة
قارن الى حجة وليست
في سنة عمرته
المستاء يعني ان الحجاج
لا يلزمه قضاء الفوات
الاولى بالعمرة فافعال
كذلك لو كان في حجة

لانه لما فات
قام مقام بقية
حجة ركان حقه
اختلفوا فيما
فقال ابو حنيفة
ويقلب احرامه

جاء بين العمرتين احراما على تولد اي يوسف وعلا على تولد **وعليه تضارها**
 اي العمرة **والدم والحج** اي تضارها ايضا بالاتفاق ففي منكك الطم البس
 لواضاف الذي فاته الحج اي العمرة التي تجل بها عمره اخرى لزمه العمرتان
 فاذا توجه الي مكة فهو راض لعمرته التي انشاها شاء او ابى وعليه عمره
 مكانها ودم لرفضها وعليه المضى في عمرته التي يتحلل بها من جهته وقال
 ابو يوسف كذلك الا انه قال يصير راضا للتي انشاها عقب اهلالها
 قبل ان يتوجه وعند محمد لا يصح احرامه بالتي انشاها ولا شئ عليه التهي
ومن اهل الجنتين ابتداء ثم فاته الوقوف **يجل بعمره واحدة** اي لا بعمرتين
 اي بالزك والسروع **فمن كان هو ظاهرا فقياس** وعليه تضارها اي الجنتين **وعليه قضاء عمره عليه**
ادام كذا في خزائن الاكل **ومن اهل حجة فجامع** اي قبل الوقوف **ثم فاته الحج**
فعلية دم الجمار **ويجل بانفعال العمرة** لانه بعد الجمار باق على احرامه
 وعليه ان ياتي بانفعال الحج مع الفاسد لان الفاسد معتبر بالصحيح نكاحات
 التحلل عن الاحرام الصحيح بعد الفوات يكون بالطواف والسعي فكذا
 عن الاحرام الفاسد **ولو حج** اي القايته من قابل **قضاء** اي الحجة **فان**
 اي بالجماع **لم يكن الاقضا حجة واحدة** اي كمن افسد صومه بالجماع ثم قضاه
 وافسده فانه لا يجب عليه الاقضا يوم واحد وليس عليه كفاره اخرى لفساد
 يوم القضا كما لا يخفى ففي المنتقى لو فات الحج ثم حج من قابل يرد قضا تلك الحجة
 فافسد حجه لم يكن عليه الاقضا حجة واحدة كما لو افسد قضا صوم رمضان
 انتهى **ولو قدم** اي شخص محرم **حجة فطاف للقدم وسعى ثم فاته الحج** اي
 بنوت الوقوف **فعلية ان يجل بانفعال العمرة** فيطوف لها ربيعي جلد ولا يكفيه
ما اداه من الطواف اي طواف التحية الاول **ولا السعي** اي المتقدم في
التحلل اي في الخروج من عهده احرام حجه حتى لو كان فارنا والمثيلة بجالها
 لا يجب عليه قضاء عمرته التي قرنها لانه قد اداها وفي خزانة الاحكام محرم
 قدم مكة وطاف ثم احصر حتى فات حجه عليه ان يجل بعمره يوم النحر ولا يكفيه
 الطواف الاول انتهى وفي منكك الفارسي والطم البس والطواف قبل يوم النحر

اي بالزك والسروع
 فمن كان هو ظاهرا
 فقياس
 وعليه تضارها
 اي الجنتين
 وعليه قضاء
 عمره عليه
 ادام
 كذا في خزائن
 الاكل
 ومن اهل حجة
 فجامع
 اي قبل الوقوف
 ثم فاته الحج
 فعلية دم
 الجمار
 ويجل بانفعال
 العمرة
 لانه بعد الجمار
 باق على احرامه
 وعليه ان ياتي
 بانفعال الحج
 مع الفاسد
 لان الفاسد
 معتبر بالصحيح
 نكاحات
 التحلل عن
 الاحرام
 الصحيح
 بعد الفوات
 يكون
 بالطواف
 والسعي
 فكذا
 عن الاحرام
 الفاسد
 ولو حج
 اي القايته
 من قابل
 قضاء
 اي الحجة
 فان
 اي بالجماع
 لم يكن
 الاقضا
 حجة
 واحدة
 اي كمن
 افسد
 صومه
 بالجماع
 ثم
 قضاه
 وافسده
 فانه
 لا
 يجب
 عليه
 الاقضا
 يوم
 واحد
 وليس
 عليه
 كفاره
 اخرى
 لفساد
 يوم
 القضا
 كما
 لا
 يخفى
 ففي
 المنتقى
 لو
 فات
 الحج
 ثم
 حج
 من
 قابل
 يرد
 قضا
 تلك
 الحجة
 فافسد
 حجه
 لم
 يكن
 عليه
 الاقضا
 حجة
 واحدة
 كما
 لو
 افسد
 قضا
 صوم
 رمضان

لا يجزى به

لا يجزى به عن طواف العمرة الذي يتحلل به فاته الحج لانه طوافه تحية وطواف
 العمرة فرض فلا ينوب عنه النفل **ولو ان فارنا لم يجل بعمرته ففاته الحج**
فجامع اي قبل ان يطوف لعمره القران واللعمره التي يتحلل بها فعلية **ان**
يعني في العمرتين جميعا وعليه دمان للجماع وعليه قضا حجة وعليه
ايضا قضاء عمره القران محسب لانه افسدها ولا يجب عليه قضاء العمرة
 التي يتحلل بها لما تقدم من انها ليست بعمره حقيقة بل اطلاق من حج وجب
 عليه تضارها فهذه عمره فضا عن غيرها فلا يجب تضارها لان الحج الذي تضار
 عنه قد وجب تضارها كذا في منكك الفارسي والطم البس **ولا يشاء الحج لا يكون**
محسرا اي لا حقيقة ولا حكما لانه لا يتصور المنع عن الحج بعد فواته كذا في
 الطم البس **ولا يجل بعمرته** اي بالعليه ان يجل بانفعال العمرة **والعمره لا تنقض**
 اي بالاجماع لانها غير موقته بوقت خاص ففي خزانة الاكل لو اهل بعمره
 في شهر الحج فمضى عمرته بعد يوم النحر جاز انتهي والساد علم هذا **فصل**
 في بيان حكم نوا **الحج من العمر** اي بعد انقضائه قبل تحقق اداها **ان**
اذان من عليه الحج اي فلا يتخلو عن احد ثلثه اوجه اما ان **ارصى به**
 اي بالا حجاج عنه فحج **عنه** اي بشرطه المعتبره على ما تقدم في باب الوصية
 بالحج **واذا حج عنه سقط عنه الفرض بالاجماع وان لم يوص به** اي الحج مطلقا
 اراد وصي به ايضا غير صحيح **ان** اي تحقق انتم ترك حجه **ونفي في ذمته**
 اي بلا خلاف اما على القول بالوجوب على الفور فلا اشكال وكذا على القول
 بالوجوب على التراخي لان الوجوب يتضييق عليه اخر العمر في وقت الحج
 وحرم عليه التاخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا
 عن الفعل بنفسه عجزا استقراره يمكنه الاداء بهالة بالية غيره مقام نفسه
 بالوصية فيجب عليه ان يوصي به فان لم يوص به حتى مات انتم بتقويته
 الفرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة نيا ثم لكن يسقط عنه في حق
 احكام الدنيا حتى لا يلزم الوفاء الحج عنه من تركته بخلاف حقوق العباد
 وهذا اذا لم يحج عنه احد من غيره وصية **واما ان يترج احد** من الورثة ارشاهم

تجوز كما في السراج ومقتطوع المذهب **اد الالبغ اد الالبغ الا اذا بقي اكثرها**
اي كما تقدم في الاذن والتي يبين صحتها **ولا تتطبع ان ترشح فصلها**
ارذهب من واحد منها وهي العور بالاربع ان لا تجوز العميا والعجفا
التي لا يخ لها اي العزيلة **والعرجا** اي التي يمنعها عن جهات المشي الي
المسك وهو المذبح على ما هو المختار وتيل التي لا تضع رجلها على الارض **والريضة**
التي لا تعطف والتي لا اسنان لها الا ان تعطف اي على الاصح ففي السراج
الطريق ليس وتجوز الهنما اذا كانت تعطف وهي ذاهبة الاسنان انتهى
وفي رواية لا تجوز مطلقا **والجلالة** تبضم الجيم وتشديد اللام اي التي تتبع
انما سم **واما التي احابها الغيب عند الذبح** بان انكسرت رجلها او اصاب
عينها لسكين عند الذبح او غيرها بالاضطراب فتجوز استحسانا لان مثل
هذا لا يمكن الاحتراز عنه قال الترمذي في الجامع الصغير ولو كانت مقطوعة
اللسان هل تجوز التضحية بها ام لا وسيل عنه ظهير الدين فقال تجوز ان كان
لا يجل بالاعلان وان اخل به لم تجز وقال لم يسهل لوقطع بعض لسانها قبل
وينبغي ان يكون الجواب فيه كالجواب في الالبغ بخلاف الاسنان لانها يוכל بها
واللسان لا يוכל به وفي الظاهر به انه لا تجوز الخنثى لانه لا يمكن نضاج لحمها
انتهى **كالجاء** اي كما تجوز الجاء بشديد الجيم **هي التي لا فم لها او ثامسورا** اي
ورذهب غلاف قريتها لانه ليس بما كوله **والخنزيرة** لانه العقل غير مقصود في البهائم
قال في المختار وتجوز التولاد في الصحاح التول بالتمريك جنون يصيب البشاء
فلا تتبع الغنم وتستدير في سرتها **والخصي** لانه احب كما قال الشعبي ما زاد الخصي
في طيب لحمه خير للسكين سماعات من الخصيتين **والنقا** وهي التي شقت
اذ بها **والخرقا** وهي شقوبة الاذن قال ابن جماعة مذهب الاربع ان تجز
النقا والخرقا هي المسحوتة الاذن من كبريها **والحوالا** وهي التي في عنقها
حول **والجربا** اذا كانت ممينة **والحامل** اي مع الكراهة **والعرجا** التي لا يمنع
عن جهات المشي كما تقدم **والريضة** التي تعطف **وسغيره الاذن**
الثالث ذبحة اي الهدى في الحرم بالا تقاف سوا كان هدي شكر او جبر

سوى الهدى التي عطفت في الطريق كما سياتي بيانه مفصلا لقوله ثم محلها الي
البيت العتيق وقال في جزا الصيد هدي بالغ الكعبة نصرا واصلا في كل ثم هو
كفاره ولان الهدى اسم للهدى الى الحرم واختلفوا فيمن قال لله على بدنه ولم
ينويها فعندها يجوز له ان ينحرها حيث شاء عند اي يوسف لا ينحرها الا في
الحرم مثل الهدى ولها ان البدنه اسم للبقرة والحزور وليس في ذكره كذا يجب
اراقنها في الحرم كمن قال لله على جزور وبقره وليس كذلك اذا قال لله على
هدى لانه كونه هديا يختص بكان وهو الحرم كذا في السراج قاله في البحر العميق
نقلا عن اكثر ما في الدماء التي وجبت اذا حصل الذبح في الحرم سقط عنه الواجب
حتى لو هلك او سرفه او تصدقه به على فقير واحد جاز عندنا ولو ذبح في غير
الحرم لا يسقط عنه الواجب ولما ان يفعل به ما شاء والواجب عليه على حاله الا انه
يجوز ان تصدق بلحمه على الفقراء على فقير قيمة نصف صاع من بر للطعام وقت
الهدى امري وفي خزائنه الاكل لو ذبح الهدى بالكونه بمنع الطعام اذا صاب
كل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجز به عن الهدى **الرابع تاخير**
اي الذبح **عن الجنابة فلو ذبح ثم جن جنزا** اي الهدى الذي ذبحه عن الجنابة يحاقف
في كفارة اليمين قبل الخنك **الخامس ان يكون** اي الهدى **من النعم** اي المدفوعة
وهي البعير والبقر والشاء فلا تجوز الدجاجة ونحوها **السادس الذبح فلو تصدق**
به اي الهدى **حيالما يجز نعم لو اعطاه اياه** **وركله بذبحه** **والكله جاز**
السابع التصديق به على فقير المراد المحسن بنجوز التصديق به على واحد
ومتعدد كما سياتي فلو اعطاه اي المتصدق لحم الهدى **لغني لم يجز** بخلاف
الفقير فانه اذا اخذه ملكه فلو رهبه لغني او تصدق به عليه جاز لما في حديث
بريده فلو تصدق احد على فقير وما ارطعا ما عن جنابة جناها اراد انفقير
ان يطعم غيره ما اخذه سوا كان ذلك الفقير هو المعطى او ابنه او مملوكه
او غنيا اخر يجوز على سبيل التملك لتبدل الملك لانه يملكه على ملك الفقير
فلا يجوز ثم لغني من له ما يتادهم فاضلا عن مسكنه وعما لا بد منه وعن دينه
وان كان له اقل منه فهو فقير حله اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام الغني تليكا

ع
لا يجوز
فقد الملك كونه الغني ولا يجوز
سبيل الا لا يحل له ان يملك

باب ما بعد ما بعد ها الا هدي المتعة والقران بالاجماع فلا يسقط لورده
قبلها خلا لما بعد ها والا الاضحية فلا تسقط لوردها قبلها او بعد هلوانا
دم التطوع يجوز ذبحه قبل يوم النحر كذا في الاصل وهو الصحيح كما قال اصحاب
الهداية وغيرهم لان القرية في التطوع باعتبار انه هدي واذا تحقق بالبلوغ
الي الحرام فمضى وجب ذلك لاجل ما يجب له من القرية وان وجد في يوم يوم
النحر ولكن ذبحه في يوم النحر افضل في الاصل لانه يوم ارافة الدنيا فكان
مضى القرية فيه اظهر وذهب القدر من اي ان هدي التطوع مختص
باليوم النحر ايضاً وتبعه صاحب المنافع وصاحب الاختيار والجمهور على خلافه
وهو الصحيح واما هدي الاضحية فلا يختص باليوم النحر عند ابي حنيفة
خلافاً لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتا ان ابا يوسف مع ابي حنيفة
ولعل عنه روايتان ويجوز ذبح بقية الهدايا اي وقت شالانه دم جبر
خبيث في المارسة والتجليل ليرفع النقصان به بلا تاخير بخلاف دم
المتعة والقران والاضحية فانه دم شك **الحادي عشر النية المقارنة** اي لفعل
التكفير وهو ان ينوي بها عن الكفارة فان لم تقارن الفعل بان تقدمت
ارتاخرت عنه لم يجز **والثاني عشر ان يتصدق به على من يجوز الصدقة عليه**
اي من الفقراء والمساكين **ولو من ساكنين غير الحرم فلو تصدقه به على احد** اي
من ابيه وجده وامه وحملة وان علوا وفي **عده** اي من ابنه وابنته
واولادها وان سقطوا او مملوكه اي من قن ومدير ونحوه الامكان **او هاشمي**
اي على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوي وبه نأخذ **وروجه** اي اشارة
المستوفى **او زوجه** اي زوج المتصدقة **او حر في ربه** كان مستاناً لم يجوز
اي الدفع اليه مولاة كلهم لا تملك ولا ابا احد بخلاف التصديق على قرابة غير الوالد
اي من نحو الاخ والاخت اذا كانا فقيرين فانه يجوز **وبخلاف** ان تصدق
على **الذمي** اي اذا كان فقيراً فانه يجوز الصدقة عليه مولاة من جميع الكفار
الا عند ابي يوسف في الذمي في غير التذرية التطوع ودم المتعة والقران
والسليم احب اي من الذمي في الكل ولو تصدق على ولده او على غنى

باب ما بعد ما بعد ها الا هدي المتعة والقران بالاجماع فلا يسقط لورده
قبلها خلا لما بعد ها والا الاضحية فلا تسقط لوردها قبلها او بعد هلوانا
دم التطوع يجوز ذبحه قبل يوم النحر كذا في الاصل وهو الصحيح كما قال اصحاب
الهداية وغيرهم لان القرية في التطوع باعتبار انه هدي واذا تحقق بالبلوغ
الي الحرام فمضى وجب ذلك لاجل ما يجب له من القرية وان وجد في يوم يوم
النحر ولكن ذبحه في يوم النحر افضل في الاصل لانه يوم ارافة الدنيا فكان
مضى القرية فيه اظهر وذهب القدر من اي ان هدي التطوع مختص
باليوم النحر ايضاً وتبعه صاحب المنافع وصاحب الاختيار والجمهور على خلافه
وهو الصحيح واما هدي الاضحية فلا يختص باليوم النحر عند ابي حنيفة
خلافاً لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتا ان ابا يوسف مع ابي حنيفة
ولعل عنه روايتان ويجوز ذبح بقية الهدايا اي وقت شالانه دم جبر
خبيث في المارسة والتجليل ليرفع النقصان به بلا تاخير بخلاف دم
المتعة والقران والاضحية فانه دم شك **الحادي عشر النية المقارنة** اي لفعل
التكفير وهو ان ينوي بها عن الكفارة فان لم تقارن الفعل بان تقدمت
ارتاخرت عنه لم يجز **والثاني عشر ان يتصدق به على من يجوز الصدقة عليه**
اي من الفقراء والمساكين **ولو من ساكنين غير الحرم فلو تصدقه به على احد** اي
من ابيه وجده وامه وحملة وان علوا وفي **عده** اي من ابنه وابنته
واولادها وان سقطوا او مملوكه اي من قن ومدير ونحوه الامكان **او هاشمي**
اي على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوي وبه نأخذ **وروجه** اي اشارة
المستوفى **او زوجه** اي زوج المتصدقة **او حر في ربه** كان مستاناً لم يجوز
اي الدفع اليه مولاة كلهم لا تملك ولا ابا احد بخلاف التصديق على قرابة غير الوالد
اي من نحو الاخ والاخت اذا كانا فقيرين فانه يجوز **وبخلاف** ان تصدق
على **الذمي** اي اذا كان فقيراً فانه يجوز الصدقة عليه مولاة من جميع الكفار
الا عند ابي يوسف في الذمي في غير التذرية التطوع ودم المتعة والقران
والسليم احب اي من الذمي في الكل ولو تصدق على ولده او على غنى

باب ما بعد ما بعد ها الا هدي المتعة والقران بالاجماع فلا يسقط لورده
قبلها خلا لما بعد ها والا الاضحية فلا تسقط لوردها قبلها او بعد هلوانا
دم التطوع يجوز ذبحه قبل يوم النحر كذا في الاصل وهو الصحيح كما قال اصحاب
الهداية وغيرهم لان القرية في التطوع باعتبار انه هدي واذا تحقق بالبلوغ
الي الحرام فمضى وجب ذلك لاجل ما يجب له من القرية وان وجد في يوم يوم
النحر ولكن ذبحه في يوم النحر افضل في الاصل لانه يوم ارافة الدنيا فكان
مضى القرية فيه اظهر وذهب القدر من اي ان هدي التطوع مختص
باليوم النحر ايضاً وتبعه صاحب المنافع وصاحب الاختيار والجمهور على خلافه
وهو الصحيح واما هدي الاضحية فلا يختص باليوم النحر عند ابي حنيفة
خلافاً لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتا ان ابا يوسف مع ابي حنيفة
ولعل عنه روايتان ويجوز ذبح بقية الهدايا اي وقت شالانه دم جبر
خبيث في المارسة والتجليل ليرفع النقصان به بلا تاخير بخلاف دم
المتعة والقران والاضحية فانه دم شك **الحادي عشر النية المقارنة** اي لفعل
التكفير وهو ان ينوي بها عن الكفارة فان لم تقارن الفعل بان تقدمت
ارتاخرت عنه لم يجز **والثاني عشر ان يتصدق به على من يجوز الصدقة عليه**
اي من الفقراء والمساكين **ولو من ساكنين غير الحرم فلو تصدقه به على احد** اي
من ابيه وجده وامه وحملة وان علوا وفي **عده** اي من ابنه وابنته
واولادها وان سقطوا او مملوكه اي من قن ومدير ونحوه الامكان **او هاشمي**
اي على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوي وبه نأخذ **وروجه** اي اشارة
المستوفى **او زوجه** اي زوج المتصدقة **او حر في ربه** كان مستاناً لم يجوز
اي الدفع اليه مولاة كلهم لا تملك ولا ابا احد بخلاف التصديق على قرابة غير الوالد
اي من نحو الاخ والاخت اذا كانا فقيرين فانه يجوز **وبخلاف** ان تصدق
على **الذمي** اي اذا كان فقيراً فانه يجوز الصدقة عليه مولاة من جميع الكفار
الا عند ابي يوسف في الذمي في غير التذرية التطوع ودم المتعة والقران
والسليم احب اي من الذمي في الكل ولو تصدق على ولده او على غنى

على من انه اجنبي و فقير ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند اي حنيفة **وهدى**
 وعن النبي يوصف لا يجوز **الثالث** ان يكون الذبح اي الهدى **مسما او ثانيا**
والراجح عن التسمية نلوتر كها عمدا لا يجوز **الخامس من الملك** اي الملك السابق
 على الذبح فاذا ذبح شاة لغيره فاحزاه او ضمنه فملكه لا يجوز **ثم الهدى**
 اي جنسه يتقسم على نوعين **هدى واجب** لشكر التوفيق الطاعة المخصوصة **وهو**
هدى المتعة والقران والتطوع وهدى واجب جبر اي لتقدير في
 الطاعة او ارتكاب جناية **وهو باعداها اي باعدا هذه الثلاثة من سائر الدنيا**
الواجب وذلك **كاله الواجب بالحيات في الانواع السابقة** اي مثل دم
 المبيس والطيب والحلف وقلم الاطفاة وقتل الصيد والجماع وتلع الاشجار
 الحرم وترك الواجبات **ودم الانصاة** لا نه دم كفارة لا نه يجب للاحلال قبل
 اوانه ولهذا لا يباح له التناول منه **ودم الرقص** ونحو ذلك الدم الفدر
 فانه وان كان دم نكاح الا انه حكمه ان كان واجبا فكيف يجوز تطوعا فكشك
 وكذا الاضحية وجوبا او تطوعا **فكلا واجب** اي من الدنيا **شكرا** اي سبب المتعة
 فلو لم يبلغ الا بالمنة والقران وكذا دم الاضحية ودم التطوع اذا بلغ محله وهو الحرم **فلا صاحب**
 ان ياكله اي كلة او بعضه وذكر عن ابن جماعة الاضحية المذمومة لا يجوز
 الاكل منها عند بعض النافعية وهو قول صاحب الدخيرة من الحنفية واختاره
 القفال من ان نافية الجواز وهو قول صاحب البديع من الحنفية **وبه كلة** اي
 يطعمه **الاغنيا والفقرا** تليكا ارباحه **ولا يجب** عليه **التصدق بشي منه**
 والا صل فيه ان كل دم يجوز له اكله لا يجب عليه التصديق به بعد الذبح بل يجب
 ان يتصدق بالثلث وكل دم لا يجوز له اكله يجب عليه التصديق به بعد
 الذبح فلو هلك بعد الذبح لا ضمان عليه في الكل وان استهلكه بعد الذبح
 فان كان مما يجب عليه التصديق به يغرم قيمته بالتصدق بها وان كان ما
 لم يجب عليه التصديق به لا يغرم شيئا ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز اكله
 او لا يجوز كذا في الجندی ومنسك الفارسى **بل يجب له ان يتصدق بثلثه**
 في الحرم العيق ولا ينبغي ان يتصدق باقل من الثلث **ويلزم** بقتحين

فلو لم يبلغ الا بالمنة والقران وكذا دم الاضحية ودم التطوع اذا بلغ محله وهو الحرم فلا صاحب ان ياكله اي كلة او بعضه وذكر عن ابن جماعة الاضحية المذمومة لا يجوز الاكل منها عند بعض النافعية وهو قول صاحب الدخيرة من الحنفية واختاره القفال من ان نافية الجواز وهو قول صاحب البديع من الحنفية وبه كلة اي يطعمه الاغنيا والفقرا تليكا ارباحه ولا يجب عليه التصديق بشي منه والا صل فيه ان كل دم يجوز له اكله لا يجب عليه التصديق به بعد الذبح بل يجب ان يتصدق بالثلث وكل دم لا يجوز له اكله يجب عليه التصديق به بعد الذبح فلو هلك بعد الذبح لا ضمان عليه في الكل وان استهلكه بعد الذبح فان كان مما يجب عليه التصديق به يغرم قيمته بالتصدق بها وان كان ما لم يجب عليه التصديق به لا يغرم شيئا ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز اكله او لا يجوز كذا في الجندی ومنسك الفارسى بل يجب له ان يتصدق بثلثه في الحرم العيق ولا ينبغي ان يتصدق باقل من الثلث ويلزم بقتحين

اي وان ياكل **ثلثه وهدى** اي لمن احب من غني او فقير **وان شايه خثر ثلثه**
 وفي النخبة ويستحب ان يتصدق بالثلث ويتخذ الضيافة بالثلث الا ان يكون
 للرجل عيال فالمستحب له ان يدعه لعيله ويوسع عليهم ولو ضحي وتصدق بلحمه
 عن ابويه يجوز لا نه اللحم ملكه وقد تصدق بملكه عن ابويه والصدقة نافعة
 للموتى انتهى وفي البحر ان آخر تصدق بالكل فهو افضل **ريسة** اي دم النكر
يجوز الذبح نلوا استهلكه اي بنفسه اربعين وكذا الوهك بالطريق الا ان يبيده
 اي الذبح **لم يلزم غني** اي من الضمان لعدم التعدي بخلاف ما لو هلك قبل
 الذبح حيث يلزم به غيره ولا يجوز ان يتصدق بقيمته **وكما وجب جبرا** اي
 وجب جبر الواجب تركه او جناية جناها او نذرا وكذا دم الاحصاء
 والتطوع اذا لم يبلغ محله **لا يجوز له الاكل منه ولو كان فقيرا** لا نه الواجب فيه
 التصديق **ولا للاغنيا ولو اعطاه لغيره** ثم اراد الفقير ان يطعمه اي المتصدق او
 يطعم غيره اي غير المتصدق **من لا تحله الصدقة كالغني فان اطعمه تملكه جاز**
وان اطعمه ارباحه لم يجز وكذا لا الانتفاع بجلده اي جلده دم الجبر **والاشي منه**
 قال الشيخ رحمه الله في منسكه وكل هدي يجوز له اكله بجوز له الانتفاع بجلده وكل
 هدي لا يجوز له اكله لا يجوز له الانتفاع بجلده بل يتصدق بذلك كله انتهى **وجب**
 عليه **التصدق بجميعه** بعد الذبح **حق لو استهلك شيئا منه ضمن قيمته** اي قيمة
 ذلك ان شئ المستهلك للفقرا التعدي به على حقهم قال في خزانة الاحكام ولو اكل من الجزا
 عليه قيمة ما اكل ان شاعلى مسكينا او مسكينا بخلاف ما لو اطعم فانه لا يجزيم
 اقل من نصف صاع من بر لكل مسكين ولا اكثر منه **ولو هلك** اي به قمر ونحوها
لا يلزمه شيء وفي خزانة الاحكام عن ابي حنيفة وفي نسخة اخرى عن ابي يوسف
 في جزا الصيد اذا سرق بعد الذبح عليه بدله وفي دم المتعة والقران جاز ولا
 بدل عليه وفي الفدر عليه بدله كجزا الصيد انتهى وفي منسك الشيخ رحمه الله ولو هلك
 المذبح بعد الذبح لا ضمان عليه في النوعين وان استهلكه بعد الذبح ان كان
 مما لا يجب عليه التصديق بضمن قيمته للفقرا فينصرف بها عليهم وان كان مما لا
 عليه التصديق به لا يضمن شيئا ولو هلك قبل الذبح يلزم به غيره في النوعين ولا

لا يجوز
 البني

بالقيمة وهدي المتعة والقران والتطوع في هذا سواء قال الشيخ رحمه الله
في منكره ثم الجواز مقيد بما اذا علم قبل ذهاب اللحم فان علم الفلطي
بعد ذهابه اللحم لم يجز لواحد منهما عن الهدي على ما صرح في شرح منكره
القدوري في الاضحية ولو اكل كل واحد منهما ما ذبحه روي عن ابي حنيفة
انه يجوز ويحليل كل واحد منهما صاحبه وان تشاجر ضمن كل واحد منهما
صاحبه قيمة شاة وتصدق بتلك القيمة وان مضى ايام النحر وفي
الحاوي ايضا في الاضحية ولو ذبح غيره بغير امره اجزا استحسانا وفيه
وعن ابي يوسف في شاتين بين رجلين ذبحاها عن نسكهما اجزاها
انتهى **وهذا** اعلم انه لا فرق بين الاضحية وهدي النكاح عندنا في مثل
هذه الاحكام فثبت في احدها فهو في الاخر غايبا فانهم راوا في
البحر الزاخر مثله ما في الحاوي وزاد ولو غصب شاة فذبحها وجب
قيمتها وجاز عن الاضحية بخلاف ما لو ذبح شاه او دية فانه لا يجوز
في الوجهين ولو اشترى شاه فذبحها ثم استحققت فان اجاز البيع جاز
وان استرد لم يجز وان اشترى شاه فاسدا جاز وان استردها
مذبوحة لا يجوز ولو رهبته له شاه فذبحها فارد الواهب الرجوع
ليس له ذلك عند ابي يوسف وعند غيره له ذلك ولو كان في جزاء الصيد او
كفارة الحلف ارضي موضع يجب فيه التصديق باللحم لان الواهب اذا رجع
في هبته فعليه ان يتصدق بقيمتها انتهى وفي نتايري قاضيان في سفر قات
ضحاياه رجل رهبه له رجل شاه فذبحها فارد بها الموهوب له او ذبحها لمقتة او جزا
صيد ثم رجع الواهب في الاضحية جازت الاضحية والمتعة وعن ابي يوسف
لا يصح رجوعه في ظاهر الرواية صح رجوعه وليس على الموهوب له في
الاضحية والمتعة ان يتصدق بشيء وفي جزاء الصيد عليه ان يتصدق بقيمة
المذبح ويحرم عنه الجزا انتهى وفي الظاهر به مثله والله اعلم والله
كانت الهدية بين اثنين وصحابها اختلف المشايخ فيه والمختار انه يجوز
كل في الخلاصة وقال الصمد السعيد وهذا اختار الفقيه الامام الوالد

البصر

وعن احمد بن محمد المعاصي انه لا يجوز اذا كان الجزر بينهما نصفين قال
ابو الليث لانا خذ بهذا يجوز اذا كان بينهما نصفان وعلى التفاروت
وكذا بين ثلاثة واربعه قال في البحر الزاخر وهذا هو الصحيح **ولا يجب التمتع**

اي الذهاب بالهدي الى عمره او الاستهارة **بشيء من الهدايا** اي مطلقا **وحسن** لقوله ابن عباس رضي الله عنهما ان
الذهاب بهدي الشكر اي عمره معنى دون هدي الجبر فان لا يحسن الذهاب
به بل ولا ينبغي استهارة لانه دم جناية والاستربة اي بقى نفي البحر الزاخر وغيره
ان كل ما يقلد فالذهاب به الى عمره فاته حسن وما لا فلا انتهى **ولذا سن**
تقليد في الشكر كالمتمتع والتطوع والقران والنذر كما صرح به صاحبه المحيطة قاله

لانه دم نسك وعبادة **دون** بدت **الجبر** كالا حصار والجناية لا فسه
سبها الجناية والاستراليق بهار دم الاحصار جابر فيلحق بجنتها لكن قال عليه الصلاة والسلام من
لو قلده فلا بأس به وفي المبسوط لا يضر فان قيل روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد الفاذور لانه سبها فقلد

قلدها يا الاحصار اجيب بانه كان قلدها للمتعة فلما احصر بالمدينة بقيت بستر الله
كما كانت فبعت الى مكة على حالها كذا في بعض شروح الهداية ثم ان بعث
الهدي يقلده من بلده وان كان معه فمن حيث يحرم هو السنة كذا في شرح
الكثير **وبجوز الاشعار** اي اشعار الابدن وتقدم بيان كيفية ايضا في باب الاحرام

وقيل بسن اي الاشعار **وقيل يكره ان خيف منه** اي الاشعار السراية اي التي
يترتب عليها الضرر **والابل تقلد وتجلل** بتشد يد اللام المفتوحة بينهما **وتشعر**
من الاشعار وهو الاظفار **والبقول تشعر** اي بل تقلد وتجلل لكن يستحب التجليل

والتقليد احب منه والجمع بينهما احب منهما وافضل **والغنم لا يفعل بها شيء من ذلك**
اي من الثلاثة **والافضل في الابل النحر** اي قياما معقولة اليد اليسرى وان
شا اضيقها وعن ابي حنيفة معقولة بركة **وفي غيرها** اي من البقر والغنم

الذبح فلو نحرها وذبح الابل اجزاء اذا استوفي العرف ويكره كالذبح بالليل
واستحب الجمهور استقباله القبلة وكان ابن عمر يكره ان ياكل مما لا يستقبل به
القبلة **والاولي ان يولي الانسان ذلك** اي الذبح بنفسه ان كان يحسنه

المرءى ان يصدق به اي ما ضمنه على الفقراء اي دون الاغنيا لان جواز الانتفاع بها

اي الفرج لان تولي ذلك بنفسه افضل من توليه غيره كما سائر العبادات وروى انه عليه السلام ساق مائة بدنته في حجة الوداع فشرى بفارسين بيده وولي الباقي عليا كرم الله وجهه ولا نه قرته ولا توليته في القرابات الا ان الانسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه فيولي غيره **والا** اي وان لم يحسن الفرج **فيستحب له** **الحصول عنده** مع الذابح لانه اذا لم يحسن لم يؤمن تعذيب الحسون وان ذبح نصرانيا او يهوديا جاز وبكره **كالصدق** اي كما يستحب له الصدق **خطاياها** **وجلالها** وهو ما يجعل عليها من الجمل لدفع الحر والبرد والخطام هو الزمام وهو ما يجعل في انف البعير لحديث البخاري ان عليا رضي الله عنه امره النبي صلى الله عليه وسلم علي بدنه وان يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ولا يعطي في جزائها شيئا **ولا يبيع جلدها** لقوله عليه السلام من باع جلده اضحية فلا اضحية له **فان باع تصدق بثمنه** فان عمل من جلدها شيئا ينتفع به كالغراس والجراب حاز ذلك قيل الظاهر ان هذا انما يجوز فيما ايج له الانتفاع به كرم الشكر والتطوع والاضحية دون غيرها وان باع الجلد بذهب او فضة او نلوس او حنطة تصدق بذلك وقد قيل انه يجوز ان يشتري به ما يصلح للبيت من الغراب والخرقة وليس له ان يشتري به خلاصا ملحا ولا ابرارا لانه لا ينتفع بهذه الاشياء بالاستهلاك كما كذا في السراج **ومن ساق بدنه واجب او تطوع لا يجله الانتفاع بظهرها** اي ركوبها **وصوفها وبرها** اي شعر الفم والابل قطعها وتنفا **وبنها** اي حلماتها لانه جعلها لله تعالى خاصة فلا ينبغي ان يصف شيئا منها وينافعها الي نفسه قيل ان تبلغ حلماتها ولا ان في ركوبها اسنانه بها وتعليقها واجب قال السراج ومن يعظم شعاب الله فانها من تقوى القلوب ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى ولم يركب هدي ولم يمس الناس بركوب اهدى **وان اضطر الي الركوب** فركبها او حمل متاعه فحمل عليها **جاز** اي ركوبه ارجل متاعه لان الانتفاع به كغيره في حال الاضطرار يهدل بجوز فيه من باع اولي **ضمن** بانفس ركوبه او حمل متاعه **وتصدق به** اي ما ضمنه على الفقراء اي دون الاغنيا لان جواز الانتفاع

ان يصدق

ان يصدق به اي ما ضمنه على الفقراء

بها للاغنيا بعلق ببلوغ المحل كذا في شرح الكنت **وينصح** اي برش صر بها بالماء **البارد** ليقطع بها **ان قربة** اي زينة **والا** اي وان لم يكن قربة باجلها اي البدنة **وتصدق به** اي لبثها على الفقراء **وان تصدق فيه** اي اللبن الذي حلبه بان صرته لنفسه او لغيره من الاغنيا واستهلك **ضمنه** اي ضمن قيمته او مثله وتصدق به على الفقراء اما المثل فلانه من ذوات الامثال واما القيمة فلان دفع القيمة في حقوق السبع جائز **ولو هلك ما** اي البدنة التي ساقها **قبل وصولها** **الي الحرم** لا يجوز له الاكل منها **ولا للاغنيا** اي لما تقدم من ان جواز الاكل لهم منها بعلق ببلوغ المحل **ولو عطبت** اي تعبت البدنة المذكورة في الطريق قبل وصولها الي الحرم **فان كانت تطوعا** خررها اي في محلها التي عطبت فيه **وصنع قلاذنها** **بذرها** **وضرب به صنعة** **سنامها** وقيل جانب عنقها لتعلم انها هدي **لياكل** منها **غيره** اي غير السابق **من الفقراء** اي دون الاغنيا قال الشيخ رحمه الله في نسكة وفائدة ضرب القلاذة ان يعلم الناس انه هدي ضا كل منه الفقراء ودون الاغنيا وانما يحتاج الي ضربها اذا كان في مكان لا يوجد فيه الفقراء وان وجدوا تصدق بالجمع عليهم انتهى وفي البصر العميق نقلا عن عز بن جماعة واعلم انه اذا عطب هدي التطوع نذحه يصير بابا للفقراء حتى يجوز لكل فقير الاكل منه قال السراج انه لا توقف الا باحة على ان يقول ابحث للفقراء والمساكين انتهى **وليس** عليه اي السابق المهدى **غيرها** اي اقامته غير مقامها لان القرية تعلقت بالمحل بعين وقد فات ذلك المحل فسقط بهلاكه كما لو نذر ان يتصدق بدراهم معينة فهلك قبل الصرف الي الفقراء لا يلزمه شي اخر وكذا اذا اشترى الفقير شاه لاضحية فهلك قبل التضحية لا يلزمه شاه اخر لان الواجب كما اذا اشترى الفقير شاه للاضحية فهلك قبل التضحية لا يلزمه شاه اخر لان الواجب كان في العين لاني الذمة فان اكل منها هو اي المهدى او غني غيره **ضمن** اي قيمته ما اكل وتصدق به على الفقراء **واما ان كانت** اي البدنة **واجبة** عليه فعليه ان يقيم غير مقامها لان الواجب في الذمة لاني العين فيجب عليه استقاط ما في ذمته وما لم تحصل القرية بالذبح لا يسقط ما في ذمته ونقل عن الدين عن السراج

انه قال ينبغي ان يكون الهدى المعين مثل المتلوع يعني في عدم العتبات لغوات
 المحل من غير تفريط وكذا الحكم فيما اذا لم يهلك بل تعيب فان اصابه عيب كثير
 فان كما تلو غا طيس عليه غير وان كان واجبا يعين غير مقامه لان الواجب لا يتأثر
 بالمعيب فلا بد من غير **ومنع بالاولى ماشا** اي من بيع وعبر **لوا صاحبها** اي
 المذنب **عيب كثير** بالوحدة او المثلثة بان ذهب اكثر من ثلث اذنها عند
 اي حنيفه او اكثر من النصف عندها رضع بالمعيب ماشا لانه كان عينه لجهة
 فبطل نفاذ الي ملكه قال تولى الدين والمراد بالمعيب الكثير ما يكون ما يغا في الاضحية
 وفي السراج الوهاج هو ان يخرج من الوسط الى الرداء وقال ابن عوف في شرح
 القدوري قوله اقام غير مقامه وصنع بالمعيب ماشا هذا اذا كان مرسلا راما
 اذا كان معسرا اجزاه فذكر المعيب لان المعسر لم يتعلق الايجاب بذمه وانما
 تعين بما عينه ولو تلف من اصله لم يجب عليه غيره فكذا اذا دخله عيب
 وعكسه المرسا انتهى ومقتضاه انه اذا كان ساق نعه الهدى نهلك في الطريق
 وهو معسر لا يجب عليه غيره فتأمل **ولو ضل هديه** اي الذي ساقه **فاغترى غيره**
 اي مكانه **فقلده** اي ووجهه ثم وجد **الاول** في الاشياء التي تصرف في الناحية
فلو باع الاول وذبح الثاني او بالعكس مح كذا ذكره وذبح الاول اخضع للتعين
 للقرينة بالاصالة والثاني وان تعين بالاصالة لكنه بطريق البدل وقد تقرر انه لا
 اعتبار للبدل مع حصول البدل فتأمل ولتعين الثاني كالأول قال **والافضل نحوها**
 اي الاول والثاني لتعلق النية بهما في الجملة **ولو غرر الثاني وكان الاول اكثر قيمة** اي
 من الثاني **تصدق بالفضل** اي الزايد ولو ضل هدى عن الحرم لا يجوز ذبحه في غيره
 عندنا ومن ساق هديا الى مكة **وقلده لا ينوي به الهدى فهو هدي** اي استباحا
 للعرف فلو باعه جاز وعليه هدي مكانه ففي العيوت رجلى قلده هديه ثم باعه مري
 عن اي حنيفه انه قال يبعه جاز وعليه الفتوى وعليه هدي مكانه وقال ابو يوسف
 ارد بيعه انتهى وفي البحر العميق نقلا عن التايسيس والتطابير الاصل عند اي يوسف
 ان ايجاب الحق لله تعالى في العين ينزل ملك المالك وعند محمد لا ينزله ورضي عليه
 مسائله منها اذا كانت له شاه فواجب على نفسه ان يهديها جازله ان يبيعها

علم وعليه قوله لا يبيعه جازله ان يبيعها جازله ان يبيعها جازله ان يبيعها جازله

عند محمد ومن اي يوسف انه قال ليس له ان يبيعها لانه اوجب لله فيها حق وصار
 في الحكم كأن تلكه عنها زائل ومنها ان الرجل اذا رهب لرجل شاه فارجب على نفسه
 ان يهديها ليس لله اهدى ان يرجع بينها عند اي يوسف لانه زال ملكه عنها ومن محمد
 انه جازله ان يرجع فيها وكذا لو جعلها هدي متعة او جزا صيد على هذا الاختلاف
 ومنها ان الرجل اذا رهب لرجل شاه فضحى بها ليس له ان يرجع بينها عند اي يوسف
 خلا فالحمد انتهى **وهو** اي الهدى اي اهداه **مستحب لكل من قصد مكة بنسك**
 اي حجة او عمره مخفي **مستحب لمن قصد مكة** اي ان يهديها اليها
 من النعم انتهى هذا **فصل في بيان النذر والهدى** اي وما يفتبع
 من لزوم الهدى بنذر تنجيذا او تعليقا اعلم انه يثبت لزوم الهدى بنذره
 تنجيذا او تعليقا ولا فرق بين قوله لله على هدى او قوله على هدي ولا يلزم النذر
 الا ينما يملك فلو قال ان فعلت كذا فهذا هدي لغير مملوك له ففعل لا شيء عليه
 الا ان يكون المشار اليه ابنه ففني الاستحسان يلزمه شاه رفي القياس لا شيء عليه
 كما لو قال كذا لمملوك فباعه ثم فعل ولو قال ان فعلت كذا فانا هدي كذا لم
 ان فعل كذا في الفتح **ولو نذر هديا** اي واخلفه يلزمه ما يجزيه في الاضحية وادناه
 شاه اي لا يلزمه بعين ولا بقرة رها اعلا فيها **الا ان ينوي** اي بالهدى **بعين او**
بقرة يلزمه مح **ذلك** اي بعين او بقرة **ويختص ذبحه** اي بالهدى **بالحرم** اي
 كله الا انه ان كان في ايام النحر فالسنة ذبحه منى والافنى مكة فاذا ذبحه تصدق
 به ولو تصدق به حيا لم يجز **ولو نذر جزورا او بقرة او بدنه ولم يذكر نطق الهدى**
لزمه ما ذكر اي من الا بل في الجزور ومن البقر والبعية في البدنه **ولا يختص ذبحه**
بالحرم قال في السراج الوهاج ولو اوجب على نفسه جزورا فعليه من الا باخا صته
 ويجوز ان ينحرها في المواضع كلها ريتصدق بلحها بالاتفاق **ولو قال على ان**
اهدى بدنه خير بين البقر والبقر ولو قال جزورا تعين الا بل قال الشيخ رحمه الله
 في منكره الكبير ولو قال لله على ان اهدى جزورا تعين الا بل والحرم ولو قال على جزور
 فقط جاز في غير الحرم كمصمرا لان لا لم يذكر الهدى ولو قال بدنه فقط جاز
 البقر والبعية حيث شاء ولو خارج الحرم الا ان ينوي ان ينحرها بمكة او ينوي بيعها

٢٢٥
 في النحر والهدى
 في النحر والهدى
 في النحر والهدى
 في النحر والهدى

قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير وهل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء ولا يكره نعم يستحب لمن بلا كراهة ولا شك كما صرح به بعض العلماء قال صاحب
 البهي الزاخر اما زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فالاجماع على استحبابها للرجال والنساء
 انتهى واما على الاصح من المذهب فلا اشكال لانه قال الكرخي وغيره الاصحاب ان
 الرخصة في زيارة القبور ثلثة للرجال والنساء جميعا واما على غيره فكل ذلك
 لا خلاف الاصحح بالاستحباب بلا قيد وفصل والدلائل لا تخفى على متأمل **وهي**
 اي الزيارة **من افضل الاعمال بالاجماع** اي اجماع المسلمين ففي فتح الباري ان الزيارة
 من افضل الاعمال واجل القرب الموصلة الي ذي الجلال وان شئ رعينها على اجماع
 بلا نزاع انتهى ومن صرح بحكاية الاجماع على ذلك القاضي عياض في الشفاء
 وقد قال بعض العلماء من فاته الزيارة فقد فاته الخير كله او حله انتهى ثم اذا
 غزم على الزيارة فعليه ان يخلص نيته ويحرم عن يمينه ثم ان كان **الحج نحرنا**
يبدا اي الزايرة اي الحج مسارعة الي اسقاط ما هو مطلوب منه بطريق التيمم
 ولا نالحق حق الله تعالى وهو مقدم على حق رسول الله صلى الله عليه وسلم تقديم التيمم
 على الزيارة كما ينبغي عنه ويشهد له لاله الا الله محمد رسول الله وفي ابرهاني في المثنى
 روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ايجز للحاج ان يبدا بكه فاذا قضى
 نسكه **ثم ياتي بها** اي الزيارة وان بدا بها جاز كذا روي الحسن عن ابي حنيفة
وان كان اي الحج تفلأ فهو بالخيار بين ان يبدا بزيادة الخمار صلى الله عليه وسلم وبين
 ان ينجح اولا يظهر من الارزاق فيظهر الطاهر **وهذا** اي ابداء بالحج في
 الاول والتخير في الثاني **ان لم يمس بالمدينة** اي في طريقه **والا** اي وان مر بها
 كاهل انام مثلا **فلا خلاف** اي لاحد من العلماء **في ابداء بها** اي الزيارة
 على الحج مطلقا لان تركه مع قربها يعد من القسار والقنطرة ويكون الزايرة
 حجة بمنزلة وسيلة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة وايضا لا شبهة في ان من
 قال اولاً الحمد رسول الله ثم قال لاله الا الله يكون مؤثلاً لان الايمان هو
 التصديق بالتوحيد والنبوه على وجه المحبة لا يشترط الترتيب وايضا جواز
 تقديم التفل على الفرض بشرط ان لا يتشكى فوته مجمع عليه وعلى هذا ان كان

حجه فمنا وصل الي مكة قبل اوان الحج له ان يزورها ما لم تدخل عليه اشهر الحج فانه
 يحكره له التوجه اليها ان خاف فوت حجه **فاذا نوي الزايرة فلينوي**
زيارته مسجد رسول الله عليه وسلم اي لانه احد المساجد الثلاثة التي تشد بها الرحا
 وليفور بثوابه قاصده لما روي في حديث اخرجه ابن حبان وابن المنذر في صحيح
 ان من حين يخرج احدكم من منزله فليكن له حنة ورجله تحت حنة
 خطيبته ولا شك ان من كان منزله ابعد كان اجره اكثر فيدخل فيه من خرج
 اليه ولو من اقصى البلاد وكذا ينوي كل ما يحصل منها من القربة كالصلاة وبلا
 والاعتكاف لكن قاله في الفتح والاولى عندي تجهد بالنية للزيارة ثم ان حصل له
 اذا قدم زيارة المسجد ارستفتح فضل الله تعالى في مرة اخرى ينويها فيها لان
 في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم **وليتوجه** اي الزايرة اي الزيارة حاله
 كونه **مكثرا في حال سيره من الصلاة والسلام عليه** صلى الله عليه وسلم وفي هنا
 انشاد المدح ومذكرة السيرة النبوية ولا يزال كذلك **طريق يستغفر**
اوقات فرائعه اي عن اذا فرائضه وضربايات اعماله **في ذلك** اي فيها
 ذكر من الصلاة والسلام رباني معانها **يستحب** للزايرة ان يتبع ما في طريقه
 اي من مكة الي المدينة **من المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم** اعلم انه يستحب
 زيارة المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عينها او جهتها كما والابرار والآدم
 صرح به جماعة منا ومن اثنافقيه وبعض المالكية وغيرهم وقد كان ابن عمر
 رضي الله عنهما يخرجا الصلاة والتزول والمرورجية حل صلى الله عليه وسلم وتزول
 قال غياثنا ومن اعظامه واكرامه اعظام جميع اشيايه واكرام مناهده
 واكنته ومعاهده وما كسبه عليه السلام بيده او عرف به ثم الابار المنسوبة
 اليه عليه السلام كثره الا انام نذكر هنا الا ما اشتهر منها ووجد بالطريق الذي
 يسلكه الحاج في زيارتها **فهي مسجد بالتعظيم يقال له مسجد عائشة** لانها احب
 منه للعمرة باذنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع **وهو** اي المسجد الذي بالتعظيم **عليه**
ثلاثة اميال من مكة وقيل اربعة وهو اقرب اطراف الحل الي البيت وافضل موضع
 الاعمار عند ناحتي من الجعرانة **ومسجد بصرى** بفتح السين المهملة وكسر الراء

اي الحسب كنوه انتهى

وبه قبر يهونه من ابناء ابي النبي صلى الله عليه وسلم وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ايما دخل عليها زفافها فيه وبه توثيق ودخول وهو من غريب التواريخ حيث
اجتمع في محل واحد حالة الهزار والفرار والفراف **مسجد بني النهران**
بشديد الرافح الطأ العجمة وهو واد قرب مكة بجناف اليه ويقال له بطن
مكة ثم وهو على مرحلة من مكة عن يمين الطريق وانت ذاهب الي المدينة
مسجد الفتح روي انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه **ثلاثة مساجد بالجحفة** بنهم
الجيم وسكون الحما المهلة وبالغار هيما اجتمع من ماء البير وسقيا
اهل اثنان ركعت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكان
تسمى بجمعة تنزل بها بنو عبيد وهم اخوة عاد وكان اخرهم من يشرب الكمال
فجاءهم سيل فاغتحمهم الجحان فسميت بالجحفة **الاول في اديها** اي مبداها من
صوب المدينة **والثاني في اخرها عند العطين** اي بيان حد الميقات **والثالث على**
ثلاثة اميال منها يسرة بفتح اوله اي في سيار عن الطريق الي ابي مكة او الي المدينة كذا في
مسجد بدر في القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر واسم ببر حفرها
بدر بن قريش كان العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو اي موضع
معروف عند النخل وبقر به عين اي ينبع ما وبقر به مسجد اخر لا يعرف اصله
وينبغي ان يسلم بدر على من بها من شهداء القباية رضي الله عنهم اي بطريق
الانكسار والشق الذي في جبل بدر اي على سيار الذاهب الي المدينة بطلعه
الناس اي ربي عيون انه صلى الله عليه وسلم صلى به **لا اصل له** وكذا المكان الذي تدعي
العامه ان الملائكة يعرضون فيه القارة باطل **مسجد الصفا** بفتح الصاد ولعل قيل
المراد به المختار لكثرة اشجارها الناس يتبركون بها اي بمسجدها وقدمات
ابو عبيدة بن الحارث من الصحابة من جراحته **بدر بالصفا** اي ودن بها
فبزار ويترك محله فيها **مسجد الغزال** بفتح عين راء معجبتين الغزالة
ولد الطي حين يتحرك ويمشي او من حين يولد الي ان يشد اصابعه اخر
وادي الروحا عند طرف الجبل الذي على يمين مكة فيل على ثلاثة
اميال من الروحا روي صلاة وتزوله صلى الله عليه وسلم فيه فيل ولعل وجدة

رحم الشيمية فيه ما روي عن ام سلمة رضي الله عنها بطريق ضعيف لكن يتقوى
بمجموعها قالت بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحرا من الارض اذا هاتف
يهتف يا رسول الله ثلاث راث فالتفت فاذا طيبة مشددة في رثا ق
واعرابي منجل في شملة ناي في الشمس نقال ما حاجتك قالت صادفني
هذا الاعرابي ولي خشفان في ذكر الجبل فاطلقني حتى اذهب ارضعها
وارجع قال رتفعين ثالث عذبي الله عزاب العشار اذ لم اعد فاطلقها
تذهب وترجعت فارثها النبي صلى الله عليه وسلم فانتبه الاعرابي وقال
يا رسول الله لك حاجة قال نطقت هذه الطيبة فاطلقها فخرجت بعد
في الصحرا وهي تقول اشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله **مسجد روا**
ذكره الشيخ رحمه الله في نسكه الكبير روي انه صلى الله عليه وسلم صلى عند مبر روا
مسجد عرق الطيبة بفتح عين مهلة ورافقاف والطيبة بفتح معجمة وسكون
سوحده فتحمه انثى الطي وفي القاموس عرق الطيبة موضع **دون الروحا**
بميلين روي الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي روا
وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبيا **مسجد شرف الروحا** بفتح راء موضع
بين الحرمين على ثلاثين او اربعين ميلا من المدينة وهناك **مسجدان صغير**
وكبير روي انه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغير الذي على حافة الطريق اليسرى
صفة الحافة وهو تخفيف القباية عن الجانب وانت ذاهب الي المدينة وبينهما
اي بين المسجد المذكور من قدر رية جهم **وخوهمه** اي المسجد المذكور
تصور تعرف بقبور الشهداء قال الشيخ رحمه الله في نسكه الكبير ولعلمهم من قتل ظلما
من اهل البيت الذين كانوا بسويقة **مسجد ذي الحليفة** وهو ميقات اهل
المدينة روي صلاة صلى الله عليه وسلم وتزوله واحرامه فيه اي للحج وغيره
مسجد المعرس بتشديد الميم المفتوحة اي مكان التعرس وهو التزول
اخر الليل للاستراحة ايضا من المساجد الماثورة بها اي بذي الحليفة
قريب من الاول اي من مسجد ذي الحليفة **واذا دنا** اي قرب من حرم الابهة
المشرفة فليزد خشوعا اي في الباطن **وخضوعا** اي في الظاهر **ركلا ازداد**

دنوا فليزدد عزاما رحنوا كما قال بعضهم **را بروج ما يكون الشوق يومكا**
اذا دنت الخيام من الخيام **وان كان على دابة حركها ارضي بعينه**
 اي اسرعه ولو كان ما شيا اسرع في مشيه كما قيل ولو قيل للجنون ارض
 اصا بها غبار ترى ليلى لجه واسرها **ويجهد في مزبلة الصلاة والسلام**
عليه صلى الله عليه وسلم واذا رقع بصره على طيبة بفتح الهمزة اسم من اسماء المدينة
 كطاب المصيبة اي الطيبة الطاهرة واشجارها المعطرة **واكثر من الصلاة والسلام**
علي النبي صلى الله عليه وسلم والاحسن ان ينظر من راحلته يقربها اي طيبة تدلا
 ونا دبا ولا ت وقد عبد القيس لما راى النبي صلى الله عليه وسلم القوا انفسهم عن
 الراحلة اليه عند رويته ولم ينكر عليهم ذلك ويعلمون جهته وحرمة المقدس
 بعد وفاته كما هو في حياته **ومشي** اي في طريقه ان قد رتوا ضعفا وتقر
با كما حافيا ان الحاق اي كل المذكورات او بعضها **تواضعوا لرسوله**
صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم يا فعله الناس من التواضع قرب من
 المدينة والمشي اي ان يدخلها حسن تواضعه واجلالا لتبسمه صلى الله عليه
 وسلم وكما كان ادخل في الادب والاجلال كان حسنا بل ومشي هناك علي
 احدا قد ربدل المجهود من تدللهم وتواضعهم كان بعض الواجب عليه بل
 لم يف بمشارعتهم وده القائل شعر **لوجيكم فاصدا اسعى على بصري**
لم اتض حقا واي الحق اديت **واذا وصل الي المدينة المكرمه اغتسل غافرا**
 اي في خارجها قبل الدخول اي بها وان لم يتسرى اي قبل الدخول فبعد اي ولو
 دخل المدينة قبل دخوله المسجد **والا اي ران لم يغتسل** **توضلا** اي لانه
 لا بد له من الطهارة لدخول المسجد **والفضل افضل** ثم بعد الفضل او الوضوء
 وليس احسن ثيابه والجديد **افضل** اي كما في العيد والابيض اروي كما
 في الجمعة وتطيب ومشي فاذا رقع بصره على القبة المقدسة والحجة المشرفة
 فليستحضر عظمها وتغصنها اي كغيرها رشرها فانها حوت افضل البقاع **بالاجماع**
 وسيد القبور بلا نزاع فقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم
 الاعضا الشريف حتى على الكعبة وان الخلاف الواقع بين الائمة الثلاثة

دعاء خير من غيره
 كذا في الاثر

في منكر
 القبر

وبين المالكية فيها عذاه وبارا الكعبة ونقل عن ابي عقيل الحنبلي ان تلك البقعة
 من الفرش افضل من العرش انتهى **فاذا دخل** من باب البلد اي اراد الدخول
 قال **بسم الله ما شاء الله لا قوة الا على طاعة الله** وعبادة الله **الا باه** اي بتوفيقه
 ومعونته **رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق** اي ادخل صدق
 واخرج صدق في المدينة ومنها او دخولا من غيرهما وخروجا مقبولا **اللهم افتح لي**
ابواب رحمتك اي وانزل علي اصناف نعمتك **وارزقني من زيارته رسولك صلى الله**
عليه وسلم اي من تحصيل ما رزقت اولياك واهل طاعتك وانقذني من النار
 اي اخلصني من دخولها **واغفر لي** اي ذنوبي خطاي وعمدي **وارحمني**
 اي اترك المعاصي ابد ما بقيتني يا خير ميسر **يا** لا سيما بوسيلة الرسول
وليكن اي الزاير حال دخوله **منوا** اي بظاهره متخشعا متعظا لمعظمها
 ممثليا من هيبته الحال بها **استغفر العظمى** اي رغبة قدر **الحال بها** وصفا
 صلى الله عليه وسلم **كأنه يراه** اي في مقام المراقبة ومرتبة المناهدة حال كونه
 حزينا متأسفا **على فراقه** اي عدم ادراكه **وفراق رويته صلى الله عليه وسلم**
في الدنيا والله اي الزاير من ذلك اي من حصول ما ذكر في الاخرة **على عظيم الخلق**
 اي في انه هل يصور له رويته في العقبى ام لا ريع هذا ينبغي ان يكون شاكرا
 لعظيم ما من الله به عليه من الحضور بين يديه **والمتول** اي التوفيق حال كونه
 رجلا بفتح الواو وكسر الجيم **اي خافيا من الردع رجلا القبول** مكثر من الصلاة
 والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول **واذا دخل البلد المعظم**
 بيا المسجد الاكرم اي كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم حين قدومه المدينة
 ولا يخرج على سواه اي غير دخول المسجد **الا بضرورة** كخوف على محترم اي من
 مال وحرم واما النساء فزارة **لهن اي المساورة** لانه استرخهن
 فدخلن اي المسجد مقدمات رجلا يمتحن مع غاية الخضوع والابكار ونهاية
 الخشوع والافتقار تايبا مما اشتهر به اي اكتسبه من الارزاق **اي اتقاه المعاصي**
 قابلا لله صلى الله عليه وعلى محمد وعلى محمد وصحبه وسلم **اللهم اغفر لي ذنوبي** اي اعصمني
 من معصيتك **وافتح لي ابواب رحمتك** اي باتمام نعمتك ودرام منتك **وبدخلك**

من باب جبر **بلا غيره** كجاء السلام كما عليه العلم **والاول** اي الدخول من باب
جبر **بلا فضل** قيل ولعل وجهه دخول جبر عليه السلام منه اركونه اقرب
الابواب من الحجرة الشريفة فاذا دخل اي المسجد **تصد الروض المقدسة** وهو
ما بين المنبر والقبر الشريف **فان دخل من باب جبر بل قصد لها من خلف الحجرة**
الشريفة مع ملازمة المصبة اي الخفية وهو الخوف مع العتمة دون السعة
والخضوع والذلة اي المذلة والمسكنة **على وجه يليق** اي بحاله الزاير
غير متغلب بالنظر اليها هناك اي من الظواهر وما والا ساير ثم يبدأ بتحية المسجد
ركعتين تعظيما لله وتقديما للحق على حق رسوله **والا فضل ان يكون** اي
تلك الصلاة بمصلاه صلى الله عليه وسلم اي في بقائه بمحرابه وهو بطن المحراب
مما يلي المنبر يقرأ في الارض الكافيت وفي الثانية الاخلاص كما ورد عنه
صلى الله عليه وسلم انه اختارهما في كثير من الصلاة لما فيهما من التبرية عن الشكر
والشكر وانبات الذات والصفات **واذا سلم منها شكر الله ثم رجع** اي عليه
وقال الكرماني وصاحب الاختيار من اصحابنا وكثير من العلماء من غير يذهبنا
انه يسجد لله شكر على هذه النعمة العظيمة والمنة الجسيمة **وجاءه** اي
انماها **والقبر الشريف** اي في الارض **بجوار** اي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهذا اختيار من القول محمد في سجدة الشكر انه قرأه قال المحقق ابن الهمام
ركون سجدة الشكر قرأه كما هو قول محمد اوجه لانها مقتضى الادلة السمعية
وسأله اي الله تعالى المتكثرة **وان لم يشر له** اي ما ذكر من الصلاة في محرابه صلى الله عليه وسلم **فما قرب**
غايها والقول **ان منه** اي المحراب **ومن المنبر والافخيت** اي من الروض وغيرها من المسجد
بن عليه في الارض **بجوار** الشريف لا سيما وما كان موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم فانه انضار ونوابه
المسؤول اي وصول المأثور **فان اقيمت المكتوبة** او خيف فوتها **بدا بها وحصلت التحية بها** اي
في ضمنها **فصل في تصد الزياره** فاذا فرغ من الصلاة اي صلاة التحية
تصد التوجه اي القبر المقدس وفرغ القلب من كل شئ من امور الدنيا
وتنظف من الوسخ والدنس واقل بكليته لما هو بصدده ليصلح قلبه للاستعداد
لله صلى الله عليه وسلم وحرام على قلب شغل بصيغة الجهول بقا ذوات

بعد الغائبة

وسأله اي الله تعالى المتكثرة وان لم يشر له اي ما ذكر من الصلاة في محرابه صلى الله عليه وسلم فما قرب غايها والقول ان منه اي المحراب ومن المنبر والافخيت اي من الروض وغيرها من المسجد بن عليه في الارض بجوار الشريف لا سيما وما كان موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم فانه انضار ونوابه المسؤول اي وصول المأثور فان اقيمت المكتوبة او خيف فوتها بدا بها وحصلت التحية بها اي في ضمنها فصل في تصد الزياره فاذا فرغ من الصلاة اي صلاة التحية تصد التوجه اي القبر المقدس وفرغ القلب من كل شئ من امور الدنيا وتنظف من الوسخ والدنس واقل بكليته لما هو بصدده ليصلح قلبه للاستعداد لله صلى الله عليه وسلم وحرام على قلب شغل بصيغة الجهول بقا ذوات

الدنيا من الشهوات اللهوية والارادات الرديئة ان يصل اليه من ذلك شئ
من الحالات الرضية بل ربما يخشى عليه من نوع مقت او اعراض والعباد بالله
تع فليجتهد في ذلك الفريغ ما امكنه وللاخط مع ذلك الاستعداد من
سعة عفو صلي الله عليه وسلم وعطفه وراحمته ان يماحه فيما عجز عن ازالته
من قلبه في حضرته من تلك الادبه كما قيل شعر
عصيت نقالوا كيف تلقى محمدا ووجهك انواب المعاصي مبرقع
عسى الله من اجل الجيب اي يداركني بالعفو والعفو اوسع
ثم توجه مع **رعاية الادفان** بضم النون اي قبالة الوجه الشريف متواضعا خاشعا
مع الذلة والانكسار والخفية والوقار اي الكسنة والهيبه والافتقار لغرض الظن
بكفوف الجوارح فارغ القلب عن سوى ما يقصوده وسماعه **وامنع** اي يمنع
على شماله اي ناديا مستقبلا للوجه الكريم مستند بر القبلة تجاه مساهم الغضه
اي المكة على الجدار على نحو اربعة اذرع اي يقف بعيدا على هذا المقدار لا الاقل
اي لانه ليس من شعار ادا اب الابرار من الساربه اي الاسطوانه التي عند
راسه الكريم نال الى الارض او الى اسفل ما يتقبله من الحجرة الشريفة اي
من حد رايها **محتررا** اي اشتغالا للنظر بما هناك من الزينة اي الظاهرة
النافعة من شهود الرتبة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الاخره متلاسمه
الكرمية في خيالكم بفتح الخاء اي تخيلا بالكم مستشعرا بان الله اي عليه السلام عالم بجهلك
وقيامك وسلامك بل بجميع انفاك **تخضع اعظمه وجلاله** اي هيئته وشرفه
وفدوره اي رفته مرتبته **صلى الله عليه وسلم** فيه التفات بالعطف على ثم توجه
والقول سيأتي حال كونه **سليما مقتصد** اي متوسطا في رفع كلامه من غير رفع
صوت لقوله ثم ان الذين يفيضون اصواتهم عند رسول الله الآيه ولا اخفا
اي بالمره لقوت الاسماع الذي هو السنه **بمصور** **وجب** اي بحضور قلب
راستحيا عن كثرة ذنب السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وهذا
القدر مما ثبت في الاثر وقد اختصر عليه بعض الاكابر كابن عمر واختار بعضهم
الاطالة من غير الملاية وعليه الاكثر ويؤيده ما ورد في الاخبار والافان

من فضيلة الاثمار السلام عليك يا رسول الله الي جميع خلق الله السلام عليك يا حبيب الله
الله الجامع بين سر تبتى المحبة والمحبوبة السلام عليك يا خليل الله اي الوصف
صفته الخلة وهي المحبة المتخللة من كمال الحودة السلام عليك يا خير خلق الله
اي من الملكية رغبتهم السلام عليك يا صفوة الله بثلاث الصاد والفتح
انصح اي من اصطفاه الله برسالة السلام عليك يا خير الله بكسر الخاء اي من
اختاره الله من بين بنيته السلام عليك يا سيد المرسلين كما يدل عليه قوله
عليه السلام لو كان موسى حيا لما رصعه الانبا على السلام عليك يا امام المتقين
اي لما اتقدي به جميع الانبياء في ليلة الاسر السلام عليك يا قائد الغي المجتدين
اي هذه الامة المرحومة المتميزة عن غيرهم ببياض البهجة والايدي والارجل
تزيادة الاثار من اثر الوضوء اسباغ الطهارة السلام عليك يا رسول
رب العالمين السلام عليك يا منة الله على المؤمنين اي بقوله سبحانه لقد من الله
على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم السلام عليك يا طه السلام عليك
يا ياسين اي ايها المناجى ياسين في الكتاب العزيز والمعنى يا سيد السلام
عليك يا من ارسله الله رحمة للعالمين كما قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
السلام عليك يا شفيع المؤمنين اي من الاولين والآخرين السلام عليك يا مبشر
المحسنين لقوله تعالى ونبئ المحسنين السلام عليك يا خاتم النبيين بكسر التاء فتحها
السلام عليك وعلى جمع الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين السلام عليك وعلى
انك اي اخا ربك واهل بيتك يشمل امهات المؤمنين ومواليه وخبره الطيبين
اي المؤمنين المتقين وعلى ازواجك الطاهرات المبرات امهات المؤمنين
وعلى اصحابك اجمعين وسائر عباد الله الصالحين اي من التائبين وتابعيهم
اي يوم الدين جزاك الله عنا اي عانا عن تبلينا العجزنا عن القيام بما يجب
علينا من الشكر لما احسن التثا افضل واكمل ما جزينا به رسولا عن امتهم ونبيا
عن قومه اي لكونه اكرم الرسل المبعوث الي خير الامم وصلى الله وسلم عليك
ازك اي اعلم واعلى والى اي ازيد صلاة صلاها على احد من خلقه اي
من انبيائه وملائكته واصفيائه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

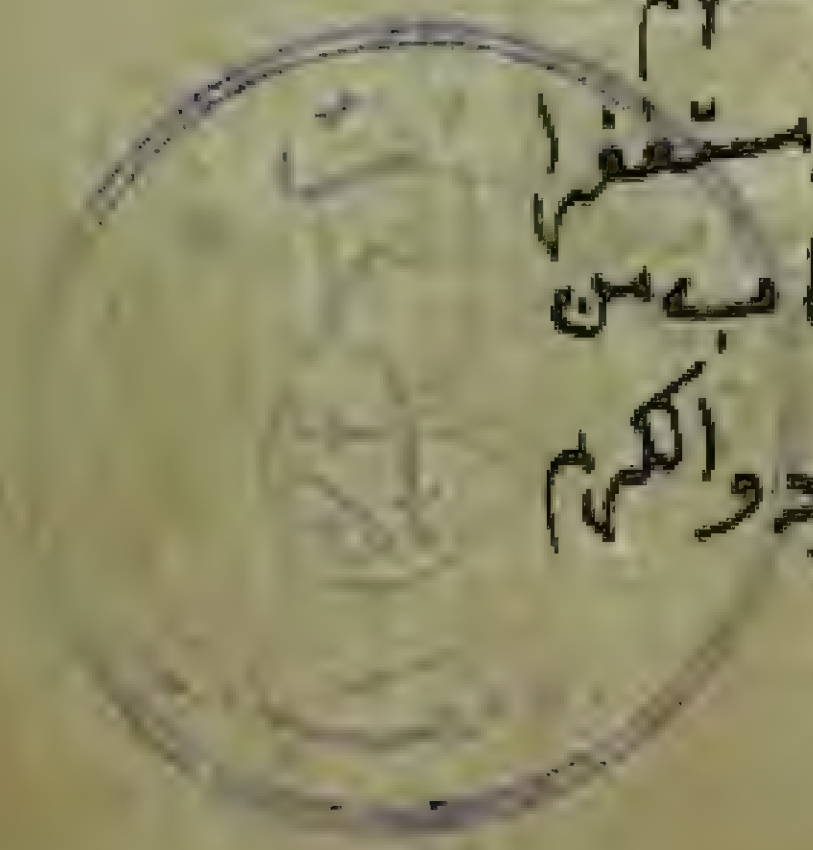
الطاهر من كل عيب

اي شهادته

اي شهادته عندك مستودع تشهد لي بها يوم القيامة واشهد انك عبده
ورسوله وخيرته اي مختاره من خلقه واشهد انك بلغت الرسالة الي الامة
واديت الامانة اي وكنت الخليفة ونصحت الامة اي وكشفت الغمة واقتت
الحجة اي اظهرت الحق وجاهدت في اسحق جهاده اي من الجهاد الاكبر والاصغر
فيما بين عباده ومهدت ربك حتى اناك اليقين اي الي ان حضرك الموت
وسلاة الله اي وصلاة ملائكة وجميع خلقه من اهل سمواته وارضه اي
ملوياته وسفلياته عليك يا رسول الله اللهم انك الوسيطة وهي المنزلة المختصة
العلية والفضيلة اي وزيادة المنية والدرجة العالية الرفيعة اي العالية
المنبوعة وابعته مقام محمود الذي وعدته وهي النفاة العظمى يوم القيمة
واعظمه المنزلة اي المقعد المقرب عندك اي في مقعد صدق ونهاية ما ينبغي
ان يساله السائلون وعناية ما ينبغي ان يوصله اي برحمة الاملون اي الراجون
وحسن اي ويستحسن ان يقول اللهم انك قلت وانت اصدق القائلين ولو
اعلم اذ ظلموا انفسهم جاورك اي تائبين فاستغفر الله اي عن ظلم المعصية
واستغفر لهم الرسول اي بالشفاعة لردهم الي الطاعة لوجود الله توابا اي قابلا
لنوبتهم رحما اي بعصمتهم جيناك اي اتياناك يا رسول الله ظالمين لانفسنا مستغفري
من ذنوبنا ومستغفيعن بك الي ربنا فاشفع لنا اي ربك واسأله ان يمن علينا
بما نرسلنا تائبين فسكون اي مطلوبنا يا رسول الله ويحشرنا في سائر عبادته
الصالحين اي من شاء منا وعلمنا يا وسادتنا وحسن ان يقول

يا خير من دفت بالقاع اعظمه فطامه من طيبهن القاع والاكم
نفسى القدر انت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود واكرم

حكي القاضى ابوالطيب وغيره من العتي قال كنت جالسا عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لي فقال السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول ولوانهم اذ ظلموا انفسهم جاورك
فاستغفر الله واستغفر لهم الرسول لوجود الله توابا رحما وقد جيسك مستغفرا
من ذنبي مستغفرا بك الي ربى ثم قال يا خير من دفت بالقاع اعظمه فطامه من
طيبهن القاع والاكم نفسى القدر انت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود واكرم

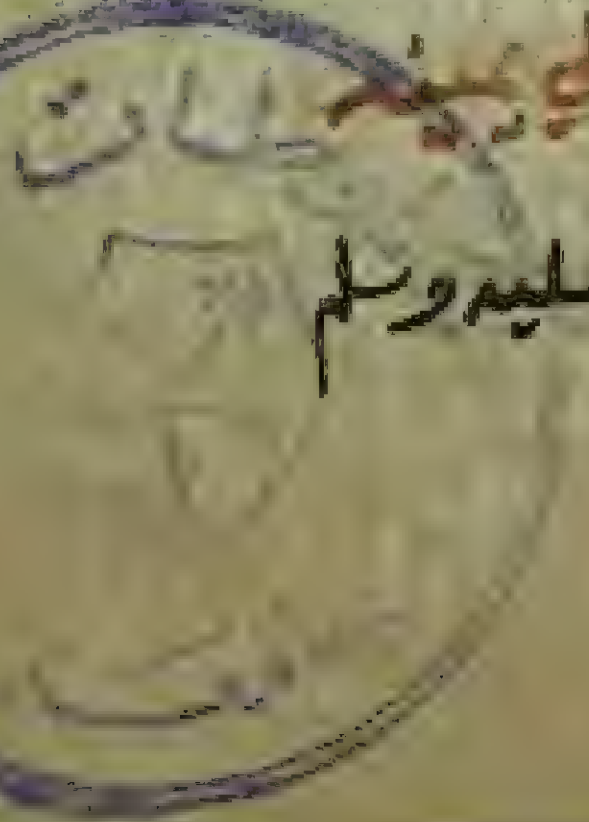


قال ثم انصرف فخلعتني عينا يا نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عبي الله المظلم
فبشره بان الله قد غفر له انتم ان هذا حبيبك وانا عبدك وان شيطان عدوك
فان غفرت له سر بصيغة المجهول اي افرح حبيبك بوجوده وانا عبدك
اي ظفر بمقصوده وغضب عدوك اي بنا على عدم سجوده وان لم تغفر لي
خزف حبيبك رضى عدوك وهلك عبدك اي المؤمن بك والتمت اكرم من ان
تخزن حبيبك وترضى عدوك وتهلك عبدك اي المؤمن بك اللهم ان العرب
اكوار اذ مات فيهم سيد عتقوا على قبره اي من العبيد وان هذا سيد العالمين
ابن رانت اكرم الاكرمين لا عتقني على قبره اي جملة المعتقين ويقول اللهم اني اشهدك
بضم الحمة وكسها اي اجعلك شافها واشهد رسوك واشهد ابا بكر وعمر راشهد
الملايكه الملائكة اي هذه البرصه الشريفه العاكفين عليها اي القايدين والمعتقلين
في هذه البقعة العظيمة اي اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان
محمد عبدك ورسوك واشهد ان كلما جاء رسوك به من امر اي في طاعة او
نهي اي عن معصية وخبر عما كان اي من الامور الما صنية ويكون اي من الاحوال
الا نبي فهو حق اي ثابت وصدق لا شبهة فيه ولا امتراء وان في مقر كذباتي
اي معترف بخطيتي ومعصيتي اي من الكبائر والصغائر فاعف لي اي جميعها
وامنني على بالذي مننت به علي اوليايك اي بتوفيق الطاعة وتحقيق العظمة
فانك المنان اي كثير العطا والاحسان الغفور الرحيم اي باهل الايمان ربنا امنا
عما اتزلت اي جميع الكتب المنزلة واتبعنا الرسول اي في جميع ما يجب اتباعه اعتقادا
وانقيادا فاكثنا مع الناهدين اي مع امته محمد صلى الله عليه وسلم امتت بالله وملكته
وكتبه ورسوله واليوم الآخر بالتقديس وشهده وهذا هو الايمان الاجابي اللهم
فثبتنا على ذلك اي مدة حياتنا ومماتنا ولا تردنا على ادبارنا اي اذ هديتنا
ربنا لا تترغ تلونا اي كما تملها عن محبتك بعد اذ هديتنا الي طريقتك ربنا اتنا من
ارنك رحمة رهي لنا من امرنا رندا اي سهل لنا الهداية اليك ربنا اغفر لنا واباينا
لا ما تبارك رياننا ولا جواننا الذين سبقونا بالايمان اي من الصالحين السابقين
او من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمرسلين ولا تجعل في قلوبنا غلا

اي حقنا

من

اي حقنا وحساد وعداوة وكراهية للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم والفضل العظيم
ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة اي الرزق الاعلى وقنا عذاب النار
سبحان ربك رب العزة عما يصفون اي ينعتهم المحدثون وغيرهم من الضالين واللام
على المرسلين والمحدثين رب العالمين ثم اي في تلك الساعة يطلب الشفاعة
اي في الدنيا بتوفيق الطاعة وفي الآخرة بغفران المعصية فيقول يا رسول الله
اسالك الشفاعة ثلاثا اي لانه اقل مراتب الحاج فابعد عن ابي فديك
قال سمعت بعض من ادركت يقول بلغنا انه من وقف عند قبر النبي صلى الله عليه
وسلم فتلى هذه الآية ان الله وملائكته يصلون على النبي ثم قال صلى الله عليه وسلم
يا محمد سبعين مرة ناداه ملك صلى الله عليه وسلم يا فلان ولم تسقط له حاجة انتهى ثم
بعد فراغه من سلامه على الرسول صلى الله عليه وسلم يتاخر اي صوبه ويمضيه قدس
ذراع فيسلم على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم اي بكلمة الصديق رضى الله عنه
فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله اي بلا واسطة السلام عليك يا صفي رسول
اي الخاص ومختاره على وجه الاختصاص السلام عليك يا صاحب رسول الله
اي القابته صحبته بنص الكتاب السلام عليك يا وزير رسول الله كما ورد به الخبر
اي مشيره ومعينه السلام عليك يا ثاني رسول الله في القار كما قال ثمر بن اثناس
اذ هما في الغار وهو غار ثور في جبل مكة حين دخل فيه سنة الهجرة ورفيقه
في الاسفار وامينه على الاسرار السلام عليك يا علم المهاجرين والانصار اي اميرهم
السلام عليك يا من اعتقه الله من النار السلام عليك يا ابا بكر الصديق اي كثير الصدق
والصدق السلام عليك ورحمة الله وبركاته جنك الله عن رسول الله اي في تقوية دينه
وعن الاسلام والله اي في القيام بامره وتبنيه خير الجزاء من عندك احسن الرضا والفاك
يوم القيمة امناء ربنا اشهد انك يا زلت على طريف رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة
قايما بالحق والعدل في امته والعمل بشريعته والنصرة لدعوته وقمت لقتال اهل
الردة وكفلت الايمان ووصلت الارحام فجزاك الله عن رسول الله وعن امته خير الجزا
سال الله ان يثبتنا على محبتك ويجننا في زمرة نبينا وزمرتك ثم يتاخر الي عينة
قوله راع لان راسه من الصديق كراس الصديق من النبي صلى الله عليه وسلم



فيقول السلام عليك يا ابا المومنين وهو اول من سمي به **عمر الفارق** اي المبالغ فيه
 الفرق بين الحق والباطل **السلام عليك يا من حمل بشدة اليه اي الحمل به** اي بآيانه
الاربعين اي عدد المومنين السابقين **السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعواتهم**
 حيث قال الله اعز الاسلام بعمر بن الخطاب او بعمر بن هانم **السلام عليك يا من**
اظهر الله به الدين اي فانه كان يخفيا قبل اسلامه **السلام عليك يا من اظهر الله به**
الدين اي في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد مماته بفتوحات بلاد المسلمين
 وتقوية امور المومنين **السلام عليك يا من نطق بالسواب** ورائق قوله بحكم الكتاب
 كما ورد به احاديث كثيرة **السلام عليك يا من عاش حبيدا وخرج من الدنيا شهيدا**
 جزاك الله عن نبيك وخليفته **اي الصديق** ومن امته خير الجزا **السلام عليك يا من**
 الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع ويقف بين الصديق والفارق
 ويقول **السلام عليك يا صاحب رسول الله** **السلام عليك يا خليفتي رسول الله**
عليك يا زكريا رسول الله **السلام عليك يا صبيعي رسول الله** **اي رفيقي** في دينه
السلام عليك يا معيني رسول الله في الدين اي في امر دينه وشريعته والقائمين سنته
 في امته حتى انا كما ايقن اي الموت فجزاك الله عن ذلك **اي كماله** ذكركم سرافقت
 في جنه وايانا معكم برحمته انه ارحم الراحمين وجزاك الله عن الاسلام واهله
 خير الجزا جينا يا صاحب رسول الله زكريا نبينا وصديقنا وفاقرا رفقنا
 نتوسل بك الي رسول الله صلى الله عليه وسلم لنشف لنا في ربنا في غفره ذنوبنا وان
 يتقبل سعينا اي في عبادتنا المصوبة بعبوديتنا وان يحينا على ملته ويميتنا عليها
 ويحشرنا في زمرة برحمته وكرمه انه كريم روف رحيم امين ثم يرجع الي حباله
 بكسر الحاء اي قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويقف عند القبر المقدس على قدر رح
 يمشي الله نور بين يديه ويحمله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشف به
 اي ربه ويدعوا رافعا يديه اي الي كتفه لنفسه ولوالديه وللمن شاست
 اقاربهم واشياخه واخوانه واحبابه واصحابه وللمسلمين
 اي من الاحياء والاموات ويختم بآمين فيسلم ثم يتقدم الي راسه الكريم فيقف
 بين القبر المقدس والاسطوانة التي هناك ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى

عما ذكر

وتحج

وتحمج ويدعو لنفسه وللمن شا كما يروى ان من وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 نلتى هذه الآية ثم قال صلى الله عليه وسلم يا محمد سبعين مرة ناداه بك صلى الله عليه وسلم
 ولم تسقط له حاجة كما تقدم اي لم ترد بل تقضى قبل والاولي ان يقول صلى الله عليه وسلم
 يا رسول الله بدل محمد تعظيما له صلى الله عليه وسلم وينبغي للزائر ان يجدد التوبة
 عقبه ذلك ويكثر من الاستغفار والتضرع والاستشفاع بالنبي صلى الله عليه وسلم
 في جعلها توبة نصوحا ومن ضاق وقتها **ما ذكرنا او عجز عن حفظه اقتصر على**
ما يتيسر واقله السلام عليك يا رسول الله وعن جماعة من السلف كما بن عمر الابرار
 في ذلك جدا واختار بعضهم التطويل وعليه الاكثر **وان اوصاه احد بتبلغ سلامه**
فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان او فلان يسلم عليك يا رسول الله
 ويستشف بك الي ربنا وسيله المغفرة والرحمة **روى عن محمد بن عبد العزيز**
 انه كان يوصي بذلك وروى انه كان يرسل اليه بذلك من الشام وامثالا
 اعتاده الناس من الاثبات خلف الحجة لزيارة فاعلمة الزهراء رضي الله عنها
 فلما باس به لانه قد قيل ان قبرها هناك بل قال بعضهم وهو الاظهر ثم اعلم انه ذكر
 بعض مشايخنا كابي الليث ومن تبعه كالكرمان والسرورحي انه يقف الزاير
 مستقبلا القبلة كذا رواه الحسن عن ابي حنيفة قال المحقق ابن الهمام وما عن ابي
 ابوالليث مردود عما روي ابو حنيفة عن ابن عمر انه قال من السنة ان ياتي
 قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة فيستقبل القبر بوجهه ثم يقول السلام
 عليك ورحمة الله وبركاته انتهى **واذا فرغ من الزيارة رجع الي المنبر** مستحضرا الي
 نفسه صعود النبي صلى الله عليه وسلم وقيا به بطلعت البهية عليه والمهاجر وثق الانصار
 حوله وهو يعظمهم ويحترمهم على طاعة الله **فيديو عنده** حديث متفق عليه واختلفوا
 في معنى ذلك فقيل ان تلك البقعة كروضة من رياض الجنة ونزول الرحمة وصول
 المغفرة والعبادة وقيل العبادة فيها تؤدي الي الجنة وقيل انه بعينه نقل
 حقيقة الي الجنة وهذا القول رجه بعضهم وقيل انه بعينه حقيقة نقل من الجنة
 كالجزيرة الاسود والمقام ثم ينقل الي الجنة ايضا والعلة فيه يدخل الجنة ايضا الي هذا
 ذهب الشيخ العارف بالله ابن ابي جمرة قال وهو الاظهر حص الخليل الي الجنة

في الدنيا مع فانه كان احد اولاد علي بن ابي طالب
 عليه السلام فذكر في كتابه في مناقب علي بن ابي طالب

من اتي القبر في كل سنة
 من اتي القبر في كل سنة

وخص الجنب بالروضة منها وارتقاء السيد في التاريخ والجمال الخراساني وقهر هذا
 القول احسن تقرير الشيخ الامام ابن عرفة كما نقله عنه تلميذه الابي في شرح مسلم
 فقال كان شيخنا ابو عبد الله ابن عرفة يقول لا يمنع ان يكون من الجنة حقيقة وهذا
 امر جاز احسن الشرع بوقوعه فلا مانع فقبل المانع انه ليس على حقيقة الجنة فقال يجوز
 ان يكون كذلك ولا نذكرها فقبل له فقد قال العلماء لو قال القائل ان بين ايدنا جارا
 او جبالا لا نذكرها لكان هو سواها من القول فقال لو اخبرنا الشيخ ان بين
 ايدنا تلك الاشياء لوجب الايمان به وقد قال صلى الله عليه وسلم ان بيت الجنة والمنا
 في عرض هذا الحائط وقد قيل ان ذلك حقيقة انتهى كلامه وهو نفيس ليس منه
 يحبس حمل اللفظ على ظاهره ولا مقتضى لغيره كذا قاله الشيخ رحمه الله في منكره الكبير
 ثم قال وقد قال شيخنا يمين راي الروضة فقال اري الروضة ولا اري غيرها
 كثر الكلام على المنبر كالكلام على الروضة انتهى واما ما ذكر من اخذ برأيه المنبر
 والدعا عندها فلا اثر للبرائة اليوم ولا يعرف مكانها فانه فاته في الحريق الثاني
 وبقي الروضة اي من موضع الممراب وغيره وحدها اي الروضة هو
 ما بين القبر المقدس والمنبر على اي وجهه ولو لها واما عرضا اي من جانب الثام
 نقيل وعليه الاكثر ان **الاسطوانة على رضى الله عنه** وسجى بها رقبيل
 اي صف اسطوانة الوفود قيل وهو الصواب وقيل غير ذلك اي حيث قيل
 المسجد كله روضه وقيل بل ياريد فيه وقيل ما بين الحجر ومصلى العبد وقيل
 مصلى المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم او مسجد فيكثر فيها من الصلاة
 اي فرضا ونفلا **والدعا** اعلم ان اماكن الدعاء بالمدينة الشريفة عند القبر المقدس
 والمنبر واسطوانة عائشة وزاوية دار عقيل بالبقيع والمسجد الفتح بعد صلاة
 العصر يوم الاربعاء ويستحب الدعاء عند هذه المواضع وفي مسجد الفتح الاجابة
 ومسجد قبار المصلي عند القدم وعند بركة السوق في يوم العيد وعند
 اخراج الزيت وبالسوق كذا نقله الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير والله اعلم
فصل ينبغي ان يغتنم الزاير ايام مقامه بالمدينة الشريفة فيجس على
 ملازمة المسجد والصلاة فيه لا سيما مع الجماعة فقد صح في الحديث عن رسول الله

اماكن الدعاء
 بالمدينة

صلى الله

صلى الله عليه وسلم انه قال صلوة في مسجد يحيا هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد
 الحرام **والاشكاف** اي الشرى او العربي **والختم** اي القران **والمسرة** واحدة **واحياله**
 اي اول ليلة واحدة من ليالي مقامه بالعبادة لا تاروردي في ذلك ويحتجب
 ما ابتدعه جهلة العوام من التعبد بكل التمر الصبحاني في الروضة وعند
 المنبر لما في ذلك من المفساد يجمع الذباب ورتق المسجد بالنوم وغيره وابتداه
 بذلك وكذا قطع الشعوب ورميها في القنديل الكبير وكذلك المصافي المنبسط
 والظلم بجدار الحجر ومسحه ومسح بالميد والطواف بالحجر لا يكل ذلك يدع
 ينبغي التحرز عنها ينبغي له **ادامة النظر في الحجرة الشريفة المنيفة** واذا
 كان خارج المسجد ادام النظر الى قبتها مع المهابة والخضوع **فانه** اي النظر المذكور
عبادة كالنظر في الكعبة الشريفة اي قيا ساعليها كما روي ان النظر الى الكعبة
 عبادة ولا يرفع صوته بالمسجد ولو يخبر **ويكثر من الزبارة** اي بلا كراهة عند
 الائمة الثلاثة خلافا لما لاك **لان الاكثر من الخير خير ولا يمس عند الزبارة الجدار**
 اي لانه خلاف الادب **ولا يلتصق به** وكذا لا يقبله لان الانسلام والقبلة من
 خواص بعض اركان الكعبة المشرفة **ولا يطوف** اي لا يدور حول البقعة الشريفة
 لان الطواف من خواص الكعبة ايضا **ولا ينبغي ولا يقبل الارض** اي كل واحد
 مما ذكر به **عنه** اي غير مستحب فيكون مكرهه واما السجدة فلا شك انها محرمة
ولا يستد بر القبر المقدس اي في صلاة ولا في غيرها الا الضرورة لمجئته اليه **ولا يصلي اليه**
 اي في جانب قبره الشريف فانه حرام **ولا يمس به** اي بما اذا قرب من جميع جوانبه
حتى يقف ويسلم عليه ولو من خارج اي من المسجد رجده ارف قد روي
 عن ابي حازم ان رجلا اتاه فحدثه انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 تلم لاني حازم انت المار في معرضنا لا تقف تلم علي فلم يدع ذلك ابو حازم
 مذ بلغه الرواية **ويكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكثر من المروسة**
 اي على الدرام **ويكثر من الصيام** اي مدة اقامته **والصدقة على الفقرا** اي المساكين
 من اهل المدينة ارسن غني اهلها لو كانوا الحق **وينبغي ان ينظر اليهم** اي اهل
 المدينة بغير التعظيم وكذا ينبغي له ان لا يتعرض سيئهم ويلينهم بحسبهم ولا يؤذي

قول الحاشية زوايا بيوت
 في الاربع شعور التي حلت
 بحقوق العباد والمنع
 الايام الفاسدة

احدا منهم ولا يفتن عن دينهم اي ولا عن عقولهم لقوله تعالى ولا تجسوا على سرائرهم
الى الله ترجع لانه ان يرد به ما عدا الشرك تحت مشيئة يعذب من يشاء ويرحم من
يشاء ولا يطلع على غيبه احدا ويجمع لجوارهم كيف ما كانوا اذ عظم الاساءة اي ولو
في الدار لا يسلب حرمهم الجوار بكسر الجيم وبا حسن قول القائل
واحبها واحب منزلها الذي نزلت به راحبه اهل المترك ويكثر من الصلاة
اي وضار نفلا عند الاساطين القائل اي الاتي بيانها وغيرها اي غير الاساطين
من المشاهد مع تحريم المسجد الاول اي الكاين في زمته صلى الله عليه وسلم وحده
اي المسجد الاول من المشرق اي جانبه الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجرة المقدسة
من جهة الراس الشريف ومن القبلة اي جانبها من راس المنبر نحو راع ومن المغرب
اي جانبها الاسطوانة الخامسة من المنبر ومن الشام اي جانبه حيث ينتهي
ذراع من تحرا به صلى الله عليه وسلم واما الاساطين الفاضلة فمنها اسطوانة هي
علم المصطفى الشريف وكان سلمه ابن الاكوع يتحريم الصلاة عندها وكانوا الجذع امامها
اي قدامها في موضع كرسى الشجرة عن يمين تحرا به صلى الله عليه وسلم ولا يعتمد علي
قول من جعل الاسطوانة في موضع الجذع ومنها اسطوانة عايشة رضي الله عنها
وهي الثالثة من المنبر الى المشرق اي التي صوبه وهي الخامسة من الرحبة تنوسط
للروضنة في الصف الذي خلف الامام المصطفى اي الذي يصلي في محرابه صلى الله
عليه وسلم روي صلاة صلى الله عليه وسلم ايها بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة
ثم تقدم الي مصلاه اليوم وكان يشدا اليها رافضا للصلاة كانوا يصلون
اليها في الارسط للطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان في مسجدك بقعة
لو يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان يطهر لهم قرة وعن عائشة انها شات اليها
وروي ايضا انه يستجاب الدعاء عندها فينبغي ان يصلي اليها ويدعو عندها ولا
يجعل ظهره اليها لما سبق انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي اليها ويستند عليها واسطوان
التوبة وهي الرابعة من المنبر والثانية من القبر المقدس والثالثة من القبلة والرابعة
من رحبة المسجد اليوم بين اسطوانة عايشة وبين الاسطوانة الملاصقة بشباك
الحجرة الشريف روي صلاة صلى الله عليه وسلم ايها واستناده عليها مما يلي القبلة

واعلم انه

واعلم انه مندها قبل راع واحد تسميتها بالتوبة انه ربط بعض المتخلفين من غيرة
توبك نفسه بها بعد ندامته خالفا انه لا يجلس عنها الا هو صلى الله عليه وسلم واسطوان
التوبة هذه هي الملاصقة بشباك اي لا التي تقدمت على ما توهم شرقي اسطوان
التوبة روي اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها قبل كان السرير بوضع مرة عندها
ومرة عند تلك واسطوان على رضى الله عنه وكان يسمى اسطوان الحرس ويخلف
اسطوان التوبة من جهة الشباك وكان على كرم الله وجهه يصلي ويجلس عندها
مما يلي القبر فانها مقابل الخوخة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجرة
الشريفة منها الى الروضه واسطوان الوفود الظاهر انهم وفود بخران وهي
خلف اسطوان على من الشمال بينها وبين اسطوان على اسطوان التوبة
كان النبي صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة يجلسون عندها قبل راع اضافتها الى الوفود
لانه صلى الله عليه وسلم كان يقعد عندها ملاقاتهم وقضاء مقصوداتهم ومنها
اسطوان التمجيد وهي دار بيت فاطمة وفيها محراب اذ توجه اليه المصلي كان
يساره الى باب جبريل واما اسطوان ربيعة القبر وقال لها مقام جبريل عليه السلام
فهو في حائر الحجرة في صفحة القبر بين الشمال بينها وبين اسطوان الوفود
واسطوان الملاصقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها الا من تشرف بعد دخول
الحجرة بالوصول اليها فهذه هي الاساطين الخاصة التي ذكرها اهل التواريخ وهم
وجميع سوارى المسجد لها فضل ويستحب الصلاة عندها لانها لا تخلو عن النظر
اليها اي الى مكان وضعها ولا تخلو ايضا عن صلاة الصحابة عندها اي في اما
كنها وقربها فحصل اعلم انه يستحب زيارة المساجد والابار والامار اي
المشاهد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت بعينها اي تعيينها بتعيين
الائمة او جهتها اي اشتهر تعيينها عند العامة والافصح جهتها لا يكفي استحباب
زيارتها صرح به اي بهذا الاجمال او التفصيل جماعة من اصحاب الغيبة
ومن الشافعية اي وطائفة منهم وبعض المالكية وغيرهم اي من الخنابلة من
ارباب الحديث وقد كان ابن عمر رضي الله عنهما يتحريم الصلاة والنزول
والمرور اي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على رفق المتابعة حيث حل صلى الله

عليه **والم** **والم** قال القاضي عياض في الفوائد من اعطاه واكرامه اكرام جميع الشيا به
واكرام جميع مشاهده وامنته رعاهاكم وما لمسه صلى الله عليه وسلم بيده او عرف به
فصل في استحباب زيارة اهل البقيع اي بقيع الفريقد والبقيع في اللغة المكان المتسع
وقال قوم لا يكون بقيعا الا رفيه شجر وبقيع الفريقد كان ذا شجر وذهب الشجر بقى
الاسم وهو مقبرة المدينة الشريفة من شريفها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
انا اركل من تنشق الارض عنه فاكون من يبعث فاضح انا وابكر وعمر
اي اهل البقيع يبعثون ثم يبعث اهل مكة **كل يوم بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم**
ولم وصاحبيه وكذا فاطمة رضي الله عنها **في قبرها** اي بقيع جميعها
خصوصا يوم الجمعة اي يكونه خصوصا بزيارة الموقب في العرف والعادة والزيارة
القبور تسحب في كل اسبوع يوما الا ان الافضل يوم الجمعة والسبت والاثنين
والخميس فقد قال محمد بن واسع الموقب يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله
ويوما بعده فخصوا يوم الجمعة افضل **وقد قيل انه مات بالمدينة من الصحابة**
مئة الف اي من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **غير ان غالبهم لا يعرف اية**
بايمانهم وخصوصا مكانهم فاذا اتي البقيع نوب زيارة من فيه فيقول السلام عليكم
دار قوم سويين وانكم ما توعدون غدا هو قتلون وانا انشا الله بكم لاحقون
اللهم اغفر لاهل البقيع بقيع الفريقد اللهم لنا ولهم السلام عليكم اهل الدار من المؤمنين
والمسلمين ورحمهم الله المتقين منكم والمتقين من اهل البقيع وحشكم ورحم غيركم من اهل
حنانكم وكفر سيئاتكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولا سائر المسلمين ولاخواننا ولا قاربنا ولا
حبانا ولا صوابنا ومن له حق علينا ومن اوصانا بالمؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات الاحياء منهم والاموات ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان
ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صلى على محمد
في الارواح وعلى جسده في الاجساد وعلى قبره في القبور ربنا توفنا مسلمين والحقنا
بالصالحين وادخلنا الجنة ايمن يا ارحم الراحمين وصلى الله على جميع الانبياء والمرسلين
والملائكة المقربين وعبادك الصالحين واهل طاعتك اجمعين راى حنا معهم
وارزقنا شفاعتهم راخرا عنهم والمجد لله رب العالمين ثم يزور من هو معروف

ومعين

ومعين **ومن يعرف منا اوجهه بالبقيع مشهد عثمان بن عفان رضي الله عنه**
وهو افضل من به الصحابة رضي الله عنهم فيقول مسلما عليكم السلام عليك يا امير
المؤمنين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين السلام عليك يا جليل من جليل العظماء
عنده الاعدام السلام عليك يا سفيك دمه لصلوة الارحام السلام عليك يا من ساهم
النبي صلى الله عليه وسلم في على الاثنيتين السلام عليك يا من هاجر في الله ورسوله
الهجرة بين السلام عليك يا من اختص بجمع القرآن بين الدفتين وحالا ما ختمه في
ركعة او ركعتين ورضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه في بيعة الرضوان باحدي
يديه فكان خيرا له من بيعتين السلام عليك يا صبور على التجوع والافقر السلام
عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي بالجنة وجعله من الائمة فخره الله
عن رسوله وعن ساير المسلمين ورضي عنك وعن الصحابة اجمعين السلام عليك ورحمة
ربكاته **ومشهد سيدنا ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اي مشهد رقيقة** بالتسليم
ابنته صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو اخ النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاع
ومشهد الحسن بن عوف وسعد بن ابي وقاص كلاهما من العشرة المبشرة **ومشهد ابن مسعود**
من اجلا الصحابة واقفهم بعد الاربعة وخميس بضم خامعة رفعة نون
وسكون تحتية فمملة بن حذافة بضم الحاء صاوي سحلي **واسعد بن زرارة** بضم
الزاي صاوي جليل فينبغي ان يعلم هناك على هو **كلهم** اي يكون في محل واحد
ومشهد عباس بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اي مشهد حسن
ابن علي بن ابي طالب عند رجل العباس قيل ونامية الزهراء اي عند محل به وقيل في مسجد
البقيع المسمى بدار الاحزان قيل ورأس الحسين قيل وعلى اي نقل اليهم **وباس السلام على هؤلاء**
اي وان كان خلافا في كون بعضهم هناك وفيه اي مشهد عباس ايضا **ومن العارفين**
وهو علي بن الحسين وابنه محمد الباقر **ومشهد جعفر الصادق رضي الله عنه ومشهد**
ازواج النبي صلى الله عليه وسلم اي في دار العباسيين **ومشهد الحسين**
ما عدا خديجة فانها بمكة **وميمونة** فانها بقرية بكة وقيل لا يعلم تحقيق
من فيهن اي بخصوصهن ما عدا عائشة **ومشهد عقيل** بفتح نكسر ابن ابي طالب
اخو علي رضي الله عنه وفيه اي مشهد سفيان بن الحارث ابن عبد المطلب

السلام عليك يا ذا النور

كلهم

في

ابن

السلام عليك يا ذا النور

ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن جعفر الطيار اي ابن ابي طالب وقيل قبر مقبل
 في داره اي بمكة او بالمدينة وقيل بالانام ومشهد قبر مشهد امهات المؤمنين
 اي وقبر مشهد عقيل فيه ثلاثة من اولاد النبي صلى الله عليه وسلم ومشهد قيل فيه
 فاطمة بنت اسد ام علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقيل في دار عقيل عند
 قبر عباس وقيل بقبر ابراهيم وقيل الظاهر انه مشهد اسعد بن معاذاي بن
 اكابر الصحابة الانصار ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ومشهد الامام مالك
 اي صاحب المذهب ومشهد يقال ان ثمانيا من اولي ابن عمر وهو من اجلاء التابعين
 رئيس هو الامام نافع احد القراء ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق داخل
 السور اي سور المدينة وبقي ثلاثة مشاهد بيت بالبقيع اي بلهي في داخل
 المدينة احدها مشهد مالك بن سنان اي والد ابي سعيد الخدري من مشاهير
 احد غزوي المدينة داخل السور وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله
 ابن الحسين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم وهو المقتول ايام جعفر المنصور ثاني
 المدينة وثالثها مشهد سيد الشهداء اي محمد بن ابي طالب شهد احد وهم افضل
 شهد هذه الامة حنة رضي الله عنها اي عم النبي صلى الله عليه وسلم وسياتي ذكره اي في
 فصل معقود له انشا الله تعالى انه اختلف في البداية في مشاهد البقيع تذكر بعض
 العلماء ان الاولى ابداء بعثمان بن عفان لانه افضل من هناك واختار بعضهم البداية
 بابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من اصحابنا
 البداية بقبر العباس والختم بصفيه لان مشهد العباس اول ما يلتقي الخارج من البلد
 على يمينه فجازرته من غير سلام عليه جفوة فاذا سلم على من يمر به ارلا فلا يختم
 بصفيه رضي الله عنها وهذا سهل للزائر وارفق واما الختم بصفيه فقد صرح به
 غير واحد من مشايخنا ويشغى ان يقف هناك على النقرة الرنيعة هناك يستقبل
 المغابر ويسلم على من فيها من الصحابة فيقول السلام عليكم بالواصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والانصار والسلام عليكم بما صبرتم شتم عقبي الدار
 ويسمى من يعرف منهم كابي سعيد الخدري وابن مسعود ثم اذا دخل البلد راجعا
 فارغا من الزيارة فليقصد مشهد اسماعيل ويذهب وينهج الى مشهد مالك

ابن سنان والنفس الزكية واسم اعلم **فصل في المساجد المشهورة التي صلى الله**
عليه وسلم الاول منها مسجد قبا بضم القاف سدد او مقصورا وهو افضل المساجد
 اي المشهورة بعد المساجد الثلاثة اي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد
 الاقصى **وسحب زيارته** اي مسجد قبا مطلقا ويوم السبت افضل لما روي
 اتيانا صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ايضا وصحبة عنه من رمضان وكان عمر
 رضي الله عنه ياتي قبا يوم الاثنين والخميس **وصح** في الحديث عنه **صلى الله عليه وسلم**
ان صلاة ركعتين فيه اي سوا كان يوم السبت او غيره لعمومه كعمرة
 اي كثواب عمرة واما موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه اي مسجد قبا قبل تحويل
 القبلة فالجواب اي الاول وهو الذي عند الاسطوانة التي في الواجهة بفتح الحاء
 والواو المهملة اي الساحة بماذا يحرم المسجد وقد نقل انه اول موضع صلى فيه
 صلى الله عليه وسلم بقيا وبعد التحويل اي وبعد تحويل القبلة معلاة هو المحراب
 الذي عند جدار القبلة وهو المحراب الثاني واما الصغيرة فتصغير الحفرة التي
 في صحن المسجد اي مسجد قبا فقبل ان يتركها صلى الله عليه وسلم حين تزل
 بها سنة الهجرة وما يتبرك بقبا دار سعد في قبلة المسجد فقد روي
 انه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه وفي قبلة ركن المسجد العزى موضع لعلمه
 دار سعد اي وان كان العامة يسمونه مسجد علي وفي قبلة المسجد ايضا دار
 ام كلثوم تزل بها النبي صلى الله عليه وسلم واهله اي ثم اهله واهل ابي بكر ابي
 وبني ورسول اريس التي بقرب مسجد قبا التي ياتي ذكرها اي عند ذكر الاباد
 و مسجد الجمعة شامي قبا ومسجد الفضيح بالقفا والضاد المعجمة ولعله يعني
 الوصي ففي القاموس فصح الصبح بداي ظهره شرقيه اي في شرقي قبا ويوم
 اي مسجد الفضيح **مسجد الشمس** لا وجه له ومسجد بني قريظة بالتصغير قبيلة
 من اليهود روي صلاته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التي هدمت ومسجد
 مارية القبطية جازيته صلى الله عليه وسلم ام ابراهيم ابنه صلى الله عليه وسلم بالعانية
 اي قريظة بظاهر المدينة وهي العوالي روي انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد
 ابراهيم ابنه عليه السلام به ومسجد بني قريظة بفتح القاف المعجمة والقاف وهم بطن

كلست راكبا وما
 شئت عليهم وروي

في الانصار شرقي البقيع ويعرف بمسجد البغلة اي لما ساقى روي صلواته صلى الله
عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذي به قال الشيخ رحمه الله في منكره الكبير قيل هو
مكتف باب به عن يسار الداخل ويقال يا جلست عليه امرأة الاحبلت وتداركنا
هذا الحجر ثم فقد لما جرد المسجد وهناك اي عنده هذا المسجد **انا حفر بطنه وير**
واصابه منسوبه اليه صلى الله عليه وسلم اي بمعنى انهم ينسبونها الي نعله ومرتقه
واصابه والناس يتبركون بها ومسجد الاجابة **شامي المدينة** روي انه صلى الله
عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا به طويلا قاربا وهو عن يمين الحجاب بخود العين
فلينتهر ذلك **مسجد الفتح في قطع من جبل** بكسر السين وكون اللام وهو جبل
خارج المدينة روي صلواته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاه بين الصلواتين
يوم الاربعاء قيل ومحل ذلك ما يقابل هجواب المسجد من الرحمة **وعنده** اي
مسجد الفتح **ساجد** اي **ثلاثة** روي صلواته صلى الله عليه وسلم بها يعرف **الاول**
مسجد سلمان الفارسي والثاني مسجد علي والثالث مسجد ابي بكر رضي الله عنه
قال صاحب التاريخ ولم اقف على شيء في نسبه ذلك اليهم ومسجد بني حرام
ضد حلال وهو اسم شافع بالمدينة كما في القاموس **ويشعني ان يتبرك هناك**
بكهف صلح اي غار **عند مسجد بني حرام** ويسمي بكهف بني حرام فذكر
انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه وترل عليه الوحي به وكان يبيت به ليلتي الخندق
وهو على يمين المتوجه من المدينة الي ساجد الفتح من طريق القبلة ومسجد
القبليتين اي فيه محرابان احدهما الي الكعبة والاخر لبيت المقدس وكان بعض
الصحابه يصلون الي بيت المقدس فاخبروا في اننا صلاتهم بتحويل القبلة الي الكعبة
فاذا رامنهم اليها را قبلوا بعدد هم عليها فصلوا تلك الصلاة الي القبليتين في
ذلك المحل فسمى مسجد القبليتين **والاربع** اي الاصح من الاقوال **ان تحويل القبلة**
اي الي الكعبة كان به ومسجد السقا يضم السين وكونه القاف موضع بالمدينة
كما ذكر في القاموس **شامي بين القيا** اي الاتي ذكرها روي صلواته صلى الله عليه
وسلم فيه وصربه قبته فيه ودعاه فيه **مسجد دباب** يضم القاف المعجمة وهو
فيها الف جبل بالمدينة على ما في القاموس ويعرف بمسجد **الراية** اي القلم

او العلامة **شامي المدينة على قطع جبل** روي صلواته صلى الله عليه وسلم فيه وضرب
قبته فيه ومسجد **صغير بطريق السافل** اي طريق اليمن شرقي مسجد حمرة
الي احد اي ما يلا الي شق جبل وهو صغير جدا طوله ثمانية اذرع **يقال انه مسجد**
ابي ذر رضي الله عنه لكن قبل لعله الموضع الذي روي انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
ومسجد **البقيع** موحدة فغان **عن يمين الخارج من درب البقيع قيل القام**
انه اي هذا المسجد **مسجد ابي بن كعب رضي الله عنه** روي انه صلى الله عليه وسلم
كان يختلف الي مصلي ابي فيصلي فيه غير مارة ولا مرتين ومسجد **فاطمة الزهراء**
بالبقيع اي وهو الذي يصلي صلاة وهو المشهور ببيت الاخران وقد قيل ان فيها
فيه ومسجد **مصلي العيد** معروف اي وهو الذي يصلي صلاة العيد فيه اليوم وكان
صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفي الله وكان اذا قدم من سفر ومر به استقبل
القبلة ودعا ومسجد **شمالا مسجد المصلي** اي مصلي العيد **جائحا** بالجيم والنون
المكسورة اي ما يلا **الي المغرب** اي وسط الحديث يعرف بمسجد **ابي بكر رضي الله عنه**
قيل لعله صلى فيه ايام خلافته او قبلها ومسجد **شامي المصلي** يعرف بمسجد **قبا** قيل
ولعله صلى به العيد حين كان عثمان محصورا **قيل انه صلى الله عليه وسلم صلى العيد**
ببيت المقدس **اولا** اي اول امره **ثم صلى في المصلي المعروف** والله اعلم
مسجد زياره احد واهله **بشعبان** ان يزور **جبل احد** لما روي انه
عليه السلام كان ياتي قبور الشهداء احد على راس كل حول فيقول السلام عليكم
وما صبرتم فنعمة عيسى الدار **وساجده** اي الاتي بيا نها **والجبل نفسه** لما روي في
صحيح البخاري وغيره من طرف جبل احد نجينا ونجبه زاد الطلحا سعي عن انس
فاذا جيتوه نكلوا من شجرة ولو عضا هته اي من اشجار شوكة تبركها به روي
حديث اخر احد ركن من اركان الجنة وفي رواية احد هذا يجنبنا ونجبه على
باب من ابواب الجنة وهذا غير بيغضنا ونغضنه وانه على باب من ابواب
النار **والانظر ان يكون** اي زيارتهم يوم الخميس **تظهر اميركا** بكسر الكاف الموحدة
اي في اول النهار **لا يفوته الظهري** بالمسجد النبوي ويبدأ اي حين وصوله
الي ثمة احد وساجده **مشهد سيدنا حمزة سيد الشهداء** لما روي الحاكم ان فاطمة

كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي رتبتي عنده وروي يحيى انها كانت
تختلف بين اليمين واليسار الى قبور شهداء احد بتدبير سيد الشهداء
عم سيد الانبياء وقد ورد خير اعمالي حمزة رواه الحافظ الدمشقي **فيل علم عليه**
اخشوع وخضوع مع مراعاة غايته الادب والاحلال التام فعن ابن مسعود
رضي الله عنه ما راينا رسول الله صلى الله عليه وسلم با كيا قط اشد من بكايه على حمزة
ابن عبد المطلب وصنع في القبر ثم وقف على جنازته وانتحب حتى تشق
من البكا اي شفق حتى كاد ان يفتني يقول يا حمزة يا عم رسول الله واسد
رسوله يا حمزة يا فاعل الخيرات يا حمزة يا كاشف الكربات يا حمزة يا ذاباب عن
وجه رسول الله وينبغي ان يعلم **بشهادة علي بن عبد الله بن جحش** بفتح جيم وحامه
وهو اخو زينب احدي امهات المؤمنين وابن عمته صلى الله عليه وسلم وابن اخت
حمزة **ومصعب** بصيغة المجهول **ابن عمير** بالتصغير وهو من اهل براء الصغابة
لانه قيل اي روي انها دفن معه ومن شهد اي شهد احد سهل بن قيس
رضي الله عنه قيل اي شهد اي شهد حمزة شاميا بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله
وعمر وعبد الله بن الحسحاس مضاعف رباعي وابو ايمن وظاد وخارج
وسعد والنعمان رضي الله عنهم وقبورهم اي هؤلاء المذكورين مما يلي المغرب
من قبر حمزة نحو ضمامة ذراع قال السيد السهمودي في تاريخه للمدينة
نامنة اي تتبعته فوجد ذلك اي محل قبورهم بالربوة بضم الراء ففتحها اي
قطعها من الارض مرتفعة التي هي غربي المسيل الذي هناك قيل على هؤلاء
الثمانية رضي الله عنهم هناك واما بقية الشهداء من شهداء احد فلا تعرف قبورهم
والذي يظهر انها بقرب الموضع المذكور في الربوة شاميا بالمشهور ان الذين
اكرموا بالنهاية يوم احد اي الذين قال الله فيهم ولا تحسبن الذين قتلوا
في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون **سبعون رجلا** اي كما يدل
عليه ظاهر قوله تعالى ولما اصابكم مصيبة قدام صبتكم مثليها قلتم انا هذا الاية
فانهم قتلوا يوم بدر سبعين واسر سبعين واما القبر الذي عند حلي سيدنا
حمزة فبقبر متولي العمارة اي عمارة تربة حمزة والقبر الذي بصحن المسجد

وروي ابن مسعود في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في يوم احد
فانهم قتلوا يوم بدر سبعين واسر سبعين واما القبر الذي عند حلي سيدنا
حمزة فبقبر متولي العمارة اي عمارة تربة حمزة والقبر الذي بصحن المسجد

فكره

قبر

قبر بعض اشراف المدينة من الاشراف اي فلا تظن انها من قبور الشهداء والقبور التي
بالخطار بين الشهداء اي شهداء حمزة وبين الجبل قبور اعراب فلا يظن انها من
قبور الشهداء واما **مساجد** **احد منها مسجد** بفتح فكوت بمعنى الوسع والتوسع
ملاصق **بأحد على منكوت** **ذهب** **الفصح** بكسر اوله وهو الوادي بين الجبلين **المهراسي**
بكسر الميم ما باحد سمى به قيل لانه تولى به اية الفصح ويقال انه صلى الله عليه وسلم
صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال يوم احد **مسجد ركن جبل عبيد** بصيغة
المجهول تنية العين وقيل بفتح العين وكسر النون الاولى **الشرقي** اي على
قطعه من الجبل وهذا الجبل في قبلة حمزة ويقال انه الموضع الذي طعن فيه حمزة
وانه صلى الله عليه وسلم صلى فيه **مسجد الوادي على شفيره شامي المسجد المذكور**
قربها منه يقال انه رضي الله عنه مشى من الموضع الاول الى هذا فصرع به وقيل
انه لما قتل اقام في موضع اي تحت جبل الرماه ثم امر به النبي صلى الله عليه وسلم
فحمل من بطن الوادي الى هذا الموضع **فصل في الابار المنسوبة الى النبي صلى الله عليه وسلم**
عليه السلام الابار بمنزلة حمزة ممدودة وبمنزلة مفتوحة وسكون موحدة فهمزة حمزة
جمع ببر بالهمز وتبدله وهي انثى وهي كثيرة قيل انها سبعة عشر **والعرف منها**
منها يس **اريس** **بقرب مسجد قبا** وهي التي جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر
وعمر وفيها سقط خاتمته صلى الله عليه وسلم في زمن عثمان رضي الله عنه وبالغ في طلبه
فلم يخرج رينبغي ان يتوضا ويفتلي بما بها ويشرب منه قيل انه لما شرب له كنز من
وبين غرس بفتح غين معجمه رسكون راسملمه من جهة قبا روي وضوءه
وشرب به صلى الله عليه وسلم منها وبراقه وصب بقية وضوءه واهراق الغل فيه
وصح انه صلى الله عليه وسلم اوصى ان يغسل منها يسع ثوب فغسل منها رعينه
صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة **وبين العين** بكسر عين مملو سكون
وهي منقورة في جبل بالعالية اي في عوالي المدينة **قيل هي بين السيرة** وقدر روي
وضوءه صلى الله عليه وسلم بين السيرة وانه يصف وبرك فيها **وبين البصرة**
بضم موحدة وتشديد صاد مملو وقيل بتخفيفها **قربها من البقيع على طريق**
قبا **بين قبا وهناك** **بيران** **قيل انها الكبري** **منها وقيل الصغير** **اي التي لها دبر**

الفصح

هانوت

بفتحين **روح الاول** اي القول بانها الكبري والباس بان يجمع بينهما وتبرك
 بهما روي انه صلى الله عليه وسلم غسل راسه بها وصب ثوبا لذر اسه ومراقة
 شعره فيها **روى بصاعة** بضم الواو وكسر فعيه مفتوحه قطع راسها
 ستة اذرع على ما في القاسوس روي انه صلى الله عليه وسلم توضع منها وصبق
 فيها ودعا لها وكانوا يغسلون الرضى في زمينه صلى الله عليه وسلم من ما بها
 فيعافون **روى حاء** بالحاء المهملة **قرب من سور المدينة وبصاعة** روي شري
 صلى الله عليه وسلم منها **روى اهاب** بكسر الهمزة موضع قرب المدينة على ما ذكره
 شرح الحديث **قيل هي التي تعرف اليوم بنهرهم روي بالهمزة** بفتح الهمزة وتشديد
 الهمزة ذات حجارة خضراء سود الغريبة اي الواقعة في غربيته المدينة
 روي انه صلى الله عليه وسلم صبغ فيها قبل وكان يحملها بها الى الاقطار كما روي
روى اي غيبة بكسر ميمه فتفتح نون فوحدة واحدة العنب لعلها المعروفة ببر
 ودي بفتح الواو وسكون الهمزة روي انه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكر
 عليها في غزوة بدر **روى انس بن مالك الراعي** انها المعروفة اليوم بالزناطية
 بكسر الزاي فنون وهي اخام روي شري صلى الله عليه وسلم منها روي في فيها
روى روية بضم الواو وسكون الواو روي عنه صلى الله عليه وسلم من حفرة روية
 فله الجنة فخرها عثمان وعنه صلى الله عليه وسلم من حفرة روية نعم الصدقة صدقة عثمان
 وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المزكي يعني روية **روى اسفيا**
 بضم السين وسكون القاف **على سيار السالك اليه روي عن روي شري**
 صلى الله عليه وسلم منها **روى التي اشتهر بها اليوم** سبعة نظرها بعضهم **روى**
 اذارت ابار النبي بطيئة فعدتها سبعة ابارا وهن
 اريس وغرس روية وبصاعة كذا بصنة قلبي حاء مع العهن
خاتمة نسالة الله لنا والمسلمين وامة محمد اجمعين **حسن الخاتمة اجمعوا اي**
 علماء الامة على ان افضل البلاد مكة والمدينة زادها الله شرفا وكراما وتغلبا
 ثم اختلفوا فيما بينهما **قيل ان مكة افضل من المدينة** وهو ذهب الامة
 الثلاثة وهو المروي عن بعض الصحابة وجعل ابن خزم التفضيل الثابت

لمكة ثابتا لجميع الحرم وعرفه وقيل ان المدينة افضل من مكة وهو قول الاسام
 مالك وبعض ان نعيه وهو المروي عن بعض الصحابة ايضا وقيل بالتسوية بينهما
والخلاف المذكور انما هو فيما عدا القبر المقدس واما ما ضم اعضائه الشريف فهو
افضل بقاع الارض بالاجماع من الكعبة بل **روى العرش على ما صرح به بعضهم**
 كالقاضي عياض وغيره ونقل عن ابن عتيق الحنبلي ان تلك البقعة افضل من العرش
 وصرح التاج الفاكهي بتفضيلها على سموات قلل الظاهر المتعين تفضيل حقيقة
 على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن الاكثر من خلف الانبياء منها
 ودفعهم بها ونقل النووي والجمهور تفضيل السماء على الارض ما عدا ما ضم اعضائه
 الشريف ومحل الخلاف فيما عدا الكعبة المشرفة فانها افضل من بقية المدينة اتفاقا
 ما عدا موضع القبر المقدس ثم المجاورة بمكة تقدم بيان حكمها في باب احكام
 الحرم وما يتعلق به فراجع ان شئت **واما المجاورة بالمدينة** **قيل انها** على الخلاف
 المتقدم **قيل تكثرة الامن وثق من نفسه** وهو الصحيح وقيل لا يكره مطلقا
 بل قيل ان المجاورة بها افضل من المجاورة بمكة مطلقا وان قلنا بمنزلة المضاعفة
 مكة لما في ذلك من عظيم الاجر ففي الحديث من صبر على لارائها وشذتها كانت شفعه
 يوم القيمة **روى من استطاع** ان يموت بالمدينة فليمت فانه لن يموت بها احد
 الا كنت له شهيدا او شفعيا يوم القيمة وينبغي ان يذكروا في مدة مقامه فيها انها
 خيرة الله لمقام رسوله صلى الله عليه وسلم فيها وهي بلدة مقامه ودار هجرتة وظهر
 دعوتة واستقر نوبته وهبط الوحي ومنزل الميكة ومنبع الاحكام واصل الشريعة
 ومبدأ الفرائض والسنن رجها العد ومنها ظهر الدين وعز الاسلام وبات الحلال
 والحرام وانما تربة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتربة الكا بر الصمابة وتبيل في نفسه في
 حاله وشبه وتردد فيها وان ما من موضع قدم يطأه الا رعلة موضع قد ابيه العزيرين
 ولا يصنع قدمه الا بسكينه وقرار كما كان خنوعه صلى الله عليه وسلم وسكينته في مشيه
 وتذكر مسجده انه البقعة التي اختاره الله مسجدا وتربة لا فضل الخلق واول المسلمين
 رانه اول مسجد اسس على التقوى واول بقعة اقيمت فيها الجمعة والجماعات



وجهت افضل خلق الله حيا ريتا وبتذكر مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في
مقامه فيه وصلوته باصحابه وجلوسه فيهم واجابات سؤالهم وخرجه
من حجرته ومشيده في الروضة الى مقامه وما من الله تعالى من كان معه فيه
راسعه بصحبته وخضه بمشاهدته وسماع كلامه واستماع لذي خطابه بعظم
الاسف على ما فات من ذكر واجتهد على صحبتته في الدار الآخرة وخف ان
يخاله بينك وبينه سوء عملك وشوم خطيتك راجع من الله ان يسعدك
بزيارته في الدنيا وانه كما اذكرك من وملكك واهلكك عليه حيا **لله شوقا**
وشوقا اليه فهو جدير بان لا يرد تصدك ولا يخيب سعيك ومن دق باب
كرم فتح فاذا فرغ من زيارته **سيدنا عليه افضل الصلاة والسلام واصحابه**
الكرام ومن زياره المساجد والمشاهد فانهم على المقام اي بائمه بينه سيد
الرسالة الكرام **اقام وان غم على الرجوع الا لا** ينبغي ان ينوي عند سفره من
حضرة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ملازمة التقوي والاستعداد للقاء الله
تعالى الغيام بما يجب من حقوق الاهل والولد وغيرهم واصلاح احوالهم ليكون
متعبدا في جميع سفره مطيعا **يستحب له ان يودع سجدة النبي صلى الله عليه وسلم**
بصلاة اي بدلو ان الوداع ودعا بالحب والارباب ان يكون اي كل من
الصلاة والدعاء مصلاه اي النبي صلى الله عليه وسلم اي يحجها به في الرضه ثم
ما قرب منه اي يحجها به مما يلي المنبر او سايرا لروضة اوقرب المصريح وان
ياقي القبر المقدس ويذكر كما مر ثم يقول غير مودع يا رسول الله ويصلي
بما احب من دين ودنيا ويسال الله تعالى القبول والوصول الي الاهل سالما من
بليات الدارين ثم يقول اللهم لا تجعل هذا اي الزمان اخر العهد بنبيك
ومسجده وحرمه ويسر لي العود اليه والعكوف لديه اي والوقوف بين يديه
وارزقي العود اي عن الذنوب والمعاصي عن العيوب في الدنيا والآخرة اي في
الانوار المتعلقة بهما وردنا الي اهلنا سالمين غانمين امين برحمتك يا ارحم
الراحمين ويجتهد في اخراج الدع اي من العين فانه من علامات القبول

اي اما حصول العوض الى المأمول ثم ينصرف متحسرا اي متأسفا على مفارقة الحضر
الشريف والاثار المنيفة وينبغي ان يقصد في بمانيس له اي فانه حق اللات
من كلفته وملائته **وياتي في رجوعه بالا ذكرا الواردة** اي في الاحاديث المسطرة
والادعية الماثورة اي في الكتب المشهورة واعلم انه يستحب له زيارة بيت المقدس
والصلاة فيه وكره الذكروا الدعاء المقصود الي الله سبحانه وتعالى فانه قبله الانبياء
واحد المساجد الثلاثة وفضل عظيم لا يتكبر وكذلك زيارة ابراهيم الخليل صلى الله
عليه وسلم ولا تغلق الحج بهما بل كل واحد منهما قرينة على حقة قال قاضي القضاة
بدر الدين ابيه في مناسكه واستحب بعض السلف لمن زاره لا ينصرف منه
حتى يصلي فيه الصلوات الخمس وليس لذكر وقت مخصوص ولا امام مخصوص
واذا زار قبر نبي او غيره سلم ودعا وانصرف ولا يصلي بحظيرة القبر ولا يقربه الا
ان يكون هناك مسجد ولا يستقبل القبر بها الا انتهى كلامه **واذا قرب من بلد**
ايون بهمة ممدودة **تايون** والوقت بينهما مع اتفاقهما في اللغة ان
الاربعة الرجوع عن الغفلة والتقوية عن المعصية **ربنا احاد وروث** اي شاكرون
له لا غيره لان النعم كلها من فضله وكرمه **ويرسل امامه** بفتح الهمزة اي قد
من يخبر اهله اي يبشرهم بوصوله لان يستقبلونه ويقبلوه على وجه حصوله
مستعدين لوقت دخوله **والا لرب ان يدخله** اي بلده **نهارا** اي بان يظهر
شعار رجوعه عن المشاعر جهارا **واذا دخل البلد** اي بلده **بدا بالمسجد** اي كما
كان يفعل صلى الله عليه وسلم **وصلى فيه ركعتين** اي تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهة
الصلاة اي عندنا **واذا دخل على اهله** قال توبا توبا اي رجوعا رجوعا والمراد
بالتشبيه التكرار والتكثير **ربنا اربا** اي لا غيره لا يغادر علينا حوبا اي لا
تترك علينا ذنبا بل يغفر جميعه ثم يدخل بيته اي الخاص به **ويصلي فيه ركعتين**
ايضا ويكره اي الله على ما اولاه من اتمام العبادة والرجوع بالسلامة ثم
يستحب له ان يدخل على احب اهله اليه ان كان موجودا لديه لانه صلى الله
عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخرجه منه يبدأ بالدخول
على قاطمة الزهراء قبل دخوله على اهله **وينبغي ان يجتهد في بحاسنه** اي في زيادة

• القدير المواتق بالملك المجيد عبد اللطيف • والليالي من الزمان حبلا • وقليل يقفوا على بقا القياس
• ابن سعيد بن عبد الله بن محمد بن علي • فاغتفر زلتى وقلة بعثت • يا صبيح النهى وخير اناس
• الملك النافع الاشهر على كل الله سبحانه • وابقى في عزه تدمر تبقى • سائر العيب دانعا كل باس
• ولا علم ولا شانه ولا محبة ولا حسد • ثم الشرح المبارك بحمد الله وصلى الله على سيد محمد
• وصحبه وسلم على يد ياكاتبه الفقير الحقير الراجي عفورا به القدير الفقير ابراهيم بن عبد الله
الملكى المحضى حبيب قرن ثاني عشر حماد الاخر منه تسعة وربعين والف